المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس– الرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– أكدال

وحدة التكوين والبحث
في علم السياسة والقانون الدستوري

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام

في موضوع:

النخب التقنية والتنمية بالمغرب:
"الوزراء المهندسون نموذجا"
(2013 - 1955)

تقدم بها الطالب:
بوبكر الكنزي

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور أحمد بوجداد

لجنة المناقشة:

الدكتور أحمد بوجداد: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق– أكدال..... مشرفا ورئيسا
الدكتور عبد الله ساعف: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق– أكدال.....عضوا
الدكتور عبد الرحيم منار اسليمي: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق– أكدال.....عضوا
الدكتور عبد الحميد بنخطاب: أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية الحقوق– أكدال.....عضوا
الدكتور حسن طارق: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق– السويسي.....عضوا
السيد بوعمرو تغوان: مهندس ووزير سابق.....عضوا

السنة الجامعية
2018 –2017

كلمة الشكر

بكل معاني الثناء والعرفان

**

لا يسعني وأنا أقدم هذا العمل ،

إلا أن أتوجه بأجل وأسمى عبارات الشكر والتقدير

إلى الأستاذ الدكتور أحمد بوجداد،

على قبوله الإشراف على هذا البحث،

وعلى لقاءاته التأطيرية وتوجيهاته العلمية،

وعلى تشجيعاته المتواصلة،

وعلى رحابة صدره وقوة صبره وتواضعه الكبير

**

كما لا تفوتني الفرصة كذلك

دون أن أتوجه بأخلص وأصدق وأجزل عبارات الشكر والتقدير،

إلى السادة أعضاء اللجنة الأفاضل،

على تحملهم عناء قراءة ومناقشة هذا الموضوع ،

وعلى مساهماتهم القيمة وملاحظاتهم الوجيهة القمينة دون ريب

بإغناء وتجويد هذا العمل .

**

✍ بوبكر الكنزي

الإهـــــداء

إلى

من يعود إليهم الفضل الكبير في مساري الدراسي

**

إلى والـدِي

(الذي وري الثرى قبل أن يقاسمني هذه اللحظات !!)

إلى والدتي وجدتي وإخوتي

إلى كافة أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا

**

إلى من جمعتني بهم مشاعر الأخوة والمحبة الصادقة

إلى أصدقاء الدراسة

إلى زملاء العمل

إلى كل من قدم لي المساعدة والمشورة وأنا بصدد إنجاز هذا العمل

إلى كل الباحثين والمهتمين بالشأن العلمي

إلى كل هؤلاء وإليكم أنتم أهدي هذه اللبنة البحثية.

**

النخب التقنية والتنمية بالمغرب:

"الوزراء المهندسون نموذجا"

(2013 - 1955)

صورة تذكارية لأعضاء حكومة عباس الفاسي بتاريخ 15 أكتوبر 2007،

باعتبارها الحكومة التي ضمت أكبر عدد من الوزراء المهندسين في عهد الملك محمد السادس،

ولا تضاهيها من حيث أهمية عدد الوزراء المهندسين إلا الحكومة المعدلة بتاريخ 13 غشت 1997 في عهد الملك الراحل الحسن الثاني.

مقدمة

تعتبر الظاهرة النخبوية من الظواهر الملازمة لكل المجتمعات البشرية، كيفما كان مستوى تطورها أو نظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. لذلك فإن جل المجتمعات التي عرفها التاريخ لحد الآن، قد عرفت أقلية محدودة العدد، لها من الخصائص والمميزات والموارد ما يميزها عن باقي أفراد المجتمع، ويؤهلها بالتالي إلى إدارة الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع. وتلك الأقلية هي التي تحتكر عادة، أدوار الزعامة والريادة، وتقود المجتمع روحيا وفكريا وسياسيا، وتؤثر بشكل خاص على مسيرته وأحداثه، بل وتطبعه بطابعها الخاص.[1]

كما تفترض معظم النظريات النخبوية بأن ظاهرة النخب هي ظاهرة كونية، وأن وجودها يشكل ضرورة وظيفية لا يمكن لأي مجتمع أن يستغني عنها لا في الحاضر ولا في المستقبل[2]. أما مصطلح "النخبة" فلم يستعمل استعمالا واسعا في الكتابات السياسية والاجتماعية في أوربا إلا في فترة متأخرة من القرن التاسع عشر، بل إنه لم يصبح متداولا في بريطانيا وأمريكا حتى سنة 1930 عندما انتشر عبر نظريات النخبة[3]، وبشكل خاص عبر كتابات فيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) عالم الاجتماع الإيطالي[4].

1– عزيزة حاجي: "النخب السياسية في المغرب، محاولة للتحديد"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تحت إشراف الدكتور احمد الداسر، جامعة محمد الخامس– الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– أكدال، السنة الجامعية 2001–2002، ص 6.

2– حماني أقفلي: "النخب المحلية، مكانتها وأدوارها، مدينة الخميسات ومنطقة الماس نموذجا"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، تحت إشراف الدكتور محمد جسوس، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– الرباط، الجزآن الأول والثاني، 1999، ص 46.

3– محمد كولفرني: من أجل تجاوز الشبكة المهيمنة على دراسة النخبة السياسية المغربية، في : مجلة الربيع– فصلية فكرية ثقافية، يصدرها مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات بالدار البيضاء، طبع أوميكا غرافيك– الدار البيضاء، السنة الأولى/ عدد مزدوج (3/2)، صيف وخريف 2015، ص 177.

4– أنظر، **توم بوتومور**: "النخبة والمجتمع"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت، ترجمة جورج جحا، الطبعة الثانية، 1988، ص 25.

وبشأن مفهوم النخبة، **أنظر**:

- **André Akoun**, **Pierre Ansart** ; Dictionnaire de sociologie, Paris, Editions du Seuil, 1999, p. 175.

- **أحمد زكي بدوي**: معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري– القاهرة، 1989، ص 52– 53.

- **محمود محمد الناكوع**: أزمة النخب في الوطن العربي، دون ذكر دار النشر، الطبعة الأولى، 1989، ص 15.

وفي علاقة بالتحولات الكبرى التي عاشها النموذج الرأسمالي، دخلت إلى المجال السياسي نخبة جديدة، خاصيتها أنها تجاوزت توظيف المعرفة التقنية، من منظور وظيفي، إلى توظيفها من منظور سياسي، حيث تتحول الخبرة التقنية إلى رأسمال سياسي، يساعد على الارتقاء في سلم المسؤوليات التنفيذية والتشريعية للدولة. ولذلك، فقد حضر التقنوقراطي في المعجم السياسي، باعتباره الخبير الذي يستثمر مؤهلاته التقنية، لفرض تصوره على المجتمع وعلى رجال السياسة التقليديين[1]. ذلك أن مفهوم التكنوقراطية[2] يحيل إلى احتكار السلطة من طرف التقنيين. لهذا تتميز التكنوقراطية باحتكار السلطة من طرف الخبراء والتقنيين باعتماد الإحصاءات والمعلومات، ومن ثم فهي ممارسة "علمية" للسلطة، مختلفة عن الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على الحدس والعلاقات الإنسانية[3].

وقد حضر التقنوقراط عبر العالم، نتيجة الحاجة المتواصلة للخبرات والكفاءات التقنية، التي تساعد على إنجاز الأوراش الكبرى في مجال التصنيع والتجهيزات الضخمة. وإذا كانت هذه النخبة التقنية قد حضرت، في البداية، كمنفذ للمشاريع التي تضعها الحكومات المنتخبة من منظور وظيفي صرف، فإن تزايد الطلب على خدماتها جعلها تحضر كفاعل أساسي على مستوى التخطيط والتنفيذ، الأمر الذي ساعدها على استثمار خبرتها التقنية في جلب اهتمام الفاعلين السياسيين الذين عملوا على توظيف هذه النخبة التقنية من منظور سياسي، عبر توجيه الكثير من أفرادها إلى الانخراط في العمل التشريعي (البرلمان) والتنفيذي (الحكومة). لكن تطور هذا المسار، سيحول النخبة التقنوقراطية من سند داعم لمحترفي العمل السياسي، إلى مكون سياسي مستقل يمارس العمل السياسي من منظور تقني، يختلف عن النهج التقليدي الذي يوظف التواصل السياسي والحدس[4]. ولقد ارتبطت الظاهرة التقنوقراطية في الغرب بالتحول الذي عرفته الحداثة، من نظريات كبرى في المعرفة الإنسانية والطبيعية، إلى تطبيقات تكنولوجية دقيقة في المجال الصناعي، الشيء الذي ساعد النخبة

1– إدريس جنداري: "النخبة التقنوقراطية في المغرب– المرجعية التقليدية في خدمة المفهوم الحديث"، مجلة وجهة نظر، العدد 57/56، مطبعة النجاح الجديدة، ربيع وصيف 2013، ص 6.

2– جان ماري دانكان: علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع– بيروت، 1997، ص 31– 32.

3– محمد كولفرني: مفهوم التكنوقراطية بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 85/84، يناير– أبريل 2009، مطبعة دار النشر المغربية، 2009، ص 119.

– «**Technocratie**», in : Encyclopædia Universalis, en ligne, 12 Octobre 2015.

4– إدريس جنداري: "النخبة التقنوقراطية في المغرب– المرجعية التقليدية في خدمة المفهوم الحديث"، المرجع السابق.

التقنوقراطية على ولوج الحياة العامة كخبراء وكفاعلين تقنيين، يقدمون خبرتهم التقنية للمجتمع مقابل الحصول على دعم شعبي يمكنهم من ارتقاء السلم السياسي.

إن الشروط التي قادت النخبة التقنوقراطية إلى السلطة في بعض التجارب الغربية لم تتوفر في الدول العالم- ثالثية (العالم العربي بشكل خاص) التي تسعى إلى استنساخ التجربة الغربية، وعلى قائمة هذه الشروط فشلها في الاندماج ضمن الزمن الحداثي- العولمي فكريا وسياسيا واقتصاديا، مما يجعل الظاهرة التقنوقراطية عبارة عن زعامة مصطنعة على مقاس النخبة الحاكمة، وظيفتها الحقيقية مزاحمة الفاعل السياسي المعارض لتوجهات النظام الحاكم. وباعتبارها أقل اهتماما بالمسألة السياسية في بعدها الديمقراطي التعددي التداولي، فإن النخبة التقنوقراطية تحضر في التجارب الهامش- حداثية باعتبارها امتدادا مباشرا للحزب أو الطائفة أو العشيرة الحاكمة، حيث توظف هذه النخبة رأسمالها التقني في سبيل تحقيق استدامة الملك، وهي بذلك لم تتجاوز وظيفة الكاتب السلطاني الذي يوظف خبرته في مجاله المعرفي بهدف تكريس هيبة السلطان، وبالتالي تحقيق استدامة الدولة أو الملك[1].

I- تحديد الموضوع:

تراكمت الأبحاث في حقل علم السياسة الذي يشكل المغرب والوقائع السياسية الموضوع الأساسي فيه، إلى حد يمكن معه القول بأن علم السياسة أضحى غني بالعديد من الأبحاث، وأن هذا الحقل قد تم إشباعه بالمجهودات المعرفية التي شملت كل الأركان والزوايا وشملت أيضا التفاصيل، بيد أن الحصيلة تبيّن أن ما ينجز حول معرفة السياسة والسياسي في المغرب ما زال محدودا خاصة فيما يتعلق بإشكالية النخب السياسية[2]، حيث لم يتجاوز بعد هذا الموضوع، الدراسات ذات الطابع الجزئي والعرضي لتظل فضاءات واسعة في هذه

1- وفي هذا الصدد يحضر النموذج المغربي.

- أنظر، **المرجع السابق**.

وقد عمل النظام السياسي بالمغرب، عبر تاريخه الطويل، على توظيف نخبة المجتمع لخدمة مشروعه السياسي الوحيد الذي لا يقبل التعددية السياسية ومن ثم لا يقبل التداول والتناوب، باعتبارها أهم الخصائص التي تميز الأنظمة السياسية الحديثة. لذلك كانت جميع النخب بجميع تخصصاتها العلمية، تحضر كامتداد مباشر للنسق المخزني، من منظور أن المخزن هو الدولة. ووفقا لهذا المنظور- المخزني ليس من حق النخبة تقرير مصيرها على مستوى التفكير والممارسة، لأن من شأن ذلك أن يخلق مشروعا بديلا للنموذج الأحادي السائد، والذي يقدم نفسه بمثابة تصور أو اعتقاد غير قابل للمراجعة.

- أنظر، **المرجع السابق**، ص 5.

2- محمد شقير: السلطة والمجتمع المدني- آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب، أفريقيا الشرق- الدار البيضاء، 2011، ص 175- 176.

الإشكالية غائبة عن البحث[1]. فبالرغم من أن موضوع النخبة السياسية من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين بتعدد تخصصاتهم سواء في مجال العلوم الانسانية[2] أو في العلوم السياسية[3]، إلا أنه بعد الإطلاع على حصيلة هذه الأبحاث المنجزة يتبين عدم تعرضها لأنواع كثيرة من النخب أو اقتصارها على البعض دون الآخر[4].

ذلك أن دراسة ورصد مختلف أنواع النخب[5] بالمغرب سواء تعلق الأمر بالنخب السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية وغيرها وإنتاج معرفة نظرية حولها يبقى الهدف الأساسي، نظرا للدور البارز الذي تضطلع به هذه النخب في تدبير وتوجيه الشأن العام، ونظرا كذلك لتأثيرها على إعداد وصياغة السياسات العمومية. لذلك إن مسألة معرفة النخب بالمغرب خصوصا طبيعتهم وتركيباتهم وخصائصهم بل ومواقعهم ودوافعهم وأدوارهم تبقى مسألة ذات أهمية كبيرة من شأنها أن تساهم في إغناء هذا المبحث السياسي[6].

1– عبد الله ساعف: في تقديم كتاب "الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955-1992) الأصول– المنافذ– المآل، لأمينة المسعودي، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001، ص 7.

2– أنظر مثلا، أطروحة **حماني أقفلي**: "النخب المحلية، مكانتها وأدوارها، مدينة الخميسات ومنطقة والماس نموذجا"، مرجع سابق.

وأنظر كذلك، كتاب **مصطفى الشابي**: النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم (26)، مطبعة فضالة- المحمدية، 1995.

وهو في الأصل رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت عنوان "حالات بعض الأسر الحاكمة، في القرن التاسع عشر، من خلال أعمال عبد الرحمن بن زيدان"، قدمت للمناقشة في كلية الآداب بالرباط، بتاريخ فاتح فبراير 1974.

3– حسن قرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية– إقصاء أم تكامل؟، مطابع إفريقيا الشرق– الدار البيضاء، أكتوبر 1997، ص 147.

4– محمد البركة: تقرير بشأن ندوة وطنية حول موضوع: "صناعة النخبة في تاريخ الغرب الإسلامي"، الكلية متعددة التخصصات- بتازة، منشور على موقع الجمعية المغربية للبحث التاريخي، بتاريخ 6 دجنبر 2013: (www.amrh.ma)

5– يتكون المجتمع من منظور **روبيرت دال** من عدد كبير من النخب المختلفة والمتنافسة أحيانا والمتضامنة أحيانا أخرى.

أنظر، **عبد الرحمان شحشي**: النخبة- مقاربة في المفهوم، في: حوارات/ مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، العدد 4/3، 2015، ص 16.

وكذلك، **محمد الرضواني**: النخبة السياسية من رفض الإيديولوجيات إلى مصالحة الديمقراطية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث/ الرباط- أكدال، بتاريخ 23 ماي 2017، ص 4.

6– أحمد بوجداد: في تقديم كتاب "نخب المجتمع المدني في المغرب/ دراسة سوسيو- سياسية لجمعيات حقوقية وثقافية ونسائية"، لإبراهيم السهول، منشورات دار الأمان، مطبعة الكرامة- الرباط، الطبعة الأولى، 2015، ص 5.

وفي هذا الإطار، تأتي هذه الدراسة، والتي لا تدعي الإحاطة الشاملة بكل مكونات النخب المغربية أو أنها تستوعب مجموع فئاتها، بل حاولت أن تركز على فئة منها، وهي تحت عنوان "**النخب التقنية والتنمية بالمغرب**".

ذلك أن كلمة "التقنية" تعد بمثابة تحديد لطبيعة هذه النخب، وتعني تلك الفئة التي تتميز بالاختصاص الذي توفره المدارس العليا المتخصصة (مدارس المهندسين تحديدا)، بصفتها "أرستقراطية" جديدة قائمة على الاستحقاق المدرسي الذي تتلقاه في مثل هذه المدارس، لاسيما حينما تتحول معارفها وكفاءاتها التقنية المتخصصة إلى رأسمال سياسي، يساعد على الارتقاء في مختلف مواقع المسؤولية في الدولة. بمعنى آخر استئثار التقنيين بالسلطة أو حكم المهندسين حيث يغدون الطبقة المهيمنة داخل الدولة. وتحيل كلمة "التنمية" إلى الدور أو الوظيفة التنموية التي تعتبر محددا "أساسيا" في ولوج النخب ذات الطابع التقني لمواقع ومناصب إستراتيجية في الدولة واحتكار السلطة[1]. كما تعني كلمة "المغرب" الفضاء السياسي الذي تتحرك فيه تلك النخب، الشيء الذي يفرض مراعاة طبيعة هذا المجتمع وخصوصيته السياسية والاجتماعية، وكذلك ظروفه التاريخية والاستعمارية.

أما فيما يتعلق باختيار نموذج البحث، وبالنظر لتعدد فئات النخب التقنية وتنوع مواقعهم في دواليب الدولة المغربية وكذا تنوع المؤسسات التي يشتغلون بها، فقد ارتأينا أن نركز على دراسة فئة منها وتتمثل في **نموذج الوزراء**[2] **المهندسين**[3] الذين احتضنتهم مختلف التشكيلات الحكومية التي تعاقبت على تسيير الشأن العام بالمغرب منذ الاستقلال.[1]

1– أنظر الإطار المفاهيمي الوارد لاحقا في هذه المقدمة.

2– يشير **ابن منظور** إلى أن كلمة الوزير (جمع وزراء) مشتقة من "الوزر" وهو الثقل، لكون أن الوزير يحمل أعباء الحكومة، أو من "الوزر" وهو الملجأ أو المعتصم بمعنى أنه يتم اللجوء إليه والرجوع إلى رأيه وتدبيره.

أنظر، **إبن منظور**: لسان العرب، المجلد الخامس عشر، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988، ص 284-285.

3– أما كلمة مهندس فهي من هندز (بالزاي) هندزةً مجاري القُنِيِّ والأبنية والطرق ونحوها، بمعنى قدرها أو أنشأها على أسس علمية.

أنظر، **خليل الجر**: لاروس– المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس باريس 6، 1987، ص 1260.

– فالمهندس هو المقدر لمجاري المياه والقني (القنوات) واحتفارها حيث تحتفر.

راجع، **إبن منظور**: لسان العرب، دار المعارف– القاهرة، نسخة جديدة ومحققة، دون ذكر سنة الطبع، ص 4710.

– أما لفظ المهندس في اللغة الفرنسية القديمة (Ingénieur) فهو مشتق من كلمة (Engin) أي آلة حربية، وفي اللغة الفرنسية المعاصرة (Ingénieur) فهو شخص تؤهله معارفه ليحتل أو يشغل وظائف علمية أو تقنية حيوية.

وبالنظر إلى أن نموذج البحث، يركز على دراسة ورصد مجموع الوزراء المهندسين من داخل الحكومات المغربية، فقد اعتمدنا كإطار زمني للموضوع الفترة الممتدة ما بين سنة 1955 إلى غاية سنة 2013. على اعتبار أن السنة الأولى تمثل سنة تأسيس أول حكومة مغربية بتاريخ 7 دجنبر 1955 برئاسة البكاي بن مبارك الهبيل، أما السنة الأخيرة فتمثل تاريخ تشكيل آخر حكومة معتمدة في البحث، وهي الحكومة المعدلة بتاريخ 10 أكتوبر 2013 برئاسة عبد الإله ابن كيران. ذلك أن عدد الحكومات التي تم تأليفها أو تعديلها بالمغرب طوال هذه الفترة[2]، والتي سنعمل على رصد فئة الوزراء المهندسين من داخلها، يصل إلى (33) حكومة قائمة بذاتها، منها (27) حكومة تشكلت إثر تأليف كامل، إضافة إلى (06) حكومات أخرى تألفت إثر تعديلات حكومية.

راجع في هذا الشأن:

- **Petit LAROUSSE** ; Grand Format, Paris CEDEX 06, 1996, p. 551.

– Bertrand Gille : Les Ingénieurs de la Renaissance, Paris, Hermann, 1964, p .10.

– وينص **ظهير 11 يونيو 1949 الذي يحدد بشكل عام صفة "مهندس" في المغرب، وذلك في فصله الأول على أنه:**

لا يجوز لأحد أن يتحلى في المغرب بلقب مهندس إن لم يكن حائزا لإجازة مهندس رسمية تسلم بالموجب إليه إما في المغرب أو في فرنسا أو في مستعمراتها أو في البلاد المشمولة بانتدابها أو بحمايتها أو في البلاد الأجنبية ويكون على هذه الصفة الأخيرة قد سبق لدولتنا الشريفة أو للدولة الفرنسية الاعتراف له بها. ويكون اللقب يذكر برمته أو يشار إليه بالاختزالات المقررة رسميا.

راجع، الظهير الشريف الصادر بتاريخ 11 يونيو 1949 **في ضبط لقب مهندس بالمغرب**، ج. ر. بتاريخ (29 يوليوز 1949).

وأنظر، ربيع الخمليشي: حول واقع وأفاق تنظيم الهندسة المدنية بالمغرب، جريدة المساء، العدد 1578، بتاريخ 19 أكتوبر 2011، ص 8.

– ولا بد من التنبيه هنا أيضا، كما ذهبت إلى ذلك الباحثة **أمينة المسعودي** في كتابها الوزراء في النظام السياسي المغربي ص 42، إلى الاستعمال الحذر للفظ "نخبة"، لاسيما عندما نطلقه على عناصر المجموعة المدروسة "الوزراء المهندسون"، وذلك راجع لاختلاف هؤلاء في عدة مستويات –كما سنرى لاحقا– طبقية من جهة، وتعليمية وكفاءاتية من جهة أخرى، تجعل من الصعب تصنيف أو وضع هذه المجموعة ضمن إطار مفهوم النخبة، مادام أنه ينبغي على هذه الأخيرة حسب بعض المحللين السياسيين أن تضم مجموعة خاضعة لمعايير ثابتة كارتفاع مستوى التكوين العلمي والانتماء لفئة الأعيان، أي باعتبارها جماعة من المحظوظين.

1– تجدر الإشارة كذلك، إلى أنه قبل أن يقع اختيارنا على "الوزراء المهندسين" كنموذج مناسب ومتميز وجدير بالاهتمام لدراسة موضوع النخب التقنية والتنمية بالمغرب، كنا قد قررنا الشروع في دراسة نموذج آخر، ويتمثل في عينة من خريجي بعض المدارس العليا للمهندسين بالمغرب، إلا أنه بعد البحث آثرنا أن نتراجع عن ذلك، لما تبين لنا بأن هذا النموذج سبق وأن تمت دراسته في إطار بحث جامعي. **أنظر في هذا الشأن:**

– **مراد ثابت:** "المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب– مساهمة في السوسيولوجيا السياسية لمهندسي المدارس العليا بالمغرب: المدرسة المحمدية للمهندسين والمدرسة الحسنية للأشغال العمومية نموذجا"، أطروحة لنيل دكتوراه وطنية في الحقوق شعبة القانون العام، تحت إشراف الدكتور محمد الطوزي، جامعة الحسن الثاني– عين الشق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– الدار البيضاء، السنة الجامعية 2009 – 2010.

2– أنظر في هذا الخصوص، الجدول رقم (3) الوارد بالفصل الأول من االقسم الأول.

II- أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع النخب التقنية أهمية قصوى في الدراسات السياسية والتدبيرية، خصوصا في زمن العولمة لكونها سيرورة تفرض السرعة والنجاعة في الفعل التنموي سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص[1].

ولذلك، تتجلى أهمية دراستنا لهذا الموضوع، فضلا عن الاهتمام الأكاديمي والشخصي بالظاهرة النخبوية[2]، في العديد من المظاهر، منها:

- تصاعد دور هذه النخب في المجتمعات المعاصرة، ولاسيما المتقدمة منها؛

- تزايد عدد التكنوقراط المغاربة وولوجهم مجالات جديدة، حيث أصبح تواجدهم قارا في المؤسسة التنفيذية، بعد أن كان تواجدهم "ظرفيا" في الحكومات المغربية في عهد الملك الراحل الحسن الثاني. بل أكثر من ذلك، صاروا اليوم يشغلون حقائب وزارية ويخوضون غمار الانتخابات للظفر بولاية انتخابية؛

- تعزيز تواجدهم في مواقع غير معهودة، كالمقاولات والمؤسسات العمومية وأسلاك رجال السطة وغيرها؛

- أهمية التكنوقراط، أيضا، لا تقتصر على المكانة التي يتميزون بها أو الدور الذي يضطلعون به فحسب، وإنما تظهر كذلك في اكتساحهم لعالم السياسة والاقتصاد، بحيث قد انعكس هذا التطور على مفهوم ومضمون التكنوقراطية بالمغرب، وعلى ملامح هذه الأقلية الإستراتيجية ومواردها وعلاقتها بالسلطة السياسية؛

- ثم كون أن تزايد نفوذ النخب التقنية إلى الحياة العامة بشكل عام، يعتبر مدخلا لفهم مسألة التنمية بالمغرب؛

1- وفي هذا السياق، يترجم مسلسل تجديد النخب بجلاء حيوية المجتمع ومدى قدرته على رفع تحدي الاستجابة لرهانات التأهيل، من خلال قدرته على الفعل لتجديد مصيره وتدبير شؤونه. كما ينم مسلسل تجديد النخب على القيم التي تتحكم في المشهد السياسي والمرتبطة أساسا بهوية المجتمع. كما أن تطوير هذا الأخير يبقى إلى حد بعيد مرتبطا بطبيعة نخبه لكونها المصدر الوحيد لإنتاج أفكاره ومشاريعه.

- **الحسين بوخرطة:** المغرب "من منطق نخب المخزن إلى منطق الحكامة"، جريدة هسبريس الإلكترونية، بتاريخ 10 أكتوبر 2008.

2- بحيث سبق أن تقدمنا ببحث جامعي في هذا الإطار، حول موضوع: "نخبة الحركة الطلابية المغربية- الإتحاد الوطني لطلبة المغرب نموذجا (1956-1981)"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، تحت إشراف الدكتور أحمد بوجداد، وحدة علم السياسة والقانون الدستوري، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، السنة الجامعية 2007- 2008.

– بالإضافة إلى إمكانية التحكم منهجيا في النموذج المدروس والمتمثل في فئة الوزراء المهندسين. فبالنظر لقلة أفراد هذه الفئة و"سهولة" التحكم فيها، نرى أنه من الأهمية دراسة هذه الأقلية من المهندسين المغاربة التي تزايد عليها الطلب في مختلف مواقع المسؤولية خلال العقود الأخيرة.[1]

ومن هنا، تبرز أهمية موضوع النخب التقنية والتنمية بالمغرب من خلال دراسة نموذج فئة الوزراء المهندسين. ثم نظرا لكون أن هذا الموضوع يساهم أيضا في تحديد وفهم طبيعة النظام السياسي المغربي وعلاقته بنخبه[2] في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال، هذا بالإضافة إلى راهنية الموضوع وما أثاره ويثيره من نقاشات[3] تصب في اتجاه التركيز على هيمنة النخب التقنية لاسيما فئة المهندسين على مختلف مواقع المسؤولية بالمغرب.

III – الإشكالية موضوع الدراسة:

انسجاما مع ما سبق ذكره، فالإشكالية التي نود تفكيك عناصرها في هذا العمل، تتجلى أساسا في محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

دفع تزايد الطلب على خدمات وخبرات النخب التقنية في التجارب الغربية، إلى توظيف هذه النخب من منظور سياسي بهدف خدمة الأوراش والمشاريع التنموية الكبرى الاقتصادية والسياسية والثقافية...

1– فبحسب الإحصائيات التي قمنا بها، كما سنرى بالتفصيل في الفصل الأول من القسم الأول، وجدنا بأن عدد الوزراء المهندسين بالحكومات المغربية خلال الفترة الفاصلة ما بين دجنبر 1955 إلى غاية أكتوبر 2013، لم يتعدى في المجموع (76) وزيرا مهندسا. وهذا يعني أنه خلال مدة تزيد عن (58) سنة، تقلد المنصب الوزاري ما مجموعه (76) مهندسا فقط، وذلك بمعدل مهندس واحد في السنة تقريبا.

2– وفي هذا الإطار، يشير **مزيان بلفقيه** إلى أن موضوع النخب لا يزال، في بلد كالمغرب، في حاجة إلى مزيد من التوضيح والتدقيق، ذلك أن النخب تلعب دورا رائدا في كل المجتمعات، فهناك نخب تسير، وأخرى تفكر، وأخرى تقدم الرأي والاستشارة، وكل ذلك في تناغم وتكامل لا يحول دون الاختلاف البناء.

– أنظر، **عبد العزيز مزيان بلفقيه**: "الدولة المغربية ليست يمينية ولا يسارية ولقائي الأخير برؤساء الأحزاب لم يكن لأداء دور سياسي"، حوار من إجراء حاتم البطيوي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9925، بتاريخ 30 يناير 2006.

3– حول ظاهرة هيمنة التكنوقراط على المناصب السامية في الدولة، والغلو في احتلال المهندسين لمناصب وزارية أو على مستوى الإدارات المركزية والمالية والترابية والمؤسسات والمكاتب العمومية.

– **أنظر** على سبيل المثال، **عبد الرحيم أريري ومصطفى حرمة الله**: صمت حزبي تجاه اكتساح التكنوقراط، جريدة الوطن الآن، العدد 229، بتاريخ 27 يناير 2007، ص 8.

وغيرها. وتبعا لذلك، هل كان اللجوء إلى توظيف النخب التقنية[1] في مختلف مواقع المسؤولية بالمغرب يرتبط بمسألة التنمية وبالنجاعة المطلوبة في الفعل التنموي على غرار ما حصل في التجارب الغربية؟، وإذا كان صعود التكنوقراط يهدف إلى تحقيق الاختيارات التنموية الكبرى فإلى أي حد تم كسب هذا الرهان؟.

إن معالجة هذه الإشكالية المؤطرة لموضوع بحثنا، تفرض علينا الإجابة على عدد من الأسئلة، من قبيل:

– ما هي أصول وملامح الوزراء المهندسين المغاربة؟، ما هي المنافذ التي يرتكز عليها المهندسون لولوج مناصب المسؤولية السياسية/ العضوية الحكومية بالخصوص؟، كيف تطور عدد المهندسين في الحكومات المغربية؟ هل هو في تزايد أم في تراجع؟، ما هي طبيعة المرافق الوزارية التي تقلدها المهندسون؟، ما هو مآل الوزراء المهندسين المهني بعد الخروج من المنصب الوزاري؟؛

– ثم ما هو السياق التاريخي لظهور التكنوقراط بالمغرب، والذي أدى إلى صعودهم للمراكز القيادية داخل مؤسسات الدولة؟، وما هي العوامل التي تساهم في تواصل صعود التكنوقراط في المغرب؟، ولماذا يتم اللجوء إلى شريحة التكنوقراط والاعتماد عليهم في إنجاز الأوراش التنموية الكبرى؟، وماهي خصوصية دور المهندس في مجال التنمية؟، ثم إذا كان صعود التكنوقراط لمواقع المسؤولية يرتبط بالاختيارات التنموية فإلى أي حد ارتقت هذه النخب إلى المستوى الذي يجعلها تضطلع بمهمتها الأساسية في تحقيق التنمية؟.

غير أنه، ارتأينا قبل الخوض في الإجابة على مختلف هذه التساؤلات وغيرها، أن نطرح بعض الأسئلة الأخرى، من قبيل:

– ما هي أهم الخاصيات التي تميز نظام المدارس العليا (أو الكبرى) باعتبارها مؤسسات تعمل على تكوين النخب التقنية والإدارية، المهندسون بشكل خاص والأطر العليا بشكل عام؟، وهل يعتبر التكوين العالي العصري بالخارج من أهم الخصائص التي ميزت نخبة السلطة بالمغرب بعد الاستقلال؟؛

– ثم من هم بالتحديد الوزراء المهندسون الذين تم تعيينهم في مختلف الحكومات المغربية التي شملها البحث؟.

تصب كل هذه الأسئلة في اتجاه الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للموضوع، وهي تنطلق من فرضيات[1] نعتبرها بمثابة أجوبة أولية، ويمكن صياغتها على الشكل التالي:

1– ومنها الوزراء المهندسون.

– "استفاد" المغرب من التجربة الفرنسية في ميدان تكوين الأطر، من خلال البعثات أو الإرساليات الطلابية التي كانت تتابع دراستها التقنية والعلمية بالمتروبول[2]، وبعد الاستقلال، من خلال إنشاء مدارس ومعاهد أفرزت نخبا جديدة قامت بتعويض الفاعل السياسي.

– تؤسس الأنظمة الحديثة ممارستها للشأن العام على مبادئ الواقعية والعقلانية، أو على الأقل تنحو في هذا الاتجاه، ومن خلال ذلك يمكن أن نفهم التقنيات الجديدة في ممارسة الفعل السياسي. كما أن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مست مختلف الدول[3] ساهمت في تعزيز مشاركة التقنوقراط في الحياة العامة، والمغرب بدوره لم يخرج عن هذا المنحى.

– ترتبط الظاهرة التقنوقراطية بالمغرب باتساع الهاجس التنموي الذي يفرض توظيف الرأسمال التقني للخبراء، بهدف خدمة المشاريع التنموية، الاقتصادية، وكذلك السياسية والثقافية والدينية، على اعتبار أن التقنوقراط حاملو رأسمال معرفي يوظفونه في خدمة قضايا الدولة والمجتمع.

1– إن الفرضية (hypothèse) اقتراح جواب عن سؤال مطروح، وهي تهدف إلى صياغة علاقة بين واقعات ذات دلالة. وهي، وإن كانت متفاوتة الدقة، تساعد على انتقاء الوقائع الملاحظة. وعندما تتجمع هذه الواقعات تتيح الفرضية تفسيرها وإعطائها دلالة تكون، باعتبارها متحققا منها، عنصرا ممكنا في نظرية.

– راجع، **مادلين غراويتز**: مناهج العلوم الاجتماعية، الكتاب الثاني، ترجمة سام عمار ومراجعة فاطمة الجيوشي، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، الطبعة الأولى، 1993، ص 70.

إن الفرضية هي تخمين أو استنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقتا لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق والظواهر، وتكون هذه الفرضية بمثابة مرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها.

– راجع، **أحمد بدر**: أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات عبد الله حرمي– الكويت، الطبعة السادسة، 1982، ص 99.

2– الدول الرأسمالية المستعمِرة.

3– تعدد أدوار وتدخلات الدولة، كثافة الالتزامات الاقتصادية الدولية، العولمة، تصاعد عقلنة المقاولة على المستوى العالمي وغيرها.

– أنظر، **عمر بنسعيد**: الموظفون الكبار والسياسات العامة– دور التقنوقراط في صناعة القرار بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، تحت إشراف الدكتور عبد المالك إحزرير، وحدة القانون الدستوري وعلم السياسة، جامعة القاضي عياض– كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، السنة الجامعية 2003–2004، ص 10.

– يشكل الاعتماد على النخب التقنية إيديولوجية "مخزنية" تسعى إلى توظيف الخبرة العلمية والتقنية في خدمة مشروعها؟، وهي ظاهرة ليست جديدة بل لها شحنة تراثية[1].

IV– الإطار المفاهيمي:

يسود قدر غير قليل من اللبس والغموض معظم المصطلحات والمفاهيم في علم السياسة، لذلك واستنادا إلى الإشكالية المطروحة، كان لزاما أن نحدد معاني بعض المفاهيم الأساسية بما يفيد البحث، وهما على التوالي مفهوم النخبة التقنية ومفهوم التنمية.

1– مفهوم النخبة التقنية (أو النخبة التكنوقراطية):

إن مفهوم النخبة التقنوقراطية من المفاهيم المتداولة كثيرا لاسيما عند الحديث عن حكم النخبة التقنوقراطية، فبعد أن كان استخدام هذا المفهوم في الولايات المتحدة ابتداء من عام 1932 قاصرا على الإشارة إلى المهندسين العاملين في المشروعات الاقتصادية وخصوصا الصناعية منها[2]، بمعنى أنه نظام الحكم الذي يجب أن يقوم عليه الفنّيون من علماء ومهندسين واقتصاديين وصناعيين وما شابه ذلك من ذوي المعرفة والخبرة والاختصاص تباينا مع رجال السياسة، فإن استخدام المفهوم تجاوز هذا المعنى لاسيما في فرنسا بعد عام 1960، واعتبارا من هذا التاريخ سوف "تتكامل" دلالة هذا التعبير ليشمل أيضا كبار الموظفين المجهزين بالسلطة، بل يمكن القول أنه تجاوز هذا الإطار ليشمل كذلك كبار الموظفين المتخرجين من المدارس العليا المتخصصة.[3]

1– وفي هذا الإطار، يحضر التقنوقراطي المعاصر في جلباب الفقيه وفي جبة الكاتب السلطاني القديم، ولذلك فقد كان التقنوقراط بمختلف اتجاهاتهم المعرفية، يحضرون كخدام للمشروع "المخزني" حيث يفتقدون وتفتقد معهم تخصصاتهم العلمية طابعي الاستقلالية والموضوعية.

– راجع، **إدريس جنداري:** "النخبة التقنوقراطية في المغرب– المرجعية التقليدية في خدمة المفهوم الحديث"، مرجع سابق، ص 7.

2– عبد الرضا حسين الطعان: مفهوم النخبة التكنوقراطية، "دراسة في أحد أنماط رأس المال المعرفي"، ابن النديم للنشر والتوزيع– الجزائر، دار الروافد الثقافية– ناشرون، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، 2015، ص 69.

3– غالباً ما يعزى إلى الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي، المعروف بـ «**سان سيمون**» (1760–1825) الذي سبق الحركة الأمريكية بأكثر من قرن كامل، إيجاد مفهوم تكنوقراطية السلطة والمجتمع. ويستنتج ذلك من الوصف الذي يطلقه على الصناعيين في الإنتاج، وهو مشاركة منظّمة هرميّة المراتب، يحكمها معيار عالمي، هو معيار الاختصاص الفني، وهو الذي يجب أن يكون الشرط الأول لتولي الحكم، حكم العلماء ورؤساء الصناعة والفنيين.

لقد ربط كالبرت Calbert (1969) التحول الذي طرأ على النخب السياسية بالخصائص الجديدة التي تميز العملية الإنتاجية، وهي التكنولوجيا والتنظيم، بحيث إذا كانت الثورة الصناعية الأولى قد أعطت السلطة للرأسماليين وبشكل ضعيف للعمال، فإن الثورة التكنولوجية ستمهد الطريق لصعود التقنوقراط.[1]

ويرى عدد من السوسيولوجيين المعاصرين بأن التكنوقراط ما هم إلا تقنيين والذين بسبب كفاءاتهم التقنية يستطيعون فرض سلطتهم سواء على السياسيين التقليديين أو على أصحاب المقاولات، ومنهم من يرى بأن هذا التصور هو تفسير إوالي تشييئي للمجتمع الإنساني[2]. فيما يرى البعض الآخر بأنه لا يعطي أكثر من حلول تنظيمية للمشاكل السياسية، كما أن هناك من يعتبر أن التقنوقراط مجرد موظفين تنقصهم الواقعية والمسؤولية، وآخرين يرونهم خدام لسلطة موجودة أصلا، ومن هنا يمكن أن نفهم الاستعمال القدحي لمفهوم التقنوقراط [3].

ومن جهة أخرى، يلتقي البحث في مفهوم التكنوقراطية مع نفس البحث الذي قام به ماكس فيبر Weber في شرح مفهوم البيروقراطية[4]. ويمكن القول بأن هذا المفهوم يمكن أن يقصد به نظام سياسي،

– أنظر، **رفيق جويجاتي**: "مفهوم التكنوقراطية"، الموسوعة العربية الالكترونية، المجلد السادس، ص 789، بتاريخ 23 غشت 2010: (www.arab-ency.com)

1– كما ركز **برنهام** (**Burnham**) (1941) على التحول الهائل الذي طرأ على القطاع الاقتصادي الذي بدأت تسيره فئات من التقنوقراط، وتنبأ بأن هذه "الثورة الإدارية" (révolution managériale) ستشمل أيضا الميدان السياسي.

– أنظر، **كوليت أسمال**: مظاهر خصوصية النخب السياسية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطابع إفريقيا الشرق– الدار البيضاء، السنة الثالثة، العدد 10/9، 1989، ص 20–21.

2– وفق هذا المنحى فالتقنوقراطية أسلوب للحكم إوالي تشييئي مؤسس على الإحصائيات واستعمال الخطاطات والمبيانات والإعلاميات، وبالتالي تغدو كشكل لممارسة السلطة حيث تختلف عن الأسلوب التقليدي الذي ينتهجه الفاعل السياسي المؤسس على الحدس والاهتمام بالعلاقات الإنسانية.

3– عمر بنسعيد: "الموظفون الكبار والسياسات العامة– دور التقنوقراط في صناعة القرار بالمغرب"، مرجع سابق، ص 13.

4– بحيث يقيم **ماكس فيبر** (1921) من خلال كتابه "الاقتصاد والمجتمع" تلازما بين البيروقراطية والتكنوقراطية، ما دام أن النموذج البيروقراطي يستجيب لمتطلبات العقلانية التقنية والكفاءة، فسمو الإدارة البيروقراطية يرتبط بالمعرفة المتخصصة التي تتطلبها التقنيات العصرية والاقتصاد الحديث. فالبيروقراطية في علاقة جدلية مع التكنوقراطية بشكل يفضي إلى ظهور سلطة تكنوبيروقراطية، إذ أن التكنوقراطية تعزز السلطة البيروقراطية في حين تستند البيروقراطية في تواجدها على التكنوقراطية.

– أنظر، **عبد الحافظ ادمينو**: "نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تحت إشراف الدكتور علي السدجاري، وحدة القانون الإداري وعلم الإدارة، جامعة محمد الخامس– الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– أكدال، السنة الجامعية 2001–2002، ص 162.

- **Max Weber** : Economie et société, tome 1, Les catégories de la sociologie, Paris, Plon, 1971, p. 219.

حيث يتم تعريف التكنوقراطية بأنها حكومة الكفاءات، أي النظام السياسي الذي يحتل فيه رجال المعرفة والمتخصصين مراكز السلطة، وينصرف هذا التعريف إلى إقصاء أشكال الولوج وتقلد المناصب عن طريق الوراثة أو الإنتماء إلى طبقة اجتماعية معينة أو الاختيار الذي يتم بواسطة الجسم الانتخابي. وقد يقصد به نموذج للسلطة حيث يتم تركيز السلطات انطلاقا من الاعتبارات العلمية، وهو وضع قد يؤدي إلى عقلنة شاملة للحياة الاجتماعية وإقصاء كل ما يرتبط بالقيم والمشاعر.

ومن خلال هذين التعريفين يبدو أن التكنوقراطية تلتقي مع البيروقراطية[1] في مقاربتها للمشاكل والطلبات الاجتماعية وذلك من قواعد تضعها، إلا أنه وبفضل اتجاه المشاكل نحو التعقيد فقد ازدادت وتضاعفت قوة التكنوقراطية ما دامت توفر إجابات علمية عنها.

فمفهوم التكنوقراطية يحيل إلى احتكار السلطة من طرف التقنيين، والتكنوقراطي هو خبير يعتمد على مؤهلاته التقنية ليفرض رأيه على المجتمع وعلى رجال السياسة التقليديين[2]. لذلك تتميز التكنوقراطية باحتكار السلطة من طرف خبراء باعتماد الإحصاءات والمعلومات، ومن ثم فهي ممارسة "علمية" للسلطة، مختلفة عن الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على الحدس والعلاقات الإنسانية[3].

1– للإشارة فقد ارتبطت فكرة البيروقراطية في أساسها بالتنظيم الإداري، فالمعنى الاشتقاقي للكلمة يدل على سلطة أو حكم المكاتب أو السلطة التي يمارسها رجال الإدارة، وبهذا المعنى فالمصطلح لم يكن يثير أية إشكالية، لأن وجود الدولة يحتاج إلى أجهزة ومؤسسات الإدارة ودواليبها. إذ لا يمكن أن تقوم بعملها إلا من خلال موظفين متخصصين في المهام الموكولة إليهم. وانتقلت البيروقراطية من المجال الإداري إلى مجالات أخرى عندما طرحت تساؤلات حول نفوذ هؤلاء الموظفين سواء على مستوى الحكومات أو الجهاز التشريعي المنتخب وفي الحياة العامة بشكل عام، مما جعلها تستقطب اهتمام تخصصات معرفية عديدة جعلت تعاريفها تتعدد وتتنوع.

– **المرجع السابق**، ص 2.

2– «**Technocrate**», in ; Encyclopédie Universalis, Éd. Paris, 1990, p. 3406.

3– ما يؤاخذ على هذه الأقلية الإستراتيجية هو تبنيها لرؤيا ميكانيكية للمجتمع وللقضايا السياسية، كما يضعون أنفسهم رهن إشارة السلطة القائمة ومن ثم تظهر الدلالة القدحية للكلمة. وقد تضاربت الآراء حول هذه النخبة فـ "**بيلي**" يقول باستعمار قدماء المدرسة الوطنية وبوليتكنيك لدواليب الدولة والإدارة الفرنسية، و"**لوك روبون**" يتحدث عن نهاية التكنوقراط، أما "**بوسينو**" فيتحدث عن ديكتاتورية النخب المديرية ولكن يؤكد على عودة الديمقراطية التمثيلية باعتبارها المصدر الأساسي والأصلي للسلطة في المجتمع.

– **أنظر** بهذا الخصوص:

- **Jacques Billy** ; les Technocrates, coll. Que sais- je?, Presses Universitaire de France (PUF), 1975, pp. 61-62.

- **Luc Rouban** ; La fin des technocrates ?, La bibliothèque du citoyen, Presse de sciences politique, Paris, 1998.

وقد أثار موضوع التكنوقراطية نقاشا واسعا في المغرب في علاقة بالسياسي[1]، لاسيما حينما تم تعيين وزير أول ينتمي إلى حزب سياسي معارض في مارس 1998 لتشكيل حكومة التناوب التوافقي، ثم حينما تم تعيين وزير أول تكنوقراطي لتشكيل حكومة نوفمبر 2002. وإذا كانت التجارب السابقة تؤكد حضور التكنوقراط سواء على مستوى المناصب الحكومية[(2)] والمؤسسات العمومية، فإنها تبين أيضا تعايش نمطين للتعيين في المناصب السامية والمسؤوليات العليا، نمط ملكي يستند على شرعية تقنية والتي تجسدها التعيينات في الوظائف المدنية والعسكرية العليا وكذلك الحكومية، وشرعية تمثيلية ضعيفة والتي تجسدها المؤسسة البرلمانية والحكومية المنبثقة عن الهيئات المشكلة لها[(3)].

-**Giovanni Bosino** ; Elites et élitisme, Presses Universitaire de France (PUF), 1992, p.38.

1– وفي هذا الإطار، يقول أحد الوزراء المهندسين بأن الأحزاب السياسية كانت تساهم في الحكومات غير أنها لم تكن تتوفر على نخب مؤهلة، وهو يعيب هذا الأمر على الأحزاب، ولذلك كان الراحل الحسن الثاني منذ الاستقلال يعتمد في تشكيل الحكومات وفي تنمية البلاد على التقنوقراط كذلك. وسار الأمر على هذا المنوال إلى اليوم، بحيث نجد أطر تقنوقراطية تشتغل في عدد من القطاعات كالداخلية وغيرها، وفي جميع المؤسسات العمومية الاستراتيجية.

– **بوعمرو تغوان**: في مقابلة خاصة أجريت بتاريخ 2016/04/02.

2– فمثلا، في المرحلة الفاصلة بين 8 يونيو 1965 و 10 أكتوبر 1977 وصل عدد الوزراء التكنوقراط (212) وزيرا، ولم يتعدى عدد الأعضاء المنتمين للأحزاب السياسية خلال نفس المرحلة (19) وزيرا، (11) منهم ينتمون للحركة الشعبية. وسينخفض هذا العدد في حكومة 27 مارس 1979 ليصل إلى حوالي (6) أعضاء، ثم يعود للارتفاع في حكومة 5 نوفمبر 1981 ليصل عددهم إلى (14) وزيرا (فترة برنامج التقويم الهيكلي)، وسيرتفع هذا العدد إلى (20) وزيرا تقنيا في حكومة 13 نوفمبر 1983 وإلى (28) وزيرا تقنيا في حكومة 11 أبريل 1985، وذلك بالرغم من تزايد عدد الأحزاب السياسية في المغرب في هذه الفترة.

– أنظر، **الناجي الدرداري**: الحكومة في الدساتير المغربية من 1962 إلى 1996، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تحت إشراف الدكتورة مليكة الصروخ، جامعة محمد الخامس– الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– السويسي، السنة الجامعية 2001–2002، ص 76.

– **بيير فيرموريين**: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة عبد الرحيم حزل، مطبعة أفريقيا الشرق– الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2014، ص 183.

3– استندت التعيينات السياسية، طوال فترات تاريخية، إلى معايير ومحددات معرفية وتقنية وهو وضع أدى إلى تهميش المحددات السياسية في الولوج للمناصب العليا. وهو ما أدى كذلك إلى أن تصبح الظاهرة التكنوقراطية معطا بنيويا في الممارسة السياسية المغربية والتي تجد جذورها في الثنائية الحاصلة على مستوى أنساق الشرعية وفي غلبة سلطة التعيين (الملكية) على سلطة الانتخاب والاختيار (الشرعية التمثيلية).

وإن كانت الأحزاب السياسية تكشف عن عودة المحدد السياسي في اختيار المسؤولين السامين وعلى رأسهم الوزراء، إلا أنهم وبالرغم من بداية إعادة الاعتبار للمحدد السياسي والذي أفرزته أيضا الحركة الفكرية المصاحبة للنزعة الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان وكذا توسيع دائرة المشاركة في تدبير الشأن العام، فإن اعتماد الانتماء السياسي كمعيار لولوج المناصب العليا يجب أن لا يحجب حقيقة

2- مفهوم التنمية:

أصبح موضوع التنمية يلقى اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث اعتبرته المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة في عام 1986 حقا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، ومنه تسعى الكثير من الدول النامية اللحاق بالدول المتطورة والتي بلغت قياسات كبيرة من التقدم[1]. وبعدما كان يجري الحديث عن التنمية الاقتصادية أصبح فيما بعد عن التنمية البشرية ومقاييسها ثم التنمية الإدارية وأبعادها.[2]

ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة ما يُسمى ب "عملية التنمية"، ويشير هذا المفهوم لعملية التحول بعد الاستقلال (الستينيات من القرن الماضي) في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى.[3]

وطبيعة الوظائف الحكومية والإدارية السامية التي أصبحت تتسم بالتعقيد المتزايد وذلك تبعا لتعقد وتشابك المشاكل المطروحة وتداخل الطلبات الاجتماعية، إذ أصبح من غير المقبول أيضا تغييب المعطى التكنوقراطي المعرفي.

- أنظر، **عبد الحافظ ادمينو**: "نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب"، مرجع سابق، ص 163.

1- تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بسمتين بارزتين، تتمثل الأولى في تصاعد حركات التحرر الوطني واستقلال عدد متزايد من البلدان التي شكلت ما عرف لاحقا بدول العالم الثالث، أما السمة الثانية فتتمثل في انقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما اشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والآخر ليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وحدث بين المعسكرين صراع وتنافس في مجالات مختلفة ومنها عمل كل منهما على جذب البلدان الحديثة العهد بالاستقلال إليه.

وفي الوقت نفسه أدركت هذه البلدان حقيقة أوضاعها المتخلفة وضرورة مواجهة تحدي التنمية وتقليص الفارق بينها وبين البلدان المتقدمة في شتى المجالات. وبالنظر إلى ضخامة الإمكانيات اللازمة لتحقيق التنمية في هذه البلدان اتضح بسرعة أنها بحاجة إلى "مساعدة" الدول التي سبقتها في التقدم والقوة وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفييتي.

- راجع بهذا الخصوص، **صالح بلحاج**: "التنمية السياسية- نظرة في المفاهيم والنظريات"، في كتاب: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، إعداد مجموعة من الباحثين، ابن النديم للنشر والتوزيع- الجزائر، دار الروافد- ناشرون بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 71.

2- محمد خليفة: "إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر"، في كتاب: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، المرجع السابق، ص 118.

3- مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

- **نصر عارف**: مفهوم التنمية، موقع (مكتبة الجليس)، بتاريخ 27 مارس 2016: (www.aljlees.com)

ذلك أن هذا المفهوم لم يتم استعماله منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء [1]، بل وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع.[2]

وهكذا، فقد استُخدم مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيُّرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. ثم انتقل إلى حقل علم السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية. ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية الأخرى.[3]

يختلف مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمّى" بمعنى الزيادة والإكثار[4]، ولفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا[5]. وإن إطلاق لفظ النمو على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من تلقاء نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقًا لهذه الدلالات في اللغة العربية فإن مفهوم التنمية لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي

1– فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا هما التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي.

2– راجع، **نصر عارف**: في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب– القاهرة، عدد يونيو، 2008، ص 8.

وأيضا، **هشام المكي**: في مفهوم التنمية، في: سؤال التنمية في الوطن العربي– مداخل عملية ورؤى نقدية، كتاب جماعي، مركز نماء للبحوث والدراسات/ بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 19.

3– راجع، **رياض حمدوش**: "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية"، في كتاب: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، مرجع سابق، ص 226.

وأيضا، **عياد محمد سمير**: "إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي"، في كتاب: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، مرجع سابق، ص 15-17.

4– لفظ التنمية مشتق من نمّى بمعنى الزيادة، يقال نمّى ينمي نميًا وتُميًا ونماء، زاد وكثر، وربما قالوا ينمو نموا.

– أنظر، **ابن منظور**: لسان العرب، طبعة دار المعارف– القاهرة، مرجع سابق، ص 4551.

5– ولفظ النمو مشتق من نما نميا ونماء، ويعني أيضا الزيادة ومنه نما الشيء نماء ونموا زاد وكثر، يقال: نما الزرع ونما الولد، ونما المال. ومنه نمى الشيء أو الحديث تنمية أي أنماه، ونميت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطبا وذكيتها به.

– أنظر، **المعجم الوسيط**: تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة– جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004، ص 956.

Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي.

إن الاختلاف بين مفهوم النمو العربي ومفهوم التنمية الإنجليزي[1] يكمن في كون أن النمو هو العملية الطبيعية والتلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة[2]، في حين أن التنمية بمفهومها الصحيح هي على النقيض من ذلك. فالتنمية تعتمد في الأساس على جهد منظم، فضلا عن إدارة وتخطيط سليم لتتم عبر ذلك عملية التغيير، سواء أكان هذا التغيير اجتماعيا أو اقتصاديا إنما يكون تغييرا نحو الأفضل.

ولذلك فإن التنمية هي عبارة عن عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية بيئية شاملة، والتنمية بمفهومها الشامل تكون مترافقة بتغييرات هيكلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال حقبة طويلة من الزمن.

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت الباحثين في حقل علم السياسة في تحديد مفهوم محدد وواضح للتنمية، إلا أنهم حاولوا وضع بعض التعاريف التي قد تؤدي إلى تقريب الرؤى حول هذا المفهوم، ومن أهم هذه التعاريف نورد ما يلي[3]:

تعريف روبير بيركنهايم (Robert Berghinham) وقد أعطى لمفهوم التنمية السياسية خمس مدلولات وهي:

- مدلول قانوني: يهتم بالبناء الدستوري للدولة (بعد ديمقراطي)؛
- مدلول اقتصادي: تحقيق نمو اقتصادي وتوزيع عادل للثروة؛
- مدلول إداري: ضرورة وجود إدارة عقلانية ذات فعالية وكفاءة؛
- مدلول سياسي: المشاركة في الحياة السياسية؛
- مدلول ثقافي: يتعلق بالتحديث وذلك نتيجة لثقافة سياسية معينة.

أما لوسيان باي (Lucien Pye) فقد استقصا عشر تعريفات للتنمية السياسية في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" تتداولها الأوساط العلمية بكثرة[1] وهي:

1– نصر عارف: في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مرجع سابق.

2– على سبيل المثال "النمو السكاني".

3– رياض حمدوش: "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 230-231.

- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- سياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية؛
- التحديث السياسي؛
- عملية بناء الدولة الأمة؛
- قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية الإدارية والقانونية؛
- بناء الديمقراطية؛
- تعبئة الجماهير ومشاركتها؛
- تطوير الثقافة السياسية في المجتمع؛
- تعبئة وقدرة[2]؛
- إحداث التغيير المنتظم والاستقرار.

ويمكن إجمال هذه التعاريف في ثلاث أصناف[3]:

– *الصنف الأول* يعتبر أن النمو الاقتصادي أساس تحقيق التنمية السياسية، ويركز البحث حول النظام السياسي الأنسب لتحقيق إقلاع اقتصادي.

– *الصنف الثاني* يرى أن التنمية السياسية تتحقق بإقرار مجموعة من الخصائص التي بلغتها الممارسة السياسية في البلدان الديمقراطية، تتجلى في انتشار التنظيم العقلاني في جميع أجهزة الدولة السياسية والإدارية، وداخل التنظيمات الحزبية، وسيادة القانون ومشاركة الجماهير في العملية السياسية، وتحقيق الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تحقيق فعالية كبيرة في توزيع الموارد.

1– أبومدين طاشمة: "استراتيجية التنمية السياسية– دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تحت إشراف الدكتور منصور بن لرنب، مقدَّمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن حدة، كلية العلوم السياسية والإعلام– الجزائر، 2006–2007، ص 20–25.

– أنظر أيضا، **حسن صعب**: علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1976، ص 369–376.

2– ويقصد "**جيمس كولمان**" بقدرة النظام السياسي على تحقيق مفهوم التنمية السياسية "تنمية المشاركة الشعبية وقوانين كونية وإسناد الوظائف السياسية على أساس الجدارة والاستحقاق وليس اعتبارا لمركز موروث، وفعالية الأداء الحكومي وترشيد الإدارة".

– **أنظر** بهذا الخصوص:

- **Leonard Binder**, **James Coleman** (**and others**) ; Crises and sequences in political development, Princeton University Press, USA, 1971, pp. 73-100.

3– محمد الرضواني: "التنمية السياسية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000"، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام، تحت إشراف الدكتور محمد بردوزي، جامعة محمد الخامس– الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– أكدال، السنة الجامعية 2003– 2004، ص 2.

– *الصنف الثالث* ينظر إلى التنمية السياسية باعتبارها بعدا من أبعاد النمو الإنساني عامة، وهي عملية تغيُّر تمتاز بخصائص معينة، وجانب من جوانب التغيُّر الاجتماعي بصفة عامة.

وبصفة عامة يمكن تعريف التنمية السياسية كمفهوم إجرائي، بأنها ليست حالة بل عملية تتميز بالديناميكية والحركية، مرتبطة بالجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، تستهدف تحقيق وإحداث تغيُّرات إيجابية في الأبنية والمؤسسات السياسية والإدارية القائمة وفي وظائفها، وتطوير الثقافة السياسية السائدة في اتجاه قدرة النظام السياسي ككل[1] وفي إطار من الحرية والعقلانية.

ومن بين أهم الآليات التي لا بد من توفرها لضمان نجاح عملية التنمية في مجتمع معين وخاصة في بلدان العالم الثالث[2] نجد النخبة السياسية[3] وهي قلة من أفراد المجتمع يمتلكون مؤهلات بنيوية، معرفية، اقتصادية ومالية، تنظيمية إدارية ومؤسساتية، كإطارات حاكمة لها مركز متميز في السلطة أو في بيئتها الاجتماعية. وتبعا لذلك فإن هذه النخبة تعد المسؤول الأول عن مسيرة وعملية التنمية السياسية في المجتمع، على اعتبار أن التنمية عملية مخطط لها وموجهة لتحقيق الصالح العام.

V– منهجية تحليل الموضوع:

تبدو للوهلة الأولى أن عملية البحث عن فئة الوزراء المهندسين من داخل الحكومات المغربية مسألة يسيرة، انطلاقا من كونهم يشكلون عينة محدودة العدد من السهل التحكم فيها منهجيا، وبالتالي إنتاج معرفة نظرية حولها، إلا أن هذه العملية لم تكن باليسيرة والسهلة تماما كما تصورنا.

بل استدعى الأمر، القيام أولا بإحصاء كل الشخصيات الوزارية بمختلف الحكومات المغربية منذ الاستقلال بغض النظر عن تخصصاتهم العلمية، وذلك بمناسبة تعيينهم عند تأليف الحكومة بكاملها[4] أو إثر التعديل الحكومي[5]، بحيث تم إحصاء كل شخصية من تلك الشخصيات مرة واحدة فقط بمناسبة تعيينها

1– يقصد بقدرة النظام السياسي، فعاليته في التأثير في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية عبر الاستجابة للمطالب الشعبية وتطبيق فعال للسياسات العامة.

2– بالإضافة إلى آليات التنشئة السياسية والتواصل السياسي والأحزاب السياسية.

3– رياض حمدوش: "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 236.

4– مثال عن تأليف حكومة بكاملها: حكومة 3 يناير 2012 برئاسة عبد الإله ابن كيران.

5– مثال عن تأليف حكومة إثر تعديل حكومي: الحكومة المعدلة بتاريخ 10 أكتوبر 2013 برئاسة عبد الإله ابن كيران، والتي تمثل آخر حكومة معتمدة في هذا البحث.

الأول، بصرف النظر عن تكرار مشاركاتها في مختلف الحكومات المتوالية. ثم القيام ثانيا ببحث على مستوى التخصصات الدراسية لمجموع الشخصيات الوزارية التي تم إحصاءها بالحكومات المغربية. ذلك أنه لم يكن بإمكاننا فرز فئة الوزراء المهندسين[1] من بين باقي فئات الوزراء المغاربة[2] إلا بعد اجتياز هاتين المحطتين.

أما بخصوص دراسة طبيعة المتغيرات الخاصة بعناصر الفئة المدروسة، سواء من حيث بحث أصولها الاجتماعية والجغرافية ووضعها الاجتماعي وتكوينها العلمي، أو من حيث بحث مختلف منافذها للمنصب الوزاري، وكذا مآلاتها المهنية بعد الخروج من المنصب الوزاري، فقد تم الاعتماد بالأساس على بعض المراجع المتمثلة في النبذات الشخصية أو السير الذاتية المنشورة في مصادر ومواقع مختلفة[3]. وفيما يتعلق بتحديد طبيعة المناصب الوزارية التي تقلدها الوزراء المهندسون بمختلف الحكومات المغربية المعتمدة في هذا البحث، فقد تم الرجوع بالأساس إلى أعداد الجريدة الرسمية للمملكة منذ الاستقلال.

كما تم اعتماد بعض الكتابات والأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث[4]، لاسيما عند دراسة سياق إحداث نظام المدارس العليا في كل من فرنسا والمغرب، وعند بحث بعض أهم الخصائص التي ميزت نخبة السلطة بالمغرب بعد الاستقلال، وأثناء بحث الشق المتعلق بسؤال المساهمة في التنمية.

ذلك أن الباحث قد سلك هذه الطريقة/ أو المنهجية في دراسته للإشكالية المطروحة من أجل الوصول إلى نتيجة معلومة[5]. ولتحليل كل المعطيات المشكلة لبناء الأطروحة، فقد تم الإرتكاز إلى الجانب الإحصائي[6]، والجانب التحليلي، مع الوصف واستقراء الدلالات، للحصول على استنتاجات أو تعميمات علمية من خلال البيانات المتوفرة.

1– تلك الفئة من الوزراء المغاربة الذين يحملون دبلومات في الهندسة من مدارس ومعاهد المهندسين.

2– أولائك الذين يحملون دبلومات في الحقوق أو في الاقتصاد أو في الآداب أو في الطب وغيرها.

3– كبعض الكتب والمعاجم، والجرائد الورقية والرقمية، والمواقع الإلكترونية الرسمية وغيرها.

4– كبعض المؤلفات والأطروحات والرسائل الجامعية، بالإضافة إلى المجلات والجرائد والتقارير وغيرها.

5– راجع في هذا الصدد:

– **أحمد بدر**: أصول البحث العلمي ومناهجه، مرجع سابق، ص 35.

– **عبد الرحمان بدوي**: مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية– القاهرة، 1963، ص 5.

6– يعرف الإحصاء (التحليل الإحصائي) بأنه ذلك الفرع من الدراسات الذي يهتم بالأساليب الرياضية أو العمليات اللازمة لتجميع ووصف وتنظيم وتجهيز وتحليل وتفسير البيانات الرقمية، ولما كانت البحوث بطبيعتها كثيرا ما تنتج مثل هذه البيانات الرقمية الكمية، فإن الإحصاء يعتبر أداة أساسية للقياس والبحث.

– أنظر، **أحمد بدر**: أصول البحث العلمي ومناهجه، مرجع سابق، ص 363.

كما تمت الإستعانة بإسهامات المقترب التاريخي الذي يعتبر مفيدا لدارسة وفهم الأحداث الجارية على ضوء التطورات التاريخية[1]، وكذا إسهامات المنهج المقارن الذي يساعد كذلك في اكتشاف بعض خصائص الظاهرة قيد الدراسة في ماضيها أو حاضرها أو مستقبلها، ومعرفة درجة تطورها أو تقهقرها عبر الزمن[2].

VI- صعوبات البحث:

إن معالجتنا لهذا الموضوع لم تكن سهلة ويسيرة، بل واجهتنا مجموعة من الصعوبات، ويمكن إجمالها على الشكل التالي:

أ- غياب المراجع والأبحاث الجامعية التي تناولت بشكل عام أو متخصص موضوع "النخب التقنية ومسألة تدبير الشأن العام بالمغرب"، بحيث يلاحظ فراغ مرجعي واضح في هذا الشأن. بالإظافة إلى كون أن فئة المهندسين بدورها لم تكن موضوع دراسات وأبحاث جامعية، ولا سيما فئة الوزراء المهندسين الذين احتضنتهم مختلف الحكومات المغربية. فكل ما يتوفر في هذا الباب حسب ما توصلنا إليه بعد البحث والتنقيب، هو دراستين اثنتين، تناولتا موضوع المهندسين وركزتا على عينة فقط من خريجي بعض المدارس العليا (أو الكبرى) المغربية كالمدرسة المحمدية للمهندسين والمدرسة الحسنية للأشغال العمومية[3]. كما أن هناك بعض الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع الوزراء المغاربة بصفة عامة لكن في فترة يمكن وصفها بأنها محدودة من تاريخ المغرب المستقل[4].

1- ليس التاريخ مجرد قائمة بالأحداث في ترتيبها الزمني، إنه السجل الدال على انجازات الإنسان، إنه رواية حقيقية متماسكة للعلاقات بين الأشخاص والأحداث والزمان والمكان. ويستخدم التاريخ لفهم الماضي ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات التاريخية، فالتاريخ مفيد في دراسة الأمور الجارية.

- راجع، **أحمد بدر**: أصول البحث العلمي ومناهجه، مرجع سابق، ص 253-254.

2- راجع، **ابراهيم ابراش**: البحث الاجتماعي: قضاياه- مناهجه- إجراءاته، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- مراكش، سلسلة الكتب العدد 10 /1994، الطبعة الأولى، 1994، ص 134.

3- أنظر الدراسة التي أعدها، **مراد ثابت**: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق.

- أنظر أيضا البحث الذي قام به، **زهير الزنان**: "النخبة التقنية بالمغرب: فئة المهندسين خريجي المدارس الكبرى (1999- 2010) دراسة سوسيو- سياسية"، رسالة لنيل الماستر في القانون العام، تحت إشراف الدكتور أحمد بوجداد، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، السنة الجامعية 2011- 2012.

4- أنظر على سبيل المثال الدراسة التي أعدتها، **أمينة المسعودي**: "الوزراء في النظام السياسي المغربي- من حكومة 1955 إلى حكومة 1985"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، تحت إشراف الدكتور عبد الله ساعف، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، قدمت في جزأين، السنة الجامعية 1998- 1999.

ب– كما اعترضتنا صعوبات سواء على مستوى تحديد واختيار نموذج للدراسة من شأنه أن يكون مناسبا وذو أهمية للبحث في موضوع النخب التقنية والتنمية بالمغرب، أو على مستوى الإطار الزمني الذي يجب أن نتوقف عنده في البحث؟، وقد لا نبالغ إن قلنا أن هاتين الصعوبتين قد شكلتا لنا إشكالية قائمة بذاتها ونحن في بدايات هذا العمل. هذا بالإضافة إلى أن توفير المعطيات بخصوص طبيعة تكوين جميع الوزراء المغاربة، بدون استثناء، قد أخذ منا حيزا كبيرا من الوقت المخصص لإعداد موضوع هذه الأطروحة.

ج– ثم إن عدم كفاية معطيات النبذات الشخصية أو السير الذاتية المنشورة في مختلف الوسائط[1]، تطلب منا بذل المزيد من الجهد والوقت للبحث ما أمكن عن بعض المؤشرات الضرورية، كالأصل الاجتماعي أو الانتماء الحزبي وغيرها من المؤشرات، هذا مع ما يقتضيه الأمر من تحري الدقة ولا سيما عندما تتضارب بعض هذه المعطيات.

د– وجدنا كذلك صعوبات في الحصول على المعطيات من بعض العناصر المعنية بالدراسة مباشرة، على الرغم من إجرائنا لعدد من المحاولات في هذا الشأن[2]. ونفس الشيء بخصوص إيجاد البيانات المتعلقة ببعض الوزراء، لاسيما أولئك الذين احتضنتهم الحكومات الأولى للاستقلال، ذلك أن منهم من كانت فترة عضويته قصيرة جدا بل ومنهم من توفي آنذاك، وبالرغم من أننا لم نعثر على نبذات شخصية تخصهم، فهؤلاء كما سنرى لاحقا لا يشكلون إلا مجموعة صغيرة ليس لها تأثير على نتيجة البحث.

VII– تصميم البحث:

السؤال الجوهري الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث ينقسم إلى محاور رئيسية تأتي على الشكل التالي:

– إحداث نظام المدارس العليا والحاجة إلى تكوين نخب تقنية مؤهلة: والغاية من هذا المحور محاولة التعريف بنظام المدارس العليا وبظروف إحداثه في كل من فرنسا والمغرب، مع دراسة وضعية التكوين التقني أو

– أنظر أيضا بعض المعطيات حول الوزراء المغاربة في الدراسة التي أعدها، **محمد الرضواني**: "التنمية السياسية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000"، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام، مرجع سابق.

1– سواء في بعض الكتب، أو في ملاحق بعض الأطروحات، أو في الصحافة المكتوبة والإلكترونية، وفي غيرها من الوسائط.

2– بحيث كان يُطلب منا في أخر المطاف وبعد إجراء عدد من الاتصالات الهاتفية، أن نترك رقمنا الخاص على أساس أن يقوم المعنيون بربط الاتصال بنا في الوقت المناسب.

الهندسي انطلاقا من مغرب ما قبل الحماية، وكذا بحث بعض أهم الخصائص التي ميزت نخبة السلطة بالمغرب بعد الاستقلال.

– أصول الوزراء المهندسين ومنافذهم للمنصب الوزاري: والهدف منه محاولة التعريف بالأصول والخصائص الاجتماعية والجغرافية وكذا المسار السوسيو- علمي الذي يخص هذه الفئة من الوزراء. وكذلك بحث مختلف المنافذ التي "تؤهل" المهندسين المغاربة لولوج المنصب الوزاري، لاسيما المنفذ الوظيفي ومنفذ الانتماء الحزبي والمنفذ "التكنوقراطي" ومنفذ الانتماء الجمعوي، ومحاولة التعريف بخصوصية مسار المهندس إلى المنصب السياسي بمؤسسة الحكومة.

– مسار الوزراء المهندسين: والغاية منه بحث طبيعة المناصب الوزارية التي تقلدها المهندسون أو المرافق التي تولوا تسييرها بمختلف الحكومات المغربية، ثم التعريف بمآلاتهم المهنية وبمختلف المواقع التي انتشروا فيها بعد مغادرتهم الساحة الحكومية.

– سؤال المساهمة في التنمية: وغايته التعريف بالسياق التاريخي الذي أفضى إلى صعود التكنوقراط نحو المراكز والمواقع القيادية العليا داخل مؤسسات الدولة، والتعريف أيضا بعملية إعادة إنتاج النخبة التكنوقراطية بالمغرب، ثم التوقف عند اختيار اللجوء إلى الأطر التقنية في إنجاز الأوراش التنموية الكبرى التي انخرط فيها المغرب منذ نهاية التسعينيات.

هذه بصفة عامة بعض الملاحظات التي تهم موضوع هذا البحث، ذلك أن التصميم الذي اقترحناه لمعالجة الإشكالية المطروحة، ارتأينا تقسيمه إلى قسمين رئيسيين، وذلك على النحو التالي:

في القسم الأول: سنتناول موضوع النخب التقنية من الهندسة إلى المنصب الوزاري، في أفق كشف بعض خصائص ومميزات فئة المهندسين إلى غاية التحاقهم بجهاز الحكومة، والوقوف على بعض أهم سمات الشخصية التقنية المغربية.

أما القسم الثاني: فسينصب على بحث ولوج المهندسين إلى الحقل السياسي/ أو الحكومي ومسألة التنمية، في أفق الإجابة عن سؤال أساسي يهم المساهمة في التنمية والتوقف عند مقاربة اختيار اللجوء إلى الأطر التقنية المتخصصة والاعتماد عليها في إنجاز الأوراش التنموية الكبرى بالمغرب، إظافة إلى تقديم نماذج من

تجارب بعض الوزراء المهندسين الذين بصموا الحياة السياسية المغربية من خلال تداولهم على المشاركة في الحكومات المغربية.

وعليه، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى قسمين أساسيين، وهما على الشكل التالي:

القسم الأول: النخب التقنية: من الهندسة إلى المنصب الوزاري؛

القسم الثاني: الوزراء المهندسون: الولوج إلى الحقل الحكومي ومسألة التنمية.

القسم الأول:
النخب التقنية: من الهندسة إلى المنصب الوزاري

تشتهر المدارس العليا بقدرتها على تكوين الأطر التقنية والإدارية تبعا للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها التحديث، في أوروبا بشكل خاص، ويشكل هذا النوع أو النمط من المدارس نموذجا خاصا في النظام التعليمي، قياسا بالجامعات كمؤسسات ذات استقطاب مفتوح.

ومن أهم ما يميز النخبة السياسية المغربية بعد الاستقلال هو خاصية التكوين العالي العصري لاسيما بالخارج، وذلك على الرغم من إحداث المغرب جامعات لتكوين الأطر الإدارية بصفة عامة، ومدارس ومعاهد عليا لتكوين الأطر التقنية أو المهندسين بصفة خاصة.[1]

كما أن مختلف الدراسات والأبحاث السوسيولوجية لم تستبعد فئة الوزراء من بين فئات النخبة السياسية[2]، وذلك نظرا لما تكتسيه هذه الفئة من أولوية في الهرم الإداري من جهة ولدورها السياسي من جهة أخرى. وقد شغلت أصول أو ملامح الوزراء بمختلف أنواعها اهتمام الملاحظين والمتتبعين للحياة السياسية بصفة عامة، فلماذا أصول أو ملامح الوزراء المهندسين المغاربة على وجه التحديد؟، لكون أن أغلب الدراسات

1– ونشير أيضا إلى أن الأطر والكفاءات التي "انخرطت" في أسلاك الدولة والجيش المخزنيين خلال القرن التاسع عشر، تلقت هي الأخرى في الغالب تكوينا في بلدان أوروبا من خلال البعثات التي أرسلها السلاطين المغاربة آنذاك.

2– لقد تنوعت الفئات النخبوية محل دراسة هذه الأبحاث، والتي هي عبارة عن مجموعة من الأقليات الإستراتيجية كما تحدث عنها **ريمون آرون**، حيث يلاحظ أنها توجد في مواقع إستراتيجية من المجتمع وتتحكم في السلطة ليس فقط داخل مجالها الخاص بل وكذلك في مجال الشؤون العامة، ويذكر من بينها النواب والوزراء والموظفين السامين وزعماء الأحزاب السياسية وقادة النقابات والجمعيات المدنية وغيرها.

- **Raymond Aron** ; « Catégories dirigeantes ou classe dirigeantes »?, R.F.S.P., vol. 15, n° 1, 1965, p. 17.

ومن بين الأبحاث التي اعتمدت فئة الوزراء من بين عناصر النخبة السياسية، نجد الدراسات التالية:

– **أمينة المسعودي**: الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955–1992)، مرجع سابق.

– **مايسة الجمل**: "النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزارية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (22)، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، أبريل 1993.

– **جون واتربوري**: "أمير المؤمنين– الملكية والنخبة السياسية المغربية"، المترجمون: عبد الغني أبو العزم– عبد الأحد السبتي– عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر– الرباط، الطبعة الثالثة، 2013، ص 134، ص 405.

- **Abdellah Saaf** ; « Tradition » et « Réformisme » à travers le système de valeurs de l'élite politique marocaine, in ; Le Maroc Actuel: une modernisation au miroir de la tradition ?, Etudes réunies par Jean-Claude Santucci, Ed. CNRS, Paris, 1992, p. 233-249.

المتوفرة حول الوزراء قد تعرضت لملامح الشخصيات الوزارية، على اعتبار أن هذا الجانب يكتسي أهمية كبرى في التحليل السياسي، وخصوصا لما لهذه الملامح من دور في تعيين فئة دون أخرى للمشاركة في الحكومات.

وبالنظر لما يكتسيه هذا القسم من أهمية سيتم تقسيم محتواه إلى فصلين، يخصص (**الفصل الأول**) لإحداث نظام المدارس العليا في ظل الحاجة إلى ضرورة إيجاد نخب تقنية مؤهلة لتغذية الخدمات العامة، في حين يخصص (**الفصل الثاني**) لأصول الوزراء المهندسين ومنافذهم للمنصب الوزاري، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: إحداث نظام المدارس العليا: الحاجة إلى نخب تقنية مؤهلة ؛

الفصل الثاني: الوزراء المهندسون: الأصول ومنافذ المنصب الوزاري .

الفصل الأول: إحداث نظام المدارس العليا: الحاجة إلى نخب تقنية مؤهلة

يقتضي تحليل موضوع هذا الفصل التعريف بنظام المدارس العليا (**المبحث الأول**)، وبحث بعض أهم الخصائص التي تميزت بها نخبة السلطة بالمغرب بعد الاستقلال (**المبحث الثاني**).

المبحث الأول: نظام المدارس العليا

إن حاجة المجتمعات الحديثة لمتطلبات التحديث الذي فرض نفسه في البلدان الأوروبية منذ القرن الثامن عشر (في فرنسا وألمانيا وغيرها) جعلتها تفكر في إيجاد مدارس خاصة. وعندما صار من غير الممكن تكوين نخب تقنية متخصصة في الجامعة، تكونت مدارس خاصة لهذا الغرض، ويتلخص الاتجاه الذي تميزت به هذه الأخيرة ومنها مدرسة البوليتيكنيك على سبيل المثال منذ تأسيسها عام 1794، في تغذية الخدمات العامة بالأشخاص المؤهلين لذلك.

ولذلك فقد عملت الدولة في فرنسا من خلال نظامها التعليمي على تكوين النخبة المكرسة لخدمتها بشكل مباشر، مثلما عملت في الوقت نفسه على تكوين النخب الأخرى التي اعتبرت مهامها كما لو أنها ضرورية بالنسبة لكل مجتمع مزدهر ومنظم وطموح (**المطلب الأول**). أما النظام التعليمي المغربي فلم يعرف مثل هذا النوع من المدارس إلا بعد الاستقلال (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: المدارس العليا في النظام التعليمي الفرنسي

تشكل المدارس العليا عالما خاصا لاسيما في علاقاته بالجامعة، لذلك كان لا بد من البحث عن تعريف لهذا النوع من المدارس (**الفرع الأول**)، والوقوف عند البدايات الأولى لتأسيس مثل هذه المدارس والغاية منه (**الفرع الثاني**)، والتعرف عن خصائص طلبة هذه المدارس (**الفرع الثالث**).

الفرع الأول: تعريف المدارس العليا

لا يوجد تعريف واضح ومحدد لمفهوم المدارس العليا، وفي الغالب يكتسي هذا التعريف طابع تحديد خصائص تلك المدارس التي تعد بحق نموذجا فريدا يمتاز به النظام التعليمي الفرنسي منذ قرون.

وهكذا يتم تعريف المدارس العليا بأنها "مدارس ومعاهد التعليم العالي التي تعمل على انتقاء طلبتها في غالب الأحيان عن طريق المباراة للولوج إليها من بين تلامذة المدارس التحضيرية". وهذا ما تمتاز به هذه

المدارس عن الجامعات التي يكون الولوج إليها في غالب الأحيان حرا من دون عقبات وبدون إجراء مباراة. وهو الأمر الذي جعل بعض المحللين الفرنسيين يعتبرون الجامعات والمدارس العليا عالمين متمايزين ومتباعدين[1].

تشتهر المدارس العليا بكونها تكون النخبة التقنية والفنية والإدارية أو البيروقراطية، مثلما هو الحال بالنسبة للمدرسة الوطنية للقناطر والطرق أو مدرسة البوليتيكنيك أو المدرسة الوطنية للإدارة. وهذا الأمر جعل العديد من علماء الاجتماع ورجال السياسة ينشغلون بنظام المدارس العليا وينتقدونه بوصفه نظاما نخبويا ومغلقا.[2]

فبالرغم من عدم وجود تعريف واضح للمدارس العليا، فإن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تميل إلى تعريفها انطلاقا من الخصائص التي تميزها عن الجامعات وهي[3]:

– اعتراف الدولة بالشهادات التي تقدمها تلك المدارس؛

– صغر حجم تلك المدارس مقارنة مع الجامعات، بحيث لا يتجاوز عدد طلبة كل مدرسة 300 إلى 4000 في السنة؛

– عملية انتقاء صارمة وقاسية عند ولوج هذه المدارس سواء عبر المباراة بعد قضاء سنتين في الأقسام التحضيرية، أو عبر دراسة الملف وإجراء المباراة بعد الحصول على الباكالوريا، أو بالنسبة للحاصلين على دبلوم جامعي عبر مساطر محددة. وهكذا أصبحت المدرسة هي المكلفة بعملية انتقاء النخبة عبر المباريات، وتعوض الامتيازات المرتبطة بالولادة أو الثروة بالاستحقاق الفردي. يرى تقرير أعده جاك أطالي (JacquesAttali) بهذا الصدد أن كل الحاصلين على شهادة الثانوي لهم الحق في ولوج الجامعات بدون انتقاء، أي أنها مفتوحة في وجه الجميع، بخلاف المدارس العليا التي تطبق سياسة انتقاء صارمة، باستقطاب خيرة النظام التعليمي الثانوي عبر إجراء مباراة وإدخالهم إلى الأقسام التحضيرية، وهذا الانتقاء الصارم هو أحد عوامل نجاح المدارس العليا.[4]

– تكوين طويل يمتد ما بين خمس إلى ست سنوات بعد الحصول على الباكالوريا؛

1– سامية روفاج: نظام المدارس العليا بالمغرب، جريدة المساء، عدد خاص عن التعليم العالي، يونيو 2010، ص 3.

- **Marie–Laure de Léotard** : « Le dressage des élites, de la maternelle aux grandes écoles, un parcours pour initiés », Platon, Paris, 2001, p.217.

2– مراد ثابت: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 7.

3– نفس المرجع، ص 7- 8.

4– سامية روفاج: نظام المدارس العليا بالمغرب، جريدة المساء، مرجع سابق، ص 3.

– ومن بين أهم العوامل التي تضمن نجاح هذه المدارس هو أنها تقدم تكوينا موجها نحو سوق الشغل، وهو الأمر الذي يفسر سهولة حصول خريجيها على أول عمل مقارنة مع خريجي الجامعات.

الفرع الثاني: تأسيس المدارس العليا إلى جانب الجامعات

جاء تأسيس هذا النوع من المدارس أي المدارس العليا استجابة للرغبة التي عبر عنها إميل بوتمي (Emile Boutmay) عام 1871 لضمان وجود مدارس قادرة على تكوين "نخب نافعة ومتفوقة وراقية". لكن هذه الرغبة تعود، في الأصل، إلى ما قبل هذا التاريخ عندما تأسست بعض هذه المدارس في مجرى الثورة الفرنسية، بل ويعود البعض الآخر منها مثل "المدرسة الوطنية للجسور والطرق" إلى ما قبل هذا التاريخ، حيث تأسست في ظل "النظام القديم"[1].

ولكن، إذا ما تهيأ لهذه المدارس أن تكون مؤسسات مركزية مكرسة لتكوين النخب، بما فيها النخبة التكنوقراطية، فقد تم ذلك بفضل الجهود التي بذلها (نابليون) في هذا المجال، إذ أقر هذا الأخير أن بوسع المدارس الخاصة أن تكون أداة قوية، يمكن أن تكون تحت تصرفه دائما[2].

وجاء اهتمام نابليون بالمدارس الخاصة في إطار إصلاحه للتعليم، بعد أن وجدت الجامعة الفرنسية نفسها في حالى يرثى لها في القرن التاسع عشر، وقد كتب جون تلبوت (John E. Talbott) بهذا الصدد قائلا: (إن الثورة الفرنسة ألغت اثنين وعشرين جامعة تعود إلى "النظام القديم"، وهجرت أيضا فكرة الجامعة بصفتها مؤسسة تحتكر كل المعارف الإنسانية. وأحلت محل الجامعة مؤسسات عليا مثل "مدرسة البوليتيكنيك" و"مدرسة المعلمين العليا" وغيرها من المدارس الكبرى، وكلها أنشئت لتقديم تكوين مهني في الميادين المتخصصة). وجرى استبعاد الكليات إلى الصف الثاني طيلة القرن التاسع عشر إلى حد اعتقاد أحد الكتاب عام 1875 بأن فرنسا لم تعد تعرف تعليما عاليا. لقد كان نابليون وكل الذين تبعوه لاحقا، مهتمين تماما بخلق نخب مؤهلة لخدمة الدولة، لذلك، فإن "المدارس الكبرى كرست لهذا الهدف"، إذ جسدت في الواقع الجانب النفعي للتعليم الذي كان ينظر إليه بصفته ضروريا، وإذا ما تم التأكيد على النفعية، فسيكون من الممكن التأكيد كذلك على أن هذه المدارس، بدت ضرورية لتحقيق طموح المجتمع، وعكست بطريقة

1– عبد الرضا حسين الطعان: مفهوم النخبة التكنوقراطية، مرجع سابق، ص 96.

2– نفس المرجع.

نموذجية الروحية البرجوازية، وهذا ما دفع تين (Taine) للقول إن نابيلون ومن تبعه لاحقا، توخوا أن تكون هذه المدارس "مهنية وعملية" ولكن على مستوى عال[1].

ولكن هذه المؤسسات التعليمية الخاصة، لم تشكل ظاهرة تميزت بها فرنسا فقط، وإنما نجد ما يقابلها في العديد من البلدان الأوروبية الأخرى، إذ وجد في إنجلترا، على سبيل المثال نمطان من التعليم، فهناك المدارس الخاصة (Grammar School) من جهة والمدارس العامة (Public School) من جهة أخرى، وتبدو الأولى مميزة بالقياس إلى الثانية من نواح عديدة. حيث تشكل هذه المؤسسات التعليمية المميزة موئلا لتكوين التكنوقراطي، بقدر ما تمتلك من إمكانية مميزة في توفير المعرفة العلمية العملية المتخصصة تخصصا عاليا، إن عجز الجامعة عن توفير مثل هذا النمط من المعرفة هو الذي قاد إلى تلمس ضرورة وجود مثل هذه المؤسسات التعليمية الخاصة[2].

وقد أشار (روبرت مرتون) إلى أن الجامعة عطلت لوقت طويل الحياة الفكرية، أو أنها، على أحسن تقدير، أدت دورا رجعيا في تطور العلم ونموه، لأن الجامعات بقيت خارج مجرى التطور العلمي لغاية القرن التاسع عشر، إذ لم يسجل قبل هذا التاريخ إلا تطور بطيء في ميدان العلوم في هذه الجامعات[3].

ويمكن القول إن الجامعة، وفي إطار هذا الواقع الذي بدت عليه، كانت عاجزة عن أن تسهم في تطور العلوم بصورة عامة، مثلما هي عاجزة بصورة خاصة عن الإسهام في تطور العلوم التجريبية التي تشكل الركيزة الأساسية بالنسبة للمعرفة العلمية العملية التي يحتاج إليها التكنوقراطي[4]. وأمام هذا العجز الذي تميزت به الجامعة، نهضت "المدارس الكبرى" لسد هذا العجز. وقد أسهم في ذلك النهوض، تصاعد المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي طرحها التحديث والتي لم تعد تتناسب مع واقع الجامعة[5].

1- نفس المرجع.

- **Suleiman Ezra** : Les Elites en France, Grands corps et Grandes Ecoles. Ed. du Seuil, Paris, 1979, p.37- 46.

2- عبد الرضا حسين الطعان: مفهوم النخبة التكنوقراطية، مرجع سابق، ص 97.

3- نفس المرجع.

4- نفس المرجع.

5- نفس المرجع، ص 98.

وتبعا لذلك لم يكن الأمر يقتصر على الدعوة إلى تأسيس مثل هذه المدارس الخاصة أو بالأحرى "المدارس الكبرى" إلى جانب الجامعة، وإنما تعداه إلى قيامها فعليا، ولم يقتصر ذلك على بلد أوروبي دون الآخر، وإنما أسهمت فيه، وبدرجات مختلفة، البلدان الأوروبية كلها بعد أن دخلت مرحلة التحديث[1].

الفرع الثالث: الخصائص السوسيو– دراسية لطلبة المدارس العليا

تؤكد الدراسات التي أنجزت بفرنسا حول الخصائص السوسيولوجية والدراسية لطلبة المدارس العليا، بأن تلك المدارس تنتقي خيرة الطلبة الذين يحصلون على شهادة الباكالوريا بميزة، أي أن هؤلاء الطلبة يشكلون نخبة دراسية.

يضاف إلى ذلك تلك الدراسات التي تعتبر أن هؤلاء الطلبة يشكلون نخبة اجتماعية، وتؤكد الدراسات التي أنجزت حول المدارس الكبرى هذه الحقيقة الاجتماعية، فبالنسبة للمدارس العليا للأساتذة لا تتجاوز نسبة ذوي الأصول الاجتماعية الشعبية[2] (5 في المائة) من المسجلين، وهذه النسبة ضعيفة جدا بمدرسة البوليتيكنيك إذ لا يشكلون إلا (2 في المائة). وتقريبا جل خريجي مدرسة تكوين الأساتذة ينحدرون من آباء يمارسون وظائف حرة (12 في المائة)، وأطر بشركات (31 في المائة)، وأطر بالوظيفة العمومية (40 في المائة) من بينهم ثلث هم أبناء أساتذة.

وإذا كان أبناء الطبقات الغنية ممثلون بشكل أكبر في المدارس الكبرى، فإن هناك خصائص تميز المدارس الكبرى فيما بينها، وهكذا فإن مدرسة البوليتيكنيك تستقبل عددا قليلا من أبناء الأساتذة وعددا كبيرا من أبناء أرباب المقاولات والمهندسين وأطر القطاع الخاص بالمقارنة مع مدرسة تكوين الأساتذة.[3]

ولذلك فإن المدارس العليا أو الكبرى تشكل عالما خاصا في علاقاته، وبشكل خاص بالجامعات بما في ذلك السلك الثالث، فهي عالم مغلق اجتماعيا مقارنة مع الجامعات الأكثر انفتاحا[4].

1– نفس المرجع، ص 98 - 99.

2– من أبناء المستخدمين، العمال، الفلاحين، التجار والصناع التقليديين.

3– مراد ثابت: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 12.

4– ولذلك يعتقد البعض أنه إذا أرادت الجامعات أن ترفع من مستواها، على اعتبار أن كل مجتمع يحتاج إلى مؤسسات من أجل تكوين أشخاص بحاجة إلى تكوينهم، فإنها يجب أن تضع شروطا لانتقاء الطلبة الذين يلجون إليها.

المطلب الثاني: المدارس العليا في النظام التعليمي المغربي

لم يعرف المغرب نظام المدارس العليا إلا في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، إذ لم يترك الاستعمار سواء الفرنسي أو الإسباني أية مؤسسة عليا لتكوين المهندسين بشكل خاص أو الأطر العليا بشكل عام.[1]

وعلى غرار ما حدث في معظم بلدان شمال إفريقيا، كان إنشاء المدارس العليا من قبل السلطات العليا بالمغرب، يهدف إلى تكوين أطر إدارية وتقنية قادرة على ترجمة الاستقلال السياسي الذي تحقق على أرض الواقع، وتعويض الأطر الأجنبية التي سارع أغلبها إلى المغادرة بمجرد خروج المستعمر. لذلك يعتبر إحداث المدرسة المحمدية للمهندسين نهاية الخمسينات من قبل الملك الراحل محمد الخامس، بمثابة تجسيد لذلك الاستقلال.[2]

لكن ما هي التدابير التي أوجدها المخزن قبل الحماية لتكوين أطر الدولة والجيش بشكل عام؟ ولاسيما الأطر التقنية المتخصصة ؟، ثم ما هي المؤسسات التي تكلفت رسميا للقيام بهذا الدور؟.

وعليه سنتناول في هذا المطلب، وضعية التعليم "التقني" قبل الحماية (**الفرع الأول**)، مؤسسات التعليم التقني أثناء الحماية (**الفرع الثاني**)، ثم تكوين الأطر التقنية بعد الاستقلال (**الفرع الثالث**).

الفرع الأول: وضعية التعليم "التقني" قبل الحماية

كانت المراكز الدينية والثقافية المنتشرة في حواضر البلاد تقدم تكوينا محدودا للعاملين في المخزن[3] ، مما جعل هذا الأخير، يتوجه إلى نهج أسلوب آخر، يتمثل في محاولة تكوين نخبة جديدة من خارج حلقات تلك المراكز (**أولا**).

1– سامية روفاج: نظام المدارس العليا بالمغرب، جريدة المساء، مرجع سابق، ص 3.

2– *"لكي يستوفي استقلالنا جميع معانيه، يتعين أن لا نبقى عالة على المعلمين والمهندسين والأطباء والتقنيين الأجانب، ولئن كان بناء السدود، وشق الطرق، وتشييد المصانع، لا يستدعي إلا سنين قليلة، فإن تكوين الرجال المتخصصين الذين يقيمونها ويشرفون بمهارة على تسييرها وتعهدها، يستدعي مدة لا تقل عن خمسة وعشرين سنة، لهذا يقتضي واجب الإخلاص للوطن وصيانة استقلاله من الطلبة أن ينكبوا على الدراسة ويثابروا في تحصيل العلوم"* . – **مقتطف من خطاب الملك الراحل الحسن الثاني**، بمناسبة افتتاح الموسم الدراسي الجديد في فاتح أكتوبر1961، في: **خطب وندوات الملك الحسن الثاني**، المجلد الثاني، نشر وزارة الإعلام، الطبعة الثانية، 1993، ص 69.

3– من أطر وكفاءات.

وقد أسهمت في بداية تبلور ضرورة تكوين أطر الدولة والجيش المخزنيين، بالأساس، هزيمتا إيسلي وتطوان[1]. وبالتالي كان هذا التوجه أو "الإصلاح" يسعى إلى محاولة خلق هيئة من الإداريين المتميزين بتكوينهم المتخصص ونزاهتهم ورغبتهم في التجديد، والذين تهمهم بالدرجة الأولى رفعة الدولة. والواقع أن جميع مناطق العالم خارج أوروبا خلال القرن التاسع عشر، تميزت نخبها الجديدة بارتباطها بشكل أو بآخر بالدوائر العسكرية، وتلقى أفرادها في الغالب تكوينا في بلدان أوروبا. وفي هذا السياق بعث السلاطين المغاربة بعثات إلى الخارج لتلقي تكوين عصري، خاصة في الميادين التي لها صلة بالاستئناس بالتقنيات العسكرية، وعاد بعض الطلبة الذين استفادوا من التكوين إلى البلاد لينخرطوا في أسلاك المخزن[2] (**ثانيا**).

أولا: المراكز الدينية والتكوين المحدود للعاملين في المخزن

لقد تمت هيكلة التعليم التقليدي المغربي وفق ضوابط منهجية مطابقة لما يفرضه نظام تعليم إسلامي عتيق، وظل الوضع على حاله زمن الحماية ولم يطله التغيير إلا بعد مدة من حصول البلاد على استقلالها.[3]

في الواقع إن العلم الملقن في القرويين، وما سواها، لا يمت بصلة إلى "العلم العربي" الأصيل، فالأمر مجرد مجموعة "قواعد" منمطة فرضتها البنية الاجتماعية منذ ثلاث قرون على الأقل، وذلك لأسباب تاريخية محددة وإن لم تتضح بعد كلها بشكل كاف. وتختزل المواد الملقنة في بضعة مؤلفات ظلت معتمدة بشكل رئيس إلى حدود ثلاثينيات القرن العشرين. ويمكن تصنيف تلك المواد إلى أربعة علوم أساسية: الفقه وعلوم الدين والآداب والعلوم المساعدة. ويلاحظ أن المادتين الأساسيتين، الفقه والآداب، تؤهلان لامتهان وظيفتين غير التدريس هما القضاء والكتابة، وهما على كل حال وظيفتان تكرسان استمرارية النظام التعليمي المعتمد وهيمنته[4]، وكذلك القضاء والأحكام والوثائق والفرائض، أي كل ما هو ضروري لتكوين العدول.[5]

1– يحيى بولحية: "البعثات التعليمية المغربية (1845-1912)، سؤال الإصلاح والتحديث"، في: مجلة المناهل، إصدار وزارة الثقافة المغربية، مطبعة دار المناهل، السنة 32، العدد 94/93، نونبر 2012، ص 65.

2– عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، تعريب: محمد حاتمي- محمد جادور، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء- المغرب/ بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2016، ص 392.

3– أنظر، **نفس المرجع**، ص 263.

4– ويدل تفاقم حدة الجمود في القرويين استمرارها في الاقتصار على تعليم الأصول، في حين تلقن فنون تطبيقية داخل الزوايا من لدن شيوخ شباب أو أجانب.

5– المرجع السابق، ص 269.

وما يشد الانتباه هو الاستغناء عن تدريس مواد كانت تلقن في القرويين إلى عهد قريب، فقد تم تهميش درسي الحديث والتفسير لما يستنفرانه من جدل فقهي، وغيبت مواد أخرى لاعتبارها أساسا غير لازمة في التكوين المؤهل لشغل الوظائف المتعارف عليها، أبرزها التاريخ وبشكل أكثر حدة الجغرافيا؛ حيث أدرجت دراسة الوقائع التاريخية في درس الآداب، وألغي درس الجغرافيا الذي كان في السابق لازما لتكوين الوزراء. ويبدو جليا أن المواد التي استمر في تدريسها مرتبطة أساسا بنصيبها في التأهيل للوظائف الاجتماعية بما فيها الوظائف الهامشية. وعليه كان يدرس في الجوامع التنجيم وعلم الجداول والطب، وكذلك العلم الباطني.

وواقع الأمر أن مستوى التدريس في القرويين كان في أحط الحضيض، ولا أدل على ذلك ما آل إليه من تدني تدريس الرياضيات بجميع فروعها[1]. ومعلوم أن الإلمام بها لازم للموقتين والعدول والمهندسين، وخاصة للتجار والأمناء. وبما أن هذه المواد اختفت من البرنامج الرسمي في القرويين، فإن معرفتها باتت حكرا على بعض العائلات التي توارثتها أبا عن جد. وعندما فرض وضع البلاد المتأزم اعتماد وسائل جديدة، كالمدفعية ووضع الخرائط ودراسة الطبوغرافيا بالنسبة إلى الجيش والمحاسبة بالنسبة إلى الإدارة، اضطر السلطان مولاي عبد الرحمن إلى إرغام بعض العلماء على نشر معارفهم[2]، ولم يجد ابنه محمد الرابع بدا من تأسيس مدرسة جديدة مستقلة بالكامل عن القرويين، وهو ما ترتب عنه تكريس وضع هذه الأخيرة كمؤسسة على هامش السياسة الإصلاحية للمخزن.[3]

لقد قيل في حق التدريس بالقرويين إنه كان تجريدي وسطحي ودوغمائي، وهي أمور لا يمكن إنكارها، إلا أن ما يستدعي التنصيص عليه هو أنه تدريس منسجم تمام الانسجام مع البنيات الاجتماعية. لقد أقر عبد الله كنون بأن " مواد الدراسة لا تنضبط بعدد ولا تستقر على حال، على أن الدروس الدينية واللغوية لم تنقطع من الجامعة في وقت من الأوقات، ودائما تكون لها الأغلبية في حين أن العلوم العقلية منها ما لا ينهض إلا بمناصرة السلطة التي يكون هواها مع هذا العلم أو ذاك". وعليه فإنه حين باتت ضرورة الإصلاح ملحة، فقد عزت الاستجابة بسرعة أساسا لعدم قدرة النظام على تجاوز تشنجه ومقاومته لكل جديد.[4]

1– وتتمثل في الحساب والجبر والمثلثات وأنساب الأعداد والفلك والهندسة.

2– منهم آل الحبابي وهي عائلة احتكرت تدريس الحساب والتوقيت.

3– المرجع السابق، ص 270.

4– عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، ص 271.

ومهما يكن فإن توفر القرويين على استقلالية معترف بها وبنيات خارجية تؤهلها لأن تكون جامعة، لم يجعلها من الناحية الوظيفية ترقى إلى أكثر من معهد بالمعنى الأمريكي، أو بالأحرى المدرسة الكبرى الوحيدة في البلاد التي تكون نخبة صغيرة مؤهلة للمشاركة في تدبير الشأن العام. أما الزوايا فاهتمت أكثر بالتكوين الروحي لطلبتها، وبتأهيلهم للقيام بالمأموريات الدينية. وبسبب التكوين المحدود الذي كانت تقدمه القرويين للأطر المتخرجة منها وجب على المخزن العمل على تكوين نخبة جديدة من خارج حلقاتها، وهو ما استنفر ردود فعل شيوخها الذين انبروا للتنديد بما اعتبروه بدعا وزيغا عن القاعدة، وجعلها بالتالي ولمدة طويلة رمزا للجمود والرجعية والعداء للأجانب.

وما يجدر التشديد عليه، أيضا، هو أن التعليم في مراكش وتطوان ظل مرتبطا بشكل قوي بنظيره في فاس، في حين غلب عليه التجديد أكثر في الرباط. فقد دفع الوضع المترتب عما فرضته المتاجرة مع الأوروبيين من انفتاح، إلى تأسيس مدرسة لها مميزات خاصة على يد ابراهيم التادلي (توفي سنة 1894) بعد عودته من سفر في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تعلم أوليات اللغات الأوروبية، ودرّس بها لمدة أربعين سنة. وآلت مهمة الحفاظ على مميزات مدرسة الرباط وتطويرها إلى شخصيتين مرموقتين، هما أحمد جسوس (توفي سنة 1912) الذي من دون المرور عبر رحاب القرويين سافر مباشرة إلى مصر للتعلم فاكتسب فيها معارف دينية جعلته معتزلي النزعة، وأحمد بناني (توفي سنة 1921) الذي توجه بدوره رأسا إلى مصر قصد تحقيق الغرض نفسه. والمؤكد أن مدرسة الرباط كانت أكثر انفتاحا من القرويين، وهي مسألة على غاية من الأهمية لأنها سابقة على اختيار الرباط كعاصمة للبلاد. ومهما يكن فإن أدوار مدرسة الرباط ظلت هامشية، بل إن الرغبة في اكتساب الحظوة وممارسة بعض التأثير في النخب دفع بها تدريجيا إلى اعتماد بعض أساليب التعليم التقليدي التي لا تقل تقليدانية عن تلك المعتمدة في القرويين، وفي ذلك ما يؤكد هيمنة هذه الأخيرة على التعليم في المغرب برمته.[1]

ثم إن التعليم العالي في بداية القرن العشرين، كان ينحصر في جامعة القرويين[2] التي كان يديرها العلماء تحت إشراف قاضي مدينة فاس، وكانت الدروس تخضع لنظام غير مكتوب من التوقيت، وتوزيع الكراسي نابع من تقاليد عريقة في القدم، ثم إن الأنشطة التعليمية بالقرويين كانت تنصب بالأساس على الشريعة والدين من جهة، وعلى اللغة العربية من جهة أخرى، وتستعمل في التلقين بيداغوجية عتيقة تعتمد على سلطة الكتاب

1– نفس المرجع، ص 271– 273.

2– للإشارة فقد تم تأسيس هذه الجامعة بفاس سنة 859 ميلادية.

وسلطة المعلم بمفهومها السكولائي[1]. ومع ذلك كان التعليم التقليدي، بالرغم من طابعه المتقادم، مؤسسة منظمة ومتجذرة في المجتمع حتى ولو لم تكن مؤطرة بشبكة قوانين مكتوبة. والأهم من هذا هو أنه كان يقوم بدور أساسي في عملية الانسجام الاجتماعي والتماسك الثقافي. لكن دخول التعليم الاستعماري إلى المغرب لن يلبث أن يوجه السهم إلى هذا الدور بالذات.[2]

وهكذا، كان المخزن في بداية الأمر، يجلب ما يحتاجه من كفاءات من المراكز الدينية والثقافية المبثوثة بمختلف حواضر البلاد، وخاصة من جامعة القرويين بفاس. وكان يهيمن على هذه المراكز التعليم الديني. وبفعل وجودها بفاس فإن جامعة القرويين كانت تتطلب من الطلبة بذل مجهودات مالية لم يكن بالإمكان أداؤها إلا من قبل السكان الميسورين أو أولئك الذين ينتمون إلى الأوساط العليا بالمدينة[3]. والتعليم الذي كانت تلقنه هذه الجامعة يعكس توجهها نحو الفئات الميسورة: "فالتعليم في القرويين كان يتفق تمام الاتفاق مع البنية الاجتماعية"[4]. ثم ظهرت إلى جانب هذه المراكز الدينية أساليب أخرى لتكوين العاملين في المخزن، فبعد واقعة إيسلي أدرك السلطان محمد بن عبد الرحمن أن على المخزن أن يعمل على تكوين الموظفين المدنيين والعسكريين وتم تعيين دار المخزن بفاس لهذا الغرض، وفي عهد السلطان مولاي الحسن الأول ظهرت الحاجة إلى تكوين أطر مدربة على تقنيات التنظيم المعاصر، وهكذا ظهر أسلوب جديد في تكوين العاملين في المخزن يتمثل في إرسال بعثات طلابية إلى الخارج.[5]

1– المكي المروني: الإصلاح التعليمي بالمغرب، (1956-1994)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 17، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1996، ص 14.

2– نفس المرجع.

3– وهكذا ففي عهد السلطان الحسن الأول لم يتجاوز عدد طلبة هذه الجامعة الألف، 400 من فاس و600 من باقي المدن الأخرى.

– **راجع** بهذا الخصوص:

- **Paul Marti** ; Le Maroc de demain, publication du comité de l'Afrique française, Société Générale d'Imprimerie et d'Editions, Paris, 1925, p. 83.

4- **Abdallah Laroui** ; Les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain (1830-1912), Paris V François Maspero, 1977, p. 198.

5– حسن الدغيمر: الموظفون السامون بالمغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، تحت إشراف الدكتور عبد القادر باينة، جامعة محمد الخامس– الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– أكدال، السنة الجامعية 1995 - 1996، ص 35-36.

ثانيا: محاولات تكوين أطر تقنية في الميدان العسكري

شهد مغرب القرن التاسع عشر حركة تجديد[1] ولو أنها كانت محدودة، وقد كان دور الحكم في هذه الفترة يهدف إلى محاولات لإدخال "إصلاحات" حديثة على أوضاع المغرب[2]، وواكب هذه البارقة انبعاث في دراسة الرياضيات والفنون العسكرية بحيث اتجهت بعثات مغربية للدراسة بمصر وأوروبا، ولذلك فإن هذه الانبعاثة التعليمية جديرة بتسجيل ملامحها وتجلية مظاهرها.

كان من أهداف تلك الحركة الانبعاثية في ميدان التعليم إنعاش دراسة العلوم الرياضية والعسكرية وتقريبها من الدراسات الحديثة، وقد ابتدأت مع السلطان عبد الرحمن بن هشام (1822-1859)، ثم استمرت على عهد ثلاثة سلاطين من بعده وهم: محمد الرابع، والحسن الأول، وصدرا من أيام المولى عبد العزيز[3].

وهكذا تم إحداث دروس للرياضيات والهندسة ثم مدرسة المهندسين بفاس وكذلك المدرسة الحسنية بطنجة لدراسة الهندسة ونحوها، كما تم إحداث دروس عسكرية وكذلك إرسال بعثات طلابية إلى الخارج[4].

1- إحداث دروس للرياضيات والهندسة

تمثلت هذه الدروس في دراسة الحساب والفلك والهندسة، وكانت أول مظهر لهذه الحركة الانبعاثية[5]، وقد وقد بدأ بعضها منذ أوائل أيام حكم السلطان المولى عبد الرحمن، واستمرت أيام السلطان محمد الرابع وفي عهد الحسن الأول، واتجهت حسب المدن التالية: في فاس بجامع القرويين، وفي مراكش بجامع المنصور، وفي مكناس،

1- لاسيما بعد الهزائم والنكسات التي منيت بها قوات المغرب الحربية في واقعة وادي إيسلي قرب مدينة وجدة سنة 1844 مع فرنسا، ثم في حرب تطوان سنة 1859- 1860 مع إسبانيا.

2- حيث مست هذه الإصلاحات الرسمية كل من الجهاز الإداري، الدفاع، الاقتصاد والمواصلات.

- أنظر، **محمد المنوني**، في افتتاحية مؤلفه: مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الأول، شركة النشر والتوزيع المدارس- الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1985، ص 5.

3- نشير في هذا الصدد إلى فترات حكم السلاطين المغاربة ابتداء من مولاي عبد الرحمن بن هشام الذي ابتدأت الحركة التعليمية في أيام حكمه: مولاي عبد الرحمن بن هشام (1822-1859)، محمد الرابع بن عبد الرحمن (1859-1873)، الحسن الأول بن محمد (1873-1894)، المولى عبد العزيز بن الحسن (1894-1908).

4- محمد المنوني: مظاهر يقظة المغرب الحديث، المرجع السابق، ص 135- 136.

5- أما الأساتذة الذين قامت على أيديهم هذه الانبعاثة، فقد كان معظمهم مغاربة وكان إلى جانبهم بعض الأساتذة الذين وفدوا من الخارج.

وفي تطوان، وفي الرباط وسلا. وكان يتلقى هذه الدروس عدد من أفراد الجيش السلطاني، وجملة من الطلبة الذين كان يوجههم السلاطين لتعلم الهندسة.[1]

تجدر الإشارة إلى أن إرسال بعثات مغربية إلى أوروبا كان من مميزات عصر الحسن الأول (1873-1894)، وإذا استثنينا هذه الميزة، فإن أكثر المظاهر التعليمية الأخرى لهذه اليقظة، يعود الفضل الأكبر فيها إلى محمد الرابع (1859-1873)، حيث اكتست هذه الفترة بالذات طابعا علميا أكثر.

وفي هذا الصدد يذكر أحمد ابن المواز في "تاريخ الدولة العلوية" عن محمد الرابع: أنه "أحيا ما اندثر بالمغرب من العلوم: كالحساب، والتعديل، والهندسة، والنجوم، واختراع العسكر النظامي السعيد". كما يسجل محمد بن المفضل ابن كيران في خاتمة شرحه على رسالة في الهندسة، اهتمام نفس الأمير بالرياضيات، والموسيقى، والتنظيم العسكري الحديث، ويشير عبد السلام العلمي في افتتاحية رسالة أخرى في الهندسة إلى أنه أحيا مدارس العلوم الرياضية.[2]

2- إحداث مدرسة المهندسين بفاس

وجدت هذه المدرسة أيام السلطان عبد الرحمن بن هشام، ثم تبناها إبنه محمد الرابع، وقد جاء مؤقعها في نفس المدرسة المرينية بفاس، بحيث ابتدأت الدراسة بها سنة 1844 ثم كانت لا تزال قائمة إلى حدود عام 1879.

وكانت تدرس بهذه المدرسة العلوم التالية: الحساب والتوقيت والتنجيم والهندسة والهيئة والموسيقى، كما كان كتاب إقليدس يشكل أحد المواد التي كانت تدرس بها.[3]

وكان المتخرج من هذه المدرسة في الهندسة يحمل لقب "مهندس"، ومن درس بها التوقيت كان يحمل لقب "مؤقت"، وكان عدد من طلبة هذه المؤسسة يتوجهون نحو أوروبا لإتمام دراساتهم، كما أن الذين استمروا منهم بالمغرب شغلوا مواقع متنوعة في الحاشية الملكية.

1- المرجع السابق، ص 137 وما يليها.

2- نفس المرجع.

3- نفس المرجع، ص 143- 144.

- بحيث كان عدد طلبة الهندسة بهذه المدرسة يتراوح ما بين 58 إلى 44 طالبا، وذلك بين أعوام 1867- 1870.

أنظر، **نفس المرجع**، ص 146.

وهكذا يتبين أن هذه المدرسة بالنسبة لزمانها ومكانها كانت صالحة لأن تكون نواة لإنبعاثة مغربية في ميدان التعليم.[1]

3- تأسيس المدرسة الحسنية بطنجة

تم تأسيس هذه المدرسة من قبل السلطان الحسن الأول، حسب الطاهر الأودي في كتاب "الاستبصار"، حيث يذكر أنه درس بها ست سنوات ضمن البعثة المغربية التي كان ينتسب إليها، وكانت المواد التي تلقوها بهذه المدرسة هي: الحساب، والهندسة، والتنجيم، والجغرافية، واللغة العربية، والمبادئ الدينية الأولية، ولغة أجنبية.

والغالب أن هذه المدرسة والتي كان يوجه إليها نجباء الطلبة من أبناء الأعيان كانت تكميلية، بحيث كان يتواجد بها عدد من طلبة مدرسة المهندسين بفاس، الذين سيتوجهون لإستكمال دراستهم بأوروبا لتعلم علوم طبجيت[2] والهندسة وغير ذلك من أمور الحرب وعلم البحر والرياسة، ويشير ابن زيدان في "إتحاف أعلام الناس"[3] إلى هذه المدرسة في شيء من المخالفة لما ورد في كتاب "الإستبصار"، فيذكر أن بعض البعثات أقاموا بطنجة ثلاث سنوات أخذوا فيها مبادئ الحساب واللغات الأجنبية.[4]

في هذا الإطار، يشير عبد الله العروي إلى أن المغرب لم يعرف مدارس تعليمية عصرية، وما دأبت الأدبيات الإخبارية المغربية على تسميته بالمدرسة الحسنية بطنجة لا يعدو أن يكون أكثر من "محل" يتجمع فيه الطلبة المرشحين لاستكمال دراستهم في الخارج ليتعلموا أوليات لغة البلد المقرر توجههم إليه. كما أن مدرسة المهندسين بفاس لم تكن بأحسن حال، إذ كادت أن تكون حكرا على بطانة الأمير محمد بن عبد الرحمن. والواقع أن العلوم العصرية لم تعتمد في أي طور من التعليم التقليدي، ما جعل السلاطين يواجهون صعوبات جمة في اختيار طلبة أكفاء لديهم ما يكفي من المهارات للاستفادة من مقامهم بأوروبا، بل حتى في بلدان قريبة في ثقافتها من المغرب كما هو حال مصر.[5]

1- نفس المرجع، ص 147.

2- الرمي بالمدافع وغيرها.

3- عبد الرحمان ابن زيدان: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الثاني، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 544.

4- محمد المنوني: مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ص147.

5- عبد الله العروي: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، ص 393.

4- إحداث دروس عسكرية

كانت تقدم إلى جانب التدريبات العسكرية دروس تعليمية اهتمت بالمدفعية بصفة خاصة، وذلك منذ عام 1852 على عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام، ويبدو أنه بعد هذا التاريخ وتحديدا منذ عام 1857 قد تطورت فكرة الدروس المدفعية.

ويظهر أن دروسا عسكرية أكثر تنظيما وجدت أوائل عهد الحسن الأول عام 1875، والذي أسس ما يشبه مدرسة مركزية للمدفعية بمدينة الجديدة، كما تم إحداث مؤسسة أخرى لنفس الغرض بمدينة طنجة.[1]

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كتبت بعض الموضوعات العسكرية في هذه الفترة للاستعانة بها في تعليم وتنظيم الجيش، نذكر منها:

- رسالة في تنظيم الجيش المغربي: قام بتأليفها محمد بن أحمد الخوجة التونسي عام 1851 في عهد الأمير محمد الرابع أيام خلافته عن والده.[2]

- ثم "نزهة المجالس، في علم أحكام المدافع والمهاريس"[3]: وهي عبارة عن أرجوة من نظم عبد النبي بن العباس الصنهاجي الرباطي، حمله على نظمها السلطان عبد الرحمن بن هشام، يبلغ عدد أبياتها 394 بيتا، وقد تم الانتهاء من وضعها عام 1850.[4]

5- ارسال البعثات الطلابية إلى الخارج

تصعب مقاربة موضوع البعثات التعليمية المغربية، دون استحضار مؤسسة المخزن أو بالأحرى مؤسسة السلطان، فهي الجهة الوحيدة التي تكلفت بالموضوع، من مقدماته وأهدافه إلى تمويله وتحديد اختصاصاته واستثمار نتائجه.[5]

1- محمد المنوني: مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ص 149 وما بعدها.

2- نفس المرجع ، ص 152.

3- المهاريس (جمع مهراس) وهو نوع من المدافع.

4- تناول فيها الرماية بالمدفع والمهراس وغيرها من أنواع المدافع، كمدفع الباز، وذكر هيئاتها وأنواعها وطرق استخدامها. أنظر، **نفس المرجع**، ص 154.

5- يحيى بولحية: البعثات التعليمية المغربية، مرجع سابق، ص 65.

لقد بدأ التفكير في إيفاد طلاب وصناع مغاربة إلى بعض الأقطار المشرقية ثم الأوروبية للتكوين واستكمال الخبرة في تخصصات عسكرية وصناعية، سنوات عديدة قبل استقرار أفراد البعثات العسكرية والتقنية الأوروبية بالمغرب للقيام بتكوين وتدريب جنوده وعساكره وبعض مهرة صناعه.

وكانا السلطانين المولى عبد الرحمن بن هشام، ومحمد بن عبد الرحمن، ولأسباب ودوافع سياسية، ظرفية، وشخصية، قد ظلا يفضلان الاستعانة بخبرات وكفاءات عسكريين وتقنيين من تركيا أو مصر[1]، بهدف إنجاز مشاريع مختلفة في عدد من القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الجيش، وبالخصوص بعد وقعة إيسلي. غير أن ذلك لم يكن يمنع هذين العاهلين من إرسال عدد من الصناع والطلاب إلى الديار الأوروبية للتكوين في مؤسساتها العسكرية والصناعية.[2]

أ- بعثات طلابية إلى مصر

توجهت بعثات مغربية إلى مصر وإن كانت قليلة خلال هذه الفترة، وكانت في أيام محمد الرابع أنشط منها على عهد الحسن الأول، ويمكن تصنيفها إلى ست بعثات:

البعثة الأولى: توجه فيها حسب ابن زيدان ثلاثة أفراد[3]، تم إرسالهم من طرف محمد الرابع، وفي أيام خديوي مصر محمد سعيد باشا، وكان ذلك ما بين عام 1859 إلى عام 1863، حيث أن هذه الحقبة هي التي تعاصر فيها الملكان محمد الرابع وسعيد باشا.[4]

البعثتان الثانية والثالثة: تم إرسالهما أيضا من طرف محمد الرابع، وتشير لهما معا رسالة من الخديوي المصري إسماعيل باشا إلى السلطان محمد الرابع، كانت تتحدث عن رسالتين مغربيتين، الأولى في شأن طالب بعثه سلطان المغرب ليتمرن على أشغال الطبع بمصر، والثانية ترغب في تعليم ثلاثة صناع مغاربة بعض الفنون العسكرية.

1- وكان الهدف من ذلك أن يظل التأطير مرتبطا بالعالم الإسلامي وبعيدا عن التأثيرات الأوروبية.

2- مصطفى الشابي: الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912)، الجزء الثاني، المطبعة والوراقة الوطنية- مراكش، الطبعة الأولى، 2008، ص 327.

3- عبد الرحمان ابن زيدان: "الدرر الفاخرة- بمآثر الملوك العلوين بفاس الزاهرة"، المطبعة الاقتصادية بالرباط، 1937، ص 95-97.

4- محمد المنوني: مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ص 156.

البعثة الرابعة: كانت بصدد التوجه إلى مصر عام 1866، لتعلم خطط الجهاد والفنون البحرية والمدفعية[1]، وتتركب من ثلاثين طالبا مختارين من أبناء جيش البخاري، ومن مدن فاس وسلا والرباط والصويرة.[2]

البعثة الخامسة: توجهت إلى مصر في أوائل عهد الحسن الأول، وقد كانت هذه البعثة تتكون من طلبة بالإضافة إلى إثنان من رجال الصناعة، ويبدو أن الطلبة كانوا كثرة، بحيث تم توزيعهم بالنسبة للمنحة إلى ثلاث رتب، وذلك بتاريخ 1875.

البعثة السادسة: كان يمثلها عبد السلام العلمي (من مدينة فاس)، الذي أرسل لدراسة الطب بالقاهرة عام 1874 من طرف الحسن الأول، حيث أحرز هذا الطبيب المغربي على إجازة من "المدرسة الطبية المصرية".[3]

وقد يتساءل البعض عن السبب الذي دفع بالمخزن المغربي إلى اقتفاء النموذج المصري، وإرسال بعثات تعليمية إلى مصر، وهو الذي كان يعرف تماما أن هذا المثال المشرقي ما كان له ليتأسس دون بعثات محمد علي إلى أوروبا، كما أشار إلى ذلك تقرير رحلة محمد الصفار أثناء مهمته بفرنسا، وإشارته إلى وجود بعثة تعليمية أرسلها محمد علي هناك لتعلم العلوم التي لا توجد إلا عند هؤلاء القوم[4].

ويمكن القول إن إرسال البعثات إلى مصر مثل هروبا من مواجهة الحقيقة، والارتماء في أحضان مشروع المماثل الثقافي، الذي عجز هو نفسه عن تأسيس مشروع تنموي مجتمعي. ويمكن الاستدلال على ذلك بالنتائج الهزيلة التي حققتها هذه البعثات، وربما كان ذلك سببا في مراجعة المخزن لمواقفه النمطية السالفة والاتجاه نحو الأقرب جغرافيا وتحديثيا والمتمثل في الغرب الأوروبي.[5]

1– بحيث كانت الخطط الجهادية من علم البحر والطبجية (المدفعية) قد ضعفت في الغرب، وذلك حسب الرسالة الصادرة عن السلطان محمد الرابع عام 1866.

2– المرجع السابق، ص 157.

3– نفس المرجع، ص 158- 159.

4– أنظر، **محمد الصفار**: رحلة الصفار إلى فرنسا (1845-1846)، دراسة وتحقيق سوزان ميلار، تعريب ومشاركة في التحقيق خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب– الرباط، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995، ص 227.

5– يحيى بولحية: البعثات التعليمية المغربية، مرجع سابق، ص 69- 70.

ب– بعثات طلابية إلى أوروبا

يرتقي بعض المؤرخين[1] بالبعثات الطلابية نحو أوروبا إلى عصر المولى عبد الرحمن بن هشام، ويذكر عنه أنه بعث بأربعة طلبة الى أوروبا لدراسة الهندسة ونحوها.

كما يسجل البعض الآخر أن محمد الرابع بعث بمجموعة من الطلبة من أبناء المسلمين إلى أوروبا لتعلم الهندسة والحرب.[2]

ولكن البعثات المغربية إلى أوروبا إنما ازدهرت في عهد الحسن الأول، وبالخصوص في الفترة ما بين 1875 و 1888، وكانت هذه الظاهرة من أبرز مميزات عصره. وقد كان الاتجاه الغالب على تعليم هذه البعثات هو الناحية العسكرية، كما أن هناك عدد من هذه البعثات درسوا مواد مدنية، وبعد إتمام دراستهم وعودتهم فإنهم كانوا يشتغلون في بعض مرافق الدولة حسب خبرتهم. وقد كانت فرقة منهم في حاشية الحسن الأول، وكان يطلق عليهم إسم "طلبة الألسن".

ولا يزال غير معروف بالتحديد عدد أفراد هذه البعثات وتفاصيل دراساتهم، وأهم ما توفر بهذا الصدد هو اللائحة الواردة في "العز والصولة" لإبن زيدان [3]، وقد اقتطفها من بعض السجلات المحفوظة بالمكتبة الزيدانية بمكناس.[4]

ونذكر، من بين هذه البعثات الواردة في هذه اللائحة، أنه:

– *في سنة 1874:* أمر السلطان بتعيين (15) مهندسا ليتوجهوا إلى أوروبا[5] لتعلم اللغات الأجنبية. ويدعي هؤلاء المهندسون بخطوط أيديهم أنهم بعد تحصيل اللسان، حصلوا جل العلوم الحربية والهندسة من البلاد التي توجهوا إليها، وحيث أنهم لم يستخدموا في شيء مما تعلموه عند عودتهم.[6]

1– محمد الكانوني: "جواهر الكمال في تراجم الرجال"، الجزء الأول، المطبعة العربية– الدار البيضاء، 1937، ص 13– 14.

2– أنظر، **ثريا برادة**: الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 37، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، 1997، ص 248.

3– عبد الرحمن ابن زيدان: العز والصولة في معالم نظم الدولة، الجزء الثاني، المطبعة الملكية، الرباط، 1962، ص 150 وما بعدها.

4– محمد المنوني: مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ص 166–167.

5– إلى كل من إنجلترا، إيطاليا، إسبانيا وفرنسا.

6– نفس المرجع، ص 167– 168.

– *ثم في سنة 1885:* أمر السلطان بتعيين (12) طالبا مهندسا إلى بلاد فرنسا بهدف تعلم بارود الديلاميت والتلغراف ونصب القناطر وصنع الحدادة والنجارة، من أجل صنع سائر المدافع وكراريط الأشغال، وكذا صناعة الخرازة من أجل صنع إقامة الجر وسباط الطبجية والعسكر، وكان من بينهم خمسة طلبة وسبعة صناع، ومعهم مترجم.[1]

ونورد هنا بحث حول إحدى هذه البعثات، وهي البعثة التي توجهت إلى فرنسا عام 1885. بحيث تحدث "جاك كايي" عن المغاربة المتمرنين في مدرسة الهندسة العسكرية في مونبولييي بفرنسا من عام 1885 إلى 1888. وكانت هذه البعثة تحتوي على اثني عشر مغربيا، توجهوا إلى فرنسا بتاريخ 24 يونيه 1885 صحبة "دون ميكيل دوكاسترو" قنصل البرتغال السابق الذي أسلم ودخل في خدمة السلطان.

بحيث كان هؤلاء الطلبة المهندسون يدرسون سائر الأيام ما عدا يومي الجمعة والأحد:

– وكانوا يقضون الصباح في دراسة اللغة الفرنسية والحساب والهندسة التطبيقية، وفي شهر مايي عام 1886 رجع اثنان منهم إلى المغرب.

– أما دروس المساء فقد كانت مخصصة مبدئيا للأعمال التطبيقية: من تمارين نارية، وتحصينات، وبناء خنادق وأجهزة الدفاع، وضرب الأخبية، وصنع آلات الحصار. وكان منهم خمسة طلبة مغاربة يحررون مذكرات في الموضوع نظرا لمستواهم الثقافي المناسب، وصار إثنان منهم يتلقيان بطلب منهما دروسا في التلغراف الجوي مع الجنود الفرنسيين. وبعد ذلك أضيفت إلى الدروس النظرية، النحو الفرنسي، ودروس الأشياء، والتعمق في الحساب والهندسة، ثم خمسون درسا في علوم الهيئة والرياضيات والكيمياء، ثم دروس في التلغراف والتلفون وعلم البصريات والكهرباء والضغط الجوي وترصيف الطرق والسكك الحديدية، ثم اثنا عشر درسا في مساحة الأراضي وتحرير التصميمات الهندسية. وكان معظم الطلبة يتابعون الدروس بعناية، إلا أن المترجم "دوكاسترو" كان قد لاحظ سوء اختيار الموظفين المغاربة لبعض أعضاء البعثة.[2]

واصل الطلبة دراستهم سنتين في المدرسة إلى خريف 1886 حيث تقرر إرجاعهم[3]، غير أن وزير فرنسا في طنجة الذي كان يرى أن البعثة المغربية يجب أن تثير في ذهن أعضائها فكرة عظمة الحضارة الفرنسية، أوعز

1– نفس المرجع، ص 169- 170.

2– نفس المرجع، ص 175- 176.

3– ولذلك فقد عاد "دوكاسترو" إلى المغرب بعد مرور سنتين من التكوين انطلاقا من كون أن الطلبة كانوا قد حذقوا في نظره اللغة الفرنسية ولم يعودوا في حاجة إلى مترجم، لكن الذي حصل هو أنه تمت إطالة مقام هذا الوفد لعام جديد.

بإطالة مقام الوفد المغربي وكان ذلك ممكنا، خاصة وأن الحسن الأول كان قد قرر عدم عودة الطلبة المغاربة من مدرسة الهندسة إلا بعد الحصول على تكوين تام، ولذلك وقع تحضير برنامج جديد لعام 1887 أطول وأدق من برامج السنوات الأخرى، وفي بدايات سنة 1888 كان المتمرنون قد حذقوا كل ما يمكن في الهندسة العسكرية، وفي شهر ماي من نفس السنة أنهت فرنسا إلى علم الصدر الأعظم أنه من المناسب عودة البعثة إلى المغرب.[1]

- *وفي سنة 1888:* توجهت بعثة أخرى إلى إيطاليا، أشارت إليها مذكرة أحد طلبة البعثة، وهو الحسين الزعري السلاوي الذي تأخرت وفاته إلى سنة 1955.[2]

كانت هذه البعثة تتركب من فتيان مغاربة تتراوح أعمارهم بين 13 و 16 سنة، بحيث قام السفير الايطالي جنتيلي (Gentilé) بجولات لانتخاب الطلبة المرشحين للذهاب إلى إيطاليا وعددهم (24) طالبا، فاختار من مدينة الرباط عشرة طلبة، ومن سلا خمسة، ومن العرائش أربعة، ومن طنجة ثلاثة، ومن فاس إثنين، ليتوجهوا إلى المدرسة الملكية الدولية الإيطالية، وخلال السنة الثالثة من دراستهم تم توزيعهم إلى ثلاث فئات: فئة لدراسة تربية الجنود، وفئة لتعلم علوم البحار، وأخرى لتعلم صناعة السلاح.[3]

وبالتعاون مع إيطاليا، تم تأسيس معمل للسلاح بفاس كان يديره السينيور (كافيني) برتبة كلونيل في العسكرية مع المهندس (نطاري)، ولما عاد الطلبة المتمرنين بمعمل السلاح بإيطاليا استخدموا فيه. كما تكلفت دار الصناعة بإيطاليا بصنع جوالات حربية لحراسة الساحل المغربي وبصنع بواخر للنقل[4]، ولما عاد الطلبة من مدرسة البحرية بعد قضاء خمسة أعوام تعلما وتجولا في البحار وظفهم المخزن الشريف، وكانوا ذوي خبرة حيث أنهم تخرجوا ضباطا صغارا. كما أن العسكريين حيث عادوا عملوا بالدائرة المخزنية، وفي سنة 1900 ألف منهم المخزن الشريف لجنة عسكرية، وأرسلهم إلى معمل السلاح دار كروب "Krub" بألمانيا لشراء بعض المدافع.[5]

1- نفس المرجع، ص 176.

2- إلى جانب سير دراسة البعثة، فإن المذكرة تضيف إلى ذلك معلومات قيمة عن مشاريع وظروف المغرب حوالي سنة 1900.

- **نفس المرجع**، ص 178.

3- نفسه.

4- نفسه، ص 182.

5- نفسه، ص 183.

– *وفي سنة 1888* : توجهت بعثة أخرى إلى ألمانيا، هذه الدولة التي لم تكن تهتم بالمغرب وشؤونه إلا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، ولذلك اكتفت فقط باستقبال شبان مغاربة في برلين، وكلوستهال (Klausthal)، وإيسن (Essen) لتكوينهم في سلاح المدفعية وتدريبهم على مدافع كروب الضخمة التي كان المغرب قد اشتراها لتسليح البرج الكبير الذي كان قد شرع في تشييده المهندس الألماني روطنبورغ في يونيو عام 1888 بساحل مدينة الرباط، ولكن لم يتأت وضعها فيه لأسباب تقنية ومالية وسياسية إلا في غضون سنة 1898.[1]

وهكذا، يكون قد تدرب في الخارج، على الأقل، ما بين سنة 1870 و 1894 عدة مئات من المغاربة في الميدان العسكري، وأهم الميادين التي ركزت عليها التدريبات هي: الهندسة العسكرية[2]، وكذلك البحرية وصناعة السلاح.[3]

لقد حاول المخزن الحسني بالخصوص، من خلال البعثات التعليمية المذكورة اكتساب خبرات متنوعة، وتزويد البلاد بأطر تقنية وعسكرية تستجيب لمتطلبات العصر.[4]

لكن يتساءل البعض[5]، ماذا تكون البلاد قد جنته من وراء إيفادها لمئات من أبنائها للتكوين والتعلم، واستكمال الخبرة في مدارس عسكرية ومؤسسات تقنية أوروبية، في كل من انجلترا، وايطاليا، أو بلجيكا وألمانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وحتى الولايات المتحدة، علما بأن ذلك قد تطلب رصد مبالغ مالية هامة، طيلة الثلاثين سنة الأخيرة تقريبا من القرن التاسع عشر؟.

1– مصطفى الشابي: الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 334-335.

2– لوضع المفرقعات وتكوين مدربين "حرابة" خصوصا للمشاة، وللرماية بالأسلحة الحديثة وخصوصا المدافع.

3– ثريا برادة: الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 254-255.

4– بحيث اضطلع في هذا المجال: محمد الكباص بعد فترة تكوين بالمدرسة العسكرية ببريطانيا ما بين 1874 و1877، بالعديد من المهام والمسؤوليات وأصبح صدر أعظم سنة 1913 حيث يعد الوحيد الذي نجح في الوصول إلى منصب الوزارة (وزارة الحربية). ثم رفيقه الزبير السكيرج الذي أصبح خبيرا عسكريا.

ومن الطلبة النوابغ نجد كذلك محمد بن الكعاب الذي تلقى تكوينا عسكريا لمدة 14 سنة وعين في المكينة التي أنشأها الحسن الأول بفاس لصنع الأسلحة الخفيفة، والطاهر الأوديي الذي تخرج بفرنسا واستخدم بدار السلاح بفاس إلى أن تعطل العمل بها عند انتهاء الدولة العزيزية كما كان ترجمان السفير بركاش بباريس عام 1880، وهو نفس الدور الذي أداه رفيقه في الرحلة محمد بن الكعاب.

– **يحيى بولحية**: البعثات التعليمية المغربية، مرجع سابق، ص 76-78.

5– مصطفى الشابي: الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 339.

فبالنسبة لإبن زيدان مؤلف إتحاف أعلام الناس[1] مثلا، يرى أن البلاد لم تستفد شيئا من خبرات وكفاءات هؤلاء المتعلمين الشباب، بسبب المعارضة الشديدة التي ووجهوا بها بمجرد عودتهم، من قبل بعض أعوان المخزن الكبار الذين رأوا فيهم منافسين خطيرين، فخافوا أن ينفلت ويضيع ما كان بيدهم من سلطة ونفوذ. وأيا كان الأمر، ولأسباب بنيوية وتنظيمية، وغيرها، لم يتمكن المخزن من جني الفوائد والثمار المرتقبة من هذه المبادرة القوية في حد ذاتها[2]. فقد عاد هؤلاء المبعوثون بتكوين وتجربة، لكن لو أتيحت لهم الفرصة حتى يظهروا كفاءاتهم للمخزن، لولي بعضهم على إيالات، ولتمكنوا من تأسيس نوع جديد من العائلات المخزنية المطعمة بدم جديد. ومن المؤكد كذلك أن المدرِّبين العسكريين الأجانب قد نجحوا في نسف عمل الأطر المغربية المستفيدة من البعثات. وبتنحية هؤلاء، ظل كبار المسيرين لفرق الكيش والعسكر من العناصر القبلية والتقليدية، مكونين بذلك عائلات عسكرية مخزنية، إلى جانب العائلات المخزنية من القواد وكبار الموظفين.[3]

جاءت أحداث السنين الإثنى عشرة الأولى من القرن العشرين لتظهر أن المجهودات التي بذلها المخزن طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر لإنشاء قوة عسكرية منظمة ومسلحة تسليحا عصريا تحمي البلاد من الأطماع الخارجية وتقوي السلطة المركزية داخليا، قد ذهبت سدى، ولم تحقق الأهداف المتوخاة منها. فقد عكست هذه السياسة العسكرية مدى ضعف المخزن وعدم تمكنه من إدخال تغييرات جوهرية على الهياكل العسكرية التقليدية، لتأسيس قوة نظامية عصرية مندمجة تمام الاندماج في هياكل الحكم ومشكلة أداة فعالة توازي فعاليتها التقنية التضحيات البشرية والمادية التي عبئت من أجلها وتكون قادرة على تعويض النظام العسكري القديم.

1– عبد الرحمان ابن زيدان: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الثاني، مطابع إديال– الدار البيضاء، 1990، ص 465.

2– وإن كان هؤلاء المتعلمين استخدمتهم الدولة في تدريب وتكوين عناصر من فرق الكيش والعسكر، أو في حاميات المراسي على الخصوص، وفي معامل صنع العدة والقرطوس في فاس ومراكش.

– أنظر، **مصطفى الشابي:** الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 338.

3– نفس المرجع، ص 339.

كما أن الضغط الأجنبي حرم المخزن من الوسائل المالية والمعنوية ومن المناخ الملائم لجعل العسكر الجديد جيشا له وزن سواء في الخارج أو في الداخل. ويظهر هذا الفشل كذلك من النتائج التقنية والسياسية لهذه الاصلاحات.[1]

بقي التكوين العسكري ضعيفا لانعدام انتظام التدريبات وضعف التأطير، إذ أن الأطر المغربية التي تكونت في الخارج، وكذلك البعثات العسكرية في المغرب[2]، لم تعط النتيجة المتوخاة منها لأسباب متعددة.[3]

فبخصوص الأطر المغربية المكونة بالخارج، بالرغم من المدة الطويلة التي كان يستغرقها التعليم في الخارج، والتي تعدت في بعض الأحيان التسع سنوات، كثير من هؤلاء الطلبة لم يكونوا يتوفرون على الحد الضروري من التعليم الذي يسمح لهم باستيعاب ما كانوا يدرسونه في أوروبا، وإن كان البعض منهم قد تلقى تكوينا أوليا في المدارس التي فتحها السلطان محمد بن عبد الرحمن في دار المخزن بفاس وفي آسفي وطنجة قبل توجههم إلى أوروبا.[4]

كما أن بعض أفراد هذه البعثات لم يستخدموا بعد رجوعهم في المكان الملائم لتكوينهم، فعدد ممن تعلم الهندسة العسكرية كانوا يستخدمون كتراجمة أو يتكلفون بالخيل أو بمصاحبة المدربين الأجانب[5]. ثم إن

1– ثريا برادة: الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 281.

2– ذلك أن الحسن الأول كان قد بدأ يستعين بمدربين أوروبيين يعملون بصفة شخصية حسب عقدة مع المخزن، وإلى جانب هؤلاء المدربين بدأت بعثات عسكرية وتقنية أوروبية بكاملها تتوافد لتدريب العسكر المغربي. وأول بعثة هي البعثة الفرنسية سنة 1877 التي فتحت الباب على مصراعيه أمام البعثات الأخرى، من إنجليزية سنة 1877 وإيطالية سنة 1887 وإسبانية سنة 1889، وألمانية سنة 1888 التي تبعتها في نطاق التنافس التقليدي بين الدول الأوروبية داخل المغرب، حيث كانت كل دولة تحرص على الحصول على ما حصلت عليه غيرها على الأقل.

- **نفس المرجع**، ص 258- 262.

لقد بقي دور البعثات الأجنبية في التكوين العسكري للجيش وتحسين مستواه التقني ضعيفا، ولم تكن نتائجه في مستوى المصاريف الباهظة التي كان المخزن ينفقها على هذه البعثات. كما أن عدم الانسجام بين مختلف البعثات، وأحيانا بين أعضاء نفس البعثة، كان يجعلها تتوقف عن العمل وتقضي وقتها في خلافات هامشية.

- **نفس المرجع**، ص 295.

3– نفس المرجع، ص 291.

4– نفس المرجع، ص 291- 292.

راجع أيضا في هذا الخصوص:

- **Jean–Louis Miège** ; le Maroc et l'Europe, (1830-1894), Tom. 2 (L'Ouverture), Paris, P.U.F, 1961, p.230.

5– ثريا برادة: الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 293.

عددا من هؤلاء الطلبة بقوا في حيز الإهمال لعدم ثقة المخزن بهم، لأن المخزن كان مقتنعا بأن أعضاء البعثات بعدما أقاموا في أوروبا سنين "عادوا منها متنصرين".[1]

غير أن بعض المتعلمين المغاربة قد أبانوا عن نبوغ ومعرفة دقيقين بالعلوم الحديثة بأوروبا[2]، لكنهم بقوا مجرد مساعدين للأطر الأوروبية العاملة بالمغرب، كما أن عدد من الخريجين لم تسند إليهم مسؤوليات محددة في نطاق تخصصهم فكانوا يشتغلون أحيانا في قطاعات لا تمت بصلة لتعليمهم الأوروبي.[3]

هي أزمة بنيوية، إذن، كانت تكشف عن الثابت في المؤسسات السياسية والإدارية التي لم يكن في قدرتها التقاط عناصر النجاح وتوظيف آلية البعثات التعليمية لإنجاح مسيرة "الإصلاح"[4]، ومن بين العديد من المتعلمين العائدين إلى المغرب لم يتقلد منهم منصب الوزارة سوى محمد الكباص، وكلف باقي أفراد البعثات بأدوار هامشية وملحقة بالمؤسسات والخبراء العسكريين الأجانب.[5]

1– وقد أظهرت بعض الحالات أن المخزن كان على صواب في عدم ثقته هذه، فمثلا: الطالب محمد بن عبد الرحمان دوسولتي الذي تلقى تكوينا في مدرسة الهندسة الحربية في مونبوليي وتكلف بالمدفعية صار من جواسيس البعثة الفرنسية.

– **المرجع السابق**، ص 295.

2– من أمثال محمد الكعاب والطاهر الأوديي والزبير السكيرج والحسين الزعري وغيرهم.

3– يحيى بولحية: البعثات التعليمية المغربية، مرجع سابق، ص 80.

4– أو التجديد الذي قامت به الحكومة المغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي هذا الصدد، يفضل **مصطفى الشابي** استعمال لفظة "تحديث" عوض "إصلاح"، وذلك لأسباب منهجية وموضوعية في نفس الآن، حيث يقول، والحق أن مصطلح "الإصلاح" يطرح أكثر من إشكال، سيما إذا ما أريد منه الدلالة على ما طرأ على قطاع الجيش من مستجدات، خلال القرن التاسع عشر، فالكلمة لا تترجم ولا تعبر بكل أمانة ودقة، عما اتخذ من إجراءات وتدابير لتحسين قدرة الجنود المغاربة القتالية، أو ظروف عيشهم وعملهم. فكل ما في الأمر أن المخزن، اتخذ مجموعة من التدابير التقنية والعملية، على الأقل في الفترة المتراوحة ما بين 1844 و 1894، من أجل أن يوفر له أداة فاعلة لتعزيز مركزه، وبسط كلمته، وردع كل انتفاضة تهدد سلطته وسلطة ممثليه في مختلف جهات البلاد.

وأما لفظة إصلاح، فإنها تختزل شحنة من المعاني والدلالات النفسية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، لا نظن أن هذه المقدمات والمتطلبات، أو على الأقل البعض منها، كان حاضرا في أذهان النخبة الحاكمة والمثقفة، أو على مستوى باقي فئات المجتمع المغربي الأخرى.

– أنظر، **مصطفى الشابي**: الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 293.

5– وفي مقابل ذلك كانت المناصب السامية حكرا على أمثال المهدي المنبهي ومحمد بركاش ومحمد العربي الطريس ومحمد بن المديني بنيس وعلي المسفيوي وأولاد الجامعي أخوال السلطان وآل بنموسى الذين توارثوا الحجابة والوزارة وغيرهم، وهي نخب لم تمتلك ناصية العلم الإداري والسياسي والعسكري كما كان سائدا بالغرب الأوروبي، بل شكلت أدوات البيروقراطية المخزنية التي حجبت الأدوار المحتملة لأفراد البعثات التعليمية المغربية.

– أنظر، **يحيى بولحية**: البعثات التعليمية المغربية، مرجع سابق، ص 81.

وبالتالي إن المؤسسة السلطانية توخت من وراء ذلك الحفاظ على نفس البنية الإدارية والإبقاء على رموزها البيروقراطية، وكانت تهدف من موضوع البعثات تحديد مقاساتها بشكل يمكنها من مواجهة سرعة عمليات التحديث الغربي الذي برزت تحدياته منذ معركة إيسلي.[1]

الفرع الثاني: مؤسسات التعليم العالي التقني أثناء الحماية: غياب ممنهج

عند خلق جهاز الحماية، كان بحاجة مستعجلة إلى مترجمين، لذلك فقد عمل على إنشاء مدرسة عليا للغة العربية واللهجات البربرية سنة 1912، والتي تطورت في سنة 1921 إلى معهد للدراسات المغربية العليا. كان عليه كذلك أن يستجيب للمتطلبات التعليمية لأبناء المهاجرين الأوروبيين وهم كثيرون، لذلك أنشا سنة 1912 أيضا مصلحة للتعليم ستتطور فيما بعد إلى مديرية للتعليم العمومي. كما كان محتاجا إلى أعوان ووسطاء مغاربة يساعدونه في غرس وتوطيد النظام الجديد، ولهذا خلق مصلحة التعليم الفرنسي الإسلامي[2] التي أسند إليها مهمة إعداد هؤلاء الأعوان والوسطاء.[3]

لقد انصب اهتمام الحماية أولا على تعليم الأوروبيين واليهود المغاربة، وقد خلق لهم النظام الجديد نوعين من التعليم: "تعليما أوروبيا" على غرار التعليم الموجود بفرنسا آنذاك وتعليما "فرنسيا إسرائيليا" مقتبسا من التعليم الفرنسي لكنه يحتوي زيادة على ذلك على حصص للغة والثقافة العبريتين. أما المغاربة المسلمون، فقد أنشئ لهم نظاما "متميزا" مستوحى من فلسفة سياسية خاصة تعتمد على نظرية "التطور البطيء"[4]. ويقول معتنقو هذه النظرية "إنه ينبغي تطوير المجتمع المسلم التقليدي، لكن مع الحرص على عدم زعزعة بنياته وخلخلة مؤسساته. وبالتالي فالتعليم الذي ينبغي بثه فيه يجب أن يكون بالتأكيد تعليما حديثا إنما من نوع

1– نفس المرجع.

2– فالتعليم "الفرنسي الإسلامي" الذي أنشأته الحماية كان يتميز بالخاصيات التالية: مركزية إدارية وبيداغوجية قوية، تمايز اجتماعي وعنصري، مركز دوني بالنسبة للتعليم الأوروبي من حيث أن شواهده لا يقبلها هذا الأخير. وستشكل هذه الخصوصيات آنذلك منبعا لجدل حاد ومستمر بين المغاربة وفرنسيي الحماية.

– راجع، **المكي المروني**: الإصلاح التعليمي بالمغرب، مرجع سابق، ص 16.

3– نفس المرجع، ص 15.

4– لقد عملت سياسة الحماية على الحد من التحاق المغاربة بالتعليم عملا بمقولة التطور البطيء للمجتمع المغربي.

خاص وتعليما متمايزا يحقن بجرع قليلة". وهكذا فكر نظام الحماية في نوعين من التعليم لأبناء المغاربة المسلمين: تعليم للعامة وتعليم للنخبة[1].

وتشير الأرقام إلى السياسة الاستعمارية المتبعة، ففي سنة 1956 كانت نسبة تمدرس الساكنة الأوروبية المقيمة بالمغرب عالية جدا، كما أن نسبة تمدرس المغاربة من أصول يهودية كانت تصل إلى 80 في المائة، غير أن نسبة تمدرس المغاربة حسب إحصائيات وزارة الاقتصاد الوطني وصلت في العام 1955 إلى 7.5 في المائة فقط. وهو أمر يفسر نخبوية السياسة التعليمية الاستعمارية.[2]

لم تعمل فرنسا على خلق أي معهد إلا في حدود عام 1928، ويتعلق الأمر بإحداث مركز الدراسات القانونية بالرباط والدار البيضاء يمنح شهادة الليسانس في الحقوق. ثم في سنة 1940، تم التفكير في خلق مركز للدراسات العليا العلمية، ولكن المشروع لم يتجسد على أرض الواقع إلا بعد الحرب العالمية الثانية. كما أنه في العام 1945 تم إحداث المدرسة الفلاحية بمكناس من أجل تكوين تقنيين فلاحيين، فضلا عن ذلك

1– يتكون تعليم النخبة من "مدارس أبناء الأعيان" و"الثانويات الإسلامية". أما مدارس أبناء الأعيان فتعطي تعليما مزدوج اللغة يؤدى عنه، يدوم لمدة 5 سنوات تتوج بشهادة دروس ابتدائية وتفتح الباب لمتابعة الدراسة بالثانويات الإسلامية أو لولوج وظائف بسيطة بقطاعي الإدارة والتجارة. وأما الثانويات الإسلامية، فتحتوي على سلكين دراسيين وتعطي تعليما مزدوج اللغة والثقافة هدفه إعداد نخبة ذات توجه عصري بإمكانها مساعدة الفرنسيين في عملية عصرنة المغرب.

– أنظر، **نفس المرجع** ، ص 15–16.

2– مراد ثابت: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 16.

تم خلق المدرسة المغربية للإدارة[1] بالرباط سنة 1948، بالإضافة إلى ثلاث مدارس فلاحية أخرى خلال سنوات الخمسينات.[2]

لم يكن الهدف من إحداث هذه المؤسسات تقديم تكوين عالي المستوى وإنما "كانت تقتصر على تكوين تقنيين مساعدين كانت سلطات الحماية في حاجة إلى خدماتهم، وكانت أبواب هذه المؤسسات، على الأقل في البداية، مقفلة في وجه المغاربة "المسلمين". وعندما بدأ المغاربة في الولوج إلى هذه المؤسسات بشكل كبير ابتداء من عام 1950، فإنهم كانوا يتجهون بالأساس، لأسباب تتعلق بالعمل، نحو الشعب الأدبية والقانونية بدل شعبة العلوم".[3]

لم يكن المستعمر الفرنسي يحبذ إقامة تعليم تقني هندسي بالمغرب باستثناء المدرسة الفلاحية بمكناس، فلا غرابة إذن إن لم يكن عدد المهندسين المغاربة يتعدى الثلاثين مهندسا في حين أن عدد المهندسين الفرنسيين كان يصل سنة 1955 إلى 2500، فضلا على أن الأطر المغربية العليا لم يكن عددها يفوق 165 مقابل 6400 إطار فرنسي.[4]

1– يمكن أن نميز في إطار مساهمة المدرسة المغربية الإدارية (L'ENAP) في تخريج الموظفين السامين بين مرحلتين: الأولى تبتدئ مع حصول المغرب على الاستقلال إلى نهاية الستينات حيث لعبت المدرسة دورا مهما في عملية التغيير وتعويض الأجانب بالمغاربة، الشيء الذي مكن المتخرجين منها من النفوذ إلى دواليب الإدارة العليا. أما الثانية وتستمر إلى يومنا هذا حيث أصبحت المدرسة مجرد ملحقة لا تختلف عن أية كلية من كليات الحقوق.

إن ظهور مجموعة من المتغيرات أدى إلى انحسار دور المدرسة الوطنية للإدارة العمومية في تخريج الموظفين السامين رغم الإصلاحات التي عرفتها. لكون أن التعقيد في العمل الإداري مع الشروع في وضع مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فرض ضرورة توفير الأطر الكفأة لإعداد مثل هذه القرارات، وهذا ما أدى إلى ظهور هيئات أخرى تجاوزت متخرجي المدرسة الوطنية للإدارة العمومية كهيئة المهندسين (المعاهد والمدارس العليا ذات الصبغة التقنية) التي استقطبت أبناء الأطر العليا والتجار الكبار سيما وأن الدراسة تتطلب نفسا طويلا ومجهودا ماديا كبيرا. إلا أن حداثة مؤسسات تكوين المهندسين أعطت الفرصة للمتخرجين من المدارس والمعاهد العليا بالخارج وخاصة في فرنسا للظفر بالوظائف العليا داخل الإدارة.

– راجع، **حسن الدغيمر**: الموظفون السامون بالمغرب، مرجع سابق، ص 44– 50.

2– مراد ثابت: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 16.

3– Said Belcadi, **Jean–Pierre Jarousse**, **Mina Kleiche** : Savoir, Technologie et innovation. Contribution in ; 50 ans de développement humain et perspectives 2025, Rapport Général du Cinquantenaire, 2005, p. 355.

4– مراد ثابت: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 17.

وفي هذا الصدد، يقدم الحسين الخلفاوي تبريرين إثنين يفسران غياب تعليم تقني بالبلدان المغاربية خلال الفترة الاستعمارية[1]:

– *تبرير اقتصادي*: يتمثل في السياسة العامة للاستعمار التي ترفض تطور البلدان المستعمرة، وبالتالي لم يبرز بهذه البلدان سياسة تصنيع حقيقية.

– *تبرير سياسي*: يتمثل في كون المهن التقنية ليست مثل المهن الحرة، فهي لا تمارس بشكل فردي وإنما تمارس بشكل جماعي. لكون أن ممارسة المهن التقنية في إطار التراتبية الاجتماعية يمكن أن يحول العلاقات المهنية إلى علاقات تضامن اجتماعي وقد تتحول إلى تضامن سياسي يهدد الاستعمار نفسه.

إن هذه السياسة الاستعمارية التي اتبعتها السلطات الفرنسية هي التي تفسر أنه غداة حصول المغرب على الاستقلال، كان الطلبة المغاربة يتابعون في الغالب تكوينا في الحقوق أو في الآداب. ولكن هذا التوجه سرعان ما سيتغير ابتداء من سنوات الستينات، وسيرتفع عدد الطلبة الذين أصبحوا يتلقون تكوينا في الشعب العلمية والتقنية بحوالي أربع مرات وذلك منذ سنة 1959 إلى منتصف السبعينات.[2]

لكن، بمجرد حصول المغرب على الاستقلال، وعلى غرار باقي الدول المغاربية الأخرى (الجزائر وتونس)، قام باتباع سياسة تعليمية تقطع بشكل جذري مع السياسة الاستعمارية محاولا تجاوز سلبياتها. ومن المعالم الأساسية لهذه السياسة الجديدة لدولة الاستقلال خلق نظام المدارس العليا شبيه بالنظام المتروبولي.[3]

الفرع الثالث: تكوين الأطر التقنية بعد الاستقلال: إحداث المدارس العليا

إن استقلال المغرب سنة 1956 فرض متطلبات جديدة من أهمها بناء صرح أمة مغربية عصرية تتوفر على الاستقلال الاقتصادي وتتمتع بالشخصية القومية، وكان على المسؤولين الجدد أن يصنعوا أدوات للتنمية الاقتصادية والسياسية ولبناء الوحدة الاجتماعية والهوية الثقافية، بحيث أن مطلب الدولة الوطنية بأجهزتها

1– Houcine Khalfaoui : Les ingénieurs dans le système éducatif, l'aventure des instituts technologiques algériens, Editions Publisud, Paris, 2000, p.18-19.

2– Pierre Vermeren : Ecole, élite et pouvoir au Maroc et en Tunisie au XX^{ème} siècle, Alizés, Rabat, Maroc, février 2002, p.167.

– راجع أيضا، **مراد ثابت**: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 19.

3– سامية روفاج: نظام المدارس العليا بالمغرب، جريدة المساء، مرجع سابق، ص 3.

السياسية والإدارية والتقنية الملائمة لمهام البناء الوطني كان يفرض نفسه بإلحاح، وكان من الضروري تحقيق الوحدة اللغوية والثقافية وإحياء التراث الوطني والتحرر من هيمنة الاستعمار الثقافية، لذلك كان التعليم يبدو للجميع أنسب وسيلة لتحقيق هذه المطالب التحررية. لكن النظام التعليمي الذي تركه الاستعمار لم يكن بوسعه الاستجابة لهذه المطالب، فأرضيته المادية كانت بسيطة وحجمه كان محدودا وتنظيمه غير متجانس ومحتوياته ولغته والعاملون به كانوا أجانب، لذلك كان من الضروري والمستعجل إصلاح هذا النظام أو تبديله بنظام آخر، وهذه هي المهمة الرئيسية التي ستشغل بال المسؤولين خلال السنوات الأولى للاستقلال.[1]

لذلك وبعد استقلال البلاد، وخروج معظم الأطر الفرنسية من الإدارة والمؤسسات، تبنى المغرب استراتيجية جديدة في ميدان تكوين الأطر التقنية.

"إبان الاستقلال، ترك أغلب التقنيين الفرنسيين البلاد، ووجدت الحكومة المغربية نفسها أمام بنيات تحتية بحاجة إلى أطر من أجل إدارتها سواء أكانت تلك الأطر علمية أو تقنية، ولذلك فالإشكال الكبير الذي واجهته الحكومة حينها كان يتمثل في توفير تكوين سريع وجيد وتدريجي"[2].

غير أن الخصاص في الأطر العلمية والتقنية لم يكن ناتجا بالأساس عن مغادرة الأطر الاستعمارية وحسب، بقدر ما كان يرتبط بالسياسة التعليمية والتكوينية الاستعمارية التي لم تكن تسمح ببروز نخبة تقنية محلية. وهذا الأمر لم يكن ينطبق على الحالة المغربية فقط، بل ينطبق كذلك على الحالة الجزائرية والتونسية[3]. ولذلك نجد أن André Grelon انتقد سياسة فرنسا ببلدان المغرب العربي التي "لم تمكن من بروز نخبة تقنية محلية، فغداة فترة الاستقلال، لم تكن هناك إلا كمشة من المهندسين الوطنيين الذين كان بإمكانهم أن يتحملوا المسؤولية". كما أن فرنسا "لم تكن ترغب في تصنيع بلدان المغرب العربي"، وبالتالي "كان من المنطقي أن لا تنشأ مدارس للهندسة في المستعمرات. خاصة وأن إنشاء مدرسة هو استثمار مهم على مستوى

1- المكي المروني: الإصلاح التعليمي بالمغرب، مرجع سابق، ص 29.

2- Said Belcadi, **Jean-Pierre Jarousse**, **Mina Kleiche** : Savoir, Technologie et innovation, op. cit., p. 355.

3- أنظر، **مراد ثابت**: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 20-21.

البنايات والأجهزة والطاقم البشري، كما يحتاج أيضا إلى طلبة وهو ما يفترض وجود مشاتل للانتقاء على المستوى الجهوي، كما يفترض أن تكون هناك منافذ للشغل بالنسبة للخريجين"[1].

في هذا السياق المتسم بقلة المهندسين والأطر الكافية من أجل تعويض الفراغ الذي أحدثه خروج المستعمر وأطره، ستعمد السلطات المغربية إلى خلق أول مدرسة عليا للهندسة بمدينة الرباط نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، وهي المدرسة المحمدية للمهندسين، بالإضافة إلى إحداث مجموعة من المدارس الأخرى فيما بعد.

وبالرغم من أن المغرب أنشأ وأسس عددا كبيرا من المدارس العليا لتكوين أطر تقنية هندسية كما يظهر من خلال الجدول رقم (1)[2]، بحيث كونت هذه المدارس ما يفوق 25 ألف مهندس، إلا أن تكوين المهندسين مازال ضعيفا بالمقارنة مع دول مقارنة للمغرب من حيث اقتصاده[3].

1– André Grelon : Ingénieurs et sociétés dans le Maghreb contemporain, l'itinéraire d'un programme de recherche, in ; Les ingénieurs maghrébines dans le système de formation, filière coloniales et pratiques professionnelle, professionnalités contemporaines, ouvrage collectif sous la direction d'Eric GOBE, Institut de Recherche sur le Maghreb Contemporain (IRMC), Tunis, 2001, p.12.

2– Kamel Mellakh : La formation des ingénieurs par le système d'enseignement supérieur au Maroc, in ; Les ingénieurs maghrébines dans les systèmes de formation, Ibid., p. 31.

- **Taieb Bennani** : Réflexion sur la Formation des Ingénieurs au Maroc, in ; Préparer les ingénieurs pour l'an 2000 - Un défi du Nord et du Sud, Edition AUPELEF-UREF, Montréal (Québec) Canada, 1993, p. 72.

- **Mourad Gharbi**, **Fakhita Regragui** : Ecoles d'ingénieurs et leur mission, in ; La formation des ingénieurs au Maroc, Rapport National élaboré dans le cadre du Projet Tempus : EvQua-MEDA, Activité 1-3, Avril 2004, p. 5.

3– سامية روفاج: نظام المدارس العليا بالمغرب، جريدة المساء، مرجع سابق، ص 3.

الجدول رقم (1): بعض مدارس ومعاهد تكوين المهندسين بالمغرب والوزارات الوصية عليها

المدرسة أو المعهد	*الوزارة الوصية*	*سنة التأسيس*
1- المدرسة المحمدية للمهندسين (EMI) بالرباط	التعليم العالي	1959
2- المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (ENSEA) بالرباط	التخطيط والتوقعات الاقتصادية	1961
3- المعهد الوطني للبريد والاتصالات (INPT) بالرباط	البريد والاتصالات	1961
4- المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس (ENAM)	الفلاحة	1942
5- معهد الزراعة والبيطرة (IAV) الحسن الثاني بالرباط	الفلاحة	1966
6- المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين (ENFI) بسلا	الفلاحة	1968
7- المدرسة الحسنية للأشغال العمومية (EHTP) بالدار البيضاء	الأشغال العمومية	1971
8- المدرسة الوطنية للصناعات المعدنية بالرباط[1]	الطاقة والمعادن	1972
9- المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية (ENA) بالرباط	السكنى	1980
10- المدرسة الوطنية العليا للكهرباء والميكانيك (ENSEM) بالدار البيضاء	التعليم العالي	1986
11- المدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل النظم (ENSIAS) بالرباط	التعليم العالي	1992
12- المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن (ENSAM) بمكناس	التعليم العالي	1997
13- المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بطنجة (ENSAT)	التعليم العالي	1997
14- أكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني (AIAC) بالدار البيضاء	التجهيز والنقل	2000

في السابق، كانت الدولة تكون حوالي 4284 مهندسا[2]، وهذا الرقم يجعل المغرب يحتل مراتب متأخرة مقارنة بدول أخرى، بل ومقارنة أيضا ببلدان عربية تتوفر على اقتصاد مماثل لاقتصاده، وذلك فيما يتعلق بمعدل تواجد المهندسين في وسط السكان. فالمغرب ينتج 1.43 مهندس لكل 10 آلاف نسمة، مقابل 6 مهندسين لكل 10 آلاف نسمة بالنسبة لبلدان دول الشرق، و2.5 مهندس لكل 10 آلاف نسمة بالنسبة لتونس.[3]

فالعدد الإجمال الذي يتوفر عليه المغرب من المهندسين، حسب دراسة أعدت لهذا الغرض سنة 2008، هو 30 ألف مهندس، أي بمعدل تسع 9 مهندسين لكل 10 آلاف نسمة، وأغلبهم متمركزون في محور الرباط- الدار البيضاء، في حين تعاني باقي المدن من خصاص كبير في عدد المهندسين. ويظهر مقارنة

1- المدرسة الوطنية العليا للمعادن (ENSM) بالرباط حاليا.

2- تساهم في هذا التكوين بالمغرب: مؤسسات تنتمي إلى قطاع التعليم العالي الجامعي، مؤسسات تنتمي إلى قطاع تكوين الأطر (تابعة لقطاعات وزارية)، بالإضافة إلى مؤسسات تنتمي إلى قطاع التعليم العالي الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن ازدواجية المدارس العليا المغربية، بين مدارس تابعة للجامعة وأخرى تابعة لقطاعات وزارية، مقتبسة ومستنسخة من النموذج الفرنسي، ولها انعكاسات مهمة منها أن الموارد التي تمنح للمدارس التابعة للقطاعات الوزارية تكون أهم من تلك التي تمنح للمدارس العليا التابعة للجامعات، كما أن القطاعات الوزارية تعطي الأولوية لخريجي المدرسة التابعة لها قبل خريجي المدارس الأخرى.

3- أنظر، **مراد ثابت**: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 24.

مع بعض الدول بأن تأطير الاقتصاد الوطني بالخبرات الهندسية جد ضعيف، ولا يرقى إلى مواجهة التحديات الآنية والمستعجلة والمستقبلية التي تفرضها العولمة والثورة التكنولوجية. وتبعا لذلك يبين الجدول رقم (2) وضعية المغرب في مجال التأطير الهندسي.[1]

الجدول رقم (2): وضعية المغرب في مجال التأطير الهندسي

الدولة	***التأطير الهندسي لكل 10 آلاف نسمة***
المغرب	9
تونس	10
الأردن	40
كندا	50
فرنسا	130
السويد	380
اليابان	540

إن الانخفاض في عدد المهندسين يهدد التنمية، وقد شكل هذا الأمر الموضوع المركزي للتقرير العالمي الأول عن الهندسة، الذي صدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو (UNESCO) سنة 2010، تحت عنوان: "الهندسة، قضايا وتحديات وفرص التنمية".[2]

حسب ذات التقرير[3]، يحتاج العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى حلول هندسية إبداعية بغية التصدي لأكبر التحديات التي يواجهها، بدءا من الفقر، وانتهاءا بتغير المناخ. غير أن الكثير من البلدان تشهد تراجعا في عدد الشباب الملتحقين بكليات الهندسة، وبخاصة الفتيات منهم. ويهدد هذا التراجع مستقبل الإمكانات المتصلة بالهندسة، لاسيما في البلدان النامية التي تواجه مشكلة إضافية تتمثل في هجرة الكفاءات.

1– "التكوين الهندسي ومبادرة 10.000 مهندس ومهندس مماثل"، موقع الإتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، بتاريخ 02 أكتوبر 2008 : (www.unim.ma)

2– La pénurie d'ingénieurs est une menace pour le développement, selon le premier rapport de l'UNESCO, UNESCOPRESS, 29 Octobre 2010.

3– التقرير متوفر باللغة الإنجليزية في (396) صفحة، وهو على الشكل الآتي:

- **Engineering**: **Issues Challenges and Opportunities for Development**, Unesco Report, Published in 2010 by the United Nations, Scientific and Cultural Organization, Paris, France.

وفي وقت يقترب فيه عام 2015، أي الموعد الذي تم تحديده لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، تعتبر المديرة العامة لليونسكو (إيرينا بوكوفا) أنه "من الضروري أن نستفيد من كل ما تقدمه الهندسة من إمكانات لإحداث تغيير في البلدان النامية".

وفي الوقت عينه، تشهد كثير من البلدان نقصا حادا في المهندسين، وتعاني ألمانيا على سبيل المثال من نقص كبير في المهندسين في جميع القطاعات. وأظهرت إحدى الدراسات أن سوق العمل في الدانمارك سيفتقر إلى 14 ألف مهندس بحلول عام 2020.

ويشرح محرر التقرير (توني مارجورام)[1]، أن "تراجع عدد الطلبة الملتحقين بكليات الهندسة نجم على الأرجح عن تصور مفاده أن هذا المجال مضجر ويتطلب جهودا شاقة، وأن المهندسين لا يتقاضون أجرا يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، فضلا على أن الهندسة تضر بالبيئة وقد ينظر إليها البعض على أنها جزءا من المشكلة، لا جزءا من الحل".

أما فيما يخص الإنصاف بين الجنسين وتعزيز القدرات في مجال الهندسة، أفضت الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة النساء في الكثير من البلدان إلى ارتفاع معدلات القيد من نسبة تتراوح بين 10 و 15 % إلى 20 % أو أكثر في حقبة الثمانينات والتسعينات. لكن هذه الأرقام أصبحت تتراجع من جديد منذ عام 2000. وفي بعض البلدان، انخفضت نسبة النساء المشتغلات في مجال الهندسة دون مستوى 10 %، وثمة عدد قليل من البلدان التي تغيب عنها المهندسات بصورة شبه تامة. وتشير دراسة حديثة امتدت لمدة سنتين في المملكة المتحدة وهدفت إلى معرفة سبب عدم استقطاب مجال الهندسة المزيد من النساء إلى أن القوالب النمطية التي تعطي انطباعا أن الهندسة مجال تقني يختص فيه الرجال دون سواهم لا تزال سائدة في هذا البلد.

ويؤكد التقرير كذلك على الحاجة الملحة إلى تحسين الإحصاءات والمؤشرات المرتبطة بالهندسة.[2]

1– "**توني مارجورام**"، عن قسم العلوم الأساسية والعلوم الهندسية، قطاع العلوم الطبيعية، باليونسكو، فرنسا.

2– تجدر الإشارة إلى أن **تقرير اليونسكو الأول عن الهندسة** نتج عن المناقشات غير الرسمية التي أجريت عام 2005 مع أعضاء الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية، والمجلس الدولي لأكاديميات العلوم الهندسية والتكنولوجية، والاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، ومنظمة بلا حدود، ومع عدد من المنظمات الهندسية المهنية وغير الحكومية.

المبحث الثاني: بعض أهم خصائص ومميزات نخبة السلطة بعد الاستقلال

تبرز داخل النظام السياسي المغربي مؤسستان: الملكية من جهة والنخبة من جهة أخرى[1]، وظلت السلطة السياسية من خلال تحكمها في مجال التعيين في مختلف المواقع الإستراتيجية، تفضل انتقاء نخبة تتميز بتكوينها العالي العصري، بحيث يتجلى ذلك من خلال عدد من الدراسات التي همت النخب السياسية المغربية بعد الاستقلال.

وهكذا، سنتناول في هذا المبحث، مسألة هيمنة التكوين العالي العصري بالخارج على النخبة السياسية المغربية (**المطلب الأول**)، كما سنحاول بحث مؤشر تكوين مجموع الوزراء المغاربة (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: هيمنة التكوين العالي العصري بالخارج على النخبة

تعمد بعض المجتمعات وبعض الدول إلى خلق آليات وميكانزمات لخلق وتكوين نخبها مثل فرنسا، في حين أن مجتمعات أخرى لا توجد بها مؤسسات تتكلف رسميا بهذا الدور[2]. ولذلك سارع المغرب بمجرد حصوله على الاستقلال إلى اتباع سياسة جديدة لتكوين الأطر، ولكن بالرغم من إنشاء عدد كبير من المدارس العليا للهندسة بالمغرب منذ الاستقلال سنة 1956، على غرار باقي البلدان المغاربية، فإن الدولة المغربية استمرت في إرسال جزء من الطلبة من أجل استكمال تكوينهم الهندسي في المدارس العليا الأجنبية وبشكل خاص فرنسا[3].

فتبعا لاتفاقية التعاون المبرمة بين المغرب وفرنسا سنة 1958، فإن هذه الأخيرة تعهدت "بفتح أبواب المؤسسات الفرنسية للتعليم بشكل واسع أمام الطلبة الذين تقدمهم الحكومة المغربية لكي يحصلوا في حالة

1– تذكر "**ماريا أنغوستياس باريخو فيرناندیز**"، أنه في كل الدراسات التي همت النظام السياسي المغربي تبرز مؤسستان: الملكية من جهة والنخبة، وبالرغم من أن طبيعة سلطة كل واحدة منهما مختلفة، إلا أن بين المؤسستين علاقة ارتباط وتبعية إحداهما للأخرى.
أنظر بهذا الخصوص:
- **María Angustias Parejo Fernández** : Las elites políticas marroquíes, Los parlamentarios (1977-1993), prologo de Rémy Leveau, Agencia Española de Cooperación Internacional (AECI), Madrid, 1999, p. 223.

2– Driss Benhima ; Interview, publié dans un numéro spécial édité par l'EMI à l'occasion de la sortie de la 40ème promotion en 2003, p. 67.

3– أنظر، **مراد ثابت**: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 29.

الضرورة على تكوين سريع"[1]. وهكذا أدى التعاون بين البلدين إلى فتح الباب أمام المغاربة لكي يلتحقوا بالمدارس الفرنسية.

وبعد مرور خمسين سنة على الاستقلال، أصبحنا أمام وضع متناقض، بحيث أن المدارس العليا الفرنسية تقوم بتكوين عدد من المهندسين الذين يحصلون على مناصب سامية في قطاع الصناعة وفي مراكز القرار في الإدارة، وأصبح خريجوها يشكلون ما يمكن أن نطلق عليه "أعيان الدولة" على حد تعبير بيير بورديو، في حين أن الخريجين من المدارس العليا المغربية لا يتمكنون من الظفر سوى بالوظائف الثانوية ولا يصل إلا قلة منهم إلى احتلال مناصب اتخاذ القرار، أي يتم النظر إليهم باعتبارهم أطر متوسطة سواء في الإدارة أو في المؤسسات الصناعية والشركات.[2]

وعليه، سنحاول في هذا الفرع، الحديث عن سلطة الملكية في مجال التعيين (**الفرع الأول**)، ثم إبراز أهم الخصائص التي ميزت النخبة السياسية المغربية بعد الاستقلال (**ثانيا**).

الفرع الأول: سلطة الملكية في مجال التعيين

إن الملكية في المغرب تتحكم في توزيع الخيرات المادية والمعنوية من خلال احتكار سلطة التعيين في المواقع الإستراتيجية[3]. إنها بذلك تحتكر سلطة التعيين بمنح المواقع الإستراتيجية لخريجي المدارس العليا الفرنسية، وهذا الأمر مرتبط بالأساس بطبيعة تشكل الدولة منذ الاستقلال إلى اليوم، ويرتبط أيضا بطبيعة وإستراتيجية الملكية في الحفاظ على استمراريتها، وهو في آخر المطاف خيار سياسي.[4]

فبعد حصول المغرب على الاستقلال في 1956، حصل صراع بين القوى السياسية الفاعلة في المجال السياسي من أجل الهيمنة على السلطة[5]، وانتهى هذا الصراع بتحكم الملكية في زمام الأمور من خلال

1– ففي ظرف ثماني سنوات تكون نحو 1500 طالب مغربي في فرنسا، وخلال السنة الدراسية 1964-1965 منحت وزارة الخارجية الفرنسية 550 منحة للتعاون إلى الشباب المغربي من بينها 236 في منطقة باريس.

2– نفس المرجع، ص 30.

3– Octave Marais : La classe dirigeante au Maroc, R.F.S.P, volume 14, N° 4, 1964, p. 719.

4– مراد ثابت: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 32.

5– وفي هذا الصدد، قام **عبد الله ساعف** بتقسيم أزمنة الدولة بعد الاستقلال إلى ثلاث محطات أساسية: المحطة الأولى تمتد من الاستقلال إلى سنة إعلان حالة الاستثناء عام 1965، وامتازت بالصراع على السلطة بين الفاعلين السياسيين؛ والثانية تمتد من حالة الاستثناء إلى الانقلابات العسكرية في بداية السبعينات، وتميزت ببناء الدولة المخزنية العصرية وتقوية دعائمها الاجتماعية؛ أما المحطة

التحالفات التي تمكنت في بداية الاستقلال من إبرامها. وبحسب ريمي لوفو، فإن استقلال المغرب تحقق بفضل تحالف ضم الملكية وحزب الاستقلال والبورجوازية الحضرية والمثقفين والبروليتاريا في مواجهة الاستعمار الذي كان يربط تحالفا مع الأعيان القرويين والنخب الدينية. لكن بعد خروج المستعمر، حاول حزب الاستقلال القوي بشرعيته في مقاومة المحتل، أن يتحكم في الجهاز البيروقراطي الذي تركه الفرنسيون، كما حاول في نفس الآن أن يستفيد من الهيبة الدينية والسياسية التي تتمتع بها الملكية من أجل فرض سيطرته على البادية. ولكن الأمور لم تجر بالطريقة التي كان يرغب فيها حزب الاستقلال، فقد بدأت الملكية تفرض شيئا فشيئا هيمنتها على الجهاز البيروقراطي بفضل السلطات التي كانت تتمتع بها في مجال التعيين، وتحالفت مع العالم القروي الذي كان يخشى أعيانه أن تمس امتيازاته بعد خروج المستعمر، علاوة على تخوف سكان القرى من تحديث عشوائي للبنيات القروية[1].

لقد وصف كلود بالازولي[2] إستراتيجية الملكية في المغرب بـ"البسيطة" و"المعقدة" في آن واحد، فهي لكي تحافظ على هيمنتها وموقعها بعدما ترك المستعمر البلاد، عملت على تحييد كل القوى التي كانت تحاول أن تزيحها عن هذا الموقع أو على الأقل تحاول أن تتقاسم معها السلطة. فعمدت إلى استراتيجية مزدوجة، بحيث قامت بالعمل على تأجيج الصراعات والانشقاقات داخل القوى المعارضة لها ولعبت على التناقضات بين هذه القوى. بحيث فرض عليها موقعها الهيمني أن تحكم وبالتالي أن تتخذ القرارات وتحدد الاختيارات، ولذلك فإنها حسمت مع بعض القوى وقطعت معها، وتحالفت مع قوى أخرى التي قبلت بلعب دور ثانوي هامشي، واكتفت هذه القوى الأخيرة بلعب دور محدود حتى تحافظ على مصالحها وامتيازاتها الاقتصادية، فهي كما قال أوكتاف ماري "كانت واعية بأن دخلها يتأتى من طبيعة العلاقة مع السلطة السياسية أكثر من موقعها في مسلسل الإنتاج". وكان النظام السياسي بدوره في حاجة إلى الأطر والتقنيين والإداريين، وكان أبناء تلك

الثالثة التي امتدت من سنة 1972 إلى اليوم، فامتازت بالانفتاح السياسي بشكل خاص من خلال ما عرف منذ السبعينات بـ "المسلسل الديمقراطي". راجع:

- **Abdellah Saaf**; Maroc, L'espérance d'Etat moderne, Éditions Afrique Orient, Casablanca, 1999, p. 65 - 66.

1– Rémy Leveau ; Le Fellah Marocain défenseur du trône, préface de Maurice Duverger, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politique, Paris, 1985, p. 72.

2– Claude Palazzoli ; Le Maroc politique de l'indépendance à 1973, textes rassemblés et présentés par Claude Palazzoli, Sindibad, Paris, 1974, p. 32.

النخبة الذين تلقوا تكوينهم في الغالب في مدارس البعثات الفرنسية يقدمون أطرا ذات جودة لا يوفرها التعليم المغربي الرسمي[1].

الفرع الثاني: النخبة السياسية وخاصية التكوين العالي العصري بالخارج

إن السلطة السياسية فضلت دائما انتقاء نخبة مكونة تكوينا عاليا عصريا خاصة بالخارج وبالتحديد في فرنسا[2]، وهذا ما نستشفه انطلاقا من بعض الدراسات التي أنجزت في هذا الإطار.

الدراسة الأولى، أنجزت في بداية السبعينات من طرف سانتوشي وبرادي ورونيي همت النخبة السياسية المغربية[3]. واعتمدت هذه الدراسة على عينة تتشكل من 172 شخصية وزارية من 1955 إلى 1973، وعلى عدة مؤشرات تهم السن والأصل الاجتماعي والأصل الجغرافي والتكوين وغيرها من المؤشرات الأخرى.

ولقد أبرزت الدراسة، لاسيما، فيما يتعلق بمؤشر التكوين، أن أغلب الوزراء تابعوا دراسات عليا، ويغلب الطابع العصري على دراساتهم، ذلك أن وزيرين فقط ضمن أفراد العينة تابعا دراستهما إلى حدود التعليم الثانوي، في حين أن الوزراء الآخرين حصّلوا شواهد عليا في الخارج وخاصة بفرنسا، فيما يبلغ عدد خريجي المؤسسات المغربية سبعة فقط.

ومن ضمن الشواهد العليا المحصل عليها هناك هيمنة للدراسات الحقوقية بمجموع 15 وزيرا. متبوعة بالدراسات العلمية أو شواهد الهندسة من المدارس العليا الفرنسية، كمدرسة الزراعة والقناطر والطرق والمدرسة المعدنية، حيث يشكل خريجو هذه المدارس ربع العينة التي تبلغ 32 شخصا. يضاف إلى ذلك شهادات في الطب (وزيران)، وشواهد من كلية الآداب (أربع وزراء). كما أن هناك عدد لا بأس به من الوزراء الذين يتوفرون على شواهد مزدوجة في الآداب والحقوق.

1– Octave Marais ; Les relations entre la monarchie et la classe politique au Maroc, R.F.S.P, volume 19, N° 6, 1969, p. 1185.

2– يقول **ريمي لوفو** إن التكوين العالي يشكل مؤشرا أساسيا في الدراسات التي همت النخب السياسية المغربية بعد الاستقلال. **راجع:**

- **Rémy Leveau** ; Le fellah Marocain défenseur du trône, op cit., p. 192.

3– أوردها، **مراد ثابت**، في: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 34.

أما الدراسة الثانية، أنجزت في بداية العشرية الأولى من الألفية الثالثة من طرف محمد الرضواني[1].
اعتمدت هذه الدراسة في إحدى محطاتها، على عينتين إثنتين:

العينة الأولى تتشكل من 56 شخصية وزارية من 1977 إلى غشت 1992، وأبرزت فيما يخص مؤشر التكوين أن أغلب الوزراء تلقوا تكوينا عاليا في معاهد وجامعات أجنبية وخاصة في فرنسا وذلك بمجموع 38 وزيرا، فيما يبلغ عدد خريجي المؤسسات المغربية 18 وزيرا. ومن ضمن الشواهد العليا المحصل عليها، هناك هيمنة لدراسات الحقوق بمجموع 17 وزيرا، متبوعة بدراسات الاقتصاد بمجموع 11 وزيرا، ثم دراسات الهندسة بمجموع 10 وزراء، يضاف إليها شهادات في الطب والصيدلة بمجموع (أربع وزراء) وشهادات في الآداب (ثلاث وزراء)[2].

أما العينة الثانية تتكون من 87 شخصية وزارية من نونبر 1993 إلى شتنبر 2000، وأبرزت استمرار نفس خصائص النخبة الوزارية فيما يخص مؤشر التكوين ومكان الحصول على الشواهد العليا، حيث توصلت إلى أن أغلب الوزراء تابعوا دراسات عليا في الخارج ولا سيما في فرنسا وذلك بمجموع 56 وزيرا، فيما يبلغ عدد خريجي المؤسسات المغربية 30 وزيرا، فيما ظل (وزير واحد) بدون معلومات. ومن ضمن الشواهد العليا المحصل عليها، هناك دائما هيمنة لدراسات الحقوق بمجموع 25 وزيرا، متبوعة بدراسات الاقتصاد بمجموع 19 وزيرا، تليهما دراسات الهندسة بمجموع 17 وزيرا، يضاف إليها شهادات في الطب والصيدلة بمجموع (سبع وزراء) وشواهد في الآداب (ست وزراء).[3]

1– محمد الرضواني: التنمية السياسية في المغرب، مرجع مشار إليه سابقا.

2– أنظر، الجدول رقم 12 والجدول رقم 13، في **نفس المرجع**، ص 89.

ونستحضر أيضا دراسة أخرى أنجزت في هذا المجال من قبل **أمينة المسعودي**، والتي اعتمدت فيها على عينة تتشكل من 196 شخصية وزارية من 1955 إلى 1985، حيث أبرزت فيما يخص مؤشر التكوين على أن غالبية الوزراء تلقوا تكوينا عاليا ذا طابع عصري في معاهد وجامعات أجنبية وخاصة بفرنسا وذلك بمجموع 132 وزيرا، فيما يبلغ عدد خريجي المؤسسات المغربية 46 وزيرا فقط، بينما بقي 18 وزيرا بدون معلومات.

ومن ضمن الشواهد العليا المحصل عليها، هناك هيمنة لدراسات الحقوق بنسبة 35.7 في المائة، متبوعة بدراسات الهندسة بنسبة 17.9 في المائة، ثم دراسات الآداب بنسبة 12.2 في المائة، يضاف إليها شهادات في الطب والصيدلة بنسبة 8.7 في المائة، وشهادات في الاقتصاد بنسبة 6.6 في المائة.

– أنظر كتاب، **أمينة المسعودي**: الوزراء في النظام السياسي المغربي، مرجع سابق، ص 147 و136.

3– أنظر، الجدول رقم 15 والجدول رقم 16، في : **محمد الرضواني**: التنمية السياسية في المغرب، مرجع سابق، ص 98– 99.

المطلب الثاني: بحث مؤشر تكوين مجموع الوزراء المغاربة

سنحاول في هذا الفرع التعرف على مختلف الشخصيات التي تقلدت مناصب وزارية بالحكومات المغربية (**الفرع الأول**) ثم على تكوينهم العلمي (**الفرع الثاني**). ومن خلال ذلك، سنحدد تلك الفئة من الشخصيات الوزارية التي تحمل دبلومات في الهندسة والتي ستمثل النموذج الذي سنقوم بدراسته.

ذلك أنه، سيتم اعتماد مجموع الشخصيات الوزارية التي تم تعيينها في جميع التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب انطلاقا من دجنبر 1955 إلى غاية أكتوبر 2013، إضافة إلى اعتماد مؤشر التكوين الذي تلقته تلك الشخصيات سواء من حيث مكان الحصول على الشهادات العليا أو من حيث نوع التخصصات الدراسية.

الفرع الأول: التشكيلات الحكومية والشخصيات الوزارية

من أجل تحديد جميع الشخصيات التي تقلدت مناصب وزارية في المغرب، وحصر مجموعها، لابد من التعريف بالتشكيلات الحكومية التي استوزرت فيها تلك الشخصيات طوال الفترة التي نقوم بدراستها.

أولا: قائمة التشكيلات الحكومية

يبين الجدول رقم (3) أسفله قائمة التشكيلات الحكومية التي تم تأليفها بالمغرب منذ دجنبر 1955 إلى غاية أكتوبر 2013.

الجدول رقم (3): التشكيلات الحكومية بالمغرب (1955 – 2013)

ر. ت	*تاريخ تأليف الحكومة أو (التعديل الحكومي)*	*رقم الظهير الشريف أو المرسوم الملكي المتعلق بتنظيم الحكومة*	*عدد وتاريخ الجريدة الرسمية*
1	7 دجنبر 1955	ظهير شريف[1]	ج. ر عدد 2252 بتاريخ 23 دجنبر 1955
2	28 أكتوبر 1956	الظهير رقم 1.56.269	ج. ر عدد 2301 بتاريخ 30 نونبر 1956
3	12 ماي 1958	الظهير الشريف رقم 1.58.152	ج. ر عدد 2378 بتاريخ 23 ماي 1958
4	24 دجنبر 1958	الظهير الشريف رقم 1.58.409	ج. ر عدد 2410 بتاريخ 2 يناير 1959
5	26 ماي 1960	الظهير الشريف رقم 1.60.145	ج. ر عدد 2485 بتاريخ 10 يونيو 1960
6	26 فبراير 1961	الظهير الشريف رقم 1.61.060	ج. ر عدد 2524 بتاريخ 10 مارس 1961
7	2 يونيو1961	الظهير الشريف رقم 1.61.166	ج. ر عدد 2538 بتاريخ 16 يونيو 1961

1– ظهير شريف في تأسيس الحكومة المغربية، غير مرقم وغير مؤرخ.

8	5 يناير 1963	الظهير الشريف رقم 1.63.026	ج. ر عدد 2624 بتاريخ 8 يبراير 1963
9	13 نونبر 1963	الظهير الشريف رقم 1.63.341	ج. ر عدد 2665 بتاريخ 22 نونبر 1963
10	**تعديل 20 غشت 1964**	المرسوم الملكي رقم 64.530	ج. ر عدد 2707 بتاريخ 16 شتنبر 1964
11	8 يونيو 1965	المرسوم الملكي رقم 138.65	ج. ر عدد 2746 بتاريخ 16 يونيو 1965
12	11 نونبر1967	المرسوم الملكي رقم 555.67	ج. ر عدد 2872 بتاريخ 15 نونبر 1967
13	11 غشت 1971	الظهير الشريف رقم 1.71.133	ج. ر عدد 3068 بتاريخ 18 غشت 1971
14	12 أبريل 1972	الظهير الشريف رقم 1.72.109	ج. ر عدد 3103 بتاريخ 19 أبريل 1972
15	20 نونبر 1972	الظهير الشريف رقم 1.72.474	ج. ر عدد 3138 بتاريخ 20 دجنبر 1972
16	**تعديل 25 أبريل 1974**	الظهير الشريف رقم 1.74.240	ج. ر عدد 3209 بتاريخ فاتح ماي 1974
17	10 أكتوبر 1977	الظهير الشريف رقم 1.77.328	ج. ر عدد 3389 بتاريخ 12 أكتوبر 1977
18	27 مارس 1979	الظهير الشريف رقم 1.79.77	ج. ر عدد 3466 بتاريخ 4 أبريل 1979
19	5 نونبر 1981	الظهير الشريف رقم 1.81.395	ج. ر عدد 3603 بتاريخ 18 نونبر 1981
20	30 نونبر 1983	الظهير الشريف رقم 1.83.334	ج. ر عدد 3710 بتاريخ 7 دجنبر 1983
21	11 أبريل 1985	الظهير الشريف رقم 1.85.69	ج. ر عدد 3785 بتاريخ 15 ماي 1985
22	11 غشت 1992	الظهير الشريف رقم 1.92.137	ج. ر عدد 4164 بتاريخ 19 غشت 1992
23	11 نونبر 1993	الظهير الشريف رقم 1.93.447	ج. ر عدد 4229 بتاريخ 17 نونبر 1993
24	7 يونيو 1994	الظهير الشريف رقم 1.94.273	ج. ر عدد 4259 بتاريخ 15 يونيو 1994
25	27 فبراير 1995	الظهير الشريف رقم 1.95.40	ج. ر عدد 4296 بتاريخ 3 مارس 1995
26	**تعديل 13 غشت 1997**	الظهير الشريف رقم 1.97.183	ج. ر عدد 4509 بتاريخ 18 غشت 1997
27	14 مارس 1998	الظهير الشريف رقم 1.98.38	ج. ر عدد 4571 بتاريخ 23 مارس 1998
28	**تعديل 6 شتنبر 2000**	الظهير الشريف رقم 1.00.279	ج. ر عدد 4829 بتاريخ 11 شتنبر 2000
29	7 نونبر 2002	الظهير الشريف رقم 1.02.312	ج. ر عدد 5055 بتاريخ 11 نونبر 2002
30	**تعديل 8 يونيو 2004**	الظهير الشريف رقم 1.04.130	ج. ر عدد 5220 بتاريخ 10 يونيو 2004
31	15 أكتوبر 2007	الظهير الشريف رقم 1.07.200	ج. ر عدد 5570 بتاريخ 18 أكتوبر 2007
32	3 يناير 2012	الظهير الشريف رقم 1.12.01	ج. ر عدد 6009 مكرر بتاريخ 4 يناير 2012
33	**تعديل 10 أكتوبر 2013**	الظهير الشريف رقم 1.13.105	ج. ر عدد 6195 بتاريخ 14 أكتوبر 2013

المصدر: إعداد شخصي من خلال تتبع أعداد الجريدة الرسمية للمملكة.

يبلغ عدد التشكيلات الحكومية حسب الجدول أعلاه ما مجموعه (33) حكومة، منها (27) حكومة تشكلت إثر تأليف كامل، إضافة إلى (06) حكومات تألفت إثر تعديلات حكومية.

إن الغاية من وراء تحديد قائمة التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب ما بين سنة 1955 وسنة 2013، والمبينة بالجدول رقم (3) أعلاه، تتمثل من جهة في التعرف على مختلف هذه التشكيلات الحكومية

التي جرى تأليفها بالمغرب، ومن جهة أخرى في التعرف على مجموع الشخصيات التي شاركت فيها، وذلك دون إغفال التعديلات الوزارية الطارئة (تعيين، إعفاء، إستقالة) في المدة الفاصلة ما بين تشكيلة حكومية وأخرى.

ومن أجل استيفاء هذا الغرض، قمنا بتتبع الظهائر والمراسيم الملكية[1] المتعلقة بتأليف وتنظيم الحكومات، وبإعداد ملحق خاص يتضمن جميع الحكومات التي تم تأليفها بالمغرب[2]، وكذلك جميع الشخصيات التي شاركت في هذه الحكومات طوال الفترة التي نقوم بدراستها.

ثانيا: حصر مجموع الشخصيات الوزارية

بعد تحديد مختلف التشكيلات الحكومية وكذا الشخصيات التي شاركت فيها من خلال الملحق الخاص المشار إليه، فقد أعددنا لائحة تهم جميع الشخصيات الوزارية التي تعاقبت على تسيير الشأن العام منذ الاستقلال، من حكومة 7 دجنبر 1955 إلى غاية الحكومة المعدلة بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

تعرض هذه اللائحة أسماء تلك الشخصيات التي تولت مناصب وزارية على الصعيد الحكومي، بحيث تم ترتيبها وفق تاريخ التعيين، *أنظر اللائحة رقم (1) بالملحق رقم (1).*

وانطلاقا من هذه اللائحة، فقد بلغ مجموع الشخصيات المشاركة في مختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب ما بين 1955 إلى غاية 2013، ما مجموعه ثلاثمائة وواحد وسبعون (371) شخصية وزارية.

الفرع الثاني: الشخصيات الوزارية: مكان التكوين والتخصصات الدراسية

سنحاول التعريف بالمكان أو البلد الذي حصلت فيه الشخصيات الوزارية المغربية على شهاداتها العليا **(أولا)**، والتعريف بنوع التخصصات الدراسية التي تهم تلك الشخصيات **(ثانيا)**، ومن ثمة التعريف بالشخصيات الوزارية التي تحمل دبلومات في الهندسة.

1– المنشورة بالجريدة الرسمية للمملكة.

2– وقد تم إعداد هذا الملحق على المنوال التالي: تحديد الحكومة – تاريخ تشكيلها – رئيس الوزارة أو الحكومة – الشخصيات المشاركة في الحكومة – المهام الوزارية التي تم تقلدها.
ويشمل جميع التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب مع التعديلات الطارئة عليها، منذ تأليف أول حكومة في 7 دجنبر 1955 إلى غاية الحكومة المعدلة في 10 أكتوبر 2013.

أولا: مكان تكوين الشخصيات الوزارية

إن مكان متابعة دراسات مجموع الشخصيات الحكومية أو البلد الذي حصلوا فيه على شواهدهم العليا، سيعرفنا عنه الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): مكان متابعة أعضاء الحكومات لدراساتهم

مكان متابعة الدراسة	*عدد الشخصيات*	*النسبة المائوية*
فرنسا	205	% 55.25
المغرب	129	% 34.77
الولايات المتحدة الأمريكية	5	% 1.34
مصر	5	% 1.34
كندا	4	% 1.07
اسبانيا	3	% 0.80
الجزائر	3	% 0.80
موريتانيا	2	% 0.53
بريطانيا	1	% 0.26
سويسرا	1	% 0.26
ألمانيا	1	% 0.26
تركيا	1	% 0.26
روسيا	1	% 0.26
بدون معلومات	10	% 2.69
المجموع	***371***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال قراءة الجدول رقم (4) أعلاه، سنكوّن فكرة عن مختلف البلدان التي تابعت بها الشخصيات الحكومية دراساتها العليا.

ويتبين طبقا للجدول، أن أكثر من نصف الشخصيات الوزارية المدروسة قد تابعت دراساتها العليا بفرنسا. أي أن ما مجموعه (205) من الشخصيات تابعت دراساتها العليا بفرنسا من أصل (371) شخصية وزارية، وهو ما يمثل نسبة 55.25 %. وبذلك تحتل فرنسا المرتبة الأولى في ترتيب البلدان التي حصلت فيها الشخصيات الوزارية المغربية على شهاداتها العليا.

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المغرب يحتل المرتبة الثانية بعد فرنسا، بما مجموعه (129) شخصية حصلت على شهاداتها من جامعات ومعاهد مغربية من أصل (371) شخصية وزارية، بما يمثل نسبة 34.77 %.

وإذا كانت فرنسا والمغرب يمثلان البلدين الرئيسيين لحصول الشخصيات الحكومية المغربية على الشهادات العليا، فإن النسب تضعف بالنسبة للشخصيات الحاصلة على دبلومات عليا من الدول أو البلدان الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية ومصر وكندا واسبانيا وغيرها، أنظر الجدول رقم (4) أعلاه.

لكن، وبالرغم من أن النسب الضعيفة التي تمثلها هذه البلدان، فإن ذلك لا يمنع من القول بأن ما يعادل 62.53 % من الشخصيات الحكومية المغربية قد تابعت دراساتها خارج المغرب. بحيث يصل عدد الشخصيات الحاصلة على دبلومات عليا في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وكندا واسبانيا والجزائر وموريتانيا وبريطانيا وسويسرا وألمانيا وتركيا وروسيا، إلى (232) شخصية من مجموع (371) شخصية حكومية.

وقد يفسر ارتفاع نسبة المكونين بالخارج من مجموع الشخصيات الوزارية المغربية، بكون أن فئة من هذه الشخصيات كان بمقدور وضعية عائلاتهم الاجتماعية توفير المصاريف لأجل متابعة الدراسة خارج المغرب، بينما أن فئة أخرى من هذه الشخصيات لم تتمكن وضعية عائلاتهم من توفير ذلك وبالتالي اكتفت بمتابعة الدراسة بالداخل[1]، لا سيما في مرحلة ما بعد الاستقلال حينما بدأ المغرب ينشئ تدريجيا جامعات ومدارس ومعاهد عليا عصرية توفر تخصصات مختلفة.

1– سنقوم باختبار مدى صحة هذا التفسير لاحقا، عند دراسة التكوين العلمي للوزراء المهندسين، وتحديدا بعد بحث مكان إجراء دراساتهم، وذلك بالفصل الثاني من القسم الأول من الأطروحة.

ثانيا: نوع التخصصات الدراسية للوزراء

بناء على نتائج اللائحة رقم (1) المشار إليها سابقا[1] التي نعرض من خلالها مجموع الشخصيات التي تولت مناصب وزارية، يصل عدد الشخصيات التي احتضنتهم مختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب طيلة مدة (58) عاما إلى (371) شخصية وزارية. فما هي طبيعة تكوين أو نوعية دراسات مجموع هذا العدد من الوزراء؟

إن البحث في طبيعة التخصصات الدراسية لمجموع هذا العدد من الوزراء، سيمكننا من تمييز مَن مِن هؤلاء درس الحقوق، ومن منهم درس الهندسة أو الاقتصاد أو الطب أو الصحافة وغيرها[2].

ولأجل ذلك، فقد تم البحث في بيوغرافيا جميع الشخصيات الوزارية الواردة باللائحة رقم (1)[3]، بالرغم مما تنطوي عليه هذه العملية من صعوبات في إيجاد كل البيانات والمعطيات المطلوبة، سواء فيما يخص نوع تكوين الوزراء، أو فيما يخص مكان متابعة هذا التكوين.

وعليه، سنحاول من خلال الجدول رقم (5) أدناه تحديد نوعية دراسات مجموع الشخصيات التي تقلدت مناصب وزارية بمختلف الحكومات التي تعاقبت بالمغرب في ما بين دجنبر 1955 وأكتوبر 2013.

1– والواردة بالملحق رقم (1).

2– من هنا سنستطيع فرز لائحة خاصة بتلك الفئة من الشخصيات الوزارية التي درست الهندسة، أي فئة الوزراء المهندسين النموذج الذي اخترناه للدراسة.

3– أي النبذات أو السير الذاتية الخاصة بجميع الوزراء المذكورين في اللائحة رقم (1)، ويصل عددهم إلى (371) شخصية وزارية.

الجدول رقم (5): نوعية دراسات الشخصيات الوزارية (1955 – 2013)

ر. ت	نوع الدراسات	عدد الوزراء	النسبة المائوية
1	الحقوق [1]	105	% 28.30
2	الهندسة [2]	76	% 20.48
3	الاقتصاد [3]	58	% 15.63
4	الآداب [4]	37	% 9.97
5	الطب [5]	33	% 8.89
6	العلوم [6]	12	% 3.23
7	علوم دينية [7]	10	% 2.69
8	مستوى تعليم ابتدائي–أو إعدادي –أو ثانوي [8]	10	% 2.69
9	دراسات عسكرية [9]	8	% 2.15
10	دراسات مهنية [10]	8	% 2.15
11	الصحافة [11]	6	% 1.61
12	بدون معلومات	8	% 2.15
	المجموع	***371***	***%100***

المصدر: من إعداد الباحث.

[1]– خريجي كليات الحقوق، المدرسة الوطنية الإدارية، وبعض المعاهد.

[2]– خريجي كليات الاقتصاد: التدبير، المالية، إدارة الأعمال..

[3]– خريجي مدارس ومعاهد المهندسين.

[4]– خريجي كليات العلوم.

[5]– خريجي كليات الطب والصيدلة، ومعاهد الطب البيطري.

[6]– خريجي كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

[7]– خريجي المدارس العسكرية أو الحربية.

[8]– خريجي جامعة القرويين، ومعاهد ومدارس العلوم الإسلامية.

[9]– خريجي معاهد الصحافة: علوم الإعلام والتواصل، والإعداد الإذاعي.

[10]– خريجي المدارس المهنية، الدراسات والتوجيه المهني، الإدارة والتخطيط التربوي، التربية البدنية والرياضة.

[11]– خريجي الثانويات، والإعداديات، والمدارس الابتدائية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أعلاه، أن التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى غاية أكتوبر 2013 ضمت تخصصات دراسية مختلفة. ويتبين بأن دراسات الحقوق، تحتل المرتبة الأولى

من بين دراسات الوزراء المغاربة بنسبة 28.30 %. إذ من بين (371) شخصية وزارية، نجد (105) منهم حاملين شهادات عليا في الحقوق[1].

بينما تحتل الشخصيات الوزارية التي تحمل دبلومات في الهندسة، المرتبة الثانية من بين دراسات الشخصيات التي تولت مناصب حكومية في المغرب، بنسبة تصل إلى 20.48 %. إذ من بين (371) شخصية وزارية، نجد (76) منهم حاملين دبلومات في الهندسة. ذلك أن الحاملين لشهادات في الهندسة – تلك الفئة من الوزراء التي ستشكل النموذج الذي سنقوم بدراسته – يحتلون المرتبة الثانية من بين دراسات الشخصيات التي تولت مناصب حكومية في المغرب فيما بين دجنبر 1955 وأكتوبر 2013.

وبعد دراسات الحقوق والهندسة، نجد أن دراسات الاقتصاد قد احتلت المرتبة الثالثة من بين دراسات الشخصيات الحكومية، وذلك بنسبة 15.63 %. بحيث من بين (371) شخصية وزارية، نجد (58) منهم حاملين شهادات في الاقتصاد.

أما دراسات الآداب، فقد احتلت المرتبة الرابعة بالنسبة لدراسات الشخصيات التي شاركت في الحكومات المغربية، بنسبة 9.97 %. إذ من بين (371) شخصية وزارية، نجد (37) منهم حاملين شهادات في الآداب.

بينما احتلت دراسات الطب والصيدلة والطب البيطري الدرجة الخامسة بالنسبة لدراسات الشخصيات الحكومية، وذلك بنسبة 8.89 %. بحيث من بين (371) شخصية وزارية، نجد (33) منهم حاملين شهادات في الطب.

أما دراسات العلوم، فلم تحظ بأهمية كبيرة من بين دراسات الشخصيات التي تولت مهام وزارية في المغرب. إذ تم تمثيل دراسات العلوم بما مجموعه (12) شخصية فقط، أي ما يعادل نسبة 3.23 % فقط من مجموع دراسات الشخصيات الوزارية. في حين يلاحظ أن تمثيل باقي الدراسات يتسم بالضعف، وهو ما

1– وفي هذا الصدد نشير، مثلا، إلى أن عدد خريجي المدارس الوطنية الإدارية بلغ (5) خريجين فقط من بين (105) من الشخصيات الحاملة لشهادات في الحقوق، أي أن نسبة خريجي المدارس الوطنية الإدارية لا تتعدى 4.76 % من بين حاملي شهادات الحقوق. بحيث أن ثلاثة (3) منهم تخرجوا من المدرسة الوطنية الإدارية بباريس، بينما تخرج إثنين آخرين من المدرسة الوطنية للإدارة العمومية بالرباط.

مثلته العلوم الدينية، حاملي شهادات التعليم الثانوي أو شهادات التعليم الأقل من ثانوي، الدراسات العسكرية، الدراسات المهنية ودراسات الصحافة.

إن ما يمكن استخلاصه من نوعية دراسات أعضاء مختلف الحكومات المغربية، هو أنه:

– إذا كان ممثلي تخصص الحقوق يشكلون الأغلبية العددية، فهل يعني هذا أن دراسات الحقوق هي الدراسات الأكثر تأهيلا من دراسات الهندسة وغيرها لشغل مناصب المسؤولية بالحكومات؟[1].

– أما إذا أضفنا ممثلي تخصص الهندسة إلى ممثلي تخصص الاقتصاد معا[2]، سنجد أن هؤلاء هم الذين يمثلون الأغلبية العددية الحقيقية، ألا يعني هذا كذلك أن دراسات الهندسة ودراسات الاقتصاد هي الدراسات الأكثر تأهيلا وأهمية من غيرها لشغل مناصب المسؤولية بالحكومات، وبالتالي لمواجهة احتياجات المغرب التنموية.

يظهر انطلاقا مما تقدم، بأن التخصصات الدراسية الثلاث الحقوق والهندسة والاقتصاد، هي التخصصات التي هيمنت على المناصب في مختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب منذ 1955 إلى غاية 2013، بنسبة وصلت إلى 64.41 %. بحيث تم تمثيل التخصصات الثلاث بما يعادل (239) شخصية من أصل 371 شخصية وزارية.

وتجدر الإشارة إلى أنه، بعد التمكن من تحديد لائحة تهم مجموع الشخصيات التي شاركت في مختلف التشكيلات الحكومية التي تم تأليفها بالمغرب، ومن التعرف على نوع تخصصاتهم الدراسية مع حصر عدد وزراء كل تخصص، فقد أصبح بالإمكان تقديم لائحة إسمية خاصة بتلك الفئة من الشخصيات الوزارية التي تحمل دبلومات في الهندسة.

1– فمثلا، يتم تفسير تمركز حاملي شهادات الحقوق في حكومات مرحلة (1955–1960)، بضم حكومات هذه المرحلة لزملاء الأمير مولاي الحسن الذي تابع دراسات الحقوق، وباعتبار أيضا أن النهج الدراسي الحقوقي كان ولا يزال هو الأكثر تأهيلا لشغل مناصب سامية، ولاسيما المناصب الحكومية منها.

– أنظر **أمينة المسعودي**: الوزراء في النظام السياسي المغربي من حكومة 1955 إلى حكومة 1985، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 125.

2– باعتبارهم يمثلون تخصصات تقنية.

من هم إذن هؤلاء المهندسون الذين شاركوا في مختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب ما بين السابع من دجنبر 1955 إلى غاية العاشر من أكتوبر 2013؟، أي طوال المدة التي قاربت الستة (6) عقود.

ستجيبنا عن هذا السؤال اللائحة رقم (2) الخاصة بالمهندسين الذين تحملوا مهاما وزارية، بحيث تم ترتيبهم تسلسليا وفق تاريخ التعيين، *أنظر اللائحة رقم (2) بالملحق رقم (2)*.

يلاحظ سواء من خلال هذه اللائحة التي تعنى بتحديد أسماء الوزراء المهندسين في مختلف التشكيلات الحكومية منذ 1955 إلى 2013، وكذلك من خلال الجدول رقم (5) الوارد سابقا حول نوعية دراسات الشخصيات الوزارية، أن عدد الوزراء المهندسين الذين شاركوا في مختلف التشكيلات الحكومية التي تعاقبت بالمغرب ما بين 7 دجنبر 1955 إلى غاية 10 أكتوبر 2013، يبلغ ستة وسبعون (76) وزيرا مهندسا[1]، وقد اختير هذا العدد من المهندسين ليكون بمثابة نموذج لهذه الدراسة[2].

1– إذا ما أعدنا قراءة معطيات الجدول رقم (5) الوارد سابقا، بخصوص نوعية دراسات الشخصيات الوزارية، يلاحظ أنه تمكنا من توفير البيانات المتعلقة بنوعية الدراسات لما مجموعه 363 شخصية من أصل 371 شخصية أي ما يعادل نسبة 97.84 %، في حين أننا لم نتمكن من إيجاد البيانات الخاصة بنوعية الدراسات لما مجموعه ثمانية (8) شخصيات أي ما يعادل نسبة 2.15 % فقط.
ومن الممكن أن يكون من بين هؤلاء مهندس أو أكثر يجب إضافته إلى اللائحة، وحتى إذا افترضنا أنهم حصلوا جميعهم على شهادات في الهندسة – وهو أمر مستبعد– فقد لا يتعدى مجموع الوزراء المهندسين الذين تحملوا مهاما وزارية بالمغرب (84) وزيرا مهندسا على أبعد تقدير.

2– بالنظر لكون أن هذه الفئة أو المجموعة استطاعت احتلال مواقع حساسة في أهم مؤسسات الدولة، ومن دون شك، ستسعفنا هذه الدراسة في توفير عدد من المعطيات والمؤشرات حول هذه النخبة المتميزة التي احتكرت السلطة السياسية والإدارية، والتي كان لها نصيب من المساهمة في توجيه الحياة السياسية وفي تنزيل المخططات والمشاريع التنموية التي تم إطلاقها بالمغرب، لاسيما خلال السنوات أو "العقود" الأخيرة.

الفصل الثاني: الوزراء المهندسون: الأصول ومنافذ المنصب الوزاري

نظرا للأهمية التي تكتسيها مختلف أصول الوزراء المهندسين[1] وكذا مختلف المنافذ التي "تؤهل" المهندسين لتولي المنصب الوزاري، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يخصص (**المبحث الأول**) لأصول الوزراء المهندسين، في حين يخصص (**المبحث الثاني**) لمنافذ الوزراء المهندسين للمنصب الوزاري.

المبحث الأول: أصول الوزراء المهندسين

يهتم هذا المبحث بدراسة مختلف أصول الوزراء المهندسين، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: إلى أي جيل ينتمي الوزراء المهندسين؟ ما هو السن الذي يعين عنده بصفة عامة الوزراء المهندسون المغاربة؟ وما هو توزيعهم بحسب النوع الاجتماعي؟ وما هي انتماءاتهم الجغرافية؟ ما هو وضعهم الاجتماعي؟ وما هو تكوينهم العلمي؟.

يقتضي الجواب على مختلف هذه التساؤلات تحليلها في مطلبين، يتناول (**المطلب الأول**) الأصول الاجتماعية والجغرافية للوزراء المهندسين، بينما يتناول (**المطلب الثاني**) المسار السوسيو- علمي للوزراء المهندسين.

1- *عند استقلال [البلاد] كان لكل العائلات الفاسية الكبرى أبناء في الجامعات أو في المدارس العليا الفرنسية. وكانت النخب القروية داخل الجيش أو في المدرسة العسكرية... ومن الطبيعي أن تغترف حكومة الاستقلال من حوض العائلات الفاسية الكبيرة هذا.*

إن التنافذ بين الإدارة العليا وبين أوساط رجال الأعمال يفسر تحكم البرجوازية المدينية الشبه احتكاري في الرباط والدار البيضاء لتسيير [شؤون] البلاد. هناك، طبعا، منافسون ضعاف... حيث اقتطع مهاجرون من الجنوب الغربي مناطق نفوذ لهم.

إن امتياز العائلات الكبرى الثقافي ونسقها العلائقي يصعب اختزاله بالنسبة للأجيال الجديدة التي تتخرج من الكليات والمدارس العليا مع [وجود] عائق اقتلاع أكثر تواضعا. وبعبارة مبتذلة [نقول] إن الأماكن قد حجزت. فالحركية الاجتماعية قوية، لكن... تحت هذه الأسر الكبيرة. وكما كان الحال في الماضي فإن الانتقال إلى السلطة – إدارات مركزية، وزارات وغيرها – هو الذي يمكن الأشخاص ذوي الأصول المتواضعة من الوصول إلى الشهرة والرأسمال والنجاح الاجتماعي.

- أنظر، **بول باسكون**: في علم الاجتماع القروي، حوار أجراه الطاهر بنجلون بتاريخ 24 يناير1979، ترجمة: محمد بولعيش، منشور في: مجلة بيت الحكمة– شهرية مغربية للترجمة في العلوم الإنسانية، العدد الثالث، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، أكتوبر 1986، ص 49-50.

المطلب الأول: الأصول الاجتماعية والجغرافية

يقتضي التعريف بالوزراء المهندسين التعرض لأصولهم الاجتماعية (**الفرع الأول**)، ولإنتماءاتهم الجغرافية (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: الأصول الاجتماعية

يقصد بالأصول الاجتماعية للوزراء المهندسين تاريخ ميلادهم وسنهم عند التعيين في المنصب الوزاري لأول مرة (**أولا**)، وكذا مقاربة نوعهم الاجتماعي (**ثانيا**).

أولا: ميلاد الوزراء المهندسين وسنهم عند التعيين الأول

ففي أي فترة تم ميلاد أغلب الوزراء المهندسين، وكم كان سنهم أثناء التعيين الأول في المنصب الوزاري؟.

1- ميلاد الوزراء المهندسين

إن الفترة التي حصل فيها ميلاد أكبر عدد من الوزراء المهندسين، سنحاول التعريف بها من خلال دراسة متغير تاريخ ولادة الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مهاما وزارية في مختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب ابتداء من 1955 إلى غاية 2013، أنظر الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) : متغير تاريخ ميلاد الوزراء المهندسين

تاريخ الميلاد	*رقم العقِد*	*عدد الوزراء المهندسين*	*النسبة المائوية*
1910 - 1901	1	2	% 2.63
1920 - 1911	2	1	% 1.31
1930 - 1921	3	11	% 14.47
1940 - 1931	4	17	% 22.36
1950 - 1941	5	15	% 19.73
1960 - 1951	6	17	% 22.36
1970 - 1961	7	9	% 11.84
1980 - 1971	8	1	% 1.31
1990 - 1981	9	1	% 1.31
بدون تاريخ ميلاد		2	% 2.63
المجموع		***76***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ طبقا للجدول رقم (6) أعلاه بخصوص متغير تاريخ ميلاد الوزراء المهندسين، أن العقود الثلاثة من القرن العشرين كل من العقد الرابع والعقد الخامس والعقد السادس هي التي عرفت ميلاد أكبر عدد من الوزراء المهندسين.

ويصل عدد الوزراء المهندسين الذين ولدوا خلال العقود الثلاثة إلى 49 وزيرا مهندسا، وهو ما يمثل 64.47 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب في التشكيلات الحكومية.

يليها في المرتبة العقد الثالث الذي شهد ميلاد 11 وزيرا مهندسا، وهو ما يمثل 14.47 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب حكومية.

بينما مثل العقد السابع المرتبة الثالثة بحيث شهد ميلاد 9 وزراء مهندسين، أي بما يمثل 11.84 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهام حكومية.

أما الفترة التي عرفت ميلاد أقل عدد من الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مهام بمختلف التشكيلات الحكومية، فيمثلها:

من جهة أولى: العقد الأول الذي شهد ميلاد وزيرين مهندسين اثنين وهما الحاج عمر بن عبد الجليل المزداد سنة 1907 ومسعود الشيكر المزداد سنة 1905، والعقد الثاني الذي شهد ميلاد وزير مهندس واحد وهو أحمد بن منصور النجاعي المزداد سنة 1920.

ومن جهة ثانية: العقد الثامن الذي شهد ميلاد وزيرة مهندسة واحدة وهي شرفات اليدري افيلال المزدادة سنة 1972، والعقد التاسع الذي شهد بدوره ميلاد وزير مهندس واحد وهو محمد مامون بوهدود المزداد سنة 1983.

وتجدر الإشارة إلى أن العقدين الأخيرين الثامن والتاسع، لأول مرة يتم تمثيلهما على صعيد التشكيلات الحكومية بواسطة الوزيرين المهندسين الآنفي الذكر، كل من شرفات اليدري افيلال ومحمد مامون بوهدود.

وإجمالا يمكن القول، إن أكثر من ثلثي الوزراء المهندسين الذين شغلوا مناصب حكومية فيما بين 1955 و2013، يقع تاريخ ميلادهم ما بين سنة 1921 وسنة 1960، أي يقع ما بين العقد الثالث والعقد السادس من القرن العشرين، بمجموع (60) وزيرا مهندسا أي ما يمثل 78.94 % من مجموع الوزراء المهندسين.

2- السن عند التعيين في المنصب الحكومي لأول مرة

ففي أي سن يتقلد الوزراء المهندسون المغاربة المناصب الوزارية لأول مرة ؟، بحيث يقتضي الجواب على هذا السؤال بداية تحديد تاريخ التعيين الأول لكل وزير مهندس من الوزراء المهندسين، أي تاريخ تعيين كل وزير مهندس في أول منصب حكومي.

أ- تاريخ التعيين الأول

إن احتساب أو تحديد سن الوزراء المهندسين عند التعيين الأول بالمنصب الحكومي، يستلزم بالضرورة تحديد تاريخ تعيين الوزراء المهندسين في أول منصب حكومي وضبط تاريخ ميلادهم، وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): تاريخ التعيين الأول في المنصب الحكومي

اسم الوزير المهندس	تاريخ التعيين الأول[1]	تاريخ الميلاد	السن عند التعيين الأول (بالسنوات)
1- محمد الدويري	7 دجنبر 1955	26 دجنبر 1926	28 سنة
2- أحمد بن منصور النجاعي	7 دجنبر 1955	16 أبريل 1920	35 سنة
3- الحاج عمر بن عبد الجليل	28 أكتوبر 1956	1907	49 سنة
4- مسعود الشيكر	12 ماي 1958	1905	53 سنة
5- عبد الحفيظ القادري	12 ماي 1958	1929	29 سنة
6- محمد الطاهري	3 يوليوز 1958	-	-
7- التهامي عمار	24 دجنبر 1958	24 دجنبر 1924	34 سنة
8- محمد بن عبد السلام الفاسي	2 يونيو 1961	-	-
9- ادريس الدباغ	5 يونيو 1963	7 نونبر 1921	41 سنة
10- نور الدين الغرفي	13 نونبر 1963	1926	37 سنة
11- أحمد العسكي	8 يونيو 1965	1930	35 سنة
12- يحيى بنسليمان	9 يوليوز 1965	11 فبراير 1926	39 سنة
13- محمد العيماني	25 ماي 1966	1927	39 سنة
14- الطيب زعمون	25 ماي 1966	1931	35 سنة
15- يحيى الشفشاوني	11 نونبر 1967	8 مارس 1937	30 سنة
16- مصطفى فارس	7 غشت 1969	17 دجنبر 1933	35 سنة
17- الحسن الشامي	10 غشت 1970	30 أبريل 1938	32 سنة
18- عبد العزيز بن جلون	11 غشت 1971	16 نونبر 1934	36 سنة

1- إن تاريخ التعيين الأول غالبا ما يكون مطابق لتاريخ تأليف الحكومة، وأحيانا يكون تاريخ التعيين لاحق لتاريخ تشكيل الحكومة. وهذا يعني أن هناك وزراء مهندسين تم تعيينهم في تاريخ لاحق على تاريخ تشكيل الحكومة، أي تم تعيينهم في الفترة الفاصلة ما بين تاريخ تشكيل الحكومة التي أصبحوا فيها أعضاء وتاريخ تشكيل الحكومة الموالية.

19- عبد اللطيف الغساسي	12 أبريل 1972	16 نونبر 1937	34 سنة
20- عبد اللطيف العيماني	12 أبريل 1972	20 أبريل 1941	30 سنة
21- عبد السلام برادة	20 نونبر 1972	3 أكتوبر 1931	41 سنة
22- أحمد التازي	25 أبريل 1974	8 نونبر 1928	45 سنة
23- محمد بلخياط	25 أبريل 1974	5 دجنبر 1942	31 سنة
24- الطيب ابن الشيخ	25 أبريل 1974	13 أكتوبر 1938	35 سنة
25- موسى السعدي	25 أبريل 1974	13 دجنبر 1937	36 سنة
26- محاند ناصر	10 أكتوبر 1977	22 مارس 1934	43 سنة
27- عبد الحق التازي	10 أكتوبر 1977	1932	45 سنة
28- خليهن ولد الرشيد	27 مارس 1979	24 نونبر 1951	27 سنة
29- بنسالم الصميلي	5 نونبر 1981	1921	60 سنة
30- محمد القباج	5 نونبر 1981	1946	35 سنة
31- عثمان الدمناتي	5 نونبر 1981	27 غشت 1936	45 سنة
32- مولاي الزين الزاهدي	30 نونبر 1983	1935	48 سنة
33- محمد أبيض	11 أبريل 1985	24 يوليوز 1941	43 سنة
34- محمد فتاح	11 أبريل 1985	1940	45 سنة
35- حسن العبادي	11 أبريل 1985	4 دجنبر 1943	42 سنة
36- عبد السلام احيزون	11 غشت 1992	20 أبريل 1955	37 سنة
37- عبد الرحمان السباعي	11 غشت 1992	1940	52 سنة
38- عبد العزيز مزيان بلفقيه	17 نونبر 1992	1944	48 سنة
39- محمد حصاد	11 نونبر 1993	17 نونبر 1952	40 سنة
40- عبد اللطيف الكراوي	11 نونبر 1993	10 يوليوز 1939	54 سنة
41- ادريس التولالي	11 نونبر 1993	1942	51 سنة

42- مراد شريف	11 نونبر 1993	9 مارس 1945	48 سنة
43- الطيب الفاسي الفهري	11 نونبر 1993	9 أبريل 1958	35 سنة
44- رشيد بن المختار	27 فبراير 1995	3 فبراير 1942	53 سنة
45- سعيد أمسكان	27 فبراير 1995	1943	52 سنة
46- سعيد الفاسي	27 فبراير 1995	28 أكتوبر 1945	49 سنة
47- لامين بنعمر	27 فبراير 1995	7 يناير 1952	43 سنة
48- ادريس بنهيمة	13 غشت 1997	1954	43 سنة
49- عبد الرزاق المصدق	13 غشت 1997	2 مارس 1948	49 سنة
50- الحسين التجاني	13 غشت 1997	14 شتنبر 1940	56 سنة
51- أمينة بن خضراء	13 غشت 1997	28 نونبر 1954	42 سنة
52- محمد بيجاعد	29 شتنبر 1997	27 أبريل 1945	52 سنة
53- العلمي التازي	14 مارس 1998	3 مارس 1930	68 سنة
54- حسن الصبار	14 مارس 1998	1944	54 سنة
55- بوعمرو تغوان	14 مارس 1998	فاتح يناير 1957	41 سنة
56- أحمد الموساوي	14 مارس 1998	1954	44 سنة
57- محمد المباركي	14 مارس 1998	10 غشت 1946	51 سنة
58- نصر حجي	6 شتنبر 2000	23 ماي 1953	47 سنة
59- كريم غلاب	7 نونبر 2002	14 دجنبر 1966	35 سنة
60- عادل الدويري	7 نونبر 2002	16 نونبر 1963	38 سنة
61- محمد بوطالب	7 نونبر 2002	1951	51 سنة
62- عبد الكبير زهود	7 نونبر 2002	13 غشت 1961	41 سنة
63- محمد بوسعيد	8 يونيو 2004	26 شتنبر 1961	42 سنة
64- أنيس برو	8 يونيو 2004	10 يناير 1962	42 سنة

65- شكيب بنموسى	15 فبراير 2006	24 فبراير 1958	47 سنة
66- أحمد رضى شامي	15 أكتوبر 2007	16 ماي 1961	46 سنة
67- محمد عبو	15 أكتوبر 2007	فاتح يناير 1959	48 سنة
68- محمد سعد حصار	15 أكتوبر 2007	21 فبراير 1953	54 سنة
69- ياسر الزناكي	4 يناير 2010	12 شتنبر 1970	39 سنة
70- عبد الله بها	3 يناير 2012	1954	58 سنة
71- عزيز رباح	3 يناير 2012	1962	50 سنة
72- فؤاد دويري	3 يناير 2012	4 نونبر 1960	51 سنة
73- سمي بنخلدون	10 أكتوبر 2013	13 مارس 1963	50 سنة
74- محمد مبديع	10 أكتوبر 2013	1954	59 سنة
75- شرفات اليدري أفيلال	10 أكتوبر 2013	1972	41 سنة
76- محمد مامون بوهدود	10 أكتوبر 2013	03 ماي 1983	30 سنة
مجموع الوزراء المهندسيـــن: 76	***المجموع المحدد تاريخ تعيينهم الأول: 76***	***المجموع المحدد تاريخ ميلادهم: 74***	***المجموع المحدد سنهم عند التعيين الأول: 74***
المعدل المتوسط لسن الوزراء المهندسين عند التعيين الأول			***43,28 سنة*** [1]

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أعلاه بخصوص تاريخ التعيين الأول للوزراء المهندسين في المنصب الحكومي، وبعد القيام بتحديد تاريخ التعيين الأول وضبط تاريخ ميلاد الوزراء المهندسين وتحديد سن كل وزير مهندس عند التعيين الأول[2]، أن سن الوزراء المهندسين عند التعيين الأول في المنصب الحكومي كان يتراوح ما بين (27) سنة و(68) سنة.

1- إن المعدل المتوسط لسن الوزراء المهندسين عند التعيين الأول، هو حاصل قسمة مجموع سن الوزراء المهندسين عند التعيين الأول، على عدد الوزراء المهندسين الذين تم تحديد سنهم عند التعيين الأول وهم (74) وزيرا مهندسا.

2- إن سن الوزير المهندس عند التعيين الأول، هو حاصل الفرق بين تاريخ التعيين الأول وتاريخ الميلاد.

ويتعلق الأمر بكل من السيد خليهن ولد الرشيد الذي عين لأول مرة في سن (27) سنة كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الصحراوية بتاريخ 27 مارس 1979، والسيد العلمي التازي الذي عين لأول مرة في سن (68) سنة وزيرا للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية بتاريخ 14 مارس 1998.[1]

الوزير المهندس	*تاريخ التعيين الأول*	*تاريخ الميلاد*	*السن عند التعيين الأول*
28- خليهن ولد الرشيد	27 مارس 1979	24 نونبر 1951	27 سنة
53- العلمي التازي	14 مارس 1998	3 مارس 1930	68 سنة

المصدر: الجدول رقم (7) أعلاه المخصص لتحديد تاريخ التعيين الأول في المنصب الحكومي

كما يلاحظ كذلك من خلال الجدول رقم (7) الوارد أعلاه، أن المعدل المتوسط لسن مجموع الوزراء المهندسين عند التعيين الأول في المنصب الحكومي هو نحو (43) سنة.

ب- السن عند التعيين الأول

بعد القيام بتحديد تاريخ التعيين الأول للوزراء المهندسين في المنصب الحكومي وتحديد سنهم عند التعيين الأول في هذا المنصب من خلال الجدول رقم (7) السالف ذكره، ومن أجل اختزال وتجميع معطيات نفس الجدول، سنحاول تحديد سن الوزراء المهندسين عند التعيين الأول في المنصب الحكومي من خلال توزيعهم (حسب سن التعيين الأول) في شكل شرائح أو فئات عمرية.

ما هو سن الشريحة أو الفئة العمرية من الوزراء المهندسين التي تم تمثيلها بنصيب وافر عند التعيين الأول في المنصب الوزاري؟، وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (8).

1- أنظر بخصوص المهام الوزارية التي تقلدها المهندسون، الملحق رقم (3) بقائمة الملاحق.

الجدول رقم (8): سن الوزراء المهندسين عند التعيين الأول في المنصب الوزاري

السن عند التعيين الأول	*عدد الوزراء المهندسين*	*النسبة المائوية*
30 سنة وما دونها	06	% 7.89
ما بين 31 إلى 40 سنة	21	% 27.63
ما بين 41 إلى 50 سنة	30	% 39.47
ما بين 51 إلى 60 سنة	16	% 21.05
61 سنة فما فوق	01	% 1.31
دون معلومات	02	% 2.63
المجموع	***76***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أعلاه الذي يعرض سن الوزراء المهندسين عند التعيين الأول في المنصب الوزاري في شكل شرائح عمرية، أن أكبر نسبة من الوزراء المهندسين التي عينت في المنصب الحكومي لأول مرة مثلتها الشريحة التي يتراوح سنها ما بين 41 إلى 50 سنة، وتُمثَّل هذه النسبة التي وصلت إلى 39.47 % بما مجموعه 30 وزيرا مهندسا.

تتبعها في المرتبة شريحة من الوزراء المهندسين عينت لأول مرة وهي في سن يتراوح ما بين 31 إلى 40 سنة، وتمثل نسبة 27.63 % من الوزراء المهندسين أي بما مجموعه 21 وزيرا مهندسا.

تليهما الشريحة التي يتراوح سنها ما بين 51 إلى 60 سنة، وتمثل هذه النسبة 21.05 % بمجموع 16 وزيرا مهندسا.

ولذلك فإن الأغلبية الساحقة من الوزراء المهندسين تم تعيينهم لأول مرة في المنصب الوزاري وهم في سن تتراوح ما بين 31 إلى 60 سنة، ويقدر عددهم ب 67 وزيرا مهندسا ويمثلون 88.15 % من مجموع الوزراء المهندسين.

ومن جانب آخر، فقد جرى تعيين (6) وزراء مهندسين لتولي المنصب الوزاري لأول مرة وهم في سن الثلاثين أو دون سن الثلاثين سنة، ويمثلون 7.89 % من مجموع الوزراء المهندسين، ويتعلق الأمر بكل من الوزراء المهندسون الذين سنذكر أسمائهم كالآتي[1]:

اسم الوزير المهندس[2]	***تاريخ التعيين الأول***	***تاريخ الميلاد***	***السن عند التعيين الأول (بالسنوات)***
28- خليهن ولد الرشيد	27 مارس 1979	24 نونبر 1951	27 سنة
1- محمد الدويري	7 دجنبر 1955	26 دجنبر 1926	28 سنة
5- عبد الحفيظ القادري	12 ماي 1958	1929	29 سنة
15- يحيى الشفشاوني	11 نونبر1967	8 مارس 1937	30 سنة
20- عبد اللطيف العيماني	12 أبريل 1972	20 أبريل 1941	30 سنة
76- محمد مامون بوهدود	10 أكتوبر 2013	03 ماي 1983	30 سنة

المصدر: الجدول رقم (7) السالف الذكر المخصص لتحديد تاريخ التعيين الأول في المنصب الحكومي.

يتعلق الأمر إذن بالوزراء المهندسين: خليهن ولد الرشيد الذي عين لأول مرة في سن 27 سنة كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الصحراوية بتاريخ 27 مارس 1979، ومحمد الدويري الذي عين لأول مرة في سن 28 سنة وزيرا للأشغال العمومية بتاريخ 7 دجنبر 1955، وعبد الحفيظ القادري الذي عين لأول مرة في سن 29 سنة وكيلا للوزارة في الفلاحة بتاريخ 12 ماي سنة 1958، ويحيى الشفشاوني الذي عين لأول مرة في سن 30 سنة وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات بتاريخ 11 نونبر1967، وعبد اللطيف العيماني الذي عين أيضا لأول مرة في سن 30 سنة كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالتخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات بتاريخ 12 أبريل 1972، ثم محمد مامون بوهدود الذي عين هو الآخر لأول مرة في سن 30 سنة وزيرا منتدبا لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي مكلفا بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم بتاريخ 10 أكتوبر 2013.[3]

1– أنظر خانة السن عند التعيين الأول في المنصب الوزاري.

2– يمثل الرقم الوارد إلى جانب كل اسم في هذه الخانة، الرقم الترتيبي للوزير المهندس الوارد في الجدول رقم (7).

3– أنظر بخصوص المهام الوزارية التي تقلدها المهندسون، الملحق رقم (3).

بينما يلاحظ في المقابل بأن الوزراء المهندسون الذين تم تعيينهم لتولي المناصب الوزارية لأول مرة وهم في سن تفوق 61 سنة، يبلغ عددهم وزير مهندس واحد فقط ويمثل 1.31 % من مجموع الوزراء المهندسين، يتعلق الأمر كما سبق الذكر بالسيد العلمي التازي الذي عين لأول مرة في سن (68) سنة وزيرا للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية بتاريخ 14 مارس 1998.

ثانيا: التوزيع بحسب اختلاف النوع الاجتماعي

إن توزيع أو مقاربة الوزراء المغاربة من حيث نوعهم الاجتماعي، ستهم في المقام الأول الوزراء المهندسين كفئة متميزة عن باقي الوزراء الآخرين، كما ستهم في المقام الثاني جميع الوزراء المغاربة الذين تم تعيينهم بالحكومات المغربية بدون استثناء، باعتبارهم مجموعة واحدة تشمل جميع الوزراء بما فيهم الوزراء المهندسين.

1- توزيع الوزراء المهندسين بحسب النوع

من دون شك، يظهر بأن فئة الوزراء المهندسين قد ضمت ضمن أعضائها نساء وزيرات مهندسات ورجالا وزراء مهندسون شغلوا مناصب وزارية بمختلف التشكيلات الحكومية التي شهدها المغرب فيما بين سنة 1955 وسنة 2013.

فما هي نسبة تمثيل النساء الوزيرات المهندسات؟ وما هي نسبة تمثيل الرجال الوزراء المهندسون؟، هذا ما سيجيبنا عنه الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): توزيع الوزراء المهندسين بحسب النوع

النوع الاجتماعي	***العدد***	***النسبة المائوية***
النساء الوزيرات المهندسات	03	% 3.94
الرجال الوزراء المهندسون	73	% 96.05
المجموع	***76***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال الجدول رقم (9) بخصوص توزيع الوزراء المهندسين بحسب النوع الاجتماعي، بأن عدد النساء الوزيرات المهندسات اللائي تم تعيينهن للقيام بمهام وزارية في مختلف الحكومات طوال الفترة الممتدة من

1955 إلى غاية سنة 2013، يبلغ ثلاث (3) وزيرات مهندسات فقط ويمثلون 3.94 % من مجموع الوزراء المهندسون الذين تحملوا مهاما وزارية والبالغ عددهم (76) وزيرا مهندسا.

ويتعلق الأمر بكل من الوزيرات المهندسات الآتية أسماؤهم[1]:

– أمينة بن خضراء، خريجة المدرسة الوطنية العليا للمعادن بفرنسا، التي تقلدت منصب كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن مكلفة بتنمية القطاع المعدني في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997، ومنصب وزيرة للطاقة والمعادن والماء والبيئة في حكومة 15 أكتوبر 2007.

– سميى بنخلدون، خريجة المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، التي تقلدت منصب وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، أثناء التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

– شرفات اليدري أفيلال، التي تخرجت بدورها من المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، والتي تقلدت منصب وزيرة منتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة مكلفة بالماء، أثناء التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

أما عدد الرجال الوزراء المهندسون الذين شغلوا مناصب وزارية في مختلف التشكيلات الحكومية، فبلغ (73) وزيرا مهندسا ويمثلون 96.05 % من مجموع الوزراء المهندسون الذين تقلدوا مهام وزارية.

يتبين إذن بأن النساء الوزيرات المهندسات قد مثلن نسبة ضعيفة، بالمقارنة مع نسبة تمثيل أشقائهن الرجال الوزراء المهندسون على مستوى تولي المهام الوزارية بمختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب ما بين سنة 1955 وسنة 2013.

2– توزيع مجموع الوزراء بحسب النوع

لا تنطبق فقط نسبة التمثيل الضعيفة على النساء الوزيرات المهندسات مقارنة مع ارتفاع نسبة تمثيل الرجال الوزراء المهندسون، بل تسري أيضا على مجموع النساء الوزيرات اللائي تحملن مهاما وزارية، مقارنة مع

1– ذكرنا في ما تقدم بالفصل الأول من القسم الأول، بأن مجموع عدد الوزراء المهندسين يبلغ (76) وزيرا مهندسا. غير أن إجمالي عدد مشاركات هؤلاء الوزراء المهندسين في مختلف التشكيلات الحكومية يصل إلى (184) مشاركة، **أنظر بهذا الخصوص** القسم الثاني من الأطروحة.

ويتضح بأن حصة الوزيرات المهندسات الثلاث من إجمالي عدد المشاركات في المناصب الحكومية هي أربعة مشاركات فقط، بحيث شاركت كل من أمينة بن خضراء **مرتين**، وسميى بنخلدون **مرة واحدة**، وشرفات اليدري أفيلال **مرة واحدة**.

ارتفاع نسبة تمثيل الرجال الوزراء الذين تحملوا مهاما وزارية بمختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب خلال نفس الفترة التي تتراوح ما بين 1955 و2013، وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): توزيع مجموع الوزراء[1] بحسب النوع

النوع الاجتماعي	*العدد*	*النسبة المائوية*
النساء الوزيرات	18	% 4.85
الرجال الوزراء	353	% 95.14
المجموع	***371***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين انطلاقا من الجدول رقم (10) أعلاه الذي يوضح توزيع كتلة الوزراء بحسب اختلاف النوع، أن نسبة النساء[2] في مختلف التشكيلات الحكومية التي تألفت بالمغرب في الفترة الممتدة من 1955 إلى غاية 2013، لا تتعدى 4.85 % بمجموع 18 وزيرة فقط. بينما في المقابل نجد أن نسبة الرجال الوزراء في مختلف التشكيلات الحكومية خلال نفس الفترة، تصل إلى 95.14 % بمجموع 353 وزيرا.

يظهر بالتالي بأن النساء الوزيرات قد مثلن نسبة ضعيفة على مستوى تولي المهام الوزارية بالمغرب مقارنة مع النسبة العالية التي مثلها الرجال الوزراء.

فمن هن هؤلاء اللواتي استوزرن أو تحملن مهاما وزارية بالحكومات المغربية؟.

لقد بلغ عدد النساء اللواتي استطعن الإستوزار بالحكومات المغربية (18) امرأة وزيرة، ضمنهم ثلاث وزيرات مهندسات، سنعرض أسماؤهم مرتبة حسب تاريخ التعيين في المنصب الوزاري، كما يلي:

1- عزيزة بناني: تخصص آداب، عينت كاتبة للدولة في تعديل 13 غشت 1997؛

2- أمينة بن خضراء: تخصص هندسة، عينت كاتبة للدولة في تعديل 13 غشت 1997، ووزيرة في حكومة 15 أكتوبر 2007؛

1- يقصد بمجموع الوزراء: كل الوزراء الذين تقلدوا مناصب وزارية بحكومات المرحلة الممتدة من 1955 إلى 2013 بغض النظر عن تخصصاتهم الدراسية.

2- نقصد بها جميع النساء الوزيرات دون تمييز، وهي تشمل على السواء النساء الوزيرات المهندسات وغير المهندسات، ونفس الشيء بخصوص نسبة الرجال الوزراء.

3- زليخة الناصري[1]: تخصص حقوق، عينت كاتبة للدولة في تعديل 13 غشت 1997؛

4- نوال المتوكل: عداءة مغربية، عينت كاتبة للدولة في تعديل 13 غشت 1997، ووزيرة في حكومة 15 أكتوبر 2007؛

5- عائشة بلعربي: تخصص آداب، عينت كاتبة للدولة في حكومة 14 مارس 1998؛

6- نزهة الشقروني: تخصص آداب، عينت كاتبة للدولة في حكومة 14 مارس 1998، ووزيرة منتدبة في تعديل 6 شتنبر 2000، ووزيرة منتدبة في حكومة 7 نونبر 2002، ووزيرة منتدبة في تعديل 8 يونيو 2004؛

7- ياسمينة بادو: تخصص حقوق، عينت كاتبة للدولة في حكومة 7 نونبر 2002، وكاتبة للدولة في تعديل 8 يونيو 2004، ووزيرة في حكومة 15 أكتوبر 2007؛

8- نجيمة طايطاي الغزالي: تخصص آداب، عينت كاتبة للدولة في حكومة 7 نونبر 2002؛

9- نزهة الصقلي: تخصص الصيدلة، عينت وزيرة في حكومة 15 أكتوبر 2007؛

10- ثريا (اقريتيف) جبران: التخصص المسرحي، عينت وزيرة في حكومة 15 أكتوبر 2007؛

11- لطيفة العبيدة: تخصص اقتصاد، عينت كاتبة للدولة في حكومة 15 أكتوبر 2007؛

12- لطيفة أخرباش: تخصص الصحافة، عينت كاتبة للدولة في حكومة 15 أكتوبر 2007؛

13- بسيمة الحقاوي: تخصص آداب، عينت وزيرة في حكومة 3 يناير 2012، ووزيرة في تعديل 10 أكتوبر 2013؛

14- فاطمة مروان: تخصص الطب، عينت وزيرة في تعديل 10 أكتوبر 2013؛

15- مباركة بوعيدة: تخصص اقتصاد، عينت وزيرة منتدبة في تعديل 10 أكتوبر 2013؛

16- سمي بنخلدون: تخصص هندسة، عينت وزيرة منتدبة في تعديل 10 أكتوبر 2013؛

17- حكيمة الحيطي: تخصص علوم، عينت وزيرة منتدبة في تعديل 10 أكتوبر 2013؛

18- شرفات اليدري افيلال: تخصص هندسة، عينت وزيرة منتدبة في تعديل 10 أكتوبر 2013.

يتبين من خلال عرض أسماء النساء اللواتي تحملن مهام وزارية بالحكومات المغربية، أن النساء لم يتمكنَّ من ولوج عالم الاستوزار إلا ابتداء من تاريخ التعديل الحكومي الذي أجري في 13 غشت 1997، بحيث تم تعيين أربعة (4) نساء وزيرات خلال هذا التعديل الحكومي وكانت من بينهم مهندسة واحدة وهي أمينة بن خضراء. ما يعني في المقابل أن فضاء الاستوزار ظل حكرا على الرجال دون غيرهم ابتداء من حكومة 1955 إلى غاية هذا التاريخ. وهو ما يسمح بالقول بأن عالم الاستوزار ظل عالما ذكوريا بامتياز طيلة هذه الفترة من تاريخ المغرب.

1- وهي أول امرأة عينت في منصب مستشارة للملك سنة 1998 في عهد الراحل الحسن الثاني، واستمرت في هذا المنصب في عهد الملك محمد السادس إلى أن توفيت بتاريخ 16 دجنبر 2015.

كما يتبين من خلال نوعية دراسات النساء اللواتي استوزرن ابتداء من سنة 1997 إلى غاية سنة 2013، أن هؤلاء النساء مثلن تخصصات دراسية مختلفة، نجملها على النحو التالي:

تم تمثيل تخصص الآداب بخمس (5) وزيرات، وتخصص الهندسة بثلاث (3) وزيرات[1]، وتم تمثيل تخصصي الحقوق والاقتصاد بمعدل وزيرتين (2) اثنتين لكل تخصص. أما باقي التخصصات كل من المسرح، الرياضة، الصيدلة، الصحافة، الطب، والعلوم، فقد تم تمثيلها بمعدل وزيرة (1) واحدة لكل تخصص.

ويتبين كذلك بأن مجموع مشاركات النساء في المناصب الوزارية لم يتعدى (26) مشاركة من أصل ألف (1000) مشاركة[2]، وهو ما يمثل 2.6 % فقط من إجمالي مشاركات الوزراء في مختلف المناصب الوزارية طوال الفترة الممتدة منذ حكومة 1955 إلى غاية حكومة 2013.

الفرع الثاني: الانتماءات الجغرافية

يشغل محور التمثيل الجغرافي حيزا مهما في دراسة وتحليل الظواهر السياسية بصفة عامة، ولا سيما تلك المتعلقة منها بدراسة النخب السياسية. ويقصد بالأصول أو الانتماءات الجغرافية للوزراء المهندسين توزيعهم بحسب الانتماء الجغرافي إلى المدن سواء تلك التي ولدوا فيها أو تلك التي ينحدرون منها (**أولا**)، وبحسب ثقلهم الجهوي والإقليمي على مستوى الحكومات المغربية (**ثانيا**).

فهل يمثل الوزراء المهندسون في الحكومات المغربية جميع المدن والمناطق المغربية؟، وهل هناك توازن بين الجهات الممثلة على المستوى الحكومي وبين عدد سكانها؟.

أولا: توزيع الوزراء المهندسين وفقا للإنتماء الجغرافي

إن الانتماءات الجغرافية للوزراء المهندسين الذين شاركوا في مختلف الحكومات المغربية إلى غاية حكومة 2013، سيوضحها الجدول رقم (11).

1– كما سبقت الإشارة عند توزيع الوزراء المهندسين بحسب النوع الاجتماعي.

2– أنظر، مشاركات مجموع الوزراء الأعضاء المعينين بالحكومات المغربية، بالجدول رقم (34) المخصص لتوزيع المهندسين حسب الحكومات المغربية، الوارد بالقسم الثاني من الأطروحة.

الجدول رقم (11): توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجغرافي الأولي

ر. ت	المدينة	عدد الوزراء المهندسين (حسب مدينة الولادة)	النسبة المائوية
1	فاس	14	% 18.42
2	الدار البيضاء	6	% 7.89
3	مراكش	5	% 6.57
4	الرباط	5	% 6.57
5	وجدة	3	% 3.94
6	سلا	3	% 3.94
7	تازة	3	% 3.94
8	سيدي قاسم	2	% 2.63
9	القنيطرة	2	% 2.63
10	مكناس	2	% 2.63
11	طنجة	2	% 2.63
12	أكادير	2	% 2.63
13	الفقيه بنصالح	2	% 2.63
14	تطوان	2	% 2.63
15	دمنات	1	% 1.31
16	الجديدة	1	% 1.31
17	الشاون	1	% 1.31
18	آزرو	1	% 1.31
19	العيون	1	% 1.31
20	تارودانت	1	% 1.31
21	بني ملال	1	% 1.31

22	تمارة	1	% 1.31
23	تيفلت	1	% 1.31
24	أزيلال	1	% 1.31
25	تاوريرت	1	% 1.31
26	آسفي	1	% 1.31
27	تافراوت	1	% 1.31
28	ورزازات	1	% 1.31
29	زاكورة	1	% 1.31
30	الرماني	1	% 1.31
31	الناضور	1	% 1.31
32	خريبكة	1	% 1.31
33	بركان	1	% 1.31
34	تاونات	1	% 1.31
35	كلميم	1	% 1.31
36	خارج المغرب (فرنسا)	1	% 1.31
37	بدون معلومات	1	% 1.31
المجموع		***76***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أعلاه بخصوص التوزيع الأولي للانتماءات الجغرافية للوزراء المهندسين الذين شغلوا مهاما وزارية بمختلف التشكيلات الحكومية المغربية إلى غاية حكومة 2013، أن مدينة فاس تحظى بتمثيل يفوق تمثيل باقي المدن المغربية بحيث تمثل لوحدها أكبر عدد من الوزراء المهندسين، والذين بلغ عددهم (14) وزيرا مهندسا ويمثلون 18.42 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية بمختلف التشكيلات الحكومية.

تليها في المرتبة الثانية مدينة الدار البيضاء في تمثيل الوزراء المهندسين، إذ تم تمثيل هذه المدينة ب (6) وزراء مهندسين بمقدار 7.89 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب حكومية.

بينما تأتي في المرتبة الثالثة بالتساوي، كل من مدينتي مراكش والرباط، إذ تم تمثيل كل مدينة منهما ب (5) وزراء مهندسين على مستوى الحكومات المغربية أي بنسبة 6.57 % من مجموع الوزراء المهندسين لكل مدينة.

وبخصوص المرتبة الرابعة فتمثلها بالتساوي كذلك، كل من مدن وجدة وسلا وتازة، بمعدل (3) وزراء مهندسين لكل مدينة أي بما يعادل نسبة 3.94 % من مجموع الوزراء المهندسين لكل منها.

أما المرتبة الخامسة فتحتلها بالتساوي كذلك، كل من المدن التالية (سيدي قاسم، القنيطرة، مكناس، طنجة، أكادير، الفقيه بنصالح، وتطوان)، بمعدل وزيرين مهندسين (2) اثنين لكل مدينة أي ما يعادل نسبة 2.63 % من مجموع الوزراء المهندسين لكل منها.

بينما المرتبة الأخيرة، تحتلها باقي المدن بمعدل وزير مهندس واحد (1) لكل منها، وهو ما يعادل نسبة 1.31 % من مجموع الوزراء المهندسين لكل مدينة من المدن المتبقية، أنظر الجدول أعلاه.

كما تم تمثيل دولة أجنبية بوزير مهندس واحد (1)، ولد خارج المغرب وتحديدا بفرنسا[1]، أي بما يعادل 1.31 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية بالحكومات المغربية.

نستخلص من خلال التوزيع الأولي للانتماءات الجغرافية للوزراء المهندسين، أن مدينة فاس مثلت أكبر عدد من المهندسين على الصعيد الحكومي إذ ساهمت لوحدها بنسبة 18.42 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي ما بين سنة 1955 وسنة 2013. تليها في الدرجة وبنسبة أقل مدينة الدار البيضاء التي مثلت 7.89 % فقط من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي. ثم تليهما وبنفس الدرجة كل من مدينة مراكش التي مثلت نسبة 6.57 % ومدينة الرباط التي مثلت بدورها نفس النسبة من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي.

1– وهو **إدريس بنهيمة**، الذي ولد سنة 1954 بفرنسا، وهو خريج كل من مدرسة البوليتكنيك والمدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس.

– راجع، **مراد ثابت**: "إدريس بنهيمة، الفشل الذي يقود إلى النجاح"، جريدة المساء، بتاريخ 17 غشت 2009.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا الترتيب يأتي وفق الانتماء الجغرافي الأولي، أي باعتبار أن مكان الميلاد هو المدينة الأصل التي ينتمي إليها الوزراء المهندسون الذين تقلدوا مناصب وزارية على المستوى الحكومي.

غير أنه، وبحسب ما توفر لدينا من معلومات، يلاحظ بأن بعض الوزراء المهندسين رغم أنهم ولدوا بمدينة ما (مدينة الولادة)، لكنهم في الأصل ينحدرون من مدينة أخرى (المدينة الأصلية). ويتعلق الأمر بعشر (10) وزراء مهندسين:

* منهم ثمانية (8) وزراء مهندسين، وهم كالآتي: واحد ولد بمدينة تطوان[1]، وآخر ولد بمدينة الجديدة[2]، وواحد ولد بمدينة وجدة[3]، وثلاثة (3) ولدوا بمدينة الدار البيضاء[4]، واثنين (2) آخرين ولدا بمدينة الرباط[5] ، فبالرغم من أن هؤلاء الوزراء المهندسين ولدوا بهذه المدن إلا أنهم ينحدرون في الأصل من مدينة فاس أو من عائلات فاسية.

* إضافة إلى وزيرين مهندسين آخرين، وهما كلا من: رشيد بن المختار المولود بمدينة مراكش بينما تعود أصول والديه إلى مدينة طنجة، وإدريس بنهيمة المولود بالخارج (بفرنسا) غير أنه ينحدر من مدينة آسفي وهو ابن محمد بنهيمة الذي اشتغل طبيبا وتولى منصب الوزير الأول ما بين 1967 و 1969.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذه المعطيات الجديدة (معطيات المدينة الأصلية)، واعتبرنا أن الانتماءات الجغرافية الحقيقية لهؤلاء الوزراء المهندسين، لا تمثلها مدن ولادتهم، وإنما تمثلها فعليا مدنهم الأصلية التي ينحدرون منها ويرتبطون بها، فإن توزيع الوزراء المهندسين وفق الانتماء الجغرافي سيلحق عليه بعض التغيير.

وسيصبح التوزيع الجغرافي للوزراء المهندسين بحسب المدن الأصلية التي ينحدرون منها، كما هو مبين في الجدول رقم (12).

1– وهو **محمد بن عبد السلام الفاسي الحلفاوي**.

2– وهو **يحيى بنسليمان**.

3– وهو **يحيى الشفشاوني**.

4– وهم كل من: **كريم غلاب، وأحمد رضى شامي، والطيب الفاسي الفهري**، على الرغم من أن أب هذا الأخير وهو محمد الحبيب الفاسي الفهري الذي شغل منصبي قاض وسفير فوق العادة ولد بمدينة الصويرة.

5– وهما: **سعيد الفاسي، وعادل الدويري** ابن محمد الدويري.

الجدول رقم (12): توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجغرافي الأصلي

ر.ت	المدينة	عدد الوزراء المهندسين (حسب المدينة الأصلية)	النسبة المائوية
1	فاس	22	% 28.94
2	مراكش	4	% 5.26
3	الدار البيضاء	3	% 3.94
4	الرباط	3	% 3.94
5	سلا	3	% 3.94
6	تازة	3	% 3.94
7	طنجة	3	% 3.94
8	وجدة	2	% 2.63
9	سيدي قاسم	2	% 2.63
10	القنيطرة	2	% 2.63
11	مكناس	2	% 2.63
12	أكادير	2	% 2.63
13	الفقيه بنصالح	2	% 2.63
14	تطوان	1	% 1.31
15	دمنات	1	% 1.31
16	الشاون	1	% 1.31
17	آزرو	1	% 1.31
18	العيون	1	% 1.31
19	تارودانت	1	% 1.31
20	بني ملال	1	% 1.31
21	تمارة	1	% 1.31

22	تيفلت	1	% 1.31
23	أزيلال	1	% 1.31
24	تاوريرت	1	% 1.31
25	آسفي	1	% 1.31
26	تافراوت	1	% 1.31
27	ورزازات	1	% 1.31
28	زاكورة	1	% 1.31
29	الرماني	1	% 1.31
30	الناضور	1	% 1.31
31	خريبكة	1	% 1.31
32	بركان	1	% 1.31
33	تاونات	1	% 1.31
34	كلميم	1	% 1.31
35	الجديدة	0	% 0
36	خارج المغرب (فرنسا)	0	% 0
37	بدون معلومات	1	% 1.31
المجموع		***76***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

وهكذا يلاحظ انطلاقا من الجدول رقم (12) أعلاه بخصوص توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجغرافي الأصلي، أي توزيعهم وفق المدن الأصلية التي ينتمون إليها، أن مدينة فاس التي كانت تحتل المرتبة الأولى بنسبة 18.42 % من مجموع الوزراء المهندسين بمجموع (14) وزيرا مهندسا وفق التوزيع الجغرافي الأولي[1]، أضحت نسبة تمثيلها الحقيقية والفعلية 28.94 % من مجموع الوزراء المهندسين وبمجموع (22)

1– المشار إليه في الجدول رقم (11) السابق الذكر بخصوص توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجغرافي الأولي.

وزيرا مهندسا، وذلك بعد ضمها للوزراء المهندسين المنحدرين من هذه المدينة، أو المنحدرين من عائلات تعود أصولها إلى هذه المدينة والمولودون بالمدن الأخرى، والبالغ عددهم ثمانية وزراء مهندسين كما سبق الذكر.

بينما أصبحت المرتبة الثانية من نصيب مدينة مراكش بنسبة لا تتعدى 5.26 % من مجموع الوزراء المهندسين بمجموع (4) وزراء مهندسين، بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 6.57 % من مجموع الوزراء المهندسين بمجموع (5) وزراء مهندسين وفق التوزيع الجغرافي الأولي (الجدول رقم 11).

في حين أضحت تمثل المرتبة الثالثة بالتساوي، كل من مدن الدار البيضاء والرباط وسلا وتازة وطنجة، بنسبة 3.94 % من مجموع الوزراء المهندسين لكل مدينة أي بمعدل (3) مهندسين لكل منها.[1]

وآلت المرتبة الرابعة بمعدل وزيرين مهندسين اثنين لكل مدينة، إلى المدن التالية كل من وجدة وسيدي قاسم والقنيطرة ومكناس وأكادير والفقيه بنصالح.[2]

أما المرتبة الأخيرة فأصبحت تمثلها مدينة تطوان إلى جانب باقي المدن التي تليها بالجدول رقم (12) أعلاه وذلك بمعدل وزير مهندس واحد لكل منها.[3]

1– بحيث يلاحظ أن مدينة الدار البيضاء تراجعت من احتلال المرتبة الثانية بنسبة 7.89 % وبمجموع (6) وزراء مهندسين وفق التوزيع الجغرافي الأولي، إلى احتلال المرتبة الثالثة بنسبة 3.94 % فقط بمجموع (3) وزراء مهندسين. أما مدينة الرباط فحافظت على احتلال المرتبة الثالثة رغم أنها تراجعت من نسبة 6.57 % بما يعادل (5) وزراء مهندسين وفق التوزيع الجغرافي الأولي، إلى نسبة 3.94 % فقط بما يعادل (3) وزراء مهندسين.

بينما انتقلت مدينة سلا من المرتبة الرابعة بنسبة 3.94 % بمجموع يعادل (3) وزراء مهندسين وفق التوزيع الجغرافي الأولي، إلى المرتبة الثالثة بنفس النسبة ونفس العدد من الوزراء المهندسين. نفس الشيء بالنسبة لمدينة تازة التي انتقلت من المرتبة الرابعة بنسبة 3.94 % بمجموع يعادل (3) وزراء مهندسين وفق التوزيع الجغرافي الأولي، إلى المرتبة الثالثة بنفس النسبة ونفس العدد من الوزراء المهندسين. في حين انتقلت مدينة طنجة من المرتبة الخامسة بنسبة 2.63 % أي بمجموع وزيرين مهندسين اثنين وفق التوزيع الجغرافي الأولي، إلى المرتبة الثالثة بنسبة 3.94 % أي بما يعادل (3) وزراء مهندسين.

2– بحيث أن مدينة وجدة حافظت على المرتبة الرابعة رغم أنها تراجعت من نسبة 3.94 % بمجموع (3) وزراء مهندسين وفق التوزيع الجغرافي الأولي، إلى نسبة 2.63 % فقط بمجموع وزيرين مهندسين اثنين. أما بخصوص المدن التالية كل من سيدي قاسم والقنيطرة ومكناس وأكادير والفقيه بنصالح، فقد انتقلت كل مدينة منها بنفس النسبة وبنفس العدد من الوزراء المهندسين (أي بنسبة 2.63 % وبمعدل وزيرين مهندسين اثنين لكل منها)، من المرتبة الخامسة وفق التوزيع الجغرافي الأولي إلى المرتبة الرابعة وفق الانتماء الجغرافي الأصلي.

3– بحيث أن مدينة تطوان حافظت على المرتبة الخامسة رغم تراجعها من نسبة 2.63 % بمجموع وزيرين مهندسين اثنين وفق التوزيع الجغرافي الأولي، إلى نسبة 1.31 % بمجموع وزير مهندس واحد. أما باقي المدن التي تلي مدينة تطوان بالجدول رقم (11) فلم يطلها

يتبين إذن من خلال توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجغرافي الأصلي أي وفق التوزيع الجغرافي بحسب المدن الأصلية، بأن مدينة فاس تظل على رأس المدن المغربية وبفارق كبير من حيث نسبة التمثيل الفعلية أو الحقيقة التي وصلت إلى 28.94 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا حقائب وزارية على الصعيد الحكومي ما بين 1955 و2013. تليها مدينة مراكش بنسبة أقل بكثير بحيث لم تتعدى تمثيليتها 5.26 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا حقائب وزارية. ثم تليهما بنسبة أقل، وبنفس الدرجة كل من مدن الدار البيضاء والرباط وسلا وتازة وطنجة والتي لم تتعدى نسبة تمثيل كل مدينة منهم 3.94 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا حقائب وزارية على الصعيد الحكومي.

ونخلص من خلال توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجغرافي (الأولي والأصلي)، بأن مدينة فاس تظل على رأس قائمة المدن التي تمثل أكبر عدد من الوزراء المهندسين الذين تقلدوا حقائب وزارية بمختلف الحكومات التي تشكلت بالمغرب فيما ما بين 1955 و2013. بل تعتبر المدينة التي زودت الحكومات المغربية بأكبر نسبة من الوزراء المهندسين وبفارق شاسع عن نسب مساهمة باقي المدن. بينما تلي نسبة تمثيل مدينة فاس، نسب تقل عنها بكثير، تهم مساهمة كل من مدن الدار البيضاء ومراكش والرباط، ثم تأتي بعدها سلا وتازة، ثم وجدة وطنجة. وفي مقابل ذلك يتجلى أن باقي المدن المغربية الأخرى لا تمثل بدورها إلا نسبا قليلة من الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على صعيد الحكومات المغربية.

ثانيا: الثقل الجهوي والإقليمي في اختيار الوزراء المهندسين

يبدو بأن الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي ينتمون إلى مختلف جهات المملكة، ولذلك من المهم أن نبحث كم تمثل كل جهة من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي، وبصيغة أخرى ما هي مساهمة كل جهة من مجموع الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي؟، ثم هل هناك توازن بين الأقاليم المكونة للجهات من حيث تمثيل الوزراء المهندسين داخل الحكومات المغربية؟.

أي تغيير، باستثناء مدينة الجديدة والخارج (فرنسا) اللذان أصبحت تمثيليتهما للوزراء المهندسين منعدمة، بعد أن كان يمثل كل منهما على الصعيد الحكومي بنسبة 1.31 % من مجموع الوزراء المهندسين أي بمعدل وزير مهندس واحد وفق التوزيع الجغرافي الأولي.

ولما كانت جهات المملكة تختلف فيما بينها من حيث نسبة الكثافة السكانية، فهل يعني ذلك أن ارتفاع الكثافة السكانية لجهة من الجهات، يعكس بالضرورة تمثيل عدد أكبر من الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي؟.

1- التمثيل الجهوي

بعد القيام بتوزيع الوزراء المهندسين وفقا لانتماءاتهم الجغرافية، سواء بحسب مدن الولادة أوبحسب المدن الأصلية التي بدا أن البعض ينحدر منها، وسعيا وراء تدقيق الوزن الجهوي (أو درجة التمثيل الجهوي) لهؤلاء الوزراء المهندسون في الحكومات المغربية، ارتأينا بالاعتماد على توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجغرافي الأولي الذي يستند على معيار مدينة الولادة، بحث ودراسة الانتماءات الجهوية للوزراء المهندسين على مستوى التشكيلات الحكومية التي توالت بالمغرب منذ حكومة 1955 إلى غاية حكومة 2013؟، هذا ما سيوضحه الجدول رقم (13) الموالي.

و تجدر الإشارة إلى أن توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجهوي، سيتم بحسب التقسيم الترابي لسنة 2015[1]، أي وفق عدد الجهات والعمالات والأقاليم المكونة لها المعمول بها حاليا[1].

1- حسب التقسيم الإداري الجديد: تنقسم المملكة إلى (12) ولاية جهة، تضم (62) إقليما و(13) عمالة، و(8) عمالات المقاطعات وفق التقسيم الجهوي لسنة 2015. **وذلك وفق** المرسوم رقم 2.15.716 الصادر في (23 سبتمبر 2015) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.59.351 الصادر في (2 ديسمبر 1959) بشأن التقسيم الإداري للمملكة، ج. ر. عدد 6399 بتاريخ (28 سبتمبر 2015)، ص 7839-7841.

- في السابق مر المغرب من (7) جهات أو مناطق و(21) إقليم وعمالة (19 إقليم وعمالتين اثنتين) وفق التقسيم الجهوي لسنة 1971 ، إلى (16) جهة و(75) عمالة وإقليم (13 عمالة و62 إقليم) وفق التقسيم الجهوي لسنة 1997.

راجع في هذا الشأن كل من:

الظهير الشريف رقم 1.71.77 الصادر في (16 يونيو 1971) بإحداث المناطق، ج. ر. عدد 3060 بتاريخ (23 يونيو 1971)، ص 1352-1353. والمرسوم رقم 2.97.246 الصادر في (17 أغسطس 1997)، ج. ر. عدد 4509 بتاريخ 18 أغسطس 1997، ص 3275-3280.

- كما عرف عدد العمالات والأقاليم تطورا بالموازاة مع تطور عدد الجماعات ليمر من 24 (5 عمالات و19 إقليم) سنة 1956 إلى 75 (13 عمالة و62 إقليم) خلال سنة 2009 .

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أنه، خلال التقسيم الجماعي الأول الذي عرفه المغرب سنة 1959، بلغ عدد الجماعات 801 جماعة (منقسمة إلى 66 جماعة حضرية و735 جماعة قروية)، تضاعف هذا العدد سنة 1992 ليصل إلى "1544" جماعة، أما خلال سنة 2009 فقد بلغ عدد الجماعات "1503" جماعة (منقسمة إلى 221 جماعة حضرية و1282 جماعة قروية).

راجع في هذا الشأن، كتاب بعنوان: "الجماعات المحلية في أرقام"، العدد 13، إصدار المديرية العامة للجماعات المحلية، طبعة 2011، ص 14 وما بعدها.

الجدول رقم (13): توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجهوي

الجهة	العمالة أو الإقليم	مدينة الولادة	العدد	المجموع	والنسبة المائوية
1- فاس – مكناس	ع. فاس	فاس	14	21	% 27.63
	إ. تازة	تازة	03		
	ع. مكناس	مكناس	02		
	إ. إفران	آزرو	01		
	إ. تاونات	تاونات	01		
2- الرباط- سلا - القنيطرة	ع. الرباط	الرباط	05	15	% 19.73
	ع. سلا	سلا	03		
	إ. الخميسات	تيفلت - الرماني	02		
	إ. سيدي قاسم	سيدي قاسم	02		
	إ. القنيطرة	القنيطرة	02		
	ع. الصخيرات- تمارة	تمارة	01		
3- الدار البيضاء - سطات	ع. الدار البيضاء	الدار البيضاء	06	07	% 9.21
	إ. الجديدة	الجديدة	01		
4- الشرق	ع. وجدة- أنجاد	وجدة	03	06	% 7.89
	إ. تاوريرت	تاوريرت	01		
	إ. الناضور	الناضور	01		
	إ. بركان	بركان	01		
5- مراكش - آسفي	ع. مراكش	مراكش	05	06	% 7.89
	إ. آسفي	آسفي	01		

1- ينقسم تراب المملكة إلى (12) جهة. **وذلك وفق** المرسوم رقم 2.15.40 الصادر في (20 فبراير 2015) بتحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها، ج. ر. عدد 6340 بتاريخ (5 مارس 2015) ص 1481.
أنظر، قائمة الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها، الملحقة بذات المرسوم، ص 1482–1483.
- أما في ما يتعلق بتحديد قائمة الدوائر والقيادات والجماعات بالمملكة بحسب العمالات والأقاليم:
راجع المرسوم رقم 2.15.402 الصادر في (22 يونيو 2015) الذي يحدد بحسب العمالات والأقاليم قائمة الدوائر والقيادات والجماعات بالمملكة، ج. ر. عدد 6374 بتاريخ (2 يوليو 2015) ص 6104، **وأنظر** كذلك الجدول الملحق بذات المرسوم، ص 6105-6136.

6- بني ملال – خنيفرة	إ. الفقيه بن صالح	الفقيه بن صالح	02	06	% 7.89
	إ. أزيلال	دمنات- أزيلال	02		
	إ. بني ملال	بني ملال	01		
	إ. خريبكة	خريبكة	01		
7- طنجة – تطوان – الحسيمة	ع. طنجة- أصيلة	طنجة	02	05	% 6.57
	إ. تطوان	تطوان	02		
	إ. شفشاون	الشاون	01		
8- سوس- ماسة	ع. أكادير- إداوتنان	أكادير	02	04	% 5.26
	إ. تارودانت	تارودانت	01		
	إ. تزنيت	تافراوت	01		
9- درعة – تافيلالت	إ. ورزازات	ورزازات	01	02	% 2.63
	إ. زاكورة	زاكورة	01		
10- العيون – الساقية الحمراء	إ. العيون	العيون	01	01	% 1.31
11- كلميم – واد نون	إ. كلميم	كلميم	01	01	% 1.31
12- الداخلة – وادي الذهب	إ. وادي الذهب	-	00	00	% 00
	إ. أوسرد	-	00		
- خارج المغرب	-	-	01	01	% 1.31
- بدون معلومات	-	-	01	01	% 1.31
المجموع			***76***	***76***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتجلى من خلال الجدول رقم (13) أعلاه بخصوص توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجهوي، أن هناك تفاوت أو عدم توازن بين مختلف جهات المغرب من حيث تمثيل الوزراء المهندسين داخل التشكيلات الحكومية.

بحيث يلاحظ أن جهة فاس– مكناس ساهمت ب (21) وزيرا مهندسا في الحكومات المغربية التي تشكلت فيما ما بين 1955 و2013، أي ساهمت بنسبة 27.63 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية، وهي بذلك تحتل الدرجة الأولى بين جهات المملكة.[1]

تليها في الدرجة الثانية جهة الرباط– سلا– القنيطرة التي ساهمت على الصعيد الحكومي ب (15) وزيرا مهندسا، أي بنسبة 19.73 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية.[2]

أما الدرجة الثالثة، فتمثلها جهة الدار البيضاء– سطات، التي ساهمت بمجموع (07) وزراء مهندسين على صعيد الحكومات المغربية، وذلك بنسبة بلغت 9.21 % من مجموع الوزراء المهندسين.[3]

في حين أن المرتبة الرابعة، تمثلها بالتساوي ثلاث جهات، وهي جهة الشرق وجهة مراكش– آسفي وجهة بني ملال– خنيفرة، إذ ساهمت كل جهة بنحو (06) وزراء مهندسين استوزروا بالحكومات المغربية، أي بنسبة 7.89 % لكل جهة من الجهات الثلاث.

بينما ساهمت جهة طنجة– تطوان– الحسيمة في الحكومات المغربية ب (05) وزراء مهندسين أي بنسبة 6.57 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية، وهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة في

1– وبحسب التقسيم الجهوي السابق (لسنة 1997)، ساهمت جهة فاس– بولمان ب (14) وزيرا مهندسا في الحكومات المغربية التي تألفت خلال نفس الفترة، بنسبة 18.42 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية، واحتلت أيضا بهذه المساهمة الدرجة الأولى بين جهات المملكة البالغ عددها آنذاك (16) جهة.

– إذ كان تراب المملكة ينقسم حسب التقسيم الجهوي السابق، إلى (16) جهة.

راجع في هذا الشأن:

المرسوم رقم 2.97.246 الصادر في (17 أغسطس 1997) بتحديد عدد الجهات وأسمائها ومراكزها ودوائر نفوذها، كما وقع تغييره وتتميمه، بالمرسوم رقم 2.03.531 الصادر في (10 سبتمبر 2003)، وبالمرسوم رقم 02.09.322 الصادر في (11 يونيو 2009). الجرائد الرسمية : عدد 4509 بتاريخ (18 أغسطس 1997) ص 3275– 3280، وعدد 5142 بتاريخ (11 سبتمبر 2003) ص 3203– 3205، وعدد 5744 بتاريخ (18 يونيو 2009) ص 3602– 3603.

2– ووفق التقسيم الجهوي السابق، ساهمت جهة الرباط– سلا– زمو– زعير ب (11) وزيرا مهندسا على الصعيد الحكومي، أي بنسبة 14.47 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية، بحيث احتلت أيضا بهذه المساهمة الدرجة الثانية بين جهات المملكة البالغ عددها آنذاك (16) جهة.

3– وبحسب التقسيم الجهوي السابق، احتلت جهة الدار البيضاء الكبرى الدرجة الثالثة أيضا، لكن إلى جانب كل من الجهة الشرقية وجهة سوس– ماسة– درعة، بحيث ساهمت كل جهة ب (06) وزراء مهندسين على صعيد الحكومات المغربية، وذلك بنسبة بلغت 7.89 % لكل جهة.

ترتيب الجهات من حيث تمثيلها للوزراء المهندسين على مستوى الحكومات المغربية التي جرى تأليفها بالمغرب فيما بين 1955 و2013.

أما المرتبة السادسة، مثلتها جهة واحدة من جهات المملكة، وهي جهة سوس- ماسة، إذ ساهمت هذه الجهة في الحكومات المغربية ب (04) وزراء مهندسين فقط، أي بنسبة مساهمة لم تتعدى 5.26 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي.

في حين عادت المرتبة السابعة، لجهة واحدة أيضا وهي درعة– تافيلالت، بحيث ساهمت هذه الجهة على صعيد مختلف الحكومات التي تشكلت بالمغرب بنحو وزيرين مهندسين اثنين (2) فقط، أي ما يعادل نسبة 2.63 % من مجموع المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية.

وقد مثلث المرتبة الأخيرة، جهتين اثنتين من جهات المملكة، وهما جهة العيون- الساقية الحمراء وجهة كلميم– واد نون، بحيث لم تتجاوز مساهمة كل واحدة من الجهتين على صعيد الحكومات وزير مهندس واحد (1) فقط، أي بنسبة مساهمة لم تتعدى 1.31 % لكل جهة من الجهتين المذكورتين.

وفي المقابل، يلاحظ بأن جهة الداخلة- وادي الذهب، تبقى الجهة الوحيدة من بين باقي جهات المغرب، التي لم تساهم بأي وزير مهندس من الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب على الصعيد الحكومي[1]. ما يعني أن هذه الجهة والأقاليم المكونة لها، لم يتم تمثيلها بأي مهندس على مستوى مختلف الحكومات طوال الفترة الممتدة ما بين 1955 و2013.

وستوضح الخريطة رقم (1) الموالية ترتيب جهات المملكة بحسب أهمية نسبة تمثيلها للوزراء المهندسين داخل الحكومات المغربية.

1– إن هذه الجهة، والتي كانت تدعى جهة وادي الذهب- لكويرة، لم تكن تساهم أيضا في ظل التقسيم الجهوي السابق بأي وزير مهندس على الصعيد الحكومي على غرار باقي جهات المملكة، لتظل مساهمتها منعدمة سواء في ظل التقسيم الجهوي السابق أو الحالي.

الخريطة رقم (1): ترتيب الجهات حسب أهمية نسبة تمثيل الوزراء المهندسين

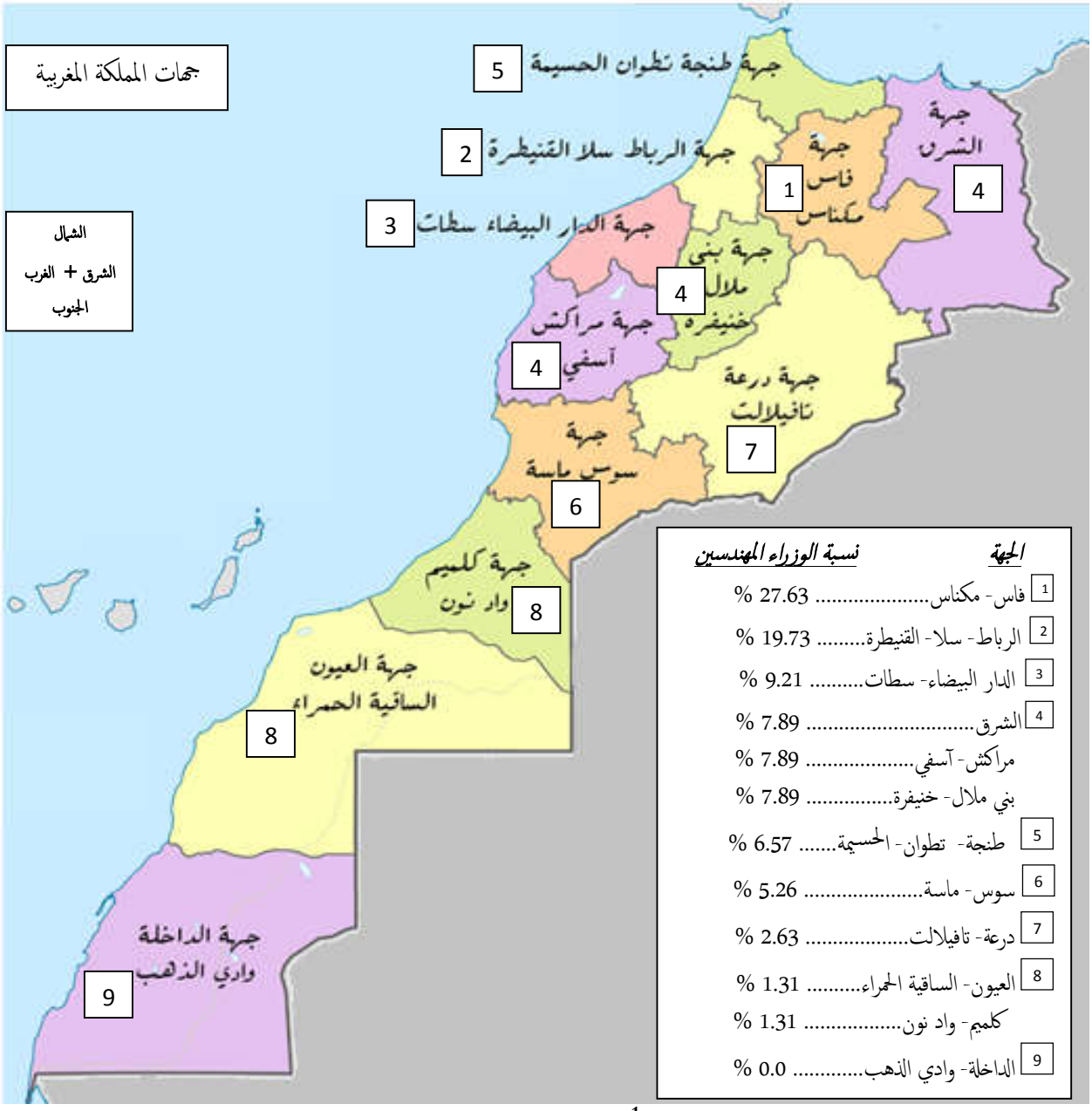

المصدر[1]: بتصرف من الباحث

فانطلاقا من توزيع الوزراء المهندسين بحسب الانتماء الجهوي وبحث مساهمة وتمثيل كل جهة بالوزراء المهندسين على صعيد الحكومات المغربية، يتبين بأن جهة فاس– مكناس تصدرت جهات المغرب في تمثيل الوزراء المهندسين داخل التشكيلات الحكومية بحيث مثلث بمفردها 27.63 % من مجموع الوزراء المهندسين، متبوعة ثانيا بجهة الرباط– سلا– القنيطرة التي تم تمثيلها ب 19.73 % من مجموع الوزراء

1– خريطة جهات المملكة المغربية، **ويكيبيديا– الموسوعة الحرة**، بتاريخ 09 مارس 2016.

– وأيضا، **البوابة الوطنية للجماعات الترابية**، بتاريخ 14 دجنبر 2015: (www.pncl.gov.ma)

المهندسين على الصعيد الحكومي، وتحل ثالثا جهة الدار البيضاء– سطات التي تم تمثيلها ب 9.21 % من مجموع الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، بينما تم تمثيل باقي الجهات بنسب أقل من الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، وهذا لا يعني بأن جميع جهات المغرب قد تم تمثيلها بوزراء مهندسين داخل الحكومات، بل إن جهة الداخلة– وادي الذهب تظل الجهة الوحيدة التي لم تمثل بأي من الوزراء المهندسين على صعيد الحكومات المغربية التي جرى تشكيلها فيما بين 1955 و2013.

2– التمثيل الإقليمي

يستفاد من خلال الجدول رقم (13) السابق الذكر بخصوص توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجهوي وكذا الإقليمي[1]، أن هناك عدم توازن بين مختلف الأقاليم المكونة للجهات من حيث نسبة تمثيل الوزراء المهندسين داخل التشكيلات الحكومية.

لذلك، يلاحظ بأن تفوق جهة فاس– مكناس في تمثيل الوزراء المهندسين، يرجع بالأساس إلى الأولوية التي تحظى بها عمالة فاس في تمثيل الوزراء المهندسين، إذ تم تمثيلها بمفردها بمجموع (14) وزيرا مهندسا على الصعيد الحكومي مقارنة مع تمثيلية باقي أقاليم الجهة. بحيث لم يتم تمثيل إقليم تازة إلا ب (3) وزراء مهندسين على الصعيد الحكومي، ولم يتم تمثيل عمالة مكناس إلا بوزيرين مهندسين اثنين (2)، كما لم يتم تمثيل كل من إقليمي إفران وتاونات على الصعيد الحكومي إلا بوزير مهندس واحد (1) لكل إقليم. أما باقي أقاليم هذه الجهة، كل من إقليم الحاجب وإقليم مولاي يعقوب وإقليم صفرو وإقليم بولمان، فلم يتم تمثيلها بأي وزير مهندس على صعيد التشكيلات الحكومية.

يتبين أيضا على مستوى جهة الرباط– سلا– القنيطرة، أن عمالة الرباط تحظى بدورها بالأولوية في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، إذ تم تمثيلها ب (5) وزراء مهندسين مقارنة مع تمثيلية باقي أقاليم الجهة. ولم يتم تمثيل عمالة سلا إلا ب (3) وزراء مهندسين، ولم يتم تمثيل كل من أقاليم الخميسات وسيدي قاسم والقنيطرة على الصعيد الحكومي إلا بوزيرين مهندسين إثنين (2) لكل إقليم، كما لم يتم تمثيل عمالة الصخيرات– تمارة إلا بوزير مهندس واحد (1) فقط على الصعيد الحكومي. غير أنه، وبالرغم من التفاوت

1– أنظر الخانة الخاصة بالعمالة أو الإقليم بالجدول رقم (13) السابق.

وراجع بشأن الأقاليم والعمالات المكونة لجهات المملكة، المرسوم رقم 2.15.716 الصادر في (23 سبتمبر 2015) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.59.351 الصادر في (2 ديسمبر 1959) بشأن التقسيم الإداري للمملكة، ج. ر. عدد 6399 بتاريخ (28 سبتمبر 2015)، ص 7839-7841.

الحاصل بين الأقاليم المكونة لجهة الرباط- سلا- القنيطرة في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، فقد تم تمثيل جل أقاليم هذه الجهة باستثناء إقليم واحد وهو إقليم سيدي سليمان.

وعلى مستوى جهة الدار البيضاء- سطات، تحظى كذلك عمالة الدار البيضاء داخل الجهة بالأولوية في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، إذ تم تمثيلها بمفردها ب (6) وزراء مهندسين، مقابل وزير مهندس واحد (1) لإقليم الجديدة. أما باقي أقاليم الجهة، كل من عمالة المحمدية وإقليم النواصر وإقليم مديونة وإقليم بنسليمان وإقليم برشيد وإقليم سطات وإقليم سيدي بنور، فلم يتم تمثيلها بأي وزير مهندس على الصعيد الحكومي .

أما بخصوص الأقاليم المكونة لجهة الشرق، تحظى أيضا عمالة وجدة- أنجاد بالأولوية في تمثيل الوزراء المهندسين على صعيد الحكومات المغربية، بحيث تم تمثيلها ب (3) وزراء مهندسين، مقابل وزير مهندس واحد (1) لكل إقليم من الأقاليم الثلاث التالية إقليم تاوريرت وإقليم الناضور وإقليم بركان. بينما نجد أن باقي الأقاليم غير ممثلة على الصعيد الحكومي بأي وزير مهندس وهي كل من إقليم الدريوش وإقليم جرادة وإقليم جرسيف وإقليم فكيك.

نلاحظ كذلك، على مستوى جهة مراكش- آسفي، أن عمالة مراكش تحظى بالأولوية في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، إذ تم تمثيلها ب (5) وزراء مهندسين، مقابل وزير مهندس واحد لإقليم آسفي. في حين لم يتم تمثيل باقي أقاليم هذه الجهة بأي وزير مهندس على الصعيد الحكومي وهي كل من إقليم شيشاوة وإقليم الحوز وإقليم قلعة السراغنة وإقليم الصويرة وإقليم الرحامنة وإقليم اليوسفية.

أما بخصوص تمثيلية الأقاليم المكونة لجهة بني ملال- خنيفرة، فيحظى كل من إقليمي الفقيه بنصالح وأزيلال بالأولوية وبنفس الدرجة في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، بحيث تم تمثيل كل إقليم منهما بوزيرين مهندسين إثنين (2)، وذلك مقارنة مع إقليمي بني ملال وخريبكة الذين تم تمثيلهما بمعدل وزير مهندس واحد (1) لكل إقليم. غير أنه وبالرغم من التفاوت الحاصل بين الأقاليم المكونة لجهة بني ملال- خنيفرة في تمثيل الوزراء المهندسين على صعيد الحكومات، فقد تم تمثيل جل أقاليم هذه الجهة باستثناء إقليم واحد وهو إقليم خنيفرة.

يتبين كذلك على مستوى جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، أن كل من عمالة طنجة- أصيلة وإقليم تطوان يحظيان بالأولوية وبنفس الدرجة في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، إذ تم تمثيل كل

منهما بمعدل وزيرين مهندسين إثنين (2)، بالمقارنة مع إقليم شفشاون الذي تم تمثيله بوزير مهندس واحد فقط. بينما لم يتم تمثيل باقي أقاليم الجهة كل من عمالة المضيق– الفنيدق وإقليم الفحص– أنجرة وإقليم العرائش وإقليم الحسيمة وإقليم وزان بأي من الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

يتبين أيضا على مستوى جهة سوسة– ماسة، أن عمالة أكادير– إداوتنان تحتل الدرجة الأولى في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، بحيث تم تمثيلها بوزيرين مهندسين إثنين (2)، مقارنة مع كل من إقليمي تارودانت وتزنيت اللذان تم تمثيلهما بمعدل وزير مهندس لكل إقليم. بينما لم يتم تمثيل باقي الأقاليم الأخرى بالجهة، كل من عمالة إنزكان– آيت ملول وإقليم شتوكة- آيت باها وإقليم طاطا.

أما على مستوى جهة درعة– تافيلات، فيحتل كل من إقليمي ورزازات وزاكورة نفس المرتبة وبنفس العدد من الوزراء المهندسين الذين يمثلانهما على الصعيد الحكومي، إذ تم تمثيل كل إقليم منهما بمعدل وزير مهندس واحد (1) فقط. بينما أن باقي أقاليم الجهة كإقليم الرشيدية وإقليم ميدلت وإقليم تنغير، فلم يتم تمثيلها بأي وزير مهندس على الصعيد الحكومي.

وفيما يخص جهة العيون– الساقية الحمراء، فقد تم تمثيل إقليم العيون بمفرده على الصعيد الحكومي، بحيث تم تمثيله بوزير مهندس واحد. في حين أن باقي أقاليم الجهة الثلاث الأخرى كل من إقليم بوجدور وإقليم طرفاية وإقليم السمارة، فلم يتم تمثيلها بأي من الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

كما تم تمثيل إقليم كلميم بمفرده على الصعيد الحكومي بوزير مهندس واحد، على مستوى جهة كلميم– واد نون. ولم تمثل باقي أقاليم الجهة الثلاث الأخرى بأي من الوزراء المهندسين، كل من إقليم آسا– الزاك وإقليم طانطان وإقليم سيدي إفني.

أما بخصوص الإقليمين المكونين لجهة الداخلة- وادي الذهب، وهما كل من إقليم وادي الذهب وإقليم أوسرد، فلم يتم تمثيلهما بأي وزير مهندس على الصعيد الحكومي. وتعد هذه الجهة الوحيدة من بين جهات المملكة، التي لم ينحدر منها أي وزير مهندس من الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي.

يتبين إذن، بأن التمثيل الإقليمي للوزراء المهندسين على صعيد الحكومات المغربية تحظى به داخل الجهات بعض العمالات والأقاليم دون غيرها، بحيث يتضح أن هناك تفاوت وعدم توازن في ثقل (أو في

درجة) تمثيل العمالات والأقاليم داخل الجهات فيما يخص عدد الوزراء المهندسين على صعيد الحكومات المغربية.

ولذلك يلاحظ، بأن تفوق جهة فاس- مكناس على باقي جهات المغرب، من حيث تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، راجع إلى تفوق عمالة فاس من حيث تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي بالمقارنة مع تمثيلية باقي الأقاليم الأخرى داخل نفس الجهة. نفس الشيء يسجل بخصوص جهة الرباط- سلا- القنيطرة، بحيث تحتل عمالة الرباط الدرجة الأولى في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي بالمقارنة مع تمثيلية باقي العمالات والأقاليم داخل نفس الجهة. تسري نفس الملاحظة على مستوى جهة الدار البيضاء- سطات، بحيث تحظى عمالة الدار البيضاء بالأولوية في تمثيل الوزراء المهندسين بالمقارنة مع إقليم الجديدة أو مع تمثيلية باقي العمالات والأقاليم. تسجل نفس الملاحظة أيضا على مستوى باقي الجهات والتي تحظى داخلها بعض العمالات والأقاليم بالأولوية في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي بالمقارنة مع تمثيلية باقي الأقاليم.

كما يتبين أيضا، بأن مجموعة من الأقاليم داخل مختلف الجهات المغربية، تظل غير ممثلة بوزراء مهندسين على الصعيد الحكومي.

ونفس الملاحظة تسري على جهة الداخلة- وادي الذهب، والتي تعد الجهة الوحيدة من جهات المغرب، التي لم يتم تمثيل أقاليمها بأي وزير مهندس من الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على المستوى الحكومي.

3- التمثيل حسب الكثافة السكانية

يبدو من خلال توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماءات الجهوية وكذا الإقليمية، أن هناك تفاوت بين جهات المغرب وكذا بين الأقاليم المكونة لها بخصوص درجة تمثيل الوزراء المهندسين داخل التشكيلات الحكومية. فهل تسري نفس الملاحظة عندما نقارن بين نسبة الكثافة السكانية للجهات[1] ونسبة المهندسين الممثلين لها على المستوى الحكومي؟، وهذا ما سيبينه الجدول رقم (14).

1- أنظر، عدد السكان القانونيون لجهات المملكة المغربية، حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بالجريدة الرسمية عدد 6354 بتاريخ (23 أبريل 2015)، ص 4027.

الجدول رقم (14): تمثيل الوزراء المهندسين حسب الكثافة السكانية للجهات

الجهة (الترتيب بحسب أهمية تمثيل الوزراء المهندسين)	***عدد السكان والنسبة المائوية***		***ترتيب الجهات (حسب نسبة الكثافة السكانية)***	***عدد الوزراء المهندسين والنسبة المائوية***	
1/ فاس – مكناس	4.236.892	% 12.51	(4)	21	% 27.63
2/ الرباط – سلا – القنيطرة	4.580.866	% 13.53	(2)	15	% 19.73
3/ الدار البيضاء الكبرى– سطات	6.861.739	% 20.27	(1)	07	% 9.21
4/ الشرق	2.314.346	% 6.83	(8)	**06**	**% 7.89**
4/ مراكش – آسفي	4.520.569	% 13.35	(3)	**06**	**% 7.89**
4/ بني ملال – خنيفرة	2.520.776	% 7.44	(7)	**06**	**% 7.89**
5/ طنجة – تطوان – الحسيمة	3.556.729	% 10.50	(5)	05	% 6.57
6/ سوس– ماسة	2.676.847	% 7.90	(6)	04	% 5.26
7/ درعة – تافيلالت	1.635.008	% 4.83	(9)	02	% 2.63
8/ العيون – الساقية الحمراء	367.758	% 1.08	(11)	**01**	**% 1.31**
8/ كلميم – واد نون	433.757	% 1.28	(10)	**01**	**% 1.31**
9/ الداخلة – وادي الذهب	142.955	% 0.42	(12)	00	% 00
خارج المغرب	–	–	–	01	% 1.31
بدون معلومات	–	–	–	01	% 1.31
المجموع	***33.848.242***	***% 100***	***(12)***	***76***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

ويحدد عدد السكان القانونيين بالمغرب في (فاتح سبتمبر 2014)، في 33.848.242 نسمة، موزعين على الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات، كما هو مبين في الملحقات المرفقة بالمرسوم رقم 2.15.234 الصادر في (19 مارس 2015) بالمصادقة على الأرقام المحدد بها عدد السكان القانونيين بالمغرب، ج. ر عدد 6354 بتاريخ (23 أبريل 2015) ص 4026-4073.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أعلاه بخصوص تمثيل الوزراء المهندسين حسب الكثافة السكانية للجهات، أن هناك تفاوت بين كثافة سكان جهات المغرب وبين نسبة المهندسين الممثلين لها على مستوى الحكومات المغربية.

فعلى مستوى جهة الدار البيضاء الكبرى- سطات، التي تتصدر جهات المغرب من حيث عدد السكان بنسبة تصل إلى (20.27 %) من مجموع السكان، فبالرغم من احتلال هذه الجهة للمرتبة الأولى من حيث الكثافة السكانية مقارنة مع كثافة سكان باقي الجهات، ومع ذلك لم يتم تمثيلها بأكبر حصة من الوزراء المهندسين على صعيد الحكومات، بل تم تمثيلها ب (7) وزراء مهندسين فقط أي بما يعادل نسبة 9.21 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي. وهي بذلك وبالرغم من أنها تتصدر جهات المغرب من حيث الكثافة السكانية، إلا أنها تحتل الدرجة الثالثة في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.[1]

أما جهة الرباط- سلا- القنيطرة، التي تحتل المرتبة الثانية في ترتيب جهات المغرب من حيث عدد السكان بنسبة (13.53 %) من مجموع السكان، فهي تحتل الدرجة الثانية أيضا من حيث تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، بحيث تم تمثيلها بمجموع (15) وزيرا مهندسا على صعيد الحكومات بنسبة 19.73 % من مجموع الوزراء المهندسين. فبالنسبة لجهة الرباط- سلا- القنيطرة تحتل الدرجة الثانية

1- وبحسب التقسيم الجهوي السابق (لسنة 1997)، وبناء على معطيات الإحصاء العام السابق للسكان والسكنى لسنة 2004: لاحظنا كذلك بأن جهة الدار البيضاء الكبرى، قد احتلت الدرجة الأولى في ترتيب الجهات من حيث كثافة عدد السكان بما يمثل (12.14 %) من مجموع السكان، غير أنها مثلت على مستوى الحكومات المغربية بثالث أكبر عدد من الوزراء المهندسين، ب (06) وزراء مهندسين بما يمثل 7.89 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية.

فبالرغم من أن جهة الدار البيضاء الكبرى قد احتلت الدرجة الأولى في ترتيب الجهات من حيث كثافة عدد السكان، إلا أنها قد مثلت المرتبة الثالثة في ترتيب جهات المملكة من حيث عدد الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي، حيث حلت بعد جهة فاس- بولمان التي مثلت المرتبة الأولى، وجهة الرباط- سلا- زمور- زعير التي مثلت المرتبة الثانية.

- **أنظر بخصوص** أعداد السكان القانونيين لجهات المغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، الجريدة الرسمية عدد 5378 بتاريخ (15 ديسمبر 2005) ص 3417.

ويحدد في 29.891.708 نسمة، عدد السكان الذي يتألف منه مجموع السكان القانونيين بالمملكة المغربية يوم (فاتح سبتمبر 2004).

- **راجع في هذا الشأن،** المرسوم رقم 2.05.189 الصادر في (2 ديسمبر 2005) بالمصادقة على الأرقام المحدد بها عدد السكان القانونيون للمملكة المغربية، ج. ر عدد 5378 بتاريخ (15 ديسمبر 2005) ص 3416 – 3483.

في الحالتين معا، سواء من حيث الكثافة السكانية أو من حيث تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.[1]

بينما أن جهة مراكش- آسفي التي تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان بنسبة (13.35 %)، فلم تمثل سوى ب (6) وزراء مهندسين على مستوى الحكومات أي بنسبة (7.89 %) من مجموع الوزراء المهندسين. وبالرغم من أن جهة مراكش- آسفي تحتل المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية، إلا أنها احتلت الدرجة الرابعة (إلى جانب كل من جهتي بني ملال- خنيفرة وجهة الشرق) في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

ثم إن جهة بني ملال– خنيفرة التي احتلت المرتبة السابعة من حيث عدد السكان بنسبة (7.44 %)، فقد تم تمثيلها أيضا بنفس العدد من الوزراء المهندسين على مستوى الحكومات أي ب (6) وزراء مهندسين بنسبة (7.89 %)، محتلة بذلك الدرجة الرابعة (إلى جانب كل من جهة مراكش- آسفي وجهة الشرق) في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

كما أن جهة الشرق التي احتلت المرتبة الثامنة من حيث عدد السكان بنسبة (6.83 %)، فقد تم تمثيلها هي الأخرى بنفس العدد من الوزراء المهندسين على مستوى الحكومات أي ب (6) وزراء مهندسين بنسبة (7.89 %)، لتحتل بذلك الدرجة الرابعة (إلى جانب كل من جهة بني ملال- خنيفرة وجهة مراكش- آسفي) في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

وفي مقابل ذلك، يلاحظ بأن جهة فاس– مكناس التي تحتل المرتبة الرابعة في ترتيب جهات المغرب من حيث عدد السكان بنسبة (12.51 %)، قد تم تمثيلها بأكبر عدد من الوزراء المهندسين على مستوى الحكومات بمجموع (21) وزيرا مهندسا أي بما يمثل 27.63 % من مجموع الوزراء المهندسين على الصعيد

1– ووفق التقسيم الجهوي السابق، وبناء على معطيات الإحصاء العام السابق للسكان والسكنى: لاحظنا بأن جهة الرباط- سلا- زمور- زعير، قد احتلت الدرجة (5) في ترتيب الجهات من حيث كثافة عدد السكان بما يمثل (7.91 %) من مجموع السكان، غير أنها مثلت على مستوى الحكومات المغربية بثاني أكبر عدد من الوزراء المهندسين، ب (11) وزيرا مهندسا بما يمثل 14.47 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية. فبالرغم من أن جهة الرباط- سلا- زمور- زعير قد احتلت الدرجة (5) في ترتيب الجهات من حيث كثافة عدد السكان، فقد مثلت المرتبة الثانية في ترتيب جهات المغرب من حيث عدد الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب على الصعيد الحكومي.

الحكومي. فبالرغم من أن جهة فاس– مكناس احتلت المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان، إلا أنها احتلت الدرجة الأولى من حيث تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.[1]

وبخصوص جهة طنجة– تطوان– الحسيمة التي احتلت المرتبة الخامسة من حيث الكثافة السكانية بنسبة (10.50 %)، فقد احتلت أيضا نفس المرتبة (المرتبة الخامسة) في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي بنسبة 6.57 %.

أما جهة سوس– ماسة التي احتلت المرتبة السادسة من حيث الكثافة السكانية بنسبة (7.90 %)، فقد احتلت بذلك نفس المرتبة أيضا (المرتبة السادسة) في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي بنسبة 5.26 %.

وفيما يتعلق بجهة درعة– تافيلالت التي احتلت المرتبة التاسعة من حيث الكثافة السكانية بنسبة (4.83 %)، فقد احتلت الدرجة السابعة من حيث تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي بنسبة 2.63 %.

أما بخصوص جهة كلميم– واد نون التي احتلت المرتبة العاشرة من حيث الكثافة السكانية بنسبة (1.28 %)، فقد احتلت الدرجة الثامنة (إلى جانب جهة العيون– الساقية الحمراء) في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي بنسبة 1.31 %.

وبخصوص جهة العيون– الساقية الحمراء التي احتلت المرتبة الحادية عشرة في ترتيب جهات المغرب من ناحية الكثافة السكانية بنسبة (1.08 %)، فقد احتلت الدرجة الثامنة (إلى جانب جهة كلميم– واد نون) في تمثيل الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي بنسبة 1.31 %.

1– غير أنه بحسب التقسيم الجهوي السابق، وبناء على معطيات الإحصاء العام السابق للسكان والسكنى: لاحظنا بأن جهة فاس– بولمان، احتلت الدرجة (13) من حيث كثافة عدد السكان، بما يمثل (5.26 %) فقط من مجموع السكان، لكن ومع ذلك، فقد تم تمثيلها على مستوى الحكومات بأكبر عدد من الوزراء المهندسين، ب (14) وزيرا مهندسا، بما يمثل 18.42 % من مجموع الوزراء المهندسين. فبالرغم من أن جهة فاس– بولمان احتلت الدرجة (13) في ترتيب الجهات من حيث كثافة عدد السكان، فقد تصدرت جهات المغرب من حيث عدد الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب على الصعيد الحكومي.

ثم إن جهة االداخلة– وادي الذهب التي احتلت المرتبة الأخيرة في ترتيب جهات المملكة من حيث الكثافة السكانية بنسبة (0.42 %)، فلم يتم تمثيلها على الصعيد الحكومي بأي وزير مهندس من الوزراء المهندسين.

وتبعا لما سبق، ستوضح الخريطة رقم (2) الموالية ترتيب جهات المغرب حسب أهمية نسبة الكثافة السكانية، مع الإشارة إلى نسبة تمثيلها للوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

الخريطة رقم (2): ترتيب الجهات حسب أهمية نسبة الكثافة السكانية، مع بيان نسبة تمثيل الوزراء المهندسين

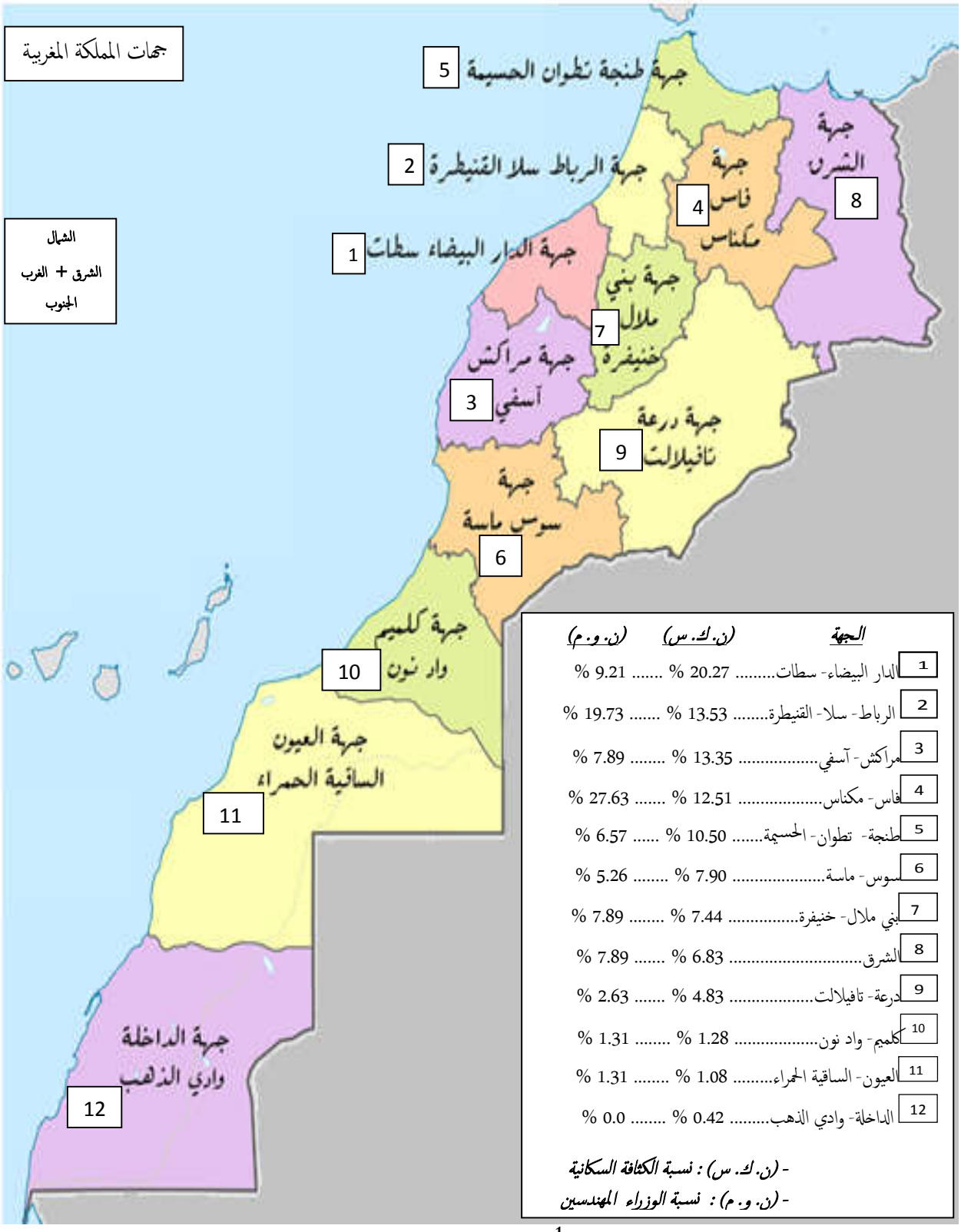

الجهة	(ن.ك.س)	(ن.و.م)
1 الدار البيضاء- سطات	20.27 %	9.21 %
2 الرباط- سلا- القنيطرة	13.53 %	19.73 %
3 مراكش- آسفي	13.35 %	7.89 %
4 فاس- مكناس	12.51 %	27.63 %
5 طنجة- تطوان- الحسيمة	10.50 %	6.57 %
6 سوس- ماسة	7.90 %	5.26 %
7 بني ملال- خنيفرة	7.44 %	7.89 %
8 الشرق	6.83 %	7.89 %
9 درعة- تافيلالت	4.83 %	2.63 %
10 كلميم- واد نون	1.28 %	1.31 %
11 العيون- الساقية الحمراء	1.08 %	1.31 %
12 الداخلة- وادي الذهب	0.42 %	0.0 %

- (ن.ك.س) : نسبة الكثافة السكانية
- (ن.و.م) : نسبة الوزراء المهندسين

المصدر[1]: بتصرف من الباحث

1- ويكيبيديا- الموسوعة الحرة، والبوابة الوطنية للجماعات الترابية، وهما مرجعين مشار إليهما سابقا.

نخلص مما تقدم ذكره إلى أن ارتفاع نسبة الكثافة السكانية لجهة ما من جهات المغرب، لا يعكس بالضرورة ارتفاع نسبة الوزراء المهندسين الممثلين لها على الصعيد الحكومي.

فبالرغم من احتلال جهة فاس- مكناس للمرتبة الرابعة من حيث الكثافة السكانية[1]، لكنها تظل الجهة الأولى التي مثلت أكبر عدد من الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

تتبعها ثانيا، جهة الرباط- سلا- القنيطرة، حيث مثلت، وفي الآن نفسه، ثاني أكبر كثافة سكانية وثاني أكبر عدد من الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

وتليهما ثالثا، جهة الدار البيضاء- سطات، والتي بالرغم من احتلالها للمرتبة الأولى من حيث الكثافة السكانية، إلا أنها مثلت ثالث أكبر عدد من الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

ولذلك، إن هذه الجهات الثلاث، كل من جهة فاس- مكناس وجهة الرباط- سلا- القنيطرة وجهة الدار البيضاء- سطات، والتي تمثل مجتمعة ما نسبته (46.31 %) من مجموع سكان المغرب، قد ساهمت بنسبة 56.57 % من مجموع الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

المبحث الثاني: المسار السوسيو- علمي للوزراء المهندسين

بعد التعريف بالأصول الاجتماعية والانتماءات الجغرافية، يقتضي أيضا التعريف بالوزراء المهندسين، التعرض لانتمائهم أو وضعهم الاجتماعي (**الفرع الأول**)، ولتكوينهم العلمي (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: الوضع الاجتماعي

إن دراسة الوضع الاجتماعي للوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية بالحكومات التي تعاقبت على المغرب، يعد غاية في الأهمية بحيث سيبرز نوع الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي ينحدر منها هؤلاء. فانطلاقا من مؤشرات التصنيف المعتمدة (**أولا**)، ما هو الانتماء الاجتماعي للوزراء المهندسين ؟ (**ثانيا**).

1- أو كما سبقت الإشارة، وفق التقسيم الجهوي السابق، وفي ضوء معطيات الإحصاء العام السابق للسكان والسكنى، بخصوص جهة فاس– بولمان والتي بالرغم من احتلالها للمرتبة (13) في ترتيب جهات المغرب من حيث كثافة عدد السكان، ومع ذلك فقد مثلت الدرجة الأولى من حيث عدد الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي.

أولا: مؤشرات التصنيف

في ضوء ما توفر لدينا من معطيات، سيتم تصنيف الوزراء المهندسين من حيث المنحدرات الاجتماعية، بناء على مهن آبائهم أو على مستوى عائلاتهم، إلى ثلاث فئات أو طبقات اجتماعية:

الفئة الأولى: تضم المنحدرين من وسط اجتماعي ميسور، وتتكون من (الملاكين الكبار للأراضي، تاجر كبير، عائلة ميسورة، وظيفة سامية[1]، عائلة عريقة[2]).

الفئة الثانية: تشمل المنحدرين من وسط عائلي متوسط أو شبه ميسور، وتتكون من (مزاولة مهنة الطب، مدير بإدارة مركزية، أسرة من البرجوازية المتوسطة، أسرة من طبقة متوسطة).

الفئة الثالثة: تضم المنحدرين من وسط عائلي متواضع، ويصنف داخل هذه الفئة كل من (تاجر بسيط، فلاح بسيط، مدرس أو مترجم بالإدارة، مقاوم، عائلة متواضعة، وسط اجتماعي فقير، أسرة فقيرة).

غير أنه، وفي ظل عدم التوفر على معطى الوضع الاجتماعي لكل الوزراء المهندسين، فقد تمت الاستعانة في التصنيف بمؤشر نوع المدارس التي تابعوا بها دراساتهم وذلك في ضوء معطيات الأصل الجغرافي[3]، بحيث تم بناء على هذا المؤشر تصنيف (26) وزيرا مهندسا.

ثانيا: تصنيف الوزراء المهندسين بحسب المنحدرات الاجتماعية

فبالاعتماد على المؤشرات المشار إليها أعلاه، سيتم تصنيف الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على مستوى الحكومات المغربية، حسب نوع الفئة الاجتماعية التي ينحدرون منها، وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (15).

1– بحيث تتم الاشارة إلى مهن آباء بعض الوزراء المهندسين كما يلي: طبيب تقلد سابقا منصب وزير، مهندس شغل سابقا منصب وزير، قاضي ثم محامي شغل منصب سفير، شغل سابقا منصب وزير... إلخ.

2– ومنها العائلات التالية: عائلة القادري، عائلة الفاسي، عائلة بنجلون، عائلة برادة، عائلة التازي، عائلة بنسليمان، عائلة القباج وغيرها.

– أنظر، **سعيد رباعي**: العائلات العريقة بالمغرب، جريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ فاتح فبراير 2014.

3– ويقصد به ما إذا كان الوزير المهندس ينتمي إلى مدينة أو مركز حضري "غني"، أو ينتمي جغرافيا إلى مركز هامشي "ضعيف".

الجدول رقم (15): الانتماء الاجتماعي للوزراء المهندسين

الفئة الاجتماعية	مهنة الأب / مستوى الأسرة	العدد	النسبة المائوية
وسط عائلي ميسور	ملاك كبير للأراضي	2	% 50
	تاجر كبير	1	
	وظيفة سامية	4	
	عائلة ميسورة	3	
	عائلة عريقة	9	
	عائلة "ميسورة" نظرا لنوع المدارس	19	
	المجموع	***38***	
وسط عائلي متوسط أو شبه ميسور	طبيب	1	% 7.89
	مدير بإدارة مركزية	1	
	برجوازية متوسطة	1	
	طبقة متوسطة	2	
	عائلة "متوسطة" نظرا لنوع المدارس	1	
	المجموع	***6***	
وسط عائلي متواضع	تاجر بسيط	2	% 40.78
	فلاح بسيط	1	
	مدرس ومترجم	1	
	مقاوم	1	
	عائلة متواضعة	16	
	أسرة فقيرة	4	
	عائلة "متواضعة" نظرا لنوع المدارس	6	
	المجموع	***31***	
	بدون معلومات	1	% 1.31
المجموع العام		***76***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتجلى من خلال الجدول رقم (15) أعلاه بخصوص الانتماء الاجتماعي للوزراء المهندسين، أن نصف الوزراء المهندسين ينحدرون من الوسط العائلي الميسور، بحيث تمثل الفئة المنحدرة من هذا الوسط 50 % من الوزراء المهندسين بمجموع (38) وزيرا مهندسا من أصل (76) وزيرا مهندسا. وبالتالي فإن الفئة المنحدرة من الوسط العائلي الميسور تحتل المرتبة الأولى في تصنيف الوزراء المهندسين إلى فئات بحسب الوضع أو المنحدر الاجتماعي.

تليها في المرتبة الثانية، الفئة المنحدرة من الوسط العائلي المتواضع أو الفقير، بحيث تمثل هذه الفئة 40.78 % من الوزراء المهندسين بمجموع (31) وزيرا مهندسا من أصل (76) وزيرا مهندسا.

بينما تمثل المرتبة الثالثة، الفئة المنبثقة من الوسط العائلي المتوسط أو شبه الميسور، بحيث تمثل الفئة المنحدرة من هذا الوسط 7.89 % فقط من الوزراء المهندسين بمجموع (6) وزراء مهندسين حسب معطيات الجدول رقم (15) أعلاه.

وتبعا لذلك، يمكن تصنيف الوزراء المهندسين بحسب الانحدارات أو الانتماءات الاجتماعية إلى مجموعتين أساسيتين، مجموعة "ميسورة" وأخرى غير ميسورة:

– بحيث تصنف في إطار المجموعة الأولى: الفئة المنحدرة من الوسط العائلي الميسور، إضافة إلى الفئة القليلة المنحدرة من الوسط العائلي المتوسط أو شبه الميسور. وتمثل هذه المجموعة 57.89 % من الوزراء المهندسين بمجموع يعادل (44) وزيرا مهندسا من أصل (76) وزيرا مهندسا تقلدوا مناصب وزارية على صعيد الحكومات المغربية.

– بينما تشمل المجموعة الثانية: الفئة المنحدرة من الوسط العائلي المتواضع، والتي تمثل 40.78 % من الوزراء المهندسين، بمجموع (31) وزيرا مهندسا من أصل (76) وزيرا مهندسا تقلدوا مناصب وزارية على صعيد الحكومات.

نخلص من خلال ما تقدم إلى أن أغلب الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي ما بين 1955 و2013، ينحدرون من المجموعة أو الطبقة الميسورة بما يمثل 57.89 % من مجموع الوزراء المهندسين. وفي مقابل ذلك تتواجد نسبة وازنة أيضا من الوزراء المهندسين الذين ينحدرون من المجموعة أو الطبقة غير الميسورة، تمثل 40.78 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب حكومية.

ذكرنا سالفا، عند دراسة مكان تكوين الشخصيات الوزارية المغربية[1]، أن فئة من هذه الشخصيات الوزارية كان بمقدور عائلاتها توفير المصاريف اللازمة الشيء الذي مكنها من متابعة الدراسة خارج المغرب، وأن فئة أخرى لم تتمكن عائلاتها من ذلك لذا اكتفت بمتابعة الدراسة بالمغرب ولاسيما في مرحلة ما بعد

1– أنظر في هذا الشأن ما أوردناه بالفصل الأول من القسم الأول.

الاستقلال لما بدأ المغرب يتوفر تدريجيا على جامعات ومدارس ومعاهد عليا. ما يعني بأن الفئة الأولى من حيث التصنيف الاجتماعي تنحدر من عائلات ميسورة، بينما أن الفئة الأخرى تنحدر من عائلات غير ميسورة. وللإشارة فقد أوردنا هذا التفسير عند دراسة البلدان التي أجريت بها دراسات كل الشخصيات الوزارية المغربية بما فيها الوزراء المهندسون.

وتبعا لذلك، وبعد تصنيف الوزراء المهندسين إلى مجموعة "ميسورة" ومجموعة غير ميسورة أو شعبية. فهل يعني هذا أيضا أن عناصر المجموعة الميسورة هم الذين استطاعوا لوحدهم حيازة دبلومات في الهندسة من خارج المغرب؟ أم أن بعض أفراد المجموعة غير الميسورة تمكنوا بدورهم من ذلك؟ وهل جميع أفراد المجموعة غير الميسورة اكتفوا فقط بالتخرج من مدارس ومعاهد المهندسين بالمغرب نظرا لوضعهم الاجتماعي؟. سيأتي بيان هذا الأمر فيما سيلحق عند دراسة مؤشر مكان متابعة دراسات الوزراء المهندسين.

الفرع الثاني: التكوين العلمي

يشكل عنصر التكوين العلمي دورا حاسما في اختيار عدد كبير من الجماعات النخبوية[1]، كما تعد المؤهلات الدراسية من بين أهم العوامل التي ينظر إليها بعين الاعتبار عند دراسة النخب في دول العالم، لاسيما في ما يسمى بدول العالم الثالث[2].

إن دراسة التكوين العلمي للوزراء المهندسين، سيوضح ما إذا كانت توجد في المغرب أو في الخارج مدارس يعتبر المرور منها أساسيا لولوج المجال الحكومي.

ذكرنا سابقا عند دراسة تكوين الشخصيات الوزارية المغربية[3]، أن دراسات الهندسة تحتل المرتبة الثانية من بين دراسات مجموع الشخصيات التي تولت مناصب وزارية على صعيد التشكيلات الحكومية، بحيث وصل عدد الشخصيات التي تحمل شهادات في الهندسة (76) شخصية من مجموع (371) شخصية تقلدت مناصب وزارية على الصعيد الحكومي، بمعنى أن ما يمثل 20.48 % أي ما يناهز الخمس من مجموع

1– أمينة المسعودي: الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955-1992)، مرجع سابق، ص 134.

- **Christophe Charle** : Les élites de la République, 1880-1900, Paris, Fayard, 1987, p. 64.

2– مايسة الجمل: النخبة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص 139.

3– الوارد في الفصل الأول من القسم الأول.

الشخصيات التي تحملت مهاما وزارية على الصعيد الحكومي منذ حكومة 1955 إلى غاية حكومة 2013 قد تلقوا تكوينا في إحدى مجالات الهندسة.

ولذلك يتجلى أنه من المهم بحث مكان تخرج هؤلاء الوزراء المهندسين؟ فهل تخرجوا من مدارس ومعاهد وطنية أم من مدارس ومعاهد أجنبية؟ (**أولا**)، ثم ما هي المدارس والمعاهد التي تلقوا بها تكوينهم الهندسي؟ (**ثانيا**)، وهل اكتفوا بتكويناتهم في الهندسة فقط (**ثالثا**)، أم أنهم اتجهوا إلى إجراء تكوينات في ميادين ومجالات أخرى تعتبر كما لو أنها ضرورية لتكوينهم الهندسي التقني؟ (**رابعا**).

أولا: مكان دراسات الوزراء المهندسين

قبل الانتقال إلى التعريف بالمدارس والمعاهد التي تلقى بها الوزراء المهندسون تكوينهم الهندسي، سيتم بحث مكان دراسات الوزراء المهندسين، وفي هذا الصدد سيمكننا الجدول رقم (16) من تكوين فكرة عن البلدان التي أجروا بها دراساتهم أو تكوينهم الهندسي.

الجدول رقم (16): مكان دراسات الوزراء المهندسين

مكان الدراسات	*عدد الوزراء المهندسين*	*النسبة المائوية*
فرنسا	55	% 72.36
الجزائر	1[1]	% 1.31
تركيا	1[2]	% 1.31
إسبانيا	1[3]	% 1.31
ألمانيا	1[4]	% 1.31
المغرب	15	% 19.73
بدون معلومات	2	% 2.63
المجموع	***76***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتجلى من خلال الجدول رقم (16) أعلاه بخصوص مكان دراسات الوزراء المهندسين، أن عدد الوزراء المهندسين الذين تابعوا دراساتهم بفرنسا بلغ (55) وزيرا مهندسا من مجموع (76) وزيرا مهندسا، أي أن ما يعادل 72.36 % من الوزراء المهندسين تابعوا دراساتهم في هذا البلد، ولذلك تعتبر فرنسا البلد الأساسي الذي قصده أكبر عدد من الوزراء المهندسين من أجل الدراسة.

فيما احتل المغرب الدرجة الثانية، وبفارق يقل بكثير عن فرنسا، بحيث أن عدد الوزراء المهندسين الذين تابعوا دراساتهم بالمغرب لم يتعدى (15) وزيرا مهندسا من مجموع (76) وزيرا مهندسا، أي أن ما يعادل 19.73 % فقط من الوزراء المهندسين هم الذين تابعوا دراساتهم في المغرب.

(**1**)– وهو **أحمد بن منصور النجاعي**، المهندس الفلاحي خريج المعهد الوطني للفلاحة بالجزائر.

(**2**)– وهو **محمد بن عبد السلام الفاسي الحلفاوي**، الذي ولد بمدينة تطوان، ثم تابع دراسته الثانوية بمدرسة النجاح بنابلس بفلسطين، وانتقل بعدها إلى اسطنبول بتركيا حيث تابع دراسته في الهندسة المدنية بالجامعة الأمريكية.

– أنظر، **موسوعة أعلام المغرب**، تنسيق وتحقيق محمد حجي، الجزء التاسع، نشر دار الغرب الإسلامي– بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص 3475 .

(**3**)– وهو **خليهن ولد الرشيد**، خريج مدرسة المهندسين الصناعيين بجامعة مدريد باسبانيا.

(**4**)– وهو **عثمان الدمناتي**، المهندس في صناعة الحديد، خريج الجامعة التقنية (ايكس– لا– شابيل) بألمانيا الفدرالية.

بينما تأتي بعد فرنسا والمغرب باقي البلدان الأجنبية، كل من الجزائر وتركيا وإسبانيا وألمانيا، بحيث أن مجموع عدد الوزراء المهندسين الذين تابعوا دراساتهم بهذه البلدان لم يتعدى (4) وزراء مهندسين من مجموع (76) وزيرا مهندسا، أي أن ما يعادل 5.26 % فقط من الوزراء المهندسين هم الذين تابعوا دراساتهم في باقي البلدان الأجنبية.

غير أنه، وبالرغم من النسبة الضعيفة التي تمثلها باقي البلدان الأجنبية من حيث عدد الخريجين، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بأن مجموع عدد الوزراء المهندسين الذين تخرجوا من مجموع البلدان الأجنبية[1] بلغ (59) وزيرا مهندسا من أصل (76) وزيرا مهندسا، أي أن ما يعادل 77.63 % من الوزراء المهندسين تخرجوا بالخارج ولاسيما بفرنسا. وبالمقابل لم يتعدى مجموع عدد الوزراء المهندسين الذين تخرجوا بالمغرب (15) وزيرا مهندسا بما يعادل 19.73 % فقط من الوزراء المهندسين.

وبالتالي نخلص إلى أن جل الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي ما بين 1955 و2013، تخرجوا من البلدان الأجنبية وخاصة من فرنسا بحيث وصلت نسبتهم إلى 77.63 % من مجموع الوزراء المهندسين، وفي مقابل ذلك لم يتعدى عدد الذين تخرجوا من المغرب 19.73 % من مجموع الوزراء المهندسين.[2]

فما الذي يتبين، عند مقارنة نسب مكان دراسات الوزراء المهندسين، مع نسب انتمائهم أو وضعهم الاجتماعي؟

يتضح من ناحية أولى، أن الذين تخرجوا من البلدان الأجنبية يمثلون 77.63 % من الوزراء المهندسين (أي 59 وزيرا مهندسا)، بينما بالمقابل لا تمثل المجموعة "الميسورة" سوى 57.89 % من الوزراء المهندسين (أي 44 وزيرا مهندسا). ما يعني أن نسبة الوزراء المهندسين الذين تابعوا تكوينهم بالبلدان الأجنبية أكبر من نسبة المجموعة الميسورة. ويفسر هذا الفرق بكون أن نسبة الوزراء المهندسين الذين تلقوا تكوينا بالخارج، تشمل بالإضافة إلى عناصر الطبقة الميسورة عناصر أخرى تنتمي إلى الطبقة الشعبية، وبالتالي لم تتلقى الطبقة الميسورة بمفردها تكوينا في الهندسة بالخارج.

1– أي من فرنسا ومن باقي البلدان الأجنبية الأخرى المشار إليها.

2– تم التوصل إلى الخلاصة نفسها في الفصل الأول من القسم الأول، وذلك عند بحث مكان تكوين الشخصيات الوزارية التي تقلدت مهاما على الصعيد الحكومي خلال نفس الفترة، بحيث تبين بأن أغلب الشخصيات الوزارية ما يعادل (62.53 %) تابعت دراساتها العليا في بلدان أجنبية وخاصة في فرنسا، مقابل (34.77 %) فقط من الشخصيات الوزارية التي تابعت دراساتها بالمغرب.

ومن ناحية ثانية، يتضح كذلك بأن الذين تخرجوا بالمغرب لا يمثلون إلا نسبة 19.73 % من الوزراء المهندسين (أي 15 وزيرا مهندسا)، بينما تمثل المجموعة غير الميسورة أو الشعبية 40.78 % من الوزراء المهندسين (أي 31 وزيرا مهندسا). ما يعني أن نسبة الوزراء المهندسين الذين تابعوا تكوينهم بالمغرب أقل من نسبة المجموعة الشعبية. ويفسر هذا الفرق بكون أن الذين تلقوا تكوينا في مدارس المهندسين بالمغرب يشكلون حوالي نصف الطبقة الشعبية فقط، بينما أن النصف الآخر لم يتلقى تكوينا بالمغرب بل تلقى تكوينا بالخارج، وبالتالي فإن ما يشكل حوالي النصف من مجموع المنتمين إلى الطبقة الشعبية هم الذين تلقوا تكوينا في مدارس المهندسين بالمغرب، أما النصف الآخر فقد تابع بدوره تكوينا في الهندسة بالخارج.

هكذا نخلص، إلى أن التكوين بالخارج لم يكن حكرا (أو على الأقل لم يعد حكرا) على أبناء الطبقات الميسورة فحسب، وإنما حتى أبناء الطبقة الشعبية بدورهم تمكنوا من متابعة دراساتهم بالخارج ولاسيما مع بداية انتشار التعليم وسط هذه الطبقة.

فما هي نسبة الوزراء المهندسين المنحدرين من الطبقة الشعبية الذين تمكنوا من متابعة الدراسة بالخارج؟.

يبلغ مجموع الوزراء المهندسين المنتمين إلى الطبقة الشعبية (31) وزيرا مهندسا، بحيث أن (15) وزيرا مهندسا من المنتمين إلى هذه الطبقة هم الذين تخرجوا من المدارس والمعاهد المغربية، أي أن ما يمثل 48.38 % من الوزراء المهندسين المنتمين إلى الطبقة الشعبية هم الذين تابعوا دراساتهم بالمغرب. بينما أن باقي الوزراء المهندسين المنتمين إلى هذه الطبقة والبالغ عددهم (16) وزيرا مهندسا هم الذين تخرجوا من المدارس والجامعات الأجنبية، أي أن ما يعادل 51.61 % من الوزراء المهندسين المنتسبين إلى الطبقة الشعبية هم الذين تمكنوا من متابعة دراساتهم بالخارج.

يتبين إذن، بأن الذين حازوا على دبلومات في الهندسة من البلدان الأجنبية ولاسيما من فرنسا، هم الوزراء المهندسين المنحدرين من المجموعة الميسورة بالإضافة إلى 51.61 % من الوزراء المهندسين المنحدرين من المجموعة الشعبية. بينما أن الذين نالوا دبلومات في الهندسة من المدارس والمعاهد المغربية يمثلون فقط 48.38 % من الوزراء المهندسين المنحدرين من الطبقة الشعبية، بمعنى أن أقل من نصف الوزراء المهندسين المنحدرين من الطبقة الشعبية هم الذين نالوا دبلومات في الهندسة بالمغرب.

وهكذا، يبدو بأن الوضع الاجتماعي المتواضع لفئة من الوزراء المهندسين لم يحول دون (أو لم يمنع من) متابعة دراساتهم بالخارج. وقد تنطبق هذه الخلاصة أيضا على فئة من الشخصيات الوزارية المغربية الأخرى،

بحيث أن الوضع الاجتماعي المتواضع لفئة منهم قد لا يعني بالضرورة الاكتفاء بمتابعة الدراسة بالمغرب، بل إنه لا يحول دون متابعة دراساتهم بالخارج.

ثانيا: مدارس ومعاهد تكوين الوزراء المهندسين

بعد التعرف على مكان دراسات الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على صعيد التشكيلات الحكومية، سيتم تحديد المدارس والمعاهد التي تلقوا بها تكوينهم الهندسي، وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (17).

الجدول رقم (17): مدارس ومعاهد تكوين الوزراء المهندسين

مكان الدراسات	المدرسة أو المعهد	عدد الخريجين	النسبة المائوية
فرنسا	1- المدرسة الوطنية للقناطر والطرق – باريس	9	% 11.84
	2- مدرسة البوليتيكنيك – باريس	8	% 10.52
	3- المدرسة الوطنية للفلاحة – مونبولييه/ جرينيون	6	% 7.89
	4- المعهد الوطني للزراعة والبيطرة – باريس/ تولوز	4	% 5.26
	5- المدرسة الوطنية العليا للمعادن – باريس/ سانت اتيان/ نانسي	4	% 5.26
	6- المدرسة الوطنية للأشغال العمومية – باريس	3	% 3.94
	7- المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية – باريس / غرونوبل	3	% 3.94
	8- المدرسة الوطنية العليا للإتصالات – باريس	2	% 2.63
	9- المدرسة الوطنية العليا لفنون وصناعات النسيج – روبيه	2	% 2.63
	10- المدرسة الوطنية العليا للجيولوجيا التطبيقية والبحث المعدني – نانسي	2	% 2.63
	11- المدرسة الوطنية للعلوم الجغرافية – باريس	2	% 2.63
	12- المدرسة المركزية – باريس / ليون	2	% 2.63
	13- المدرسة العليا للكهرباء – باريس	1	% 1.31
	14- المدرسة الوطنية العليا للصناعات الفلاحية والغذائية - تولوز	1	% 1.31
	15- المدرسة الوطنية العليا للإلكتروتيكنيك، الإلكترونيك، الإعلاميات والهيدروليك (ENSEEIHT)– تولوز	1	% 1.31
	16- المدرسة الوطنية العليا لصناعات الطيران- باريس تولوز	1	% 1.31
	17- المدرسة الوطنية العليا للهندسة المعمارية- باريس	1	% 1.31
	18- المدرسة الخاصة للأشغال العمومية والبناء والصناعة (ESTP)– باريس	1	% 1.31
	19- المدرسة العليا للمعلوميات، الإلكترونيك والأتوماتيك (ESIEA)- باريس	1	% 1.31
	20- المدرسة الوطنية العليا للتقنيات الصناعية والمعدنية - فرنسا	1	% 1.31
	مجموع الخريجين	***55***	***% 72.36***
الجزائر	1- المعهد الوطني للفلاحة – الجزائر	1	% 1.31
تركيا	2- الجامعة الأمريكية - اسطنبول	1	% 1.31
إسبانيا	3- مدرسة المهندسين الصناعيين- جامعة مدريد	1	% 1.31
ألمانيا	4- الجامعة التقنية (ايكس- لا- شابيل)- ألمانيا الفدرالية	1	% 1.31
	مجموع الخريجين	***4***	***% 5.26***
	مجموع خريجي المدارس والمعاهد الأجنبية	***59***	***% 77.63***

المغرب	1- المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي- الرباط[1]	5	% 6.57
	2- المدرسة الحسنية للأشغال العمومية – الدار البيضاء	3	% 3.94
	3- المدرسة المحمدية للمهندسين– الرباط	3	% 3.94
	4- معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة- الرباط	2	% 2.63
	5- المدرسة الوطنية للفلاحة (ENAM) – مكناس	2	% 2.63
	مجموع خريجي المدارس والمعاهد المغربية	***15***	***% 19.73***
بدون معلومات	-	2	% 2.63
المجموع العام	***المدارس (29)***	***الخريجين (76)***	***(% 100)***

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال الجدول رقم (17) أعلاه بخصوص مدارس ومعاهد تكوين الوزراء المهندسين، أن ما مجموعه (24) مدرسة أجنبية[2]، خرجت (59) وزيرا مهندسا من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على صعيد الحكومات.

بحيث يبلغ عدد المدارس الفرنسية نحو (20) مدرسة خرجت ما مجموعه (55) وزيرا مهندسا، بينما يبلغ عدد باقي المعاهد والجامعات الأجنبية الأخرى أربع (4) معاهد فقط[3]، لم تخرج سوى أربع (4) وزراء مهندسين من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب على الصعيد الحكومي وذلك بمعدل مهندس واحد لكل معهد وجامعة.

كما يظهر بأن نحو (5) مدارس ومعاهد مغربية خرجت ما مجموعه (15) وزيرا مهندسا من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب على الصعيد الحكومي.

وبالتالي، يبلغ مجموع المدارس والمعاهد والجامعات التي تخرج منها الوزراء المهندسون بمختلف الحكومات المغربية نحو (29) مدرسة ومعهد وجامعة بما فيها الأجنبية والمغربية.

1– كان يسمى سابقا، مركز تكوين مهندسي الأشغال الإحصائية (CFITS)- الرباط.

2– وتشمل المدارس الفرنسية وباقي المعاهد والجامعات الأجنبية الأخرى.

3– وهي كل من: المعهد الوطني للفلاحة بالجزائر، الجامعة الأمريكية بتركيا، مدرسة المهندسين الصناعيين بإسبانيا، والجامعة التقنية (ايكس- لا- شابيل) بألمانيا.

وهكذا، نخلص بخصوص المدارس والمعاهد التي تخرج منها الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي فيما بين 1955 و2013، أن ما يمثل 82.75 % من المدارس هي مدارس أجنبية، تمثل منها المدارس الفرنسية 68.96 % بينما تمثل باقي المعاهد الأجنبية الأخرى 13.79 %، في حين لم تمثل المدارس المغربية سوى 17.24 % فقط من المدارس التي تخرج منها الوزراء المهندسون.

وسيوضح الجدول رقم (18) نسبة تمثيل مجموع هذه المدارس والمعاهد التي تخرج منها الوزراء المهندسون.

الجدول رقم (18): نسبة تمثيل المدارس الأجنبية والمغربية

نوع المدارس	*عدد المدارس*	*النسبة المائوية*
المدارس الفرنسية	20	% 68.96
المعاهد والجامعات الأجنبية الأخرى	04	% 13.79
مجموع المدارس والمعاهد الأجنبية	*(24)*	*% 82.75*
مجموع المدارس والمعاهد المغربية	*05*	*% 17.24*
المجموع العام	***(29)***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

فبناء على المعطيات التي يقدمها الجدول رقم (17) وكذا الجدول رقم (18)، فيما يخص ترتيب المدارس الأجنبية[1] بحسب عدد الخريجين، والتي يبلغ عددها نحو (24) مدرسة أجنبية وتمثل 82.75 % من مجموع المدارس، والتي خرجت ما مجموعه (59) وزيرا مهندسا ويمثلون 77.63 % من الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي، يتضح:

بأن المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بفرنسا تصدرت المدارس الأجنبية من حيث عدد الخريجين، بحيث خرجت (9) وزراء مهندسين أي ما يمثل 11.84 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما وزارية على الصعيد الحكومي.

تليها في الدرجة الثانية مدرسة البوليتيكنيك بفرنسا التي خرجت (8) وزراء مهندسين، أي ما يمثل 10.52 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي.

1– ويقصد بالمدارس الأجنبية المدارس الفرنسية وغيرها من المعاهد والجامعات الأجنبية، تلك المشار إليها بالجدول رقم (17).

في حين احتلت المدرسة الوطنية للفلاحة بفرنسا الدرجة الثالثة في ترتيب المدارس الأجنبية من حيث عدد الخريجين، بحيث خرجت (6) وزراء مهندسين أي ما يمثل 7.89 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي.

بينما احتل الدرجة الرابعة في ترتيب المدارس الأجنبية من حيث عدد الخريجين، كل من المعهد الوطني للزراعة والبيطرة بفرنسا والمدرسة الوطنية العليا للمعادن بفرنسا، بحيث تخرج من كل منهما (4) وزراء مهندسين أي ما يمثل لكل منهما 5.26 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي.

أما الدرجة الخامسة في ترتيب المدارس الأجنبية، فقد آلت إلى كل من المدرسة الوطنية للأشغال العمومية بفرنسا والمدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية بفرنسا، بحيث تخرج من كل مدرسة نحو (3) وزراء مهندسين، أي ما يمثل لكل منهما 3.94 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي.

ويلاحظ بخصوص ترتيب باقي المدارس الأجنبية من حيث عدد الخريجين، أن هذه المدارس خرجت عدد أقل من الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما وزارية على الصعيد الحكومي، أنظر عدد الخريجين بالنسبة لباقي المدارس بالجدول رقم (17).

وإذا ما تم الاكتفاء في ترتيب المدارس الأجنبية بحسب عدد الخريجين، بالمدارس التي مثلت الدرجات الخمس الأولى[1]، فإن هذه المدارس الأجنبية الفرنسية والتي يبلغ عددها (7) مدارس خرجت لوحدها نحو (37) وزيرا مهندسا من أصل (59) وزيرا مهندسا الذين خرجتهم المدارس الأجنبية، فيما أن المدارس الأجنبية المتبقية والتي يبلغ عددها (17) مدرسة فلم تخرج سوى (22) وزيرا مهندسا فقط.

يظهر من خلال ترتيب المدارس الأجنبية بحسب عدد الخريجين، أن المدارس الثلاث كل من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بفرنسا ومدرسة البوليتيكنيك بفرنسا والمدرسة الوطنية للفلاحة بفرنسا، هي المدارس التي مثلت أكبر عدد من الخريجين على مستوى الحكومات المغربية، وذلك بالمقارنة سواء مع باقي المدارس الفرنسية أو الأجنبية الأخرى أو حتى مع المدارس المغربية.

1- وهي المدارس الفرنسية الآتية: المدرسة الوطنية للقناطر والطرق- مدرسة البوليتكنيك- المدرسة الوطنية للفلاحة- المعهد الوطني للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية العليا للمعادن- المدرسة الوطنية للأشغال العمومية والمدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية.

وبالمقابل، بخصوص كذلك ترتيب المدارس المغربية بحسب عدد الخريجين، والتي يبلغ عددها (5) مدارس فقط وتمثل 17.24 % من مجموع المدارس، والتي خرجت ما مجموعه (15) وزيرا مهندسا ويمثلون 19.73 % من الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي، يتضح:

بأن المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط يحتل الدرجة الأولى، إذ تصدر ترتيب المدارس المغربية من حيث عدد الخريجين، بحيث تخرج من هذا المعهد نحو (5) وزراء مهندسين أي ما يمثل 6.57 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي.[1]

بينما عادت الدرجة الثانية في ترتيب المدارس المغربية من حيث عدد الخريجين، وبالتساوي إلى كل من المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء والمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، بحيث خرجت المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء[2] نحو (3) وزراء مهندسين أي ما يمثل 3.94 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي، نفس الشيء بالنسبة للمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط التي خرجت هي الأخرى (3) وزراء مهندسين أي ما يمثل 3.94 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما حكومية.

في حين آلت الدرجة الثالثة والأخيرة في ترتيب المدارس المغربية من حيث عدد الخريجين، وبالتساوي أيضا إلى كل من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط الذي خرج وزيرين مهندسين اثنين (2) أي ما يمثل 2.63 % من مجموع الوزراء المهندسين[3]، وكذلك المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس التي خرجت بدورها نحو وزيرين مهندسين اثنين (2) أي ما يمثل 2.63 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما حكومية[4].

1– ويقابل هذا المعهد على مستوى المدارس الأجنبية، المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية بفرنسا التي تخرج منها نحو (3) وزراء مهندسين فقط من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي.

2– ويقابلها على مستوى المدارس الأجنبية كل من: المدرسة الوطنية للأشغال العمومية بفرنسا التي تخرج منها أيضا نحو (3) وزراء مهندسين، وكذا المدرسة الخاصة للأشغال العمومية والبناء والصناعة بفرنسا التي تخرج منها وزير مهندس واحد (1) من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مهاما حكومية.

3– ويقابله على مستوى المدارس الأجنبية، المعهد الوطني للزراعة والبيطرة بفرنسا الذي خرج (4) وزراء مهندسين من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مهاما حكومية بالمغرب.

4– ويقابلها على مستوى المدارس الأجنبية كل من: المدرسة الوطنية للفلاحة بفرنسا التي تخرج منها (6) مهندسين، وكذا المعهد الوطني للفلاحة بالجزائر الذي تخرج منه مهندس واحد (1) من مجموع المهندسين الذين تقلدوا مهاما على الصعيد الحكومي.

وعلى غرار ترتيب المدارس والمعاهد الأجنبية بحسب أهمية عدد الخريجين، يتبين بخصوص ترتيب المدارس الوطنية المغربية من حيث أهمية عدد الخريجين، بأن المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط تليه كل من المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء والمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، قد مثلوا أكبر عدد من الخريجين على مستوى الحكومات المغربية، وذلك مقارنة مع باقي المدارس المغربية الأخرى، أي مع كل من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس اللذان مثلا عددا أقل من الخريجين على المستوى الحكومي.

ثالثا: مواصلة الدراسة في مدارس أخرى للتكوين الهندسي

إن البيانات التي توفرت لدينا خلال تحديد المدارس والمعاهد التي تلقى بها الوزراء المهندسون تكوينهم الهندسي، تبين بأن عددا من الوزراء المهندسين قد حصلوا على أكثر من دبلوم في مجال الهندسة، بمعنى أنهم تخرجوا من أكثر من مدرسة لتكوين المهندسين[1]، وفي هذا الإطار سيعرض الجدول رقم (19) مجموع الوزراء المهندسين الذين تابعوا دراساتهم في مدارس أخرى للتكوين الهندسي.

1– أما حينما تم تحديد مدارس ومعاهد تكوين الوزراء المهندسين بالجدول رقم (17)، فقد تم اعتماد مدارس التخرج الأصلية فقط حيث تم نيل الدبلوم الأول في الهندسة.

الجدول رقم (19): المتخرجون من مدارس أخرى للتكوين الهندسي

مدرسة التخرج الأول	*مجموع الخريجين*	*عدد المتخرجين من مدارس أخرى*
1- المدرسة الوطنية للقناطر والطرق– باريس	9	3
2- مدرسة البوليتيكنيك– باريس	8	8
3- المدرسة الوطنية للفلاحة– مونبولييه/ جرينيون	6	2
5- المدرسة الوطنية العليا للمعادن– باريس سانت اتيان/ نانسي	4	2
6- المدرسة الوطنية للأشغال العمومية– باريس	3	3
المجموع	***30***	***18***
1- المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي- الرباط	5	2
2- المدرسة الحسنية للأشغال العمومية– الدار البيضاء	3	2
3- المدرسة المحمدية للمهندسين– الرباط	3	1
5- المدرسة الوطنية للفلاحة– مكناس	2	1
المجموع	***13***	***6***
المجموع العام	***43***	***24***

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال الجدول رقم (19) أعلاه بخصوص الوزراء المهندسون المتخرجون من مدارس أخرى للتكوين الهندسي، أن التخرج من هذه الأخيرة يهم عددا من الوزراء المهندسين سواء الذين تخرجوا من مدارس الهندسة بفرنسا أو الذين تخرجوا من مدارس الهندسة بالمغرب.

1- خريجو المدارس الفرنسية

فمن مجموع (9) وزراء مهندسين تخرجوا من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس (الجدول أعلاه)، يلاحظ بأن (3) وزراء مهندسين منهم تخرجوا من مدارس أخرى لتكوين المهندسين، وهم كالآتي:

عبد اللطيف الغساسي الذي تخرج مهندسا من المدرسة الوطنية للطيران المدني بباريس بفرنسا، وعبد العزيز مزيان بلفقيه الذي تخرج مهندسا من المعهد الوطني للعلوم التطبيقية بليون بفرنسا، إظافة إلى فؤاد الدويري الذي تخرج دكتور مهندس من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس.

كما يلاحظ أيضا بأن جميع خريجي مدرسة البوليتيكنيك بباريس وهم (8) خريجين، حصلوا كذلك وبدون استثناء على دبلومات إضافية في الهندسة من مدارس أخرى لتكوين المهندسين، حيث نال (4)

خريجين منهم دبلوم إضافي في الهندسة من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس، بينما حصل (3) خريجين على دبلوم إضافي في الهندسة من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس، في حين حصل خريج واحد على دبلوم إضافي في الهندسة من المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية بباريس.

ويتعلق الأمر، بكل من الوزراء المهندسين ~محمد الدويري ومسعود الشيكر ويحيى الشفشاوني وادريس بنهيمة الذين نالوا دبلوم إضافي في الهندسة من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس، والوزراء المهندسين محمد القباج ومحمد حصاد وشكيب بنموسى الذين نالوا دبلوم إضافي في الهندسة من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس، بالإضافة إلى الوزير المهندس محمد بلخياط الذي حصل على دبلوم إضافي في الهندسة من المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية بباريس.

إن ما يمكن ملاحظته أيضا، هو أن كل الوزراء المهندسين الذين تخرجوا من مدرسة البوليتيكنيك بباريس لم يكتفوا بدبلوم هذه المدرسة فقط، وإنما واصلوا تكوينهم ليحصلوا على دبلوم ثان من مدارس أخرى لتكوين المهندسين ولاسيما من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس والمدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس.

يتبين كذلك أنه من مجموع (6) وزراء مهندسين تخرجوا من المدرسة الوطنية للفلاحة سواء بمونبولييي أو بجرينيون بفرنسا، فقد حصل وزيرين مهندسين إثنين (2) منهم على دبلوم إضافي في الهندسة من مدرستين أخريتين لتكوين المهندسين.

ويتعلق الأمر بكل من التهامي عمار المهندس الفلاحي خريج المدرسة الوطنية للفلاحة بمونبولييي الذي حصل على دبلوم المدرسة العليا للزراعة والبيطرة بباريس، وعبد السلام برادة المهندس الزراعي خريج المدرسة الوطنية للفلاحة بجرينيون بفرنسا الذي حصل على دبلوم مهندس في المياه والغابات من المدرسة الوطنية للمياه والغابات بمدينة نانسي بفرنسا.

يظهر أيضا أنه من مجموع (4) وزراء مهندسين تخرجوا من المدرسة الوطنية العليا للمعادن سواء بنانسي أو بباريس، فقد حصلا وزيرين مهندسين اثنين (2) منهم على دبلوم إضافي في الهندسة من مدرستين أخريتين لتكوين المهندسين.

ويتعلق الأمر بكل من أمينة بن خضراء خريجة المدرسة الوطنية العليا للمعادن بنانسي التي حصلت على دبلوم إضافي من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس، ومحمد مامون بوهدود خريج المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس الذي حصل على دبلوم إضافي من المدرسة التطبيقية بوليتيكنيك بباريس.

في حين يلاحظ كذلك بأن جميع الوزراء المهندسين الذين تخرجوا من المدرسة الوطنية للأشغال العمومية بباريس، قد حصلوا على دبلوم إضافي في الهندسة من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس، ويتعلق الأمر ب (3) وزراء مهندسين كل من أحمد العسكي ومحمد العيماني والحسين التجاني.

هكذا، نخلص إلى أنه من مجموع (55) وزيرا مهندسا وهو مجموع خريجي المدارس الفرنسية الذين تولوا مهاما حكومية، فقد تخرج حوالي (18) وزيرا مهندسا منهم فقط من مدارس فرنسية أخرى لتكوين المهندسين[1]، بمعنى أن ما يمثل 32.72 % من مجموع خريجي المدارس الفرنسية قد حصلوا على دبلوم إضافي في الهندسة من مدارس فرنسية أخرى للتكوين الهندسي.

هذا بالإضافة إلى أن الوزراء المهندسين الذين تخرجوا سواء من مدرسة البوليتيكنيك بباريس أو من مدرسة الأشغال العمومية بباريس، قد حصلوا جميعا وبدون استثناء على دبلومات إضافية في الهندسة من مدارس أخرى للتكوين الهندسي ولا سيما من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس والمدرسة الوطنية العليا للقناطر والطرق بباريس.

فهل يعني ذلك بأن خريجو هاتين المدرستين كل من البوليتيكنيك والأشغال العمومية أو غيرها، قد استفادوا من بعض التسهيلات والامتيازات للحصول على دبلوم إضافي في الهندسة، أم إن مسألة مواصلة الدراسة لنيل دبلوم إضافي في الهندسة تجرى عبر اجتياز مسلك مباراة الولوج بطريقة عادية[2]، أم ترتبط بعوامل أخرى من قبيل التفوق الدراسي في مدرسة التخرج الأول كشرط للقبول في المدارس الأخرى، أم ترتبط بالوضعية الاجتماعية التي تسمح للخريجين بمتابعة الدراسة لنيل دبلومات إضافية سواء في مجال الهندسة أو في مجالات أخرى غير الهندسة كما سنرى لاحقا؟.

1– وتجدر الاشارة إلى أن هذه المدارس سبق ذكرها بالجدول رقم (17)، بالإضافة إلى المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA) بليون والمدرسة الوطنية العليا للمياه والغابات بنانسي اللذان لم تتم الإشارة إليهما بالجدول المذكور.

2– فالمهندسين المغاربة، مثلا، قد استفادوا من ثلاث طرق لولوج مدرسة القناطر الفرنسية، وهي المسلك العادي عبر اجتياز مباراة الولوج، ثم القبول في السنة الثانية بالنسبة للبوليتكنيين، وثالثا السماح بولوج المهندسين للسنة الثانية من مدرسة القناطر الفرنسية بموجب اتفاقية تكون موقعة بين هذه الأخيرة ومدرسة التخرج الأولي.

2- خريجو المدارس المغربية

يتبين استنادا إلى معطيات الجدول رقم (19)، بأنه من مجموع (5) خريجين من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، فقد تخرج اثنين (2) منهم من مدارس أخرى لتكوين المهندسين بفرنسا، ويتعلق الأمر بكل من:

محمد بيجاعد الذي حصل على دبلوم المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية (ENSAE) بباريس، وحسن الصبار المهندس الإحصائي الذي يعتبر من خريجي مركز تكوين مهندسي الأشغال الإحصائية (CFITS) بالرباط[1] والذي حصل على دبلوم مهندس اقتصادي من مركز الدراسات والبرامج الاقتصادية (CEPE) بباريس.

كما يظهر أيضا أنه من مجموع (3) خريجين من المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء، فقد تخرج اثنين (2) منهم من مدارس فرنسية أخرى لتكوين المهندسين، ويتعلق الأمر بكل من:

لامين بنعمر الذي حصل على دبلوم مهندس من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس، وبوعمرو تغوان الذي نال دبلوم مهندس في الهندسة المدنية والتعمير من المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA) بليون.

يتجلى كذلك أنه من أصل (3) خريجين من المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، فلم يحصل إلا خريج واحد (1) منهم فقط على دبلوم إضافي من مدرسة فرنسية أخرى لتكوين المهندسين، ويتعلق الأمر بمحمد المباركي الذي حصل على دبلوم مهندس معماري من مدرسة المهندسين المعماريين بباريس.

يتبين أيضا بأنه من مجموع خريجين اثنين (2) من المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، فقد حصل خريج واحد (1) منهما فقط على دبلوم إضافي من مدرسة فرنسية أخرى لتكوين المهندسين، وهو حسن العبادي الذي حصل على دبلوم مهندس زراعي من المدرسة الوطنية العليا للزراعة والبيطرة بباريس.

1- أصبح هذا المركز يحمل إسم المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي- بالرباط.

وهكذا، نخلص إلى أنه من مجموع (15) وزيرا مهندسا وهو عدد خريجي المدارس المغربية الذين تولوا مهاما حكومية، فقد تخرج حوالي (6) وزراء مهندسين منهم من مدارس فرنسية[1]، بمعنى أن ما يمثل 40 % من مجموع خريجي المدارس المغربية قد حصلوا على دبلوم إضافي في الهندسة لكن ليس من مدارس مغربية لتكوين المهندسين وإنما حصلوا على الدبلوم الإضافي في الهندسة من مدارس فرنسية.

فانطلاقا مما تقدم ذكره بخصوص مواصلة الدراسة في مدارس أخرى للتكوين الهندسي، يتبين بأن عدد الوزراء المهندسين الذين حصلوا على دبلوم إضافي في الهندسة بلغ (24) وزيرا مهندسا، بمعنى أن ما يمثل 31.57 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي قد نالوا دبلوم إضافي في الهندسة من مدارس فرنسية أخرى[2].

ويتعلق الأمر ب (18) وزيرا مهندسا من خريجي مدارس الهندسة الفرنسية، أي ما يمثل 23.68 % من مجموع الوزراء المهندسين قد حصلوا على دبلوم إضافي من مدارس فرنسية أخرى للتكوين الهندسي.

كما يتعلق الأمر ب (6) وزراء مهندسين من خريجي مدارس الهندسة المغربية، أي ما يمثل 7.89 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما حكومية قد حصلوا على دبلوم إضافي في الهندسة، غير أن هذا الدبلوم الإضافي في الهندسة لم يحصلوا عليه من مدارس مغربية أخرى وإنما من مدارس فرنسية أخرى للتكوين الهندسي.

رابعا: التكوين في مجالات أخرى

فمن خلال تتبع مسار التكوين العلمي للوزراء المهندسين، يتبين بأن مجموعة من الوزراء المهندسين قد تابعوا تكوينات إضافية في مجالات أخرى غير المجال الهندسي التقني الصرف، بحيث أنهم لم يكتفوا بالحصول على دبلومات في الهندسة فقط وإنما أضافوا إليها دبلومات في مجالات أخرى.

1– سبق ذكرها بالجدول رقم (17)، بالإضافة إلى مركز الدراسات والبرامج الاقتصادية (CEPE) بباريس والمعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA) بليون اللذان لم تتم الإشارة إليهما بالجدول المذكور.

2– بحيث أن المدارس الفرنسية الأخرى التي حاز بها الوزراء المهندسون على دبلوم إضافي، قد سبقت الإشارة إليها بالجدول رقم (17) باستثناء (3) مدارس فرنسية أخرى لم تذكر بالجدول، وهي كل من المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA) بليون والمدرسة الوطنية العليا للمياه والغابات بنانسي ومركز الدراسات والبرامج الاقتصادية (CEPE) بباريس.

1- الدبلومات الإضافية للوزراء المهندسين

إن عددا من الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على صعيد الحكومات المغربية قد حصلوا على دبلومات إضافية في مجالات أخرى، وهذا ما سيعرضه الجدول رقم (20).

الجدول رقم (20): الدبلومات الإضافية للوزراء المهندسين

اسم الوزير المهندس	*- مدرسة التخرج الأصلية* ** مدرسة نيل الدبلوم الإضافي*	*عدد الدبلومات الإضافية*
خريجو المدارس الفرنسية		
1- محمد بلخياط	- مدرسة البوليتيكنيك- باريس * دبلوم في الاقتصاد الخاص من معهد الدراسات السياسية- بباريس	1
2- ~محمد القباج	- مدرسة البوليتيكنيك- باريس * دبلوم الدراسات المعمقة في الاقتصاد القياسي من جامعة السربون- بباريس	1
3- شكيب بنموسى	- مدرسة البوليتيكنيك- باريس * دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في تدبير المشاريع من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات- بالدار البيضاء	1
4- عبد العزيز مزيان	- المدرسة الوطنية للقناطر والطرق- باريس * دبلوم الدراسات العليا المعمقة في تدبير المشاريع من جامعة ليل- بفرنسا	1
5- محمد بوسعيد	- المدرسة الوطنية للقناطر والطرق- باريس * ماستر في إدارة الأعمال من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق- بباريس	1
6- نور الدين الغرفي	- المدرسة الوطنية للفلاحة- مونبولييي * دبلوم السلك العالي للمدرسة الوطنية للإدارة- بالرباط	1
7- الطيب ابن الشيخ	- المدرسة الوطنية للإحصاء الاقتصادي والتطبيقي- باريس * دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس * دبلوم في العلوم السياسية من معهد الدراسات السياسية- بباريس * دبلوم المدرسة الوطنية للعلوم والتنمية الجهوية- بباريس	3
8- نصر حجي	- المدرسة الوطنية العليا للاتصالات- باريس * دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية - باريس * دبلوم في التدبير من جامعة هارفارد ببوستن- بالولايات المتحدة الأمريكية	2
9- أحمد رضى شامي	- المدرسة المركزية- باريس * ماستر في إدارة الأعمال من جامعة أوكلا- بلوس أنجلس بالولايات المتحدة الأمريكية	1
10- رشيد بن المختار	- المدرسة الوطنية العليا لصناعات الطيران- تولوز * تكوين في الاقتصاد بمعهد الدراسات الدولية- بتولوز * تكوين في التدبير بمعهد التدبير والإنماء الدولي- بسويسرا	2

خريجو المدارس المغربية		
1- حسن العبادي	- المدرسة الوطنية للفلاحة- مكناس * دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد والتنمية القروية من كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية- بمونبولييي * دبلوم في التدبير من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات- بالدار البيضاء	2
2- الطيب الفاسي الفهري	- المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي– الرباط * دبلوم الدراسات المعمقة في الاقتصاد العمومي والتخطيط من جامعة بانتيون السربون- بباريس * دكتوراه في التحليل والاقتصاد السياسي من معهد الدراسات السياسية- بباريس	2
3- محمد بيجاعد	- المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي- الرباط * دبلوم الدراسات العليا المتخصصة تخصص إدارة المشاريع من جامعة ليل (كلية العلوم والتقنيات)- بباريس	1
4- حسن الصبار	- مركز تكوين مهندسي الأشغال الإحصائية (CFITS)[1]– بالرباط * دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- بالرباط	1
5- بوعمرو تغوان	- المدرسة الحسنية للأشغال العمومية- الدار البيضاء * دبلوم في التدبير من جامعة بيتسبورغ- بالولايات المتحدة الأمريكية	1
6- محمد المباركي	- المدرسة المحمدية للمهندسين- الرباط * دكتوراه السلك الثالث في التعمير من معهد التعمير- بباريس	1
7- شرفات اليدري أفيلال	- المدرسة المحمدية للمهندسين- الرباط * دبلوم في التدبير من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات- بالدار البيضاء	1
8- أحمد الموساوي	- المدرسة الوطنية للفلاحة- مكناس * دبلوم الدراسات العليا في التدبير من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات- بالدار البيضاء	1
المجموع: (18)	***مجموع الدبلومات الإضافية***	***(24)***

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من معطيات الجدول رقم (20) أعلاه بخصوص الدبلومات الإضافية التي حصل عليها الوزراء المهندسون، أن نحو (18) وزيرا مهندسا فقط ويمثلون 23.68 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما حكومية، هو مجموع الذين تابعوا تكوينات إضافية في مجالات أخرى غير المجال الهندسي، بحيث بلغ مجموع تكويناتهم أو دبلوماتهم الإضافية نحو (24) تكوينا أو دبلوما إضافيا. منهم (10) وزراء مهندسين من

1– المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (INSEA)- بالرباط حاليا.

خريجي المدارس الفرنسية ويمثلون 13.15 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما حكومية، بحيث بلغ مجموع دبلوماتهم الإضافية نحو (14) دبلوم. زيادة على (8) وزراء مهندسين من خريجي المدارس المغربية ويمثلون 10.52 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما حكومية، بحيث بلغ مجموع دبلوماتهم الإضافية نحو (10) دبلومات.

فما هي إذن مجالات التكوين الإضافي الذي تابعه هؤلاء الوزراء المهندسين؟.

2- مجالات التكوين الإضافي

إن تحديد مجالات التكوين الإضافي الذي تابعه عدد من الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب على المستوى الحكومي، سيتم من خلال الجدول رقم (21).

الجدول رقم (21): مجالات التكوين الإضافي

مجال التكوين الإضافي	***عدد الدبلومات***
التدبير	11
الاقتصاد	9
علوم الإدارة	1
الحقوق	1
التعمير	1
العلوم	1
المجموع	***24***

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من خلال الجدول رقم (21) الذي يحدد مجالات التكوين الإضافي الذي تابعه نحو (24) وزيرا مهندسا من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي، أن أول هذه المجالات هو مجال التدبير، بحيث بلغ عدد التكوينات في هذا المجال نحو (11) تكوينا إضافيا:

ويتعلق الأمر ب (6) تكوينات إضافية تابعها خريجو المدارس الفرنسية، وهم كل من عبد العزيز مزيان بلفقيه ومحمد بوسعيد اللذان تابعا تكوينهما الإضافي بفرنسا، ونصر حجي وأحمد رضى شامي اللذان تابعا تكوينهما الإضافي بالولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى رشيد بن المختار الذي تابع تكوينه الإضافي بسويسرا، وأخيرا شكيب بنموسى الذي تابع تكوينه الإضافي بالدار البيضاء.

علاوة على (5) تكوينات إضافية أخرى في مجال التدبير تابعها خريجو المدارس المغربية، وهم كل من حسن العبادي وأحمد الموساوي وشرفات اليدري أفيلال الذين تابعوا تكوينهم الإضافي بالدار البيضاء، ومحمد بيجاعد الذي تابع تكوينه الإضافي بفرنسا، إضافة إلى بوعمرو تغوان الذي تابع تكوينه الإضافي بالولايات المتحدة الأمريكية.[1]

في حين أن ثاني أهم مجالات التكوين الإضافي هو مجال الاقتصاد، بحيث بلغ عدد التكوينات في هذا المجال نحو (9) تكوينات إضافية:

منها (5) تكوينات إضافية تابعها خريجو المدارس الفرنسية، وهم كل من محمد بلخياط، ~محمد القباج، الطيب ابن الشيخ، نصر حجي ورشيد بن المختار، بحيث أن كل هؤلاء الوزراء المهندسين قد تابعوا تكوينهم الإضافي بفرنسا.

إضافة إلى (4) تكوينات إضافية أخرى في مجال الاقتصاد تابعها خريجو المدارس المغربية، وهم كل من حسن العبادي الذي تابع تكوينا عاليا في الاقتصاد بفرنسا، والطيب الفاسي الفهري الذي حصل على دبلومين إضافيين في مجال الاقتصاد من فرنسا، وحسن الصبار الذي حصل على دبلوم في العلوم الاقتصادية بالرباط.

أما باقي مجالات التكوين الإضافي فتتمثل في كل من العلوم الإدارية، الحقوق، التعمير، والعلوم:

بحيث بلغ عدد التكوينات الإضافية في مجال العلوم الإدارية تكوين واحد (1) تابعه نور الدين الغرفي وهو من خريجي المدرسة الوطنية للفلاحة– بمونبولييي، إذ تلقى تكوينه الإضافي بالمدرسة الوطنية للإدارة– بالرباط. وبلغ عدد التكوينات الإضافية في مجال الحقوق تكوين واحد (1) أيضا تابعه الطيب ابن الشيخ وهو من خريجي المدرسة الوطنية للإحصاء الاقتصادي والتطبيقي– بباريس، بحيث تلقى تكوينه الإضافي في العلوم السياسية بمعهد الدراسات السياسية– بباريس.

كما بلغ عدد التكوينات الإضافية في مجال التعمير بدوره تكوين واحد (1) تابعه محمد المباركي وهو من خريجي المدرسة المحمدية للمهندسين– بالرباط، بحيث حصل على دبلوم إضافي في التعمير من معهد التعمير– بباريس. وأخيرا بلغ عدد التكوينات في مجال العلوم تكوين واحد (1) أيضا تابعه الطيب ابن الشيخ

1– راجع بخصوص المعاهد والجامعات التي تابع بها الوزراء المهندسون تكوينهم الإضافي، الجدول رقم (20) السابق.

وهو مهندس إحصائي من خريجي المدارس الفرنسية، بحيث حصل على دبلوم إضافي في العلوم من المدرسة الوطنية للعلوم والتنمية الجهوية بباريس.

نخلص انطلاقا مما تقدم إلى أن مجموعة من الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب على الصعيد الحكومي بالمغرب قد تابعوا تكوينات إضافية في مجالات أخرى غير المجال الهندسي، وتتمثل هذه المجالات أساسا في مجالي التدبير والاقتصاد، وبنسبة أقل في كل من مجال العلوم الإدارية ومجال الحقوق ومجال التعمير ومجال العلوم.

وفي هذا الصدد تتحدث الوزيرة شرفات اليدري أفيلال[1] وهي من خريجي المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، بخصوص السبب الذي دفعها إلى ولوج المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات بالدار البيضاء، بقولها:

"إن مهندس المدرسة المحمدية للمهندسين هو مهندس متعدد الكفاءات إذ يمكنه أن يشتغل في أي منصب يوضع فيه[2]، فالمنصب الذي شغلته بعد التخرج لا علاقة له البتة بتخصصي، غير أن التكوين بالمدرسة يجعلنا متعددي الكفاءات. فمتابعة التكوين في مجال التدبير والتسيير وتطوير مقدرات المهندس في هذا الباب من شأنه أن يعطي إمكانية للمهندس لكي يتأقلم مع أي منصب يمنح له. فقد حصلت على دبلوم آخر هو دبلوم المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات (contrôle, audit) لأني كما قلت يجب أن يكون المهندس مستعدا لشغل أي منصب ومن أجل أن أعزز نهج سيرتي، وبطبيعة الحال درسنا بعض المبادئ في الاقتصاد والتدبير والمحاسبة في المدرسة المحمدية للمهندسين ولكن ليس بصفة معمقة".[3]

ذلك أن المهندس لم يعد دوره يقتصر فقط على الجانب التقني الفني وإنما أصبح لزاما عليه أن يتأقلم مع محيطه ومع تطور الاقتصاد (أي أن يصبح مدبرا ومسيرا)، وهكذا يلاحظ بأن المهندسين يتجهون أكثر إلى الحصول على تكوين آخر لاسيما في ميدان الاقتصاد والتسيير والتدبير[4]. ولذلك نجد أن الحاصلين على دبلومات في علوم الهندسة يرغبون في الغالب في مواصلة ومتابعة التكوين لاسيما في ميدان التدبير الذي يعتبر في نظرهم ذا أهمية بالغة وقيمة مضافة لتكوينهم الهندسي التقني.

1– في مقابلة تتحدث فيها عن الأسباب التي تدفع المهندسين عموما إلى متابعة التكوين.

2– وارتباطا بهذا الأمر يقول **بوعمرو تغوان**، وهو أحد الوزراء المهندسين، إن تكوين المهندس العلمي يسمح له بأن يتقلد أغلبية المهام التي ليست من تخصصه، ولذلك عندما يحتل المهندس مواقع استراتيجية من أجل التنمية فهي ليست صدفة، بل يرتبط ذلك بطبيعة تكوينه، فهو يتميز بسرعة التأقلم مقارنة مع تكوين آخر، ذلك أن التكوين العلمي للمهندس يجعل منه رجل ميدان.

– **بوعمرو تغوان**: في مقابلة خاصة، مرجع سابق.

3– أوردها، **مراد ثابت**، في: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 107.

4– نفس المرجع، ص 105.

المبحث الثاني: منافذ المنصب الوزاري

قد يبدو سهلا من الناحية المبدئية اعتماد الوظائف النهائية التي اشتغل بها الوزراء المهندسون قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي كمنافذ رئيسية للمنصب الوزاري، غير أنه من الناحية العملية يتجلى أن من الصعب اعتماد الخلفية الوظيفية في جميع الحالات كمنفذ أساسي للمناصب الحكومية، وذلك نظرا لتعدد العناصر التي تعتبر ظاهريا بمثابة المنفذ الرئيسي لولوج الساحة الحكومية.

فبالإضافة إلى التجربة الإدارية والمهنية والتكوين والكفاءة العِلميين، قد يكون الانتماء الحزبي أو المنفذ التكنوقراطي أو الانتماء الجمعوي[1] بمثابة منافذ رئيسية للمناصب الوزارية، كما قد يكون الانتماء إلى "النخب" الميسورة[2] عنصرا مؤهلا للالتحاق بالصفوف الحكومية، ولذلك يصعب تحديد نوع العامل أو العنصر الممهد فعلا للالتحاق بصفوف النخبة الوزارية خصوصا وأنه توجد منافذ ظاهرة وأخرى خفية لولوج الساحة الحكومية.

فإذا ما تم اعتبار كل من الوظائف التي اشتغل بها الوزراء المهندسون وكذا الانتماء الحزبي أو المنفذ التكنوقراطي أو الانتماء الجمعوي بمثابة منافذ ظاهرة للمنصب الوزاري، فإنه على العكس، تعتبر كل من ظاهرة القرابة بين الوزراء المهندسين والانتماء إلى تحالفات عائلية معينة وكذا التوفر على شبكة علاقات ومعارف مهمة من المنافذ الخفية للالتحاق بالمقاعد الحكومية.[3]

ونظرا لصعوبة رصد المنافذ غير الظاهرة لولوج المنصب الحكومي، سيتم الاعتماد بالأساس على المنافذ الظاهرة أو المباشرة لولوج الساحة الحكومية، ويقصد بالمنافذ الظاهرة قبل الالتحاق بالمنصب الحكومي أساسا كل من التجربة العملية والانتماء الحزبي والمنفذ التكنوقراطي وكذا الانتماء الجمعوي.

فما هي المنافذ الظاهرة التي "أهلت" الوزراء المهندسين لتولي المهام الوزارية على صعيد الحكومات المغربية؟

1– أو النضال في صفوف الحركة الوطنية.

2– راجع ما أوردناه سابقا بخصوص الوضع الاجتماعي للوزراء المهندسين.

3– أنظر، **أمينة المسعودي**: الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955-1992)، مرجع سابق، ص 165.

يقتضي التعريف بالمنافذ الظاهرة لولوج المنصب الوزاري تحليلها في ثلاث مطالب، يتناول (**المطلب الأول**) المنفذ الوظيفي، ويتناول (**المطلب الثاني**) منفذ الانتماء الحزبي والمنفذ "التكنوقراطي"، بينما يتناول (**المطلب الثالث**) منفذ الانتماء الجمعوي.

المطلب الأول: المنفذ الوظيفي

يستلزم التعريف بالمنفذ الوظيفي، تحديد الوظائف التي شغلها الوزراء المهندسون قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي وتهم هذه الوظائف كل من خريجي المدارس الأجنبية وخريجي المدارس المغربية إظافة إلى باقي الخريجين (**الفرع الأول**)، ثم مقارنة وظائف خريجي المدارس الأجنبية بوظائف خريجي المدارس المغربية (**الفرع الثاني**).

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الوزراء المهندسين الذين تم تحديد وظائفهم قبل تولي المهام الوزارية على صعيد الحكومات يبلغ (76) وزيرا مهندسا، من بينهم (59) وزيرا مهندسا من خريجي المدارس الأجنبية و(15) وزيرا مهندسا من خريجي المدارس المغربية إضافة إلى وزيرين مهندسين (2) آخرين لم نحصل على معلومات بخصوص مدارس تخرجهم.

ويبين الجدول رقم (22) مجموع الوزراء المهندسين الذين تم تحديد وظائفهم قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري.

الجدول رقم (22): مجموع الوزراء المهندسين الذين تم تحديد وظائفهم قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري

نوع المدارس	*مجموع الخريجين*	*مجموع الخريجين الذين تم تحديد وظائفهم*	
المدارس الأجنبية	59	59	% 77.63
المدارس المغربية	15	15	% 19.73
بدون معلومات	2	2	% 2.63
المجموع	***76***	***76***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من خلال الجدول بأن نسبة مجموع الوزراء المهندسين الذين تم تحديد وظائفهم قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري بلغت 100 بالمائة.

الفرع الأول: تحديد الوظائف

إن تحديد الوظائف التي اشتغل بها الوزراء المهندسون قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، سيهم (**أولا**) المجموعة التي تخرجت من المدارس الأجنبية، (**ثانيا**) المجموعة التي تخرجت من المدارس المغربية، و(**ثالثا**) باقي الخريجين[1].

أولا: وظائف خريجي المدارس الأجنبية

سيتم تحديد الوظائف التي شغلها الوزراء المهندسون خريجو المدارس والمعاهد الأجنبية قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي، انطلاقا من الجدول رقم (23).

الجدول رقم (23): وظائف خريجي المدارس والمعاهد الأجنبية قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري

الوظيفة	*(المؤسسة)*[2]	*عدد الخريجين*	*النسبة المائوية*
- مدير مركزي بوزارة	- الطاقة والمعادن(3) - التخطيط(2) - الفلاحة (2) - الأشغال العمومية(1) - المالية والخوصصة(1) - الداخلية(1)	10 %16.94	**%20.33**
- مفتش أو مندوب جهوي لقطاع وزاري	- الفلاحة(1) - السكنى(1)	2 %3.38	
- مدير مكتب وطني	- المكتب الوطني للري(3) - المكتب الوطني للسكك الحديدية(2) - مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية(1) - المكتب الوطني لاستغلال الموانئ(1) - المكتب الوطني لتوزيع الماء والكهرباء(1) - المكتب الوطني للماء الصالح للشرب(1) - المكتب الوطني للبريد والاتصالات(1)	10 %16.94	**%18.64**
- مهمة بمكتب وطني	- بالمكتب الشريف للفوسفاط(1)	1 %1.69	

1- ويقصد بهم أولئك الذين لم نتوصل إلى معلومات بخصوص مدارس تخرجهم.

2- تشير الأرقام الموضوعة بين (قوسين) بهذه الخانة في الآن نفسه إلى عدد الوظائف وإلى عدد الخريجين الذين شغلوها.

– مدير شركة – مؤسس ومدير شركة بالخارج – مدير بشركة – مهندس بشركة بالخارج	– شركة ألومنيوم شمال إفريقيا أونا(1) – الشركة المغربية للملاحة التجارية كوماناف(1) – شركة مايكروسوفت شمال غرب إفريقيا بالمغرب(1) – شركة كوزيمار(1) – شركة المغرب السعودية للاستثمار(1) – شركات صناعية وفلاحية أخرى بالمغرب(1) – مجموعة سيبنا بلندن(1) – بشركة "الوطنية" للتأمين(1) – بشركة مورغان ستانلي بلندن(1)	7 1 1	%11.86 %1.69 %1.69	**%15.25**
– كاتب عام وزارة	– الأشغال العمومية والمواصلات(1) – الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر(1) – الفلاحة والإصلاح الزراعي(1) – التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية(1) – التجارة والصناعة(1) – الوزارة الأولى(1) – الطاقة والمعادن(1)	7		**%11.86**
– مدير الديوان الملكي – مكلف بمهمة بالديوان الملكي – عضو بلجنة ملكية	– مدير الديوان الملكي(2) – مكلف بمهمة بالديوان الملكي(2) – عضو سابق بمجموعة التفكير [G14] (2)	6		**%10.16**
– مدير ديوان وزير – مستشار بديوان وزير	– الفلاحة(1) – الوزارة الأولى(2) – الصناعة والمعادن(1)	4		**%6.77**
– النضال في صفوف الحركة الوطنية	– التوقيع على عريضة المطالبة بالاستقلال(2) – النضال في إطار الحركة الوطنية(1)	3		**%5.08**
– أستاذ التعليم العالي	– المدرسة الوطنية للصناعات المعدنية بالرباط(1) – المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط(1)	2		**%3.38**
– مدير عام بميناء	– بميناء الدار البيضاء والمحمدية(1) – بميناء الدار البيضاء (1)	2		**% 3.38**
– رجل سلطة	– عامل إقليم(1)	1		**%1.69**
– مهمة دبلوماسية	– سفير بدولة إيطاليا(1)	1		**%1.69**
– كاتب عام مدرسة عليا للمهندسين	– المدرسة الوطنية للبحث الزراعي بالرباط(1)	1		**%1.69**
المجموع	***الوظائف (59)***	***الخريجين (59)***		***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم (23) أعلاه بخصوص وظائف خريجي المدارس والمعاهد الأجنبية قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري، أن خريجي هذه المدارس ومجموعهم (59) خريجا قد شغلوا نحو (59) وظيفة أو مهمة[1]، ما يعني أن جميع الوزراء المهندسين الذين تخرجوا من المدارس الأجنبية بدون استثناء قد شغلوا وظائف قبل التحاقهم بالمناصب الوزارية على صعيد الحكومات المغربية.

ونجد من بين هؤلاء الوزراء المهندسين وزيرين مهندسين (2) فقط، قد بدئا مسارهما المهني بالخارج بحيث اشتغلا بشركات هناك قبل توليهم المنصب الوزاري بالمغرب، ويتعلق الأمر بكل من: محمد مامون بوهدود[2] وياسر الزناكي[3].

كما يتبين من خلال الجدول، بأن الوظائف التي شغلها خريجو المدارس الأجنبية قبل التحاقهم بالمناصب الوزارية هي وظائف مختلفة[1]، وتتلخص بحسب الأهمية كما يلي:

1– من بينهم (3) خريجين قاموا بوظيفة نظالية قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، وتتجلى في المساهمة في حركة التحرير الوطنية، **ويتعلق الأمر بكل من:**

– **محمد الدويري** الذي يعد من الموقعين على عريضة 11 يناير 1944 للمطالبة بالاستقلال، والذي شغل منصب خليفة مدير المعادن قبيل الاستقلال، قبل أن يعين وزيرا للأشغال العمومية في حكومة 7 دجنبر 1955.

– **أحمد بن منصور النجاعي** الذي ناضل في صفوف الحركة الوطنية، قبل أن يعين وزيرا للفلاحة في، نفس الحكومة، حكومة 7 دجنبر 1955.

– **والحاج عمر بن عبد الجليل** الذي يعد كذلك من الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال، والذي عين وزيرا للفلاحة في حكومة 28 أكتوبر 1956.

2– محمد مامون بوهدود، هو خريج المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس وخريج المدرسة التطبيقية– بوليتيكنيك تخصص المالية والمواد الأولية سنة 2008، اشتغل سنة 2007 مهندسا ماليا في مشتقات الأسهم بالشركة العامة بباريس، واشتغل من سنة 2008 إلى سنة 2012 مسؤولا عن الفريق التسويقي تخصص مواد أولية بمورغان ستانلي بلندن.

– **أنظر**، نبذة عن مامون بوهدود الوزير المنتدب بحكومة 10 أكتوبر 2013، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 11 أكتوبر 2013.

3– ياسر الزناكي، هو خريج المدرسة العليا للمعلوميات بباريس، مهندس متخصص في الذكاء الاصطناعي، بدأ مسيرته المهنية سنة 1995 كمهندس مالي بالشركة العامة بباريس، كما شغل منصب نائب الرئيس والمدير المكلف بتجارة المنتجات المالية المشتقة من النسب (produits dérivés de taux) بالشركة العامة بلندن، ثم مديرا مكلفا بالتحكيم التجاري بالبنك الألماني بلندن، ثم مؤسس ومدير عام مجموعة "سيينا" بلندن وهي شركة متخصصة في الاستثمار السياحي تم إحداثها لمواكبة الدينامية الاقتصادية بين المغرب والحي المالي بلندن.

– **أنظر**، نبذة عن ياسر الزناكي، بمناسبة تعيينه وزيرا للسياحة والصناعة التقليدية، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 04 أكتوبر 2010.

- **Portrait** ; «Qui est Yassir Zenagui, le nouveau conseiller du Roi Mohammed VI», Akram Guendouli, La Vie économique, 06 Décembre 2011.

* مهام المدراء المركزيين بالوزارات، إضافة إلى بعض المسؤوليات الجهوية الأخرى ببعض القطاعات الوزارية: هذه المهام والمسؤوليات تمثل نسبة 20.33 % من مجموع الوظائف، بحيث اشتغل (10) خريجين كمدراء مركزيين بالوزارات بنسبة تمثل 16.94 % من بينهم (3) مدراء بوزارة الطاقة والمعادن ومديرين اثنين بوزارة التخطيط ومديرين بوزارة الفلاحة، بينما اشتغل خريجين اثنين آخرين كمسؤولين جهويين لبعض الوزارات بنسبة تمثيل تعادل 3.38 % فقط من مجموع الوظائف إذ اشتغل أحدهم مفتش جهوي لوزارة الفلاحة والآخرمندوب جهوي لوزارة السكنى.

* مهام مدراء المكاتب الوطنية، إضافة إلى مهمة أخرى بمكتب وطني: وتمثل هذه المهام نسبة 18.64 % من مجموع الوظائف، بحيث اشتغل (10) خريجين كمدراء للمكاتب الوطنية بنسبة تمثل 16.94 % من بينهم (3) مدراء للمكتب الوطني للري ومديرين اثنين للمكتب الوطني للسكك الحديدية، بينما أنيطت لخريج آخر مهمة بمكتب وطني وهو المكتب الشريف للفوسفاط بنسبة تعادل 1.69 % فقط من مجموع الوظائف.

* مهام المدراء العامين للشركات، إضافة إلى بعض المسؤوليات بشركات أخرى: وتمثل هذه المهام والمسؤوليات نسبة 15.25 % من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن (7) خريجين اشتغلوا كمدراء شركات بنسبة تمثل 11.86 % من بينهم مدير شركة ألومنيوم شمال إفريقيا أونا ومدير الشركة المغربية للملاحة التجارية كوماناف ومدير مجموعة سيينا بلندن هذه الأخيرة التي يعد ياسر الزناكي مؤسسها ومديرها العام، في حين تولى خريجين (2) آخرين مسؤوليات أخرى ببعض الشركات بنسبة تعادل 3.38 % فقط بحيث اشتغل أحدهم مدير بشركة الوطنية للتأمين والآخر مهندس مسؤول عن فريق بشركة مورغان ستانلي بلندن.

* مهام الكتاب العامين للوزارات: ويمثلون نسبة 11.86 % من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن (7) خريجين اشتغلوا ككتاب عامين للوزارت من بينهم كاتبين عامين لوزارة الأشغال العمومية وكاتبين عامين لوزارة التجارة والصناعة.

* المهام بالديوان الملكي، إضافة إلى العضوية بإحدى اللجن الملكية: ويمثلان نسبة 10.16 % من مجموع الوظائف، إذ نجد أن (6) خريجين أنيطت بهم هذه المهام، من بينهم (4) خريجين اشتغلوا بالديوان

1– وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف المذكورة بالجدول رقم (23) ، قد تم ترتيبها بحسب أهمية عدد الخريجين الذين شغلوها.

الملكي اثنين كمدراء للديوان[1] واثنين آخرين كمكلفين بمهمة[2]، إضافة إلى خريجين (2) آخرين كان قد جرى تعيينهم من قبل الملك الراحل الحسن الثاني كأعضاء[3] بمجموعة التفكير[4].

نجد أيضا بأن خريجي المدارس الأجنبية قبل التحاقهم بالمناصب الوزارية قد شغلوا مهاما ووظائف أخرى، لكن بنسب أقل من نسب الوظائف السابقة الذكر، وتتمثل بحسب الأهمية في:

* مهام الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية: ويمثلان نسبة لاتتعدى 6.77 % من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن (4) خريجين فقط هم الذين اشتغلوا في هذه الدواوين، من بينهم خريج واحد شغل مهمة مدير ديوان وزارة الفلاحة[5] بنسبة تمثل 1.69 % فقط من مجموع الوظائف، إضافة إلى (3) خريجين آخرين اشتغلوا كمستشارين بدواوين وزارية أخرى بنسبة تمثل 5.08 % وهم مستشارين اثنين اشتغلا بديوان الوزارة الأولى[6] ومستشار اشتغل بديوان وزارة الصناعة والمعادن[1].

1– وهما كل من، **مسعود الشيكر** الذي عين مديرا للديوان الملكي سنة 1955 قبل أن يصبح وزيرا للداخلية في حكومة 12 ماي 1958، **ويحيى بنسليمان** الذي اشتغل مديرا للديوان الملكي قبل أن يعين وزيرا للصناعة العصرية والمناجم ابتداء من 9 يوليوز 1965 في حكومة 8 يونيو 1965.

2– وهما كل من، **خليهن ولد الرشيد** المكلف بمهمة الدفاع عن القضية الوطنية الأولى بالمحافل الدولية والذي عين كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الصحراوية ابتداء من حكومة 27 مارس 1979، **ومحمد سعد حصار** المنتمي إلى هيئة المكلفين بمهمة لدى الكتابة الخاصة للملك للإشراف على إنجاز مجموعة من المشاريع منها جامعة الأخوين بإفران والمستشفى الدولي الشيخ زايد وغيرها من المشاريع قبل أن يعين كاتبا للدولة لدى وزير الداخلية في حكومة 15 أكتوبر 2007.

3– وهما كل من، **ادريس بنهيمة** الذي عين ضمن مجموعة التفكير قبل أن يصبح وزيرا للنقل والملاحة التجارية والسياحة والطاقة والمعادن في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997، **وعادل الدويري** الذي عين عضوا بمجموعة التفكير قبل أن يصبح وزيرا للسياحة في حكومة 7 نونبر 2002.

4– وهي خلية أو مجموعة للتفكير كان قد عينها الملك الراحل الحسن الثاني في أبريل 1996 عرفت بلجنة أو "مجموعة 14"، كانت مكلفة ما بين 1996 و 1999 بمهمة أساسية تتجلى في التفكير والبحث عن سبل تحديث وإصلاح الاقتصاد المغربي لإخراج المغرب مما سمي آنذاك بأزمة السكتة القلبية، وقد ضمت شخصيات تقنوقراطية حاصلة على شهادات عليا من الخارج لاسيما من المدارس الكبرى بفرنسا، بحيث كانت تتكون من 14 شخصية بينهم 10 مهندسين.

5– وهو **عبد الحفيظ القادري** الذي عين مديرا لديوان الحاج عمر بن عبد الجليل حينما كان وزيرا للفلاحة في حكومة 28 أكتوبر 1956 قبل أن يصبح وكيل الوزارة في الفلاحة في حكومة 12 ماي 1958.

6– وهما كل من، **عبد الرحمان السباعي** الذي اشتغل مستشارا للوزير الأول ما بين سنوات 1987 و1992 قبل أن يعين كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون العامة في حكومة 11 غشت 1992، **ونصر حجي** الذي عين مستشارا بديوان الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي قبل أن يعين كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام في التعديل الحكومي بتاريخ 6 شتنبر 2000.

* مهام النضال في الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال: وتمثل نسبة لاتتعدى 5.08 % من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن (3) خريجين اشتغلوا في هذا الإطار[2]. وتعتبر المساهمة في حركة التحرير الوطنية والتوقيع على وثيقة المطالبة بالاستقلال أحد المنافذ السياسية في السياق الخاص بولوج المنصب الحكومي[3].

* مهام التدريس في مؤسسات التعليم العالي: وتمثل نسبة لا تتعدى 3.38 % من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن خريجين (2) اثنين فقط هما اللذان اشتغلا كأساتذة في بعض المدارس العليا للمهندسين، من بينهم خريج اشتغل كأستاذ بالمدرسة الوطنية للصناعات المعدنية بالرباط إضافة إلى خريج آخر اشتغل كأستاذ بالمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط.

* مهام المدراء العامين بالموانئ: ويمثلون نسبة لا تتعدى 3.38 % أيضا من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن خريجين (2) اثنين فقط هما اللذان اشتغلا كمدراء عامين ببعض الموانئ، من بينهم خريج شغل منصب مدير عام بميناء الدار البيضاء والمحمدية، إضافة إلى خريج آخر شغل منصب مدير عام بميناء الدار البيضاء.

يلاحظ أيضا بأن خريجي المدارس الأجنبية شغلوا قبل التحاقهم بالمناصب الوزارية مهاما أخرى لكن بنسب ضعيفة، وهي كما يلي:

مهمة رجل سلطة بنسبة لا تتجاوز 1.69 % من مجموع الوظائف بحيث نجد أن أحد الخريجين شغل منصب عامل على مدينة تطوان، ثم مهمة دبلوماسية بنسبة لا تتجاوز 1.69 % أيضا من مجموع الوظائف بحيث نجد أن أحد الخريجين شغل منصب سفير بإحدى الدول الأوربية، إضافة إلى مهمة كاتب عام لإحدى المدارس العليا للمهندسين بنسبة لا تتعدى 1.69 % أيضا من مجموع الوظائف بحيث نجد أن أحد الخريجين شغل هذا المنصب بالمدرسة الوطنية للبحث الزراعي بالرباط إثر إنشائها.

نخلص إلى أن المهام أو الوظائف التي شغلها خريجو المدارس الأجنبية قبل الالتحاق بالمناصب الوزارية هي مهام ووظائف مختلفة، ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

1– وهو **عثمان الدمناتي** الذي اشتغل مستشارا بديوان وزير الصناعة والمعادن ما بين 1966 و1968 قبل أن يعين وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي في حكومة 5 نونبر 1981.

2– وهم كل من، كما سبقت الإشارة، **محمد الدويري** الذي يعد أحد الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال، **وأحمد بن منصور النجاعي** الذي ناضل في صفوف الحركة الوطنية، **والحاج عمر بن عبد الجليل** الذي يعد كذلك أحد الموقعين على الوثيقة.

3– أمينة المسعودي: الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955–1992)، مرجع سابق، ص 167.

المهام بالوزارات (المدراء المركزيين والمسؤولين الجهويين) وعلى رأس هذه الوزارات نجد وزارة الطاقة والمعادن وزارة الفلاحة ووزارة التخطيط، تليها المهام بالمكاتب الوطنية (المدراء بالخصوص) وعلى رأس هذه المكاتب نجد المكتب الوطني للري والمكتب الوطني للسكك الحديدية، وتليهما المهام بالشركات (المدراء العامين بالخصوص) منها شركة ألومنيوم شمال إفريقيا أونا والشركة المغربية للملاحة التجارية كوماناف وشركة مايكروسوفت شمال غرب إفريقيا بالمغرب وغيرها، ثم مهام الكتاب العامين للوزارات وعلى رأسها وزارة الأشغال العمومية ووزارة التجارة والصناعة، ثم نجد مهام الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي أو العضوية بإحدى اللجان الملكية.

بينما تتمثل باقي الوظائف الأخرى التي شغلها خريجو المدارس الأجنبية بنسبة أقل قبل التحاقهم بالمناصب الوزارية على الصعيد الحكومي، بحسب الأهمية في: الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية، المشاركة في إطار حركة التحرير الوطنية، التدريس في مؤسسات التعليم العالي، المدراء العامين بالموانئ، علاوة على مهمة رجل سطة ومهمة دبلوماسية ومهمة كاتب عام لإحدى المدارس العليا للمهندسين.

ثانيا: وظائف خريجي المدارس المغربية

بعد تحديد وظائف خريجي المدارس والمعاهد الأجنبية، سيتم تحديد الوظائف التي شغلها الوزراء المهندسون خريجو المدارس والمعاهد المغربية قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي، كما هو مبين في الجدول رقم (24).

الجدول رقم (24): وظائف خريجي المدارس والمعاهد المغربية قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري

الوظيفة	*(المؤسسة)*[1]	*عدد الخريجين*	*النسبة المائوية*
- أستاذ التعليم العالي	- المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط(1) - المعهد الوطني للبحث الزراعي بالرباط(1) - التعليم العالي الزراعي بالمغرب(1) - كلية العلوم بالقنيطرة(1) - كلية العلوم والتقنيات بفاس(1)	5	% 33.33
- مدير ديوان وزير - مستشار بديوان وزير	- وزارة النقل(1) - الشؤون الخارجية والتعاون(1) - الشؤون الاقتصادية والعامة(1)	3	% 20
- كاتب عام وزارة	- الإسكان(1) - تحديث القطاعات العمومية(1)	2	% 13.33
- رئيس قسم مركزي بوزارة	- الأشغال العمومية(1)	1	% 6.66
- مدير عام شركة	- الشركة العامة العقارية(1)	1	% 6.66
- رئيس قسم بميناء	- بميناء الدار البيضاء(1)	1	% 6.66
- كاتب عام مدرسة عليا للمهندسين	- المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء(1)	1	% 6.66
- مهندس بمركز وطني	- المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية(1)	1	% 6.66
المجموع	***الوظائف (15)***	***الخريجين(15)***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين انطلاقا من الجدول رقم (24) أعلاه بخصوص وظائف خريجي المدارس والمعاهد المغربية قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري، أن خريجي هذه المدارس والمعاهد البالغ عددهم (15) خريجا قد شغلوا نحو (15) وظيفة، ما يعني أن جميع الخريجين اشتغلوا بوظائف قبل الالتحاق بالمناصب الوزارية على صعيد الحكومات.

1- تشير الأرقام الموضوعة بين (قوسين) بهذه الخانة في نفس الوقت إلى عدد الوظائف وإلى عدد الخريجين الذين شغلوها.

يتبين كذلك بأن الوظائف التي شغلها خريجو المدارس والمعاهد المغربية قبل التحاقهم بالمناصب الوزارية هي وظائف أقل تنوعا[1]، ويمكن تلخيصها بحسب الأهمية كما يلي[2]:

* مهام التدريس في مؤسسات التعليم العالي: وتمثل نسبة 33.33 % من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن (5) خريجين اشتغلوا كأساتذة للتعليم العالي، من بينهم (3) خريجين اشتغلوا كأساتذة بمعاهد المهندسين وخريجين (2) آخرين اشتغلا كأساتذة بكليات العلوم.

* مهام الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية: ويمثلان نسبة 20 % من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن (3) خريجين اشتغلوا في هذا المجال، من بينهم خريجين اثنين اشتغلا كمدراء للديوان الوزاري أحدهم مدير ديوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون[3] والآخر مدير ديوان وزارة النقل[4]، إضافة إلى أن خريج آخر اشتغل كمستشار بديوان وزير الشؤون الاقتصادية والعامة[5].

* مهام الكتاب العامين للوزارات: وتمثل نسبة تعادل 13.33 % من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن خريجين فقط هما اللذان اشتغلا كاتبين عامين للوزارات، أحدهم كاتب عام وزارة الإسكان والأخر كاتب عام وزارة تحديث القطاعات العمومية.

يلاحظ أيضا بأن خريجي المدارس والمعاهد المغربية شغلوا قبل التحاقهم بالمناصب الوزارية بعض المهام الأخرى بنسبة أضعف من نسب الوظائف السابقة، وتتمثل في كل من:

* مهمة بوزارة: وتمثل نسبة لا تتعدى 6.66 % من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن خريج واحد فقط هو الذي شغل منصب رئيس قسم مركزي بمديرية الطرق بوزارة الأشغال العمومية.

1– مقارنة مع تلك التي شغلها خريجو المدارس والمعاهد الأجنبية.

2– تجدر الإشارة إلى أن الوظائف أو المهام المشار إليها بالجدول رقم (24)، قد تم ترتيبها بحسب أهمية عدد الخريجين الذين شغلوها.

3– وهو **الطيب الفاسي الفهري** الذي عين مديرا لديوان وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون، قبل أن يتم تعيينه كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية ابتداء من حكومة 11 نونبر 1993.

4– وهو **احمد الموساوي** الذي عين مديرا لديوان وزارة النقل، قبل أن يتم تعيينه وزيرا للشبيبة والرياضة في حكومة 14 مارس 1998.

5– وهو **عزيز الرباح** الذي عين مستشارا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بديوان وزير الشؤون الاقتصادية والعامة، قبل أن يتم تعيينه وزيرا للتجهيز والنقل في حكومة 3 يناير 2012.

* منصب مدير عام شركة: ويمثل نسبة لا تتعدى 6.66 % أيضا من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن خريج واحد فقط شغل منصب مدير عام للشركة العامة العقارية (CGI) وهي فرع عقاري رئيسي تابع لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير.

* منصب رئيس قسم بميناء: ويمثل نسبة لا تتعدى 6.66 % كذلك من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن خريج واحد فقط شغل منصب رئيس قسم الأشغال بميناء الدار البيضاء.

* مهمة كاتب عام لإحدى المدارس العليا للمهندسين: وتمثل نسبة لا تتعدى 6.66 % أيضا من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن خريج واحد فقط هو الذي شغل هذا المنصب بالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء.

* مزاولة مهمة مهندس إطار بمركز وطني: وتمثل نسبة لا تتعدى 6.66 % كذلك من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن متخرجة واحدة زاولت هذه الوظيفة بالمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية بالرباط.

نخلص إلى أن الوظائف التي شغلها خريجو المدارس والمعاهد المغربية قبل الالتحاق بالمناصب الوزارية هي وظائف متنوعة نسبيا، ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

التدريس بمؤسسات التعليم العالي سواء بمعاهد المهندسين أو بكليات العلوم، الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية، إضافة إلى مهام الكتاب العامين للوزارات.

بينما تتمثل باقي الوظائف الأخرى التي شغلها خريجو المدارس والمعاهد المغربية بنسبة أضعف قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، في:

منصب رئيس قسم مركزي بوزارة، منصب مدير عام شركة، منصب رئيس قسم بميناء، منصب كاتب عام لإحدى المدارس العليا للمهندسين، ومزاولة مهمة مهندس إطار بمركز وطني.

ثالثا: وظائف باقي الخريجين

بعد تحديد وظائف خريجي المدارس والمعاهد الأجنبية ووظائف خريجي المدارس والمعاهد المغربية، سيتم تحديد الوظائف التي شغلها باقي الوزراء المهندسين قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي، وعددهم وزيرين مهندسين اثنين[1]، كما هو مبين من الجدول رقم (25).

الجدول رقم (25): وظائف باقي الخريجين قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري

الوظيفة	*(المؤسسة)*	*عدد الخريجين*	*النسبة المائوية*
– مدير عام مساعد بمكتب وطني	– بالمكتب الوطني للكهرباء	1	% 50
– رئيس مصلحة إقليمية	– بالمحافظة العقارية والخرائطية والمسح الطبوغرافي بمراكش	1	% 50
المجموع	***الوظائف (2)***	***الخريجين (02)***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم (25) بخصوص وظائف باقي الخريجين قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري، والذين لم نتحصل على معلومات بخصوص مدارس ومعاهد تخرجهم، أن هؤلاء الخريجين الذين لا يتعدى مجموعهم خريجين إثنين قد شغلا مهمتين قبل التحاقهما بالمنصب الوزاري على الصعيد الحكومي، وتتلخصان في مهمة بمكتب وطني بحيث شغل أحد الخريجين منصب مدير عام مساعد بالمكتب الوطني للكهرباء[2]، بينما زاول الآخر مهمة مهندس طبوغرافي رئيس مصلحة إقليمية للطبوغرافيا بالمحافظة العقارية والخرائطية والمسح الطبوغرافي بمراكش[3].

الفرع الثاني: المقارنة بين الوظائف

بعد التعريف لاسيما بوظائف المجموعة التي تخرجت من المدارس والمعاهد الأجنبية ووظائف المجموعة التي تخرجت من المدارس والمعاهد المغربية قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري على الصعيد الحكومي، سنقوم بإجراء مقارنة بين وظائف هاتين المجموعتين، كما هو مبين في الجدول رقم (26).

1– لم نتوصل إلى معلومات بخصوص مدارس ومعاهد تخرجهم، على الرغم من إجرائنا لعدد من المحاولات للتواصل معهم في هذا الشأن.

2– وهو **محمد أبيض** قبل أن يعين وزيرا للصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية في حكومة 11 أبريل 1985.

3– وهو **سعيد أمسكان** قبل أن يعين وزيرا للنقل في حكومة 27 فبراير 1995.

الجدول رقم (26): المقارنة بين وظائف خريجي المدارس الأجنبية ووظائف خريجي المدارس المغربية

منافذ خريجي المدارس الأجنبية		منافذ خريجي المدارس المغربية	
الوظيفة[1]	عدد الخريجين	الوظيفة	عدد الخريجين
1- المدراء المركزيين بالوزارات وبعض المسؤوليات الجهوية الأخرى	12 % 20.33	1- التدريس في مؤسسات التعليم العالي	5 % 33.33
2- مدراء المكاتب الوطنية وبعض المهام الأخرى	11 % 18.64	2- الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية	3 % 20
3- مدراء الشركات وبعض المهام الأخرى	9 % 15.25	3- كاتب عام وزارة	2 % 13.33
4- الكتاب العامين للوزارات	7 % 11.86	4- رئيس قسم مركزي بوزارة	1 % 6.66
5- الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي أو العضوية بإحدى اللجان الملكية	6 % 10.16	4- مدير عام شركة	1 % 6.66
6- الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية	4 % 6.77	4- رئيس قسم بميناء	1 % 6.66
7- النضال في صفوف الحركة الوطنية	3 % 5.08	4- كاتب عام مدرسة عليا للمهندسين	1 % 6.66
8- التدريس في مؤسسات التعليم العالي	2 % 3.38	4- مهندس إطار بمركز وطني	1 % 6.66
8- المدراء العامين بالموانئ	2 % 3.38	-	-
9- رجل سلطة	1 % 1.69	-	-
9- مهمة دبلوماسية	1 % 1.69	-	-
9- كاتب عام مدرسة عليا للمهندسين	1 % 1.69	-	-
المجموع	***(59) % 100***	***المجموع***	***(15) % 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم (26) أعلاه المخصص لإجراء مقارنة بين وظائف خريجي المدارس الأجنبية ووظائف خريجي المدارس المغربية، أن الوظائف التي شغلها خريجو كلا المدارس قبل توليهم المنصب

1- تم ترتيب الوظائف إلى درجات حسب أهمية عدد الخريجين الذين شغلوها قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، ولذلك تحتل كل من وظيفة التدريس بمؤسسات التعليم العالي ووظيفة المدراء العامين بالموانئ نفس الدرجة أي المرتبة الثامنة (8)، ونفس الشيء بخصوص المرتبة التاسعة (9)، وأيضا المرتبة الرابعة (4) بالنسبة لخريجي المدارس المغربية.

الوزاري على الصعيد الحكومي وإن كانت تتشابه في أغلبها لدى الطرفين (الأسهم بالجدول) إلا أنها تختلف لديهم من حيث أولوية بعضها على البعض الآخر.

كما يتبين من خلال الوظائف التي تم شغلها من قبل خريجي كِلا المدارس قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، أن بعض الوظائف ينفرد به طرف دون الطرف الآخر، بحيث إن هناك وظائف شغلها خريجو المدارس الأجنبية ولم يشغلها قط خريجو المدارس المغربية، وتتجلى على سبيل المثال في: مزاولة مهام مدراء المكاتب الوطنية، الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي أو العضوية بإحدى اللجان الملكية... وغيرها.

ومن جانب آخر، يلاحظ بأن وظيفة المدراء المركزيين بالوزارات إضافة إلى بعض المسؤوليات الجهوية الأخرى بهذه الوزارات تعتبر منفذ أساسي بالنسبة لخريجي المدارس الأجنبية لتقلد المنصب الوزاري بحيث تم شغل هذا المنفذ من قبل (12) خريجا، في حين تم شغل وظيفة رئيس قسم مركزي بالوزارة بالنسبة لخريجي المدارس المغربية من قبل خريج واحد (1) فقط. ولذلك فإن وظيفة المدراء المركزيين بالوزارات إضافة إلى بعض المسؤوليات الجهوية الأخرى تتصدر قائمة المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس الأجنبية، في حين تتصدر وظيفة التدريس في مؤسسات التعليم العالي قائمة المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس المغربية بحيث تم شغل هذا المنفذ من قبل (5) خريجين، ويعد منفذ التدريس في مؤسسات التعليم العالي أحد المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس الأجنبية إلا أنه يحتل مرتبة أدنى بحيث تم شغله من قبل خريجين اثنين (2) فقط.

ثم إذا كان ثاني أهم المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس الأجنبية يتمثل في تولي وظيفة مدراء المكاتب الوطنية وبعض المهام الأخرى بهذه المكاتب من قبل (11) خريجا، فهو ليس كذلك بالنسبة لخريجي المدارس المغربية، حيث يعتبر منفذ الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية بحسب الأهمية في الترتيب ثاني أهم المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي هذه المدارس إذ تم شغله من قبل (3) خريجين، ويعد هذا المنفذ أي الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية سادس أهم المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس الأجنبية إذ تم شغله من قبل (4) خريجين.

وإذا كان ثالث أهم المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس الأجنبية يتمثل في تولي وظيفة المدراء العامين للشركات وبعض المهام الأخرى بهذه الشركات بحيث تم شغله من قبل (9) خريجين، فإن هذا المنفذ يمثل رابع أحد المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس المغربية بحيث تم شغله من قبل خريج واحد (1) فقط.

بينما إذا كان ثالث أهم المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس المغربية تمثله وظيفة كاتب عام وزارة حيث تم شغله من قبل خريجين اثنين (2) فقط، فإن هذا المنفذ يمثل رابع أهم منافذ خريجي المدارس الأجنبية حيث تم شغله من قبل (7) خريجين.

ثم إذا كان رابع أهم المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس المغربية تمثله بنفس الدرجة كل من الوظائف التالية (وظيفة رئيس قسم مركزي بوزارة خريج واحد ووظيفة مدير عام شركة خريج واحد ووظيفة رئيس قسم بميناء خريج واحد وكاتب عام لإحدى المدارس العليا للمهندسين خريج واحد ومهندس إطار بمركز وطني خريج واحد)، فإن رابع أهم المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس الأجنبية يتمثل في وظيفة واحدة وهي وظيفة الكتاب العامين للوزارات بمجموع (7) خريجين.

يضاف إلى ذلك أنه، إذا كانت بعض الوظائف تعد من بين المنافذ الوظيفية لخريجي المدارس الأجنبية للالتحاق بالمنصب الوزاري، فإنها لا تعد من بين المنافذ الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس المغربية وتتمثل في: وظيفة مدراء المكاتب الوطنية وبعض المهام الأخرى بهذه المكاتب والتي تم شغلها من قبل (11) خريجا، مهام الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي أو العضوية بإحدى اللجان الملكية والتي تم شغلها من قبل (6) خريجين، المساهمة في صفوف الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال والتي ساهم فيها (3) خريجين، وظيفة رجل سلطة التي تم شغلها من قبل خريج واحد (1) إضافة إلى مهمة دبلوماسية والتي تم شغلها أيضا من قبل خريج واحد (1).

نخلص من خلال المقارنة بين وظائف خريجي المدارس الأجنبية ووظائف خريجي المدارس المغربية إلى التالي:

– إن وظيفة المدراء المركزيين والمسؤولين الجهويين بالوزارات تعد أهم منفذ للالتحاق بالمنصب الوزاري بالنسبة لخريجي المدارس الأجنبية، أما بالنسبة لخريجي المدارس المغربية فيعتبر التدريس في مؤسسات التعليم العالي أهم منفذ وظيفي للالتحاق بالمناصب الوزارية.

– إن المنافذ الوظيفية لخريجي المدارس المغربية تتشابه في مجملها مع منافذ الوظيفية لخريجي المدارس الأجنبية بالرغم من الاختلاف المسجل في درجة أهميتها.

– إن المنافذ الوظيفية الخاصة بخريجي المدارس المغربية تمثل جزء فقط من مجموع المنافذ الوظيفية الخاصة بخريجي المدارس الأجنبية.

– إن خريجي المدارس الأجنبية ينفردون ببعض المنافذ الوظيفية دون خريجي المدارس المغربية، وتتمثل المنافذ الوظيفية التي ينفرد بها خريجو المدارس الأجنبية في المنافذ الوظيفية التالية: مزاولة مهام مدراء المكاتب الوطنية وبعض المهام الأخرى بهذه المكاتب، مزاولة مهام الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي أو العضوية بإحدى اللجان الملكية، المساهمة في صفوف الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال، مزاولة مهمة رجل سلطة إضافة إلى مزاولة مهمة دبلوماسية.

المطلب الثاني: منفذ الانتماء الحزبي والمنفذ "التكنوقراطي"

لقد بلغ عدد مشاركات الوزراء المهندسين في الحكومات التي عرفها المغرب فيما بين 1955 و2013 ما مجموعه (184) مشاركة[1]، ذلك أن (85) مشاركة جرت تحت غطاء حزبي، في حين أن (99) مشاركة كانت من نصيب الوزراء المهندسين المستقلين أو غير المنتمين حزبيا.

وهو ما يعني، بأن أقل من نصف مشاركات الوزراء المهندسين الذين شغلوا مناصب حكومية جرت باعتبارهم منتمين حزبيا، بحيث تمثل نسبة مشاركاتهم 46.19 % من مجموع مشاركات الوزراء المهندسين. في حين أن أكثر من نصف مشاركات الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب حكومية جرت باعتبارهم غير منتمين حزبيا، وتمثل نسبة مشاركات هؤلاء 53.80 % من مجموع مشاركات الوزراء المهندسين.

غير أن نسبة مشاركات الوزراء المهندسين المشار إليها، سواء تلك التي تخص المنتمين حزبيا أو تلك التي تهم المستقلين أو غير المنتمين حزبيا، لم تكن مستقرة عبر مختلف الحكومات التي جرى تشكيلها بالمغرب.

ولذلك، وتبعا للتطور الذي لحق على عدد الوزراء المهندسين وكذا على نسبة تمثيلهم في الحكومات[2] التي تشكلت بالمغرب منذ حكومة 1955 إلى غاية حكومة 2013، ارتأينا أن نبحث الانتماء أو التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين بهذه الحكومات من خلال مرحلتين أساسيتين:

1– راجع بخصوص مجموع مشاركات الوزراء المهندسين في الحكومات المغربية، الفصل الأول بالقسم الثاني من الأطروحة.

2– راجع أيضا بهذا الخصوص الفصل الأول بالقسم الثاني من الأطروحة.

تشمل المرحلة الأولى الحكومات التي تشكلت منذ سنة 1955 إلى غاية سنة 1974 (**الفرع الأول**)، في حين تظم المرحلة الثانية الحكومات التي تشكلت ابتداء من سنة 1977 إلى غاية سنة 2013 (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: التمثيل الحزبي خلال المرحلة الأولى (من 1955 إلى 1974)

إن التعريف بالتمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال المرحلة الأولى، والتي تشمل الحكومات التي جرى تأليفها منذ سنة 1955 إلى غاية سنة 1974، سيتم تناوله من خلال فترتين تتميز إحداهما عن الأخرى من حيث أهمية نسبة التمثيل الحزبي، بحيث تمثل الفترة الأولى حكومات 1955-1961 (**أولا**)، في حين تمثل الفترة الثانية حكومات 1963-1974 (**ثانيا**).

أولا: حكومات فترة 1955 – 1961

سيتم التعريف بالتمثيل الحزبي للوزراء المهندسين في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1955 و1961 انطلاقا من الجدول رقم (27).

الجدول رقم (27): التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال حكومات فترة 1955– 1961

الحزب / الحكومة	حزب الاستقلال	حزب آخر	عدد الوزراء المهندسين المنتمين	عدد الوزراء المهندسين المستقلين	مجموع الوزراء المهندسين في الحكومة
حكومة 7 دجنبر 1955	2	-	**2**	**0**	**2**
حكومة 28 أكتوبر 1956	2	-	**2**	**0**	**2**
حكومة 12 ماي 1958	4	-	**4**	**1**	**5**
حكومة 24 دجنبر 1958	1	-	**1**	**0**	**1**
حكومة 26 ماي 1960	1	-	**1**	**0**	**1**
حكومة 26 فبراير 1961	1	-	**1**	**0**	**1**
حكومة 2 يونيو 1961	1	-	**1**	**1**	**2**
المجموع	***12***	***0***	***12*** ***% 85.71***	***2*** ***% 14.28***	***14*** ***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أعلاه، بأن التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين في الحكومات الأولى للاستقلال، تلك التي جرى تشكيلها خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1955 و1961، قد اكتسى أهمية كبرى بحيث بلغت نسبة المنتمين لحزب الاستقلال إلى 85.71 % من مجموع الوزراء المهندسين، وبالمقابل عرف الوزراء المهندسين المستقلين تمثيلية ضعيفة لا تتجاوز نسبتها 14.28 % من مجموع الوزراء المهندسين.

ويعود ذلك إلى الحضور القوي للأحزاب السياسية خلال هذه الفترة التي تميزت بالصراع بين القصر والأحزاب السياسية وعدم حسم اللعبة السياسية من قبل الملك، بحيث كان على رأس الأحزاب الممثلة حزب الاستقلال الذي كان يسعى إلى إقامة نظام الحزب الوحيد والذي شكلت التشكيلات الحكومية إحدى أهم الآليات لتنفيذ خياره، لكن ستتراجع نسبة تمثيل هذا الحزب في ما بعد حيث تمكن الملك من الحد من نفوذه بإشراك نخب مقربة منه.[1]

1– راجع بهذا الخصوص كل من:

– **محمد الرضواني**: التنمية السياسية في المغرب، مرجع سابق، ص 127.

– **محمد معتصم**: الحياة السياسية المغربية (1962–1991)، مؤسسة إيزيس للنشر– الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992، ص 60.

ثانيا: حكومات فترة 1963 – 1974

سيتم التعريف بالتمثيل الحزبي للوزراء المهندسين في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1963 و1974 انطلاقا من الجدول رقم (28).

الجدول رقم (28): التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال حكومات فترة 1963– 1974

الحزب ***الحكومة***	***جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية***	***حزب آخـر***	**عدد الوزراء المهندسين المنتمين**	**عدد الوزراء المهندسين المستقلين**	**مجموع الوزراء المهندسين في الحكومة**
حكومة 5 يناير 1963	1	-	**1**	**1**	**2**
حكومة 13 نونبر 1963	-	-	**0**	**2**	**2**
تعديل 20 غشت 1964	-	-	**0**	**0**	**0**
حكومة 8 يونيو 1965	-	-	**0**	**4**	**4**
حكومة 11 نونبر1967	-	-	**0**	**6**	**6**
حكومة 11 غشت 1971	-	-	**0**	**3**	**3**
حكومة 12 أبريل 1972	-	-	**0**	**4**	**4**
حكومة 20 نونبر 1972	-	-	**0**	**2**	**2**
تعديل25 أبريل 1974	-	-	**0**	**5**	**5**
المجموع	***1***	***0***	***1*** ***% 3.57***	***27*** ***% 96.42***	***28*** ***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال الجدول رقم (28) أعلاه وبخلاف الأهمية الكبرى التي يكتسيها التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال الفترة السابقة، أن الحكومات التي جرى تشكيلها خلال الفترة الممتدة ما بين 1963 و1974 اتسمت بضعف في التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين، بحيث لم تتعدى نسبة المنتمين إلى جبهة

– **محمد ضريف**: الأحزاب السياسية المغربية، من سياق المواجهة إلى سياق التوافق (1934–1999)، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، 2001، ص 84 وما يليها.

الدفاع عن المؤسسات الدستورية 3.57 % من مجموع الوزراء المهندسين[1]، في حين بلغت نسبة المستقلين إلى 96.42 % من مجموع الوزراء المهندسين.

بحيث كانت هذه الفترة تكنوقراطية بامتياز، ويعزى ذلك إلى حالة الاستثناء التي شهدها المغرب في ما بين 1965 و1970، وإلى استمرار الصراع بين الملك وأحزاب الحركة الوطنية، بشكل جعل التكنوقراط الزبناء الرئيسيين للملكية خلال هذه الفترة منفذين ومستفيدين، في حين كانت نسبة الوزراء المهندسين المنتمين ضعيفة جدا.

غير أن التوافق بين الملك وأحزاب الحركة الوطنية الذي شهده المغرب منذ منتصف السبعينات وعودة حزب الاستقلال للمشاركة في التشكيلات الحكومية وظهور أحزاب جديدة تتمثل في كل من حزب التجمع الوطني للأحرار الذي تأسس في أكتوبر 1978 والحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس في يوليوز 1981 وحزب الاتحاد الدستوري الذي تأسس سنة 1983، سينعكس على التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين الذي سيشهد ارتفاعا ملحوظا في حكومات الفترة الموالية.[2]

وتبعا لما سبق، فقد بلغ مجموع مشاركات الوزراء المهندسين في الحكومات التي تم تشكيلها خلال المرحلة الأولى والتي امتدت ما بين 1955 و1974 ما مجموعه 42 مشاركة، يمثل منها الوزراء المهندسين المنتمين 13 مشاركة بينما يمثل الوزراء المهندسين المستقلين 29 مشاركة. وهو ما يعني أنه خلال المرحلة الأولى قد بلغت نسبة الوزراء المهندسين الذين شاركوا في الحكومات باعتبارهم منتمين حزبيا 30.95 % من مجموع الوزراء المهندسين، بينما بلغت نسبة الوزراء المهندسين الذين شاركوا في الحكومات باعتبارهم مستقلين أو غير منتمين 69.04 % من مجموع الوزراء المهندسين.

1- تأسست جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية والتي تعرف باسم الـ (FDIC) في 20 مارس 1963 من قبل أحمد رضا اكديرة الذي كان مدير عاما للديوان الملكي منذ سنة 1961، وكانت تتكون أساسا من ثلاثة أحزاب، هي حزب الأحرار المستقلين وحزب الدستور الديمقراطي والحركة الشعبية وشخصيات سياسية مستقلة، وهو ما يثير التساؤل حول مصداقية الانتماء إلى الجبهة كمنفذ رئيسي للمنصب الحكومي.

2- راجع في هذا الشأن:

- **محمد الرضواني**: التنمية السياسية في المغرب، مرجع سابق، ص 128-129.

- **Mustapha Sehimi** : Les élites ministérielles au Maroc ; constantes et variables, in; Le Maroc actuel : une modernisation au miroir de la tradition?, op. cit., p. 209-231.

نخلص من خلال المرحلة الأولى التي شملت الحكومات التي جرى تشكيلها منذ سنة 1955 إلى غاية سنة 1974، إلى أن نسبة تمثيل الوزراء المهندسين المستقلين بلغت 69.04 % من مجموع الوزراء المهندسين، بينما لم يتم تمثيل الوزراء المهندسين المنتمين سوى بنسبة 30.95 % من مجموع الوزراء المهندسين على صعيد الحكومات.

الفرع الثاني: التمثيل الحزبي خلال المرحلة الثانية (من 1977 إلى 2013)

إن دراسة التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال المرحلة الثانية، والتي تشمل الحكومات التي جرى تأليفها ابتداء من سنة 1977 إلى غاية سنة 2013، ارتأينا أن نتناوله من خلال ثلاث فترات متمايزة عن بعضها من حيث أهمية نسبة التمثيل الحزبي، بحيث تمثل الفترة الأولى حكومات 1977-1985 (**أولا**)، بينما تغطي الفترة الثانية حكومات 1992- 2000 (**ثانيا**)، في حين تمثل الفترة الثالثة حكومات 2002-2013 (**ثالثا**).

أولا: حكومات فترة 1977– 1985

سيتم التعريف بالتمثيل الحزبي للوزراء المهندسين في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1977 و1985 انطلاقا من الجدول رقم (29).

الجدول رقم (29): التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال حكومات فترة 1977– 1985

الحزب / الحكومة	حزب الاستقلال	حزب الحركة الشعبية	حزب التجمع الوطني للأحرار	الحزب الوطني الديمقراطي	حزب الاتحاد الدستوري	عدد الوزراء المهندسين المنتمين	عدد الوزراء المهندسين المستقلين	مجموع الوزراء المهندسين في الحكومة
حكومة 10 أكتوبر 1977	3	1	-	-	-	**4**	**4**	**8**
حكومة 27 مارس 1979	3	1	4	-	-	**8**	**0**	**8**
حكومة 5 نونبر 1981	2	-	1	2	-	**5**	**3**	**8**
حكومة 30 نونبر 1983	2	-	1	2	-	**5**	**4**	**9**
حكومة 11 أبريل 1985	-	1	2	2	2	**7**	**3**	**10**
المجموع	***10***	***3***	***8***	***6***	***2***	***29 % 67.44***	***14 % 32.55***	***43 % 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من خلال الجدول رقم (29) أعلاه بأن التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين في الحكومات التي جرى تشكيلها خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1977 و1985، قد شهد ارتفاعا مهما بحيث بلغت نسبته إلى 67.44 % من مجموع الوزراء المهندسين بخلاف النسبة الضعيفة التي سجلت في الفترة السابقة، بينما انخفضت بالمقابل نسبة الوزراء المهندسين المستقلين أو غير المنتمين إلى 32.55 % من مجموع الوزراء المهندسين.

ويعزى هذا الارتفاع في جانب منه إلى عودة مشاركة بعض أحزاب الحركة الوطنية وخاصة الاستقلال في التسيير الحكومي، كما لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته "صناعة" الصبغة السياسية للعديد من الوزراء المهندسين عن طريق "تسخير" المؤسسة الملكية لبعض الشخصيات المقربة منها لإنشاء أحزاب سياسية جديدة شاركت بنسبة هامة في حكومات هذه الفترة.[1]

ثانيا: حكومات فترة 1992– 2000

سيتم بحث التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1992 و2000 انطلاقا من الجدول رقم (30).

1– راجع، **عبد اللطيف أكنوش**: واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، مكتبة بروفانس– الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999، ص 71.

الجدول رقم (30): التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال حكومات فترة 1992 – 2000

الحكومة	حزب الاتحاد الدستوري	حزب الحركة الشعبية	الحزب الوطني الديمقراطي	حزب التجمع الوطني للأحرار	حزب الاستقلال	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	حزب الحركة الوطنية الشعبية	عدد الوزراء المنتمين	عدد الوزراء المهندسين المستقلين	مجموع الوزراء المهندسين في الحكومة
حكومة 11 غشت 1992	-	-	-	-	-	-	-	-	7	7
حكومة 11 نونبر 1993	-	-	-	-	-	-	-	-	8	8
حكومة 7 يونيو 1994	-	-	-	-	-	-	-	-	8	8
حكومة 27 فبراير 1995	2	1	1	-	-	-	-	4	5	9
تعديل 13 غشت 1997	-	-	-	-	-	-	-	-	12	12
حكومة 14 مارس 1998	-	-	-	1	1	2	1	5	2	7
تعديل 6 شتنبر 2000	-	-	-	-	1	2	1	4	2	6
المجموع	*2*	*1*	*1*	*1*	*2*	*4*	*2*	*13* % *22.80*	*44* % *77.19*	*57* % *100*

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال الجدول رقم (30) أعلاه بأن الحكومات التي جرى تشكيلها خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 و2000، قد عرفت ارتفاعا في نسبة تمثيل الوزراء المهندسين المستقلين أو غير المنتمين بحيث بلغت 77.19 % من مجموع الوزراء المهندسين، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تمثيل المستقلين بلغت في أكثر من نصف حكومات هذه الفترة إلى 100 % في كل من حكومة 11 غشت 1992 وفي حكومة 11 نونبر 1993 وفي حكومة 7 يونيو 1994 وفي تعديل 13 غشت 1997، بينما يلاحظ في مقابل ذلك بأن نسبة التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين قد شهدت تراجعا خلال هذه الفترة مقارنة مع الفترة السابقة لتصل إلى 22.80 % فقط من مجموع الوزراء المهندسين.

ولعل ظاهرة التكنوقراط ساهمت لوقت طويل في خدمة الخيارات الملكية، وبالمقابل لا يساهم الحضور التكنوقراطي في تحديث البنيات السياسية للدولة باعتباره يضيق مجال مشاركة الأحزاب السياسية في التشكيلات الحكومية، غير أن انفتاح المؤسسة الملكية وتجنيد نخبة سياسية جديدة ظلت مبعدة عن العمل الحكومي لاسيما في الحكومتين الأخيرتين (حكومة 14 مارس 1998 وتعديل 6 شتنبر 2000) اللتان

ترأسهما عبد الرحمان اليوسفي كان يعد إشارة قوية نحو استيعاب قيم الحداثة السياسية بشرط أن يكون أي اختيار من داخل الأحزاب السياسية مبنيا على أساس الكفاءة وليس على أساس ثقافة دوائر النخبة الضيقة والمغلقة.[1]

ثالثا: حكومات فترة 2002– 2013

سيتم التعريف بالتمثيل الحزبي للوزراء المهندسين في حكومات الفترة الممتدة ما بين 2002 و2013 انطلاقا من الجدول رقم (31).

الجدول رقم (31): التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال حكومات فترة 2002 – 2013

الحزب / الحكومة	حزب الإستقلال	حزب الحركة الوطنية الشعبية	حزب التجمع الوطني للأحرار	حزب الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية	حزب العدالة والتنمية	حزب الحركة الشعبية	حزب التقدم والإشتراكية	عدد الوزراء المهندسين المنتمين	عدد الوزراء المهندسين المستقلين	مجموع الوزراء المهندسين في الحكومة
حكومة 7 نونبر 2002	3	1	-	-	-	-	-	**4**	**3**	**7**
تعديل 8 يونيو 2004	3	1	2	-	-	-	-	6	3	9
حكومة 15 أكتوبر 2007	2	-	5	1	-	-	-	8	4	12
حكومة 3 يناير 2012	1	-	-	-	2	-	-	3	0	3
تعديل 10 أكتوبر 2013	-	-	4	-	3	1	1	9	2	11
المجموع	***9***	***2***	***11***	***1***	***5***	***1***	***1***	***30 %71.42***	***12 %28.57***	***42 % 100***

المصدر: من إعداد الباحث

فإذا كانت حكومات الفترة السابقة تلك الممتدة ما بين 1992 و2000 قد عرفت ارتفاعا في نسبة الوزراء المهندسين المستقلين أو الغير المنتمين حزبيا، فإن الحكومات التي جرى تشكيلها خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2013 كما يتجلى من الجدول رقم (31) أعلاه قد شهدت عودة الوزراء المهندسين السياسيين أو المنتمين حزبيا بحيث وصلت نسبتهم إلى 71.42 % من مجموع الوزراء المهندسين، بينما

1– راجع في هذا الشان، **محمد الرضواني**: التنمية السياسية في المغرب، مرجع سابق، ص 131.

يلاحظ بالمقابل تسجيل انخفاض في نسبة الوزراء المهندسين المستقلين أو الغير المنتمين بحيث تراجعت هذه النسبة إلى 28.57 % فقط من مجموع الوزراء المهندسين.

ويعود تراجع المنفذ التقنقراطي منذ حكومة التناوب إلى ترسيخ ارتباط مسلسل تشكيل الحكومة بنتائج الانتخابات التشريعية، بحيث أصبحت الأحزاب السياسية التي تنخرط في الأغلبية البرلمانية تشارك في الحكومات التي يتم تشكيلها بعد هذه الانتخابات.[1]

وتبعا لما سبق، فقد بلغ مجموع مشاركات الوزراء المهندسين في الحكومات التي تم تشكيلها خلال المرحلة الثانية والتي امتدت ما بين 1977 و2013 ما مجموعه 142 مشاركة، يمثل منها الوزراء المهندسين المنتمين 72 مشاركة بينما يمثل الوزراء المستقلين 70 مشاركة. وهو ما يعني أنه خلال المرحلة الثانية قد بلغت نسبة الوزراء المهندسين الذين شاركوا في الحكومات باعتبارهم منتمين حزبيا 50.70 % من مجموع الوزراء المهندسين، في حين بلغت نسبة الوزراء المهندسين الذين شاركوا في الحكومات باعتبارهم مستقلين أو غير منتمين 49.29 % من مجموع الوزراء المهندسين.

نخلص من خلال المرحلة الثانية التي شملت الحكومات التي جرى تشكيلها ابتداء من سنة 1977 إلى غاية سنة 2013، إلى أن نسبة تمثيل كل من الوزراء المهندسين المنتمين حزبيا والوزراء المهندسين المستقلين كانت جد متقاربة على صعيد حكومات هذه المرحلة، وهي على التوالي 50.70 % بالنسبة للوزراء المهندسين المنتمين و49.29 % بالنسبة للوزراء المهندسين المستقلين.

وانطلاقا مما تقدم ذكره، يتبين بأن نسبة التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين في الحكومات لم تكن مستقرة عبر مختلف مراحل الحياة السياسية التي شهدها المغرب، ذلك أنه خلال المرحلة الأولى فقد لاحظنا بأن نسبة التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين كانت مرتفعة في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1955 و1961 بحيث وصلت إلى 85.71 %، وبعدها تراجعت في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1963 و1974 إلى 3.57 % فقط.

أما خلال المرحلة الثانية، فلاحظنا بأن نسبة التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين قد عرفت مرة أخرى ارتفاعا في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1977 و1985 لتصل إلى 67.44 %، ثم تراجعت من جديد

1– راجع، **أمينة المسعودي**: النخبة الوزارية المغربية في بداية الألفية الثالثة، في كتابها: هوامش التغيير السياسي في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011، ص 194.

في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1992 و2000 إلى 22.80 %، وبعدها عادت مرة أخرى للارتفاع في حكومات الفترة الممتدة ما بين 2002 و2013 لتسجل نسبة 71.42 % من مجموع الوزراء المهندسين.

وفي مقابل ذلك يتبين أيضا بأن نسبة تمثيل الوزراء المهندسين المستقلين في الحكومات التي تم تأليفها بالمغرب لم تكن مستقرة بدورها تبعا لتطورات الحياة السياسية، ذلك أنه خلال المرحلة الأولى لاحظنا بأن نسبة تمثيل الوزراء المهندسين المستقلين كانت ضعيفة في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1955 و1961 بحيث لم تتجاوز 14.28 %، وبعد ذلك فقد ارتفعت في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1963 و1974 لتصل إلى 96.42 %.

أما خلال المرحلة الثانية، فلاحظنا بأن نسبة تمثيل الوزراء المهندسين المستقلين قد عرفت مرة اخرى انخفاضا في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1977 و1985 بحيث تراجعت إلى 32.55 %، ثم ارتفعت من جديد في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1992 و2000 لتصل إلى 77.19 %، وبعد ذلك فقد عادت إلى الانخفاض خلال حكومات الفترة الممتدة ما بين 2002 و2013 مسجلة نسبة 28.57 % من مجموع الوزراء المهندسين.[1]

إن المنفذ الحزبي للوزراء المهندسين قد ميز بالخصوص المناصب الوزارية في حكومات المرحلة الثانية الممتدة من 1977 إلى 2013 وذلك بنسبة 50.70 في المائة، بالمقارنة مع حكومات المرحلة الأولى الممتدة من 1955 إلى 1974 التي سجل فيها المنفذ الحزبي للوزراء المهندسين نسبة 30.95 في المائة فقط. أما

1– لقد عرفت الممارسة السياسية مجموعة من الظواهر التي حدت من دور وفعالية المنفذ الحزبي للوصول إلى المنصب الوزاري إلى غاية حكومة التناوب. فخلال المرحلة الأولى شكل الانتماء الحزبي معبر للحكومة في حكومات الفترة الأولى، أما خلال حكومات الفترة الثانية فقد شكل الحياد قيمة سياسية نتيجة حرمان وإقصاء الأحزاب السياسية من المشاركة في الحكومات من طرف القصر، واعتبر المنفذ الحزبي عديم التأثير في التجنيد داخل صفوف النخبة الوزارية حيث هيمنت المنافذ التقليدية من قبيل العلاقة المقربة مع القصر والحياد السياسي على المسالك المؤدية إلى الحكومة.

غير أنه خلال المرحلة الثانية، فقد ساهمت عودة الملك للانفتاح على الأحزاب السياسية وجو الائتلاف الذي خلقته قضية الصحراء في عودة أهمية المنفذ الحزبي في التجنيد خلال الفترة الأولى، وبحكم فشل المغرب بداية التسعينات في تحقيق التناوب إلا مع نهاية القرن العشرين تراجعت أهمية المنفذ الحزبي خلال الفترة الثانية، لكن المنفذ الحزبي أخذ يستعيد أهميته خلال الفترة الثالثة نتيجة ترسيخ ارتباط مسلسل تشكيل الحكومات بنتائج الانتخابات التشريعية بعدما أصبحت الأحزاب السياسية التي تنخرط في الأغلبية البرلمانية تشارك في الحكومات التي تتشكل بعد هذه الانتخابات.

راجع في هذا الشأن:

– **محمد الرضواني**: التنمية السياسية في المغرب، مرجع سابق، ص 132–133.

– **أمينة المسعودي**: النخبة الوزارية المغربية في بداية الألفية الثالثة، المرجع السابق.

المنفذ التكنوقراطي للوزراء المهندسين فقد ميز بالخصوص المناصب الوزارية في حكومات المرحلة الأولى وذلك بنسبة 69.04 في المائة، بالمقارنة مع حكومات المرحلة الثانية التي سجل فيها المنفذ التكنوقراطي للوزراء المهندسين نسبة 49.29 في المائة وهي تعتبر نسبة قريبة جدا من نسبة 50.70 في المائة التي سجلها المنفذ الحزبي للوزراء المهندسين خلال هذه المرحلة.

ولذلك، فإن الانتماء الحزبي للوزراء المهندسين لا يعتبر المنفذ الرئيسي للعضوية الحكومية، بل يمكن الحديث أيضا عن المنفذ التكنوقراطي للوزراء المهندسين الذي يعتبر منفذا أساسيا ومهما للعضوية الحكومية ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع نسبة الوزراء المهندسين غير المنتمين حزبيا أو المستقلين والذين شاركوا في الحكومات بهذه الصفة، بحيث إن ظاهرة هيمنة التكنوقراطي كمنفذ للمنصب الحكومي تمس العديد من الأنظمة السياسية سواء النامية منها مثل تونس[1] ومصر[2] أو المتقدمة مثل فرنسا[3]، وإذا كان حضور الإداريين والتقنيين في الأنظمة الغربية قد يجد تفسيره في تعقد المشاكل وازدياد الصبغة التقنية للكثير من القطاعات، فإنه في بلد مثل المغرب قد لعب هاجس تقوية المؤسسة الملكية دورا جوهريا في ازدياد نفوذ المسلك التكنوقراطي[4].

المطلب الثالث: منفذ الانتماء الجمعوي

فبحسب المعطيات التي حصلنا عليها، اتضح بأن عددا من الوزراء المهندسين قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري على الصعيد الحكومي كانوا ينتمون إلى جمعيات مختلفة، يمكننا تصنيفها إلى نوعين من الجمعيات: الجمعيات الخاصة بالمهندسين (**الفرع الأول**) ثم الجمعيات الجهوية والمحلية (**الفرع الثاني**). فهل يعني هذا أن الانتماء إلى مثل هذه الجمعيات يعتبر منفذا للالتحاق بالمنصب الوزاري؟.

1– أنظر بهذا الخصوص، **نور الدين سرايب**: تحديد النخبة الوزارية التونسية (1987-1997)، ترجمة عمر إيديل، مجلة وجهة نظر، العدد 11، 2001، ص 47-48.

2– أنظر بهذا الخصوص، **مايسة الجمل**: النخبة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص 182.

3– Renaud Dorandeu ; Le cercle magique, Quelques remarques sur les élites de la République ; Pouvoirs, revue française d'études constitutionnelles et politiques, n° 68 - Qui gouverne la France ?, 1994, p. 111-123.

4– راجع، **محمد الرضواني**: التنمية السياسية في المغرب، مرجع سابق، ص 136.

الفرع الأول: الانتماء إلى الجمعيات الخاصة بالمهندسين

سيتم رصد مختلف الجمعيات الخاصة بالمهندسين التي كان ينتمي إليها بعض الوزراء المهندسين قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري على الصعيد الحكومي، وسيكون ذلك على النحو الآتي: اسم الوزير المهندس– الصفة بالجمعية.

1* ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب[1]:

° أحمد العسكي: رئيس الودادية ما بين 1962 و1963.
° عبد العزيز بن جلون: عضو (مؤسس) ورئيس الودادية ما بين 1963 و1965.
° محمد القباج: رئيس الودادية ما بين 1977 و1981.
° عبد العزيز مزيان بلفقيه: رئيس الودادية ما بين 1981 و1983.
° محمد حصاد: رئيس الودادية ما بين 1997 و2001.
° الحسين التجاني: عضو ودادية خريجي القناطر والطرق بالمغرب.
° كريم غلاب: كاتب عام مساعد للودادية ما بين 1994 و1997.
° محمد بوسعيد: رئيس الودادية ما بين 2002 و2004.
° شكيب بنموسى: رئيس الودادية ما بين 1993 و1997.
° فؤاد الدويري: رئيس الودادية ما بين 2005 و2009.

2* الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة :

° شكيب بنموسى: مستشار بالمكتب الوطني للاتحاد ابتداء من ماي 1984 إلى غاية أبريل 1986.[2]
° محمد المباركي: عضو بالاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة.
° بوعمرو تغوان: عضو بالاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة.
° شرفات أفيلال: عضو باللجنة الإدارية للاتحاد ابتداء من نونبر 2008.[1]

1– L'Amicale des Ingénieurs des Ponts et Chaussées du Maroc (L'AIPCM).

– **راجع**، لائحة رؤساء ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب، منشورة بموقعها الالكتروني، بتاريخ 24 شتنبر 2014 : (www.aipcm.com)

2– أنظر، ملحق الأجهزة القيادية للإتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، في كتيِّب: "الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة: نشأته وتطوره (1971–2007)"، أكتوبر 2007، ص 54-55.

3* جمعية قدماء تلاميذ مدرسة البوليتيكنيك- بباريس:

° محمد القباج: رئيس جمعية قدماء تلاميذ مدرسة البوليتيكنيك- بباريس.
° محمد حصاد: رئيس ودادية خريجي مدرسة البوليتيكنيك- بباريس.

4* جمعية خريجي المدرسة المحمدية للمهندسين- بالرباط:

° سمي بنخلدون: عضو سابق بالمكتب المسير لجمعية الخريجين.
° محمد المباركي: عضو بجمعية مهندسي المدرسة المحمدية للمهندسين.

5* جمعية خريجي المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (SIGMA 21)- بالرباط:

° انيس برو: عضو بجمعية خريجي المعهد.
° عزيز رباح: عضو (مؤسس) بجمعية خريجي المعهد.

6* جمعيات المهندسين المعماريين بالمغرب[2]:

° سعيد الفاسي: رئيس المجلس الوطني للهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين بالمغرب ابتداء من أبريل 1990 إلى غاية يونيو 1999.
° محمد المباركي: عضو (مؤسس) وكاتب عام سابق للجمعية الوطنية للمهندسين المعماريين المختصين في التعمير (ANAU).[3]

7* الجمعية المغربية لمهندسي الأشغال العمومية والبناء والصناعة- بباريس:

° محمد سعد حصار: رئيس الجمعية المغربية للمهندسين خريجي المدرسة الخاصة للأشغال العمومية والبناء والصناعة (AMID-ESTP)[4]– بباريس.

1– راجع، لائحة أعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، منشورة بموقعه الالكتروني، بتاريخ 15 نونبر 2008 : (www.unim.ma)

2– ويقصد بها كل من، الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين بالمغرب، والجمعية الوطنية للمهندسين المعماريين المختصين في التعمير (ANAU).

3– L'Association Nationale des Architectes et des Urbanistes (ANAU).

4– l'Association marocaine des ingénieurs diplômés de l'Ecole "spéciale" des travaux publics, du bâtiment et de l'industrie de Paris (AMID ESTP).

8* جمعية مهندسي البحث الزراعي- بالرباط:

° عبد الله بها: عضو سابق بمكتب جمعية مهندسي البحث الزراعي خريجي المعهد الوطني للبحث الزراعي- بالرباط.

9* جمعية المهندسين خريجي المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA)- بليون:

° بوعمرو تغوان: عضو بجمعية المهندسين خريجي المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA) بليون- بفرنسا.

10* جمعية مهندسي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية- بالدار البيضاء:

° عبد الكبير زهود: عضو بجمعية مهندسي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية- بالدار البيضاء.

يصل مجموع جمعيات المهندسين التي جرى رصدها حوالي (11) جمعية، كان ينتمي إليها نحو (20) وزيرا مهندسا قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري على الصعيد الحكومي.

ويلاحظ بأن بعض الوزراء المهندسين كانوا منظمين قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري إلى أكثر من جمعية واحدة، ويتعلق الأمر ب (5) وزراء مهندسين، وهم كالآتي:

1- محمد القباج: كان ينتمي إلى جمعيتين، بحيث شغل منصب رئيس ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 1977 و1981، كما شغل منصب رئيس جمعية قدماء تلاميذ مدرسة البوليتيكنيك- بباريس.

2- محمد حصاد: كان ينتمي بدوره إلى جمعيتين، بحيث شغل منصب رئيس ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 1997 و2001، كما شغل منصب رئيس جمعية خريجي مدرسة البوليتيكنيك- بباريس.

- **Les ingénieurs de l'AMID ESTP se mobilisent**, in : Finances news, 03 Novembre 2011.

3- شكيب بنموسى: كان ينتمي أيضا إلى جمعيتين، بحيث شغل منصب رئيس ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 1993 و1997، كما شغل منصب مستشار بالمكتب الوطني للاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة ما بين 1984 و1986.

4- محمد المباركي: كان ينتمي إلى ثلاث جمعيات، عضو بالاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، وعضو بجمعية مهندسي المدرسة المحمدية للمهندسين- بالرباط، وعضو مؤسس وكاتب عام سابق للجمعية الوطنية للمهندسين المعماريين المختصين في التعمير.

5- بوعمرو تغوان: كان ينتمي كذلك إلى جمعيتين، فهو عضو بالاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، وعضو بجمعية المهندسين خريجي المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA)- بليون بفرنسا.

لذلك، نجد بأن مجموع عدد الوزراء المهندسين الذين انضووا تحت جمعيات المهندسين هو (26) وزيرا مهندسا، بينما لايتجاوز عددهم في الواقع (20) وزيرا مهندسا[1].

وسيوضح الجدول رقم (32) ترتيب مختلف جمعيات المهندسين بحسب أهمية عدد الوزراء المهندسين الذين كانوا ينتمون إليها قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري على الصعيد الحكومي.

1- يمثلون 26.31 % من مجموع الوزراء المهندسين.

الجدول رقم (32): ترتيب جمعيات المهندسين حسب أهمية عدد الوزراء المهندسين المنتمين

اسم الجمعية	الصفة بالجمعية	عدد الوزراء المهندسين المنتمين	المجموع
1* ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب (AIPCM)	- رئيس - رئيس وعضو مؤسس - كاتب عام مساعد - عضو	7 1 1 1	10 %38.46
2* الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة (UNIM)	- مستشار بالمكتب الوطني - عضو باللجنة الإدارية - عضو	1 1 2	04 %15.38
3* جمعية قدماء تلاميذ مدرسة البوليتيكنيك- بباريس	- رئيس	2	02 %7.69
4* جمعية مهندسي المدرسة المحمدية للمهندسين- بالرباط	- عضو بالمكتب المسير - عضو	1 1	02 %7.69
5* جمعية خريجي المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (SIGMA 21)- بالرباط	- عضو مؤسس - عضو	1 1	02 %7.69
6* الجمعية المغربية للمهندسين خريجي المدرسة الخاصة للأشغال العمومية والبناء والصناعة (AMID ESTP)- بباريس	- رئيس	1	1 %3.84
7* الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين بالمغرب	- رئيس المجلس الوطني	1	1 %3.84
8* الجمعية الوطنية للمهندسين المعماريين المختصين في التعمير (ANAU)	- كاتب عام وعضو مؤسس	1	1 %3.84
9* جمعية المهندسين خريجي المعهد الوطني للبحث الزراعي- بالرباط	- عضو بمكتب الجمعية	1	1 %3.84
10* جمعية المهندسين خريجي المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA) بليون- بفرنسا	- عضو	1	1 %3.84
11* جمعية مهندسي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية- بالدار البيضاء	- عضو	1	1 %3.84
المجموع: (11) جمعية		***(26)***	***(26) %100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من الجدول رقم (32) أعلاه بخصوص ترتيب جمعيات المهندسين بحسب أهمية عدد الوزراء المهندسين الذين كانوا ينتمون إليها، بأن ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب كان ينتمي إليها نحو (10) وزراء مهندسين قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري وهو ما يمثل 38.46 % من مجموع الوزراء المهندسين

المنتمين، ولذلك نجد بأن ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب تتصدر قائمة جمعيات المهندسين بحيث كان ينتمي إليها أكبر عدد من الوزراء المهندسين قبل التحاقهم بالحكومة.

يليها في المرتبة الثانية الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة الذي كان ينتمي إليه (4) وزراء مهندسين قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، وهو ما يمثل 15.38 % من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين.

تليهما في المرتبة الثالثة ثلاث جمعيات وهي كل من جمعية قدماء تلاميذ مدرسة البوليتيكنيك- بباريس وجمعية مهندسي المدرسة المحمدية للمهندسين- بالرباط وجمعية خريجي المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (سيكما 21)- بالرباط، بحيث كان ينتمي إلى كل واحدة منها وزيرين مهندسين اثنين (2) قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي، وهو ما يمثل لكل جمعية 7.69 % من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين.

ثم تليهم باقي جمعيات المهندسين التي كان ينتمي إلى كل واحدة منها وزير مهندس واحد (1) فقط (أنظر الجدول أعلاه).

وإذا ما حاولنا القيام بتصنيف مختلف هذه الجمعيات:

- سنجد الجمعيات الخاصة بالمهندسين الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية[1] بحيث كان ينتمي إليها نحو (14) وزيرا مهندسا قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، وهو ما يمثل 53.84 % من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين.

- ثم الجمعيات الخاصة بالمهندسين الذين تخرجوا من المدارس المغربية[2] بحيث كان ينتمي إليها نحو (6) وزراء مهندسين قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري وهو ما يمثل 23.07 % من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين.

1- تظم كل من ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب (AIPCM)، وجمعية قدماء تلاميذ مدرسة البوليتكنيك- بباريس، والجمعية المغربية للمهندسين خريجي المدرسة الخاصة للأشغال العمومية والبناء والصناعة (AMID ESTP)- بباريس، إضافة إلى جمعية المهندسين خريجي المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA) بليون- بفرنسا، وتمثل هذه الجمعيات الأربع ما يعادل 36.36 % من مجموع الجمعيات الخاصة بالمهندسين.

2- تظم كل من جمعية مهندسي المدرسة المحمدية للمهندسين- بالرباط، وجمعية خريجي المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (SIGMA 21)- بالرباط، وجمعية المهندسين خريجي المعهد الوطني للبحث الزراعي- بالرباط، إضافة إلى جمعية مهندسي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية- بالدار البيضاء، وتمثل هذه الجمعيات الأربع كذلك ما يعادل 36.36 % من مجموع الجمعيات الخاصة بالمهندسين.

– ونجد جمعيات أخرى يمكن أن نسميها بالجمعيات المختلطة[1] التي كان ينتمي إليها خريجو كِلا المدارس الفرنسية والمغربية معا[2]، بحيث كان ينتمي إليها نحو (6) وزراء مهندسين أيضا قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، وهو ما يمثل 23.07 % من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين.

فماذا يعني الانتماء إلى الجمعيات الخاصة بالمهندسين بصفة عامة؟ وماذا يعني الانتماء إلى جمعيات قدماء خريجي مدارس الهندسة سواء بفرنسا أو بالمغرب؟ هل يعتبر الانتماء إلى مثل هذه الجمعيات وسيلة ضغط لولوج أعلى مناصب المسؤولية؟ وهل يعتبر هذا الانتماء منفذا للالتحاق بالمنصب الوزاري على وجه الخصوص؟.

لقد عرفت فرنسا ظاهرة تنامي جمعيات قدماء خريجي المدارس العليا للهندسة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك التاريخ أصبح تشكيل جمعيات الخريجين تقليدا يتبع في كل مدرسة عليا. إن إنشاء أو خلق أو إبداع مثل هذه التجمعات المهنية التي ينشئها المهندسون والتي تعرف باسم جمعيات قدماء خريجي المدارس العليا للهندسة تحكمه بكل تأكيد وبالضرورة رغبة وتحركه أهداف معينة، ويكشف عمل تلك الجمعيات عن وجود أهداف تسعى إلى تحقيقيها يمكن اختزالها في ثلاثة أهداف أساسية[3]:

– فهي تعمل على تعبئة قدماء التلاميذ من أجل الانخراط والمشاركة في الفعل الجماعي للدفاع عن مصالحهم الخاصة وحماية مدرستهم وقيمة الدبلوم الذي تقدمه؛

1– تظم كل من الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة (UNIM)، والهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين بالمغرب، إضافة إلى الجمعية الوطنية للمهندسين المعماريين المختصين في التعمير (ANAU)، وتمثل هذه الجمعيات الثلاث ما يعادل 27.27 % من مجموع الجمعيات الخاصة بالمهندسين.

2– كما هو الشأن بالنسبة للحالات التالية:

– **شكيب بنموسى** خريج مدرسة البوليتكنيك– بباريس وخريج المدرسة الوطنية للقناطر والطرق– بباريس الذي شغل منصب مستشار بالمكتب الوطني للاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة ما بين 1984 و1986.

– **محمد المباركي** خريج المدرسة المحمدية للمهندسين– بالرباط وخريج مدرسة المهندسين المعماريين– بباريس حيث كان عضوا بالاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة وعضوا مؤسسا وكاتبا عاما سابقا للجمعية الوطنية للمهندسين المعماريين المختصين في التعمير.

– **بوعمرو تغوان** خريج المدرسة الحسنية للأشغال العمومية– بالدار البيضاء وخريج المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA)– بليون بفرنسا حيث كان عضوا بالاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة.

– **سعيد الفاسي** خريج المدرسة الوطنية العليا للهندسة المعمارية– بباريس الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس الوطني للهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين بالمغرب ابتداء من أبريل 1990 إلى غاية يونيو 1999.

3– مراد ثابت: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 173.

– وبالتالي، فهي تعمل من خلال تعبئة قدماء خريجيها بوعي أو بدونه من أجل تشكيل لوبي أو جماعة ضغط لتحقيق تلك الأهداف؛

– ثم تساهم في تشكيل أو في خلق هوية جماعية خاصة بهم تنمي روح التضامن والتكافل بينهم، بحيث لا يخرج تأسيس جمعيات خريجي المدارس العليا للهندسة في المغرب عن هذه الروح التضامنية[1].

فبالرغم من قناعة الخريجين بأهمية تلك الجمعيات، إلا أن هناك ضعف على مستوى تواجد المهندسين في جمعيات الخريجين بالمغرب، بحيث يبدو أن هناك عدم تحمس للانخراط في تلك الجمعيات أو للمشاركة في فعلها الجماعي. على عكس الانخراط الكبير للمتخرجين من مدارس فرنسا التي لها تقاليد عريقة فيما يخص جمعيات الخريجين[2] "فعندما تقيم جمعيات خريجي مدارس الهندسة الفرنسية حفلات سنوية يحضر نشاطاتها عدد كبير من الخريجين لكون تلك الحفلات تشكل فرصة من أجل ملاقاة هذه الشخصية أو تلك والتحدث إليها وتبادل العناوين والهواتف"، عكس جمعيات خريجي المدارس العليا المغربية التي لا يحضر لملتقياتها وندواتها إلا عدد قليل من الخريجين، "إن مثل هذا الأمر هو الذي يجب ابتداعه وابتكاره بحيث يجب أن يجد الخريجون الذين يأتون إلى الجمعية أشياء من قبيل "البيسطون" والمساعدة ويتمكنوا من الرفع من رأسمالهم الاجتماعي"[3].

ولعل وداديات خريجي مدارس المهندسين الفرنسية تعد بمثابة جماعات مغلقة لها طقوس خاصة لا يتمكن من معرفتها سوى المنخرطين فيها، بحيث تعتبر كل من جمعية خريجي مدرسة البوليتيكنيك وجمعية خريجي مدرسة القناطر من أقوى هذه الوداديات فهي تعد بمثابة لوبي ضاغط لحماية مصالح كل منخرط فيها مستفيدة من تواجد أعضائها في المناصب العليا والحساسة في المغرب[4]. بينما لم تشكل جمعيات خريجي

1– نفس المرجع، ص 179.

2– نفس المرجع، ص 180- 181.

3– "يجب أن يجدوا منفعة ما، ويعتقد أحد خريجي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بأن جمعية خريجي هذه المدرسة كانت تقوم بهذه الأشياء فيما مضى في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بخلاف ما يحصل اليوم".

– مقتطف من شهادة لأحد خريجي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، سبق له أن كان عضوا بالمكتب الوطني لجمعية خريجي المدرسة الحسنية ثم شغل منصب نائب الرئيس ومنصب رئيس الجمعية.

أوردها **مراد ثابت** في: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 185.

4– عبد الرحيم أريري ومصطفى حرمة الله: الرؤساء الذين تعاقبوا على ودادية خريجي مدرسة القناطر الفرنسية، جريدة الوطن الآن، العدد 229، بتاريخ 2007/01/27، ص 9.

المدارس العليا المغربية[1] مجموعة ضغط للدفاع عن مناصب ومواقع في دواليب الدولة والإدارة، وقد يعود سبب ذلك حسب أحد الخريجين[2] إلى أن عدد مهندسيها وتنوعهم هو الذي جعلها لا تشكل قوة ضاغطة على غرار جمعيات خريجي المدارس العليا الفرنسية كالبوليتيكنيك والطرق والقناطر[3].

الفرع الثاني: الانتماء إلى الجمعيات الجهوية والمحلية

بعد تحديد الجمعيات الخاصة بالمهندسين، سيتم رصد باقي الجمعيات، ولاسيما الجهوية والمحلية منها، التي كان ينتمي إليها بعض الوزراء المهندسين قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري على الصعيد الحكومي، وسيكون ذلك على النحو الآتي: اسم الوزير المهندس– الصفة بالجمعية.

- محمد القباج: رئيس جمعية فاس- سايس للتنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ابتداء من سنة 1986 إلى غاية سنة 2010 [4].
- ادريس بنهيمة: رئيس جمعية حوض آسفي.
- بوعمرو تغوان: رئيس (مؤسس) لجمعية زعير للتنمية منذ سنة 2000، وهي جمعية جهوية.
- سعيد أمسكان: رئيس (منتدب) لمؤسسة ورزازات الكبرى للتنمية المستدامة.
- محمد عبو: رئيس جمعية خيرية محلية بإقليم تاونات؛

  محمد عبو: رئيس (بالتشارك) لجمعية قطرة ماء بإقليم تاونات.
- أحمد رضى شامي: نائب رئيس جمعية زاكورة؛

  أحمد رضى شامي: نائب رئيس جمعية "مغرب 2020".
- محمد سعد حصار: نائب رئيس جمعية أبي رقراق– بسلا.
- محمد مبديع: عضو المجلس الإداري لجمعية التنمية الجهوية "أحمد الحنصالي" لجهة تادلة- أزيلال سابقا[5].

1– ونذكر منها بالخصوص، كل من جمعية خريجي المدرسة المحمدية للمهندسين وجمعية خريجي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية وجمعية خريجي المدرسة الوطنية العليا للمعلوماتية وتحليل النظم.

2– وهو **مصطفى براهمة** أحد خريجي المدرسة المحمدية للمهندسين.

3– راجع، **مراد ثابت**: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 186-187.

4– وهو أيضا رئيس مؤسس لمهرجان فاس العالمي للموسيقى الروحية.

5– تجدر الإشارة إلى أن جهة تادلا- أزيلال أصبحت حاليا تحمل إسم جهة بني ملال- خنيفرة، وفق التقسيم الترابي الجديد المحدث سنة 2015.

- محمد بيجاعد: رئيس (منتدب) لجمعية إيليغ بأكادير، وهي جمعية جهوية غير حكومية تهتم بتنمية منطقة سوس.
- محمد حصاد: نائب رئيس جمعية إيليغ بأكادير، وهي جمعية جهوية غير حكومية تهتم بتنمية منطقة سوس.
- نصر حجي: رئيس (مؤسس) لجمعية "نادي تقارب 21"[1].
- محمد المباركي: عضو المكتب الوطني لجمعية "نادي تقارب 21".
- عادل الدويري[2] : رئيس مؤسسة أكاديميا للتفوق والاستحقاق ما بين 1999 و2001.

يصل مجموع الجمعيات الجهوية والمحلية التي جرى رصدها حوالي (13) جمعية كان ينتمي إليها نحو (13) وزيرا مهندسا قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري على الصعيد الحكومي.

ويلاحظ بأن بعض الوزراء المهندسين كانوا ينتمون إلى أكثر من جمعية واحدة، كحالة محمد عبو الذي كان يشغل منصب رئيس جمعية خيرية محلية بإقليم تاونات كما كان يشغل منصب رئيس جمعية قطرة ماء (بالتشارك) بإقليم تاونات، وحالة أحمد رضى شامي الذي كان يشغل منصب نائب رئيس جمعية زاكورة وكان يشغل منصب نائب رئيس جمعية "مغرب 2020".

كما يلاحظ بأن وزيرين مهندسين اثنين (2) كانا ينتميان إلى نفس الجمعية وهي جمعية إيليغ بأكادير، جمعية جهوية غير حكومية تهتم بتنمية منطقة سوس، وهما كل من محمد بيجاعد ومحمد حصار. إضافة إلى وزيرين مهندسين اثنين آخرين(2) كانا ينتميان إلى جمعية "نادي تقارب 21" وهما كل من نصر حجي ومحمد المباركي.

لذلك، نجد بأن مجموع عدد الوزراء المهندسين الذين كانوا ينضوون تحت لواء هذه الجمعيات هو (15) وزيرا مهندسا، بينما لايتجاوز عددهم في الواقع نحو (13) وزيرا مهندسا[3].

1– Association « Club Convergence 21 ».

2– كان هذا الأخير من بين المشاركين في إنشاء مؤسسة أكاديميا للتفوق والاستحقاق سنة 1997، بحيث تعمل هذه المؤسسة على مساعدة الطلبة المنحدرين من بيئة فقيرة، وعلى تمويل دراساتهم في أكبر الجامعات والمدارس العالمية، والعمل على تحسيسهم بضرورة العودة إلى المغرب ومساعدتهم على الاندماج المهني.

3– يمثلون 17.10 % من مجموع الوزراء المهندسين.

وسيوضح الجدول رقم (33) ترتيب الجمعيات المشار إليها حسب أهمية عدد الوزراء المهندسين الذين كانوا ينتمون إليها قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري.

الجدول رقم (33): ترتيب الجمعيات الجهوية والمحلية حسب أهمية عدد الوزراء المهندسين المنتمين

اسم الجمعية	*الصفة بالجمعية*	*عدد الوزراء المهندسين المنتمين*	*المجموع*	
1* جمعية إيليغ بأكادير	- رئيس (منتدب) - نائب الرئيس	1 1	02	%13.33
2* جمعية "نادي تقارب 21"	- رئيس (مؤسس) - عضو بالمكتب الوطني	1 1	02	%13.33
3* جمعية فاس- سايس للتنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية	- رئيس	1	1	%6.66
4* جمعية حوض آسفي	- رئيس	1	1	%6.66
5* جمعية زعير للتنمية (جمعية جهوية)	- رئيس (مؤسس)	1	1	%6.66
6* مؤسسة ورزازات الكبرى للتنمية المستدامة	- رئيس (منتدب)	1	1	%6.66
7* جمعية زاكورة	- نائب الرئيس	1	1	%6.66
8* جمعية "مغرب 2020"	- نائب الرئيس	1	1	%6.66
9* جمعية أبي رقراق بسلا	- نائب الرئيس	1	1	%6.66
10* جمعية التنمية الجهوية "أحمد الحنصالي" لجهة تادلا- أزيلال سابقا	- عضو المجلس الإداري	1	1	%6.66
11* جمعية خيرية محلية- إقليم تاونات	- رئيس	1	1	%6.66
12* جمعية قطرة ماء- إقليم تاونات	- رئيس (بالتشارك)	1	1	%6.66
13* مؤسسة أكاديميا للتفوق والاستحقاق (نشاط خيري)	- رئيس	1	1	%6.66
المجموع: (13) جمعية		***(15)***	***(15)***	***%100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال الجدول رقم (33) أعلاه بخصوص ترتيب الجمعيات الجهوية والمحلية حسب أهمية عدد الوزراء المهندسين الذين كانوا ينتمون إليها، بأن جمعية إيليغ بأكادير كان ينتمي إليها وزيرين مهندسين اثنين (2) قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي بما يمثل 13.33 % من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين، كما يتبين أيضا بأن جمعية "نادي تقارب 21" بدورها كان ينتمي إليها وزيرين مهندسين اثنين (2) قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي بما يمثل 13.33 % من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين. ولذلك نجد بأن جمعية إيليغ

بأكادير وجمعية "نادي تقارب 21" قد تصدرتا قائمة الجمعيات التي كان ينتمي إليها الوزراء المهندسون قبل التحاقهم بالحكومة.

تليهما باقي الجمعيات التي كان ينتمي إلى كل واحدة منها وزير مهندس واحد (1)، بما يعادل لكل جمعية 6.66 % من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين (أنظر الجدول أعلاه).

وإذا ما حاولنا القيام بتصنيف مختلف هذه الجمعيات:

– سنجد من جهة أولى الجمعيات الجهوية الكبرى[1] بحيث كان ينتمي إليها نحو (12) وزيرا مهندسا قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري وهو ما يمثل 80 % من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين،

– ونجد من جهة ثانية جمعيتين محليتين[2] بحيث كان ينتمي إليهما وزيرين مهندسين اثنين (2) قبل التحاقهما بالمنصب الوزاري وهو ما يمثل 13.33 % من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين،

– هذا إضافة إلى جمعية أخرى ذات نشاط خيري[3] بحيث كان ينتمي إليها وزير مهندس واحد (1) قبل التحاقه بالمنصب الوزاري وهو ما يمثل نسبة 6.66 % فقط من مجموع الوزراء المهندسين المنتمين.

فهل يعتبر الانتماء إلى مثل هذه الجمعيات ولا سيما الجمعيات الجهوية الكبرى منها منفذا لولوج الحقل الحكومي؟.

يبدو أنه، بالنظر إلى تداخل مختلف منافذ المناصب الوزارية الظاهرة منها والخفية، يصعب الجزم بأولوية منفذ على منفذ آخر في حكومات معينة، غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه بدأت تبرز بعض المنافذ "الجديدة"، كما هو الحال بخصوص "المنفذ الجمعوي". وفي الواقع صارت تتضح أهمية المنفذ الجمعوي كسبيل للإستوزار منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وأصبح الانتماء أو رئاسة بعض الجمعيات ولاسيما الجهوية منها يعتبر منفذ للالتحاق بالعضوية الحكومية، وهذا إنما يدل على أن المنفذ الجمعوي استطاع أن يحتل مكانة بين المنافذ الأخرى للارتقاء إلى المناصب الحكومية[4].

1– وتشمل الجمعيات الجهوية العشر الأولى بالجدول رقم (33) أعلاه، وتمثل 76.92 % من مجموع الجمعيات.

2– وهما الجمعية الخيرية المحلية وجمعية قطرة ماء وكلاهما بإقليم تاونات، وتمثلان 15.38 % من مجموع الجمعيات.

3– وهي مؤسسة أكاديميا للتفوق والاستحقاق، وتمثل 7.69 % من مجموع الجمعيات.

4– أمينة المسعودي: النخبة الوزارية المغربية في بداية الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 195– 197.

وتجدر الإشارة إلى أنه، بعد عرض مختلف المنافذ الظاهرة التي مر بها الوزراء المهندسون قبل التحاقهم بمنصبهم الحكومي الأول، فهل تعتبر هذه المنافذ بمثابة المنافذ الفعلية المؤهلة بمفردها للعضوية الحكومية؟، أم أن هناك منافذ أخرى قد تفتح بدورها باب الساحة الحكومية؟.

هل يمكن اعتبار ظاهرة الاحتضان خطوة أساسية في الدفع بشخصية معينة لمنصب وزاري؟، بحيث لا يمكن إغفال دور العلاقات مع أوساط نافذة أو لها صلة بمركز اتخاذ القرار، فللمستشارين مثلا دور في اقتراح بعض الشخصيات لتقلد مناصب حكومية[1]، ولرئيس الحكومة أيضا مكانة في اقتراح بعض الأشخاص لينظموا لتشكيلته الحكومية[2].

ثم ألا تلعب ظاهرة القرابة العائلية[3] دورا أساسيا كذلك في منح حظوظ لتقلد مناصب سامية حكومية كانت أو غيرها؟[4].

وبالتالي، يتجلى بأنه لا ينبغي الفصل بين المنافذ الظاهرة لتقلد المناصب الحكومية وبين المنافذ الأخرى الخفية التي تؤهل أحيانا قبل باقي المنافذ للمشاركة في الحكومات.

1– كما عرف عن المستشار الملكي عبد العزيز مزيان بلفقيه، من خلال وقوفه وراء مختلف التعيينات في المناصب الوزارية وفي المؤسسات الحكومية الكبرى وفي تعيين الولاة والعمال، حيث هيمن مهندسي القناطر والبوليتكنيك على مختلف المناصب الهامة.

2– كحالة وزير الدولة المهندس عبد الله بها في حكومة عبد الإله بنكيران مثلا.

3– والتي تعد ظاهرة متداولة ومعتمدة بين العائلات الحاكمة في المغرب منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو قبله، حيث تم تداول مناصب حكومية بين عائلات معينة كآل بليمني وآل الجامعي وآل البخاري وغيرها من العائلات الأخرى.

– راجع بهذا الخصوص، **مصطفى الشابي**: النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 27 وما يليها.

4– ففي عائلة الدويري: نجد ~محمد الدويري وإبنه عادل الدويري وإبن شقيقه فؤاد الدويري عينوا في مناصب وزارية، ونفس الأمر بالنسبة للعائلات التالية:

= عائلة التازي: أحمد التازي وعبد الحق التازي والعلمي التازي.

= عائلة الفاسي: محمد بن عبد السلام الفاسي، والطيب الفاسي الفهري وسعيد الفاسي.

= عائلة الشامي: الحسن الشامي وأحمد رضى الشامي.

ذلك أن البنية العائلية، تشكل قناة رئيسية لإفراز أفراد النخب السياسية وتحديد أسس هويتهم السياسية. راجع في هذا الشأن:

– **محمد شقير**: السلطة والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص 190- 191.

خلاصات القسم الأول

تطرقنا في القسم الأول لموضوع النخب التقنية من الهندسة إلى المنصب الوزاري، وسنعرض فيما يلي بعض أهم ما توصلنا إليه من خلاصات:

– أمام العجز الذي تميزت به الجامعة سواء في فرنسا أو في غيرها من البلدان الأوروبية فيما يخص المساهمة في تطور العلوم بصفة عامة والعلوم التجريبية بصورة خاصة، فقد نهضت المدارس الخاصة أو بالأحرى المدارس العليا إلى جانبها من أجل خلق نخب تقنية متخصصة مؤهلة لخدمة الدولة، وقد أسهم في ذلك النهوض تصاعد المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي طرحها التحديث في تلك البلدان والتي لم تعد تتناسب مع واقع الجامعة. ولذلك تعد المدارس العليا نموذجا خاصا في النظام التعليمي قياسا بالجامعات، لكونها تشكل عالما مغلقا اجتماعيا مقارنة بالجامعات التي تعتبر أكثر انفتاحا.

– كان المخزن يجلب كل ما يحتاجه من أطر وكفاءات من المراكز الدينية والثقافية التي كانت مبثوثة في حواضر البلاد، وخاصة من جامعة القرويين التي كانت تمثل المدرسة الكبرى الوحيدة في البلاد التي تكون نخبة صغيرة مؤهلة للمشاركة في تدبير الشأن العام. لكن حينما ظهرت الحاجة إلى تكوين أطر مدربة على تقنيات التنظيم المعاصر فقد ظهرت إلى جانب هذه المراكز الدينية أساليب أخرى جديدة لتكوين العاملين في المخزن، بحيث تم في هذا الإطار إحداث مدارس جديدة مستقلة لهذا الغرض كما هو الشأن بالنسبة لمدرسة المهندسين بفاس والمدرسة الحسنية بطنجة.

– فعقب النكسات التي منيت بها قوات المغرب الحربية خلال القرن التاسع عشر في واقعة وادي إيسلي وحرب تطوان، آنذاك بدأت تتبلور إلى الظهور فكرة تكوين أطر الدولة والجيش وضرورة خلق هيئة من الإداريين المتميزين بتكوينهم المتخصص وبرغبتهم في التجديد وخاصة في الميادين ذات الصلة بالتقنيات العسكرية، وفي هذا الإطار تم تسجيل ملامح انبعاثة تعليمية كانت تهدف إلى إنعاش دراسة العلوم الرياضية والعسكرية وتقريبها من الدراسات الحديثة.

– وقد حاول المخزن من خلال إرسال البعثات التعليمية التي ضمت عدة مئات من الطلبة المغاربة آنذاك اكتساب خبرات متنوعة، وتزويد البلاد بأطر تقنية وعسكرية تستجيب لمتطلبات العصر، غير أنه لم

يتمكن من جني الفوائد التي كانت منتظرة من هذه المبادرة القوية[1]، ذلك أن البلاد لم تستفد من خبرات وكفاءات هؤلاء المتعلمين لعدة أسباب، منها أن البيروقراطية المخزنية قد حجبت الأدوار المحتملة لأفراد البعثات التعليمية المغربية، بحيث لم تتح لهم الفرصة لإظهار كفاءاتهم وخبراتهم، فعدد من هؤلاء الخريجين لم تسند لهم مسؤوليات محددة في نطاق تخصصهم، وكانوا يشتغلون أحيانا في قطاعات لا تمت بصلة لتعليمهم الأوروبي، بل إن أغلب هؤلاء كلفوا للقيام بأدوار هامشية، وعدد منهم بقوا في حيز الإهمال لعدم ثقة المخزن بهم.

– إن التهميش الذي طال غالبية أفراد البعثات التعليمية كان يكشف عن أزمة بنيوية في المؤسسات السياسية والإدارية التي لم يكن في مقدورها التقاط عناصر النجاح وتوظيف آلية البعثات لإنجاح مسيرة الإصلاح أو بالأحرى التحديث، ولذلك فإن المؤسسة السلطانية كانت تتوخى من وراء ذلك الحفاظ على نفس البنية الإدارية والإبقاء على رموزها البيروقراطية، وكانت تهدف فقط إلى تجديد مقاساتها بشكل يمكنها من مواجهة سرعة عملية التحديث الأوروبي الذي برزت تحدياته منذ معركة ايسلي.

– تميزت الفترة الاستعمارية بغياب مؤسسات للتعليم العالي التقني الهندسي بالبلدان المغاربية ومنها المغرب، وبالرغم من إحداث جهاز الحماية لبعض المؤسسات التعليمية، فهي لم تكن تروم من وراء ذلك تقديم تكوين عالي المستوى بقدر ما كانت تقتصر على تكوين تقنيين مساعدين كانت سلطات الحماية في حاجة إلى خدماتهم.

– لكن بمجرد حصول المغرب على الاستقلال فقد تبنى إستراتيجية جديدة في ميدان تكوين الأطر التقنية، ابتداء من أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، وذلك عبر خلق نظام المدارس العليا لتكوين الأطر العلمية والتقنية من أجل سد الفراغ الناتج عن مغادرة الأطر الاستعمارية.

– وبالرغم من أن المغرب قد أنشأ في الفترة الراهنة عددا كبيرا من المدارس العليا لتكوين الأطر التقنية، إلا أن تكوين المهندسين ما يزال ضعيفا مقارنة مع دول مقاربة للمغرب من حيث اقتصاده، وهو أمر يهدد التنمية، بحيث يظهر بأن تأطير الاقتصاد الوطني بالخبرات الهندسية يبقى جد ضعيف، ولا يرقى إلى مواجهة التحديات الآنية والمستعجلة والمستقبلية التي تفرضها العولمة والثورة التكنولوجية.

1– وعلى العكس من ذلك تماما يمكن أن نشير إلى نجاح التجربة اليابانية، وهي التي كانت بعثاتها تدرس بأوروبا في الوقت الذي كانت توجد فيه بعثات المغرب.

– راجع في هذا الصدد، **يحيى بولحية**: "البعثات التعليمية في اليابان والمغرب: من أربعينيات القرن التاسع عشر حتى أربعينيات القرن العشرين: تباين المقدمات واختلاف النتائج"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات– الدوحة / بيروت، الطبعة الأولى، أبريل 2016.

– تقوم الملكية في المغرب من خلال احتكارها لسلطة التعيين بمنح المواقع الإستراتيجية لخريجي المدارس العليا بالخارج، ذلك أنها تفضل انتقاء نخبة سياسية مكونة تكوينا عاليا عصريا في معاهد وجامعات أجنبية ولاسيما الفرنسية منها، وهو ما يستشف من خلال بعض الدراسات التي أنجزت في هذا المجال.

– وتوضح دراسة مؤشر تكوين الوزراء المغاربة البالغ مجموعهم (371) شخصية، طيلة ستة عقود مضت منذ حكومة 1955 إلى غاية حكومة 2013، بأن معظم الوزراء تلقوا تكوينا عاليا عصريا وأن ما يفوق 62 % منهم قد تابعوا دراستهم العليا خارج المغرب ولاسيما بفرنسا، بحيث وجدنا بأن (232) شخصية كلها حصلت على دبلومات عليا بالخارج منها (205) بفرنسا لوحدها و(27) فقط بباقي البلدان الأجنبية.

– كما يبين تفحص التخصصات الدراسية التي همت مجموع الوزراء، بأن دراسات الحقوق احتلت المرتبة الأولى من بين دراسات الوزراء المغاربة بنسبة تزيد عن 28 % بحيث أن (105) منهم كانوا يحملون شهادات عليا في الحقوق، بينما أن دراسات الهندسة قد احتلت المرتبة الثانية بنسبة 20.48 % بحيث بلغ عدد الوزراء الذين كانوا يحملون دبلومات في مجال الهندسة (76) وزيرا، بمعنى أن ما يفوق خمس الشخصيات التي تحملت مهاما وزارية على صعيد الحكومات المغربية كانوا مهندسين.

– عرفت العقود الثلاثة من القرن العشرين (كل من العقد الرابع والعقد الخامس والعقد السادس) ميلاد أكبر عدد من الوزراء المهندسين، بحيث بلغت نسبة الذين ولدوا خلال هذه المرحلة ما يفوق 64 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب حكومية. ثم إن أكثر من ثلثي الوزراء المهندسين الذين شغلوا مناصب حكومية كان تاريخ ميلادهم يقع ما بين سنة 1921 وسنة 1960، أي ما بين العقد الثالث إلى العقد السادس من القرن العشرين.

– تراوح سن الوزراء المهندسين عند التعيين الأول في المنصب الحكومي ما بين (27) سنة و(68) سنة، أما المعدل المتوسط لسن مجموع الوزراء المهندسين عند التعيين الأول فهو (43) سنة، ثم إن غالبية الوزراء المهندسين تم تعيينهم لأول مرة في المنصب الوزاري وهم في سن تتراوح ما بين (31) إلى (60) سنة.

– بلغ عدد النساء الوزيرات المهندسات اللائي تم تعيينهن للقيام بمهام وزارية إلى غاية حكومة 2013، ثلاث (3) وزيرات مهندسات فقط ويمثلن أقل من 4 % من مجموع الوزراء المهندسين. وفي المقابل بلغ مجموع النساء الوزيرات اللائي تحملن مهاما وزارية على الصعيد الحكومي خلال نفس الفترة (18) وزيرة فقط وهن

يمثلن أقل من 5 % من مجموع الوزراء. وبصفة عامة لم تتمكن النساء من ولوج عالم الاستوزار إلا ابتداء من تاريخ التعديل الحكومي الذي أجري في 13 غشت 1997، ولذلك فقد ظل فضاء الاستوزار ذكوريا بامتياز إلى غاية هذا التاريخ.

– تعتبر مدينة فاس المدينة التي زودت الحكومات المغربية بأكبر نسبة من الوزراء المهندسين وبفارق شاسع عن نسب مساهمة باقي المدن، وتليها مساهمة كل من مدن الدار البيضاء ومراكش فالرباط، ثم تأتي بعدها مدن سلا وتازة ثم وجدة وطنجة. أما باقي المدن المغربية الأخرى فلم تمثل إلا نسبا قليلة من الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي.

– تصدرت جهة فاس– مكناس كل جهات المغرب في تمثيل الوزراء المهندسين داخل التشكيلات الحكومية بنسبة تفوق 27 % من مجموع الوزراء المهندسين، تليها جهة الرباط– سلا– القنيطرة التي تم تمثيلها بنسبة 19 % من مجموع الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، وتليهما جهة الدار البيضاء– سطات التي تم تمثيلها بنسبة 9 % من مجموع الوزراء المهندسين، بينما تم تمثيل باقي الجهات بنسب أقل من الوزراء المهندسين.

– أما فيما يخص التمثيل الإقليمي للوزراء المهندسين على صعيد الحكومات المغربية فقد حظيت به داخل الجهات بعض العمالات والأقاليم أكثر من غيرها، كما أن هناك مجموعة من الأقاليم داخل مختلف جهات المغرب ظلت غير ممثلة بوزراء مهندسين على الصعيد الحكومي، بل وتبقى جهة الداخلة– وادي الذهب التي تظم اقليمين الجهة الوحيدة التي لم يتم تمثيلها بأي وزير مهندس على الصعيد الحكومي.

– إن ارتفاع نسبة الكثافة السكانية لجهة ما من جهات المغرب لا تعكس بالضرورة ارتفاع نسبة الوزراء المهندسين الممثلين لها على الصعيد الحكومي، فعلى الرغم من احتلال جهة فاس– مكناس للمرتبة الرابعة من حيث الكثافة السكانية إلا أنها تظل الجهة الأولى التي مثلت أكبر عدد من الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، وعلى الرغم من احتلال جهة الدار البيضاء– سطات للمرتبة الأولى من حيث الكثافة السكانية إلا أنها مثلت ثالث أكبر عدد من الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

– ينحدر أغلب الوزراء المهندسين الذين شاركوا على الصعيد الحكومي من الطبقة الميسورة، أما نسبة المنحدرين من الطبقة غير الميسورة فلا تتجاوز 40 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تقلدوا مناصب حكومية.

– إن جل الوزراء المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية على الصعيد الحكومي، تخرجوا من البلدان الأجنبية (وخاصة فرنسا) بحيث وصلت نسبتهم إلى ما يفوق 77 % من مجموع الوزراء المهندسين، بينما لم يتعدى عدد الذين تخرجوا من المغرب 19 % من مجموع الوزراء المهندسين.

– يتضح بأن التكوين بالخارج لم يكن حكرا على أبناء الطبقة الميسورة وحسب (أو بالأحرى لم يعد كذلك)، بل وقد تمكن أيضا بعض أبناء الطبقة الشعبية من متابعة دراساتهم بالخارج، بحيث وجدنا أن ما يفوق 51 % من الوزراء المهندسين المنتسبين إلى هذه الطبقة قد تابعوا دراساتهم خارج المغرب كذلك، ولذلك فإن الوضع الاجتماعي المتواضع لفئة من الوزراء المهندسين قد لا يعني بالضرورة الاكتفاء بمتابعة الدراسة بالمغرب.

– إن ما يفوق 82 % من المدارس والمعاهد التي تخرج منها الوزراء المهندسين كانت مدارس أجنبية، مثلت منها المدارس الفرنسية لوحدها 69 %، أما المدارس المغربية فلم تمثل سوى 17 % فقط من مجموع المدارس التي تخرج منها الوزراء المهندسون. وقد حظيت المدارس الفرنسية الثلاث (كل من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق، مدرسة البوليتيكنيك، والمدرسة الوطنية للفلاحة) بأكبر عدد من الخريجين على مستوى الحكومات المغربية، وذلك مقارنة سواء مع باقي المدارس الفرنسية أو الأجنبية الأخرى أو مع المدارس المغربية.

– بلغت نسبة الوزراء المهندسين الذين حصلوا على دبلوم إضافي في الهندسة من مدارس أخرى للتكوين الهندسي (بفرنسا)، أكثر من 31 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما على الصعيد الحكومي، يتعلق الأمر ب (18) وزيرا مهندسا من خريجي مدارس الهندسة الفرنسية و(6) وزراء مهندسين من خريجي مدارس الهندسة المغربية.

– تمكن أكثر من 23 % من مجموع الوزراء المهندسين الذين تولوا مهاما حكومية من متابعة تكوينات إضافية في مجالات أخرى غير المجال الهندسي، ولاسيما في مجالي التدبير والاقتصاد، فالتكوين الإضافي يمكن المهندس من التأقلم مع محيطه المهني ومع تطور الاقتصاد خصوصا وأن المهندس أصبح مطالبا اليوم في موقع المسؤولية بالانتقال من مجاله التقني الضيق إلى مجال التدبير والتسيير.

– تمثلت أهم الوظائف التي شغلها خريجو المدارس والمعاهد الأجنبية قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري في المهام بالوزارات (المدراء المركزيين)، المهام بالمكاتب الوطنية (المدراء)، المهام بالشركات (المدراء العامين)، مهام الكتاب العامين للوزارات والمهام في الديوان الملكي أو اللجان الملكية. بينما تمثلت أهم الوظائف التي شغلها

خريجو المدارس والمعاهد المغربية قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري (على قلة تنوعها) في مهام التدريس بمؤسسات التعليم العالي، مهام الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية ومهام الكتاب العامين للوزارات.

– تعتبر المهام بالوزارات (وظيفة المدراء المركزيين) أهم منفذ للالتحاق بالمنصب الوزاري بالنسبة لخريجي المدارس الأجنبية متبوعة بالمهام بالمكاتب الوطنية (المدراء)، أما بالنسبة لخريجي المدارس المغربية فيعتبر التدريس في مؤسسات التعليم العالي أهم منفذ وظيفي للالتحاق بالمنصب الوزاري متبوعا بمهام الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية.

– شكل الانتماء الحزبي خلال المرحلة الأولى *(من 1955 إلى 1974)* معبرا للحكومة في حكومات الفترة الأولى (1955- 1961) بنسبة تفوق 85 % للمنتمين، بينما خلال حكومات الفترة الثانية (1963- 1974) فقد شكل الحياد قيمة سياسية نتيجة إقصاء الأحزاب السياسية من المشاركة في الحكومات من طرف القصر، بنسبة تفوق 96 % للمستقلين، بحيث هيمنت المنافذ التقليدية من قبيل العلاقة المقربة مع القصر والحياد السياسي على المسالك المؤدية إلى الحكومة.

– أما خلال المرحلة الثانية *(من 1977 إلى 2013)*، فقد ساهمت عودة الملك للانفتاح على الأحزاب السياسية وكذا جو الائتلاف الذي خلقته قضية الصحراء في عودة أهمية المنفذ الحزبي في التجنيد خلال حكومات الفترة الأولى (1977- 1985) وذلك بنسبة تفوق 67 % للمنتمين، غير أنه وبحكم فشل المغرب بداية التسعينات في تحقيق التناوب إلا مع نهاية القرن العشرين فقد تراجعت أهمية المنفذ الحزبي خلال حكومات الفترة الثانية (1992- 2000) لصالح المنفذ "التكنوقراطي" بحيث بلغت نسبة المستقلين أكثر من 77 % ، وبعد ذلك فقد أخذ المنفذ الحزبي يستعيد أهميته خلال حكومات الفترة الثالثة (2002- 2013) بنسبة وصلت إلى أكثر من 71 % للمنتمين، وذلك نتيجة ترسيخ ارتباط مسلسل تشكيل الحكومات بنتائج الانتخابات التشريعية.

– لا يمكن اعتبار الانتماء الحزبي للوزراء المهندسين بمثابة المنفذ الرئيسي للعضوية الحكومية، بل يعتبر المنفذ "التكنوقراطي" للوزراء المهندسين منفذا أساسيا كذلك للعضوية الحكومية، وقد لعب هاجس تقوية المؤسسة الملكية دورا جوهريا في ازدياد هذا المسلك، فمن مجموع (184) مشاركة تعود للوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي جرت (85) مشاركة فقط تحت غطاء حزبي بينما أن (99) مشاركة كانت من نصيب الوزراء المهندسين المستقلين أو غير المنتمين حزبيا.

– كان ينتمي أكثر من 26 % من مجموع الوزراء المهندسين إلى جمعيات خاصة بالمهندسين قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، وفي هذا الإطار تشكل وداديات خريجي المدارس العليا الفرنسية (وعلى رأسها القناطر والطرق والبوليتيكنيك) مشتلا للأطر المؤهلة للاستوزار وتحمل المسؤولية الحكومية، وقوة ضاغطة لحماية مصالح منخرطيها مستفيدة من تواجد أعضائها في المناصب العليا والحساسة في المغرب، في حين أن جمعيات المهندسين خريجي المدارس العليا المغربية لم "تعد" تشكل مجموعة ضغط لولوج أعلى مناصب المسؤولية.

– كان ينضوي أكثر من 17 % من مجموع الوزراء المهندسين تحت لواء جمعيات جهوية ومحلية قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، وقد يشكل الانتماء إلى (أو رئاسة) بعض الجمعيات الكبرى (ولاسيما الجهوية منها) أيضا منفذا لولوج الحقل الحكومي، بحيث تعتبر مثل هذه الجمعيات إحدى المطايا للوصول إلى السلطة.

– وتعتبر ظاهرة الاحتضان أيضا من المنافذ التي قد تفتح بدورها باب العضوية الحكومية بحيث لا يمكن إغفال دور العلاقات مع أوساط نافذة أو لها صلة بمركز اتخاذ القرار في الدفع بشخصية معينة لمنصب وزاري. كما تلعب ظاهرة القرابة العائلية أيضا دورا أساسيا كذلك في منح حظوظ لتقلد مناصب سامية. وإن مثل هذه المنافذ الخفية قد تؤهل أحيانا قبل باقي المنافذ الظاهرة للمشاركة في المناصب الحكومية أو غيرها.

القسم الثاني:
الوزراء المهندسون: الولوج إلى الحقل الحكومي ومسألة التنمية

سننتقل في هذا القسم[1] إلى دراسة مرحلة التحاق المهندسين بالحقل الحكومي[2] وكذا مآلهم المهني ما بعد تقلد المنصب الوزاري أو بعد خروجهم من الحكومة، بمعنى أنه سيتم التركيز على دراسة وتتبع مسار الوزراء المهندسين الذي يتمثل من جهة في تقلد المنصب الحكومي ومن جهة أخرى في المآل العملي ما بعد المنصب الحكومي.

ثم إلى التساؤل عن السياق التاريخي لولوج النخبة التقنية أو التكنوقراطية للحقل السياسي والإداري المغربي، وعن العوامل التي تساهم في استمرار صعودها في المغرب، والتوقف عند اختيار اللجوء إلى الأطر التقنية المتخصصة والاعتماد عليها في مجال التنمية أو في إنجاز الأوراش الكبرى بالمغرب[3].

وبالنظر لما يكتسيه هذا القسم من أهمية سيتم تقسيم محتواه إلى فصلين، يخصص (**الفصل الأول**) لمسار الوزراء المهندسين، في حين يخصص (**الفصل الثاني**) لبحث موضوع النخبة التكنوقراطية والمساهمة في التنمية، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: مسار الوزراء المهندسين؛

الفصل الثاني: النخبة التكنوقراطية: المساهمة في التنمية.

1– بعد أن عرّفنا في القسم الأول، بنظام المدارس العليا الذي تم إحداثه بهدف إيجاد نخب تقنية مؤهلة لتغذية الخدمات العامة، وبأهم الخاصيات التي ميزت نخبة السلطة بالمغرب بعد الاستقلال، وتعرفنا على أصول أو ملامح الوزراء المهندسين، وعلى عدد من المنافذ الظاهرة أو الخفية التي تؤهلهم لتقلد المنصب الوزاري.

2– *نادرا ما قامت القوى الأوروبية بإنجازات هامة في ميدان التثقيف الجماهيري داخل البلدان الأجنبية التي كانت خاضعة لإدارتها، ولذلك تتميز البلدان الحديثة العهد بالاستقلال بظاهرة مشتركة وهي احتكار النخبة المتعلمة للحكم وللنشاط السياسي.*

وقد استقطبت هذه النخب اهتمام علماء السياسة الغربيين الذين يشغلهم في الغالب، تحديد المدى الذي تستطيع تلك النخب في إطاره أن تواجه التغيرات السياسية والاجتماعية الحاصلة في مجتمعاتها الأصلية.

وتتلخص في النهاية كل التعريفات التي أعطيت للمهام التي تنتظر هذه النخب في مشكلتين أساسيتين: بلورة ثقافة سياسية وطنية تستوعب القيم الأساسية، وفي آن واحد تحقيق التنمية الاقتصادية. ويرتبط بقاء نظام ما ونخبته بمقدرة هذه الأخيرة على إنجاح هاتين المهمتين.

– راجع، **جون واتربوري**: "أمير المومنين– الملكية والنخبة السياسية المغربية"، مرجع سابق، ص 402.

3– فاللجوء إلى التقنوقراط هو اختيار مرتبط بالتنمية، وفي هذا الإطار يشير **حسن قرنفل** إلى أن هذا الاختيار (اللجوء إلى التقنوقراط) كان مرتبطا بالتنمية المنشودة، فغالبية أعضاء الحكومة وبعض الفعاليات السياسية لم تكن لهم الخبرة الكافية في التدبير اليومي للقطاعات الحكومية التي كانوا يشرفون عليها. ولذلك كان يلجأ إلى التقنوقراط لأنهم كانوا يتوفرون على الكفاءة والتقنية والخبرة الضرورية لتحقيق التنمية.

– أنظر، **حسن قرنفل**: الحسن الثاني انفتح على التكنوقراط ولم يكتف بالنخبة الحزبية في تعيين الوزراء، في حوار من إجراء مراد ثابت، جريدة المساء، بتاريخ 24 أبريل 2011.

الفصل الأول: مسار الوزراء المهندسين

يقتضي التطرق لمسار الوزراء المهندسين التعرض لتقلد المنصب الوزاري (**المبحث الأول**)، والتعريف بمآل الوزراء المهندسين المهني أو العملي بعد الخروج من المنصب الوزاري (**المبحث الثاني**).

المبحث الأول: تقلد المنصب الوزاري

يتطلب التعرض لتقلد المنصب الوزاري، التعريف بداية بمختلف المناصب الوزارية التي تقلدها المهندسون على صعيد مختلف التشكيلات الحكومية، والوقوف على تطور المهندسين في مختلف تلك التشكيلات (**المطلب الأول**)، ثم بحث طبيعة المرافق الوزارية التي تم اسناد تسييرها للمهندسين (**المطلب الثاني**).

وتجدر الإشارة إلى أن التعريف بمختلف المناصب الوزارية التي تقلدها المهندسون على صعيد مختلف الحكومات[1]، ارتأينا إيراده بالملحق رقم (3) نظرا لطول مساحة صفحاته.[2]

المطلب الأول: تطور المهندسين في التشكيلات الحكومية

يقتضي تتبع ورصد تطور الوزراء المهندسين في مختلف التشكيلات الحكومية، العمل على توزيعهم حسب التشكيلات الحكومية ومن ثم تعقب التطور الذي لحق على عددهم وعلى نسبة تمثيلهم (**الفرع الأول**)، والعمل على بحث دورانهم أو ثباتهم في مختلف تلك التشكيلات الحكومية (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: توزيع المهندسين وتتبع عددهم ونسبة تمثيلهم

سنعمل على توزيع الوزراء المهندسين بحسب التشكيلات الحكومية التي جرى تأليفها بالمغرب (**أولا**)، وبعد ذلك سنتتبع التطور الذي طرأ على عددهم وعلى نسبة تمثيلهم في مختلف تلك التشكيلات الحكومية (**ثانيا**).

1– التي جرى تأليفها بالمغرب ابتداء من حكومة 7 دجنبر 1955 إلى غاية الحكومة المعدلة في 10 أكتوبر 2013.

2– أنظر في هذا الصدد، الملحق رقم (3) الوارد بقائمة الملاحق.

أولا: توزيع المهندسين حسب التشكيلات الحكومية

انطلاقا من قراءة قائمة مختلف المناصب الوزارية التي تقلدها المهندسون (الملحق رقم 3)، يتبين بأن المهندسين تقلدوا مناصب وزارية مختلفة على صعيد الحكومات التي تعاقبت على تسيير الشأن العام بالمغرب منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2013.

وبالنظر إلى تلك المناصب الوزارية المختلفة التي تم تقلدها، يقتضي توزيع المهندسين بحسب الحكومات التعريف بعدد المهندسين الذين شاركوا في كل حكومة من الحكومات المتتالية الواحدة تلو الأخرى، وهذا ما سيبينه الجدول رقم (34).

الجدول رقم (34) : توزيع المهندسين حسب الحكومات (1955 – 2013)

ر. ت	تاريخ تأليف الحكومة أو (التعديل الحكومي)	عدد المهندسين		باقي أعضاء الحكومة		مجموع أعضاء الحكومة	
1	7 دجنبر 1955	2	% 9.09	20	% 90.9	22	% 100
2	28 أكتوبر 1956	2	% 11.76	15	% 88.23	17	% 100
3	12 ماي 1958	5	% 27.77	13	% 72.22	18	% 100
4	24 دجنبر 1958	1	% 7.69	12	% 92.3	13	% 100
5	26 ماي 1960	1	% 5.88	16	% 94.11	17	% 100
6	26 فبراير 1961	1	% 6.25	15	% 93.75	16	% 100
7	2 يونيو 1961	2	% 9.09	20	% 90.9	22	% 100
8	5 يناير 1963	2	% 9.52	19	% 90.47	21	% 100
9	13 نونبر 1963	2	% 9.09	20	% 90.9	22	% 100
10	تعديل 20 غشت 1964	0	% 0.0	27	% 100.0	27	% 100
11	8 يونيو 1965	4	% 10.0	36	% 90.0	40	% 100
12	11 نونبر 1967	6	% 10.71	50	% 89.28	56	% 100
13	11 غشت 1971	3	% 15.0	17	% 85.0	20	% 100
14	12 أبريل 1972	4	% 16.0	21	% 84.0	25	% 100
15	20 نونبر 1972	2	% 8.0	23	% 92.0	25	% 100
16	تعديل 25 أبريل 1974	5	%15.62	27	% 84.37	32	% 100
17	10 أكتوبر 1977	8	% 23.52	26	% 76.47	34	% 100
18	27 مارس 1979	8	% 26.66	22	%73.33	30	% 100
19	5 نونبر 1981	8	% 24.24	25	% 75.75	33	% 100

20	30 نونبر 1983	9	% 21.95	32	% 78.04	41	% 100
21	11 أبريل 1985	10	% 23.25	33	% 76.74	43	% 100
22	11 غشت 1992	7	% 23.33	23	% 76.66	30	% 100
23	11 نونبر 1993	8	% 25.0	24	% 75.0	32	% 100
24	7 يونيو 1994	8	% 25.80	23	% 74.19	31	% 100
25	27 فبراير 1995	9	% 25.0	27	% 75.0	36	% 100
26	تعديل 13 غشت 1997	12	% 41.37	17	% 58.62	29	% 100
27	14 مارس 1998	7	% 15.55	38	% 84.44	45	% 100
28	تعديل 6 شتنبر 2000	6	% 17.64	28	% 82.35	34	% 100
29	7 نونبر 2002	7	% 17.94	32	% 82.05	39	% 100
30	تعديل 8 يونيو 2004	9	% 25.0	27	% 75.0	36	% 100
31	15 أكتوبر 2007	12	% 27.27	32	% 72.72	44	% 100
32	3 يناير 2012	3	% 9.67	28	% 90.32	31	% 100
33	تعديل 10 أكتوبر 2013	11	% 28.20	28	% 87.5	39	% 100
	المجموع	***(184)***	***% 18.4***	***(816)***	***% 81.6***	***(1000)***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين انطلاقا من الجدول رقم (34) أعلاه المخصص لتوزيع المهندسين حسب الحكومات، بأن عدد المهندسين الذين جرى تعيينهم في كل حكومة من الحكومات التي عرفها المغرب ما بين 1955 و 2013، كان يتراوح ما بين مهندس واحد (1) كما هو الحال بالنسبة للحكومات الثلاث التالية حكومة 24 دجنبر 1958 وحكومة 26 ماي 1960 وحكومة 26 فبراير 1961، واثني عشر (12) مهندسا كما هو الشأن بالنسبة للحكومتين التاليتين الحكومة المعدلة بتاريخ 13 غشت 1997 وحكومة 15 أكتوبر 2007.

وهذا لا يعني بأن المهندسين من حيث العدد كانوا متواجدين في جميع التشكيلات الحكومية التي شهدها المغرب المستقل، بل إن تشكيلة التعديل الحكومي بتاريخ 20 غشت 1964 لم تكن تضم أي مهندس بين أعضائها.

ثانيا: تتبع عدد المهندسين ونسبة تمثيلهم في التشكيلات الحكومية

يمكننا الجدول رقم (34) المشار إليه أعلاه والمخصص لتوزيع المهندسين حسب الحكومات، من تتبع تطور عدد المهندسين في الحكومات ومن تتبع تطور نسبة تمثيل المهندسين من إجمالي الأعضاء الذين تم تعيينهم في تلك الحكومات[1].

1- تزايد عدد المهندسين

لتقديم صورة واضحة عن التطور الذي لحق على عدد المهندسين الذين تولوا مناصب وزارية في مختلف التشكيلات الحكومية، سنعرض الرسم المبياني رقم (1).

1- ويمكننا الجدول رقم (34) أيضا من تتبع تطور عدد باقي أعضاء الحكومات، وكذا تتبع تطور نسبة تمثيلهم من إجمالي الأعضاء الذين تم تعيينهم، كما يحدد مجموع أعضاء الحكومات.

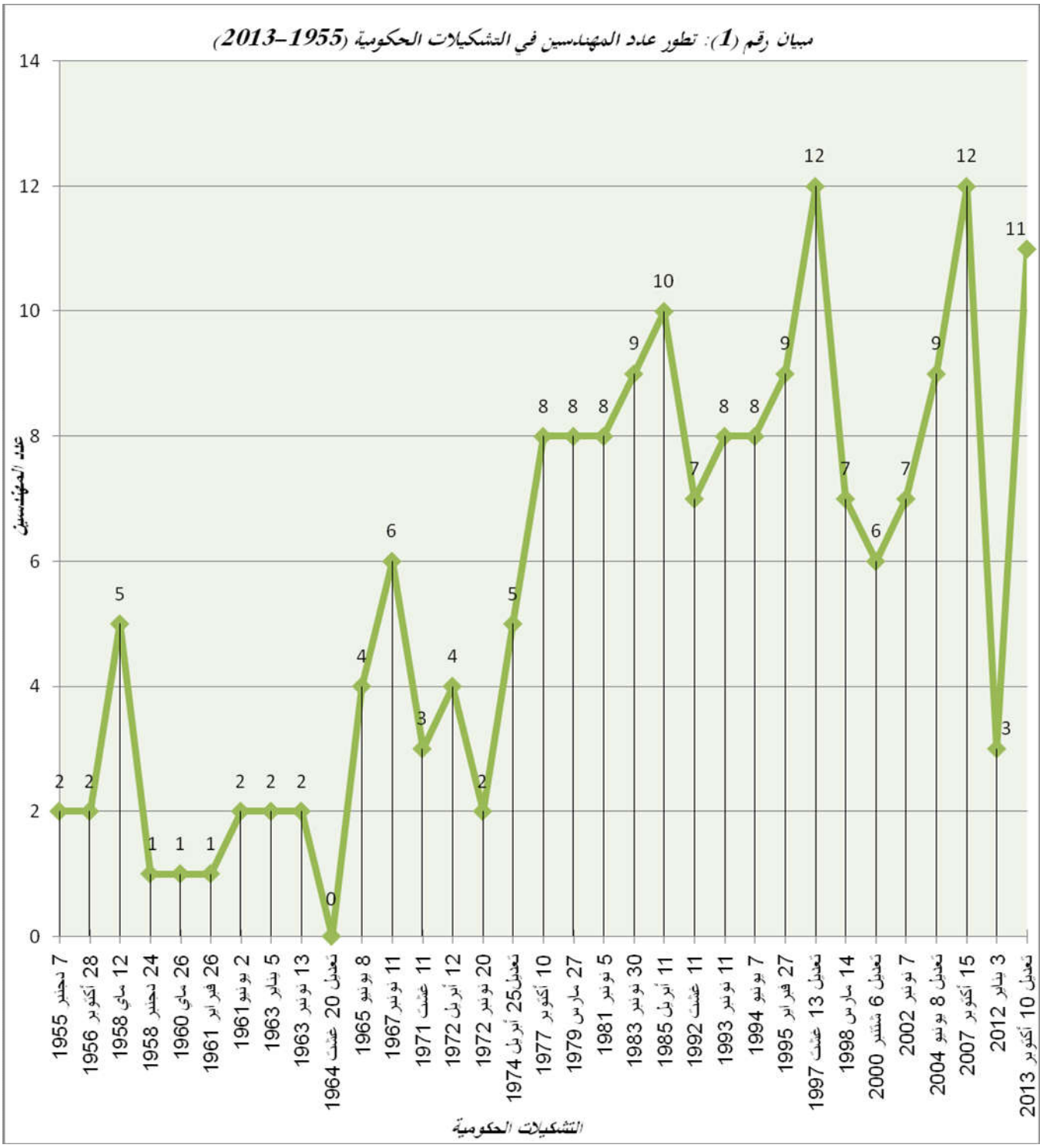

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال تتبع منحنى المبيان رقم (1) أعلاه المخصص لتتبع تطور عدد المهندسين في التشكيلات الحكومية ما بين 1955 و2013، أن عدد المهندسين بصفة عامة ظل يتزايد باستمرار مع توالي التشكيلات الحكومية على الرغم من أن هذا العدد كان يعرف بعض الاستقرار أو حتى بعض التراجع أحيانا وذلك بالانتقال من تشكيلة حكومية لأخرى.

وانطلاقا من هذا المبيان، يمكن تقسيم التطور الذي شهده عدد المهندسين في التشكيلات الحكومية إلى مرحلين أساسيتين:

المرحلة الأولى تمتد من 1955 إلى 1974: تظم هذه المرحلة الحكومات التي تعاقبت منذ حكومة 7 دجنبر 1955 إلى غاية الحكومة المعدلة بتاريخ 25 أبريل 1974، بحيث تراوح عدد المهندسين في التشكيلات الحكومية خلال هذه المرحلة ما بين مهندس واحد (1)[1] وستة (6) مهندسين[2].

المرحلة الثانية تمتد من 1977 إلى 2013: وتشمل الحكومات التي تم تشكيلها ابتداء من حكومة 10 أكتوبر 1977 إلى غاية الحكومة المعدلة بتاريخ 10 أكتوبر 2013، بحيث تراوح عدد المهندسين في حكومات هذه المرحلة ما بين ستة (6) مهندسين[3] واثني عشر (12) مهندسا[4]. ويلاحظ أيضا أنه بالرغم من الارتفاع المسجل على مستوى عدد المهندسين في حكومات هذه المرحلة، فقد تراجع هذا العدد في حكومة 3 يناير 2012 إلى ثلاثة (3) مهندسين فقط.

نخلص إلى أن المهندسين كانوا متواجدين ضمن جميع التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2013 باستثناء تشكيلة واحدة وهي تشكيلة الحكومة المعدلة في 20 غشت 1964، وأن عددهم قد ارتفع إلى الضعف في حكومات المرحلة الثانية الممتدة من 1977 إلى 2013 مقارنة مع حكومات المرحلة الأولى الممتدة من 1955 إلى 1974.

2- تزايد نسبة تمثيل المهندسين

بعد القيام بتوزيع المهندسين حسب التشكيلات الحكومية من خلال الجدول رقم (34) السابق الذكر، وبعد دراسة التطور الذي هم عدد المهندسين في مختلف التشكيلات الحكومية طبقا للمبيان رقم (1) السابق، واستنادا دائما إلى معطيات نفس الجدول يمكننا تتبع تزايد نسبة تمثيل المهندسين من إجمالي الأعضاء الذين تم تعيينهم في مختلف التشكيلات الحكومية.

1- في كل من حكومات: 24 دجنبر 1958، 26 ماي 1960، و 26 فبراير 1961.

2- تم تسجيل هذا العدد من المهندسين في حكومة 11 نونبر 1967، إضافة إلى (5) مهندسين في كل من حكومتي 12 ماي 1958 وتعديل 25 أبريل 1974.

3- تم تسجيل هذا العدد من المهندسين في التعديل الحكومي بتاريخ 6 شتنبر 2000.

4- في كل من تعديل 13 غشت 1997 وحكومة 15 أكتوبر 2007.

وسنعرض بهذا الشأن الرسم المبياني رقم (2) المخصص لتتبع أو لرصد التطور الذي لحق على نسبة تمثيل المهندسين.

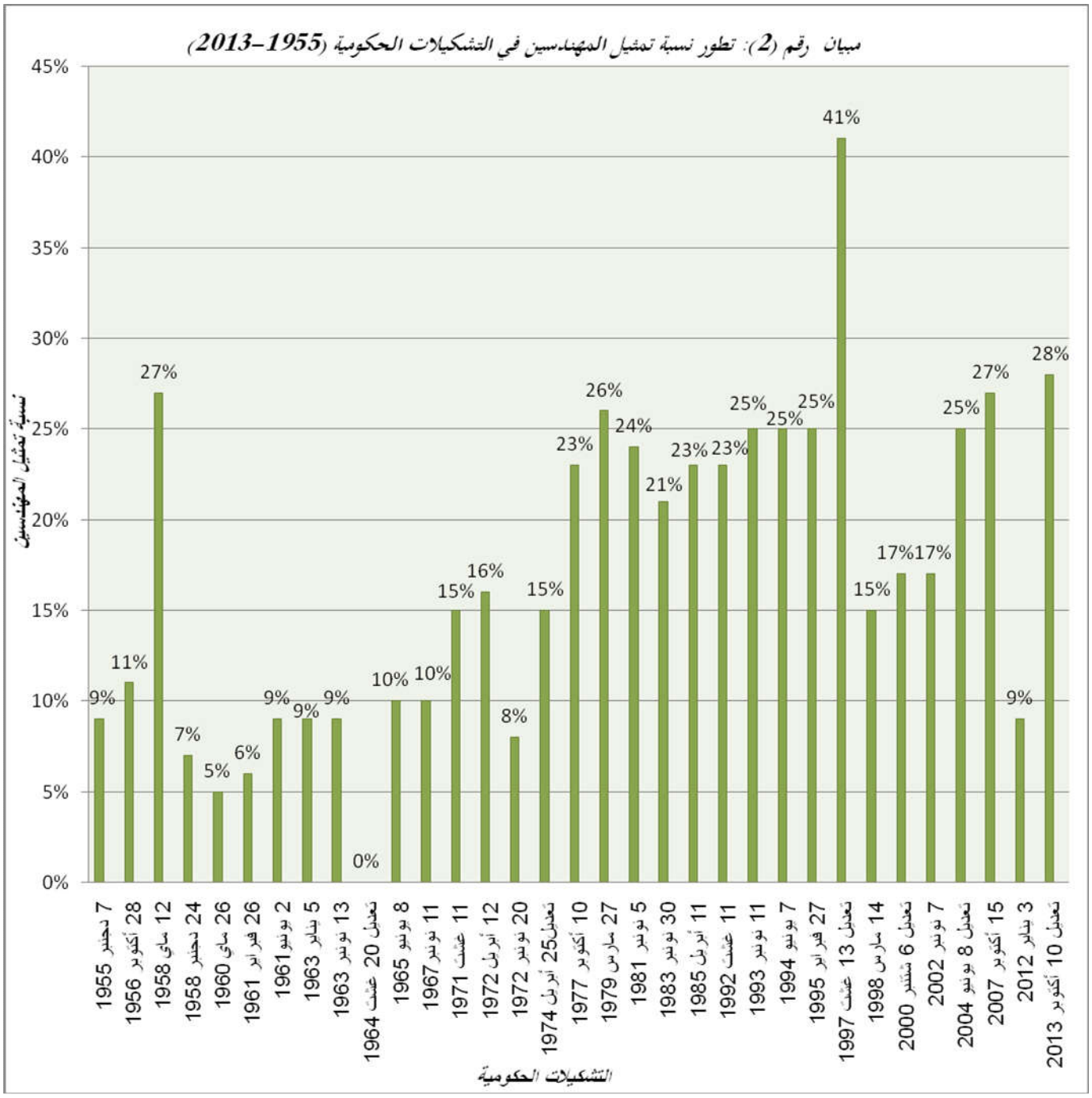

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ طبقا للمبيان رقم (2) أعلاه المخصص لتتبع تطور نسبة تمثيل المهندسين من إجمالي الوزراء الأعضاء الذين تم تعيينهم في مختلف التشكيلات الحكومية ما بين 1955 و 2013، أن نسبة تمثيل المهندسين في مختلف تلك التشكيلات الحكومية تراوحت ما بين خمسة (5) بالمائة وواحد وأربعون (41)

بالمائة من إجمالي الوزراء الأعضاء الذين تم تعيينهم، بحيث مثلت النسبة الدنيا (أي 5 بالمائة) تشكيلة حكومة 26 ماي 1960، في حين مثلت النسبة القصوى (أي 41 بالمائة) التشكيلة الحكومية المعدلة في 13 غشت 1997.

وتستثنى من ذلك تشكيلة حكومية واحدة، وهي تشكيلة تعديل 20 غشت 1964، التي لم تكن تظم أي مهندس بين أعضائها، وهو ما يعني أن نسبة تمثيل المهندسين في هذه التشكيلة الحكومية كانت منعدمة.

وانطلاقا من هذا المبيان، يمكن تقسيم التطور الذي شهدته نسبة تمثيل المهندسين من إجمالي الوزراء الأعضاء الذين جرى تعيينهم في مختلف التشكيلات الحكومية إلى مرحلتين أساسيتين[1]:

مرحلة ما قبل سنة 1974: خلال هذه المرحلة لم تتجاوز نسبة تمثيل المهندسين في جل التشكيلات الحكومية (16) بالمائة من مجموع الأعضاء المعينين، وهي النسبة التي سجلت في حكومة 12 أبريل 1972، وذلك بالرغم من تجاوز هذه النسبة في حكومة وحيدة وهي حكومة 12 ماي 1958 بحيث وصلت نسبة تمثيل المهندسين فيها إلى (27) بالمائة، ثم انخفضت بعدها إلى (15) بالمائة كما هو الحال بالنسبة لحكومة 11 غشت 1971 وكما هو الشأن أيضا بالنسبة للحكومة المعدلة بتاريخ 25 أبريل 1974.

مرحلة ما بعد سنة 1977: وخلال هذه المرحلة ارتفعت نسبة تمثيل المهندسين في التشكيلات الحكومية إلى ما يفوق (20) بالمائة من مجموع الأعضاء المعينين، وهي نسبة تم تمثيلها في أغلب حكومات هذه المرحلة، بل وسجلت نسبة تمثيل المهندسين (41) بالمائة في الحكومة المعدلة بتاريخ 13 غشت 1997، وانخفضت بعد ذلك إلى (15) بالمائة في حكومة 14 مارس 1998 ثم (17) بالمائة في كل من الحكومة المعدلة بتاريخ 6 شتنبر 2000 وحكومة 7 نونبر 2002. غير أن أدنى نسبة تم تسجيلها في هذه المرحلة، هي تلك التي مثلتها حكومة 3 يناير 2012، والتي تراجعت فيها نسبة تمثيل المهندسين إلى (9) بالمائة فقط.

نخلص بخصوص التطور الذي لحق نسبة تمثيل المهندسين من مجموع الوزراء الأعضاء الذين تم تعيينهم في مختلف التشكيلات الحكومية التي شهدها المغرب منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2013، إلى أن نسبة تمثيل المهندسين ارتفعت في جل حكومات مرحلة ما بعد سنة 1977 إلى أكثر من (20) بالمائة، وذلك مقارنة مع

1– على غرار تقسيم التطور الذي طال عدد المهندسين في التشكيلات الحكومية المشار إليه سابقا.

حكومات مرحلة ما قبل سنة 1974 التي سجلت في جلها نسبة تمثيل المهندسين أقل من (16) بالمائة من مجموع الوزراء الأعضاء الذين تم تعيينهم.

الفرع الثاني: دوران المهندسين في التشكيلات الحكومية

سنعمل (**أولا**) على بحث إجمالي مشاركات الوزراء المهندسين في مختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى غاية حكومة سنة 2013، ثم سنبحث (**ثانيا**) مدى دورانهم أو ثباتهم في مختلف تلك التشكيلات الحكومية.

أولا: إجمالي المشاركات

يبلغ عدد الوزراء المهندسين ما مجموعه (76) وزيرا مهندسا، بغض النظر عن تكرار مشاركاتهم[1]، أي بصرف النظر عن المجموع الكلي لعدد المناصب التي تقلدوها في مختلف التشكيلات الحكومية.

وتبعا لتوزيع هؤلاء الوزراء المهندسين حسب التشكيلات الحكومية طبقا للجدول رقم (34) المشار إليه سابقا[2]، يتبين بأن مجموع عدد الوزراء المهندسين يصل إلى (184) وزيرا مهندسا علاقة بمجموع مشاركاتهم في مختلف الحكومات أو ارتباطا بعدد المناصب[3] التي شغلوها في مختلف تلك الحكومات.

لقد بلغ إذن العدد الإجمالي لمشاركات الوزراء المهندسين نحو (184) مشاركة وهو ما يمثل نسبة 18.4 % من إجمالي عدد المشاركات، في حين بلغ العدد الإجمالي لمشاركات باقي الوزراء الأعضاء بالتشكيلات

1– أنظر اللائحة رقم (2) الخاصة بالوزراء المهندسين، الواردة بالملحق رقم (2).

2– استندنا في بناء هذا الجدول إلى قائمة المناصب الوزارية التي تقلدها المهندسون، راجع الملحق رقم (3).

3– تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن الوزير المهندس قد يتقلد أكثر من منصب في نفس التشكيلة الحكومية وذلك إثر "تعديل" حكومي أو أكثر، فمثلا عندما يتم تعيين وزير مهندس على رأس وزارة ما ثم يتم إعفاؤه من مهامه ليعاد تعيينه على رأس وزارة أخرى، في هذه الحالة نعتبر أن هذا الوزير المهندس قد شارك مرة واحدة في هذه التشكيلة الحكومية، وبمعنى آخر قد شغل منصبا (وليس مناصب) في التشكيلة الحكومية نفسها.

فما دام الأمر يتعلق بنفس التشكيلة الحكومية، نعتبر أن الوزير المهندس، أو أي عضو آخر بالحكومة، قد شارك مرة واحدة أو تقلد منصبا واحدا (رغم توليه أكثر من منصب) في هذه الحكومة. ولقد تم سلك هذه الطريقة حتى يتيسر للباحث تعداد المشاركات سواء تلك التي تهم الوزراء المهندسين أو تلك التي تهم باقي الوزراء الأعضاء الآخرين بالحكومات.

– **أنظر بهذا الشأن** "التعديلات" الطارئة على مهام الوزراء المهندسين في مختلف الحكومات، تلك المشار إليها في الملحق رقم (3).

الحكومية نحو (816) مشاركة وهو ما يمثل نسبة 81.6 % من إجمالي المشاركات الذي وصل في المجموع إلى ألف (1000) مشاركة في مختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب.

وهكذا يتبين بأن العدد الإجمالي لمشاركات الوزراء المهندسين قد شكل ما يقارب الخمس (1/5) من إجمالي عدد المشاركات في مختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب إلى غاية حكومة سنة 2013.

ويعني هذا أيضا بأنه منذ الحكومة الأولى إلى غاية حكومة 2013، فقد جرى تعيين (76) مهندسا ليتقلدوا (184) منصبا حكوميا، أي أن نفس الشخصيات كانت تتكلف بشغل مناصب مختلفة.

وبتعبير آخر لقد بلغ مجموع مشاركات المهندسين في مختلف الحكومات (184) مشاركة في حين أن عدد الوزراء المهندسين في الواقع لا يتعدى (76) وزيرا مهندسا، وهو ما يدل على أن نفس الوزراء المهندسين قد شاركوا أو شغلوا مناصب في أكثر من حكومة[1].

وللتعريف أكثر بعدد مشاركات المهندسين في مختلف التشكيلات الحكومية، ارتأينا أن نعرض الجدول رقم (35).

1– وهذا إنما يدل –كما سنرى لاحقا– على ظاهرة استقرار الوزراء المهندسين في الحكومات المغربية.

الجدول رقم (35): عدد مشاركات المهندسين في التشكيلات الحكومية (1955–2013)

عدد المشاركات (بالمرات)	عدد المهندسين		مجموع مشاركات المهندسين		توزيع المهندسين إلى مجموعات حسب أهمية عدد المشاركات
مرة واحدة	32	% 42.10	32	% 17.39	المجموعة الأولى (شاركت مرة واحدة)
المجموع	***32***	***% 42.10***	***32***	***% 17.39***	
مرتين	18	% 23.68	36	% 19.56	المجموعة الثانية (شاركت ما بين مرتين إلى أربع مرات)
3 مرات	11	% 14.47	33	% 17.93	
4 مرات	8	% 10.52	32	% 17.39	
المجموع	***37***	***% 48.67***	***101***	***% 54.88***	
5 مرات	2	% 2.63	10	% 5.43	المجموعة الثالثة (شاركت ما بين خمس إلى عشر مرات)
6 مرات	2	% 2.63	12	% 6.52	
7 مرات	–	–	–	–	
8 مرات	–	–	–	–	
9 مرات	1	% 1.31	09	% 4.89	
10 مرات	2	% 2.63	20	% 10.86	
المجموع	***7***	***% 9.2***	***51***	***% 27.7***	
المجموع العام	***76***	***% 100***	***184***	***% 100***	*ثلاث مجموعات*

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من خلال الجدول رقم (35) أعلاه، بأن عدد مشاركات المهندسين في مختلف التشكيلات الحكومية التي شهدها المغرب منذ الاستقلال إلى غاية حكومة سنة 2013، قد تراوح ما بين مشاركة واحدة (1) وعشر (10) مشاركات. بمعنى أن هناك وزراء مهندسين شاركوا في تشكيلة حكومية واحدة فقط ولم

يشاركوا في باقي التشكيلات الحكومية، ومقابل ذلك هناك مهندسين آخرين تمكنوا من المشاركة في أكثر من تشكيلة حكومية.

كما حاولنا من خلال نفس الجدول، تقسيم المهندسين بالنظر إلى عدد مشاركاتهم في التشكيلات الحكومية إلى ثلاث مجموعات أساسية:

المجموعة الأولى: ضمت المهندسين الذين شاركوا مرة واحدة، بحيث بلغ عددهم (32) مهندسا، بمعنى أن ما يشكل 42.10 في المائة من مجموع عدد المهندسين شاركوا 32 مرة، وهو ما يعني أيضا أنهم شاركوا بما يمثل 17.39 في المائة من مجموع مشاركات المهندسين.

المجموعة الثانية: ضمت المهندسين الذين شاركوا ما بين مرتين إلى أربع مرات، ويتعلق الأمر ب (37) مهندسا، بمعنى أن ما يشكل 48.67 في المائة من مجموع عدد المهندسين شاركوا 101 مرة، أي أنهم شاركوا بما يمثل 54.88 في المائة من مجموع مشاركات المهندسين.

المجموعة الثالثة: ضمت المهندسين الذين شاركوا ما بين خمس مرات إلى عشر مرات، وهم (7) مهندسين فقط، بمعنى أن ما يشكل 9.2 في المائة من مجموع عدد المهندسين شاركوا (51) مرة، أي انهم شاركوا بما يمثل 27.7 في المائة من مجموع مشاركات المهندسين. وهو ما يعني كذلك بأن (7) مهندسين فقط هم الذين قد هيمنوا على 27.7 في المائة من مجموع مشاركات المهندسين، بحيث شاركوا بمفرهم بما مجموعه (51) مشاركة .

وبالتالي يظهر بأن المهندسين الذين ضمتهم المجموعة الثالثة هم الذين تصدروا المراتب الأولى بالنظر إلى ثقل مجموع عدد مشاركاتهم في التشكيلات الحكومية، ويتعلق الأمر بالوزراء المهندسين الذين سنأتي على ذكر أسمائهم بالترتيب كما يلي:

يحل في المرتبة الأولى كل من ~محمد الدويري[1] وعبد الرحمان السباعي[1]: يشكل هذين المهندسين معا ما نسبته 2.63 في المائة من مجموع عدد المهندسين، بحيث شارك كل واحد منهما 10 مرات، أي أنهما شاركا

1– ~محمد الدويري: وهو خريج مدرسة البوليتكنك والمدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس بفرنسا.

راجع، بخصوص المناصب الوزارية سواء تلك التي تقلدها ~محمد الدويري، أو تلك التي تقلدها غيره من الوزراء المهندسين الذين سنذكر أسماؤهم، الملحق رقم (3).

مجتمعين بما مجموعه 20 مشاركة في التشكيلات الحكومية وهو ما يشكل 10.86 في المائة من مجموع مشاركات المهندسين.

أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب الطيب الفاسي الفهري[2]: ويشكل هذا المهندس بمفرده نسبة 1.31 في المائة من مجموع عدد المهندسين، بحيث شارك 9 مرات على صعيد التشكيلات الحكومية، وهو ما يشكل 4.89 في المائة من مجموع مشاركات المهندسين.

بينما احتل المرتبة الثالثة كل من الطيب ابن الشيخ[3] وموسى السعدي[4]: يشكل هذين المهندسين معا ما نسبته 2.63 في المائة من مجموع عدد المهندسين، بحيث شارك كل واحد منهما 6 مرات، أي أنهما شاركا مجتمعين بما مجموعه 12 مشاركة على صعيد التشكيلات الحكومية، وهو ما يشكل 6.52 في المائة من مجموع مشاركات المهندسين.

أما المرتبة الرابعة فعادت إلى كل من محمد القباج[5] وعبد العزيز مزيان بلفقيه[6]: شكل هذين المهندسين معا ما نسبته 2.63 في المائة من مجموع عدد المهندسين، بحيث شارك كل واحد منهما 5 مرات، أي أنهما شاركا مجتمعين بما مجموعه 10 مشاركات على صعيد التشكيلات الحكومية، وهو ما يشكل 5.43 في المائة من مجموع مشاركات المهندسين.

ثانيا: الدوران في التشكيلات الحكومية

انطلاقا من دراسة مشاركات المهندسين في مختلف التشكيلات الحكومية التي شهدها المغرب منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2013، تلك المشار إليها في الجدول رقم (35) السالف الذكر، يمكن استخلاص ملاحظتين أساسيتين:

1– عبد الرحمان السباعي: مهندس جغرافي خريج المدرسة الوطنية للعلوم الجغرافية بباريس بفرنسا.

2– الطيب الفاسي الفهري: مهندس إحصائي خريج المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط.

3– الطيب ابن الشيخ: مهندس إحصائي خريج المعهد الوطني للإحصاء الاقتصادي والتطبيقي بباريس بفرنسا.

4– موسى السعدي: مهندس جيولوجي خريج المدرسة الوطنية العليا للجيولوجيا التطبيقية والبحث المعدني بنانسي بفرنسا.

5– محمد القباج: خريج مدرسة البوليتكنيك والمدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس بفرنسا.

6– عبد العزيز مزيان بلفقيه: حاصل على دبلوم في الهندسة المدنية من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس، وحاصل على دبلوم مهندس من المعهد الوطني للعلوم التطبيقية بليون بفرنسا.

الملاحظة الأولى: تهم المهندسين الذين ضمتهم المجموعة الأولى والذين شاركوا مرة واحدة فقط، وعددهم (32) مهندسا، أي أنهم تقلدوا ما مجموعه 32 مشاركة أو منصب لا غير. ويتلخص مفاد هذه الملاحظة في كون أن المهندسين الذين ضمتهم المجموعة الأولى تقلد كل واحد منهم منصبا حكوميا واحدا في تشكيلة حكومية واحدة دون غيرها، وهو ما يدل على عدم استقرار مهندسي هذه المجموعة في باقي التشكيلات الحكومية التي تم تنصيبها بالمغرب.

الملاحظة الثانية: تهم المهندسين الذين ضمتهم المجموعتين الثانية والثالثة والذين شاركوا ما بين مرتين إلى عشر مرات، وعددهم (44) مهندسا، أي أنهم تقلدوا بمفردهم ما مجموعه 152 مشاركة أو منصب. ويتلخص مفاد هذه الملاحظة في كون أن المهندسين ضمن المجموعتين الثانية والثالثة تقلد كل واحد منهم أكثر من منصب في أكثر من تشكيلة حكومية واحدة، وهذا إنما يدل على ظاهرة استقرار مهندسي هاتين المجموعتين في التشكيلات الحكومية التي تم تنصيبها بالمغرب، وذلك بالرغم من الاختلاف المسجل على مستوى نسبة هذا الاستقرار في الحكومات بحسب التفاوت الحاصل بينهم في عدد مرات المشاركة.

يتضح إذن من خلال معدلات مجموع مشاركات المهندسين في التشكيلات الحكومية التي جرى تنصيبها بالمغرب منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2013، أن نسبة استقرار مهندسي المجموعتين الثانية والثالثة في التشكيلات الحكومية تتجاوز بكثير نسبة عدم استقرار مهندسي المجموعة الأولى، وهي تتمثل على التوالي في 82.58 في المائة بالنسبة للمجموعتين الثانية والثالثة مقابل 17.39 في المائة فقط من مجموع المشاركات بالنسبة للمجموعة الأولى، أي بمجموع (44) مهندسا مقابل (32) مهندسا.

وهذا يفسر ما ذكرناه سابقا، وهو كون أن (76) وزيرا مهندسا تقلدوا بمفردهم (184) منصبا حكوميا، وهو ما يعني أيضا أن دوران أو تداول أو تجديد الوزراء المهندسين على مستوى الحكومات المغربية كان ضعيفا ومحدودا[1].

1– بل إن هذه الملاحظة لا تهم الوزراء المهندسين فقط، وإنما تسري أيضا على باقي الوزراء الأعضاء بالحكومات، انطلاقا من كون أن (295) وزيرا تقلدوا بمفردهم نحو (816) منصبا حكوميا.

فقد سبق وذكرنا على أن مجموع عدد الوزراء الذين تقلدوا مناصب وزارية بالحكومات (بما فيهم الوزراء المهندسين) بلغ (371) وزيرا، **أنظر بهذا الصدد** اللائحة رقم (1) الواردة بالملحق رقم (1) والتي تم تخصيصها لعرض أسماء مجموع الشخصيات الوزارية.

أما بخصوص مجموع عدد مناصب باقي الوزراء الأعضاء بالحكومات، **أنظر بالجدول** رقم (34) السابق خانة باقي أعضاء الحكومة.

نخلص إلى أن ظاهرة الاستقرار أو ضعف نسبة التغيير التي ميزت الوزراء المهندسين على صعيد التشكيلات الحكومية، إنما تشير إلى قلة دورانهم وإلى ثباتهم بهذه التشكيلات الحكومية.

المطلب الثاني: طبيعة المرافق الوزارية المسندة للمهندسين

حاولنا في الفرع السابق التعريف بمختلف المناصب الوزارية التي تقلدها المهندسون على صعيد مختلف التشكيلات الحكومية طبقا للملحق رقم (3)، وكذا الوقوف على تطور المهندسين في مختلف تلك التشكيلات الحكومية.

وسنحاول في هذا الفرع بحث طبيعة المرافق الوزارية التي تكلف بها المهندسون على الصعيد الحكومي منذ الاستقلال إلى غاية حكومة 2013 (**الفرع الأول**)، والتعريف بالمدارس والمعاهد الأكثر تمثيلية على صعيد تلك المرافق الوزارية التي تكلف المهندسون بإدارتها (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: المرافق الوزارية

نجمل المرافق الوزارية التي شغلها المهندسون على صعيد مختلف الحكومات التي تعاقبت على تسيير الشأن العام بالمغرب ابتداء من حكومة 1955 إلى غاية حكومة 2013، كما هو مبين في الجدول رقم (36).

وراجع أيضا، **أمينة المسعودي**: "عمل أعضاء الحكومة في المغرب: الصلاحيات- الحدود- المسؤوليات (1955-2016)"، مطبعة النجاح الجديدة (CTP)- الدار البيضاء، 2017، ص 226.

الجدول رقم (36): المرافق الوزارية التي تقلدها المهندسون على صعيد الحكومات (1955– 2013)

رقم الخانة	المرفق الوزاري	عدد مرات تقلد المرفق الوزاري	المجموع (بالمرات)
1	الأشغال العمومية والتجهيز	27	53
	النقل	15	
	الملاحة التجارية	10	
	اللوجيستيك	1	
2	الطاقة	13	44
	المعادن	20	
	الماء	6	
	البيئة	5	
3	الفلاحة	20	33
	الإصلاح الزراعي	9	
	الصيد البحري	4	
4	الثقافة	1	16
	التعليم العالي	1	
	تكوين الأطر	14	
5	الصناعة	10	27
	التجارة	12	
	الاستثمارات الخارجية	4	
	التكنولوجيات الحديثة	1	
6	التخطيط	10	15
	التنمية الجهوية	5	
7	السياحة	7	17
	الصناعة التقليدية	9	
	الاقتصاد الاجتماعي	1	
8	الاقتصاد	4	14
	المالية	9	
	تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص	1	
9	التربية الوطنية	5	17
	التعليم الثانوي والأصيل	2	
	محاربة الأمية والتربية غير النظامية	1	
	التكوين المهني	9	
10	الإسكان	9	10
	التعمير	1	

11	البريد الاتصالات الإعلام	7 8 1	16
12	الشؤون الخارجية التعاون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	8 3 1	12
13	الشؤون الاقتصادية الشؤون العامة المقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم	7 2 1	10
14	إدارة الدفاع الوطني	6	6
15	الداخلية الإنعاش الوطني	5 3	8
16	الشباب الرياضة	5 5	10
17	الشؤون الصحراوية	4	4
18	التشغيل الشؤون الاجتماعية التعاون الوطني	3 2 1	6
19	الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	3	3
20	الصحة العمومية	2	2
21	منصب وزير الدولة	2	2
المجموع		***325***	***325***

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح انطلاقا من الجدول رقم (36) أعلاه بخصوص المرافق الوزارية التي تقلدها المهندسون على صعيد مختلف الحكومات التي عرفها المغرب، بأن المهندسين قد تكلفوا بتسيير وإدارة عدد كبير من المرافق الوزارية على الصعيد الحكومي.

كما يتبين أن هؤلاء المهندسين قد تم تكليفهم بتسيير بعض المرافق الوزارية مرات عديدة، في حين تم تكليفهم بتسيير مرافق وزارية أخرى مرة واحد فقط.

من بين أهم المرافق أو القطاعات الوزارية التي شغلها المهندسون المغاربة، نجد على مستوى الخانة رقم (1) بالجدول، قطاع الأشغال العمومية والتجهيز وقطاع النقل وقطاع الملاحة التجارية، بحيث تم شغل قطاع الأشغال العمومية والتجهيز (27) مرة على الصعيد الحكومي وتم شغل قطاع النقل (15) مرة وقطاع الملاحة التجارية (10) مرات.

ومن بين أهم القطاعات الوزارية الأخرى التي شغلها المهندسون على الصعيد الحكومي، نجد على مستوى الخانة رقم (2) بالجدول، قطاع المعادن الذي تم شغله (20) مرة على الصعيد الحكومي، وقطاع الطاقة الذي تم شغله (13) مرة على الصعيد الحكومي.

ونجد كذلك على مستوى الخانة رقم (3) قطاع الفلاحة، فهذا القطاع بالخصوص تم تقلده من قبل المهندسين (20) مرة على الصعيد الحكومي.

نجد أيضا على مستوى الخانة رقم (4) قطاع تكوين الأطر الذي تم شغله (14) مرة على الصعيد الحكومي.

إضافة إلى ذلك، نجد على مستوى الخانة رقم (5) قطاع التجارة الذي تم توليه من قبل المهندسين (12) مرة على الصعيد الحكومي، وقطاع الصناعة الذي تم توليه (10) مرات.

أما ما يخص باقي القطاعات الوزارية الأخرى التي تقلدها المهندسون على الصعيد الحكومي فنجد:

من جهة، على مستوى الخانة رقم (6) قطاع التخطيط الذي تم شغله (10) مرات، وعلى مستوى الخانة رقم (7) قطاع الصناعة التقليدية الذي تم تقلده (9) مرات، ونجد على مستوى الخانة رقم (8) قطاع المالية الذي تم توليه من قبل المهندسين (9) مرات أيضا على الصعيد الحكومي، ثم نجد على مستوى الخانة رقم (9) قطاع التكوين المهني الذي تم شغله (9) مرات كذلك، وعلى مستوى الخانة رقم (10) نجد قطاع الإسكان الذي تم تقلده هو الآخر (9) مرات، كما نجد على مستوى الخانة رقم (11) قطاع الاتصالات الذي تم تقلده (8) مرات.

ومن جهة أخرى، نجد على مستوى باقي الخانات بالجدول أعلاه، قطاع الشؤون الخارجية على مستوى الخانة رقم (12) الذي تم تقلده (8) مرات، وقطاع الشؤون الاقتصادية على مستوى الخانة رقم (13) الذي تم توليه (7) مرات، ثم إدارة الدفاع الوطني على مستوى الخانة رقم (14) التي تم توليها (6) مرات، وقطاع

الداخلية على مستوى الخانة رقم (15) الذي تم تقلده (5) مرات، وقطاعي الشباب والرياضة على مستوى الخانة رقم (16) الذين تم تولي كل قطاع منهما (5) مرات، وقطاع الشؤون الصحراوية على مستوى الخانة رقم (17) الذي تم تقلده (4) مرات، وقطاع التشغيل على مستوى الخانة رقم (18) الذي تم تقلده (3) مرات، وقطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على مستوى الخانة رقم (19) الذي تم تقلده (3) مرات، كما تم شغل قطاع الصحة العمومية على الصعيد الحكومي مرتين (2) على مستوى الخانة رقم (20)، وتم تولي منصب وزير الدولة مرتين (2) أيضا على مستوى الخانة رقم (21).

يتبين انطلاقا مما سبق، بأن أهم المرافق الوزارية التي تكلف بها المهندسون على صعيد مختلف التشكيلات الحكومية منذ الاستقلال إلى غاية حكومة 2013، تتمثل في:

* قطاع الأشغال العمومية والتجهيز الذي تكلف المهندسون بإدارته (27) مرة، وقطاع النقل (15) مرة.
* قطاع المعادن الذي تكلف المهندسون بإدارته (20) مرة، وقطاع الطاقة (13) مرة.
* قطاع الفلاحة الذي تكلف المهندسون بإدارته (20) مرة،
* ثم قطاع تكوين الأطر الذي تكلف المهندسون بإدارته (14) مرة.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه، هو أنه بالرغم من أن الوزراء المهندسين المغاربة قد تكفلوا بتسيير وإدارة عدد كبير من القطاعات الوزارية على صعيد مختلف الحكومات، إلا أننا نلاحظ أن منصب الوزارة الأولى (أو منصب رئاسة الحكومة) مثلا لم يسبق أن شغله أي مهندس على صعيد مختلف الحكومات التي شهدها المغرب منذ الاستقلال إلى غاية حكومة 2013.

ويمكن تسجيل نفس الملاحظة على مستوى بعض القطاعات الوزارية الأخرى (كالعدل- الأوقاف والشؤون الإسلامية- مرفق حقوق الإنسان- الأمانة العامة للحكومة- العلاقات مع البرلمان- وأوضاع المرأة والأسرة) والتي لم يسبق في تاريخ الحكومات المغربية أن تم إسناد إدارتها لأي مهندس.

وقد يفسر ذلك بكون أن طبيعة تلك القطاعات الوزارية ربما تتطلب نوع خاص من التكوين لا يتوفر لدى المهندسين، أو بكون أن طبيعة هذه القطاعات لا تتناسب ونوع التخصص الوظيفي للمهندسين. غير أنه يلاحظ، في نفس الوقت، بأنه سبق وأن تم إسناد قطاع الصحة إلى المهندسين مرتين على الصعيد الحكومي

(الخانة رقم 20 بالجدول)، بحيث عين وزيرا للصحة العمومية كل من الطيب بن الشيخ في حكومة 11 أبريل 1985 وعبد اللطيف الكراوي في التعديل الحكومي الذي أجري بتاريخ 13 غشت 1997.

الفرع الثاني: تمثيل المدارس والمعاهد على صعيد المرافق الوزارية

سنحاول التعريف بالمدارس والمعاهد الأكثر تمثيلية على صعيد المرافق أو القطاعات الوزارية التي تكلف المهندسون بإدارتها في مختلف الحكومات المغربية، كما هو مبين في الجدول رقم (37).

الجدول رقم (37): تمثيل المدارس المعاهد على صعيد القطاعات الوزارية (1955– 2013)

البلد	*المدرسة أو المعهد*	*عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية*[1]	*النسبة المائوية*
فرنسا	1– المدرسة الوطنية للقناطر والطرق– باريس	53	% 16.30
	2– مدرسة البوليتيكنيك– باريس	52	% 16
	3– المدرسة الوطنية للإحصاء الاقتصادي والتطبيقي– باريس/ غرونوبل	21	% 6.46
	4– المدرسة الوطنية العليا للمعادن– باريس/ سانت اتيان/ نانسي	19	% 5.84
	5– المدرسة الوطنية العليا للجيولوجيا التطبيقية والبحث المعدني– نانسي	17	% 5.23
	6– المدرسة الوطنية للأشغال العمومية– باريس	16	% 4.92
	7– المدرسة الوطنية للفلاحة– مونبوليي/ جرينيون	13	% 4
	8– المدرسة المركزية– باريس / ليون	11	% 3.38
	9– المدرسة الوطنية العليا للإلكتروتيكنيك، الإلكترونيك، الإعلاميات والهيدروليك (ENSEEIHT)– تولوز	11	% 3.38
	10– المدرسة الوطنية العليا للاتصالات– باريس	10	% 3.07
	11– المعهد الوطني للزراعة والبيطرة– باريس/ تولوز	9	% 2.76
	12– المدرسة الوطنية للعلوم الجغرافية– باريس	9	% 2.76
	13– المدرسة الوطنية العليا لفنون وصناعات النسيج– روبيه	7	% 2.15
	14– المدرسة الوطنية العليا للصناعات الفلاحية والغذائية– تولوز	6	% 1.84
	15– المدرسة الوطنية العليا لصناعات الطيران– باريس/ تولوز	4	% 1.23
	16– المدرسة العليا للكهرباء– باريس	2	% 0.61
	17– المدرسة العليا للمعلوميات، الالكترونيك والأتوماتيك (ESIEA)– باريس	2	% 0.61

1– إن عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية، يعني بتعبير آخر عدد القطاعات الوزارية التي سيرها خريجو كل مدرسة من المدارس المشار إليها بالجدول.

	18- المدرسة الخاصة للأشغال العمومية والبناء والصناعة – باريس	1	% 0.30
	19- المدرسة الوطنية العليا للتقنيات الصناعية والمعدنية- فرنسا	1	% 0.30
	20- المدرسة الوطنية العليا للهندسة المعمارية- باريس	1	% 0.30
	المجموع	***265***	***% 81.53***
ألمانيا	1- الجامعة التقنية (إكس- لا- شابيل)- ألمانيا الفدرالية	8	% 2.46
تركيا	2- الجامعة الأمريكية- إسطنبول	6	% 1.84
إسبانيا	3- مدرسة المهندسين الصناعيين- جامعة مدريد	4	% 1.23
الجزائر	4- المعهد الوطني للفلاحة- الجزائر	1	% 0.30
	المجموع	***19***	***% 5.84***
المغرب	1- المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي- الرباط	19	% 5.84
	2- المدرسة الحسنية للأشغال العمومية- الدار البيضاء	7	% 2.15
	3- المدرسة الوطنية للفلاحة- مكناس	5	% 1.53
	4- معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة- الرباط	4	% 1.23
	5- المدرسة المحمدية للمهندسين- الرباط	3	% 0.92
	المجموع	***38***	***% 11.69***
بدون معلومات	بدون معلومات	3	% 0.92
المجموع العام		***325***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (37) أعلاه بخصوص تمثيل المدارس المعاهد على صعيد القطاعات الوزارية التي تكلف المهندسون بتسييرها في مختلف الحكومات المغربية، بأن المدارس والمعاهد الفرنسية تم تمثيلها بمفردها على صعيد القطاعات الوزارية بما مجموعه (265) مرة، أي بنسبة تمثيل بلغت 81.53 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية.

في حين أن باقي المدارس والمعاهد الأجنبية تم تمثيلها على صعيد القطاعات الوزارية بما مجموعه (19) مرة فقط، وبنسبة لم تتعدى 5.84 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية.

بينما تم تمثيل المدارس المغربية على صعيد القطاعات الوزارية بما مجموعه (38) مرة، وبنسبة لا تتجاوز 11.69 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية.

ومن ثم يظهر، بأن المدارس والمعاهد الأجنبية (الفرنسية وغيرها) قد تصدرت التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية في مختلف التشكيلات الحكومية بما مجموعه (284) مرة، بنسبة تبلغ 87.38 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية.

ونجد على رأس المدارس الأجنبية الممثلة على صعيد القطاعات الوزارية، أولا المدرسة الوطنية للقناطر والطرق– باريس التي تقلد خريجوها (53) قطاعا وزاريا، وهو ما يمثل 16.30 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية. تتبعها ثانيا مدرسة البوليتيكنيك– باريس التي تقلد خريجوها (52) قطاعا وزاريا، بما يمثل نسبة 16 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية. وتليهما في المرتبة الثالثة المدارس الوطنية للإحصاء الاقتصادي والتطبيقي– بفرنسا التي تقلد خريجوها (21) قطاعا وزاريا، بما يمثل نسبة 6.46 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية. بينما احتلت المرتبة الرابعة المدارس الوطنية العليا للمعادن– بفرنسا التي تقلد خريجوها نحو (19) قطاعا وزاريا، بما يمثل نسبة 5.84 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية.

في حين أنه كلما واصلنا ترتيب باقي المدارس الأجنبية حسب درجة التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية، إلا ويتناقص مجموع عدد القطاعات الوزارية التي تقلدها خريجو هذه المدارس (أنظر الجدول أعلاه).

غير أنه بالمقابل، وبخصوص ترتيب المدارس والمعاهد الوطنية المغربية حسب درجة التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية، نجد:

في المقام الأول المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (INSEA)– بالرباط الذي تقلد خريجوه (19) قطاعا وزاريا، بما يمثل نسبة 5.84 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية. متبوعا ثانيا بالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية (EHTP)– بالدار البيضاء التي شغل خريجوها (7) قطاعات وزارية، بما يمثل نسبة 2.15 في المائة فقط من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية، وتليهما ثالثا المدرسة الوطنية للفلاحة (ENAM)– بمكناس التي تقلد خريجوها (5) قطاعات وزارية فقط، بما يمثل نسبة 1.53 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية (أنظر الجدول أعلاه).

وبصفة عامة، نخلص إلى أن هناك مدرستين فرنسيتين، وهما المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس ومدرسة البوليتيكنيك بباريس، معا، تظلان المدرستين الأكثر تمثيلية أو الأكثر حضورا على صعيد القطاعات الوزارية إلى غاية حكومة 2013، مقارنة سواء بباقي المدارس والمعاهد الأجنبية الأخرى أو مقارنة بالمدارس والمعاهد الوطنية المغربية، بحيث تقلد خريجو كلا المدرستين المذكورتين بمفردهم تسيير نحو (105) قطاعا وزاريا، أي ما يشكل 32.30 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية، هذا في الوقت الذي تقلد فيه خريجو جميع المدارس المغربية (38) قطاعا وزاريا فقط، أي بنسبة لا تفوق 11.69 في المائة من إجمالي عدد مرات التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية.

المبحث الثاني: المآل المهني

ماذا يصبح الوزراء المهندسين الذين غادروا مناصبهم الحكومية؟ أي ما هي المجالات العملية التي يؤولون إليها؟ ، وهل توجد علاقة بين المنافذ التي يمر منها الوزراء المهندسين قبل تقلدهم للمنصب الحكومي وبين المناصب التي يؤولون إليها بعد خروجهم من الساحة الحكومية أي بعد مشاركتهم المنفردة أو مشاركاتهم المتعددة في الحقل الحكومي؟.

يتطلب التعرض لمآل الوزراء المهندسين المهني، التعريف بداية بالمآلات المهنية لمجموع أصناف الوزراء المهندسين[1] بعد خروجهم من المنصب الوزاري (**المطلب الاول**)، ثم المقارنة بين مآلاتهم المهنية ولاسيما بين مآلات خريجي المدارس الأجنبية ومآلات خريجي المدارس المغربية (**المطلب الثاني**). كما يقتضي الأمر كذلك، مقارنة منافذ الوزراء المهندسين المهنية بمآلاتهم المهنية (**المطلب الثالث**)، والقيام بتصنيف منافذ ومآلات الوزراء المهندسين (**المطلب الرابع**).

يتجلى من خلال تتبع المسار المهني للوزراء المهندسين، لاسيما ما يتعلق بالمآلات التي يؤول إليها غالبيتهم بعد إعفائهم من منصبهم الحكومي، أن نسبة هامة من هؤلاء الوزراء المهندسين وبعد شغلها لمنصب وزاري معين، مباشرة بعد إعفائها من هذا المنصب، تعين مرة أخرى في منصب وزاري آخر[2]. ولذلك، فإن الوزراء

1– وهم كالتالي: خريجو المدارس الأجنبية، خريجو المدارس المغربية، إضافة إلى باقي الخريجين.

2– وفي هذا الصدد، يشير الجدول رقم (35) الوارد سابقا، إلى أن (44) وزيرا مهندسا من أصل (76)، أي ما يعادل 57.89 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين، قد جرى تعيينهم مرة أخرى في مناصب وزارية، بحيث توصلنا من خلال إحصاء شخصي إلى أن

المهندسين الذين لا نتوفر على معطيات بخصوص مآلهم المهني بعد خروجهم من الساحة الحكومية، وكان قد جرى تعيينهم مرة أخرى في منصب وزاري آخر، سنعتبر أن تعيينهم في هذا المنصب بمثابة مآل مهني[1].

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الوزراء المهندسين الذين تم تحديد مآلاتهم المهنية بعد الخروج من المنصب الوزاري يبلغ (68) وزيرا مهندسا، منهم (52) وزيرا مهندسا تخرجوا من المدارس الأجنبية و(14) وزيرا مهندسا تخرجوا من المدارس المغربية إضافة إلى وزيرين مهندسين (2) آخرين لم نحصل على معلومات بخصوص مدارس تخرجهم، فيما لم يتم تحديد مآلات (8) وزراء مهندسين فقط[2].

ويبين الجدول رقم (38) مجموع عدد الوزراء المهندسين الذين تم تحديد مآلاتهم المهنية بعد مغادرة منصبهم الوزاري.

الجدول رقم (38): مجموع الوزراء المهندسين الذين تم تحديد مآلاتهم المهنية بعد مغادرة المنصب الوزاري

نوع المدارس	*مجموع الخريجين*	*مجموع الوزراء المهندسين الذين تم تحديد مآلاتهم*	*مجموع الوزراء المهندسين الذين لم يتم تحديد مآلاتهم*
المدارس الأجنبية	% 77.63 59	% 68.42 52	% 9.21 7
المدارس المغربية	% 19.73 15	% 18.42 14	% 1.31 1
بدون معلومات	% 2.63 2	% 2.63 2	% 0.0 0
المجموع	***% 100 76***	***% 89.47 68***	***% 10.52 8***

المصدر: من إعداد الباحث

---

(38) وزيرا مهندسا منهم (أي 86.36 في المائة) جرى تعيينهم مباشرة في منصب وزاري آخر بعد مشاركتهم الأولى في الساحة الحكومية، يمثل منهم المتخرجون من المدارس الفرنسية (30) وزيرا مهندسا بينما يمثل المتخرجون من المدارس المغربية (8) وزراء مهندسين.

1– ويتعلق الأمر ب(11) حالة فقط، منها (10) وزراء مهندسين من خريجي المدارس الأجنبية، ووزير مهندس واحد (1) من خريجي المدارس المغربية.

2– وهم كما يلي (7) وزراء مهندسين تخرجوا من المدارس الأجنبية، ووزير مهندس واحد (1) تخرج من المدارس المغربية، بحيث إن المعطيات التي توفرت لدينا بخصوص هؤلاء الوزراء المهندسين، لم تتضمن أية إشارة إلى المآلات المهنية التي من الممكن أن يكونوا قد شغلوها بعد مغادرة منصبهم الوزاري.

بحيث يتجلى من الجدول بأن نسبة مجموع الوزراء المهندسين الذين تم تحديد مآلاتهم المهنية بعد الخروج من المنصب الوزاري بلغت 89.47 في المائة، فيما لم يتم تحديد مآلات 10.52 في المائة فقط من الوزراء المهندسين بعد مغادرة المنصب الوزاري.

المطلب الأول: تحديد المآلات المهنية

إن تحديد المآلات المهنية للوزراء المهندسين بعد مغادرتهم المنصب الوزاري، سيهم المجموعة التي تخرجت من المدارس الأجنبية (**الفرع الأول**)، المجموعة التي تخرجت من المدارس المغربية (**الفرع الثاني**)، وباقي الخريجين[1] (**الفرع الثالث**).

الفرع الأول: مآلات خريجي المدارس الأجنبية

سيتم تحديد المآلات المهنية التي اشتغل بها الوزراء المهندسون الذين تخرجوا من المدارس الأجنبية بعد مغادرتهم المنصب الوزاري انطلاقا من الجدول رقم (39).

الجدول رقم (39): المآل الوظيفي لخريجي المدارس الأجنبية بعد مغادرة المنصب الوزاري

المآل الوظيفي	*(المؤسسة)*[2]	*عدد الخريجين*		*النسبة المائوية*
- رؤساء أو مدراء الشركات	– شركة الخطوط الملكية الجوية (2) - شركة الخطوط الملكية المغربية(1) – شركة اتصالات المغرب(1) – الهولدينغ المغرب الإمارات العربية المتحدة للتنمية(1) – شركة الاستثمارات موتانديس(1) – شركة التأمين الوطنية(1)	7	% 11.86	% 16.94
- رئيس منتدب لشركة	- شركة أومنيوم للتجارة والصناعة شمال افريقيا(1) – شركة صوناصيد لإنتاج الحديد والصلب(1)	2	% 3.38	
- نائب الرئيس المنتدب لشركة	- شركة سيليلوز المغرب(1)	1	% 1.69	
- وزير مرة أخرى	- في حكومة لاحقة(10)	10		% 16.94

1– الذين لم نحصل على معلومات بخصوص مدارس تخرجهم.

2– تشير الأرقام الموضوعة بين (قوسين) بهذه الخانة في آن واحد إلى عدد المآلات الوظيفية وإلى عدد الخريجين الذين شغلوا تلك المآلات.

- مدراء المكاتب الوطنية	– مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية(2) – المكتب الشريف للفوسفاط(2) - المكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية(1) – المكتب الوطني للري(1) – مكتب التنمية الصناعية(1) – المكتب الوطني للكهرباء(1) – مكتب التجارة والتصدير(1)	9	% 15.25
- مستشار في الديوان الملكي - مكلف بمهمة في الديوان الملكي	- مستشار في الديوان الملكي(4) - مكلف بمهمة في الديوان الملكي(1)	5	% 8.47
- والي	- والي جهة(3)	3	% 5.08
- الرئاسة أو العضوية بالبرلمان	- رئيس مجلس النواب(1) - عضو بمجلس المستشارين(1)	2	% 3.38
- ما زال وزيرا	- في الحكومة (2)	2	% 3.38
- رؤساء ومدراء الأبناك	- البنك الوطني للتنمية الاقتصادية(1) – المصرف العقاري والسياحي(1)	2	% 3.38
- كاتب عام الوزارة	– والي كاتب عام وزارة الداخلية(1)	1	% 1.69
- سفير	- سفير لدى منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في روما بإيطاليا(1)	1	% 1.69
- رئيس منتدب لمؤسسة	- رئيس منتدب لمؤسسة محمد السادس لحماية البيئة(1)	1	% 1.69
- مدير وكالة وطنية	- الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات(1)	1	% 1.69
- مدير بالوزارة	- مديرية إعداد التراب بوزارة الداخلية(1)	1	% 1.69
- مدير عام إدارة	إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة(1)	1	% 1.69
- رئيس جامعة	جامعة الأخوين(1)	1	% 1.69
- المهنة الأصلية	- أستاذ بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية- بالرباط(1)	1	% 1.69
- رئيس جمعية وطنية	- جمعية منتجي الخضراوات بالمغرب(1)	1	% 1.69
- بدون معلومات	- بدون(7)	7	% 11.86
المجموع	***المآلات الوظيفية (59)***	***الخريجين (59)***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من خلال الجدول رقم (39) أعلاه بخصوص المآل الوظيفي لخريجي المدارس الأجنبية بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري، أنه من بين (59) خريجا، وهو إجمالي عدد خريجي المدارس الأجنبية، فقد تم تحديد المآل الوظيفي لنحو (52) خريجا منهم بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري، وهو ما يمثل 88.13 % من مجموع خريجي المدارس الأجنبية، فيما لم يتم تحديد المآل الوظيفي بالنسبة لـ (7) خريجين فقط[1] بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري وهؤلاء يمثلون 16.94 % من مجموع خريجي المدارس الأجنبية.

ويكشف الجدول بأن خريجي المدارس الأجنبية قد التجئوا بعد مغادرتهم لمناصبهم الوزارية إلى تقلد وظائف مختلفة، تتلخص بحسب الأهمية كما يلي:

* تقلد مهام رؤساء الشركات أو الرؤساء المنتدبون ونوابهم أو المدراء، استأثرت هذه المهام بنسبة تمثيل وصلت إلى 16.94 % من مجموع الوظائف التي تم تقلدها بعد الخروج من المنصب الوزاري، بحيث نجد بأن (10) خريجين تقلدوا هذه المهام، (7) منهم اشتغلوا كرؤساء أو كمدراء للشركات بنسبة تعادل 11.86 % من مجموع الوظائف ونجد على رأس تلك الشركات الخطوط الملكية المغربية وشركة اتصالات المغرب، في حين أن خريجين (2) آخرين اشتغلا كرؤساء منتدبين لشركة أومنيوم للتجارة والصناعة شمال إفريقيا بنسبة تعادل 3.38 %، إضافة إلى خريج (1) شغل منصب نائب الرئيس المنتدب لشركة سيليلوز المغرب بنسبة تعادل 1.69 % من مجموع الوظائف.

* تقلد منصب وزير مرة أخرى، وهو مآل وظيفي يأتي على نفس القدر من الأهمية كما هو الشأن بخصوص الالتحاق بمجال الشركات، وهو يستأثر كذلك بنسبة وصلت إلى 16.94 % من الوظائف، بحيث اشتغل (10) خريجين[2] كوزراء مرة أخرى في حكومات لاحقة مباشرة بعد خروجهم من منصبهم الوزاري الأول.

* تقلد مهام مدراء المكاتب الوطنية، بنسبة تمثل 15.25 % من الوظائف، بحيث اشتغل (9) خريجين كمدراء لهذه المكاتب، ونجد على رأسها مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية والمكتب الشريف للفوسفاط.

1– وهم كالآتي: يحي الشفشاوني– محمد بلخياط – التهامي عمار– يحي بنسليمان– العلمي التازي– أحمد رضى شامي– وسعيد الفاسي.

2– وهم كما يلي: محمد الدويري– الحاج عمر بن عبد الجليل– عبد الحق التازي– محمد العيماني– عبد اللطيف العيماني– الطيب ابن الشيخ– موسى السعدي– محاند ناصر– عبد الرحمان السباعي– وخليهن ولد الرشيد.

* المهام في الديوان الملكي والمكلفون بمهمة داخله، بنسبة تمثل 8.47 % من الوظائف، بحيث نجد أن (5) خريجين اشتغلوا في الديوان الملكي، (4) خريجين منهم اشتغلوا كمستشارين[1] إضافة إلى خريج (1) آخر اشتغل مكلفا بمهمة داخل الديوان[2].

يتبين من الجدول أيضا بأن خريجي المدارس الأجنبية بعد خروجهم من منصبهم الوزاري قد تقلدوا مناصب أخرى بنسب أقل من نسب الوظائف السابقة الذكر، وتتمثل بحسب الأهمية كما يلي:

* تقلد منصب والي، بنسبة تمثيل لا تتعدى 5.08 % من مجموع الوظائف التي تقلدها خريجو المدارس الأجنبية بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري، بحيث نجد أن (3) خريجين اشتغلوا كولاة للجهات.

* الرئاسة أو العضوية بالبرلمان، بنسبة تمثل 3.38 % فقط من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن خريجين (2) اثنين التجئا إلى هذا المجال، فقد تقلد أحدهم منصب رئيس مجلس النواب بينما انتخب الآخر عضوا بمجلس المستشارين.

* الاستمرار في تقلد المنصب الوزاري الأول، بنسبة تمثل 3.38 % كذلك من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن خريجين (2) اثنين ما زالا يزاولان مهامهما كوزراء منتدبين بالحكومة[3].

* رؤساء ومدراء الأبناك، بنسبة تمثل أيضا 3.38 % فقط من مجموع الوظائف، بحيث نجد أن خريجين (2) اثنين قد تقلدا هذا المنصب، شغل أحدهم منصب رئيس البنك الوطني للتنمية الاقتصادية في حين شغل الأخر منصب رئيس المصرف العقاري والسياحي.

كما يكشف الجدول بأن خريجي المدارس الأجنبية قد تقلدوا بعد خروجهم من منصبهم الوزاري مناصب أخرى بنسب ضعيفة، تتجلى فيما يلي:

1– وهم كالآتي: ياسر الزناكي– عبد العزيز مزيان بلفقيه– محمد القباج– والطيب زعمون المستشار في الشؤون الفلاحية.

2– وهو المهندس بنسالم الصميلي.

3– "يجدر التنبيه هنا إلى أن المقصود بالحكومة، هي تلك التي جرى تعديلها بتاريخ 10 أكتوبر 2013، والتي اعتبرناها بمثابة آخر حكومة معتمدة في هذا البحث، بحيث كان يتعلق الأمر حينها بالمهندس **محمد مامون بوهدود** الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم، وبالمهندس **محمد مبديع** الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة".

* منصب والي كاتب عام وزراة الداخلية تقلده خريج (1) واحد بنسبة لا تتجاوز 1.69 % من مجموع الوظائف، منصب سفير للمغرب لدى منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" في روما بدولة إيطاليا تقلده خريج (1) واحد، منصب رئيس منتدب لمؤسسة محمد السادس لحماية البيئة[1] تقلده خريج (1) واحد، منصب مدير الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات تقلده خريج (1) واحد، منصب مدير مديرية إعداد التراب الوطني بوزارة الداخلية تقلده خريج (1) واحد، منصب مدير عام إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تقلده خريج (1) واحد، منصب رئيس جامعة الأخوين تقلده خريج (1) واحد، العودة إلى مزاولة المهنة الأصلية كأستاذ جامعي بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية- بالرباط خريج (1) واحد[2]، وأخيرا منصب رئيس الجمعية الوطنية لمنتجي الخضراوات بالمغرب الذي شغله بدوره خريج (1) واحد.

نخلص إلى أن الوظائف التي تقلدها خريجو المدارس الأجنبية بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري هي وظائف مختلفة، ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

تقلد مهام رؤساء الشركات أو الرؤساء المنتدبون ونوابهم أو المدراء، بنسبة بلغت 16.94 % من مجموع الوظائف التي تم الالتجاء إليها بعد الخروج من المنصب الوزاري، وبمجموع (10) خريجين.

تقلد منصب وزير مرة أخرى، وهو مآل وظيفي يأتي على نفس القدر من الأهمية على غرار الالتحاق بمجال الشركات، بنسبة وصلت إلى 16.94 % كذلك من مجموع الوظائف، وبمجموع (10) خريجين أيضا.

تقلد مهام مدراء المكاتب الوطنية، بنسبة مثلت 15.25 % من مجموع الوظائف، وبمجموع (9) خريجين.

ثم المهام في الديوان الملكي المستشارون والمكلفون بمهمة، بنسبة مثلت 8.47 % من مجموع الوظائف، وبمجموع (5) خريجين.

1- التي تترأسها الأميرة للا حسناء منذ أن قام الملك محمد السادس بتأسيسها في يونيو 2001.

2- يتعلق الأمر بالمهندس نصر حجي بعد مغادرته لمنصب كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام في التعديل الحكومي بتاريخ 6 شتنبر 2000.

الفرع الثاني: مآلات خريجي المدارس المغربية

بعد تحديد مآلات خريجي المدارس الأجنبية، سيتم تحديد المآلات الوظيفية التي التجأ إليها الوزراء المهندسون خريجو المدارس المغربية بعد مغادرتهم لمناصبهم الوزارية، كما هو مبين في الجدول رقم (40).

الجدول رقم (40): المآل الوظيفي لخريجي المدارس المغربية بعد مغادرة المنصب الوزاري

المآل الوظيفي	*(المؤسسة)1*	*عدد الخريجين*	*النسبة المائوية*
- ما زال وزيرا	- في الحكومة(5)	5	% 33.33
- والي	- والـي جمة(3)	3	% 20
- مستشار في الديوان الملكي	- مستشار في الديوان الملكي(1)	1	% 6.66
- وزير مرة أخرى	- في حكومة لاحقة(1)	1	% 6.66
- سفير	- سفير في دولة بولونيا(1)	1	% 6.66
- عضو في البرلمان	- انتخب برلمانيا(1)	1	% 6.66
- التقاعد النسبي من الوظيفة الأصلية	- كأستاذ جامعي بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط(1)	1	% 6.66
- الوفاة	- الوفاة خلال الولاية الوزارية[2](1)	1	% 6.66
- بدون معلومات	- بدون(1)	1	% 6.66
المجموع	***المآلات (15)***	***الخريجين (15)***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من خلال الجدول رقم (40) أعلاه بخصوص المآل الوظيفي لخريجي المدارس المغربية بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري، أنه من مجموع (15) خريجا وهو إجمالي عدد خريجي المدارس المغربية، فقد تم تحديد المآل الوظيفي بالنسبة لـ (14) خريجا منهم بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري وهو ما يعادل 93.33 % من مجموع

1– تشير الأرقام الموضوعة بين (قوسين) بهذه الخانة في آن واحد إلى عدد المآلات الوظيفية وإلى عدد الخريجين الذين شغلوا تلك المآلات.

2– يتعلق الأمر بالمهندس عبد الله بها وزير الدولة في حكومة عبد الإله ابن كيران في نسختها الثانية، الذي توفي إثر حادث "اصطدام قطار" بتاريخ 7 دجنبر 2014.

خريجي المدارس المغربية، فيما لم يتم تحديد مآل خريج (1) واحد بعد مغادرته لمنصبه الوزاري[1] وهو يمثل 6.66 % فقط من مجموع خريجي المدارس المغربية.

كما يكشف الجدول بأن المآلات الوظيفية التي التجأ إليها خريجو المدارس المغربية بعد خروجهم من منصبهم الوزاري هي مآلات أقل تنوعا[2]، ونوردها بحسب الأهمية كما يلي :

* الاستمرار في تقلد المنصب الوزاري الأول، بنسبة تمثل 33.33 % من مجموع المآلات الوظيفية، بحيث نجد أن (5) خريجين ما زالوا يزاولون مهامهم كوزراء بالحكومة[3].

* تقلد منصب والي، بنسبة تمثل 20 % من مجموع المآلات الوظيفية التي استقر بها خريجو المدارس المغربية بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري، بحيث نجد أن (3) خريجين اشتغلوا كولاة للجهات.

ونجد أيضا بأن خريجي المدارس المغربية بعد خروجهم من منصبهم الوزاري قد تقلدوا مناصب أخرى بنسب أقل، لاتتعدى 6.66 % لكل منصب منها، وهي كما يلي:

* منصب مستشار في الديوان الملكي تقلده خريج (1) واحد[4]، منصب وزير مرة أخرى عين فيه خريج (1) واحد[1]، منصب سفير للمغرب في دولة بولونيا تقلده خريج (1) واحد، إضافة إلى خريج (1) آخر انتخب عضوا في البرلمان.

1– يخص الأمر المهندس محمد بيجاعد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالسكان ابتداء من 29 شتنبر 1997 في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997.

2– إذا ما تمت مقارنتها بالمآلات التي التجأ إليها خريجو المدارس الأجنبية.

3– "ونذكر هنا أيضا على أن المقصود بالحكومة، هي تلك التي جرى تعديلها بتاريخ 10 أكتوبر 2013، والتي اعتبرناها بمثابة آخر حكومة معتمدة في هذا البحث، بحيث كان يتعلق الأمر حينها بالوزراء المهندسين الآتية أسماؤهم:

انيس برو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة– **عزيز رباح** وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك– **سميى بن خلدون** الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر– **شرفات اليدري أفيلال** الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء– **ومحمد عبو** الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية".

4– يتعلق الأمر بالمهندس الطيب الفاسي الفهري بعد خروجه من الساحة الحكومية، هذا الأخير كان قد شغل عدة مناصب وزارية كان آخرها منصب وزير الشؤون الخارجية والتعاون في حكومة 15 أكتوبر 2007، وبعدها تم تعيينه مستشارا بالديوان الملكي في يناير 2012.

* ثم إن هناك حالة (1) واحدة تتعلق بالتقاعد النسبي من مزاولة الوظيفة الأصلية وهي وظيفة التدريس الجامعي بأحد معاهد المهندسين[2]، إضافة إلى حالة (1) واحدة تتعلق بالوفاة خلال الولاية الوزارية.

الفرع الثالث: مآلات باقي الخريجين

بعد تحديد مآلات خريجي المدارس الأجنبية ومآلات خريجي المدارس المغربية، سيجري تحديد المآل الوظيفي المتعلق بباقي الوزراء المهندسين بعد خروجهم من منصبهم الوزاري، وعددهم وزيرين مهندسين اثنين[3]، كما هو مبين في الجدول رقم (41).

الجدول رقم (41): المآل الوظيفي لباقي الخريجين بعد مغادرة المنصب الوزاري

المآل الوظيفي	*(المؤسسة)*	*عدد الخريجين*	*النسبة المائوية*
- أمين عام حزب	- حزب الاتحاد الدستوري(1)	1	% 50
- القطاع الخاص	- مهندس طوبوغرافي بمكتب دراسات بالقطاع الخاص(1)	1	% 50
المجموع	***المآلات (2)***	***الخريجين (2)***	***% 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم (41) أعلاه بخصوص المآل الوظيفي المتعلق بباقي الوزراء المهندسين الذين لم نتوفر على بيانات بخصوص مدارس تخرجهم، أن هؤلاء الوزراء وعددهم وزيرين مهندسين (2) فقط، قد تقلدا منصبين (2) بعد مغادرتهما للساحة الحكومية، بحيث شغل أحدهما منصب أمين عام حزب سياسي[4]

1– يخص الأمر المهندس عبد الكبير زهود الذي عين كاتبا للدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة مكلفا بالماء في حكومة 7 نونبر 2002، وأعيد تعيينه في منصب وزير مرة أخرى ككاتب للدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء في التعديل الحكومي بتاريخ 8 يونيو 2004.

2– يتعلق الأمر بالمهندس حسن الصبار بعد مغادرته لمنصب وزير السياحة في حكومة 14 مارس 1998، تقاعد من وظيفته الأصلية كأستاذ جامعي بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي– بالرباط.

3– لم نحصل على أية معلومات بخصوص مدارس تخرجهم بالرغم من قيامنا بعدد من المحاولات للتواصل معهم في هذا الشأن.

4– يتعلق الأمر بالمهندس محمد أبيض الذي انتخب أمينا عاما لحزب الاتحاد الدستوري في يناير 2001.

بينما عاد الثاني إلى مزاولة وظيفته الأصلية كمهندس طبوغرافي لكن هذه المرة بمكتب دراسات بالقطاع الخاص عوضا عن مزاولتها بالمصلحة الاقليمية للمحافظة العقارية بالقطاع العام[1].

المطلب الثاني: المقارنة بين المآلات المهنية

بعد التعريف بالمآلات المهنية للوزراء المهندسين بعد مغادرتهم لمناصبهم الوزارية، لاسيما مآلات المجموعة التي تخرجت من المدارس الأجنبية ومآلات المجموعة التي تخرجت من المدارس المغربية، سنقوم بإجراء مقارنة بين مآلات هاتين المجموعتين، كما هو مبين في الجدول رقم (42).

1- يتعلق الأمر بالمهندس سعيد امسكان وزير النقل في حكومة 27 فبراير 1995.

الجدول رقم (42): المقارنة بين مآلات خريجي المدارس الأجنبية ومآلات خريجي المدارس المغربية

مآلات خريجي المدارس الأجنبية		مآلات خريجي المدارس المغربية	
الوظيفة[1]	عدد الخريجين	الوظيفة	عدد الخريجين
1- رؤساء الشركات أو الرؤساء المنتدبون ونوابهم أو المدراء	10 %16.94	1- ما زال وزيرا	5 %33.33
1- وزير مرة أخرى	10 %16.94	2- والي	3 %20
2- مدراء المكاتب الوطنية	9 %15.25	3- مستشار في الديوان الملكي	1 %6.66
3- مستشار أو مكلف بمهمة في الديوان الملكي	5 %8.47	- وزير مرة أخرى	1 %6.66
4- والي	3 %5.08	- سفير	1 %6.66
5- الرئاسة أو العضوية بالبرلمان	2 %3.38	- عضو في البرلمان	1 %6.66
5- ما زال وزيرا	2 %3.38	- التقاعد من الوظيفة الأصلية (كأستاذ جامعي)	1 %6.66
5- رؤساء ومدراء الأبناك	2 %3.38	- الوفاة	1 %6.66
6- كاتب عام الوزارة	1 %1.69	- بدون معلومات	1 %6.66
- سفير	1 %1.69		
- رئيس منتدب لمؤسسة	1 %1.69		
- مدير وكالة وطنية	1 %1.69		
- مدير بالوزارة	1 %1.69		
- مدير عام إدارة	1 %1.69		
- رئيس جامعة	1 %1.69		
- المهنة الأصلية (أستاذ جامعي)	1 %1.69		
- رئيس جمعية وطنية	1 %1.69		
- بدون معلومات	7 %11.86		
المجموع	***(59) %100***	***المجموع***	***(15) %100***

المصدر: من إعداد الباحث

1- تم ترتيبها إلى درجات حسب أهمية عدد الخريجين الذين آلوا إليها بعد مغادرتهم للمنصب الوزاري، ولذلك تحتل مثلا كل من وظيفة رؤساء الشركات أو الرؤساء المنتدبون ونوابهم أو المدراء، ووظيفة وزير مرة أخرى نفس الدرجة أي المرتبة الأولى (1).

يتبين من خلال الجدول رقم (42) أعلاه المخصص للمقارنة بين مآلات خريجي المدارس الأجنبية ومآلات خريجي المدارس المغربية، أن المجالات العملية التي التجأ إليها خريجو كلا المدارس بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري وإن كانت في جانب منها تتشابه لدى الطرفين (الأسهم بالجدول)، إلا أنها تسجل بعض الاختلاف لدى كل طرف من حيث أولوية بعضها على البعض الآخر.

كما يتبين من خلال المناصب التي استقر بها خريجو كلا المدارس بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري، أن هناك مناصب قد أتيحت لخريجي المدارس الأجنبية بينما لم تتح بالمرة لخريجي المدارس المغربية، كما هو الحال مثلا بخصوص تقلد مناصب رؤساء الشركات أو الرؤساء المنتدبون ونوابهم أو المدراء، أو مناصب مدراء المكاتب الوطنية، أو رؤساء ومدراء الأبناك... وغيرها من المناصب الأخرى.

ومن جانب آخر، يلاحظ بأن المناصب التي استقطبت خريجي المدارس الأجنبية بعد "تركهم" لمنصبهم الوزاري، تتمثل بالدرجة الأولى في مناصب رؤساء أو مدراء الشركات التي تقلدها (10) خريجين، وفي إعادة تقلد منصب وزير مرة أخرى من قبل (10) خريجين أيضا. بينما أن أهم المناصب التي استقطبت خريجي المدارس المغربية بعد "تركهم" لمنصبهم الوزاري تتجلى في الاستمرار في تقلد المنصب الوزاري الأول، بحيث نجد أن (5) خريجين ما زالوا يزاولون مهامهم الوزارية بالحكومة.

وإذا كان ثاني أهم المناصب التي استقطبت خريجي المدارس الأجنبية، يتمثل في 'منصب' مدراء المكاتب الوطنية الذي تقلده (9) خريجين، فان هذا المآل الوظيفي لا يوجد ضمن مآلات خريجي المدارس المغربية، بحيث يلاحظ بأنه لم يتم تعيين أي خريج في منصب مدير لأحد المكاتب الوطنية بعد تركه لمنصبه الوزري. غير أن ثاني أهم المناصب التي استقطبت خريجي المدارس المغربية يتمثل في منصب والي الجهة الذي تقلده (3) خريجين، ويشكل التعيين في منصب والي الجهة رابع أهم المناصب التي استقطبت خريجي المدارس الأجنبية بحيث تم تقلده من قبل (3) خريجين أيضا.

ثم إذا كان ثالث أهم المناصب التي آل إليها خريجو المدارس الأجنبية يتمثل في تولي منصب المستشار أو المكلف بمهمة في الديوان الملكي الذي شغله (5) خريجين، فإن هذا المآل الوظيفي يشكل أيضا أحد المناصب التي آل إليها خريجو المدارس المغربية، بحيث تم تقلد منصب مستشار في الديوان الملكي من قبل خريج واحد (1) فقط.

وإذا كان رابع أهم المناصب التي التجأ إليها خريجو المدارس الأجنبية يتمثل في منصب والي الذي عين فيه (3) خريجين بعد تركهم لمنصبهم الوزاري، فإن هذا المآل قد شكل ثاني أهم المآلات الوظيفية بالنسبة لخريجي المدارس المغربية بحيث تم تعيين (3) خريجين في هذا المنصب كذلك بعد تركهم لمنصبهم الوزاري.

كما يشكل منصب الرئاسة أو العضوية في البرلمان أحد المآلات الوظيفية التي التجأ إليها خريجو كلا المدارس، بحيث تم تقلد هذا المنصب من قبل خريجين (2) اثنين من خريجي المدارس الأجنبية ومن قبل خريج (1) واحد من خريجي المدارس المغربية. ونفس الأمر بخصوص مآل التعيين في منصب سفير، بحيث يعد هذا المآل من المآلات التي شغلها خريجو كلا المدارس بمعدل خريج (1) واحد لكل منهما.

يضاف إلى ذلك، أن هناك بعض المآلات الوظيفية الأخرى قد أتيحت لخريجي المدارس الأجنبية دون نظرائهم خريجي المدارس المغربية، وتتمثل في: منصب كاتب عام الوزارة خريج (1) واحد، منصب رئيس منتدب لمؤسسة خريج (1) واحد، منصب مدير وكالة وطنية خريج (1) واحد، منصب مدير بالوزارة خريج (1) واحد، منصب مدير عام إدارة خريج (1) واحد، منصب رئيس جامعة خريج (1) واحد، ومنصب رئيس جمعية وطنية خريج (1) واحد.

نخلص من خلال المقارنة بين مآلات خريجي المدارس الأجنبية ومآلات خريجي المدارس المغربية إلى التالي:

– إن تقلد منصب رئيس أو مدير شركة وكذا التعيين في منصب وزير مرة أخرى، يعدان أهم مآل وظيفي التحق به خريجو المدارس الأجنبية بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري، أما بالنسبة لخريجي المدارس المغربية فيعد الاستمرار في تقلد المنصب الوزاري الأول أهم "مآل" وظيفي.

– إن المآلات الوظيفية الخاصة بخريجي المدارس المغربية تتشابه في جانب منها مع المآلات الوظيفية الخاصة بخريجي المدارس الأجنبية، بالرغم من الاختلاف المسجل في درجة أهميتها.

– إن المآلات الوظيفية الخاصة بخريجي المدارس المغربية، تمثل جزء فقط من مجموع المآلات الوظيفية الخاصة بخريجي المدارس الأجنبية.

– إن خريجي المدارس الأجنبية ينفردون بمجموعة من المآلات الوظيفية دون نظرائهم خريجي المدارس المغربية، وتتمثل أهم هذه المآلات في: رؤساء أو مدراء الشركات، مدراء المكاتب الوطنية، رؤساء ومدراء الأبناك، مزاولة مهمة كاتب عام الوزارة... وغيرها من المآلات الاخرى.

المطلب الثالث: مقارنة المنافذ بالمآلات

بعد التعريف بالمنافذ الوظيفية التي مر منها الوزراء المهندسون قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي[1]، وبالمآلات أو المناصب التي التحقوا بها بعد خروجهم من الساحة الحكومية[2]، سنقوم بمقارنة منافذ الوزراء المهندسين بمآلاتهم.

وستنصب هذه المقارنة على منافذ ومآلات المجموعة التي تخرجت من المدارس الأجنبية (**الفرع الأول**)، على منافذ ومآلات المجموعة التي تخرجت من المدارس المغربية (**الفرع الثاني**)، وعلى منافذ ومآلات باقي الخريجين[3] (**الفرع الثالث**).

الفرع الأول: خريجو المدارس الأجنبية

ستتم مقارنة المنافذ الوظيفية التي مر منها خريجو المدارس الأجنبية بالمناصب التي شغلوها بعد خروجهم من المنصب الحكومي، كما هو مبين في الجدول رقم (43).

1– المشار إليها في الفصل الثاني بالقسم الأول من الأطروحة.

2– المشار إليها أعلاه.

3– الذين لم نتوفق في الحصول على معلومات بخصوص مدارس تخرجهم.

الجدول رقم (43): المقارنة بين منافذ ومآلات خريجي المدارس الأجنبية

منافذ خريجي المدارس الأجنبية		مآلات خريجي المدارس الأجنبية		
الوظيفة[1]	عدد الخريجين		الوظيفة[2]	عدد الخريجين
1- مدير مركزي بالوزارة وبعض المسؤوليات الجهوية الأخرى	12 % 20.33		1- رئيس شركة أو الرئيس المنتدب أو نائبه أو مدير	10 % 16.94
2- مدير مكتب وطني وبعض المهام الأخرى	11 % 18.64		1- وزير مرة أخرى	10 % 16.94
3- مدير شركة وبعض المهام الأخرى	9 % 15.25		2- مدير مكتب وطني	9 % 15.25
4- كاتب عام الوزارة	7 % 11.86		3- مستشار أو مكلف بمهمة في الديوان الملكي	5 % 8.47
5- الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي أو العضوية بإحدى اللجان الملكية	6 % 10.16		4- والي	3 % 5.08
6- الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية	4 % 6.77		5- الرئاسة أو العضوية في البرلمان	2 % 3.38
7- النضال في صفوف الحركة الوطنية	3 % 5.08		5- ما زال وزيرا	2 % 3.38
8- التدريس في مؤسسات التعليم العالي	2 % 3.38		5- رئيس أو مدير بنك	2 % 3.38
8- مدير عام بالميناء	2 % 3.38		6- كاتب عام الوزارة	1 % 1.69
9- عامل لصاحب الجلالة	1 % 1.69		- سفير	1 % 1.69
- مهمة دبلوماسية (سفير)	1 % 1.69		- رئيس منتدب لمؤسسة	1 % 1.69
- كاتب عام مدرسة عليا للمهندسين	1 % 1.69		- مدير وكالة وطنية	1 % 1.69
			- مدير بالوزارة	1 % 1.69
			- مدير عام إدارة	1 % 1.69
			- رئيس جامعة	1 % 1.69
			- المهنة الأصلية (كأستاذ جامعي)	1 % 1.69
			- رئيس جمعية وطنية	1 % 1.69
			- بدون معلومات	7 % 11.86
المجموع	***59 %100***		***المجموع***	***59 % 100***

المصدر: من إعداد الباحث

1– كما أسلفنا، إن الوظائف ضمن هذه الخانة مرتبة إلى درجات حسب أهمية عدد الخريجين الذين شغلوها قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي.

2– يتعلق الأمر بنفس الشيء من حيث الترتيب إلى درجات حسب أهمية عدد الخريجين الذين آلوا إليها بعد خروجهم من الساحة الحكومية.

يتجلى من خلال الجدول رقم (43) أعلاه بخصوص المقارنة بين منافذ ومآلات خريجي المدارس الأجنبية، أن المناصب التي تقلدها خريجو هذه المدارس سواء قبل التحاقهم بمناصبهم الوزارية أو بعد خروجهم من الساحة الحكومية، وإن كانت تتشابه في جانب منها (الأسهم بالجدول)، إلا أنها تختلف في غالب الأحيان من حيث أولوية بعضها على البعض الآخر، بحيث إن هناك مناصب قد احتلت مراتب متقدمة على مستوى المنافذ في حين أنها لم تكن كذلك على مستوى المآلات (أي أنها احتلت مراتب متأخرة)، كما أن هناك بعض المناصب التي احتلت مراتب متقدمة على مستوى المآلات في حين أنها لم تكن كذلك على مستوى المنافذ.

يلاحظ مثلا على مستوى منافذ خريجي المدارس الأجنبية، بأن تقلد منصب مدير مركزي بالوزارة وبعض المسؤوليات الجهوية الأخرى يعد من أهم المنافذ الوظيفية، بحيث احتل مرتبة الصدارة بمجموع (12) خريجا، بينما أن تقلد ذات المنصب لم يحظى بنفس المرتبة على مستوى المآلات، بحيث تم تقلد منصب مدير مديرية بالوزارة من قبل خريج واحد (1) فقط.

أما بخصوص ثاني أهم منافذ خريجي المدارس الأجنبية، والذي يتمثل في تقلد منصب مدير مكتب وطني وبعض المهام الأخرى بمجموع (11) خريجا، فإنه بعد مغادرة الساحة الحكومية ظل تقلد منصب مدير مكتب وطني يحظى بنفس المرتبة، بحيث مثل أيضا ثاني أهم مآلات خريجي المدارس الأجنبية بمجموع (9) خريجين.

ثم إذا كان ثالث أهم المنافذ لدى خريجي المدارس الأجنبية، يتمثل في تولي منصب مدير شركة وبعض المهام الأخرى بمجموع (9) خريجين، فإنه بعد مغادرة الخريجين للساحة الحكومية أصبح تولي منصب رئيس أو مدير شركة يحتل مرتبة الصدارة على مستوى المآلات بمجموع (10) خريجين.

وإذا كان رابع المنافذ الوظيفية لدى خريجي المدارس الأجنبية، يتمثل في تقلد منصب كاتب عام الوزارة بمجموع (7) خريجين، فإنه بعد مغادرة المنصب الوزاري لم يتم شغل هذا المنصب إلا من قبل خريج واحد (1) فقط.

وإذا كان خامس المنافذ الوظيفية لدى خريجي المدارس الأجنبية، يتمثل في تولي منصب الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي أو العضوية بإحدى اللجان الملكية بمجموع (6) خريجين، فقد أصبح تقلد منصب مستشار أو مكلف بمهمة في الديوان الملكي يمثل ثالث أهم المآلات بمجموع (5) خريجين.

ثم إذا كان تولي منصب الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية قد تم تمثيله على مستوى المنافذ بمجموع (4) خريجين، ومنفذ المساهمة في صفوف الحركة الوطنية أثناء الحماية قد تم تمثيله بمجموع (3) خريجين، وتولي منصب مدير عام بالميناء قد تم تمثيله على مستوى المنافذ بمجموع خريجين (2) اثنين، وتولي منصب كاتب عام مدرسة عليا للمهندسين قد تم تمثيله بمجموع خريج (1) واحد، فإن هذه المنافذ الأربعة لم يتم تمثيلها على مستوى المآلات المهنية.

وبالمقابل، يلاحظ على مستوى المآلات المهنية لخريجي المدارس الأجنبية، أن تقلد منصب رئيس أو مدير شركة من قبل خريجي هذه المدارس بعد مغادرتهم للمنصب الوزاري، يعد من أهم المآلات المهنية بحيث تم تقلد هذا المنصب من قبل (10) خريجين، كما يعد كذلك تقلد منصب وزير مرة أخرى مآلا مهنيا على نفس القدر من الأهمية بحيث تم تقلده هو الآخر من قبل (10) خريجين.

أما بخصوص تولي منصب مدير مكتب وطني فيمثل ثاني أهم المآلات المهنية بمجموع (9) خريجين، كما أنه كان يمثل كذلك ثاني أهم المنافذ الوظيفية بمجموع (11) خريجا.

في حين أن تولي منصب مستشار أو مكلف بمهمة في الديوان الملكي يمثل ثالث أهم المآلات بمجموع (5) خريجين، ويقابله على مستوى المنافذ الوظيفية المنفذ الخامس المتمثل في الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي أو العضوية بإحدى اللجان الملكية بمجموع (6) خريجين.

بينما أن تولي منصب والي فيمثل رابع أهم المآلات المهنية لخريجي المدارس الأجنبية بمجموع (3) خريجين، في حين أن هذا المنصب لم يكن يتمتع بنفس الأهمية على مستوى المنافذ الوظيفية، بحيث نجد أن خريجي المدارس الأجنبية قد تقلدوا منصب عامل لصاحب الجلالة مرة واحدة (1) فقط.

ثم إذا كان تقلد المناصب الآتية، كل من منصب كاتب عام الوزارة بمجموع خريج (1) واحد، ومنصب مدير بالوزارة بمجموع خريج (1) واحد، والعودة إلى مزاولة المهنة الأصلية كأستاذ جامعي بمجموع خريج (1) واحد، يعتبر من بين مآلات خريجي المدارس الأجنبية، فإن هذه المآلات كانت تمثل درجات أهم على مستوى المنافذ الوظيفية، بحيث تم تقلد نفس المناصب على التوالي بمجموع (7) خريجين وبمجموع (12) خريجا وبمجموع خريجين (2) اثنين. كما تم تقلد منصب سفير من قبل خريج (1) واحد على مستوى المآلات وعلى مستوى المنافذ أيضا.

كما يلاحظ بأن تولي المناصب الآتية، كل من منصب الرئاسة أو العضوية في البرلمان من قبل خريجين (2) اثنين، وتقلد منصب رئيس أو مدير بنك من قبل خريجين (2) اثنين، وكذلك تقلد كل من منصب رئيس منتدب لمؤسسة من قبل خريج (1) واحد، ومنصب مدير وكالة وطنية من قبل خريج (1) واحد، ومنصب مدير عام إدارة من قبل خريج (1) واحد، ومنصب رئيس جامعة من قبل خريج (1) واحد، ومنصب رئيس جمعية وطنية من قبل خريج (1) واحد، كان قد حصل بعد مغادرة الخريجين للمنصب الوزاري، بحيث لم يتم تولي أيا من تلك المناصب قبل التحاق الخريجين بالمنصب الوزاري.

الفرع الثاني: خريجو المدارس المغربية

إن مقارنة المنافذ الوظيفية التي مر منها خريجو المدارس المغربية بالمناصب التي شغلوها بعد خروجهم من المنصب الحكومي، ستتم من خلال الجدول رقم (44).

الجدول رقم (44): المقارنة بين منافذ ومآلات خريجي المدارس المغربية

منافذ خريجي المدارس المغربية		
الوظيفة[1]	عدد الخريجين	
1- التدريس في مؤسسات التعليم العالي	5	% 33.33
2- الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية	3	% 20
3- كاتب عام الوزارة	2	% 13.33
4- رئيس قسم مركزي بالوزارة	1	% 6.66
- مدير عام شركة	1	% 6.66
- رئيس قسم بميناء	1	% 6.66
- كاتب عام مدرسة عليا للمهندسين	1	% 6.66
- مهندس إطار بمركز وطني	1	% 6.66
-	-	
المجموع	15	%100

مآلات خريجي المدارس المغربية		
الوظيفة[2]	عدد الخريجين	
1- ما زال وزيرا	5	% 33.33
2- والي	3	% 20
3- مستشار في الديوان الملكي	1	% 6.66
- وزير مرة أخرى	1	% 6.66
- سفير	1	% 6.66
- عضو في البرلمان	1	% 6.66
- التقاعد من الوظيفة الأصلية (كأستاذ جامعي)	1	% 6.66
- الوفاة	1	% 6.66
- بدون معلومات	1	% 6.66
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال الجدول رقم (44) أعلاه بخصوص المقارنة بين منافذ ومآلات خريجي المدارس المغربية، أن المنافذ الوظيفية التي شغلها خريجو هذه المدارس قبل توليهم المناصب الوزارية على الصعيد الحكومي، تختلف في المجمل عن المآلات العملية التي شغلها الخريجون بعد "مغادرتهم" لمناصبهم الوزارية.

فإذا كانت أهم منافذ المنصب الوزاري بالنسبة لخريجي المدارس المغربية، تتمثل في وظيفة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بمجموع (5) خريجين، وفي تقلد منصب الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية بمجموع (3) خريجين، فإن أهم مآلاتهم المهنية تتمثل في الاستمرار في تقلد المنصب الوزاري بالحكومة بحيث أن (5) خريجين لا زالوا يمارسون مهامهم الوزارية، وكذا في تقلد منصب والي بمجموع (3) خريجين.

1– قمنا بترتيبها إلى درجات حسب أهمية عدد الخريجين الذين شغلوها قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري.

2– نفس الأمر بخصوص الترتيب إلى درجات حسب أهمية عدد الخريجين الذين آلوا إليها بعد خروجهم من الساحة الحكومية.

أما باقي المآلات المهنية بالنسبة لخريجي المدارس المغربية، فتتمثل في تقلد منصب مستشار في الديوان الملكي بمجموع خريج (1) واحد، وفي تقلد منصب وزير مرة أخرى بمجموع خريج (1) واحد، وفي تقلد منصب سفير بمجموع خريج (1) واحد، وفي العضوية في البرلمان بمجموع خريج (1) واحد، وفي التقاعد من الوظيفة الأصلية كأستاذ جامعي بأحد معاهد المهندسين بمجموع خريج (1) واحد، هذا إضافة إلى حالة وفاة (1) واحدة أثناء الولاية الوزارية.

بينما أن باقي المناصب التي تقلدها خريجو المدارس المغربية قبل التحاقهم بالمنصب الوزاري، تتمثل في تقلد منصب كاتب عام الوزارة بمجموع خريجين (2) اثنين، وفي تقلد منصب رئيس قسم مركزي بالوزارة بمجموع خريج (1) واحد، وفي تقلد منصب مدير عام شركة بمجموع خريج (1) واحد، وفي تقلد منصب رئيس قسم بميناء بمجموع خريج (1) واحد، وفي تقلد منصب كاتب عام مدرسة عليا للمهندسين بمجموع خريج (1) واحد، ثم في تقلد منصب مهندس إطار بمركز وطني بمجموع خريج (1) واحد.

الفرع الثالث: باقي الخريجين

إن مقارنة المنافذ الوظيفية التي مر منها باقي الخريجين بالمناصب التي آلوا إليها خروجهم من المنصب الحكومي، ستتم من خلال الجدول رقم (45).

الجدول رقم (45): المقارنة بين منافذ ومآلات باقي الخريجين

منافذ باقي الخريجين	
الوظيفة	***عدد الخريجين***
- مدير عام مساعد بمكتب وطني	1 % 50
- رئيس مصلحة إقليمية بالمحافظة العقارية	1 % 50
المجموع	***(2) % 100***

مآلات باقي الخريجين	
الوظيفة	***عدد الخريجين***
- أمين عام حزب	1 % 50
- طبوغرافي بالقطاع الخاص	1 % 50
المجموع	***(2) % 100***

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من خلال الجدول رقم (45) أعلاه بخصوص المقارنة بين منافذ ومآلات باقي الخريجين، أن أحد الخريجين قد أصبح يشغل بعد مغادرته للساحة الحكومية منصب أمين عام حزب سياسي، في حين أنه كان يشغل قبل التحاقه بالحكومة منصب مدير عام مساعد بمكتب وطني، فيما أن الخريج الآخر قد أصبح يزاول

بعد مغادرته للساحة الحكومية مهنة مهندس طبوغرافي بمكتب دراسات بالقطاع الخاص، بعد أن كان يشغل قبل التحاقه بالحكومة منصب رئيس مصلحة إقليمية بالمحافظة العقارية بالقطاع العام بصفته مهندسا طبوغرافيا.

المطلب الرابع: تصنيف المنافذ والمآلات

بعد مقارنة منافذ الوزراء المهندسين المهنية بمآلاتهم المهنية في الفرع السابق، سنحاول في هذا الفرع القيام بتصنيف منافذ الوزراء المهندسين لولوج المنصب الوزاري (**الفرع الأول**) وبتصنيف مآلات الوزراء المهندسين بعد إعفائهم من منصبهم الحكومي (**الفرع الثاني**).

وفي هذا الصدد، يوضح الجدول رقم (46) منافذ الوزراء المهندسين الوظيفية لولوج المنصب الوزاري، كما يوضح مآلاتهم المهنية بعد إعفائهم من منصبهم الحكومي.

الجدول رقم (46): منافذ الوزراء المهندسين ومآلاتهم المهنية

منافذ الوزراء المهندسين	
الوظيفة[1]	عدد الخريجين
1- مدير مركزي بالوزارة	10
أو رئيس قسم مركزي	1
أو مفتش أو مندوب جهوي لقطاع وزاري	2
2- مدير مكتب وطني	10
أو مدير مساعد	1
أو مهمة بمكتب وطني	1
3- مدير شركة	8
- مدير بشركة	1
- مهندس بشركة بالخارج	1
4- كاتب عام الوزارة	9
5- مدير الديوان الوزاري	3
مستشار بالديوان الوزاري	4
5- التدريس الجامعي	7
6- مدير الديوان الملكي	2
أو مكلف بمهمة بالديوان الملكي	2
أو العضوية بإحدى اللجان الملكية	2
7- النضال في صفوف الحركة الوطنية	3
7- مدير عام بالميناء	2
أو رئيس قسم	1
8- كاتب عام مدرسة عليا للمهندسين	2
9- عامل لصاحب الجلالة	1
- سفير	1
- مهندس إطار بمركز وطني	1
- رئيس مصلحة إقليمية بالمحافظة العقارية	1
-	
-	
-	
-	
-	
-	
-	
المجموع	(76) 100 %

مآلات الوزراء المهندسين	
الوظيفة[2]	عدد الخريجين
1- وزير مرة أخرى	11
2- رئيس أو مدير شركة	7
الرئيس المنتدب	2
أو نائبه	1
3- مدير مكتب وطني	9
4- ما زال وزيرا	7
5- مستشار في الديوان الملكي	5
أو مكلف بمهمة	1
5- والي	6
6- الرئاسة	1
أو العضوية في البرلمان	2
7- رئيس أو مدير بنك	2
7- سفير	2
8- كاتب عام الوزارة	1
- رئيس منتدب لمؤسسة	1
- مدير وكالة وطنية	1
- مدير بالوزارة	1
- مدير عام إدارة	1
- رئيس جامعة	1
- العودة إلى التدريس الجامعي	1
- رئيس جمعية وطنية	1
- أمين عام حزب	1
- طبوغرافي بالقطاع الخاص	1
- التقاعد النسبي (كأستاذ جامعي)	1
- الوفاة	1
- بدون معلومات	8
المجموع	(76) 100%

المصدر: من إعداد الباحث

1– حاولنا ترتيبها إلى درجات حسب أهمية عدد الخريجين الذين شغلوها قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري.

2– نفس الشيء بخصوص الترتيب إلى درجات حسب أهمية عدد الخريجين الذين آلوا إليها بعد مغادرة الساحة الحكومية.

الفرع الأول: تصنيف منافذ الوزراء المهندسين لولوج المنصب الوزاري

بناء على معطيات الجدول رقم (46) أعلاه، تتعدد المجالات التي تم اعتمادها بمثابة منافذ رئيسية للعضوية الحكومية، كما تختلف حسب عدد الخريجين درجة الأولوية التي احتلتها هذه المنافذ. فعملا بتلك المعطيات المتوفرة[1]، سيتم تقسيم المنافذ المهنية للمنصب الوزاري إلى نوعين من المنافذ، وهما (**أولا**) المنافذ الوظيفية و(**ثانيا**) المنافذ السياسية.

أولا: المنافذ الوظيفية

ويقصد بالمنافذ الوظيفية في السياق الخاص بولوج المنصب الحكومي، كل من منفذ الوظيفة السامية ومنفذ العضوية في الديوان.

1- الوظيفة السامية

فانطلاقا من مقتضيات الفصل السادس الذي يخص المناصب العليا الوارد في القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية[2]، يطلق مفهوم الموظفين السامين على الأصناف أو الفئات التالية[3]:

السفراء- الولاة وعمال العمالات والأقاليم- المندوبون السامون- عمداء الجامعات- الكتاب العامون للوزارات- مديرو الإدارات المركزية- وأعضاء الدواوين الوزارية.

ويعتبر موظفا ساميا كل من يحظى منصبه بمكانة متميزة، بحيث إن النصوص القانونية المنظمة لمختلف هذه الفئات تجعلها ضمن خانة الموظفين السامين.

وانطلاقا من الجدول رقم (46)، الذي نستطيع من خلاله التمييز بين مختلف تلك الأصناف أو الفئات من الموظفين السامين المذكورين أعلاه[1]، ينبغي تبيان نسبة كل وظيفة من هذه الوظائف كمنفذ لتقلد المنصب الحكومي.

1- من خلال الرصد الشخصي لمجموع المعلومات المتعلقة بالتجربة المهنية للوزراء المهندسين.

2- راجع، الظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ (24 فبراير 1958)، ويحتوي على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية. ج. ر. عدد 2372 بتاريخ (11 أبريل 1958) ص 914.

3- حسن الدغيمر: الموظفون السامون بالمغرب، مرجع سابق، ص 76-77.

لذلك، سنجد على رأس قائمة الوظيفة السامية كل من المدراء المركزيون بالوزارات والمديرين والمديرين العامين ومدراء الشركات، بحيث بلغ مجموع من تقلد المنصب الحكومي انطلاقا من هذه الوظائف السامية (32) وزيرا مهندسا، أي ما يعادل 42.10 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين.

وبعد هذا النوع من الوظائف السامية، يحتل منفذ كاتب عام الوزارة الدرجة الثانية وذلك بمجموع (9) وزراء مهندسين أي ما يمثل 11.84 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين، بينما يصل عدد عمال صاحب الجلالة على الأقاليم وزيرا مهندسا (1) واحدا أي ما يمثل 1.31 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين، ويصل عدد السفراء أيضا وزيرا مهندسا (1) واحدا أي ما يمثل 1.31 في المائة كذلك من مجموع الوزراء المهندسين.

أما إذا أريد الحديث عن الوظيفة السامية بكل فئاتها بما فيها أعضاء الدواوين الوزارية، يكون مجموع الموظفين السامين داخل الحكومات المغربية نحو (50) وزيرا مهندسا أي ما يعادل 65.78 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين.

وإذا ما أضفنا إليها أعضاء الديوان الملكي أو اللجان الملكية، سيصل مجموع الموظفين السامين داخل الحكومات المغربية نحو (56) وزيرا مهندسا وهو ما يعادل 73.68 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين.

وفي هذا الإطار، يوضح الجدول رقم (47) مجموع فئات الموظفين السامين المشار إليها.

1– وفي ضوء أيضا الجداول المشار إليها سابقا، كل من الجدول رقم (23) والجدول رقم (24) والجدول رقم (25).

الجدول رقم (47): الوظيفة السامية كمنفذ وظيفي للوزراء المهندسين

الوظيفة	*عدد الخريجين*
المدراء المركزيون بالوزارات والمديرين والمديرين العامين ومدراء الشركات	32
كاتب عام الوزارة	9
عامل لصاحب الجلالة	1
سفير	1
مدير الديوان الوزاري	3
مستشار بالديوان الوزاري	4
مدير الديوان الملكي	2
أو مكلف بمهمة بالديوان الملكي	2
أو العضوية بإحدى اللجان الملكية	2
المجموع	***56 من أصل 76***

المصدر: من إعداد الباحث

طبقا لما سبق، تعد الوظيفة السامية أهم منفذ لولوج الساحة الحكومية، فقد تميزت في هذا الصدد بخصوص خريجي المدارس الأجنبية بارتفاع نسبة تمثيل الوظيفة السامية على مستوى المنافذ الوظيفية للعضوية الحكومية، وذلك بمجموع (47) وزيرا مهندسا أي ما يمثل 61.84 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين، في حين تم تمثيل نفس المنفذ بالنسبة لخريجي المدارس المغربية بمجموع (8) وزراء مهندسين بما يمثل 10.52 في المائة فقط من مجموع الوزراء المهندسين، وبالنسبة لباقي الخريجين بمجموع وزير مهندس (1) واحد وهو ما يمثل 1.31 في المائة.

فأمام الأهمية التي تكتسيها الوظيفة السامية كمنفذ من المنافذ للعضوية الحكومية وذلك بنسبة بلغت 73.68 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين، يمكن القول بأن المجال الحكومي يعد أكثر ارتباطا بالمجال الوظيفي أو الإداري، خصوصا وأن نسبة المنفذ السياسي لولوج المناصب الحكومية لا تتجاوز فيما يتعلق بمنفذ المساهمة في صفوف الحركة الوطنية 3.94 في المائة فقط من مجموع الوزراء المهندسين، ولا تتجاوز فيما يتعلق بمنفذ الانتماء الحزبي 46.19 في المائة من مجموع مشاركات الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي[1]، أما نسبة باقي المنافذ الوظيفية تقدر انطلاقا من الجدول رقم (46) بـ 26.31 في المائة فقط من مجموع الوزراء المهندسين.

1– راجع في هذا الشأن، ما أوردناه في القسم الأول من الأطروحة بخصوص منفذ الانتماء الحزبي للوزراء المهندسين.

2- العضوية في الديوان

يتبين من خلال الجدول رقم (46) المشار إليه سابقا، بأن هناك (7) وزراء مهندسين اكتسبوا تجربة في الدواوين الوزارية قبل تعيينهم الحكومي الأول، منهم (4) من خريجي المدارس الأجنبية و(3) من خريجي المدارس المغربية، كما أن هناك (4) وزراء مهندسين من خريجي المدارس الأجنبية اشتغلوا في الديوان الملكي قبل تعيينهم وزراء، منهم وزيرين مهندسين (2) اثنين كمدراء للديوان الملكي ووزيرين مهندسين (2) اثنين آخرين كمكلفين بمهمة بالديوان الملكي.

مما يعني بأن مجموع الوزراء المهندسين أصحاب المنفذ الديواني يقدر بـ (11) وزيرا مهندسا وهو ما يعادل 14.47 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين. وقد تمركز تمثيل المنفذ الديواني بالخصوص على صعيد خريجي المدارس الأجنبية، وذلك بمجموع (8) وزراء مهندسين، منهم (4) وزراء مهندسين في الدواوين الوزارية و(4) وزراء مهندسين في الديوان الملكي.[1]

غير أن ما يلاحظ بهذا الخصوص هو أن المنفذ الديواني لا يحتل أهمية كبيرة بالمقارنة مع منفذ الوظيفة السامية.

ثانيا: المنافذ السياسية

توجد فضلا عن المنافذ الوظيفية للمنصب الحكومي منافذ أخرى، يتم تصنيفها في إطار المنافذ السياسية. ويقصد بالمنافذ السياسية في السياق الخاص بولوج المنصب الحكومي، كل من منفذ المساهمة في الحركة الوطنية، إضافة إلى منفذ الانتماء الحزبي.

1- منفذ المساهمة في الحركة الوطنية

فطبقا للجدول رقم (46) في الجانب المتعلق بمنافذ الوزراء المهندسين، قد تم اعتماد منفذ المساهمة في صفوف الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال، بحيث ساهم هذا المنفذ في ولوج الصفوف الحكومية بمجموع (3)

1- أما إذا أضفنا إلى منفذ العضوية في الديوان، منفذ العضوية باللجان الملكية التي تم تمثيلها بمجموع وزيرين مهندسين (2) اثنين من خريجي المدارس الأجنبية، سيصبح تمثيل كل من منفذ العضوية في الديوان ومنفذ العضوية باللجان الملكية معا، يقدر بنحو (13) وزيرا مهندسا وهو ما يعادل 17.10 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين.

وزراء مهندسين فقط من خريجي المدارس الأجنبية وهو ما يمثل 3.94 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين، بينما لم يتم الاعتماد قط على نفس المنفذ بالنسبة للوزراء المهندسين خريجي المدارس المغربية.

2- منفذ الانتماء الحزبي

أما فيما يتعلق بمنفذ الانتماء الحزبي الذي سبق الحديث عنه[1] ، فلا تتجاوز نسبة هذا المنفذ 46.19 في المائة من مجموع مشاركات الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي.

الفرع الثاني: تصنيف مآلات الوزراء المهندسين المهنية بعد إعفائهم من المنصب الحكومي

يوضح أيضا الجدول رقم (46) السابق الذكر[2]، نوع المآلات المهنية للوزراء المهندسين بعد إعفائهم من منصبهم الوزاري أو الحكومي. ويمكن تصنيف هذه المآلات إلى المجالات التالية: حقل الوظيفة السامية، حقل العضوية البرلمانية، وحقل المهنة الأصلية.

أولا: حقل الوظيفة السامية

تستأثر الوظيفة السامية بالنسبة العليا من بين نسب المناصب المختلفة التي يلتجئ إليها الوزراء المهندسون بعد خروجهم من الساحة الحكومية، فقد عين أكبر عدد من الوزراء المهندسين في منصب من مناصب الوظيفة السامية.

يهم هذا العدد، أولا الرؤساء أو المدراء والرؤساء المنتدبون ومدراء المؤسسات العامة أو الخاصة بمجموع (26) وزيرا مهندسا من خريجي المدارس الأجنبية، أي ما يشكل 34.21 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين، بحيث لم يتم تعيين أي وزير مهندس من خريجي المدارس المغربية بهذه المناصب. كما يهم ثانيا الوزراء المهندسين الذين عينوا في مناصب وزارية مرة أخرى وعددهم (11) وزيرا مهندسا، أو الذين مازالوا وزراء في الحكومة وعددهم (7) وزراء مهندسين. وبذلك يكون مجموع الوزراء المهندسين الذي تقلدوا مناصب سامية بعد إعفائهم من المنصب الحكومي هو (44) وزيرا مهندسا، أي ما يمثل 57.89 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين.

1- راجع في هذا الشأن، ما أوردناه في القسم الأول من الأطروحة بخصوص منفذ الانتماء الحزبي والمنفذ التكنوقراطي.

2- وفي ضوء أيضا الجداول المشار إليها سابقا، كل من الجدول رقم (39) والجدول رقم (40) والجدول رقم (41).

ويتعلق الأمر كذلك بعدد من الوزراء المهندسين الذين عينوا في مناصب سامية أخرى، وهم كالتالي: (6) وزراء مهندسين استقطبهم الديوان الملكي بعد تركهم المنصب الوزاري، منهم (5) وزراء مهندسين كمستشارين ووزير مهندس (1) واحد كمكلف بمهمة في الديوان. و(6) وزراء مهندسين آخرين عينوا في منصب والي. بالإضافة إلى وزيرين مهندسين (2) اثنين عينوا كسفراء، بحيث تبلغ نسبة الوزراء المهندسين التي التحقت بالمجال الدبلوماسي بعد تركها للوزارة 2.63 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين.

بمعنى أن مجموع الوزراء المهندسين الذين عينوا بعد مغادرتهم للمنصب الحكومي في منصب من مناصب الوظيفة السامية، قد بلغ (58) وزيرا مهندسا أي ما يمثل 76.31 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين.

وإذا أضيف لهذا العدد، الوزراء المهندسون الذين عينوا في منصب الكاتب العام للوزارة وعددهم وزيرا مهندسا (1) واحدا، يكون مجموع عدد الوزراء المهندسين الذي تقلدوا مناصب سامية بعد إعفائهم من المنصب الحكومي، هو (59) وزيرا مهندسا أي ما يمثل 77.63 في المائة.

وسيرتفع هذا العدد، إذا أضفنا إليه الوزراء المهندسين الذين توفوا خلال الولاية الحكومية وعددهم وزيرا مهندسا (1) واحدا، ليصبح مجموع عدد الوزراء المهندسين الذي تقلدوا مناصب سامية بعد إعفائهم من المنصب الحكومي نحو (60) وزيرا مهندسا وهو ما يعادل 78.94 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين.

وهذا يعني بأن أكثر من ثلاثة أرباع 3/4 من الوزراء المهندسين قد استقروا بعد تركهم للوزارة في مناصب سامية بالأساس.

وفي هذا الإطار، يوضح الجدول رقم (48) مجموع فئات الموظفين السامين المشار إليها.

الجدول رقم (48): الوظيفة السامية كمآل وظيفي للوزراء المهندسين

الوظيفة	*عدد الخريجين*
الرؤساء أو المدراء والرؤساء المنتدبون ومدراء المؤسسات العامة أو الخاصة	26
وزير مرة أخرى	11
ما زال وزيرا	7
مستشار في الديوان الملكي	5
أو مكلف بمهمة	1
والي	6
سفير	2
كاتب عام الوزارة	1
الوفاة	1
المجموع	***60 من أصل 76***

المصدر: من إعداد الباحث

في حين أنه، قد التجأ باقي الوزراء المهندسين بنسبة ضعيفة إما إلى العضوية البرلمانية أو إلى ممارسة المهنة الأصلية من جديد.

ثانيا: حقل العضوية البرلمانية

فبعد حقل المناصب السامية، نجد حقل العضوية البرلمانية الذي يعد من بين المجالات التي يؤول إليها الوزراء المهندسون بعد تركهم للمنصب الوزاري وذلك بمجموع (3) وزراء مهندسين فقط أي بما يمثل 3.94 % من مجموع الوزراء المهندسين، وهم يوزعون على النحو الآتي، وزيرين مهندسين (2) اثنين من خريجي المدارس الأجنبية، ووزير مهندس (1) واحد من خريجي المدارس المغربية.

وعلى عكس الوظيفة السامية التي اعتبرت مستقرا وظيفيا بالنسبة لـ (48) وزيرا مهندسا من خريجي المدارس الأجنبية و(12) وزيرا مهندسا من خريجي المدارس المغربية، فإن العضوية البرلمانية اعتبرت مستقرا وظيفيا بالنسبة لوزيرين مهندسين (2) اثنين من خريجي المدارس الأجنبية ووزير مهندس (1) واحد من خريجي المدارس المغربية.

ثالثا: حقل المهنة الأصلية

لا تعود إلا نسبة ضعيفة جدا من الوزراء المهندسين إلى ممارسة المهنة الأصلية، فبحسب معطيات الجدول رقم (46) المشار إليه سابقا، لم يعد إلى مجال المهنة الأصلية سوى وزير مهندس (1) واحد كأستاذ جامعي بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية- بالرباط، وهو ما يعادل 1.31 في المائة فقط من مجموع الوزراء المهندسين. هذا في الوقت الذي تقاعد فيه وزير مهندس (1) واحد آخر من مزاولة مهنته الأصلية كأستاذ جامعي بنفس المعهد بعد خروجه من الساحة الحكومية.

وتدل قلة عدد الوزراء الممارسين للمهنة الأصلية عند مغادرتهم لمنصبهم الحكومي بصفة عامة، على أن حقل المهنة الأصلية وبالخصوص العمومية منها لا يتناسب مع الوضع الاجتماعي الذي يكون عليه الوزراء عند مغادرتهم للمنصب الحكومي، ولذلك قلما تتناسب طبيعة المناصب الأصلية للوزراء المهندسين مع الوضع الاجتماعي الذي يكون قد خوله لهم منصبهم الحكومي.

ومن بين المجالات التي التجأ إليها الوزراء المهندسون بنسبة ضعيفة بعد تركهم لمنصبهم الوزاري، نجد أيضا المجالات التالية: الحقل الحزبي، حقل القطاع الخاص، وحقل الجمعيات المهنية.

ويتعلق الأمر ب (3) وزراء مهندسين، منهم وزيرين مهندسين (2) اثنين من باقي الخريجين، الأول اعتبر النشاط أو الحقل الحزبي مآلا عمليا له بحيث انتخب أمينا عاما لحزب سياسي بعد مغادرته للمنصب الحكومي، أما الثاني فقد التحق بالقطاع الخاص لمزولة مهنة مهندس طبوغرافي التي كان يزاولها فيما قبل بالقطاع العام، في حين أن الوزير المهندس الثالث من خريجي المدارس الأجنبية التحق بحقل الجمعيات المهنية بحيث انتخب بعد مغادرته للمنصب الحكومي رئيسا للجمعية الوطنية لمنتجي الخضراوات بالمغرب.

نخلص من خلال مقارنة منافذ الوزراء المهندسين بمآلاتهم المهنية إلى وجود "تطابق" بين المنفذ للمنصب الوزاري وبين المآل المهني بعد مغادرته، فمراكز الوظيفة السامية بمفردها تسمح بولوج صفوف النخبة الوزارية بنسبة 73.68 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين، كما أن الخروج من الساحة الحكومية يسمح أيضا بولوج مراكز الوظيفة السامية بنسبة 78.94 في المائة من مجموع الوزراء المهندسين، ويعكس التطابق المذكور وجود دوران من صف بيروقراطي إلى صف وزاري والعكس صحيح. ولذلك فإن النسبة الكبرى من الوزراء المهندسين قد استقروا بعد تركهم لمنصبهم الوزاري بالأساس في حقل الوظيفة السامية.

الفصل الثاني: النخبة التكنوقراطية: المساهمة في التنمية

يقتضي التطرق لموضوع النخبة التكنوقراطية وسؤال المساهمة في التنمية، بحث السياق التاريخي لظهور التكنوقراط وصعودهم نحو المراكز والمواقع القيادية العليا داخل مؤسسات الدولة (**المبحث الأول**)، والتعريف بعملية إعادة إنتاج النخبة التكنوقراطية بالمغرب (**المبحث الثاني**)، وكذا التوقف عند ما يمكن أن نسميه بمقاربة جديدة في المجال التنموي وتتمثل في اختيار اللجوء إلى الأطر التقنية وتسخير طاقاتها وإمكانياتها بهدف إنجاز مجموعة من الأوراش التنموية الكبرى والمراهنة على إنجاحها (**المبحث الثالث**).

المبحث الأول: صعود النخبة التكنوقراطية إلى الحقل الإداري والسياسي المغربي

أفرز الشكل الجديد للدولة خلال فترة الحماية وبعد الاستقلال، ظهور فئات اجتماعية وسياسية جديدة لم تكن معروفة من قبل، نافست في اكتساح المراكز القيادية داخل الآلة الإدارية وفي السيطرة على الحياة السياسية، وقد حلت هذه الفئات الجديدة محل بعض الفئات أو المجموعات الاجتماعية التقليدية التي كان لها تأثير على المخزن قبل الحماية (**المطلب الأول**). ثم إن التحولات الاجتماعية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال، قد أنتجت تحولا على مستوى ملامح النخبة السياسية المغربية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: الانتقال إلى الولاءات الحديثة

لقد كانت البنية الاجتماعية للمخزن قبل الحماية، تتكون أساسا من الشرفاء والعلماء والأعيان، وكان التعيين في المخزن يعتمد على العلاقات الزبونية وعلى سلطة ونفوذ هذه المجموعات.

ومع مجيء الحماية إلى المغرب، عملت هذه الأخيرة على تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى، وقد تأكدت هذه الوضعية بعد الاستقلال. وكان من نتائج ذلك أفول بعض الفئات الاجتماعية التي كانت تتمتع بقوة ونفوذ فيما قبل، وتحجيم بعضها الآخر، وظهور فئات اجتماعية جديدة في الساحة. لذلك فإن العلماء الذين كان لهم تأثير واضح على المخزن تم تهميشهم، كما وقع إضعاف دور القواد الكبار ورؤساء القبائل، بينما أفرز الشكل الجديد للدولة الذي وضع على غرار النمط الأوروبي فئات اجتماعية وسياسية

جديدة لم تكن معروفة سابقا. إن هذا التغيير في موازين القوة كان له تأثير على تزويد الدولة بما تحتاجه من أطر وكفاءات.[1]

فمنذ حصول المغرب على الاستقلال أصبحت الحكومات تؤسس على أساس حزبي، كما أن الانتماء إلى الحزب أصبح يفتح الطريق للدخول إلى الإدارة بل ولتسلق الهرم الإداري والوصول إلى قمته بسهولة ويسر. كما أن البعد التنموي الذي تبناه المغرب منذ حصوله على الاستقلال، قد مكن مدارس ومعاهد ومؤسسات التكوين التي أقامتها الدولة في مختلف المجالات من إمداد الإدارة بالأطر الإدارية والتقنية. وهذا ما أدى إلى ظهور التقنوقراطية التي اكتسحت مراكز اتخاذ القرار داخل الإدارة، بل ونافست الأحزاب السياسية في السيطرة على السلطة السياسية، وخاصة منذ الإعلان عن حالة الاستثناء.[2]

والواقع أن الأحزاب السياسية والتقنوقراطية تعتبر امتدادا للفئات التقليدية، فهي تتكون أساسا من أبناء القواد الكبار ورؤساء القبائل والأعيان والتجار الكبار، فهذه الفئات هي التي كان بإمكانها أن تقوم بتعليم أبنائها. ولذلك قد نلمس[3] في بعض الأحيان تداخلا في أسباب اختيار شخص ما لشغل منصب معين. فقد يكون الاختيار مبني على أساس حزبي، ولكن ذلك لا ينفي وجود أسس أخرى عائلية أو قبلية قد يبنى عليها هذا الاختيار[4].

فإلى جانب المجموعات التقليدية، عرف النظام السياسي المغربي خلال فترة الحماية وبعد الاستقلال ميلاد مجموعات جديدة[5]، يتعلق الأمر بالأحزاب السياسية والتقنوقراطية. فمقاومة سياسة الحماية والنضال من أجل

1- حسن الدغيمر: الموظفون السامون بالمغرب، مرجع سابق، ص 18.

2- نفس المرجع، ص 19.

3- نفس المرجع.

4- وفي هذا الصدد، يقول أحد الباحثين *"إن مدارس ومعاهد الإدارة تعطي للمجتمع نخبة يمكن أن تقود الآلة الإدارية وعلاقاتها القانونية، ولكنها ليست قادرة دائما أن تعطي توجيها جديدا لهذا المجتمع كتجاوز الروح القبلية والولاءات العائلية والرغبة في إعطاء البلاد الوسائل للتنمية"*.

- **Driss Al Andaloussi** : « Formation et sélection des élites administratives au Maroc : Cas de L'ENAP », Thèse de doctorat du 3ème cycle en sciences sociales et politiques, Université de Bordeaux, 1982, p. 115.

5- وبالتالي ظهور ولاءات حديثة، محل الولاءات التقليدية التي كانت تتمثل في الولاءات العائلية والقبلية والعلاقات الزبونية التي كانت تهيمن على التعيين في المخزن عبر جميع مستوياته.

الاستقلال فرض على الوطنيين ضرورة الانضواء داخل منظمة موحدة، وهكذا اجتمعت ثلة من الوطنيين سنة 1934 في جمعية تحمل إسم "لجنة العمل المغربي"[1]. وكانت هذه اللجنة وهي أول تجمع سياسي، بمثابة النواة الأولى لحزب الاستقلال وللأحزاب السياسية الأخرى[2]. كما أن اتساع دور الدولة وتعدد مهامها ووظائفها، وما رافق ذلك من ضرورة التخصص وتقسيم العمل، أدى إلى ظهور مجموعة جديدة هي مجموعة التقنوقراطيين.

وبفضل الدور الذي قامت به هاتين المجموعتين، فقد أصبح لكل واحدة منهما قوة ونفوذ داخل الإدارة والدولة. وإذا كان للأحزاب السياسية قصب السبق في اقتحام الإدارة واحتلال المراكز القيادية داخلها (**الفرع الأول**)، فإن الأحداث السياسية وما رافقها من تطورات دستورية ساعدت مجموعة التقنوقراطيين على الصعود إلى الواجهة (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: الولاء الحزبي

نظرا للوضعية التي عاشها المغرب غداة الاستقلال وبعده، والمتمثلة في عدم وجود الأطر الكفأة والكافية لتعويض الأجانب الذين غادروا مراكزهم داخل الإدارة، فقد دعيت الأحزاب السياسية للمساهمة بأطرها في ملء هذا الفراغ، سيما وأن هذه الأحزاب من خلال كفاحها ضد المستعمر ومطالبتها بالاستقلال استطاعت أن تجمع حولها النخبة المثقفة في البلاد.[3]

بحيث كان حزب الاستقلال آنذاك يتشكل أساسا من "أعضاء الحزب الوطني السابق الذي كان يظم الأغلبية الساحقة من الفلاحين والصناع والطبقة العاملة والتجار وغالبية النخبة المثقفة في البلاد، ومن رؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء تلاميذ مدن الرباط وفاس ومكناس وسلا ومراكش وآزرو ووجدة وآسفي، كما انضمت إليه عديد من الشخصيات البارزة من "الحركة القومية"، إضافة إلى العديد من الشخصيات البارزة المغربية كالمفتين والقضاة الشرعيين والمدنيين وكبار الموظفين المخزنيين وأساتذة جامعة

1– بحيث أنه في هذه السنة تم تأسيس حزب "كتلة العمل المغربي" على أساس أرضية سياسية تم تقديمها إلى الدولة الفرنسية بإسم "لجنة وطنية".

2– حسن الدغيمر: الموظفون السامون بالمغرب، مرجع سابق، ص 28.

3– نفس المرجع.

القرويين والمعاهد الكبرى وأساتذة المدارس الثانوية ومعلمي المدارس الحكومية والحرة"[1]. وكان مسؤولو الحزب ينتمون إلى الارستقراطية المثقفة أو التجارية الذين تلقوا تكوينا غربيا.[2]

أما أعضاء الحركة الشعبية فإنهم كانوا ينحدرون من الملاك الكبار ومربي الماشية وكبار العقاريين، وينتمي أغلبيتهم إلى عائلات بربرية، كانت تزود المخزن بالقواد قبل الحماية وخلالها. فهم يشكلون برجوازية قروية متأصلة. وبالإضافة إلى الأعيان القرويين كانت الحركة الشعبية تضم أيضا أطرا سياسية وإدارية شابة.[3]

في حين كان حزب الشورى والاستقلال يتكون من الأعيان، وهم ينحدرون من المحامين والأطباء والموظفين والتجار الأغنياء وغيرهم الذين كان لهم تكوين غربي. فقبيل الاستقلال كان الحزب يضم نحو 350 عضوا، وفي بداية 1957 فإن عدد المنخرطين فيه لم يكن يتجاوز الألف منخرط بما فيهم أعضاء جمعية تلاميذ وتلميذات الحزب. وهكذا لم تكن للحزب قاعدة حقيقية، كون أن عمله كان محصورا ولم يكن له صدى إلا في سلا وفاس حيث ينتمي أعضاؤه.

أما الأحرار الليبراليون فلم يكن يتعلق الأمر بحزب له نظامه وبنياته، بل بمجرد تجمع من الأشخاص الذين كان لهم تكوين غربي. فهو لم يكن يتشكل في حقيقة الأمر إلا من شخصيتين بارزتين هما احمد رضا اكديرة ورشيد ملين.[4]

عند حصول المغرب على الاستقلال[5] كان على السلطة السياسية أن تأخذ بعين الاعتبار الأحزاب السياسية، لاسيما حزب الاستقلال كقوة لها وزنها وتأثيرها، ذلك أنه لم يكن بالإمكان تصور تشكيل الحكومات دون مشاركة الأحزاب السياسية فيها، كما لم يكن بالإمكان تصور استمرار الإدارة في عملها من غير مساهمة الأحزاب السياسية فيها.

1– علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، الطبعة السادسة، 2003، ص 284.

2– Octave Marais : « La classe dirigeante au Maroc », op cit., p. 721.

3– Ibid., p. 722.

4– حسن الدغيمر: الموظفون السامون بالمغرب، مرجع سابق، ص 30.

5– نفس المرجع.

وهكذا، فعلى صعيد الوظيفة العمومية العليا كانت قد دعت الأحزاب السياسية وخاصة حزب الاستقلال إلى مغربة الإدارة، كما شجعت الشباب على ولوجها. وكانت ترجع هذه الدعوة في الواقع إلى عهد الحماية حيث إن الصورة التي كانت عليها الإدارة والتي كانت تجعل الفرنسيين في الأدوار القيادية والمغاربة في الأدوار الثانوية، دفعت الأحزاب السياسية إلى المطالبة بقصر التوظيف في الإدارة على المغاربة لا غير، لأن ذلك سيمكنهم من أخذ شؤون بلادهم بين أيديهم.

ومن خلال دعوتها هذه فإن الأحزاب السياسية[1] إنما كانت تريد أن تلعب دورا مهما في الحياة العامة بالبلاد. ومن ثم فقد كانت مراقبة جهاز الدولة بصفة عامة والوظيفة العمومية بصفة خاصة تعتبر محور اهتمامها. وهكذا فقد عملت الأحزاب السياسية الموجودة في السلطة إلى فتح الباب أمام أعضائها للدخول إلى الإدارة ولشغل الوظائف العليا داخلها.

ففيما يتعلق بوزارة الشؤون الخارجية، مثلا، منذ إنشائها في شهر ماي 1956 وإلى غاية سقوط حكومة عبد الله إبراهيم في شهر ماي 1960، كان على رأسها ومن بين أطرها الأكثر أهمية أعضاء ينتمون إلى حزب الاستقلال، فخلال هذه الأربع سنوات كان وزير الشؤون الخارجية والوزير المكلف بالنيابة عنه وكذا أغلب السفراء أعضاء في حزب الاستقلال، وكانوا كلهم يزاولون مهام المسؤولية داخل الحزب.

ويمكن دون مجازفة أن نعمم هذه الظاهرة على باقي الوزرات الأخرى[2]، خاصة وأن حزب الاستقلال كان يتوفر في الحكومة الأولى التي تشكلت عقب حصول المغرب على الاستقلال على 45 في المائة من الحقائب الوزارية، كما أنه كان يتوفر على أغلبية الحقائب الوزارية في الحكومات الثلاث التي تلتها. هذا ناهيك عن مشاركة الأحزاب السياسية الأخرى في هذه الحكومات كحزب الشورى والاستقلال والحركة الشعبية والأحرار المستقلين. غير أن الأحداث التي عرفها المغرب خلال الستينات أدت إلى تراجع دور الأحزاب السياسية في الحياة العامة ولاسيما في الإدارة العليا، وإلى صعود التقنوقراط التي حلت محلها.[3]

1– نفس المرجع، ص 30-31.

2– نفس المرجع، ص 31.

3– وفي هذا الإطار يرصد **حسن قرنفل**، من خلال كتابه "النخبة السياسية والسلطة"، مراحل مختلفة في عملية اختيار وانتقاء النخبة المغربية بحيث يستنتج أنه منذ الاستقلال إلى حدود 1963 كان العامل السياسي الحزبي هو المتحكم في اختيار الوزراء، بحيث إن معظم الوزراء كانوا فاعلين سياسيين في أحزابهم سواء في أحزاب الحركة الوطنية أو الأحزاب التي كانت تدور في فلك القصر آنذاك. غير أن الملك الراحل الحسن الثاني بدأ في الانفتاح على شباب وفعاليات جديدة وشرع في استقطاب جامعيين ومهندسين وأشخاص ذوي

الفرع الثاني: الولاء التقنوقراطي

إن تطور دور الدولة وتزايد مهامها أدى إلى تعقيد العمل الإداري، الشيء الذي فرض اللجوء إلى التقنوقراطيين. وقد أفرزت هذه الوضعية ولاءا من نوع جديد وهو الولاء التقنوقراطي، ويجد هذا الولاء جذوره في الفئات التقليدية "فالأخ أو الأب الإداري سيقدم في كثير من الحالات علاقات الدم والقبيلة على واجب القانون. ففي عهد الحماية تم تبني العلاقات الزبونية والولاءات من أجل ضغوط سياسية وعسكرية، وبعد الاستقلال استمرت هذه العلاقات في التطور والنمو من أجل ضرورات التحالف".[1]

وإذا كان العدد المحدود من الأطر الإدارية والتقنية في بداية الاستقلال بالمقارنة مع العدد الهائل من الأطر الأجنبية التي غادرت الإدارة، قد استدعى دعوة الأطر السياسية من أجل القيام بعملية التعويض، فإن تنحية الأحزاب عن الحياة السياسية في الستينات ونزع التسييس عن الحياة العامة، أعطى الفرصة للتكنوقراطيين للصعود إلى الواجهة واحتلال مراكز قيادية داخل الإدارة والدولة.[2]

وقد تأكد ذلك، منذ أن تقلد الملك الحسن الثاني زمام الحكم حيث كان طموحه هو "بناء دولة مستقلة عن مختلف القوى الاجتماعية"، وعبر إشرافه على الجهاز التنفيذي من خلال سلطة التعيين التي خولها له الدستور[3]. فسلطة التعيين الواسعة التي يتوفر عليها الملك تمكنه من التدخل بشكل مهيمن في اختيار الأشخاص الذين يرى أنهم الأجدر لتطبيق السياسة التي يحدد أهدافها الأساسية[4]، والحكمة من جعل سلطة

كفاءة سواء في الحقوق أو التدبير، وبدأ في تطعيم الحكومة بهؤلاء الأشخاص. وبالتالي لم يعد المحترفون السياسيون يشكلون قوة أساسية داخل الحكومة، فقد أصبح يتم الاقتصار على بعض زعماء الأحزاب، فيما أن الباقي كانوا تقنوقراطيين.

- أنظر، **حسن قرنفل**: الحسن الثاني انفتح على التكنوقراط ولم يكتف بالنخبة الحزبية في تعيين الوزراء، مرجع سابق.

- وراجع أيضا، **حسن قرنفل**: النخبة السياسية والسلطة: أسئلة التوافق مقاربة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب، أفريقيا الشرق- الدار البيضاء، 1997.

1- حسن الدغيمر: الموظفون السامون بالمغرب، مرجع سابق، ص 32.

2- نفس المرجع.

3- سواء على صعيد الحكومة بمقتضى الفصل 24 من الدستور، أو على صعيد الوظائف المدنية والعسكرية بمقتضى الفصل 30 منه.

4- نفس المرجع، ص 32.

التعيين في الوظائف السامية في يد الملك تكمن في "ضمان حماية الوظيفة العمومية السامية من ضغوط السلطة السياسية"[1].

فسلطة التعيين مع ما تتضمنه من سلطة التأديب وسلطة إصدار التعليمات وسلطة العزل، تمنح الملك قبضة تسلسلية على تأطير الإدارة. وعلاوة على ذلك يجد اللجوء إلى التقنوقراطيين تبريره في شروع البلاد في القيام بعملية التخطيط في الوقت الذي أصبح فيه المغرب يتوفر على المزيد من الأطر المكونة حديثا.[2]

وقد أعطت عودة الأحزاب السياسية للمشاركة في الحياة السياسية في السبعينات الانطباع بإمكانية تراجع التقنوقراطيين إلى الوراء إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث، بحيث نجد في هذا الإطار أن أكثر من (90 في المائة) من أعضاء الدواوين الوزارية ينحدرون من الإدارة بل ومن الوظيفة العمومية العليا[3].

إن التعقيد المتزايد للمشاكل كان يفرض اللجوء إلى المختصين في هذه القضايا، وترجع أهمية تمثيل الموظفين داخل الدواوين الوزارية أساسا إلى حرص أعضاء الحكومة على استعمال تجربتهم ومعارفهم الإدارية والقانونية، ولذلك يمكن التأكيد على أن اكتساح التقنوقراطيين للوظيفة العمومية العليا أصبح حقيقة واقعة[4]. ويقول أحد الباحثين بهذا الخصوص[5] "فأن يعلن الشخص عن واقعية موسومة باختيارات تقنوقراطية، تبدو كأنها قاعدة ذهبية في الأوساط العليا للإدارة".

1– عبد الرزاق مازني: الوضعية القانونية للموظفين السامين بالإدارات العمومية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 2129، بتاريخ 4 يونيو 1989، ص 6.

2– حسن الدغيمر: الموظفون السامون بالمغرب، مرجع سابق، ص 33.

3– ومن ثم يمكن تصنيف الأصل المهني لأعضاء الدواوين الوزارية على النحو التالي: الهيئات الكبرى للدولة (50 في المائة)، وظائف عليا بالإدارة (30 في المائة)، القطاع الخاص (15 في المائة)، أصل سياسي (5 في المائة). **راجع** في هذا الشأن:

- **Redouane Boujemaâ** : « Le fonctionnaire Marocain », éd. Al Madariss Casablanca, 1983, p. 285.

4– حسن الدغيمر: الموظفون السامون بالمغرب، مرجع سابق، ص 34.

5– Driss Alandaloussi : «Formation et sélection des élites administratives au Maroc», op cit, p. 111.

المطلب الثاني: ملامح النخبة السياسية المغربية في ضوء التحولات الاجتماعية

إن التحولات الاجتماعية التي عرفها المغرب يبدو أنها أفضت إلى تعاقب ملامح النخبة السياسية في شكل موجات تخلف إحداها الأخرى[1]، حيث عرفت بداية الاستقلال هيمنة الأعيان التقليديون منهم أو أعيان الحركة الوطنية (**الفرع الأول**)، تلتها موجة إدارية مع هيمنة ملامح الإداريين في منتصف السبعينات (**الفرع الثاني**)، لتليهما فيما بعد ابتداء من التسعينات تنوع في الملامح ببروز ملامح غير مسبوقة[2] (**الفرع الثالث**).

وتعود هذه "الموجات" إلى التحولات التي عرفها المجتمع المغربي والتي أثرت في الرأسمال السياسي[3] الذي تستمد منه هذه الأقلية الإستراتيجية مواردها والتمثلات التي تبث حولها.

الفرع الأول: هيمنة نمط الأعيان

في بداية الاستقلال وإلى حدود السبعينات هيمن نمط الأعيان على ملامح النخبة السياسية، وكان هذا النموذج مدعوما من طرف الفلاحين الذين شكلوا قاعدة النظام ومؤسسته القارة حسب "ريمي لوفو". وقد احتل الأعيان مكانة متميزة بتمكينهم من ترأس المجالس المحلية ومن مقاعد برلمانية وتشكيلهم شبكة مراقبة للإدارة التقنية، في إطار تحالف مع النظام أعيد إنتاجه عبر سياسة السدود والإنعاش الوطني والإعفاء الضريبي[4]. ومن تجليات هذا الوضع نسبة حضور الأعيان في البرلمان التي وصلت 42.4 في المائة في 1963 ووصلت 62 في المائة في الانتخابات الجماعية لسنة 1976.

1- محمد كولفرني: التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تحت إشراف الدكتور أحمد بوجداد، جامعة محمد الخامس- الرباط،، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، السنة الجامعية 2004-2005، ص 381.

2- تمثلت في التقنوقراط والمقاولون والسوسيوقراط.

3- يحيل مفهوم الرأسمال السياسي إلى مجموع الموارد السياسية التي تتوفر عليها النخبة، وقد جزأه **Michel FELON** إلى عدة مكونات أخلاقي وعاطفي وعلمي ومكون إنجازي وآخر مؤسساتي.

4- Rémy Leveau : « A perçus de l'évolution du système politique marocaine depuis vingt ans », Maghreb-Machrek (106), oct-déc 1984, p. 8.

ويكتنز مفهوم الأعيان حسب البعض[1] حمولة تقليدية تحيل إلى الخضوع والولاء والمحافظة مقابل مفهوم النخبة الذي يحيل إلى المواطنة والمشاركة والانفتاح على التغيير[2]. إن هذا التمييز نظري وليس إجرائي وعملي لأن النخبة يمكن أن تتحول إلى أعيان كما حصل مع الأعيان الحزبيون وتتمثل في نموذج أعيان الحركة الوطنية.

ستعرف هذه الملامح الأفول بحكم التحولات الاجتماعية والمجالية، وتمثلت في التراجع المستمر لتمثيلية الفلاحين ابتداء من 1977 حيث لم تعد تمثل سوى 12 في المائة لتصل في انتخابات 1984 إلى 9.9 في المائة[3]. أما على المستوى المحلي فستصل إلى 37.7 في المائة في جماعيات 1977، نفس الملاحظة بخصوص الأعيان الوطنيون في ما اصطلح عليه بالموت البطيء لاعتبارات سياسية.[4]

الفرع الثاني: هيمنة الإداريين

مع هذا الأفول، ستبدأ ملامح "الموجة" الثانية مع هيمنة الإداريين في سياق حاجة الدولة إلى أسس اجتماعية جديدة للنظام بعد حالة الاستثناء وغياب مؤسسات تمثيلية، خصوصا وأن البلاد ستعرف توسعا في الجسم الإداري وإعادة تحديد علاقته بالجسم الاجتماعي[5]. مما أفضى إلى صعود وارتقاء البيروقراطية ابتداء من منتصف السبعينات وما واكبه من تسابق على شغل المناصب الحساسة سواء على مستوى الإدارة المركزية أو القطاع العام التي كانت مفتوحة للمنافسة من طرف النخبة التقنوبيروقراطية[6].

1– Najib BA Mohamed : « Notables ou élites au Maroc », in : nouveau défis, nouvelles élites pour quelle méditerranée ?, L'Annuaire de la Méditerranée 2001, éd. GERM, Rabat, 2002, p. 55.

2– Claude Palazzoli : « La Mort lente du Mouvement national au Maroc », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1972, éd. CNRS, 1974, p. 333.

3– محمد كولفرني: التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص 382.

4– نفس المرجع، ص 383.

5– Abdellah Saaf : « Note sur la formation des élites administratives », in ; le Grande Maghreb : données socio-politiques et facteurs d'intégration des Etats du Maghreb, S/D, Alain Claisse et Gérard Conac, éd. Economica, Paris, 1988, p. 306 - 313.

6– محمد الناصري: "مراقبة المجال الترابي أو تنميته؟ مأزق السلطة منذ قرن"، في: التحولات الاجتماعية بالمغرب، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث- الرباط، الطبعة الأولى، 2000، ص 45.

من تداعيات هذا الزحف تنامي تمثيلية الإداريين وسط النخبة السياسية، مما أفضى إلى طبع الحياة السياسية بالنمطية الإدارية (Fonctionnarisation)، كما توسعت دوائر الحياة الإدارية على حساب الحياة السياسية، وما استتبع ذلك من هيمنة ثقافة الدولة[1]. يعكس ظهور التجمع الوطني للأحرار هذا التوجه حيث ستطفو إلى السطح فئة التقنوقراط والبيروقراط، على أن هذه الموجة أعمق وأوسع من أن تقتصر على مكون واحد في المشهد السياسي ذلك أن صعود الإداريين ستعرفه جميع الأحزاب وتحديدا الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية.

ولعل هذا الوضع يعود إلى جذور الدولة وإرثها الجاكوبي وإلى التحول الذي بدأ يعرفه بناء الدولة الوطنية في السبعينات ودورها في إنتاج النخب السياسية، مما يفسر ارتقاء البيروقراطية في بنية النخبة كفئة تعمل على التصفية السياسية للنخبة عموديا وأفقيا وسط الأحزاب وخارجها. غير أن أزمة الدولة وتراجعها بسبب الأزمة المالية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها ستفضي إلى ظهور "موجة" جديدة.

الفرع الثالث: ظهور ملامح جديدة

تمثلت "الموجة" الثالثة ابتداء من التسعينات في ظهور ملامح جديدة محليا ووطنيا تمثلت في التقنوقراط والمقاولون ونخبة المجتمع المدني. وتتأسس هذه الموجة على رأسمال سياسي جديد نتيجة للتحولات التي عرفتها البلاد، حيث أصبحت تتساكن الملامح الجديدة مع أخرى قديمة أو مع تلك التي حاولت التكيف مع الوضع الجديد، إذ أن الأعيان الجدد أصبحوا يعملون على استثمار رأسمالهم الرمزي والاقتصادي للحصول على موقع في المشهد السياسي.[2]

يبدو أن السياق العام والتحولات التي تعرفها البلاد مع ما تحمل من تحديات ترجح كفة التقنوقراط والمقاولون في سوق النخبة السياسية، إلا أن المواقع تتحدد بالرأسمال السياسي للأطراف وإستراتيجيتهم في مواجهة الخصوم والمنافسين.

إن الإقرار بتنوع ملامح النخبة السياسية في "الموجة" الثالثة ليس حكما معياريا لأنه يتأسس على تنوع الموارد السياسية المرتكزة على رأسمال سياسي تفاعل مع التحولات الاجتماعية، بالإضافة إلى تنوع أشكال تعبئة

1- عبد الله ساعف: النخب المغربية وإشكالية الإصلاح، في: التمثيلية، الوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي، تأليف مجموعة من الباحثين، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1997، ص 64.

2- محمد كولفرني: التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص 384.

النخبة لهذه الموارد. إلا أن هذا القول لا يشكل إلا نصف الحقيقة، أما النصف الآخر فيكمن في الصورة الضمنية التي يحملها المجتمع حول النخبة، أي انتظارات وتمثلات المواطنين المرتبطة سواء بالسياق الثقافي العام الناتج عن الثقافة الوطنية والتنظيمية السائدة أو بتحديات المرحلة[1].

يتضح بأن ملامح النخبة السياسية المغربية زمن الاستقلال قد عرفت تعاقبا في شكل موجات متتالية، وكان ذلك نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المغرب.

المبحث الثاني: النخبة التكنوقراطية وعملية إعادة الإنتاج

يعود تواصل صعود التكنوقراط في المغرب إلى تمفصل عوامل اقتصادية، تتمثل أساسا في رهانات وتحديات العولمة والشراكة الأورومتوسطية، وعوامل سياسية تتمثل في استمرار المنطق المخزني واعتلاء محمد السادس للعرش ونهجه لسياسة الأوراش الكبرى.[2]

إن تواصل صعود التكنوقراط المغاربة لمجالات جديدة وتزايد عددهم قد انعكس على مضمون التكنوقراطية في المغرب وعلى ملامح هذه الأقلية ومواردها وعلاقتها بالسلطة السياسية، ولذلك يتوجب تحديد المنطق السياسي والاجتماعية لعملية إعادة إنتاج النخبة التكنوقراطية لفهم أفضل لشروطها ودلالتها. ثم إن المدارس والمعاهد الكبرى[3] تعد من بين الآليات الأكثر تأثيرا والأكثر إسهاما في إعادة إنتاج التكنوقراط في المغرب.

1– نفس المرجع، ص 384- 385.

2– محمد كولفرني: مفهوم التكنوقراطية بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 85/84، يناير- أبريل 2009، مطبعة دار النشر المغربية، 2009، ص 111.

3– بخصوص إسهام التعليم في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، **أنظر**:

- **Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron** : La reproduction, éléments pour une théorie du système de l'enseignement, Ed. de Minuit, Paris, 1970, p. 253-254.

ويبرهن هذا الكتاب على أن النظام التعليمي آلية لشرعنة الوضع الاجتماعي، حيث يفرض على وارثي امتيازات المجتمع البرجوازي الحصول على شهادات لتزكية مواهبهم، كما يقوم بإقناع غير المحظوظين بأن مسارهم التعليمي ووضعهم الاجتماعي نتاج عدم توفرهم على مواهب وكفاءات. وقد أكد ***بورديو*** *على أن المدرسة تلعب دورا محوريا في إعادة إنتاج الرأسمال الثقافي ومن ثم إعادة إنتاج البنى الاجتماعية، لهذا أصبحت رهان مركزي للصراع حول احتكار السلطة.*

كما خصص **بورديو** كتابا متميزا للمدارس الكبرى، تحت عنوان:

- **Pierre Bourdieu** : La Noblesse d'Etat, grandes écoles et esprit de corps, Ed. de Minuit, Paris, 1989, p. 11 et 13.

وتبعا لذلك، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، سيخصص (**المطلب الأول**) للحديث عن ازدواجية البنى التعليمية ومساهمتها في إعادة انتاج التكنوقراط المغاربة، بينما سيخصص (**المطلب الثاني**) للحديث عن المحددات السياسية والاقتصادية التي تساهم في استمرار صعود هذه الأقلية وفي زيادة الطلب عليها، وكذا عن استفادتها من بعض المواقع في هرم الدولة ومن الانتماء لبعض الهيئات أو الشبكات الاجتماعية النافذة.

المطلب الأول: ازدواجية البنى التعليمية وإعادة انتاج التكنوقراط المغاربة

حظيت مسألة التعليم في المغرب باهتمام شديد وأثارت نقاشات كثيرة بين الفاعلين. ويعود هذا الاهتمام، في البداية، إلى أن التعليم كان مجالا للحراك الاجتماعي مما أدى إلى تزايد الطلب الشعبي عليه. وكان من نتائج هذا الوضع تحول التركيبة الديمغرافية للجامعة المغربية وانفجار أعداد الطلبة، مما حولها إلى كليات جماهيرية ومن ثم فقدانها لوظيفتها في تكوين النخبة السياسية.

ففي الثمانينات، بالموازاة مع الأزمة الإقتصادية والتحولات الاجتماعية التي واكبتها، وتراجع الدولة على إثر أزمة القطاع العام، هذه الأخيرة أفضت إلى طرح القطاع الخاص نفسه كفاعل جديد في النظام التعليمي. فأزمة الجامعة دفعت قطاعات من الشباب المغربي المنتمي إلى الشرائح المحظوظة[1] إلى التوجه من أجل التكوين في مجالات التدبير والمقاولات في مدارس مغربية خاصة[2].

انطلق هذا الكتاب من فرضية مفادها أن المدارس الكبرى، كالمدرسة الوطنية للإدارة والبوليتكنيك، تساهم في إعادة إنتاج التباينات داخل الطبقة. وقد رصد وظيفة هذه المدارس كفضاء من العلاقات والتمفصلات تفسر إسهامها في عملية إعادة الإنتاج. ويعود هذا المعطى إلى أن هذه المؤسسات تتصارع فيما بينها، إلا أن منطق هذا الصراع الرمزي يحتاج فيه كل طرف لاعتراف الآخرين.

*وقد أكد **ريموند بودان** أن استراتيجية الأفراد محددة بانتماءاتهم الاجتماعية، ذلك أن الأشخاص المنتمون إلى الفئات المتواضعة ينتظرون من التكوين المدرسي الحصول على وضع اجتماعي، في حين أن المنتمون إلى الفئات العليا يسعون بالعكس إلى تزكية وضعهم الاجتماعي. على أن هذا التحديد ليس آلي حيث تتوسطه تمثلات الفاعلين لهذا الوضع ومقاصدهم.*

– Raymond Boudon : L'inégalité des chances, la mobilité sociale dans les sociétés industrielles, Armand Colin, Paris, 1973, p. 133.

1– Grazia Scarfo–Ghellab : les Ecoles d'ingénieurs, lieux de production et de reproduction des élites marocaines ?, in ; les ingénieurs Maghrébins dans le système de formation, op cit., p. 110.

2– حسب **بورديو** فالمدارس العليا الخاصة فضاء بديل يوفر الحد الأدنى من الشهادات لأبناء البورجوازية الذين لم يتمكنوا، بفعل المنافسة، من ولوج المدارس الكبرى أو مواكبة المنافسة من داخلها.

- Pierre Bourdieu : La Noblesse d'Etat, op. cit., p. 13.

وإذا كانت الجامعة المغربية قد فقدت موقعها في إنتاج النخب السياسية، فما هي البنى التعليمية التي تعمل على إنتاج التكنوقراط المغاربة؟.

لقد اتسم النظام التعليمي في المغرب بازدواجية عمودية وأفقية[1] لأماكن إعادة إنتاج التكنوقراط، فهناك من جهة المؤسسة الفرنسية التي مازال خريجوها يحظون بموقع متميز، ومن جهة أخرى هناك المؤسسات المغربية التي تجسدها معاهد المهندسين. فمن نتائج هذه الازدواجية وجود منفذين للتكنوقراط المغاربة، يتمثلان في المعاهد الفرنسية الكبرى كالبوليتكنيك[2] والجسور والقناطر[3] (**الفرع الأول**)، وفي المعاهد المغربية كالمدرسة المحمدية للمهندسين والمدرسة الحسنية للأشغال العمومية وكليات الطب والحقوق (**الفرع الثاني**).[4]

الفرع الأول: المعاهد الفرنسية وتكوين التكنوقراط المغاربة

تساهم المدارس الفرنسية الكبرى في تكوين التكنوقراط المغاربة، ففي سنة 1999 أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية تقريرا يتضمن توزيع حوالي 159 خريجا مغربيا حاصلا على دبلوم المدارس العليا للمهندسين، بشكل يسمح بإقرار هيمنة مدرسة البوليتكنيك تليها المدرسة المركزية لباريس ثم مدرسة الجسور والقناطر[5]، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (49).

1– هذه الازدواجية التي استنسخها المغرب عن فرنسا، تعود تاريخيا في هذه الأخيرة إلى أفول الجامعة. **أنظر** بهذا الخصوص:
- **Alain Renaut** : Que faire des universités?, Bayard, Paris, 2002, p. 75-80.

2– تأسست مدرسة البوليتكنيك سنة 1794 من طرف "**كارنو لازار**" و"**مونگ گاسبير**" لتكوين المتصرفين المدنيين والعسكريين في العلوم والتقنيات قصد إدماجهم في الهيئات الكبرى للدولة. وتحضى مدرسة البوليتكنيك بسمعة علمية على الصعيد الأوروبي وهي تابعة للمؤسسة العسكرية لهذا فطلبتها يعتبرون أطرا عسكرية، إلا أن القلة القليلة من خريجيها يعملون في هذه المؤسسة حيث يتجه جلهم إلى البحث العلمي أو الإدارة أو القطاع الخاص. ويتمتع البوليتكنيون بروح عالية للإنتماء إلى هيئتهم ولهم نفوذ وموقع خاص في الطبقة الحاكمة في فرنسا.

3– تأسست المدرسة الوطنية للجسور والقناطر سنة 1747 من طرف "**دانيال تريدان**" و"**جون بروني**" لتكوين مهندسين مكلفين بتحديث البنية التحتية في مجال النقل. وقد أولت المدرسة منذ البداية اهتماما خاصا للتكوين العلمي باعتماد الدروس النظرية والتطبيقية المتوجة بتداريب في المقاولات والمختبرات، ويمتد بها التكوين مدة ثلاث سنوات يتوج بدبلوم في الهندسة المدنية.

4– محمد كولفرني: التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص 416.

5– Anousheh Karvar : La formation des élèves algériens, tunisiens et marocains à l'Ecole Polytechnique française (1921-2000) ; des acteurs de l'histoire aux « élites de peu », in ; les ingénieurs Maghrébins dans le système de formation, op cit., p.83.

الجدول رقم (49): الطلبة المغاربة الحاصلين على دبلوم المدارس العليا للمهندسين بفرنسا سنة 1999.[1]

المدرسة	دبلوم مهندس	دكتوراه	ماستر	دبلوم الدراسات المعمقة	المجموع	تقدير التدفق السنوي
البوليتكنيك	22	12	1	5	*40*	11
المدرسة المركزية لباريس	25	4	3	1	*33*	8
مدرسة المناجم بباريس	9	3	1	2	15	3
مدرسة الجسور والقناطر	21	3	3	5	*32*	7
مدرسة الاتصالات	9	6	3	-	18	3
ENSTA[2]	3	-	-	-	3	1
SUPELEC[3]	15	3	-	-	18	5
المجموع	***104***	***31***	***11***	***13***	***159***	***38***

بحيث يوفر المغرب وضعية مهمة لخريجي المعاهد الفرنسية، فانطلاقا من حوليات قدماء الطلبة المغاربة بالبوليتكنيك فإن الأفواج المتخرجة من 1948 إلى 1980 احتل أعضاؤها مناصب مدراء عامون في المقاولات العمومية والشبه عمومية، ونفس الشيء بالنسبة لفوج 1981-1985. هذا وقد استأثرت وزارة الأشغال العمومية بتشغيل البوليتكنيين المغاربة إلى حدود سنة 1970، حيث تقلد العديد منهم منصب وزير بنفس الوزارة. وفيما بعد أصبحت شركة ألومنيوم شمال إفريقيا هي التي تستقطب أكبر عدد من البوليتكنيين وخصوصا ما بين 1972 إلى 1984[4]، بينما يبين الجدول رقم (50) مآل خريجي البوليتكنيك فيما بعد.

1– Source ; **Thierry Audric** : Les étudiants marocains dans les écoles d'ingénieurs françaises, rapport dactylographié de la sous-direction de la coopération universitaire et scientifique, ministère des Affaires étrangères, Mai 2000, p. 6.

2– L'ecole Nationale Superieure De Techniques Avancées (ENSTA ParisTech).

3– L'école Supérieure D'électricité (SUPELEC).

4– Ibid., p. 92.

الجدول رقم (50): الوضعية المهنية للبوليتكنيين المغاربة أفواج 1986– 2000.[1]

مكان العمل	*العدد*
مقاولات صناعية (Hamel, ONA)	4
وزارات (الصيد البحري، التجهيز، الأشغال العمومية)	3
مقاولات عمومية (RAM, ODEP)	2
أستاذ جامعي	1
عمل في فرنسا أو في دول أخرى	23
غير معروف	34
المجموع	*67*[2]

هذا بخصوص مدرسة البوليتكنيك بمفردها، فإذا أضفنا إليها مدرسة الجسور والقناطر والمدرسة المركزية وجيني أطوميك فالعدد الإجمالي لخريجي هذه المدارس يمثل حوالي 44 % من التقنوقراط المغاربة، أما إذا أضفنا (IEP)[3] و(HEC)[4] فيمثل حوالي 36 % منهم، و20 % فهي من خريجي مدارس الطب والهندسة الفلاحية.[5]

ويعود هذا الوضع إلى رغبة الملك الراحل الحسن الثاني، تفادي هروب الكفاءات ذات الشهادات العليا عن الإدارة، حيث قام بالإبقاء على المهندسين خريجي المعاهد الفرنسية عبر سياسة الأجور المرتفعة[6]. وتبقى وزارة الأشغال العمومية معقل مهندسي الجسور والقناطر، فمن مجموع 400 حامل لدبلوم المدرسة فإن 3/4 يشتغلون في الإدارة العليا و1/4 يشتغلون بالقطاع الخاص[7].

1– Idem., p.99.

2– كانت من بينهم ثلاث إناث فقط، أي ما يعادل 4.47 % من مجموع هؤلاء البوليتكنيين المغاربة.

3– Les Instituts D'études Politiques (IEP).

4– La Grande École des Hautes Etudes Commerciales (HEC) Paris.

5– يبلغ عدد المهندسين المتخرجين من المعاهد الفرنسية حوالي 8544 مهندسا، ويمثلون حوالي 30 % من إجمالي عدد المهندسين في المغرب.

- **Pierre Vermeren** : « Ecole, élite et pouvoir au Maroc, op. cit., p. 545.

6– Ibid., p. 540.

7– Idem.

ويعود تهييء المعاهد الفرنسية للمناصب العليا منذ بداية المشوار[1] أساسا إلى طبيعة التكوين في هذه المؤسسات الذي يتميز بكونه متعدد الكفاءات[2]، وهو تكوين يسمح بالتداول بين مختلف قطاعات النخبة[3]، لهذا فكل تخصص تقني دقيق سيعد إكراها في مسار المكونين لأنه سيكون عائقا لحركية المواقع والوظائف[4].

يستمد إذن خريجو المعاهد الفرنسية موقعهم من السلطة الرمزية لهذه المؤسسات، فهل ينطبق نفس الأمر على المعاهد المغربية؟ وهل لا تزال هذه الأخيرة أماكن لإنتاج النخبة التكنوقراطية بالمغرب؟.

الفرع الثاني: المعاهد المغربية بين تراجع الموقع وفقدان دور إنتاج التكنوقراط

قام المغرب باستنساخ النظام الفرنسي لتكوين المهندسين باعتماد نظام الحصص والانتقاء بالمباراة[5] في مجموع المعاهد العليا على اعتبار الدور المنتظر من الخريجين[6]، وقد اعتمد هذا النظام في مختلف المعاهد على اختلاف الوزارات الوصية عليها.

1– بالنسبة **لبوورير وبيرتان** فتهييء المتخرجين للمسؤوليات العليا، فرض أن يتسم التكوين بالطابع النظري الخالص وبتهميش دور التجربة المهنية ومن ثم الدور الضعيف للتجربة في الانتقاء.

- **Michel Bauer et Bénédicte Bertin–Mourot** : « La triple exception française, A propos de la formation des élites », Revue Esprit, n° 10, octobre 1997, p. 51.

2– Raymond Boudon : l'inégalité des chances, op. cit., p. 123.

3– ينطبق هذا أيضا على المدرسة الوطنية للإدارة الفرنسية، لذلك أكد **جون ميشال إيميري** أن طبيعة التكوين في المدرسة لا يجعل منها مدرسة تطبيقية، ولكن مكانا لتلقي تكوين عام مجرد يسمح بتنقل الحاصلين عليه بين قطاعات النخبة، فالمدرسة الوطنية تلائم البنية الذهنية لتلاميذها لهذا لا تهدف إلى التكوين من أجل الحصول على مهنة ولكن من أجل الحصول على وضعية اجتماعية ومهنية.

- **Jean–Michel Eymri** : la Fabrique des énarques, Economica, Paris, 2001, p. 106.

4– Raymond Boudon : l'inégalité des chances, op. cit., p. 124.

5– فنظام الانتقاء بالمباراة في المدارس الكبرى كان محل تقييمات متباينة، فبالنسبة **لبوورير وبيرتان** فهو يشكل عنصر أساسي في نمط الانتقاء الاستحقاقي البعيد عن منطق إعادة الإنتاج الاجتماعي، أما بالنسبة **لبيير بورديو** فهي تعد من المقتضيات التي تساهم في استمرار الوضع الاجتماعي.

– Michel Bauer et Bénédicte Bertin–Mourot : La triple exception française, op. cit., p. 49.

- **Pierre Bourdieu** : La Noblesse d'Etat, op. cit., p. 141.

6– Pierre Vermeren : Ecole, élite et pouvoir au Maroc, op. cit., p. 544.

إن خريجي مدارس ومعاهد تكوين المهندسين بالمغرب إلى حدود الثمانينات كانوا يمثلون 3/4 من المهندسين، بحيث وصل عددهم في 1992 إلى حوالي 17500 متخرج، منهم 4500 خريج فقط أي 1/4 هم الذين تكونوا في الخارج، بينما تكون 13000 خريج في المعاهد المغربية[1].

وقد عرف عدد طلبة هذه المعاهد تطورا مستمرا، فالمدرسة المحمدية للمهندسين مثلا ارتفع عدد خريجيها من 34 في 1964 إلى 65 في 1978 ليصل العدد في 1980 إلى 100 متخرج ثم إلى 205[2]. ونفس الملاحظة تنطبق على خريجي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، كما يبين الجدول رقم (51).

الجدول رقم (51): خريجي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية أفواج 1974– 1995.[3]

السنة	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95
عدد المتخرجين	43	27	38	78	115	149	107	200	16	168	249	248	117	88	51	82	175	66	102	110	113	112

هذا بخصوص أعداد المتخرجين، أما بخصوص مآلهم وتوزيعهم حسب القطاعات والوزارات، فيبينه الجدول رقم (52).

1– Ibid., p. 520.

2– Grazia Scarfo– Ghellab : les Ecoles d'ingénieurs, op. cit., p. 110.

3– Source ; **Annuaire** de l'Association des ingénieurs de l'Ecole Hassania des travaux publics (EHTP), Casablanca, 1996, p. 199.

الجدول رقم (52): مآل خريجي المدرسة الحسنية حسب القطاعات الوزارية.[1]

الوزارة	*العدد*	*النسبة المائوية*
الأشغال العمومية	862	% 52.72
الإسكان	447	% 27.33
النقل	138	% 8.44
الداخلية	85	% 5.19
وزارات أخرى	103	% 6.29
المجموع	***1635***	***% 100***

تستأثر وزارة الأشغال العمومية بنسبة تتجاوز نصف عدد المتخرجين، تليها وزارة الإسكان فوزارة النقل ثم وزارة الداخلية.

إن الوضعية التي اكتسبها المهندسون، قد عرفت بعض الفتور مع أزمة الدولة وتزايد عدد المهندسين مع الضغط الكبير الذي تتعرض له هذه المعاهد، لذلك يتساءل بعض الباحثين بحق عن راهنية محافظة خريجيها على مواقع السلطة التي كانت لهم في الستينات؟.[2]

إن الإجابة على هذا التساؤل تستوجب التمييز بين المعاهد المغربية ونظيرتها الفرنسية، فالأولى لم تعد مكان مرور وإنتاج مختلف مكونات النخبة وزبنائها، وخصوصا المنحدرون من الأوساط الشعبية[3]، فهؤلاء لا

1– Ibid.

2– Idem.

3– إن مآل خريجي المعاهد المغربية قد أكدته أيضا تجربة المدرسة الوطنية للإدارة، فبعد أن شغل الرواد وظائف متميزة فقد تحولت بفعل الضغط الاجتماعي عليها إلى مدرسة لإنتاج الأطر المتوسطة.

- **Driss Al Andaloussi** : Formation et sélection des élites administratives au Maroc, op. cit., p. 191.

ويعود هذا الوضع إلى تحول البنية الديمغرافية للمؤسسة، من هيمنة أبناء المدراء والأطر العليا إلى هيمنة الطبقات الشعبية التي ترى في الولوج إلى المدرسة وسيلة للحصول على منحة لمتابعة الدراسة ومنفذ للإفلات من البطالة الحتمية الناتجة عن الدراسة في الكليات.

- **حسن الدغيمر**: الموظفون السامون بالمغرب، مرجع سابق، ص 48.

وبالرغم من محاولة إصلاح المدرسة الوطنية للإدارة سنة 1993 لم تستطع أن تكون، كما هو الشأن في تونس، مؤسسة لإعادة إنتاج النخبة بسبب الجذور الاجتماعية المتواضعة لطلبتها.

- **Pierre Vermeren** : Ecole, élite et pouvoir au Maroc, op. cit., p. 521.

ومقابل ذلك تعد المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا التي أسسها الرئيس الفرنسي **شارل دوغول** سنة 1945 مؤسسة متخصصة في تكوين كبار الموظفين.

يتمكنون من الوصول إلى مستويات عليا في مسارهم المهني، فهم بالكاد يحصلون على عمل كما يعاني البعض منهم من البطالة، وبالرغم من ذلك لا يمكن إقصاء المهندسين بالمرة من مراكز القرار خصوصا وأن المعاهد الفرنسية تستمر في إنتاج النخبة المغربية[1].

فتحولات النظام التعليمي والتطورات الاجتماعية جعلت الشهادة تحوز سلطة رمزية حسب سوق الشهادات ونمط المدرسة أو المعهد المانح للشهادة، إلا أن الشهادة في المغرب ليست سوى عنصر من عناصر الإنتقاء ذلك أن وزن وحجم الرأسمال الرمزي والمالي للعائلات عنصر أساسي في انتقاء التكنوقراط.

إن المناصب الإستراتيجية في القطاع الخاص أو في القطاع العام تحتكرها بورجوازية الوظيفة والتكوين والكفاءة العالية، ولعل أسماء كإدريس بنهيمة ومحمد حصاد ومراد الشريف ومحمد القباج[2] لأكبر دليل على معادلة التكوين العالي في المعاهد الفرنسية والعائلة وطبيعة المناصب ودينامية التحرك من داخلها.

ومن نتائج هذا الوضع حرمان الوافدين الجدد من هذه المناصب، وقد أورد "فيرموران" مثال على ذلك وهو: محمد عروب خريج البوليتكنيك فوج 1985 إبن رائد في الجيش المغربي الذي حاول الحصول على عمل في المغرب إلا أنه بعد سنة من البحث عاد إلى فرنسا. إن هذا المثال وأمثلة أخرى تأكد أن الدبلوم مرحلة فقط في النجاح الاجتماعي والسياسي، وأن العائلات المخزنية تحافظ أكثر من أي وقت مضى على مراقبة آليات إعادة إنتاج النخبة السياسية[3].

ورغم ذلك لا يمكن أن نعمم مع "فيرموران" لوجود العديد من الاستثناءات، فهناك شخصيات من عائلات متوسطة وحتى فقيرة استطاعت الصعود في حلقات النخبة حتى تبوأت مواقع استراتيجية من هذه

- **Jean Coussirou** : Faut-il supprimer l'ENA ?, Pour une école au service de l'Etat et des citoyens, les Editions d'Organisation, Paris, 1996.

فالمعاهد والمدارس العليا للتكوين ذات الصبغة التقنية، لا يمكن أن تخرج أيضا عن تلك القاعدة خاصة خلال الخمسة عشرة سنة الأولى ما دام المهندسون المكونون آنذاك ينحدرون من الطبقات السائدة، إلا أنه بعد ذلك تنوعت الأصول الاجتماعية والجغرافية ما دام تحليل نماذج الطلبة المكونين بتلك المؤسسات يؤكد وجود قطيعة اجتماعية أكيدة ولصالح الطبقات المتوسطة.

- **عبد الله ساعف**: تكوين النخب الإدارية بالمغرب، مجلة أبحاث، العدد 18، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ربيع 1988، ص 50.

1- Pierre Vermeren : Ecole, élite et pouvoir au Maroc, op. cit., p. 545.

2- جميعهم مهندسون تقلدوا مناصب وزارية.

3- Ibid., p. 532.

الأمثلة: إدريس جطو الوزير الأول، مزيان بلفقيه المستشار الملكي وكذلك محمد معتصم، رغم أن هذه الاستثناءات وهي كثيرة لا تدحض القاعدة وإنما تثبتها، فحسب "علي بنحدو" توجد في المغرب ثقافتين للسلطة أحدهما تتموقع في الدولة والأخرى حول العائلة[1].

نخلص إلى أن نمط إنتاج النخبة السياسية وآليات إعادة انتاجه، تفسر إلى حد كبير الاستمرارية في صفوف النخبة، خصوصا بالنسبة للعائلة، أما المدرسة فقد عرفت تحولا في سياق التحولات التي عرفها النظام التعليمي في إطار التحولات الاجتماعية وأزمة الدولة والقطاع العام، مما أفضى إلى فقدان الشهادة لرأسمالها الرمزي خصوصا بالنسبة لخريجي التعليم العمومي، بينما تستمر المعاهد الفرنسية في إنتاج النخب السياسية حين يكون حاملها منحدرا من العائلات الكبرى، حيث يتفاعل المتغيران في تحديد إنتاج النخبة السياسية ومسارها بدعم الشبكات الاجتماعية الرسمية في شكل هيئات دولة (Corps d'Etat) ينتمون إليها أو غير رسمية في شكل تحالفات عائلية وفق استراتيجية الزواج.

المطلب الثاني: محددات تواصل صعود التكنوقراط المغاربة ومسارهم

يعود استمرار صعود التكنوقراط في المغرب إلى تمفصل عوامل سياسية واقتصادية (**الفرع الأول**)، مما انعكس على مضمون التكنوقرطية في المغرب وعلى مسار هذه الأقلية الإستراتيجية في سياق الطلب المتزايد عليها (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: النخبة التكنوقراطية بين المتغير الاقتصادي والسياسي

إن ظهور التكنوقراط في الغرب جاء نتاج مسلسل العقلنة، أما في المغرب فهو نتاج تلاحق مسلسل العقلنة بالمنطق المخزني الذي يوظفه لأغراض سياسية. على أن هذا التلاحق الذي يخضع لمنطقين، لا يعني بالضرورة جمود مفهوم التكنوقراطية بالمغرب بفعل تمفصل مجموعة من المتغيرات أفضت إلى صعود نجم هذه الأقلية الإستراتيجية.[2]

فالتحولات الاقتصادية التي عرفها المغرب في الثمانينات والتسعينات عززت من موقع التكنوقراط نظرا لحاجة الدولة إلى نخبة براغماتية وعقلانية تدبر خيرات البلاد وتمثل مصالح الدولة لمواجهة تحديات العولمة

1- محمد كولفرني: التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص 423.

2- محمد كولفرني: مفهوم التكنوقراطية بالمغرب، مرجع سابق، ص 119.

والشراكة الأورومتوسطية. إن طبيعة تكوين هذه الأقلية الإستراتيجية[1] أفضى إلى تزايد الطلب عليها في مجالات التخطيط والمقاولات الكبرى ونقابات أرباب العمل. وقد تعضدت هذه الحاجة بهيمنة المنطق المخزني حيث تضع هذه الأقلية الإستراتيجية نفسها رهن إشارة المخزن[2] في فترات الفراغ السياسي، كما هو الشأن في الفترات التي تأجج فيها الصراع بين الحركة الوطنية والملكية أو في الفترات الانتقالية.

وقد استفاد التكنوقراط من موقعهم في هرم الدولة لتحقيق تراكم مالي واجتماعي محدد في صيرورة التنخيب، بفعل استمرار المنطق البتريمنيالي الجديد الذي يفتح أبواب الثراء لهذه الأقلية الإستراتيجية مقابل الولاء لولي النعمة. على أن هذه الفئة لا تطرح نفسها كبديل للمجموعات العائلية الكبرى[3]، بل كحليف تتكامل مصالحه معهم بحكم انتمائهم لشبكات مصالح وإستراتيجية المصاهرة عبر زواج الأعمال.[4]

ومع اعتلاء الملك محمد السادس العرش سيعرف التكنوقراط قفزة نوعية بحكم نهجه لسياسة الأوراش الكبرى التي دفعته إلى الاعتماد على هذه الفئة لتوفرها على الكفاءة[5] للاستجابة لانشغالاته.

فالملك الراحل الحسن الثاني ورغم التحسن الذي عرفه موقعهم في أواخر عهده[1] فقد قلص دورهم، بإيعاز من وزير الداخلية ادريس البصري، في المهام التقنية كالبناء والتجهيز والتهييء، لأنه كان يفضل أبناء الأعيان

1– تستمد هذه الأقلية رأسمالها الرمزي من السلطة الرمزية للمدارس والمعاهد التي تكونت فيها، حيث تتبوأ المعاهد الفرنسية بمكانة متميزة في هذا الإطار. **راجع** بهذا الخصوص:

- **Ali Benhaddou** : « Maroc : les élites du royaume, essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc », éd. L'Harmattan, Paris, 1997, p. 73.

2– Aziz El Maoula El Iraki : « Des notables du Makhzen à l'épreuve de la gouvernance, Elites locales, gestion urbaine et développement au Maroc », éd. L'Harmattan-INAU, Paris Rabat, 2002, p. 103.

3– كبنجلون والكتاني والعراقي والتازي وبنيس، وغيرهم من المجموعات العائلية الكبرى.

4– محمد كولفرني: مفهوم التكنوقراطية بالمغرب، مرجع سابق، ص 120.

5– أي الكفاءة بمفهومها التقني، والتي لا تعني بالضرورة أن هذه الفئة تتوفر على أنماط الكفاءة الأخرى، كما حددها **بيتنام (Putnam)**، المتمثلة في الكفاءة التدبيرية والتنظيمية والكفاءة التواصلية بالإضافة للكفاءة التقنية.

أكثر من ذلك ففي المغرب يلاحظ أن التكنوقراط يعانون من ضعف على المستوى التواصلي، أما الكفاءة التدبيرية والتنظيمية للتكنوقراط المغاربة فلا يمكن إثباتها لأن نظام المحاسبة السياسية على تدبير الشأن العام غير مطبق في المغرب على النخبة المعينة من طرف الملك.

بخصوص أنماط الكفاءة، **راجع**:

- **Jacques Coenen-Huther** : Sociologie des élites, Armand Colin, Paris, 2004, p. 135.

والعائلات المخزنية وزعماء الأحزاب السياسية. بينما في المقابل يعتمد الملك محمد السادس بحكم اختلاف مقاربته لتدبير الشأن العام بشكل كبير على التكنوقراط.[2]

وإذا كان حجم تواجد التكنوقراط في عهد الحسن الثاني مرتبط بالظرفية السياسية والطبيعة السياسية أو "التكنوقراطية" للحكومات[3]، ففي عهد محمد السادس أصبح تواجدهم قارا وأصبح عددهم في تزايد مستمر في الحكومات السياسية أكثر منه في حكومات وزراءها الأولون تكنوقراط، حيث انتقل عددهم من 6 في حكومة ادريس جطو لسنة 2002 إلى 11 في حكومة عباس الفاسي لسنة 2007، ومن 5 في حكومة بنكيران الأولى لسنة 2012 إلى 8 في حكومة بنكيران الثانية لسنة 2013[4].

وقد انعكس هذا التحول على مفهوم التكنوقراطية وملامحها في المغرب، ففي عهد الملك الراحل كان التكنوقراطي هو الموالي للقصر الغير منتمي سياسيا[5] سليل العائلات المخزنية ولم يكن يحيل إلى ملامح متميزة، أما في عهد الملك محمد السادس ورغم استمرار موالاة التكنوقراط للقصر فقد أصبحوا من عائلات متواضعة، كما أن التكنوقراطية لم تعد ظرفية وتكتيكية بل أصبحت قناعة سياسية راسخة في دوائر الحكم.

1– وأفضل مثال على ذلك "مجموعة 14" التي عين فيها الراحل الحسن الثاني في أبريل 1996 مستشارين للملك يهتمون بالتأمل في القضايا التي تهم البلاد، وهم كل من:

مراد الشريف، عبد السلام أحيزون، محمد حصاد، محمد بنهيمة، عادل الدويري ابن امحمد الدويري، مصطفى التراب، سعد بنديدي، عمر السلاوي، حسن بن عبد الرزاق، محمد بيجاعد، عزيز أخنوش، عائشة بنعمور بنيس، أحمد الغزالي، والسعدية بلمير.

- **Myriam Catusse** : « L'entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, libéralisation économique et réforme de l'ordre politique », thèse de doctorat en sciences politique, Sous la direction de Jocelyne Cesar, Aix-en-Provence, 1999, p. 131.

2– محمد كولفرني: مفهوم التكنوقراطية بالمغرب، مرجع سابق، ص 120.

3– إن حضور التكنوقراط في الحكومات المغربية ليس شيئا جديدا، فقد عرفت حكومة كريم العمراني لسنة 1985 وتعديلاتها حضور 26 وزير تكنوقراطي.

- **أمينة المسعودي**: "الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955-1992)، مرجع سابق، ص 184.

4– ثم إلى 7 في حكومة العثماني لسنة 2017، وهذا دون احتساب وزيرين (2) آخرين قد انظما في آخر لحظة لحزب الحركة الشعبية، وهما كل من محمد حصاد والعربي بن الشيخ.

5– باستثناء بعض الشخصيات، كمحمد القباج المنتمي لحزب الاتحاد الدستوري سابقا، وحسن أبو أيوب المنتمي لحزب الحركة الشعبية.

من نتائج هذه القناعة الجديدة التطور الكمي والنوعي للتكنوقراط المغاربة، حيث تجاوز تواجدهم الحكومات، السياسية منها والتكنوقراطية، ليكتسح مجالات أخرى غير مسبوقة، حيث تم تعيين مجموعة منهم كولاة وعمال[1] وكمدراء لمؤسسات عمومية[2]، كما أن نصف مدراء المراكز الجهوية للاستثمار هم من التكنوقراط، ومديري وكالتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشمال والجنوب تقنوقراط، بالإضافة إلى مدير صندوق الإيداع والتدبير والخازن العام للمملكة[3].

إذا كان صعود التكنوقراط أفضى إلى تهميش الأحزاب السياسية، فإن القناعة الجديدة لدوائر الحكم أفضت إلى إنزال هذه الملامح في هذه البنيات، كما هو حال عادل الدويري وكريم غلاب على حزب الاستقلال في حكومة جطو، ومحمد بوسعيد وعزيز أخنوش في حزب التجمع الوطني للأحرار في حكومتي جطو وعباس الفاسي[4].

1– لقد ظل منصب الوالي أو العامل محكوما بالهواجس الأمنية في عهد الحسن الثاني رغم التحولات المجالية التي عرفها المغرب. وقد تحول تصور النظام للمنصبين مع اعتلاء محمد السادس للعرش، بمرجعية المفهوم الجديد للسلطة، حيث أصبحا بالإضافة لاختصاصاتهما الأمنية والقانونية معنيان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمارات الخارجية. حيث إن هذا التصور الجديد هو الذي يفسر تعيين مجموعة من التكنوقراط كولاة وعمال.

- **Abdellatif Mansour** : « Les technos débarquent, une nouvelle race de gouverneurs gestionnaires, aménageurs, développeurs de l'espace et de ressources humains », Maroc Hebdo International, n° 712, du 6 au 12 octobre 2006.

فقد انتقلت قواعد تعيينات الولاة والعمال من "تعيينات الامتيازات" المترجمة لأجندة تقليدية تحدد لممثلي "المخزن المركزي" ضبط الأمن والحريات، إلى تعيينات "عقد البرنامج" التي أضحت تفرضها سرعة آليات التدبير الاستراتيجي التي تشتغل عليها الدولة تجاه مشاريع وأوراش تنموية كبرى مرتبطة بمبادرات ملكية، في حين ما زالت هياكل قطاعات حكومية تبحث عن تأهيل تدبير مكانيزمات عملها الإداري التقليدي الغارق في البيروقراطية لمواكبتها.

- **رشيد الخطابي**: "نخب الإدارة الترابية: الولاة والعمال دراسة في المسارات السوسيو- مهنية والثقافية، 1990-2005"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تحت إشراف الدكتور أحمد بوجداد، وحدة علم السياسة والقانون الدستوري، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، السنة الجامعية 2014-2015، ص 216.

2– باستثناء ثلاث مؤسسات عمومية، فالتكنوقراط يوجدون على رأس جل هذه البنيات، كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والتعاون الوطني ومؤسسة البيئة والوكالة الوطنية لتنمية المقاولات المتوسطة.

- **Anis Maghi** : « L'Etat sous l'emprise des ingénieurs », la Vie économique, 17 décembre 2004.

3– Abdellatif El Azizi : « Ces ponts et chaussées qui gouvernent le Maroc », Tel Quel, n° 266, 30 mars 2007.

4– وكذلك محمد حصاد والعربي بن الشيخ في حزب الحركة الشعبية في حكومة العثماني.

كما أن هذه القناعة دفعت دوائر الحكم إلى تحويل تدبير ورش من عيار ميناء طنجة المتوسطي الذي أعلن عنه في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2002، من بوعمرو تغوان وزير التجهيز في حكومة اليوسفي إلى شركة فرنسية ضم مجلس رقابتها كل من مزيان بلفقيه المستشار الملكي، وادريس جطو الوزير الأول التكنوقراطي، ومصطفى الباكوري مدير صندوق الإيداع والتدبير آنذاك.[1]

إن تطور مفهوم التكنوقراطية، المبني على تعايش المنطق المخزني ومنطق العقلنة، وصعودها هو الذي يفسر عدم التمييز بين القطاع العام والخاص في مسار هذه النخبة[2]، حيث يعد تدحرجها بين القطاعين وبين مجالي السياسة والأعمال جزء من مسارها المغذي للممارسة الزبونية.

الفرع الثاني: مسار النخبة التكنوقراطية بين هيئات الدولة والشبكات الاجتماعية

إن الوضعية المتميزة التي حظي بها المهندسون في المغرب جعلتهم ينظمون أنفسهم في هيئات دولة[3]. ويمكن التمييز بين نمطين من الهيئات في المغرب، أحدهما يخص المهندسين يوجد على رأسها شخصيات ذات وزن على غرار شكيب بنموسى ومحمد الرويسي، والنمط الآخر يخص الموظفين الكبار. إن الصراع بين هذه الهيئات يعكس رهانات وصراعات حول مواقع استراتيجية كما يعكس منطق اشتغال الدولة المغربية.[4]

1– ولتعزيز المشروع تم تعيين كريم غلاب وزيرا للتجهيز، ومحمد عبد الجليل مديرا للبرمجة والدراسات بنفس الوزارة، ونور الدين بوطيب مديرا للشؤون القروية بوزارة الداخلية، وسعيد الهادي مديرا لوكالة ميناء طنجة المتوسط.

– Idem.

2– محمد كولفرني: مفهوم التكنوقراطية بالمغرب، مرجع سابق، ص 122.

3– فالهيئات الكبرى للدولة هي مجموع البنيات المنظمة للنخبة التي تنتجها المدارس الكبرى، واللجوء إليها منظم بشكل صارم ويعتبر أعضاؤها موظفون سامون. وتعد الرقابة من أهم وظائف هيئات الدولة. ويمكن التمييز من داخل هذه البنيات، بين الهيئات الإدارية كمجلس الدولة والمجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية، والهيئات التقنية الكبرى للدولة كالجسور والقناطر والمعادن.

– **Michel Bauer et Philippe Brachet** : « les grands corps de l'Etat et la démocratie », les Cahiers de la rue Voltaire, Paris, 2000, p. 14.

وحسب **سليمان إزرا**، فالهيئات الكبرى تتميز بالفئوية كما تمنح المنخرطين فيها الامتيازات والجاه والمشروعية.

– **Suleiman Ezra** : « les Elites en France, grands corps et grands écoles », op cit., p. 226.

4– محمد كولفرني: التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص 420.

وتمثل أول هيئة دولة في المغرب مفتشية المالية التي أنشأها وزير المالية الأسبق محمد الدويري في 19 يوليوز 1960، وهو يعد أول خريج مغربي من البوليتكنيك سنة 1948. وقد استقبلت هذه الهيئة كل نخبة وزارة المالية المنحدرة من العائلات المخزنية الفاسية[1].

إلا أن مفتشية المالية ستفقد بعد ذلك قيمتها السياسية والرمزية، وأصبحت تستقبل أساسا حاملي الشهادات العليا من المدرسة الوطنية للإدارة والإجازة من كليات الحقوق. ويعود هذا التراجع إلى عدم تكيفها مع تحولات المحيط، على عكس نظيرتها الفرنسية حيث أفضى تراجع وظائفها الأصلية إلى استثمار مجالات جديدة للخبرة والسلطة في المجال المالي[2].

إن ما يدعم إستراتيجية الهيئات في التكيف مع المحيط، هو قربها من مراكز القرار وولوج أعضائها لمواقع سلطة تمنحهم جاها خارجها، الشيء الذي يدعمها في المقابل ويسمح لها بالتكيف والحصول على مواقع خارج مجالاتها الأصلية[3].

إن الهيئات الكبرى للدولة هي التي تفسر استحواذ المهندسين في المغرب على قطاعات إستراتيجية بعيدة عن اختصاصاتهم.[4]

وقد أثار هذا المعطى حفيظة الفئات المهنية التي تحس بالتهميش، كما هو حال فيدرالية المتصرفين[5] التي تسعى إلى فتح الطريق أمام أعضائها نحو مواقع القرار لاسترجاع الأمجاد التي عرفتها في عهد الحسن الثاني.

1– Pierre Vermeren : Ecole, élite et pouvoir au Maroc, op. cit., p. 544.

2– Ezra Suleiman, op.cit., p. 226.

وتتمحور إشكالية هذا الكتاب كالتالي: لماذا يتمكن جزء من النخبة من التكيف مع التغيير، في حين يعجز البعض الآخر عن ذلك؟. وقد خلص **الباحث** إلى أن مرونة وقدرة النخبة على التكيف، ليس لها من هدف سوى استمرار ودعم مواقعها في المجتمع.

3– Idem.

4– كمديرية الموارد البشرية لتكوين الأطر التي انتزعت من وزارة التربية الوطنية، ومديرية الشؤون القانونية في وزارة التجهيز، ومديرية التجارة الداخلية في وزارة الصناعة والتجارة.

- **Anis Maghi** : « L'Etat sous l'emprise des ingénieurs », op. cit..

5– تتشكل فيدرالية المتصرفين من شبكة تظم 28 جمعية ويبلغ عدد منخرطيها 000 41 ألف إطار.

فأعضاء الفيدرالية يعون بأن ما يعوزهم هو روح الهيئة التي تميز المهندسين، بحيث يقول إدريس العلوي رئيس الفيدرالية: "لا تشكل الفيدرالية جماعة ضغط كالمهندسين الذين يتحينون أية فرصة للدفع بأقرانهم في مناصب المسؤولية، هذا التضامن هو الذي يعوزنا".

وإذا كانت هيئات المهندسين أكثر تأثيرا ونفوذا من الهيئات الأخرى فلا بد من التمييز بين خريجي المدارس الفرنسية والمغربية، فالوضعية المتميزة للأوائل وتهميش خريجي المعاهد المغربية دفعت بوشعيب زيتون، رئيس جمعية خريجي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، للقول: "لا يمكن أن نطور المدارس الوطنية إذا لم نضع الثقة في خريجيها، وهذا ما يدفع المرشحين إلى اختيار المعاهد الأجنبية لأنها تهيء بشكل أفضل للمناصب"[1].

إن ما يعوز خريجي المدارس المغربية هو شبكات اجتماعية فاعلة ونافذة على حد تعبير بوسلهام حيليا، الكاتب العام السابق، خريج المدرسة المحمدية للمهندسين[2] .

في المقابل تعد وداديات خريجي المدارس الفرنسية هيئات فعلية نافذة في الدولة، تترأسها شخصيات وازنة كما هو حال رئيس جمعية المغاربة خريجي مدرسة سونطرال سعيد ابراهيمي، ولاسيما رؤساء ودادية خريجي مدرسة القناطر والطرق[3] التي تعاقب على رئاستها رواد كثر، من موسى الموساوي ما بين 1959 و1961

1– ويعطي **بوشعيب زيتون** مثالا عن تهميش خريجي المعاهد المغربية، بمآل مهندسين خريجي المدرسة الحسنية والذين اقترحهم بوعمرو تغوان وزير التجهيز في حكومة التناوب لعبد الرحمان اليوسفي، حيث تم تهميشهم بعد خروجه من وزارة التجهيز. وللإشارة فقد دخل الاستقلالي آنذاك في صراع مفتوح مع المستشار الملكي مزيان بلفقيه مما كلفه نصيبه.

- **Idem**.

2– Idem.

3– تعد ودادية خريجي مدرسة القناطر والطرق أكبر جمعية لقدماء خريجي المدارس الفرنسية الكبرى في المغرب، بحيث تظم حوالي 320 عضوا.

- **راجع** في هذا الشأن، مجلة فرنسية متخصصة في الهندسة "مجلة الطرق والقناطر" تفرد عددا خاصا لدينامية التنمية التي يعرفها المغرب، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 18 دجنبر 2009.

وتعود هذه الأهمية العددية إلى أن المغاربة استفادوا من ثلاث طرق لولوج مدرسة الجسور الفرنسية: المسلك العادي عبر اجتياز مباراة الولوج، والقبول في السنة الثانية بالنسبة للبوليتكنيين، ثم الولوج الذي فتحته الاتفاقية التي وقعت بين وزارة الأشغال العمومية المغربية ووزارة التربية الوطنية الفرنسية ومدرسة الجسور التي سمحت بموجبها للموظفين المغاربة المهندسين المتخرجين من المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، بولوج السنة الثانية من مدرسة الجسور.

إن العدد الكبير من الحاصلين على دبلوم الجسور يعود إلى الاستفادة من الطريقة الثالثة خصوصا في الفترة ما بين 1979 و1985، بينما في سنة 1985 ألغت المدرسة الاتفاقية ومن ثم وضعت حدا لهذا الامتياز بإلغاء المسلك الثالث لولوج المدرسة.

- **Pierre Vermeren** : Ecole, élite et pouvoir au Maroc, op. cit., p. 545.

وأحمد العسكي ما بين 1962 و1963، كما ترأست الوزادية شخصيات نافذة كالمستشار الملكي السابق محمد القباج ما بين 1977 و1981، والمستشار الملكي عبد العزيز مزيان بلفقيه[1] ما بين 1981 و1983، وشكيب بنموسى وزير الداخلية في حكومة عباس الفاسي ما بين 1993 و1997 والذي لم يكن الأمين العام المساعد للوزادية في فترة ولايته سوى كريم غلاب وزير التجهيز في حكومتي جطو وعباس الفاسي، ومحمد حصاد وزير الداخلية في حكومة بنكيران الثانية[2] ما بين 1997 و2001، ومحمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية في حكومة بنكيران الثانية[3] ما بين 2002 و2004.

حسب "فيرموران" فإن 3/4 من مهندسي الجسور والقناطر مندمجين في أعلى مستويات الوظيفة العمومية[4]، ويعود هذا المعطى لانتمائهم لشبكات اجتماعية نافذة ولتواجد أعضائها في دوائر اتخاذ القرار، بحيث يمكن الإشارة بهذا الخصوص إلى المستشار الملكي الراحل عبد العزيز مزيان بلفقيه عراب القناطر.

إن خريجي المدارس الفرنسية يعون جيدا حساسية موضوع الشبكات الاجتماعية[5] ودورها في انتقاء النخبة السياسية، لذلك فهم يقللون من أهميتها، وهو ما عبر عنه منير الشرايبي المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خريج البوليتكنيك بقوله: "إن المنظومة التعليمية انتقائية بالتعريف، لذا فالتعيين يتم على أساس الكفاءة، صحيح أن الشبكات الاجتماعية تعد زاوية للقراءة ولكن لا يمكن الاقتصار عليها لفهم كيفية اشتغال نسق التعيينات"[6].

1– الذي حصل على دبلوم مدرسة الجسور والقناطر فوج 1974، وقد عين وزيرا للأشغال العمومية والتجهيز عدة مرات، كما أنه كان وراء دخول العديد من خريجي المدرسة للحكومة والإدارة الترابية.

2– ووزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في حكومة العثماني.

3– وفي حكومة العثماني.

4– Idem.

5– الشبكة الاجتماعية تجلي للعلاقات التي تربط الأفراد، وتنبني على أهمية المرور من رؤيا متمحورة حول الذات إلى رؤيا علائقية لأفراد متعددين، نظرا لكون أن العلاقات تسمح لهم بالحصول على المعلومات والموارد وتعبئتها من داخل الشبكة، كما أن ارتفاع القدرة التفاعلية للشبكة مرتبط بتزايد عدد المنتمين إليها. **أنظر** بهذا الشأن:

- **Jean–Michel Morin** : « Réseaux sociaux, Précis de sociologie », éd. Nathan, Paris, 1996, p. 96.

6– Abdellatif El Azizi : « Ces ponts et chaussées qui gouvernent le Maroc », op. cit..

يحيل هذا التصريح إلى محاولة بحث مسار التكنوقراط المغاربة؟، ذلك أن منطق انتقاء التكنوقراط المغاربة محدد بمصدر الدبلوم، وما يرتبط به من كفاءة، وبالانتماء لشبكة اجتماعية نافذة، وبالتشبع بقيم الولاء والزبونية.[1]

إن هذه المحددات حاسمة بعد الحصول على دبلوم في الهندسة من إحدى المعاهد الكبرى، خصوصا الفرنسية، في سن مبكر يتراوح بين 20 و24 سنة، بعد ذلك يمر المعني بالأمر من ديوان وزاري غالبا بوزارة التجهيز، ليتم تعيينه بعد ذلك مديرا أو كاتبا عاما لإحدى الوزارات ليصبح بعد ذلك وزيرا.

إن هذا المسار النموذجي ليس خطيا ولا نهائيا، فبعد مرحلة الاستوزار يمكن أن يعين المعني بالأمر مديرا عاما لإحدى المؤسسات أو المقاولات العمومية ثم بعد ذلك واليا أو سفيرا.

كما أن هذا المسار لا يتعارض مع وجود مسارات خاصة، كما هو حال الجيل الثالث من التكنوقراط المغاربة الذي تميز مسارهم بعدم التمييز بين القطاع العام والخاص، حيث يعد تدحرجهم بين القطاعين وبين مجالي السياسة والأعمال[2] ركيزة أساسية لمسارهم المغذي للممارسات الزبونية[3]. وتعد شركة ألومنيوم شمال إفريقيا النواة الصلبة "لمخزن اقتصادي"[1] الذي يعد مصدر انجذاب لما يدره من امتيازات.

1– بينما يتميز منطق انتقاء التكنوقراط في فرنسا بثلاث خصائص هي: أهمية الدبلوم، المستوى العالي للمسؤولية في بداية المشوار، ثم المرور السلس من الإدارة العمومية إلى عالم الأعمال.

- **Michel Bauer et Bénédicte Bertin–Mourot** : « La triple exception française, op. cit., p. 49.

2– حسب **بيير برنمباوم** فإن حركية النخبة بين القطاعين والمجالين، الميسرة بالتماثل على مستوى التكوين، تهدف إلى خلق مجموعة مغلقة.

- **Pierre Birnbaum** : les Sommets de l'Etat, essai sur l'élite du pouvoir en France, Éd. du Seuil, Paris, 1977, p. 51.

3– عرف مفهوم الزبونية نجاحا كبيرا ربما لجذوره الإثنولوجية، التي تعرفه كعلاقة مباشرة بين شخصين أو طرفين غير متكافئين (زبون ورب عمل) ولكنها رغم ذلك علاقة تبادلية (مادية أو رمزية).

وقد عرف المنتوج المتبادل تحولات مهمة من زبونية تقليدية في المجتمعات التقليدية، حيث يوظف الأعيان جاههم الإجتماعي وإرثهم الشخصي العقاري تحديدا، في حين أن الزبونية الجديدة يوظف فيها رجال السياسة المال والوظائف العمومية لتثبيت موقعهم، في المقابل الزبناء الجدد يتوفرون على موارد جديدة هي "التصويت". فرغم مرور الزبونية من البساطة في المجتمعات التقليدية إلى التعقيد في المجتمعات الحديثة إلا أنها تبقى علاقة ثنائية غير متكافئة مأسسة على تبادل المصالح. إن أهمية الزبونية واستمرارها رهين بوجود، موارد حكومية مهمة تتنافس النخبة السياسية على مراقبتها، وثقافة إجتماعية مشبعة بالزبونية.

إن المرور أو الاقتراب من "المخزن الاقتصادي" يوفر الشروط الملائمة للدخول في شبكات إجتماعية ضرورية لتدبير مسار سياسي واقتصادي، كما تعكسه مسارات كل من ادريس بنهيمة ومراد الشريف[2] من الجيل الثاني، ومسار شكيب بنموسى وكريم غلاب ومحمد بوسعيد[3] من الجيل الثالث.

إن الصعود غير المسبوق للتقنوقراط في المغرب يعود إلى حاجة البلاد لهذه الأقلية الإستراتيجية، إلا أن الأعراض الجانبية لهذا الصعود تكمن في الاتجاه نحو ضعف التمايز وسط الطبقة الحاكمة، واحتكارها للرأسمال الرمزي الممنوح من المدارس الفرنسية الكبرى. كما أن تلقيهم لنفس التكوين وإتباعهم لنفس المسار جعل بنيتهم الذهنية ترفض النقاش[4]. وبحكم أن مسارهم المهني يكون في أعلى المواقع[1]، مما يفضي إلى إنزالهم قبل أن

- **Jean Charlot et Monica Charlot** : les groupes politiques dans leur environnement, in ; traité de sciences politiques,Tome 3 : L'action politique, PUF, Paris, 1985, p. 439 - 441.

1– يحيل المخزن الاقتصادي إلى شبكة اجتماعية للمصالح برزت أكثر مع مسلسل الليبرالية وتراجع الدولة مقابل تسييس الاقتصاد، مما أفضى إلى تعبئة شبكات اجتماعية كانت منسوجة من قبل للحصول على مواقع متميزة في الاقتصاد المغربي. وتعد شركة ألومنيوم شمال إفريقيا (ONA) والشركة الوطنية للإستثمار النواة الصلبة لهذه الشبكة ويمكن تصنيفها بأنها شبكة عنكبوتية. فما سمح بهذا الوضع رغم تراجع الدولة البتريمونيالية، هو أن الزبونية الراسخة وظفتها بعض الشبكات في المجال الاقتصادي.

ويضم المخزن الاقتصادي، كشبكة زبونية للمصالح، مجموعة من العائلات الشريفة والمجموعات الاقتصادية التي ارتبط بعضها دائما بالملكية، ونخص بالذكر مجموعة بن جلون والكتاني والعراقي. ولذلك فالمخزن الاقتصادي هو تحيين علاقات سابقة وتعبئتها لأهداف اقتصادية– سياسية.

- **Fahd Iraqi** : « Holding royaux, la roue de la fortune », revue Tel Quel, n° 276, 12 Mai 2008.

2– مراد الشريف، حاصل على شهادة مهندس من مدرسة المناجم بباريس، التحق بألومنيوم شمال إفريقيا في 1970، حيث تقلد عدة مهام إلى حدود 1993، حيث عين وزيرا للتجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والصناعة التقليدية، ثم وزيرا للمالية، وفي 25 فبراير 1995 عين على رأس المكتب الشريف للفوسفاط، وفي 1999 عين مديرا عاما لألومنيوم شمال إفريقيا، ليعود بعد ذلك إلى المكتب الشريف للفوسفاط، ثم المدير العام للبنك المغربي للتجارة الداخلية.

3– محمد بوسعيد، حاصل على شهادة مهندس من مدرسة القناطر والطرق بباريس، اشتغل بالبنك التجاري المغربي، المؤسسة المالية التابعة لمجموعة ألومنيوم شمال إفريقيا، الذي تحول إلى التجاري وفا بنك الدرع المالي للهولدينغ الملكي.

4– في معرض تفكيكه لذهنية التكنوقراطي يؤكد **العروي** ما يلي: "كثيرا ما يكون هذا الرجل، داعية التقنية، ودودا خجولا في حياته اليومية، لكن ذهنيته، فهي بلا منازع إرهابية. لا يعرف الشك أو التساؤل ولا يعير وزنا للعلم من أجل العلم".

– **عبد الله العروي**: الإيديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995، ص47– 48.

وقد ينطبق هذا الوصف كثيرا على شكيب بنموسى وزير الداخلية في تدبيره لملف خلية بلعيرج الإرهابية حيث طالب الصحافة والفاعلين السياسيين والجمعويين بعدم مناقشة الرواية الرسمية للأحداث، كما ينطبق على تدبير كريم غلاب وزير التجهيز لمدونة السير التي ظل متشبثا بها رغم رفض المجتمع والمهنيين لها بسبب عدم واقعيتها واستحالة تطبيقها في المغرب.

يبينوا كفاءتهم في الواقع، فإن ذلك يحول دون إدراكهم للمشاكل الاجتماعية. أما مسارهم السياسي فلا يبدأ بالنضال القاعدي ثم المسؤوليات الإنتخابية بل يمنح البعض منهم، بعد المرور من الهيئات الكبرى وإنزاله في أحد الأحزاب، دائرة انتخابية تمنحه المشروعية الديمقراطية للإستمرار في تحمل المسؤوليات الوزارية.

ولعل التحولات السياسية[2] التي أفضت إلى مشاركة نخبة المعارضة كنخبة منحدرة من الطبقة الوسطى، وإلى ظهور التكنوقراط من الطبقة العليا والأرستقراطية، وهذا لم يعد يطرح في إطار الصراع بين النخبة السياسية والتكنوقراط، بل في إطار التمفصل والتفاعل الذي لا يخلو من المنافسة.

كما أن ظهور مواصفات جديدة أخرى للنخبة السياسية كإفراز للتحولات الاجتماعية والاقتصادية جعل سوق النخبة يعرف تساكن وتعايش ملامح متعددة من نخبة حزبية وتكنوقراطية ونخبة المجتمع المدني والمقاولون، ولعل جنوح بعض الأحزاب إلى استقطاب أو بالأحرى إنزال بعض المواصفات سواء أثناء الانتخابات أو خلال مراحل تكوين الحكومات لأكبر دليل على ذلك.

المبحث الثالث: اختيار اللجوء إلى الأطر التقنية في إنجاز الأوراش الكبرى

إن اختيار الدولة لمصيرها الاقتصادي والصناعي من خلال فتحها العديد من الأوراش الكبرى المهيكلة وطرحها العديد من المخططات القطاعية وإعلان رغبتها في التقدم، لن يتأتى بدون مساهمة أو مشاركة من المهندس. ويعتبر هذا الأخير مكونا رئيسيا في المجتمع المغربي وأحد ركائز بناء الاقتصاد الوطني، وترتبط مكانته برصيده المعرفي واستعماله المتميز لتقنيات الاتصال وابتكارات التكنولوجيا الحديثة.[3]

ويمكن أن ينطبق هذا الوصف كذلك على عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية في تدبيره لملف "حراك الريف" من حيث طريقة التعاطي مع الحراك الذي دام "أشهرا" عوض الاستجابة الفعالة لتطلعات وحاجيات المواطنين، مما جعل المنطقة تدخل في توتر غير مسبوق منذ حراك 20 فبراير في 2011.

1– باستثناء عبد العزيز مزيان بلفقيه الذي تدرج في عدة مسؤوليات بالأشغال العمومية، ثم عين وزيرا عدة مرات، وفي 24 أبريل 1998 سيعينه الملك الرحل الحسن الثاني مستشارا ملكيا، وسيحتفظ به محمد السادس بعد توليه العرش سنة 1999.

2– محمد كولفرني: التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص 432.

3– عبد الله أملاح، أستاذ بالمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات وبالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء، في: "المهندسون المغاربة وعلاقتهم بالدولة، وكيفية توظيفهم لجر البلاد إلى نادي الدول المتقدمة"، من إعداد عبد الرحيم أريري، موقع مجلة "تريقافة" للتربية والثقافة والفكر، يوليوز 2010: (http://lahodod.blogspot.com)

ويتعلق الأمر بموضوع ندوة حول: "سؤال المهندس ودوره بالمغرب اليوم"، نظمتها جريدة الوطن الآن، بمقر نادي "coc" بمدينة الدار البيضاء.

ولذلك، سيتم تقسيم محتوى هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، سيخصص (**المطلب الأول**) للحديث عن التطور الذي شهده المسار التنموي بالمغرب، وسيخصص (**المطلب الثاني**) لإبراز أهمية المهندس وشرعية الاعتماد على الكوادر التقنية المتخصصة في إنجاز الاصلاحات الكبرى، بينما سيخصص (**المطلب الثالث**) للتوقف عند خصوصية دور المهندس في مجال التنمية.

المطلب الأول: تطور المسار التنموي بالمغرب

عرف الاقتصاد المغربي تطورا وتحولا ملحوظا، طوال العقود المنصرمة، منطلقا في ذلك من مستوى متدني من النمو الاقتصادي غداة الاستقلال (**الفرع الأول**). وتميز المغرب خلال "السنوات" الأخيرة بإنجاز مجموعة من الأوراش الكبرى، تهم العديد من القطاعات الحيوية التي تعتبر محركا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (**الفرع الثاني**). غير أن هناك مجموعة من التحديات تواجه المسار التنموي الذي ما فتئ يعمل المغرب على توطيد دعائمه، وتتجلى في عدم تلازم التنمية الاقتصادية مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي وفي استمرار اتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية (**الفرع الثالث**).

الفرع الأول: تحولات الاقتصاد المغربي

لا يمكن أن نتلمس المحددات الأساسية للتطور المغربي دون أن نستحضر مرحلة تاريخية أساسية، ذلك أن المغرب قد انعزل انطلاقا من نهاية القرن الرابع عشر لأنه فقد المدخلين الأساسيين (سبتة ومليلية) إلى البحر الأبيض المتوسط، في الوقت الذي انطلقت فيه آليات جاذبية التحديث[1] في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. واستمر التطور التاريخي للمغرب خلال هذه المرحلة في الاندحار إلى أن واجه المرحلة الاستعمارية،

1– إن مفهوم التحديث بمعناه التاريخي لا يمكن أن يختزل في قضايا اقتصادية فقط، فمن البديهي أن هناك مؤثرات أساسية، من الناحية السوسيولوجية، ومن الناحية الديموغرافية، ومن الناحية الثقافية، ومن الناحية السياسية. ثم إن عملية التغيير كما عرفتها مجموعة من البلدان، انطلاقا من بداية القرن الرابع عشر، وانطلاقا من بروز ما يسمى التحديث (modernité)، هي عملية معقدة وفيها تحديدات أساسية.

وما عرفه من عنف سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي. وبعد هذه المرحلة (الانغلاق) كان هناك انفتاح مفروض على البلد، وتبقى هذه المرحلة أساسية لتطور المغرب.[1]

وقد عرف تطور الاقتصاد المغربي العديد من الخصوصيات على امتداد مائة سنة الماضية ابتداء من 1910، يمكن أن نسميها خصوصيات أفقية، ويتجلى بعضها في[2]:

1/ أن هذه المائة سنة من تاريخ المغرب طبعتها بالخصوص الحماية التي دخلت المغرب من باب الهشاشة الاقتصادية والمديونية.

2/ فترة ما بعد الاستقلال: فمن 1956 إلى حدود 1982 كانت مرحلة وضع الأسس الاقتصادية للدولة، من تدقيق، ونظام جبائي، وعملة، ونظام بنكي، وتدخل الدولة في الاستثمار المباشر، وسياسة استبدال الواردات. وعُرفت هذه الفترة كذلك بانفتاح المالية العامة، أدت فيما بعد إلى سياسة تقشفية، ثم إلى مخطط التقويم الهيكلي (PAS) حيث كان المغرب من أكبر الدول مديونية في العالم ليدخل مرحلة التقويم الهيكلي ما بين 1983 و1993 تحت مجهر صندوق النقد والبنك الدوليين. وكانت الأهداف المعلنة لهذا المخطط[3]، تتمثل في:

- تخفيض نسبة المديونية؛
- تحرير السوق، مع أهمية إعطاء مجال أكبر للتجارة الخارجية؛
- إعادة هيكلة القطاع العام؛
- تحديث القطاع المالي، دون تحريره.

ولقد توصلنا إلى بعض هذه النتائج، دون تحسن يذكر للمؤشرات الاجتماعية الأساسية، كنسبة البطالة أو الأمية أو الصحة أو السكن.

1- محمد شفيقي، مدير الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية: تحديث الاقتصاد الوطني، في: "مائة سنة من الاجتهاد والتجديد الفكري بالمغرب (1910-2010)"، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2011، ص 267.

2- عبد اللطيف معزوز، وزير التجارة الخارجية: التنمية والتشغيل، في: "مائة سنة من الاجتهاد والتجديد الفكري بالمغرب، المرجع السابق، ص 265.

3- نفس المرجع، ص 266.

وتميزت المرحلة فيما بعد ابتداء من سنة 1993، على الخصوص بانفتاح أكبر للاقتصاد المغربي، وتحرير القطاع المالي، وتنظيمه، وتحسين التوازنات الماكرو-اقتصادية، والحد من المديونية.

ويعتبر العقد الأول من هذا القرن، أهم مرحلة بالنسبة لأهم التحسينات، حيث ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي، خاصة النمو غير الفلاحي، وتحسن الدخل الفردي، وارتفعت نسبة التعليم، وتراجعت البطالة، بفضل الأهمية القصوى التي أعطيت للتنمية البشرية، واعتبارها هدفا وسياسة للدولة على أعلى مستوى.

كما شهدت هذه المائة سنة الماضية تحولات متعددة في النهضة، حيث انتقلنا من مرحلة المخططات الخماسية، والثلاثية، وحتى الثنائية، إلى اللاتخطيط. ثم مرة أخرى إلى مرحلة المخططات القطاعية الوطنية. ذلك أن المغرب مر في هذا الميدان بثلاث مراحل: مرحلة انعدام التوجيه، ثم مرحلة التوجيه والتخطيط[1]، ليدخل إلى مرحلة ثالثة جديدة.

1- ففي المرحلة الأولى، أي فترة الحماية، لم يكن هناك توجيه ولا تخطيط للاقتصاد المغربي، فقد كانت سلطات الحماية مهتمة بالقضايا السياسية والعسكرية، لا بالتوجيه الاقتصادي. ويجب أن نقول بأن الاقتصاد الفرنسي نفسه لم يكن خاضعا لأي توجيه، شأنه شأن اقتصاد المستعمرات. غير أن الوضع سيتغير في السنوات الأولى التالية للحرب العالمية الثانية. إذ ستقوم الدولة الفرنسية بإعداد تصميمها الرباعي الأول لسنوات 1949-1953 ثم تصميم رباعي ثان لسنوات 1954-1957 في فرنسا. كما ستقوم بإعداد تصميمين رباعيين آخرين لنفس الفترة في المغرب، غير أن هذه التصاميم لا تحمل أي صبغة إلزامية فهي مجرد دلائل ومؤشرات على الحالة الاقتصادية العامة للبلد.

ومن بين المهمات الأساسية للاقتصاد الرأسمالي الذي أقامه نظام الحماية:

- إقامة بنية تحتية صلبة لخدمة الإدارة وتسهيل الاستغلال لموارد البلاد،
- تزويد السوق الفرنسية بما تحتاج إليه من مواد أولية معدنية وزراعية،
- صنع منتجات استهلاكية محلية وبعض السلع التجهيزية لإشباع الطلب الداخلي.

ولتحقيق هذه المهمات، اتجه هذا الاقتصاد إلى الفروع التالية:

- النقل والمواصلات،
- الصناعة الاستخراجية،
- الزراعة التصديرية،
- فروع من الصناعة التحويلية الخفيفة: غذائية، تعليبية، نسيجية... إلخ.

أما المرحلة الثانية، فهي المرحلة التخطيطية والتوجيهية التي تبتدئ من 1958 إلى 1992 في عهد الاستقلال، وقد عرفت هذه المرحلة عدة تصاميم:

المخطط الثنائي (1958-1959)، المخطط الخماسي (1960-1964)، المخطط الثلاثي (1965-1967)، المخطط الخماسي (1968-1972)، المخطط الثلاثي (1973-1977)، المخطط الخماسي (1978-1980)، المخطط الخماسي (1981-1985)، والمخطط الخماسي (1988-1992).

ففي إطار الدينامية التي عرفها المغرب في عدد من الميادين، بما فيها الميدان الاقتصادي، يمكن مقاربة تطور الاقتصاد الوطني من خلال ثلاث محطات أساسية:

أولا: اقتصاد الحماية

إذا كان نظام الحماية الفرنسية على المغرب حمل معه بوادر تحديث الهياكل الإدارية، والمالية، والاقتصادية، وانطلاق حركة التصنيع في المدن الكبرى، فإن المنجزات التي تم تحقيقها في هذا السياق، وما وازاها من تشييد للبنيات التحتية، والتجهيزات الأساسية: من طرق، وموانئ، وسكك حديدية، قد ظلت مرتهنة بمدى خدمتها لأهداف السلطات الاستعمارية، وتمركزها في ما كان يسمى بالمغرب النافع، وتسهيل استغلالها للمقدرات الوطنية، واستنزافها للخيرات الطبيعية والفلاحية والاقتصادية التي كانت يزخر بها المغرب[1].

الشيء الذي جعل انخراط المغرب في الاقتصاد العالمي، يقتصر على كونه موردا للمواد الأولية، الفلاحية والمعدنية، الموجهة نحو الاقتصاديات الخارجية من جهة، وسوقا واعدة في استقبال المنتوجات الاستهلاكية، والمواد المصنعة، في فرنسا، وغيرها من الدول الأجنبية، من جهة أخرى. وهكذا، كانت أولى التحديات التي واجهها المغرب بعد حصوله على الاستقلال هي تلك التركة من الاختلالات والمفارقات التي ورثها الاقتصاد

وقد تراوحت أولويات هذه التصاميم بين الصناعة والزراعة والقطاع الاجتماعي، فمن مطامح تحقيق التنمية الصناعية لمخطط 1960-1964، إلى أولوية الزراعة لمخطط 1968-1972، إلى مخطط "التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1977" الرامي إلى تعبئة جميع الطاقات الإنتاجية للبلد لتحقيق معدل أعلى للنمو، وتوزيع عادل لنتائج هذا النمو ضمن عدالة اجتماعية حقيقية، إلى "مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1988-1192" الذي أعطى الأولوية لتنمية العالم القروي وللمشاريع الصغرى والمتوسطة لإنعاش الشغل، وتكوين الإنسان، بالإضافة إلى تعميق التخطيط الجهوي دون إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى، وصياغة التجهيزات وإصلاح المشاريع العمومية.

- **راجع** في هذا الشأن، **عبد الله عاصم**: الخصائص العامة للاقتصاد المغربي، مجلة فكر ونقد، عدد 8، أبريل 1998.

- (http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n08_03asim.htm)

وأيضا، **جميلة شرادي**: التحولات التنموية بالمغرب بين الواقع والتوقع، في: مجلة دفاتر- منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية (كلية الآداب والعلوم الانسانية/ ظهر المهراز- فاس)، العدد التاسع، 2017، ص 79- 82.

1- نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة: "تطور الاقتصاد المغربي والخيار التعادلي"، في ندوة علمية تحت موضوع « المغرب: 100 سنة في تطور الاقتصاد الوطني»، نظمت بتاريخ 29 ماي 2010 بالدار البيضاء.

- **راجع** بهذا الخصوص، "مائة سنة من الاجتهاد والتجديد الفكري بالمغرب، مرجع سابق، ص 297-315.

- **Mohammed Kenbib** : le Maroc indépendant, 1955-2005 : essai de synthèse, rapport transversal, in ; « 50 ans de développement humain et perspective 2025 », 2005, p. 9-13.

المغربي، جراء سياسات الاستغلال والاستنزاف المعتمدة من طرف المستعمر، بحيث اتسمت فترة الحماية باتساع هوة الفوارق التنموية والمجالية، في نطاق تقسيم المغرب إلى مناطق نافعة وأخرى غير نافعة، وبالتالي استثمار ثمار النمو – حصرا – في المجالات الغنية والساحلية، وفي المدن دون القرى.

كما عرف المغرب خلال هذه الفترة، تنامي مظاهر الإقطاع والريع وغيرها من البنى الإنتاجية العتيقة، وذلك بتساوق مع اتساع دائرة التحديث والعصرنة في القطاعات المسخرة لتوفير حاجيات المستعمر، ومواصلة تكريس التبعية الاقتصادية في ظل الاستقرار السياسي.

وتتجلى مخلفات هذه المرحلة في عدد من المؤشرات الاقتصادية[1]، من أبرزها:

- استغلال 7 % من السكان الأوروبيين لحوالي 30 % من خيرات البلاد؛
- احتكار المعمرين وإقطاعيي الحماية لحوالي 3 ملايين هكتار من الأراضي الخصبة؛
- وجود أكثر من 3 ملايين و600 ألف فلاح مغربي بدون ملكية..

وكان من الطبيعي أن تفضي هذه السياسة الانتفاعية والاستغلالية التي تهتم بالربح على حساب الإنسان والتنمية والمجتمع إلى خصاص كبير في الموارد البشرية الوطنية، ونواقص اجتماعية حادة، ستنتصب بالنسبة للاقتصاد المغربي غداة الاستقلال حواجز منيعة أمام نموه وتطوره.

هذا، وفضلا عن الآثار الوخيمة للمجاعات المتعاقبة التي اجتاحت العديد من المناطق، خلال سنوات 26 و36-37 و45-46، فإن الجهود المبذولة في الصحة والتعليم والخدمات الأساسية، على امتداد أربعين (40) سنة من الحماية، ظلت محدودة وانتقائية لفائدة المعمرين والأعيان والموالين للسلطات الفرنسية خاصة. من غير أن تشمل غالبية الشعب المغربي الذي كان عندئذ ضحية للأمراض والأوبئة وغارقا في الجهل والأمية، كما تشي بذلك المعطيات التالية[2]:

- متوقع الحياة لم يكن يتجاوز 47 سنة؛
- تخصيص طبيب واحد لكل 15 ألف مواطن؛
- 85 % من الأطفال الذين هم في سن التمدرس يوجدون خارج المدرسة؛

1– Ibid., p. 10.

2– Idem, p. 13.

– عدد التلاميذ المغاربة الذين يدرسون في مستويات الإعدادي والثانوي، لم يكن يتعدى 5832 تلميذ؛
– عدد المغاربة الحاصلين على الباكالوريا إلى حدود سنة 1955، لم يكن يتجاوز 1415 تلميذ فقط.

ثانيا: السياسات الاقتصادية منذ الاستقلال إلى التسعينيات

لا جدال في أن المغرب قد تبنى منذ فجر الاستقلال مجموعة من الاختيارات الكبرى والقرارات الإستراتيجية، نذكر منها على سبيل الأهمية[1]:

– التعددية الحزبية، في إطار الملكية الدستورية، بينما كانت فيه العديد من دول العالم تحكمها أنظمة الحزب الواحد والوحيد؛
– تشجيع المبادرة الخاصة، واقتصاد السوق، في الوقت الذي كانت هناك هيمنة للاقتصاديات الموجهة في إطار الأنظمة الكليانية؛
– محاولة تكوين نخب اقتصادية– وطنية، وإعادة توزيع ثمار التنمية الاقتصادية، (عملية المغربة سنة 1973)؛
– اعتماد سياسة السدود التي تكشف بعد النظر والوعي الاستباقي في تثمين وتدبير الموارد المائية والطبيعية.

إلا أنه، ورغم أهمية هذه الاختيارات والمبادرات التي أقدم عليها المغرب، يلاحظ أن السياسة الاقتصادية الوطنية، طيلة فترة الستينيات والسبعينيات، وإلى حدود منتصف التسعينيات من القرن الماضي، لم تتسم بالاستقرار والتجانس المطلوبين، واعتراها التردد والتأرجح، بين العديد من التوجهات والاستراتيجيات المتباعدة. الأمر الذي جعل مسار السياسة الاقتصادية للمغرب، مسارا حيث تتزامن وتتعاقب المفارقات والتقلبات الفجائية أحيانا.

ويمكن حصر أهمها فيما يلي[2]:

– وجود اقتصاد مزدوج موروث عن عهد الحماية، يعتمد على هياكل إنتاجية عتيقة، مثل الإقطاع، والريع، بموازاة مع نسيج اقتصادي عصري؛
– العمل بسياسة المخططات على فترات متقطعة، (الستينيات والسبعينيات)، أو التخلي عن المخططات دون إتمامها، (الثمانينيات والتسعينيات)؛

1– نزار بركة: "تطور الاقتصاد المغربي"، مرجع سابق، ص 303.
2– نفس المرجع، ص 304.

– العمل، حينا، على إعطاء الأولوية للقطاع العام كمحرك للاقتصاد الوطني، والتقليص من مجال تدخله أحيانا أخرى لصالح القطاع الخاص، في إطار عملية المغربة، ومسلسل الخوصصة وغيرهما...؛

– وضع سياسات ميزانياتية توسعية، وتنامي الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع المبادلات في مرحلة معينة، واستتباعها في مرحلة لاحقة بتدابير انكماشية وآليات للحمائية الاقتصادية.

ويمكن إرجاع هذه الوضعية إلى عدة أسباب، تتمثل في[1]:

– تبني نموذج اقتصادي بعينه، دون توفير الشروط والظروف العامة التي تضمن له النجاح؛

– اعتماد اختيارات دون المضي في تفعيلها حتى نهايتها، واستبدالها بتدابير نابعة من نماذج اقتصادية أخرى؛

– وضع سياسات عمومية، انطلاقا من مرجعيات اقتصادية واجتماعية مختلفة ومتباينة، مما يفيد بأن المغرب على امتداد تلك العقود درج على نهج نموذج اقتصادي هجين، ويفتقد إلى التجانس القمين برفع تحديات النمو والتطور.

لقد ألقت هذه التقلبات والتأرجحات بظلالها السلبية على مناعة النسيج الاقتصادي، ووتيرة انتاجيته، وقدراته التنافسية، كما ستوفر التربة الخصبة لإفراز عوائق بنيوية متراكبة ومستعصية. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن الموارد البشرية لم ترق إلى المستوى الذي يجعلها تضطلع بدورها الأساسي في تحقيق التنمية، وتحريك عجلة الاقتصاد، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الأمية وإشكاليات النظام التعليمي[2]. ومن بين النتائج المترتبة عن هذه العوائق، تدني مستويات النمو وهشاشته، وتفاقم التفاوت في الأجور، الذي كان له انعكاس سلبي ومباشر على تطور النمو الاقتصادي. وقد انعكست هذه الظرفية بالسلب على سوق الشغل، إذ لم تكن وتيرة التشغيل كافية لامتصاص العرض، فارتفعت البطالة إلى معدلات قياسية، بلغت نسبتها بالوسط الحضري حوالي 20 في المائة، سنة 1995.

هذا، وإذا كان المغرب قد حقق في بداية الستينيات دخلا فرديا، يضاهي ما كانت تعرفه عدد من دول الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، فإنه في المقابل، وعلى غرار ما نجحت فيه

1– نفس المرجع.

2– Nizar Baraka, **Ahmed Benrida** : la croissance économique et l'emploi, rapport thématique, in ; « 50 ans de développement humain et perspective 2025 », 2005, p. 322-323.

هذه الدول، من استدراك العجز الحاصل في مستويات المعيشة خلال العقود اللاحقة، فإن حجم الدخل الفردي المغربي، تضاعف 4 مرات فقط، في الفترة الممتدة ما بين 1960 و2000، بينما تضاعف حجمه 6 مرات في البرتغال، و16 مرة في سنغافورة، و20 مرة بالنسبة لماليزيا، و30 مرة في كوريا الجنوبية[1].

ثالثا: بروز ملامح نموذج اقتصادي واجتماعي جديد

عند متم التسعينيات، ستبدأ القطيعة مع سياسة التأرجح والتردد هذه، بتداعياتها السلبية والمتزايدة على السلم والاستقرار الاجتماعيين. بحيث سيكون المجال الاقتصادي في صلب الانتقالات التي سيشهدها المغرب في مختلف الميادين، وفي مقدمتها انطلاق مسلسل الانتقال الديمقراطي، بتدشين تجربة التناوب التوافقي، على أساس دستور جديد لسنة 1996، والشروع في مصالحات كبرى: حقوقية (ماضي الانتهاكات)، وثقافية (الرافد الأمازيغي)، ومجتمعية (مدونة الأسرة)، ومجالية (إنصاف المغرب العميق)، وكذا المضي قدما في بناء دولة القانون والمؤسسات، واحترام حقوق الإنسان، وتوسيع مجال الحريات.

وعلى هذا النهج، سيباشر المغرب إصلاحات هيكلية قطاعية، ستعيد ثقة المستثمرين في الاقتصاد المغربي، كما سيعمل على تقوية الانفتاح الاقتصادي (الشراكة الأوروبية- التبادل الحر مع الولايات المتحدة- الوضع المتقدم)، والرهان على مقاربة تنموية، منطلقها الإنسان وغايتها الإنسان من خلال ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي ظل هذه الظرفية المشحونة بإرادية الإصلاح، وإشارات الانتقال، سيبدأ التحول نحو نموذج اقتصادي واجتماعي جديد، يتسم بالشمولية والوضوح والتجانس[2].

وقد أصبحت ترتسم ملامح هذا النموذج من خلال اعتماد جملة من التوجهات والإصلاحات والاستراتيجيات[3]، ولن تتأخر ثمار هذا النموذج الجديد، إذ سرعان ما سيشهد المغرب دينامية غير مسبوقة في

1- Ibid., p. 305.

- أنظر أيضا، **نزار بركة**: "تطور الاقتصاد المغربي"، مرجع سابق، ص 307-308.

2- نفس المرجع، ص 308-309.

3- أنظر، **رضوان زهرو**: سياسات المغرب الاقتصادية بين مطلب التوازن ورهان التنمية، في: مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، عدد مزدوج 14/13، 2010، ص 12- 14.

تحفيز المبادرة الخاصة وإنعاش الاستثمار، وتعبئة الجهود والموارد من أجل تدارك العجز الاجتماعي المتراكم، وتخطي النواقص المسجلة على مستوى التنمية البشرية.

وهكذا، سيدخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة في النمو[1]، بحيث حقق ما بين سنتي 2000 و2009 معدلا سنويا يتراوح ما بين 4.8 و 5 % عوض 2.6 % ما بين سنتي 1991 و2000.[2]

فقد استطاع النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي انخرط فيه المغرب منذ متم التسعينيات، أن يحقق ارتفاعا في مستويات النمو في إطار استقرار التوازنات الماكرو–اقتصادية، ويصمد أمام الأزمة المالية والاقتصادية التي انهارت بسببها العديد من الاقتصاديات والدول كذلك، فضلا عن توجهه نحو تقليص العجز الاجتماعي المتراكم، وتطوير التنمية البشرية[3].

الفرع الثاني: إنطلاق دينامية بناء الأوراش التنموية الكبرى

شهد المغرب، خلال "السنوات" الأخيرة، إنجاز العديد من الأوراش الهامة المهيكلة التي همت عددا من القطاعات الحيوية. وتؤكد هذه الأوراش الجارية على مدى الدينامية التي يشهدها المغرب على مستوى مسيرته

1– وقد تحددت نسبة النمو الاقتصادي بالمغرب، في 2.9 % ما بين 1960 و1966، لتبلغ نسبة 5.7 % من 1967 إلى 1974 وإلى 4.6 % ما بين 1975 و1981 ثم إلى 4.1 % ما بين 1982 و1987، ولتتراجع إلى 2.7 ما بين 1988 و1995، ثم لترتفع من جديد ما بين 1996 و2004 بمعدل 4 %.

وهكذا، فالخاصية الرئيسية التي ميزت النمو الاقتصادي بالمغرب، منذ 50 سنة هي تأرجحه القوي، ويعزى هذا التأرجح بالدرجة الأولى إلى هشاشة الاقتصاد الناجمة عن التقلبات المناخية. فقد ظل اقتصاد المغرب شديد الارتباط بمنجزات القطاع الفلاحي على مدى خمسين سنة (منذ 1955 إلى 2005).

– **راجع في هذا الشأن،** مجمل تركيبي لما هو أساسي في تقرير "50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025"، صادر سنة 2005، بمناسبة الذكرى الخمسينية لاستقلال المغرب، ص 74 و 75.

2– نزار بركة: "تطور الاقتصاد المغربي"، مرجع سابق، ص 310.

3– وتستلزم هذه النجاحات الأولية المضي في هذا النموذج، بتقوية فعاليته ونجاعته، بما يعزز المكتسبات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، مع استكمال أوراش الإصلاح المفتوحة.

فخلال الفترة ما بين 1999 و2013 سجل المغرب متوسط نمو سنوي لناتجه الداخلي الخام بنسبة 4.6 في المائة، مقابل 3 في المائة خلال عقد التسعينيات.

– **راجع في هذا الصدد،** تقرير حول "الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013"، من إعداد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعاون مع بنك المغرب، دجنبر 2016، ص 43.

التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بفضل ما يتمتع به من استقرار سياسي، وهو ما أصبح يشجع المستثمرين الأجانب والمؤسسات الدولية على إقامة شراكات مع المغرب.[1]

فقد تميز عهد الملك محمد السادس بالعديد من الإصلاحات التي ساهمت في بناء المغرب الحديث، والانفتاح على الدول الأخرى لكسب تجارب جديدة. وقد مكنت هذه الإصلاحات من تحقيق منجزات ملموسة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل الوصول إلى مصاف الدول الديمقراطية والمتقدمة.

هذا في الوقت الذي يؤكد فيه عدد من المتتبعين أن المغرب لا يزال أمامه الكثير لينجزه، وأن هناك إعادة إنتاج للأوضاع السابقة وآليات التحكم نفسها بعد دستور 2011، الذي يصفه البعض بكونه دستورا "لا يختلف نوعيا عن الدساتير السابقة "[2]. كما يتميز حكم الملك محمد السادس بتكريس مشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي[1] في مختلف القطاعات.

1– "الأوراش الحيوية الكبرى المنجزة.. تعزيز للدينامية التنموية بالمملكة"، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 27 يوليوز 2011.

2– *يرسم **محمد مجاهد**، نائب الأمينة العامة لحزب اليسار الاشتراكي الموحد، صورة للمراحل التي مر منها المغرب منذ الاستقلال، بطرح سؤال جوهري على النحو الآتي، هل تمكن المغرب من تحقيق شروط ومؤهلات الاستقرار والنمو والتقدم؟، وفي جوابه على السؤال، يقول "هذا أمر لم يتم بعد".*

ففي تقديره، "إن هذه الشروط قد أصبح شرطها الكوني اليوم واضحا وهو الديمقراطية، ودولة الحق والقانون، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، والمواطنين فيها سواسية".

ويشير إلى أن "المسألة ليست مرتبطة بمرحلة حكم الملك محمد السادس، بل مرتبطة بمسار المغرب منذ الاستقلال، أو على الأقل يمكن التوقف عند ما اصطلح عليه من 1996 إلى 1998 بمرحلة الانتقال الديمقراطي مع حكومة التناوب".

ويضيف قائلا، "يبدو بأننا لم ننجز انتقالا ديمقراطيا، لقد راوحنا مكاننا. فالكل يعرف أنه في سنة 2011، قبل ميلاد حركة 20 فبراير، كنا مقبلين على تكوين حزب إداري، الذي كان يستعد لمسار يشبه التجربة التونسية. وبعد ميلاد الحركة في ظل سياق ووضع عربي معين، شهدنا وضعا جديدا تمكن النظام من التكيف معه، واستطاع أن يلتف على المطالب المتعلقة بمحاربة الاستبداد والفساد، قبل أن يجري في آخر المطاف استقطاب حزب أصولي لم يكن مرغوبا فيه قبل 20 فبراير من أجل لعب دور معين، يتمثل في التنفيس على الأوضاع في تلك الفترة، والمرور من العاصفة التي كانت ضربت دولا عربية وكانت ترمي بظلالها على الوضع المغربي. واليوم نرى أن الأوضاع تعود إلى ما كانت عليه ولا شيء تغير".

ويذكر مجاهد بأن "دستور سنة 2011، كانت فيه تنازلات، ولكنه حافظ على جوهر ثوابت المخزن (الدولة العميقة). فالصلاحيات في القضايا الإستراتيجية، سواء أكانت سياسية أو أمنية أو قطاعية أو اقتصادية أو دبلوماسية، ظلت كما كان عليه الأمر في السابق".

ويقول أيضا، "نحن لسنا أمام دستور يختلف نوعيا عن الدساتير السابقة، ونحن لسنا أمام انتقال ديمقراطي. بل إننا نعيد إنتاج الأوضاع السابقة وآليات التحكم نفسها"، ومع ذلك، "فلا نقول بأنه لم تكن هناك إصلاحات، لكننا نتحدث عن القضايا النوعية التي تمكن البلاد من القطع مع مرحلة وفتح مرحلة جديدة".

– **أيمن بن التهامي**: "15 عاما على حكم محمد السادس: ملكية دستورية اجتماعية عمادها الإصلاح"، جريدة أخبارنا المغربية، بتاريخ 29 يوليوز 2014.

1– *يشير **محمد زين الدين**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الحسن الثاني بالمحمدية، إلى أن ما يميز حكم الملك محمد السادس هو تكريسه لمشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي، إذ يقول أن "هذا المشروع يرتكز على جملة من الأركان، أولها تثمين الإنسان من خلال جعل المواطن أساس أي فعل تعاقدي مجتمعي سياسي".*

ويبرز ذلك حسب زين الدين، "من خلال العديد من المبادرات التي قام بها الملك محمد السادس، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي مكنت فئات مهمشة من الاستفادة من تحسين وضعيتها الاجتماعية، ومن خلال تكريس دولة الحق والقانون بتفعيل دور المؤسسات الدستورية، أو من خلال كذلك تفعيل العديد من الحقوق والحريات الأساسية للمواطن المغربي".

ويتوقف هذا الباحث للحديث عن المبادرات التي قام بها الملك في هذا الاتجاه، من خلال عدة إجراءات:

الإجراء الأول، يتمثل في هيئة الإنصاف والمصالحة التي كانت تجربة متميزة على مستوى العالم العربي، بشهادة العديد من المنظمات الحقوقية الدولية، أو كذلك بالنسبة لبعض الإجراءات القانونية التي شكلت ثورة اجتماعية مهمة من أبرزها مدونة الأسرة".

الإجراء الثاني، وهو أن الملك محمد السادس حول المغرب إلى ورش تنموي مفتوح على جميع الأصعدة، بحيث أصبحنا نجد مشاريع ماكرو–اقتصادية كبيرة من قبيل طنجة المتوسط، المغرب الأخضر.. وغيرها من المشاريع، ولكن في الوقت نفسه، نجد بأن هذه المشاريع الماكرو–اقتصادية يوجد فيها قدر كبير من الالتقائية التي تصب في اتجاه واحد، ألا وهو الانتقال بالمغرب من وضعية سابقة إلى وضعية مسار الدول السائرة في طريق النمو بشكل متقدم.

البعد الثالث، الذي لا يمكن تغييبه بالنسبة لهذا المشروع الملكي، وهو العلاقات الدولية، بحيث يلاحظ بأن الملك محمد السادس يمارس دبلوماسية قوية ترتكز بشكل كبير على الواقعية السياسية. فبالرغم من أن المغرب حافظ على شركائه التقليديين (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية)، لكن يمكن أن نسجل بأن هناك انفتاحا قويا وملحوظا جدا على القارة الإفريقية، على اعتبار أن العمق الاستراتيجي للمغرب يكمن في هذه القارة، وهذا يظهر من خلال الزيارات الملكية لعدد من الدول الإفريقية (كمالي، السينغال، إفريقيا الوسطى، ساحل العاج... وغيرها)، ومن خلال الارتفاع الملحوظ في عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة ما بين المغرب وهذه الدول. وفي هذا الإطار، تشير العديد من المؤشرات والدراسات الأكاديمية إلى أن المستقبل الاقتصادي سيكون في هذه القارة.

– **راجع، أيمن بن التهامي**، المرجع السابق.

*غير أن **محمد شيكر**، أستاذ اقتصاد المعرفة ورئيس مركز الدراسات والأبحاث عزيز بلال، فيرى "بأن التوجه الإفريقي الذي شكل نقطة أساسية مضيئة خلال سنوات حكم الملك محمد السادس، لا يزال محصورا في دول غرب إفريقيا، وبالتالي لا بد من توسيع هذا التحرك، كما يحصل مؤخرا، ليشمل بالخصوص الدول الناطقة بالإنجليزية التي تلعب دورا أساسيا في ملف الصحراء.*

ويؤكد على أن التوجه نحو إفريقيا والانفتاح على الاقتصاد العالمي يفرض بالضرورة مراجعة نمط التنمية في المغرب، وضمان توزيع عادل للثروة قصد التوفر على اقتصاد تنافسي قادر على خلق القيمة المضافة، وبالتالي، لا بد من إيلاء أهمية خاصة لمجال التصنيع، بمفهومه الشامل، ليس فقط عبر إقامة المصانع، ولكن عن طريق الاستثمار في قطاع البحث العلمي، وبلوغ مدرسة عمومية ذات جودة عالية".

– **محمد شيكر**: "مراجعة نمط التنمية في المغرب"، في: "15 سنة من حكم محمد السادس: الاقتصاد.. أوراش كبرى وعقبات مستعصية"، جريدة اليوم 24، بتاريخ 31 يوليوز 2014.

نذكر من بين الأوراش التنموية الكبرى التي تم إطلاقها بالمغرب، مشروع مخطط المغرب الأخضر، تجربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإعادة الاعتبار للبنية التحتية الوطنية.[1]

* حيث تم إيلاء أهمية خاصة للقطاع الفلاحي، لكون أن الفلاحة شكلت منذ أمد بعيد قطب الاقتصاد المغربي، ورافعة أساسية في التنمية الاجتماعية. فمنذ الاستقلال شهد القطاع الفلاحي العديد من الإصلاحات الهيكلية لتمكين المغرب من ضمان الأمن الغذائي والمساهمة في النمو، لكن، ورغم ذلك مازال هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل. هذا ما خلصت إليه الدراسة المستقبلية حول الفلاحة إلى حدود 2030 التي قامت بها المفوضية السامية للتخطيط، والتي أكدت على أن هناك عدة عوامل، مثل النمو الديموغرافي المتزايد والجفاف والعولمة إضافة إلى غياب آليات الحكامة الجيدة والتدبير العقلاني وغياب رأسمال بشري مؤهل، قد لعبت دورا أساسيا في تكريس تأخر الفلاحة.

ولذلك فإن إستراتجية مخطط المغرب الأخضر، التي أعلن الملك محمد السادس عن انطلاقتها في أبريل 2008، تخص قطاعا يساهم بنسبة 19 في المائة من الناتج الداخلي الخام، منها 15 في المائة في الفلاحة، و4 في المائة في الصناعة الفلاحية. ويشغل هذا القطاع نحو 4 ملايين قروي، ويوفر حوالي 100 ألف منصب شغل في قطاع الصناعات الغذائية. ويلعب دورا في التوازنات الماكرو إقتصادية للبلاد ويتحمل ثقلا اجتماعيا مهما، بحيث يستوعب أكثر من 40 في المائة من مجموع القوى العاملة في المغرب، أي حوالي 14 مليون نسمة، مما يدل على الدور الكبير التي تلعبه الفلاحة في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية.

هكذا، يبدو بأن مخطط المغرب الأخضر هو مخطط طموح يراعي خصوصية المغرب الفلاحية، ويهدف إلى تطوير وهيكلة القطاع الفلاحي، في اتجاه يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي والوفرة الإنتاجية، لجعله قطاع مدرا للأرباح ومساهما في خزينة الدولة.

1– هذا فضلا عن أوراش تنموية أخرى، من قبيل، رؤية 2020 الخاصة بالقطاع السياحي، والتي تسعى إلى استقطاب نحو 20 مليون سائح سنويا في أفق سنة 2020، مقارنة بحوالي 10 ملايين في الوقت الحاضر. إضافة إلى خطط المغرب الطموحة للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح، وطاقة الشمس الذي يعتبر مشروع "نور/ ورزازات" مثالا لها.

راجع في هذا الشأن:

– "الملك محمد السادس.. ملك الاقتصاد بمختلف الأبعاد"، جريدة انفو ميديا، بتاريخ 28 أبريل 2016.

– **جميلة شرادي**: التحولات التنموية بالمغرب بين الواقع والتوقع، مرجع سابق، ص 85- 89.

** وتعتبر تجربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كذلك من الأوراش الملكية الكبرى، حيث أعلن عن انطلاقها في خطاب 18 ماي 2005، وهي مشروع يجعل الإنسان في صلب الأولويات والسياسات العمومية. ويرتكز هذا المشروع على منظومة قوية من القيم المتمثلة أساسا في احترام كرامة الإنسان، وتقوية الشعور بالمواطنة، وتعزيز الثقة والانخراط المسؤول للمواطن. حيث يهدف إلى تقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية، والقضاء على الفقر والهشاشة ومجابهة أشكال الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي .

ولقد ساهمت هذه المبادرة، وبشكل ملموس، في الانتشال من الفقر والهشاشة، إذ ساعدت في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة في هذه المناطق، كما شجعت العديد على تقديم أفكار ومشاريع صغرى تضمن توفير الحاجيات الأساسية للمواطن المغربي. ولقد ساعد تخصيص اعتمادات مالية مهمة لهذه التجربة في نجاحها المستدام، بل وأصبحت مرافقة للعمل الحكومي، كيفما كانت الحكومة، وكيفما اختلفت توجهاتها وخلفياتها السياسية.

وبحسب الإحصاءات الرسمية، "فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما بين عامي 2005 و2015، مكنت من إنجاز أكثر من 42 ألف مشروع لفائدة 10 ملايين مستفيد".[1]

وفي هذا الصدد تؤكد "نديرة الكرماعي"، العامل المكلف بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالإدارة المركزية لوزارة الداخلية، "على أن المبادرة هي تجربة حكامة جديدة في تدبير موارد مالية في جهات المغرب، كاملة، تبعا لخطة الاستهداف المعمول بها تبعا لخريطة الفقر". وتشير أيضا إلى أن المبدأ العام للمبادرة، هو احترام حقوق الإنسان في العيش، وفق الحد المعقول من الحقوق في الصحة والتعليم وفك العزلة. وتعتبر بأن فلسفة حقوق الإنسان ليست إفقاد المؤسسات المنتخبة من مهامها، بل العمل معها على تسريع العمل. وما يؤكد نجاح هذه التجربة هو سعي عدة دول إفريقية لاستنساخها.

*** كما تم التركيز على إعادة الاعتبار للبنية التحتية الوطنية[1] باعتبارها من الأوراش الكبرى، وتتمثل في وضع أسس البنيات التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما أدى إلى تحسن في

1– وهي إحصاءات أعلن عنها **الشرقي الضريس**، الوزير المنتدب في الداخلية في حكومة بنكيران الثانية، في المداخلة التي تقدم بها في إطار الملتقى الدولي حول "النموذج التنموي المغربي"، المنعقد بالصخيرات بتاريخ 03 يونيو 2016.

– **راجع، الشرقي الضريس**: "الأمن والاستقرار عنصران لإلتحاق المغرب بمصاف الدول الصاعدة"، جريدة تليكسبريس الالكترونية، بتاريخ 03 يونيو 2016.

معدل النمو الاقتصادي في العهد الجديد. فوعيا من الملك محمد السادس بأن البنيات التحتية هي القاعدة الأساسية لكل تنمية اقتصادية، فقد تمثلت عناصر هذا الورش بالأساس في توسيع شبكة الطرق السيارة، وإنجاز الموانئ والمطارات، والسكك الحديدية.. وغيرها، إضافة إلى فك العزلة عن العالم القروي عبر توفير ضرورات الحياة، من ماء، وكهرباء، وطرق.[2]

هذا، ويتجلى هذا التوجه الملكي – نحو بناء اقتصاد بنمو مستدام – في العديد من الخطوات والمبادرات، همت تطوير عدة قطاعات حيوية، كالفلاحة، والتنمية البشرية، والبنية التحتية الوطنية، والقطاع السياحي، والاستثمار في المجال الطاقي، والتوجه الاقتصادي نحو إفريقيا[3].. وغيرها.

لقد ساهمت مختلف الأوراش الكبرى خلال العهد الجديد بشكل مباشر في تغيير وجه المغرب الجديد الذي تمكن من تحقيق قفزة لا يمكن إنكارها، فلقد شكلت الأوراش الكبرى التي دشنها الملك محمد السادس محركا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

بعد مضي نحو 16 سنة على وفاة الملك الحسن الثاني، فقد شهد المغرب خلال هذه السنوات، منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش تطورا ملحوظا على المستوى الاقتصادي، وتحولات ديمقراطية وسياسية.[4]

فلا أحد ينكر أن الوضعية الاقتصادية في عهد الملك محمد السادس، قد عرفت مجموعة من التحسنات مقارنة بفترة ما قبل 1999. فقد عرف مجال الحكامة الاقتصادية والإدارية والمالية طفرة نوعية، كانت مبنية على رؤية إستراتيجية وإرادة ملكية.

1– وفي هذا الإطار، يقول **عبد الرحمان الحلو**، مدير مكتب أبواب للاستثمارات، "إن أهم ما ميز سنوات حكم الملك محمد السادس، هو إعادة الاعتبار للبنية التحتية الوطنية، من خلال إقامة الموانئ وفي مقدمتها ميناء طنجة المتوسط، وتوسيع شبكة الطرق السيارة، وسن سياسة جهوية للسدود لاستكمال سياسة السدود التي أطلقها الراحل الحسن الثاني، وزيادة على ذلك، يمكن ذكر الانعكاسات الإيجابية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المجال الاجتماعي في المغرب".

– **عبد الرحمان الحلو**: "إعادة الاعتبار للبنية التحتية"، في: "15 سنة من حكم محمد السادس: الاقتصاد.. أوراش كبرى وعقبات مستعصية"، مرجع سابق.

2– "الملك محمد السادس.. ملك الاقتصاد بمختلف الأبعاد"، مرجع سابق.

3– ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أهمية الاتفاق الموقع بين المغرب ونيجيريا بتاريخ 15 ماي 2017، بخصوص مشروع أنبوب نقل الغاز (نيجيريا–المغرب).

4– وفي نفس الوقت، مازالت تتعالى مجموعة من الأصوات مطالبة بمزيد من الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية.

ولئن كان تنزيل هذه الرؤية يشكو من ضعف على مستوى التخطيط العملياتي والتعثر المؤسساتي، وقلة الأثر الملموس على حياة المواطن[1]، إلا أنه، رغم كل ذلك، لا يمكن مقارنتها بعهد الملك الحسن الثاني، حيث كان اقتصاد المملكة غير مهيكل بشكل واضح.

فعلى عكس عهد الملك الراحل الحسن الثاني[2]، اتسم الاقتصاد المغربي الحالي بالقوة والزخم الرمزي المتجه نحو الإصلاح الاقتصادي، انطلاقا من مبادئ ومعايير عصرية قوامها المفهوم الجديد للسلطة والرقابة والمحاسبة، وحكم القانون طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا.

وارتباطا بما سبق، يقول موسى السعدي، وهو مهندس ووزير سابق في عهد الملك الراحل الحسن الثاني[3]، "إذا أردت أن ألخص العهد الجديد، سأقول إن سنوات الحسن الثاني كانت للنضال حول الاستقلال والاستقرار، أما سنوات الملك محمد السادس فهي سنوات بناء المشاريع الكبرى. فبين المملكتين، هناك استمرارية حقيقية، لأن كل من الملكين تمسك بأولويات وقته، بهدف جعل المغرب في نهاية المطاف جزيرة الاستقرار السياسي".

1– حيث إن الملك محمد السادس نفسه، **يقر بعدم كفاية المنجزات** ويطالب بالمزيد ويستنفر الجميع، ويؤكد بأنه لا معنى للتطور الاقتصادي والنمو دون أن يمس الوضع الاقتصادي والاجتماعي كل فرد من أفراد الشعب.

2– وتجدر الإشارة إلى أن **هناك العديد من التقييمات** لفترة حكم الملك الراحل:

ومنها التقييم الذي قدمته فاطمة المرنيي على المستوى السياسي، والتي اعتبرت فيه أن من بين أهم ما قام به الملك الراحل هو عنايته بالماء عن طريق سياسة السدود، وذلك من أجل وضع سد منيع أمام الجفاف والمجاعة حتى سمي عهده "بعهد السدود". إضافة إلى إنجاز المسيرة الخضراء التي شكلت مناسبة لإعادة تشكيل الوحدة الوطنية، ومن خلالها استطاع الحسن الثاني استرجاع الشرعية الشعبية.

*أما تقييم الملك الراحل لنفسه، حسب ما أورده الباحث عبد الصمد بلكبير، فيتمثل في ثلاث منجزات، **أولها** أنه استطاع ضبط النمو الديموغرافي، **وثانيا** كونه جنب المغرب من انفجار ديموغرافي كبير، إضافة إلى تحقيقه **ثالثا** لتوازن بين القرية والمدينة ونجاح سياسته التي كانت تهدف إلى محاربة المدن الغيلان، بحيث أنه قام بتطويق كل من مدن الدار البيضاء والرباط ومراكش بالغابات والقرى، للحيلولة دون توسعها.*

وحسب بلكبير، تتجلى نقطة الضعف على المستوى الثقافي والعلمي خلال فترة حكم محمد السادس، في الثقافة وعلاقتها بالمثقفتين. ومن بين تجلياتها أن الملك الراحل الحسن الثاني كان يحيط به مجموعة من المثقفين، على غرار عبد الهادي بوطالب وعباس الجيراري وغيرهم، وهو ما لا نجده اليوم في مملكة محمد السادس.

– **راجع، رضوان مبشور**: "الحسن الثاني.. 16 سنة بعد الرحيل"، جريدة الأيام 24، بتاريخ 30 يناير 2015.

3– سمير الودغيري: "16 سنة من حكم محمد السادس بعيون شخصيات ومسؤولين"، مجلة ميديا 24، بتاريخ 30 يوليوز 2016.

الفرع الثالث: تحديات النموذج التنموي المغربي

عادة ما يتم الحديث عن النموذج التنموي في سياق مجهودات الدولة لتحقيق التنمية والتقدم والرفاه ورفع الطاقة الإنتاجية وزيادة حجم الناتج الداخلي الخام، وهو لا يقتصر على المجال الاقتصادي الصرف الذي يعتبر أساس النماذج التنموية الكبرى، وإنما أصبح يطال أيضا المستويات الاجتماعية والبيئية التي تعتبر مستويات متقدمة للتنمية، بل وأضحت مرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الوقت الراهن.

يبقى الهدف الأساسي من صياغة أي نموذج تنموي العمل على واجهتين أساسيتين: آليات إنتاج الثروة والقيمة الاقتصادية المضافة، ثم آليات توزيع الثروة وثمار النمو الاقتصادي.[1]

ويتعين التمييز هنا بين النموذج التنموي[2] الذي يعتبر مفهوما شاملا للتطور والتقدم، ونموذج النمو[3] الذي يعتبر مستوى أدنى من الأول، ويقتصر على اتخاذ إجراءات دعم النمو وخلق القيمة المضافة على مستوى القطاعات الاقتصادية الثلاث (الفلاحة، الصناعة، ثم التجارة والخدمات).

فصياغة النموذج التنموي لأي بلد لابد أن يركز على آليات خلق الثروة والقيمة الاقتصادية من جهة وهي التي تحدد كيفية تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى آليات توزيع الثروة وضمان استفادة مختلف الفئات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية منها، ومن ضمنها آليات التماسك الاجتماعي[4].

في المغرب كان الجدل دائما يرافق الحديث عن النموذج التنموي، ويحق التساؤل بشكل جدي: هل كان المغرب يملك بالفعل نموذجا تنمويا متكاملا وفق ما هو متعارف عليه؟، أم أن الأمر كان يتعلق بالأساس

1– عبد اللطيف بروحو: في حوار حول "النموذج التنموي المغربي وآفاق دخول المغرب لمصاف الدول الصاعدة"، من إعداد المحجوب لال، منشور على الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية، بتاريخ 7 يونيو 2016: (www.pjd.ma)

2– Le Modele de Développement.

3– Le Modèle de Croissance.

4– *كما أن النموذج التنموي المنشود من قبل أية حكومة، لابد وأن يتلاءم، من جهة مع الأسس الاقتصادية المعتمدة (بحيث أنه في المغرب تم حسم الأساس الليبرالي للاقتصاد بلمسة اجتماعية في الفصل 35 من دستور 2011). ومن جهة ثانية مع المقومات الاقتصادية (Les Potentialités Economiques) التي يمتلكها البلد، ومن ضمنها آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يعتبر أحد روافد التنمية في عدد من القطاعات الاقتصادية الصاعدة، إضافة إلى تطوير البنيات اللامركزية (الجهوية والترابية والقطاعية) وجعلها آليات لخلق الثروة والقيمة المضافة عوض أن تبقى مستهلكة لها وعبئا على مالية الدولة ومستنزفة لمقوماتها الاقتصادية.*

بخيارات تنموية كبرى تركز على النمو الاقتصادي، عوض صياغة نموذج تنموي بشقيه ومجاليه الأساسيين وهما خلق الثروة وتوزيعها؟.

ولقد استطاع المغرب بالفعل منذ سنة 2000 مضاعفة حجم اقتصاده الوطني، وكانت البرامج والأوراش الكبرى تصاغ كاستراتيجيات قطاعية لم يكن معظمها يكتسي طابع سياسات عمومية اقتصادية، وإنما كانت عبارة عن برامج كبرى، كانت تستهدف بالأساس دعم النمو الاقتصادي، وهذا أمر جد إيجابي. لكن هذه الخيارات التنموية الكبرى بقيت حبيسة نموذج النمو، وركزت بالأساس على خلق القيمة المضافة، في حين تم إهمال الشق المتعلق بآليات خلق الثروة وبتوزيع ثمار التنمية، وبقيت الإشكالات المرتبطة بها حبيسة مقاربات تجزيئية، ولم يتم تحقيق الموازنة بين التنمية الاقتصادية وضرورات التنمية الاجتماعية.[1]

أولا: مساءلة النموذج التنموي

يشير الخطاب الملكي الذي وجهه الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الحادية والستين لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2014، إلى أن المغرب تمكن خلال الـ 15 سنة الأخيرة، من ترسيخ مساره

1- *ويشير* ***بروحو،*** *أيضا، إلى أن الخيارات التنموية التي اعتمدت منذ بداية الألفية الثالثة قد بلغت مداها منذ عدة سنوات، فهي كانت تركز على دعم الاستهلاك كرافعة للنمو الاقتصادي مما أدى لثورة حقيقية في حجم القروض، وقد حقق نتائج باهرة خلال سنوات قليلة، لكنه سرعان ما اصطدم بغياب مقومات الاستدامة، وقد فشلت عدد من الاقتصاديات الأوربية لنفس السبب نظرا لمبالغتها في الاعتماد على دعم الاستهلاك مما جعله عبئا عليها عوض أن يكون رافعة للتنمية.*

ومن جهة أخرى ركز نموذج النمو المعتمد منذ أزيد من عشر سنوات، على دعم وتحفيز القطاع الثالث (الخدمات على وجه الخصوص) الذي استطاع تحقيق قيمة مضافة عالية، وهذا أمر إيجابي أيضا، لكنه لم يستطع خلق مناصب الشغل بشكل متناسب مع نسب النمو المحققة.

ذاك أن كل نقطة نمو لقطاع الخدمات لا تحدث إلا حوالي 15 ألف منصب شغل، مقابل القطاع الصناعي الذي يستطيع إحداث أزيد من 35 ألف منصب شغل لكل نقطة نمو، مما كان يتطلب معه إعادة النظر في نموذج النمو المعتمد بالمغرب، في اتجاه دعم القطاع الصناعي الذي يعتبر قوة تصديرية حقيقية وآلية فعالة لتقليص نسب البطالة.

وبالمقابل لا زال الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف واضح على مستوى إدماج القطاع غير المهيكل وكذا مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إضافة إلى الاستمرار في تنزيل سياسات عمومية اجتماعية مثل سياسة التماسك الاجتماعي، التي تعتبر إحدى الآليات الهامة التي تمكن من ضمان استفادة أكبر عدد من الفئات والقطاعات من ثمار التنمية الاقتصادية، وهو ما يتطلب بالفعل صياغة نموذج تنموي متكامل يشمل المحورين الأساسيين (آليات إنتاج الثروة وآليات توزيعها).

- **راجع، عبد اللطيف بروحو،** في حوار حول "النموذج التنموي المغربي وآفاق دخول المغرب لمصاف الدول الصاعدة"، المرجع السابق.

الديمقراطي، وتوطيد دعائم نموذج تنموي، مندمج ومستدام، يقوم على المزاوجة بين المشاريع الهيكلية، والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة.

وفي نفس الوقت يتساءل كما يلي، "أين وصل المغرب اليوم؟ وأين يمكن تصنيف الاقتصاد الوطني بين الدول؟ وهل يمكن اعتباره بلدا تنافسيا؟ أم يمكن وضعه ضمن الدول الصاعدة؟. معروف أن ليس هناك نموذج محدد للدول الصاعدة، فكل بلد يواصل مساره التنموي الخاص[1]، حسب موارده البشرية والاقتصادية والطبيعية، ورصيده الحضاري، وحسب العوائق والصعوبات التي تواجهه. غير أن هناك معايير ومؤهلات ينبغي توفرها، للانضمام إلى هذه الفئة من الدول، وتتمثل، على الخصوص، في التطور الديمقراطي والمؤسسي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والانفتاح الجهوي والدولي".

ويضيف الخطاب كذلك، على أنه "لا يمكن لأي دولة أن تنتقل، بين عشية وضحاها، من مرتبة إلى أخرى، وإنما باستثمار التطورات الإيجابية التي راكمتها عبر تاريخها"، ويؤكد على "أن الاقتصاد الوطني عرف تحولا عميقا في بنيته، وتنوعا كبيرا في مجالاته الإنتاجية، وحقق نسبة نمو مرتفعة وقارة، وتمكن من الحفاظ على التوازنات الكبرى، رغم تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية". ويتحدث أيضا على "أن الاستراتيجيات القطاعية مكنت من تحقيق نتائج ملموسة".

كما يؤكد "على ضرورة تلازم التنمية الاقتصادية مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي"، لكون أن "أكبر تحدي يواجه المسار التنموي لعدد من الدول الصاعدة يتمثل في اتساع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية".

وقد أتى هذا الخطاب بعبارة، ذات مغزى، تنم عن إدراك الملك محمد السادس لهذا التحدي الذي تفرزه التنمية الاقتصادية غير المتكافئة، حين قال "ذلك أننا لا نريد مغربا بسرعتين: أغنياء يستفيدون من ثمار النمو، ويزدادون غنى، وفقراء خارج مسار التنمية، ويزدادون فقرا وحرمانا". وهو ما أضفى على الخطاب نبرة واقعية،

1– ويتحدث **الملك محمد السادس** في خطاب آخر عن نظرته الخاصة **للتنمية**، قائلا:
"وتقوم التنمية في منظورنا، على التكامل والتوازن، بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو ما يقتضي العمل الجاد للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية، والتحيين المستمر للاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية".
– مقتطف من نص **الخطاب الملكي السامي** الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 17 لعيد العرش، أحداث أنفو، بتاريخ 30 يوليوز 2016.

تسائل الاقتصاد الوطني، كما تسائل النموذج التنموي المغربي في قدرته على التقدم وكسب التحديات التي تواجهه.[1]

وفي هذا الإطار، يقول عبد الله ساعف[2]، إن الخطاب السامي الذي وجهه الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الواحدة والستين لثورة الملك والشعب، يشكل منعطفا حاسما في تاريخ المغرب الحديث، لأنه يؤكد على أهمية الطموحات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواجب رفعها في أفق ولوج نادي البلدان الصاعدة[3].

وأن المغرب حقق بفضل الدينامية الشاملة، التي أطلقها الملك محمد السادس، مراكز متقدمة في ما يخص جلب الاستثمارات والأداء الاقتصادي، فضلا عن انخراطه في عدد من المبادرات الرامية إلى محاربة الفقر والهشاشة. هذا، فضلا على أن الرؤية التي جرت بلورتها في إطار هذا الخطاب، تحدد الخيارات والتوجهات والطموحات الكبرى للمغرب.[4]

ويؤكد المهندس محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية في حكومة بنكيران[5]، على ضرورة إطلاق نقاش صريح وجماعي حول موضوع مهم جدا، نبه إليه الملك محمد السادس عدة مرات في خطاباته، وهو أي نموذج تنموي اقتصادي سيسمح للمغرب بالولوج سريعا ونهائيا إلى مصاف الدول الصاعدة ؟.[1]

1– الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الحادية والستين لثورة الملك والشعب، جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 21 غشت 2014.

2– مدير مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (CERSS)- الرباط.

3– وفي هذا الإطار سبق أن أكد خبراء اقتصاديون مغاربة، مثل **العربي جعيدي**، قبل أكثر من سنة من الخطاب، صعوبة اعتبار المغرب مرشحا للانضمام إلى الدول الصاعدة. لكون أن المغرب، وإن كان يتوفر على بعض المعايير القليلة وغير الرئيسية لتحديد مفهوم الدولة الصاعدة، لكنه يفتقد للأخرى. والمثير أن المغرب توفر على شروط الانضمام إلى الدول الصاعدة ما بين 1995 إلى 2000 لكنه لم يقم بالإصلاحات الضرورية ولم يسطر استراتيجية طموحة.

– **راجع** بهذا الخصوص، **حسين مجدوبي**: "المغرب دولة صاعدة : بين حلم الحسن الثاني وطموح محمد السادس ومعطيات الواقع"، مركز ألف بوست للدراسات، بتاريخ 28 غشت 2014: (http://alifpost.com)

4– عبد الله ساعف: "المغرب يتوفر على قدرات اقتصادية وتنموية وبشرية واعدة تؤهله للالتحاق بركب الدول الصاعدة"، في تصريح أدلى به لوكالة المغرب العربي للأنباء، منشور بجريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 23 غشت 2014.

5– *بخصوص النموذج التنموي المغربي واختلالاته، على المغرب أن يؤسس لنموذج تنموي مبني على تعزيز الديمقراطية وتقوية أسس نمو اقتصادي مستدام يستهدف التنمية البشرية، غير أنه يعتبر في الوقت نفسه، أن ما تم تحقيقه لا ينبغي أن يحجب الإختلالات التي يعرفها هذا النموذج، ومن بينها الإشكالات المرتبطة بخلق الثروة ومحاربة البطالة وتحقيق التنمية البشرية وتقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية.*

ويضيف بأن لدى المغرب طموح آخر، يتمثل في تسريع وتيرة التنمية وجعلها أكثر إنصافا، وتعزيز النمو وجودته بشكل يصبح أكثر شمولا واحتراما للبيئة، ويؤكد على أن الولوج إلى نادي الدول الصاعدة يتطلب جملة من العناصر، من ضمنها جودة العنصر البشري التي تمر أساسا عبر تكوين المواطن، وإصلاح النظام التعليمي الذي يمكن المواطنين من الوسائل اللازمة لمواجهة تبعات العولمة.

كما أنه من بين العناصر التي يجب الالتفات إليها، كذلك، تبرز التنافسية الاقتصادية وتوسيع قاعدة الإنتاجية، مع هيكلة وتأكيد على الصناعة كقيمة مضافة وخالقة للتشغيل، حتى تأخذ قسطا مهما من الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى الحكامة الجيدة التي تسمح لمختلف المؤسسات من العمل بفعالية، وفي إطار تعاون نافع في ظل رؤية واحدة، تلك المتعلقة بضمان تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة ومستدامة.

ثانيا: مسارات رقي المغرب إلى مصاف الدول الصاعدة

يحدد رئيس الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي، "شانطا ديفاراجان"، المكلف بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2]، ثلاث مسارات يتعين على المغرب المضي فيها قدما[3]، حتى يتسنى له الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة.

وأن الاقتصاد الوطني عرف تحولا نوعيا بفضل دينامية المشاريع المهيكلة والاستراتيجيات القطاعية، كما مكنت السياسة المنفتحة للمغرب من جعله في محور المبادلات التجارية الرابطة بين أوروبا وإفريقيا. وأن هذه الدينامية الاقتصادية ارتبطت بإرادة ملكية لأجل النهوض بالتنمية البشرية ومحاربة الفقر والإقصاء، من خلال جملة من البرامج الاجتماعية والتنموية الكبرى، وخصوصا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

– **محمد بوسعيد:** "هناك اختلالات يعرفها النموذج التنموي المغربي"، في الندوة الصحفية بمناسبة الاستعداد لتنظيم الملتقى الدولي، حول موضوع "النموذج التنموي المغربي للدخول النهائي ضمن الدول الصاعدة"، المرتقب عقده يومي 2 و3 يونيو 2016، جريدة مشاهد انفو، بتاريخ 23 مايو 2016.

ذلك أن هذا الملتقى سيشكل فرصة لتقييم الاختيارات الاقتصادية للمغرب، لأجل إغناء وتسريع وتقوية الايجابي، وتجاوز معالم الاختلال.

1– محمد بوسعيد: "الصخيرات.. الملتقى الدولي حول النموذج التنموي المغربي حقق أهدافه"، جريدة أخبارنا المغربية، بتاريخ 03 يونيو 2016.

2– على هامش أشغال الملتقى الدولي المنظم بالصخيرات، تحت شعار "أي نموذج تنموي للدخول النهائي للمغرب ضمن الدول الصاعدة".

– **أنظر،** "البنك الدولي يحدد ثلاث مسارات لتحقيق حلم المغرب الصاعد"، جريدة تليكسبريس الالكترونية، بتاريخ 03 يونيو 2016.

3– أنظر في نفس السياق، ما ذكره الوزير المهندس محمد بوسعيد أعلاه.

"من أجل تحقيق طموح المغرب الصاعد، يتعين أولا التركيز على تعزيز المنافسة في الأسواق، ثانيا تطوير رأس المال البشري، وثالثا تعزيز الحكامة الرشيدة".

ويشير إلى أن المغرب "تمكن خلال الـ (15) سنة الماضية من تحقيق معدل نمو مرتفع، وذلك بفضل مشاريع ناجحة"[1]. لكن، ومع ذلك، فإن أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المغربي، "تتمثل في مشكل الحكامة، وعدم المساواة بين الرجال والنساء". كما يشير في الآن ذاته، إلى أهمية دستور 2011، واتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع عدد من الدول[2].

المطلب الثاني: أهمية المهندس وشرعية الاعتماد على الكوادر التقنية المتخصصة

يسعى المغرب من خلال الاعتماد على التكنوقراط داخل دواليب الدولة المغربية إلى البحث عن "الكفاءة" و"الفعالية" في إنجاز الإصلاحات الكبرى التي دشنها المغرب لاسيما خلال العهد الجديد (**الفرع الأول**).

ثم إن ظاهرة الغلو في الاعتماد على شريحة المهندسين لتسيير دواليب الدولة، قد تتلاءم وطبيعة النظام السياسي الذي لا يطلب من المسير امتلاك رؤية أو بعد استراتيجي، بل أن يكون مجرد منفذ فقط وهو ما قد يعطي للنظام السياسي السائد نوعا من المشروعية (**الفرع الثاني**).

1– وفي هذا الإطار، سبق وأن أكد البنك الدولي في مقال نشر على موقعه الإلكتروني، على أن المغرب في طريقه لأن "يصنع التاريخ" مع انطلاق توليد الطاقة الكهربائية بالمرحلة الأولى من محطة ورزازات، التي تعد واحدة من أكبر محطات الطاقة الشمسية المركزة في العالم، وهو ما "سيضع المغرب على الخريطة كقوة عظمى في مجال الطاقة الشمسية".

– **أنظر، البنك الدولي**: "المغرب في طريقه لصنع التاريخ قريبا بهذا الإنجاز"، جريدة أخبارنا المغربية، بتاريخ 21 نونبر 2015.

وللإشارة، فقد تم تدشين المرحلة الأولى من مشروع نور– ورزازات من قبل الملك محمد السادس بتاريخ 10 ماي 2013، في حين أعطى انطلاقة المحطتين الثانية والثالثة (نور 2 ونور 3) بتاريخ 04 فبراير 2016، كما أشرف على إعطاء انطلاقة أشغال إنجاز محطة نور ورزازات 4 بتاريخ فاتح أبريل 2017، وهي المحطة الأخيرة ضمن أكبر مركب لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم.

– **أنظر**، "جلالة الملك يعطي انطلاقة أشغال إنجاز محطة نور ورزازات 4"، جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ فاتح أبريل 2017.

2– من بينها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر وتونس والأردن.

كما يطرح موضوع حضور أو تواجد التكنوقراط لاسيما داخل التشكيلات الحكومية، المزيد من النقاش بين مؤيد للحضور التكنوقراطي داخلها، وبين من يرى أن في ذلك إعاقة لتطوير الممارسة السياسية (**الفرع الثالث**)، وخصوصا في ظل ما جاء به دستور 2011 من إصلاحات.

الفرع الأول: الإعلاء من شأن المهندس ورهان البحث عن الفعالية في إنجاز الإصلاحات الكبرى

لما حاز المغرب على الاستقلال، كانت الدولة تبحث عن بناء شرعيتها، وكانت تحتاج آنذاك إلى السياسي والأمني أكثر من التقني، وكان المغرب يؤجل دفتر التخطيط الحضري والمدني والاقتصادي والتكنولوجي. لكن حينما حدثت فجوة في عقل الدولة في "أواخر" عهد الملك الراحل الحسن الثاني، ودخول المهندس عبد العزيز مزيان بلفقيه "نادي الكبار"، بدأت الدولة تستشعر الحاجة إلى التقني بدل السياسي المناور. بدليل أن محيط الملك كان يضم تخصصات كثيرة، لكن بصمة مزيان بلفقيه كانت قوية، كونه كان يملأ المشهد العام، سواء في عهد الراحل الحسن الثاني أو في عهد الملك محمد السادس، وساد الانطباع بأن الدولة أعلنت حاجتها إلى نفس جديد، أي الحاجة إلى عقلانية المهندس وانفتاحه على المحيط.[1]

إن الحديث عن الحضور البارز للتكنوقراط سواء كانوا موظفين سامين[2] أو وزراء داخل دواليب الدولة المغربية والاعتماد على المستقلين في مناصب حكومية[1] ، ليس سُنة جديدة في تاريخ المغرب، بل كان قد نهجها

1– راجع، **عبد الرحيم أريري**: المهندسون المغاربة وعلاقتهم بالدولة، المرجع السابق.

2– *فقد أعاد الحديث عن الحضور البارز للتكنوقراط في المناصب الرفيعة في الدولة آنذاك، تعيين المهندس عبد الوافي لفتيت، رئيسا لمجلس إدارة شركة حكومية، الذي ينتمي بدوره إلى شريحة التكنوقراط المغاربة خريجي المعاهد العليا الفرنسية، الذين اكتسحوا مناصب رفيعة داخل الدولة في السنوات الأخيرة.*

حيث إن السيد عبد الوافي لفتيت المزداد في 29 شتنبر 1967 بجماعة تافريست بالريف، كان قد عينه الملك محمد السادس بتاريخ 08 فبراير 2010 رئيسا مديرا عاما لشركة التهيئة من أجل إعادة توظيف المنطقة المينائية طنجة المدينة. وهو خريج كل من مدرسة البوليتكنيك في باريس سنة 1989 والمدرسة الوطنية للقناطر والطرق سنة 1991. وكان قد بدأ مسيرته المهنية بفرنسا في المجال المالي قبل أن يلتحق بمكتب استغلال الموانئ، ليعين في ما بين 1993 و2001 على رأس مديرية الموانئ على التوالي بكل من أكادير وآسفي وطنجة. وفي فاتح ماي 2002، عين مديرا للمركز الجهوي للاستثمار بطنجة تطوان، الذي أشرف على إطلاقه. وفي 13 شتنبر 2003، عين عاملا على إقليم الفحص أنجرة قبل أن يعين في أكتوبر 2006 عاملا على إقليم الناظور. وتم تعيينه بتاريخ 18 أكتوبر 2015 واليا على جهة الرباط- سلا- القنيطرة، عاملا على عمالة الرباط. وهو حاليا يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة العثماني ابتداء من 5 أبريل 2017.

– **نبذة عن السيد عبد الوافي لفتيت**، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 08 فبراير 2010؛

– **نبذة عن السيد عبد الوافي لفتيت** بمناسبة تنصيبه واليا على جهة الرباط– سلا– القنيطرة، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 18 أكتوبر 2015.

أيضا الملك الراحل الحسن الثاني، مع استثناء، وهو أن كل الحظوظ كانت لخريجي كليات الحقوق والقانون، إذ راهن الراحل الحسن الثاني في تدبير شؤون الدولة، على كوادر ذات تكوين قانوني صرف، سواء كانوا وزراء أو مستشارين. وفي عهد الملك محمد السادس مالت الكفة إلى كوادر تخرجت من مدارس ومعاهد عريقة للمهندسين سواء في المغرب أو في أوروبا، إذ إن أغلب الوزراء المستقلين أو الذين اختير لهم غطاء حزبي لتقلد مناصب وزارية، هم مهندسون، يحظى منهم خريجو معهد القناطر والطرق في باريس بالنصيب الأوفر في تحمل المسؤوليات الكبرى.[2]

ففيما يتعلق بالحضور القوي للتكنوقراط داخل دواليب الدولة المغربية[3]، يقول "محمد ظريف"، "إن الراحل الحسن الثاني اعتمد في تدبير شؤون الدولة على رجال دولة ووزراء لهم تكوين قانوني، ويرجع ذلك إلى أن أهم زعماء الأحزاب السياسية التي كان لها حضور قوي في المشهد السياسي المغربي في تلك الفترة، كانوا من رجال القانون، منهم زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الراحل عبد الرحيم بوعبيد، والراحل المعطي بوعبيد، الذي أسس حزب الاتحاد الدستوري وتقلد رئاسة الحكومة في بداية الثمانينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى المستشار الراحل عبد الهادي بوطالب، كما أن وزير الداخلية الراحل إدريس البصري وجد نفسه مضطرا لمتابعة دراسته القانونية، ليصبح رجل قانون، بعد أن كان محسوبا على سلك الشرطة. فاعتماد العاهل الراحل الحسن الثاني على رجال القانون، راجع إلى اعتبارات آمن بها الحسن الثاني وهي أن تسيير شؤون الدولة وتدبير ملفاتها الكبرى رهين بتكوين قانوني، على الرغم من أن الحسن الثاني اعترف، بأنه كان ميالا إلى دراسة التاريخ، لكنه فضل التكوين القانوني من منطلق أن تدبير الدولة يقتضي ذلك".

1– وخصوصا بعد تعيين الملك محمد السادس لوزراء مستقلين خلال التعديل الحكومي الجزئي في يناير 2010، ليتساوى عدد مناصبهم الوزارية في الحكومة التي كان يترأسها أمين عام حزب الاستقلال عباس الفاسي، مع عدد مناصب حزب الاستقلال الذي احتل المرتبة الأولى خلال الانتخابات البرلمانية سنة 2007، بتسع حقائب وزارية.

2– وحسب بعض المحللين السياسيين، فإن سر الاهتمام بمهندسي القناطر والطرق، على الخصوص، في المناصب العليا داخل أجهزة الدولة المغربية، كان يعود إلى الحضور القوي للمستشار الملكي عبد العزيز مزيان بلفقيه، الذي تخرج بدوره من نفس المدرسة، إذ استطاع هذا الأخير أن يلعب دورا بارزا في التعيينات التي همت الإدارة المركزية والترابية لوزارة الداخلية عام 2005، التي اعتبرت الأكبر من نوعها منذ تولي الملك محمد السادس الحكم، كما أنه صاحب الفضل في حصول بعض المستقلين على مناصب وزارية، خلال تعيين حكومة إدريس جطو عام 2002، بعد أن وفر لهم غطاءا حزبيا، أمثال كريم غلاب وعادل الدويري ومحمد بوسعيد.

3– أنظر، **مصطفى لطفي**: "المهندسون يكتسحون الوظائف الحكومية في المغرب، تراجع حظوظ رجال القانون بعد أن هيمنوا خلال عهد الملك الراحل الحسن الثاني"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11397، بتاريخ 10 فبراير 2010.

"أما في عهد الملك محمد السادس، أصبحت هناك توجهات وسياسات أخرى منذ بداية حكمه، فالتحول نحو الاعتماد على المستقلين، خاصة خريجي معهد القناطر والطرق كان قد بدأ في أواخر حكم الحسن الثاني، بعد أن وجدوا دعما قويا من المستشار مزيان بلفقيه خريج هذه المدرسة أيضا، إذ لعب هذا الأخير دورا بارزا في الدفع بهؤلاء المستقلين إلى تحمل مسؤوليات كبرى داخل الدولة المغربية".

"كما أن اعتماد الملك محمد السادس على هذه النخبة يرجع إلى كون العاهل المغربي يسعى إلى الفعالية في إنجاز الإصلاحات الكبرى التي دشنها المغرب في عهده، إذ أن هذه الفعالية ربطها العاهل المغربي بالمستقلين، لهذا أصبحنا أمام نخب من المهندسين تتحمل مسؤوليات كبيرة داخل الدولة، تكونت في معهد القناطر والطرق في العاصمة الفرنسية باريس".[1]

ومن جهته، يقول المهندس والوزير السابق "محمد أبيض"[2] بخصوص الحضور البارز للتكنوقراط، "إنه حسب الواقع، على كل من يتحمل مسؤولية سياسية يجب أن يكون ممارسا للسياسية، لكن الدستور المغربي حاول التخفيف من هذه المعادلة، إذ أنه ضمن كذلك للمستقلين حق الترشح في الانتخابات البرلمانية أو البلدية، على الرغم من تحديد القانون لبعض الشروط"، وهذا ما اعتبره بمثابة إعلان صريح عن قبول هذه الفئة بممارسة السياسة، عبر تحمل مسؤوليات حكومية وازنة.

غير أن محمد أبيض قد خفف من مسألة هيمنة مهندسي معهد القناطر والطرق على مناصب حكومية عليا، من منطلق أن في أي منصب حكومي، يفضل المسؤول العمل مع الأطر أو الكوادر التي تنسجم معه، مشيرا إلى أن هذه العادة متبعة أيضا حتى في فرنسا التي لا تقبل إلا بأطر سياسية متخرجة من المدرسة الوطنية للإدارة الفرنسية، موضحا أن هذا القرار ليس بإجراء قانوني أو عرف متبع.

1– ويعلق البعض على ذلك، بقوله "إن تولي هذه الفئة أعلى المناصب في الدولة يعد من أهم تجليات الاستعمار بعد رحيله عن المغرب، كون أن فرنسا رحلت من المغرب عسكريا ولكنها لم ترحل منه لغويا واقتصاديا وسياسيا، فالعقول التي تفكر بالطريقة الفرنسية والمحافظة على مصالح فرنسا هم المتخرجون المغاربة من مدرسة القناطر والبوليتكنيك الفرنسيتين، وغالب من درس بها هم أبناء القياد والإقطاعيين في عهد الاستعمار. وكان على كبيرهم، ويقصد عبد العزيز مزيان بلفقيه، أن ينزوي بسبب فشله في إصلاح منظومة التعليم وهدره لعقد زمني على المغرب. فمشاريع أولئك المهندسين لا تمت إلى الشعب المغربي بصلة، كان آخرها مدونة السير التي نقلها كريم غلاب لتطبق على المغاربة، مع أنه شتان ما بين البنية الطرقية في البلاد الأوربية والمغرب" .

– **عبد السلام اليازغي**: يعلق على موضوع "اكتساح شريحة المهندسين للوظائف الحكومية في المغرب"، في تدوينة نشرت ضمن المرجع السابق، بتاريخ 10 فبراير 2010.

2– حينما كان يشغل منصب الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري.

وفي نفس السياق، تدافع "نادية العراقي"، رئيسة ودادية مهندسي القناطر والطرق، عن زملائها، من منطلق أن الكوادر خريجة معهد الطرق والقناطر قد ساهمت وما زالت تساهم في بناء الدولة المغربية وتقدمها، عبر إشرافها المباشر على كثير من الإصلاحات الكبرى التي دشنها المغرب.

وتنفي العراقي ما يروجه البعض عن وجود لوبي أو "مافيا" محسوبة على هذا المعهد للهيمنة على المناصب السامية في الدولة، بحيث تؤكد على أن الأمر يتعلق بمعيار وحيد هو كفاءة هذه الكوادر، التي خولتهم الوصول إلى هذه المناصب، وتشير في الوقت نفسه إلى أن كثيرا من المناصب العليا في الدولة يشرف عليها كوادر أخرى تخرجت من معاهد مغربية، مثل المدرسة الحسنية للأشغال العمومية والمدرسة المحمدية للمهندسين.[1]

هذا، وقد تعززت الإدارة الترابية لوزارة الداخلية في العهد الجديد، بعدد من الأطر والكوادر العليا من خريجي مدارس المهندسين، حيث تولوا مناصب ولاة وعمال في بعض المدن، بمبرر أنهم الفئة الأقرب إلى أوراش التنمية. يقول المستشار الملكي عبد العزيز مزيان بلفقيه بهذا الشأن، "إن العبرة ليست دائما بنوعية المدارس التي تخرجت منها هذه الكوادر أو تلك، ولكن العبرة بما تقدمه النخب لبلادها من أعمال وخدمات".

أما بخصوص تقييم أداء هذه النخبة الجديدة، بعد سنوات من توليها تدبير الإدارة الترابية، يقول بلفقيه، "إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي، من منظور تقييم موضوعي الاحتكام إلى معايير وأدوات لقياس أداء هذه الأطر وتقييم عملها. ومع ذلك يمكن القول أنه كلما تجددت النخب، وكلما أعطيت الفرصة للشباب، سواء أكانوا مهندسين أو أطباء أو حقوقيين أو غيرهم، إلا وكان ذلك أمرا جيدا ومفيدا للبلاد. والعبرة ليست دائما بنوعية المدارس التي تخرجت منها هذه الأطر أو تلك، ولكن بما يمكن أن تقدمه هذه النخب لبلادها من أعمال وخدمات، وما ستمنحه لها من طاقات ومبادرات وأفكار. وماعدا ذلك يعد ثانويا، وليس من الحكمة أن تترتب عليه أية تصنيفات أو أحكام، باستثناء ما يتعلق منها بالمردودية والعطاء وحسن الأداء".

1– راجع، **مصطفى لطفي**: المهندسون يكتسحون الوظائف الحكومية في المغرب، مرجع سابق.

ويوضح بلفقيه أيضا، في معرض إجابته على سؤال، هل المغرب يحتاج فقط إلى فئة المهندسين[1] دون باقي الأطر في تخصصات أخرى كالأطباء مثلا؟ وهل إقلاع المغرب يتوقف فقط على هذه الفئة من الأطر العليا؟، قائلا:

"لا أبدا، ولا أعتقد أن المهندسين يملكون آلة سحرية، وكون المغرب في حاجة إلى المهندسين، هو فقط لإعطاء مثال من الأمثلة الأخرى المجسدة لحاجيات بلادنا من الكوادر المتخصصة، انطلاقا من أن توفر أو عدم توفر أعداد من المهندسين في أي بلد، هو مؤشر من بين المؤشرات الأساسية المعتمدة اليوم للاندماج في عالم المعرفة الواسع، بكل مكوناته التقنية والتكنولوجية، المتعارف عليها. ومن بين المشاكل المطروحة علينا في المغرب، كون 3 % فقط من حاملي شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) هم من شعبة العلوم الرياضية، وليس المقصود بذلك أن تصل النسبة إلى 70 %، ولكننا مطالبون بالعمل على رفعها. ومن هنا تبرز أهمية الإعلاء من شأن كافة التخصصات العلمية، من طب واقتصاد وهندسة. ولا يمكن للمجتمعات أن تنهض إلا بتوسيع قاعدة التخصص في مثل هذه المجالات العلمية، إلى جانب باقي التخصصات التي تفرض ضرورتها كذلك".[2]

الفرع الثاني: النظام السياسي المغربي والحاجة إلى المهندس

يفسر يوسف صديق[3]، ظاهرة الغلو في الاعتماد على مهندسي القناطر لتسيير دواليب الدولة[4]، بكون أن النظام السياسي بالمغرب لا يطلب من المسير أن يكون صاحب رؤية أو بعد استراتيجي، بل أن يكون مجرد

1– لكون أن تقرير التنمية البشرية في المغرب نفسه يصل في أحد خلاصاته إلى استنتاج مفاده، أن المغرب في أفق سنة 2025، سيكون مطالب بأن يكون له أزيد من 40 مهندس لكل عشرة آلاف نسمة.

ونذكر بهذا الصدد، على أن المستشار الملكي عبد العزيز مزيان بلفقيه، هو من أشرف على إنجاز تقرير التنمية البشرية على امتداد 50 سنة في المغرب.

2– عبد العزيز مزيان بلفقيه: "الدولة المغربية ليست يمينية ولا يسارية ولقائي برؤساء الأحزاب لم يكن لأداء دور سياسي"، مرجع سابق.

3– أستاذ باحث في علم الاجتماع، ورئيس شعبة أسس التربية بجامعة محمد الخامس بالرباط.

4– يوسف صديق: هل يحتاج النظام السياسي فعلا إلى المهندس؟، غلاف خاص من إعداد: عبد الرحيم أريري ومصطفى حرمة الله، جريدة الوطن الآن، الطبعة الإلكترونية، العدد 275، بتاريخ 16 فبراير 2008.

منفذ فقط[1]. ويبين كيف أن شبكة اللوبيات تسمح بانسياب الأفراد نحو مراكز القرار لأنهم يحظون بـ "الحق في الثقة". ويستشهد ببعض المناصب التي مازالت حكرا على بعض العائلات.

فحسب هذا الباحث، هناك مستويين للإجابة على مسألة إسناد معظم المناصب السامية في الدولة لخريجي القناطر والبوليتكنيك الفرنسية:

المستوى الأول، هو أن الدبلوم أو الشهادة أو التجربة لا تعكس فقط المستوى الدراسي لحامل تلك الشهادة، ولكن تعكس أيضا وإلى حدود بعيدة الصورة التي يعطيها المجتمع لتلك الشهادة. فتوجه المغرب بصفة عامة إلى الدفاع عن شريحة محددة من خريجي بعض المدارس خاصة في صفوف المهندسين، يعكس المستوى الاجتماعي والثقافي للمجتمع ولبعض المسؤولين باعتبارهم نتاجا "خاما" لذلك المجتمع. و هذا ما يجعل أن عملية اتخاذ القرار في المغرب لا تهدف بالضرورة ودائما إلى البحث عن "الكفاءة" و"الفعالية"، بقدر ما تهدف إلى الدفاع عن مصلحة شريحة معينة أو منطق زبوني، بما قد يتوافق مع رغبة ملحة في المخيلة الاجتماعية تقدس التقنية بشكل سطحي، لأنها غير قادرة على رفع تحدياتها وتطالب بمزيد من التقنية، ظنا منها أن التقنية هي الحل السحري لمحاربة التخلف. ونحن نعرف إلى أي حد تسود مثل هذه المقولات داخل المجتمعات المتأخرة تاريخيا كما شرح ذلك بإسهاب المفكر عبد الله العروي من خلال الإيديولوجيا العربية المعاصرة[2].

ويجب التأكيد على أن مسألة تعميم التعليم، أدت إلى أن الدبلوم لم يعد حكرا على شريحة اجتماعية أو إثنية معينة من المواطنين، وذلك بالنظر إلى ارتفاع نسبة السكان في المجال الحضري، وبالتالي انفتاح عدد من الفئات الاجتماعية على الجامعة والتعليم بشكل عام. ومع ذلك فإنه من الضروري أن نعرف أن بعض الأصناف من الدبلومات لاتزال حكرا على شرائح اجتماعية معينة بل وعلى بعض الإثنيات. لكن مع ذلك يجب القول، أن المرور عبر فرنسا هو سيف ذو حدين، لأن التعليم بفرنسا هو تعليم عمومي بدون مقابل، والدليل أنه سمح لشرائح اجتماعية واسعة من أبناء الفقراء والمناطق النائية من ولوج مدارس المهندسين، وهو ما

1– ذلك أنه توجد في المغرب قناعة مفادها: *"نريد مهندسا يطبق ولا يفكر أي بدون منظور سياسي وإيديولوجي، أي نريد أستاذا يكوّن وطبيبا يداوي ومهندسا ينفذ فقط. وهذا ما يفسر استمرار تبعية المدارس والمعاهد العليا للمهندسين للوزارات القطاعية عوض أن تتبع للجامعة، فقد تدخلت الدولة في عهد إدريس البصري لقطع ذاك الامتداد الجامعي عن معاهد المهندسين"* .

– **عبد الله أملاح**، أستاذ بالمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات وبالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء، في: المهندسون المغاربة وعلاقتهم بالدولة، مرجع سابق.

2– راجع تعريف داعية التقنية، في: **عبد الله العروي**: الإيديولوجيا العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص 46 – 48.

أدى إلى نوع من الحراك الاجتماعي، ومنح هذه الشريحة فرصة لتقلد عدد من المناصب في الدولة أو في المؤسسات الخاصة أو الدولية. ففي المغرب شاع شعبيا أن عدد من العائلات الفاسية تتحكم في مجموعة من القرارات، لكنه قول صحيح مع قليل من الحذر المنهجي، فرغم فتح المجال في عدد من المناصب لشرائح اجتماعية جديدة خاصة ذات الأصول القروية، إلا أن مناصب أخرى ما زالت حكرا على عائلات تنتمي لأصول معينة، كما هو الشأن بالنسبة لبعض المديريات بوزارة المالية أو بوزارة الخارجية[1].

المستوى الثاني، هو أن طبيعة النظام السياسي والمجتمع تتحكم في هذه المعادلة الاجتماعية، بخصوص المغالاة في احتلال المهندسين لمناصب سامية في الدولة، من قبيل المناصب الوزارية أو على مستوى الإدارات المركزية والمالية والترابية والمؤسسات العمومية، لأننا لا نطلب بالضرورة من المسير أن يكون صاحب رأي أو إيديولوجية سياسية، ولا نطلب منه أن يكون له بعد استراتيجي في التغيير، فهذه الشريحة خريجة المدارس الفرنسية تتلاءم بشكل طبيعي مع طبيعة النظام السياسي في المغرب، وهذا الانتقاد موجه كذلك للحكومة التي تفتقد لتوجهات واستراتيجيات كبرى، وكل ما لدينا هو حكومة "منفذة" مع وقف التنفيذ. وينبغي أن نعرف بأن هناك مجموعة من المؤسسات والمسيرين وهم في الواقع ليسوا إلا واجهة تدبيرية لاختيارات أخرى تملى سواء من قبل لوبيات قد تكون سياسية أو إثنية أو من مؤسسات دولية.

وبالتالي فإن المهندس يعطي للنظام السياسي السائد نوعا من المشروعية من خلال مستويين:

أولا، فهو تقني حاصل على شهادة تقنية، ونحن نعرف إلى أي حد يقدم المجتمع المغربي صورة ايجابية للمهندس، والتي لا تعكس دائما ما يجري داخل الأوراش أو في المكاتب، فالمهندس في المخيال الشعبي إنسان باستطاعته حل كل المشاكل مهما كانت درجة تعقيدها.

ثانيا، فالمهندس تعلم البحث في تقنيات المشروع وليس في أبعاده السياسية والاجتماعية، وهذا الأمر يعفي المسؤول السياسي من الإجابة باستمرار عن المبررات السياسية والاديولوجية أو النفسية التي دفعته إلى

1– وهذا ما تعكسه بعض الأقوال الشعبية، من قبيل، *"أن تكون فاسيا أو رباطيا لتتقلد منصبا فلانيا"* .

اتخاذ قرار معين. والإيجابي في هذه اللعبة، كما يسميها الباحث، أنه إذا وقع خطأ في مشروع ما فإن المهندس هو الذي يتحمل تبعات ذلك المشروع و ليس صاحب القرار السياسي الفعلي. [1]

غير أنه، على مستوى الواقع، يلاحظ بأن المغرب مازال يحتل رتبا متأخرة عالميا، رغم أن هؤلاء التكنوقراط المنحدرون من مدارس فرنسية، هم الذين يتحكمون في المؤسسات المهمة للبلاد.

فلا يمكن للمغرب أن يربح رهان التنمية الحقيقية باعتماده على شريحة تقنية صرفة، لماذا؟، لأن المهندس يحاول دائما تقديم حلول معادلاتية ورياضية لمشاكل اجتماعية، فهو لا يهتم بما قد تحدثه هذه المشاكل الاجتماعية من أبعاد نفسية، وكل ما يهمه هو النتائج الملموسة أو المبررة بالأرقام والنسب. إن المهندس لا يمكن مطالبته بأكثر مما يحتمل كونه تكون في مؤسسات معروفة، ويظهر ذلك من خلال دراسة مسارهم الجامعي والتكويني.

ومن جهة أخرى، فان الوضع الذي يعيشه المغرب اليوم هو نتيجة لعدة عوامل معقدة، فيها ما هم سياسي و فيها ما هو تقني و فيها ما هو ثقافي أيضا.

ولابد من التمييز كذلك بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي، بخصوص تعرض بعض خريجي الجامعات الأخرى، سواء كانت مغربية أو أجنبية، لنوع من التهميش مقارنة مع هذه السلالة المنحدرة من مدارس المهندسين الفرنسية:

الجانب الأول، هو أن المجتمع يعطي للمهندس صورة إيجابية بل "دونكيشوتية" أحيانا لأننا نرى في المهندس أنه يستطيع حل كل المشاكل[2].

الجانب الذاتي، هو أن بعض اللوبيات والهيئات (Les corps) وضعت لنفسها طريقة انتقاء للهيمنة على بعض المراكز، وفي المغرب هناك مؤسسات تلعب هذه الأدوار.

1– يوسف صديق: هل يحتاج النظام السياسي فعلا إلى المهندس؟، مرجع سابق.

2– أو بأنه "حلال المشاكل".

كما لا يمكن التغاضى عن دور الثقة في كل هذه الاختيارات والتعيينات، بحيث أثبتت الدراسات في كل المجالات أن مسألة الثقة محدد أساسي في تقلد المناصب[1]. والسؤال هو كيف يمكن أن نضمن للآخرين الحق في المشاركة وفي نيل تلك الثقة.

فالعلاقة بين السياسي والتكنوقراطي بالمغرب معقدة، لأنها لا تعكس فقط طبيعة النظام والسلطة، ولكنها تعكس أيضا طبيعة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وبالتالي فإن الجهات المسؤولة تحتار في الاختيار بين التمثيلية الديمقراطية والنجاعة التقنية. وغالبا ما يتم تغليف بعض التكنوقراطيين بغلاف سياسي لإرضاء جهاز تمثيلي قد يكون مزيفا، وذلك للحفاظ على الطابع التقني الذي تحدثنا عنه. بحيث إن هناك عددا من البروفيلات تستدعى في آخر اللحظات، فتعطى لها "إيتيكات" سياسية لنيل المناصب، وأحيانا يقترحون من جهات أخرى ويفرضون على بعض الأحزاب.

والمؤكد داخل كل التنظيمات في العالم، هو أن انتماء شخص ما إلى مركز القرار، يساعده في الدفع بأشخاص تخرجوا من نفس المحيط الجامعي والأكاديمي، كونهم يشتركون في المنهجية ويتقاسمون نفس اللغة وهذا أمر طبيعي.[2]

إن هذا الموضوع لم يكن مطروحا في بداية الاستقلال، إذا ما أردنا القيام بتحقيب للنخب الماسكة بالقرار، على اعتبار أن المغرب كان يتوفر على مجموعة من التقنيين الأكفاء المسيسين، من قبيل المهدي بنبركة وابراهام السرفاتي وبول باسكون وغيرهم. أما اليوم تم الرجوع بشكل عكسي كما هو الحال في الدول الصاعدة، حيث تم اللجوء إلى المهندسين والتقنيين وكأننا في بداية الاستقلال. ويتساءل هذا الباحث عن الدور الذي يلعبه الاقتصادي في اتخاذ القرار؟ وعن الدور الذي يلعبه عالم النفس؟ وعن الدور الذي يلعبه عالم الاجتماع؟، بحيث يؤكد على ضرورة إيلاء الاهمية للعلوم الاجتماعية[3] لأنها تجعل الإنسان في قلب البرنامج التغييري وليس على الهامش، وعلى ضرورة إعادة النظر في طريقة وميكانيزمات الاشتغال ورسم المشاريع الاجتماعية، وعلى ضرورة خلق عملية تعبوية متكاملة لمسايرة التحديات التي تواجه المغرب.

1– والقاعدة هي *"بما أني أعرفك فأنا أزكي ترشيحك"* .

2– المرجع السابق.

3– فقد تم تهميش العلوم الاجتماعية لمدة طويلة، بحيث اتهمت بكونها تساهم في نشر الوعي النقدي.

الفرع الثالث: التكنوقراط وإمكانية المحاسبة

إن وضعية الوزراء المغاربة غير المنتمين للأحزاب ليست مستحدثة، بحيث إن هذه الوضعية عرفتها منذ الاستقلال، كل الحكومات المغربية سواء أكانت حزبية أو غير حزبية.[1]

فموضوع الوزراء "اللامنتمين" كان دائما مثار نقاش، ولاسيما منذ حكومة التناوب التي قادها الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي سنة 1998، وتواجد ما يعرف بوزارء السيادة أو وزراء القصر أو التكنوقراط في أهم الوزارات، مثل الخارجية والداخلية والأوقاف والعدل والدفاع والفلاحة.

وقد تحمل الآراء بخصوص هذا السجال، موقفا سياسيا "أنيا" لاسيما مع وجود التكنوقراط في الحكومة[2]، بحيث قد يكون المعارضون استندوا في مواقفهم إلى ما حمله دستور 2011 من إصلاحات، إذ تباينت الآراء بين مؤيد لوجود التكنوقراط داخل الحكومة لطبيعة المرحلة، وبين من يرى أن في ذلك إعاقة لتطوير الممارسة السياسية خاصة في الشق المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة لأن استوزار من لا يحملون أي

1– يرى **ميلود بلقاضي**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط، بأن تعيين وزراء لا يحملون انتماء سياسيا هو نمط اختارته الدولة في تدبير الشأن العام، وكان موجودا من قبل.

ويقسم سيرورة الاعتماد على التكنوقراط بالمغرب إلى ثلاثة مراحل أساسية: تشمل الأولى ما قبل دستور 1996، إذ كان الأمر مقبولا لأن الدستور كان يمنح للملك سلطة واسعة لاختيار الوزير الأول وباقي الوزراء. المرحلة الثانية بدأت مع حكومة التناوب سنة 1996، والتي بينت كيف أن المغرب اتبع نهجا آخر يتمثل في التركيز على السياسيين وجعل التكنوقراط رهن إشارتهم. أما المرحلة الأخيرة فبدأت بالتزامن مع تراجع السياسيين في حكومة إدريس جطو عن تقلد المناصب الحساسة والأساسية. مما يدل على أن هناك رغبة في إحداث توازن بين الهيكلة الحزبية السياسية التي ينبغي أن تكون للحكومة، وبين إخراج بعض القطاعات من خانة الجدال والنقاش والتضارب في الآراء الحزبية.

وهو يعتبر بأن الوضعية الحالية تتطلب التركيز على التكنوقراط، خاصة وأن هناك رغبة واتجاه لتغليب الأوراش ذات الطابع الاقتصادي والمالي والأمني، عبر متابعة الأوراش الكبرى التي يشهدها المغرب ويشرف عليها الملك عبر التدشين والمتابعة. لذلك فالمواكبة الحزبية قد لا تكون في المستوى، وخاصة بعد أحداث الحسيمة وما تلاها من تحقيقات أثبتت تقصير الجانب الحزبي الذي لم يستطع تتبع هذه الأوراش. ويعتقد بأن هذا الأمر سيبقى قائما حتى تتحسن المؤشرات الاقتصادية والمالية للمغرب، آنذاك سيتم توسيع وتغليب الجانب الحزبي على التقني.

– راجع، **زهور باقي**: التكنوقراط أم المسيسون.. مَنِ الأفضل لتدبير الوزارات بالمغرب؟، موقع أصوات مغاربية، بتاريخ 24 يناير 2018.

2– وهي حكومة عبد الإله بن كيران الثانية المشكلة في أكتوبر 2013 والتي نعتبرها بمثابة آخر حكومة معتمدة في هذا البحث.

انتماءات سياسية قد يصعّب تطبيقها، في حين يرى المؤيدون أن هناك إمكانيات متعددة لتفعيل نظام المحاسبة في حقهم عبر آليات متعددة يوفرها القانون.[1]

– يستند خالد الناصري[2]، عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية المشارك بالحكومة، إلى دستور 2011[3]، لاسيما الفصل 11 والفصل 47، لتبرير وجود التكنوقراط في النسخة الثانية من حكومة بنكيران ، معتبرا أن الوثيقة الدستورية لا تفرض على الملك تعيين جميع الوزراء من الأحزاب السياسية، وبأن إشراك التكنوقراط في الحكومة قادم من شرعيتين: الأولى تاريخية ودينية ممثلة في المؤسسة الملكية، والثانية تلبس غطاء ديمقراطيا.[4]

ويعتبر أن ما يقال حول صعوبة ربط المسؤولية بالمحاسبة بخصوص عمل التكنوقراط أمر غير صحيح، مادام رئيس الحكومة والأحزاب المكونة للأغلبية يتحملون كامل المسؤولية بخصوص عمل الوزراء الذين ليس لهم انتماء حزبي.

"فالمغرب في مرحلة تكامل بين الديمقراطية التمثيلية والتكنوقراط، ويحتاج إلى المزج بين الشرعية الديمقراطية وشرعية الأطر القادرة على تنفيذ البرنامج الحكومي"، ويؤكد على أن الخلل الأصلي في الممارسة السياسية بالمغرب، ليس في الحكومة التي يطالب البعض بتغييرها، وإنما يعود إلى مشكل النخب السياسية "المنهكة والمتعبة".[5]

1– محمود معروف: مؤيدون ومعارضون لمشاركة وزراء تكنوقراط غير منتمين لأحزاب في حكومة بن كيران، صحيفة القدس العربي، بتاريخ 25 يناير 2014.

2– أستاذ القانون الدستوري بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ووزير الاتصال الناطق الرسمي بإسم الحكومة سابقا.

3– الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في (29 يوليوز 2011) ، ج. ر. عدد 5964 مكرر بتاريخ (30 يوليوز 2011)، ص 3600-3627.

4– فالمحدد الدستوري لإشراك التكنوقراط في الحكومة مرتبط بشرعيتين:

شرعية ملكية بحسب الفصل 47 من الدستور، الذي يفيد في فقرته الثانية، أن "الملك هو الذي يعين أعضاء الحكومة، بإقتراح من رئيسها"؛ وشرعية ديمقراطية مرتبطة بالفصل 11 من الدستور، الذي يقول إن "الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي".

5– اسماعيل عزام: هل يعيق "تكنوقراط" حكومة بنكيران ربط المسؤولية بالمحاسبة؟، جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 23 يناير 2014.

– يميز عبد الحي المودن[1]، بين التكنوقراط من جهة، والسياسيين اللامنتميين من جهة أخرى. فإن كان تعريف الفريق الثاني واضحاً من أنهم سياسيون لديهم القدرة على التأثير دون ارتداء لون سياسي، فإن تعريف الفريق الأول يشترط نوعا من التدقيق، وهو يكمن بحسب قوله، في تلك النخبة التي تتوفر على خبرات تقنية في بعض المجالات المهمة، والتي تتميز كذلك بنوع من التكوين المعرفي الذي يؤدي إلى التميز في تدبير تخصصات معينة[2].

فقد سبق وأن استنجدت بعض الأحزاب المغربية في فترات معينة من تاريخها بالتكنوقراط لأجل تقوية بيتها الداخلي، وبالتالي ليس شرطا حسب المودن أن يبقى التكنوقراط خارج الحزب السياسي كي يحملوا هذه الصفة، ما دام التاريخ المغربي عرف الكثير من "التكنوقراط المتحزبين."

وعلى عكس ما ذهب إليه الناصري، يعتبر المودن أن وجود وزراء لا منتمين داخل الحكومة أمر لا يساهم في تطوير العملية السياسية[3]، وأن المؤسسات الخاضعة للانتخابات لا تشكل سوى جزء بسيط من صناعة

1– أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط.

2– يعرف **عبد الله ساعف** التكنوقراطي، وهو لا يقصد به المهندس فقط وإنما هو أيضا العالم أو الخبير، الذي يعتقد أن العقل التقني قادر على إخضاع الواقع السياسي. وهذا يقلل من سلطة القرار. فالتكنوقراطية تسعى إلى الانتشار بإسم التقنية في مجتمعات المعرفة، حيث تصبح المعرفة سلطة.

أما حينما تكون المعرفة ضعيفة وتكون الخبرة ضعيفة أيضا، ففي مثل هذه المجتمعات، إن المهندس أو المحترف يستغل الضعف البنيوي لكي يفتح فضاءات لا تدخل في دائرته الطبيعية. وعليه، فإن تدبير الشأن العام يجب أن يخضع للعقل التقني في المجتمعات الضعيفة معرفيا، وذلك حسب التفكير التكنوقراطي. وهذا يؤدي إلى خلل في التوازن.

– **عبد الله ساعف:** علاقة التقني بالسياسي، المحاضرة رقم (7)، في سلسلة محاضرات مادة تحليل السياسات العمومية، ألقيت على طلبة السنة الثانية من دراسات السلك الثالث، بكلية الحقوق أكدال– الرباط، الموسم الجامعي 2005 – 2006.

كما يعرف أحد الوزراء المهندسين التقنوقراطي، بأنه إطار دولة حاصل على شهادة عليا وعلى خبرة في تخصصه، غير أنه لا يتوفر على في الغالب على تكوين سياسي أو رؤية سياسية، هذه الأخيرة لدى السياسي أو من الواجب توفرها لديه، وتتمثل في: أفكار، مبادئ، هيئة حزبية، طريقة عمل أو تصور للاشتغال في الحياة العامة للبلاد.

– ***بوعمرو تغوان:*** *في مقابلة خاصة، مرجع سابق.*

3– وفي هذا الإطار يضع **محمد الغالي**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاضي عياض بمراكش، سؤالا يوضح السبب وراء الحضور القوي للتكنوقراط في الحكومة (حكومة سعد الدين العثماني المنصبة سنة 2017)، وهو كالآتي: هل يمكن أن يفسر اعتماد الدولة المغربية على وزراء تكنوقراط بتراجع البيئة الديمقراطية؟، موضحا أن اعتماد الدولة على الوزير السياسي أو غير المنتمي يرتبط بالمناخ الديمقراطي بالبلاد. فعندما كان المغرب يعرف نوعا من الانفتاح الديمقراطي، ساد نوع من الثقة نحو تغليب السياسيين على التكنوقراط، وهو لا يعني بالجو الديمقراطي الدولة ومؤسساتها بالضرورة أو الفاعل المركزي، ولكن حتى في ما بين الأحزاب السياسية. ويرى بأن هذا

القرار، بينما تمتلك المجالس غير المنتخبة التي وصفها بالدولة العميقة الجزء الأكبر من هذه الصناعة. ولذلك فهو يدعو إلى الدفع بالنخب الوازنة إلى دخول الأحزاب، لكي يتم تفعيل نظام المحاسبة بشكل دقيق.

– ويشبه عبد الإله بلقزيز[1] الدولة الحديثة بالشركة التي تقوم على قاعدة الاتفاق بين متعاقدين، يتفقون على تفويض السلطة لجسم إما عن طريق الاقتراع أو عن طريق الكفاءة، ويؤكد على أن الدولة وإن كان جزء منها يبنى في دائرة الانتخاب، فهناك أجزاء أخرى لا تطالها هذه العملية، ومن بينها الجيش والشرطة والتكنوقراط. ويعزز وجهة نظره بذكر عدد من الأزمات الحكومية التي تعاقبت، والتي منها ما أدى إلى إسقاط بعض الحكومات، دون أن تتوقف الدولة عن الاستمرارية.

ويركز على ضرورة عدم الخلط بين السياسة والعمل الحزبي، ما دامت السياسة جزء من المواطنة، ومن حق المواطنين ممارستها دون انتماء حزبي، وهو ما يصدق على التكنوقراط حسب قوله، فهم ينتمون سياسياً وليس حزبياً، وما يقومون به يدخل في صميم العمل السياسي.

ويشير أيضا إلى وجود بعض الآليات، كلجان التفتيش، التي من شأنها محاسبة التكنوقراط[2] دون المرور بالضرورة عن طريق محاسبة الحكومة ككل[1].

المؤشر لا يدل بالضرورة على تحكم الدولة في توزيع الحقائب الوزارية، بل يتعلق بتفويت الأحزاب السياسية لفرصة أن تكون في المكان والوقت المناسبين، ولا تقوم بدورها في التأطير والتكوين، وتتحكم في التعيينات بداخلها اعتبارات آخر لحظة.

ومن جانبه يعتبر **عمر الشرقاوي**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، أن وجود وزراء تكنوقراط في الحكومة أصبح ثابتا من ثوابت الممارسة السياسية وليس بالأمر الجديد. وعن أسباب استناد الدولة على تكنوقراط في الحكومة، يقول، إن هناك فكرة مفادها أن التكنوقراط يتميزون عن غيرهم بقدرة تقنية وتخصصية تجعلهم مؤهلين لتقلد المناصب السامية، وهي فكرة صحيحة في جزء منها نظرا لإفلاس أوضاع الطبقة السياسية. إذ كيف يمكن للأحزاب السياسية أن تتنافس على السلطة وهي لا تتوفر على أطر وكفاءات قادرة على تدبير الشأن العام؟.

– أنظر، **زهور باقي**: التكنوقراط أم المسيسون.. مَنِ الأفضل لتدبير الوزارات بالمغرب؟، مرجع سابق.

1– أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

2– فقد شكل التكنوقراط دائما رافدا من روافد الأغلبية في الحكومات المتعاقبة، وهذا أمر يبدوا متفقا عليه، بل ومطلوبا أيضا، نظرا لغياب بعض "البروفيلات" لدى الأحزاب، ولطبيعة بعض الوزارات وطبيعة النظام والمجتمع المغربي. ويشير إعفاء التكنوقراط من خلال ما سمي ب "الزلزال السياسي" الذي ضرب حكومة العثماني وبعض الوزراء السابقين في حكومة بنكيران، عقب التقرير الذي قدمه المجلس الأعلى للحسابات في التحقيقات التي أشرف عليها بخصوص برناج الحسيمة، إلى أنه لا أحد بمنأى عن المحاسبة، وأن سيف الإعفاء يطال الكل، وأنه لا عاصم للوزراء متحزبين وغير متحزبين غير كفاءتهم وخبرتهم وإبداعهم في إيجاد الحلول لمشاكل قطاعاتهم .

ويدعو بلقزيز النخب الحزبية إلى الارتقاء إلى درجة قيادة الدولة وعدم الانغلاق داخل الجدران الحزبية، معطيا المثال ببعض الأسماء المغربية التي حققت هذا الرهان من قبيل عبد الله إبراهيم وعبد الرحمن اليوسفي، كما ينادي بتشجيع الأكفأ داخل الأحزاب والقطع مع الزبونية قصد ردم الهوة بين التكنوقراط والعمل الحزبي.

المطلب الثالث: خصوصية دور المهندس في مجال التنمية

يؤدي المهندس المغربي دورا بارزا في بناء الاقتصاد الوطني وتدبيره، بحكم تكوينه العلمي والتقني وبحكم قدراته على إيجاد الحلول العلمية المناسبة، وتحمله مسؤوليات عديدة واشتغاله في مختلف الميادين وخاصة المخططات التنموية القطاعية بالمغرب، فعندما نتحدث عن المهندس فإننا نتكلم عن الجانب العلمي والتقني في مجال التنمية والتطور (**الفرع الأول**).

ورغبة من الدولة المغربية في تجاوز النقص الحاصل في عدد المهندسين نظرا للطلب المتزايد على هذه الشريحة من قبل الاقتصاد الوطني والدولي، فقد عملت انطلاقا من سنة 2005 على إطلاق مبادرة لتكوين عشرة 10 آلاف مهندس سنويا لمواكبة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني (**الفرع الثاني**).

هذا، وقد تداول على المشاركة في الحكومات المغربية العديد من المهندسين الذين بصموا الحياة السياسية المغربية، ولذلك سنعمل على عرض نماذج من تجارب بعض هؤلاء المهندسين وكيفية وصولهم إلى الوزارة (**الفرع الثالث**).

الفرع الأول: المهندس والمقاربة العلمية لإنتاج وتنزيل البرامج والمخططات التنموية

تمكن المغرب بفضل الهندسة الوطنية من متابعة مسيرة التحديث والعصرنة، وساهم المهندس المدني[2] المغربي في رفع تحدي بناء المغرب الحديث. فمنذ فجر الإستقلال، قام المهندس المغربي بسد الخصاص، وبتسيير المئات من الأوراش والمشاريع المتنوعة على إمتداد التراب الوطني.

– **خالد فتحي**: الزلزال السياسي قد يعيد تشكيل اللوحة الحزبية والحكومية ولا عاصم للوزراء غير الكفاءة، حوار من إجراء ابراهيم لفضيلي، جريدة الأيام 24، بتاريخ 30 أكتوبر 2017.

1– اسماعيل عزام: هل يعيق "تكنوقراط" حكومة بنكيران ربط المسؤولية بالمحاسبة؟، مرجع سابق.

2– يثير البعض إشكال مرتبط بتعريف صفة المهندس المدني، مرده إلى المنظومة القانونية التي تجاوزها الواقع والممارسة، فالقانون 12-90 المنظم للقطاع يتحدث عن "المهندس المختص"، في حين أن ظهير 1947 يتحدث بشكل عام في فصله الأول عن "صفة المهندس".

وعبر السنوات، تمكن المهندسون المتخرجون أساسا من المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط ابتداء من 1964، ومن المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء ابتداء من 1974، بالإضافة إلى المهندسين المغاربة المتخرجين من المدارس الأوربية، من توفير الأطقم اللازمة لمتابعة الأوراش التنموية، من تشييد للطرق والقناطر والأنفاق، وبناء للسدود والخزانات، وإرساء أساسات البنية التحتية، والإشراف على بناء المدن بتجزيئاتها وعماراتها ومنشآتها ومساكنها المتنوعة.[1]

ويمكن القول بأن المهندس المغربي قد أدى جزء أساسي من مهمته، بحيث أن الشأن التقني والهندسي الوطني تعمل على تدبيره أطر محلية تشرف على الأغلبية "الساحقة" من القطاعات الحيوية، من الهندسة الزراعية إلى المناجم والتعدين[2]، إلى قطاعات البناء والتشييد والصناعة والتكنولوجيات الحديثة.[3]

وقد استشعر المغرب منذ الاستقلال، أن بناء الدولة الحديثة يتطلب تأهيل أطر هندسة وطنية قادرة على المواكبة، ولذلك تم تأسيس المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط سنة 1959 في عهد الحكومة الوطنية التي ترأسها عبد الله إبراهيم، وبعدها توالت المجهودات على مختلف الأصعدة، وخاصة في الجانب المتعلق بمدارس التكوين والذي أخذ بعدا جهويا، بعد أن كانت مدارس التكوين في وقت سابق، مقتصرة فقط على مدينتي الرباط والدار البيضاء.[4]

لقد أدى المهندس المغربي، ولا يزال، دورا بارزا في بناء الاقتصاد الوطني وتدبيره، بحكم تكوينه العلمي والتقني المنفتح، وتمكنه من التكنولوجيا الحديثة والمتجددة، وبحكم قدراته على إيجاد الحلول العلمية المناسبة. لذلك نجده يتحمل مسؤوليات عديدة، من إنجاز الدراسات والمشاريع وتدبيرها والمساهمة في البحث العلمي

وبذلك تكون ممارسة المهنة الهندسية غير مضبوطة بشكل واضح ومتكامل، فهي موزعة بين نصوص مختلفة لوزارة التجهيز ووزارة الإسكان والأمانة العامة للحكومة، كل بمنطقه الخاص، فتنص تارة على "مكتب الدراسات التقنية" وتارة على "المهندس المختص" وتارة أخرى على "صفة مهندس" فقط.

1- ربيع الخمليشي: حول واقع وآفاق تنظيم الهندسة المدنية بالمغرب، يومية المساء، مرجع سابق، ص 8.

2- فالعملاق الوطني للصناعة الفوسفاطية، على سبيل المثال، يديره أطر ومهندسون مغاربة.

3- ربيع الخمليشي: المهندس والبحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 20 يونيو 2012.

4- نفس المرجع.

والتكنولوجي، إلى رئاسة وتسيير المقاولات والإدارات العمومية والوزارات، كما نجده يشتغل في مختلف القطاعات[1].

وأمام التحولات التي تفرضها العولمة، وما ينتج عنها من انتشار واسع للمعرفة وتقنيات الاتصال والابتكارات التكنولوجية المتسارعة، مع إلغاء الحدود الجمركية والبحث عن مناطق ذات كلفة منخفضة للإنتاج قريبة من الأسواق ومتوفرة على أطر هندسية ذات تكوين من مستوى عال، فقد أصبحت الهندسة تشكل عاملا أساسيا في التقدم والتنمية أكثر من أي وقت مضى.[2]

لذلك يعتبر دور المهندس محوري في التنمية، فعندما نتكلم عن الجانب العلمي والتقني في مجال التنمية والتطور، فالمهندس هو العقل المبدع والمنفذ للعمل التنموي، ويبقى دوره محوريا لكونه مركز ثقل إستراتيجيات التنمية في مختلف الميادين، وخاصة المخططات التنموية القطاعية بالمغرب.[3]

ومن أجل سد الخصاص الذي تعرفه الحرف الجديدة بالمغرب[4]، فقد وضعت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر عدة برامج وخطط لتكوين المهندسين بالمغرب[5].

1– كالصناعة والفلاحة والأشغال العمومية والسكن والماء والاتصال والنقل والأبناك والمالية والبيئة والطاقة والمعادن والتجارة ومختلف الخدمات.

2– راجع، الملف المطلبي للإتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، منشور على موقعه الإلكتروني، بتاريخ 14 نونبر 2008 : (www.unim.ma)

3– منها مثلا، مخطط المغرب الرقمي 2013، مخطط المغرب الأخضر، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، الإستراتيجية الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والريحية)، والمخطط البحري.. وغيرها.

4– في المجالات التالية : الأفشورينغ (Offshoring) أي الخدمات عن بعد، والطيران والمنسوجات والإلكترونيك والطاقة والسيارات والفلاحة.

5– يمكن أن نذكر من بينها، برنامج أفشورينغ، برنامج تكوين 10 آلاف مهندس، والبرنامج الإستعجالي 2009-2012.

– **أنظر**، مداخلة أحمد درجة، مدير المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بآسفي، بمناسبة افتتاح فعاليات الملتقى العلمي الرابع المنظم بتاريخ 12 ماي 2011، في:

تقرير من إعداد، **عبد الرحيم النبوي وعبد اللطيف ابوربيعة**، بعنوان: "الملتقى الرابع للمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بآسفي تحت شعار: المهندس وخطط التنمية القطاعية بالمغرب"، جريدة أسفي نيوز الإلكترونية، بتاريخ 13 ماي 2011.

* وفي هذا الخصوص، يقول عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة (2012-2017) "إن المهندسين هم قاطرة التنمية والابتكار، وإن دورهم في البلاد محوري، من خلال أفكارهم واجتهادهم وتركيزهم على تنمية المغرب من موقعهم كمهندسين".[1]

* كما تأكد المهندسة شرفات أفيلال[2]، على أن الرأسمال الأساسي لإنجاح كل الأوراش الكبرى التي انخرط فيها المغرب هو الرأسمال البشري، وما يزخر به المغرب من نخب ذات تكوين من أعلى المستويات، وعلى الدور الكبير الذي يلعبه المهندس، خصوصا، في إنجاز وبلورة وصياغة المشاريع والأوراش الكبرى للبلاد، وبالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني عبر تفعيل وتنفيذ السياسات العمومية والمخططات الإستراتيجية الوطنية على اختلاف مجالاتها.

فإلى جانب العمل المتميز الذي يقوم به المهندس على المستوى التقني والعلمي، تدعو أفيلال[3] إلى ضرورة استفادة الهيئات السياسية والحزبية من الكفاءات التي يتوفر عليها المهندسون، من خلال السعي نحو إيجاد صيغ عملية لتكامل ناجع بين العمل السياسي والمهندس، كما غيره من النخب.

فمن غير المعقول، حسب أفيلال، أن يظل المهندس، خارج الزمن السياسي المغربي، وأن ينحصر وجوده في مفهوم ضيق لمهنته، بل إن الوقت مناسب جدا لأن ينفتح المهندس على مختلف التحديات المجتمعية، وعلى تدبير الشأن العام في بعده السياسي، وأن يبرز دوره القيادي، إلى جانب باقي نخب المجتمع، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسة. وهو مطالب، أيضا، بالمساهمة في تطوير العمل السياسي، وبتسخير كفاءته وخبرته لإغناء القوة الإقتراحية في هذا الميدان .

1– أنظر، **أمين مرجون**: "رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بنكيران، في لقاء تواصلي مع الطلبة المهندسين بالمدرسة العليا للنسيج والألبسة بالرباط"، جريدة المغرب اليوم، بتاريخ 07 ماي 2016.

وهو لقاء نظمته جمعية مهندسي مدرسة النسيج والألبسة، في إطار النادي السياسي الذي يهدف إلى تكثيف الأنشطة التواصلية وحث الطلبة على الانخراط في الدينامية السياسية التي تشهدها المملكة.

2– الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء في حكومة بنكيران.

3– بمناسبة تنظيم جمعية مهندسي العدالة والتنمية ليوم دراسي حول موضوع "تشجيع مشاركة المهندس في الحياة السياسية ودوره في إنتاج وتنفيذ السياسات العمومية".

– **راجع**، "وزيرة الماء: من غير المعقول أن يظل المهندس المغربي خارج الزمن السياسي"، جريدة أنفاس بريس الالكترونية، بتاريخ 26 يناير 2015.

وكل هذا لن يتأتى، إلا من خلال الاقتناع بضرورة الفعل الميداني الحزبي المسؤول والنبيل، من أجل تطوير وتنويع المشاركة السياسية، والمساهمة في تجويدها والارتقاء بالخطاب والممارسة السياسيين، وجعل كل التشكيلات الاجتماعية تتحمل المسؤولية في تسيير الشأن العام. ومن هنا يبرز كذلك دور الأحزاب السياسية الوطنية، في توفير ما يناسب من بنيات استقبال تتسع لجميع النوايا الصادقة التي تتوفر في مجتمع المهندس المغربي.

* بينما تعتبر المهندسة سمية بنخلدون[1]، أن لحظة التخرج تشكل مرحلة انتقالية مهمة في حياة الطلبة المهندسين، وهم ينتقلون من موقع الطالب المحصل للعلم والمعرفة، إلى موقع المهندس المفعل للمعارف المحصلة والكفايات المكتسبة، وترجمتها إلى مشاريع داعمة للتنمية الشاملة في شتى الميادين. كما تنوه بكفاءتهم المعتبرة ومهاراتهم التي تعتبر رافعة أساسية من شأنها المساهمة الفعالة في مختلف الأوراش التي يعرفها المغرب[2].

* في حين يعتبر المهندس محمد مبديع[3]، أن دور المهندس محوري في تحقيق التنمية المستدامة عموما، لكون أن المهندس هو العقل المبدع والمنفذ للعمل التنموي، بحيث يبقى مركز ثقل إستراتيجيات التنمية في مختلف الميادين، وخاصة خطط التنمية القطاعية. ويؤكد على مساهمة المهندس المغربي في المشاريع الكبرى المهيكلة والمخططات والبرامج التنموية في مختلف القطاعات الإستراتيجية وأوراش الإصلاح، تخطيطا ودراسة وإنجازا ومتابعة، وكذا الوقوف على الانجازات والإشكاليات المطروحة. كما يدعو الهيئات السياسية والحزبية إلى ضرورة الاستفادة من هذه الكفاءات كما غيره من الكفاءات، من خلال السعي نحو إيجاد صيغ عملية لتكامل ناجع بين العمل السياسي والمهندس.

حيث إن من مميزات هذه الفئة، أنها قادرة على الربط بين ما هو تقني ومهني وبين ما هو سياسي، من خلال إضفاء نوع من الخبرة والدقة والطابع التقني على أفكار ومقترحات الأحزاب السياسية عموما، ويعد دورها فاعلا مهما في التنمية، وأنها قادرة على الرفع من المؤشرات الخاصة على مجموعة من المستويات. كما

1– الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في حكومة بنكيران، بمناسبة حفل تخرج الفوج 51 من مهندسي المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، برسم السنة الدراسية 2013-2014، المنظم بتاريخ 15 يوليوز 2014.

2– وتشير بنخلدون إلى أن الإستراتيجية الصناعية التي تم إطلاقها بالمغرب، ستفتح فرصا للشغل، كما أنها ستكون محطة مهمة، ينتظر أن يكون المهندسون والمهندسات من روادها.

– **أنظر**، "سمية بنخلدون تترأس حفل تخرج مهندسي الدولة"، جريدة كواليس اليوم، بتاريخ 16 يوليوز 2014.

3– الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في حكومة بنكيران.

يشير هو الآخر، إلى أنه من غير المعقول أن تظل مختلف الكفاءات التي تشكل توازنا مع الفئات السياسية المنتخبة خارج الزمن السياسي.[1]

* ومن جانبه، يتحدث لحسن سكوري[2]، عن أهمية دور المهندس في التنمية عموما، وكذا مشاركته السياسية ومساهمته في تجويدها، والارتقاء بالخطاب والممارسة السياسيين. بحيث يشير إلى أن القيمة المضافة للمهندس، تكمن في مقاربته العلمية لإنتاج البرامج والمخططات وتنزيلها الأمثل، وفي المساهمة في تطوير العمل السياسي، لذا فإن المهندس مطالب بتسخير كفاءته وخبرته لإغناء القوة الإقتراحية في هذا الميدان[3].

* ويحتاج المغرب، حسب عبد القادر عمارة[4]، على سبيل المثال لا الحصر، إلى أكثر من 5 آلاف مهندس في قطاع "الطاقة والمعادن" لوحده، بحيث سيكون المغرب خلال الست سنوات القادمة ابتداء من سنة 2014، بحاجة إلى هذا العدد من المهندسين، في مجال المهن المرتبطة بالبيئة والاقتصاد الأخضر. إذ يشير إلى أن هناك دراسة أنجزت من قبل الوزارة حول التكوين، أبرزت أن الاستجابة لحاجيات هذا القطاع في أفق سنة 2020، تتطلب تكوين 5300 مهندسا ومهندسة[5] .

كما يؤكد على أن الإستراتيجية القطاعية والأوراش الكبرى التي فتحها المغرب، لاسيما في قطاع الطاقة والمعادن، تقتضي تضافر جهود الجميع، من أجل وضع خارطة طريق واضحة الرؤية ومضبوطة الأهداف، لمواكبة هذه الإستراتيجية. وترتكز الرؤية المستقبلية في مجال الطاقة على دمج المعطيات العالمية والجهوية، بهدف

1– راجع، **صليحة بجراف**: الحركيون يبرزون دور المهندس المغربي في الحياة السياسية، جريدة أش بريس، بتاريخ 29 نونبر 2015. خلال الدورة العادية للمجلس الوطني لحركة المهندسين، المنظمة تحت شعار "انخراط المهندس في تنمية الأقاليم الجنوبية، الآفاق والتحديات" بتاريخ 28 نونبر 2015، بمقر الأمانة العامة لحزب الحركة الشعبية بالرباط.

2– خريج المدرسة الوطنية للإدارة العمومية بالرباط، ووزير الشباب والرياضة في حكومة بنكيران الثانية ابتداء من تاريخ 8 أكتوبر 2015.

3– نفس المرجع.

4– الحاصل على دكتوراه في البيطرة من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط سنة 1986، ووزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة في حكومة بنكيران.

5– أنظر، "عبد القادر عمارة: المغرب يحتاج أكثر من 5 آلاف مهندس في الطاقة والمعادن"، في كلمة ألقاها بمناسبة انعقاد اجتماع المجلس الإداري للمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط، أوردها **محمد الراجي** في: جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 30 مارس 2014.

تأمين التزود بمختلف المصادر الطاقية، وتوفيرها وتعميم الولوج إليها بأسعار معقولة، مع العمل على ترشيد استعمالها.[1]

وإن الإستراتيجية المعتمدة في قطاع الطاقة والمعادن، وإن كانت تفرِض تحديات كبرى، إلا أنها تمنح فرصا هائلة للمغرب، من حيث توفير وظائف جديدة تمنح فرص العمل للمهندسين في مجالات جديدة، كالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وبصفة عامة، المهن المرتبطة بالبيئة والاقتصاد الأخضر. ويشير إلى أن الهدف من هذه الإستراتيجية يصبو إلى امتلاك التكنولوجيات، وآليات التصنيع في مختلف الشعب المرتبطة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. ولذلك، فإن عمارة يدعو إدارة المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط، إلى تحديث التدريس وتوفير الكفاءات المؤهلة والضرورية لمواكبة وإنجاح المشاريع المقررة.

لكن، وبالرغم من أن المغرب[2]، عمل ولا يزال يعمل على تكوين، الآلاف من المهندسات والمهندسين في جميع المجالات العلمية والتكنولوجية، وهي طاقات جبارة، ومع ذلك فلم يتم استغلال إلا النزر اليسير من إمكانياتها. ومن شأن الالتفات لها وفسح المجال أمامها لأداء الأدوار التي يضطلع بها نظرائهم في الدول المتقدمة، أن يفتح أمام المغرب مجالا رحبا للإبداع والتطوير، بما يمكن من استثمار أمثل لأهم ثروة وطنية.

الفرع الثاني: إطلاق مبادرة تكوين عشرة آلاف مهندس

قامت الدولة المغربية انطلاقا من سنة 2005، باتخاذ مبادرة لتكوين عشرة 10 آلاف مهندس سنويا في أفق سنة 2010، رغبة منها في تجاوز النقص الحاصل في هذا المجال، ونظرا للطلب المتزايد من قبل الاقتصاد الوطني على هذه الشريحة.[3]

وتندرج هذه المبادرة في إطار دينامية الإصلاح الذي تشهده منظومة التعليم العالي وبرامج التكوين التي أطلقتها الحكومة، بهدف الاستجابة للحاجيات المتجددة من الكفاءات بالنوعية والحجم المطلوب، لمواكبة الإقلاع الاقتصادي الذي تشهده المملكة. ولذلك فقد تم توقيع عدة اتفاقيات لتفعيل هذه المبادرة الحكومية، مع تسع (9) مدارس ومعاهد لتكوين المهندسين غير تابعة للجامعات، وكذا مع (13) جامعة. وتهم هذه

1– نفس المرجع.

2– ربيع الخمليشي: المهندس والبحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، مرجع سابق.

3– وقد تم إطلاق هذه المبادرة خلال ولاية حكومة إدريس جطو (2002– 2007).

المبادرة تكوين أزيد من 6300 إطار من مستوى عالي في مجال الهندسة. وقد شكل توقيع هاته الاتفاقيات إعطاء انطلاقة جديدة للتكوين الهندسي لمواكبة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني والدولي[1].

كما تندرج مبادرة الحكومة في إطار الجهود التي يبذلها المغرب للاستجابة للحاجيات المتنامية للاقتصاد الوطني من الكفاءات المهنية العالية، في سياق يتميز بالأوراش التجهيزية الكبرى المهيكلة الجاري تنفيذها، والدينامية التي تعرفها مجموعة من القطاعات، وبالنظر لإنطلاق برامج العصرنة التنافسية.

وخلال تقديم حصيلة مرحلة 2010، السنة الأولى من البرنامج الاستعجالي (2009-2012)، يظهر بأن هذا الموسم تميز بتخرج 9700 مهندس في إطار مبادرة تكوين 10 آلاف مهندس، وهو ما يعادل نسبة 97 في المائة من الهدف المسطر.[2]

غير أن هذا المشروع جوبه بتحفظ المهندسين وهيئاتهم، وفي هذا الإطار، دعا الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة[3] إلى ضرورة الانتباه إلى أمرين أساسيين:

الأمر الأول، ألاّ يكون اعتبار الكم أولوية دون اعتبار لمسألة الكيف، مع أن المغرب متأخر مقارنة بدول أخرى، فيما يتعلق بمعدل تواجد المهندسين في وسط السكان، إذ أن الاتحاد يؤيد ارتفاع نسبة تخرج المهندسين، إلا أنه بالمقابل مع ارتفاع مستوى جودة التأطير والتكوين وتوفير الإمكانيات الضرورية؛

الأمر الثاني، يتجلى في كون أن التطورات التي يعرفها المغرب اقتصاديا، تدعو إلى تكوين المزيد من المهندسين، بحيث ينبغي رفع اللبس بين المهندس الذي يحمل دبلوما من مؤسسة مختصة بتكوين المهندسين، وبين آخر خريج بعض المؤسسات الأخرى، والتي إن كان لها اعتبارها وشرعيتها، فإنه يجب عدم الخلط بين

1- أنظر، "ادريس جطو يترأس اللقاء الخاص بتوقيع اتفاقيات تفعيل مبادرة تكوين 10 آلاف مهندس"، جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 21 دجنبر 2006.

2- راجع، "تخرج 9700 مهندس في إطار مبادرة تكوين 10 آلاف مهندس"، (وثيقة) أوردتها وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 06 أكتوبر 2010.

- **وراجع** أيضا، "احمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، يترأس الاحتفال بعيد الجامعة المغربية بالرباط"، جريدة بيان اليوم، بتاريخ 08 أكتوبر 2010.

3- تم تأسيس الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة (UNIM) خلال جمع عام للمهندسين يوم 5 دجنبر 1971 بالرباط، حيث تعبأت فئة من المهندسين المغاربة لخلق إطار لتفكير جماعي، يهدف إلى تعبئة المهندسين المغاربة وتوعيتهم بموقعهم الحاسم، في تطور المسار الهندسي والتكنولوجي بالمغرب بصفة خاصة، وفي تطور المسار التنموي للمجتمع المغربي بصفة عامة.

- **أنظر**، "الإتحاد الوطني للمهندسين المغاربة: نشأته وتطوره 1971-2007"، مرجع سابق، ص 7.

الاثنين[1]، وهذا أمر حاصل في الإدارة العمومية التي وظفت أعدادا هائلة من حاملي الإجازة في العلوم في إطار مهندس، وهو ما يتنافى مع أخلاقيات ممارسة المهنة.[2]

أما موقف النقابة الوطنية للمهندسين المغاربة[3] من مبادرة تكوين 10 آلاف مهندس، فقد كان سلبيا لاعتبارات شتى، منها عدم إشراك ممثلي المهندسين في إعدادها، وعدم وجود دراسة إستشرافية لعدد هؤلاء المهندسين والتخصصات التي سيتكونون فيها، وفرص الشغل التي يمكن أن يحصلوا عليها بعد تخرجهم. لأنه، عند انطلاق هذه المبادرة كان المغرب يكون زهاء 4 آلاف مهندس سنويا، وابتداء من سنة 2010 بدأ المغرب يكون ما يفوق 10 آلاف مهندس، أي بزيادة 6 آلاف مهندس سنويا (150%)، في حين أن الاقتصاد العالمي والوطني عرف ابتداء من سنة 2008 أزمة كبيرة، توقفت معها مجموعة من الاستثمارات التي كان يعول عليها لخلق مناصب شغل.[4]

في حين اعتبرت جمعية خريجي المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن بمكناس، أن المشروع سيؤدي بالإضافة إلى تدني مستوى تكوين المهندس، إلى تفشي البطالة وسط هذه الشريحة، بحيث يبدو أن رقم 10 آلاف مهندس هو رقم كبير جدا. كما أن الدراسات بشأن احتياجات سوق الشغل تبعا لبروفايل محدد وتبعا للعدد المطلوب لم تنجز، ويمكن أن يشكل هذا الأمر خطرا بالنسبة لنجاح هذه المبادرة، كما يمكن أن يؤدي كذلك إلى عطالة حاملي الشهادات، وإلى تراجع قيمة دبلوم المهندس.[5]

1– بحيث يجب تجنب الخلط في معادلة الشواهد، بحشر من هو ليس مهندسا ضمن خانة المهندس، في الوقت الذي يعتبر فيه المهندس الشريحة التي يفرض عليها تكوين خاص وذو شروط قصوى. فعلى مستوى الاختيار لولوج مؤسسات تكوين المهندسين، تفرض على المهندسين معدلات مرتفعة في الباكالوريا (شعبة الرياضيات)، والقبول في السنوات التحضيرية، ثم المرور عبر مباراة ولوج المدرسة.

2– راجع، **عبد الله السعيدي**، رئيس الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، في حوار حول "وضعية المهندس المغربي وتأخر الحكومة في الرد على المذكرة المطلبية للاتحاد"، من إجراء نور الدين اليزيد، جريدة المساء، العدد 975، بتاريخ 10 نونبر 2009، ص 6.

3– تم تأسيس النقابة الوطنية للمهندسين المغاربة (SNIM) بتاريخ 21 أبريل 2007، حيث جعلت من بين مهامها الأساسية محاولة تعبئة المهندسين، من أجل خلق هيئة وطنية لحماية المهن الهندسية بالمغرب، والتي من شأنها أن تعطي تعريفا دقيقا لمهنة المهندس، وأن تحدد الشروط لحمل هذه الصفة.

– **أنظر**، نبذة عن النقابة الوطنية للمهندسين المغاربة، منشورة على موقعها الالكتروني، بتاريخ 11 نونبر 2012 : (www.snim.ma)

4– أنظر، **محمد عيسي**، رئيس النقابة الوطنية للمهندسين المغاربة: "الوضع الاجتماعي والاقتصادي خلال العقدين الأخيرين عرف تدهورا كبيرا، ولاسيما بالنسبة للطبقة الوسطى ومنها المهندسون"، جريدة (كلامكم) الالكترونية، بتاريخ 19 شتنبر 2014.

5– هشام الصحراوي، رئيس جمعية خريجي المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن بمكناس، في مقابلة خاصة، أجراها وأوردها :

وبالفعل، فقد أصبح عدد من المهندسين المتخرجين حديثا، يعانون من صعوبات كبيرة في إيجاد مكان بسوق الشغل، في ظل استراتيجية الرفع من عدد المهندسين بالمغرب[1].

وفي هذا الإطار، يشير إسماعيل أوغزال، مهندس دولة في الإلكتروميكانيك، وخريج المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن بمكناس فوج 2013، إلى العراقيل الصعبة التي وجدها في طريقه بعد تخرجه، وهو الذي كان يعتقد أن تخصصه في علوم الهندسة سيشفع له في الحصول على عمل، بقوله "إن القطاع الخاص يطلب سنوات كبيرة من التجربة، الشيء الذي لا يتوفر في خريج جديد. أما الدولة فهي تطلب عبر مبارياتها عددا قليلا جدا من المهندسين، وكمثال على ذلك مباراة اجتزتها مؤخرا مع قرابة 600 مهندس، لم ينتق منهم، سوى مهندسين إثنين".

أما مصطفى العلوي، خريج المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة، فقد أشار إلى أن الحل الوحيد الذي صار يظهر له في الأفق، هو الهجرة إلى بلد آخر يقدر كفاءته، وذلك نظرا للصعوبات الكثيرة التي وجدها بسوق العمل بالمغرب، ملقيا المسؤولية على الدولة التي أرادت تخريج آلاف المهندسين، دون التفريق بين التخصصات التي تعاني من خصاص وتلك التي لا تحتاج إلى أعداد كبيرة من المهندسين الجدد، إذ يقول "إن الدولة سلكت الطريق القصير بتكوين مهندسين في المعلوميات، بشكل يفوق بمئات المرات حاجياتها وحاجيات القطاع الخاص، فقط من أجل التباهي أمام جيرانها بأعداد مهندسيها. وفي نفس الوقت، ينفي أن تكون عطالة المهندسين متعلقة بانعدام كفاءتهم، مادامت مباراة متعلقة بالوظيفة العمومية، لا تختار سوى مهندس وحيد من بين المئات، الأمر الذي يحكم على فئات عريضة منهم بالتوجه إلى القطاع الخاص الذي تغلب عليه الوساطة والتمييز بين المدارس".[2]

مراد ثابت، في: المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب، مرجع سابق، ص 25.

1– راجع، **اسماعيل عزام**: "البطالة تصل خريجي الهندسة بعد إستراتيجية الدولة زيادة أعدادهم"، جريدة هسبرس الالكترونية، بتاريخ 06 نونبر 2013.

2– وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه خلال سنة 2012 فقط، انتظم حوالي 230 مهندسا من خريجي دفعة 2011 ينتمون إلى سبع مدارس عليا للمهندسين، في إطار لجنة عرفت ب"معطلي المدارس العليا للمهندسين"، مطالبين بفتح حوار مع الحكومة، ومنددين بإستراتيجية تخريج 10 آلاف مهندس سنويا، كونها تسببت في قلة فرص الشغل، في ظل أوضاع اقتصادية صعبة يمر منها المغرب، وهو ما سيكون له أثر سلبي على مستقبل مهندسي الدفعات المقبلة.

– أنظر، **محمد الرسمي**: "موجة البطالة تطال خريجي كبريات مدارس المهندسين"، جريدة المساء، بتاريخ 14 يوليوز 2012.

الفرع الثالث: نماذج من تجارب بعض المهندسين وكيفية وصولهم إلى الوزارة

تداول على المشاركة في الحكومات المغربية العديد من الوزراء أو بالأحرى العديد من المهندسين، وتبقى لكل واحد منهم تجربته الخاصة في كيفية الوصول إلى المقعد الوزاري، وذلك من خلال المساهمة في النشاط السياسي سواء من داخل أحزاب الحركة الوطنية وامتداداتها في الساحة السياسية، أو من خلال الانتماء إلى عائلات مخزنية تاريخيا، أو عبر بوابة التكنوقراط الذين حفل بهم المشهد السياسي المغربي على طول تاريخه. وفي هذا الخصوص، سنحاول تتبع خيوط التاريخ السياسي للمغرب من خلال عرض نماذج من تجارب بعض هؤلاء الوزراء المهندسين الذين بصموا الحياة السياسية المغربية.

أولا: ˜محمد الدويري: وظاهرة التوريث في الحزب والحكومة

يفصل نصف قرن تقريبا بين تعيين الأب ˜محمد الدويري وزيرا للأشغال العمومية[1] واختيار ابنه عادل الدويري وزيرا للسياحة[2]، فقد شاءت ظروف معينة ألا يغادر الدويري رجل حزب الاستقلال الوزارة إلا وقد حانت ظروف توزير نجله، بعد فترة استراحة وابتعاد عن الأضواء الرسمية.

1– وهو من خريجي المدارس الكبرى الفرنسية، بحيث يعد أول خريج مغربي من مدرسة البوليتكنيك بباريس سنة 1948، كما تخرج من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس سنة 1950. وقد ناضل في صفوف الحركة الوطنية، وهو عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، ووزير وبرلماني عدة مرات في عهد الراحلين محمد الخامس والحسن الثاني. كما أنه من مؤسسي الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM) سنة 1960، وكان قد انتخب رئيسا للمجلس الجهوي لجهة لفاس– بولمان سنة 2003، وأعيد انتخابه لنفس المنصب، سنوات 2006 و2009 و2012.

- **M'hamed Douiri** (PI) réélu pour un 4ème mandat à la présidence du conseil régional de Fès-Boulemane, Agence marocaine de presse (MAP), 01 Octobre 2012.

- **M'hamed Douiri** reconduit à l'unanimité à la tête du Conseil de la région de Fès-Boulemane, L'Opinion, 02 Octobre 2012.

2– *وعلى عكس بعض الوزراء في حكومة جطو، يقال بأن هذا الشاب قد وجد ملعقة من ذهب تمتد إلى فمه بسخاء، اعتبارا لمكانة والده في المجتمع آنذاك، فبعد حصوله على شهادة الباكالوريا العلمية (رياضيات . فيزياء) سنة 1980، إلتحق بالأقسام الإعدادية في الرياضيات العليا والرياضيات الخاصة، بثانوية سان لويس بباريس (1981– 1982). وبعد تجربة سان لويس، تابع دراسته في المدرسة الوطنية للقناطر والطرق، ليحصل منها سنة 1985 على دبلوم مهندس مدني في القناطر والطرق. وبالتالي، سينضاف إلى باقي زملائه، خريجي هذه المدرسة، الذين احتلوا مواقع إستراتيجية في أجهزة الدولة، نظرا لقربهم من مواقع القرار السياسي بالمغرب.*

فرغم كون عادل الدويري يحمل لون ورمز حزب علال الفاسي، إلا أنه مدرج في خانة التكنوقراطيين، أو النخبة "القائدة"، مشكلا إلى جانبهم "لوبي" ما يسمى ب "خريجي مدرسة القناطر والطرق ومدرسة البوليتيكنيك".

وربما كان الفرق أن الأب عين وزيرا في أول حكومة مغربية في قطاع تقني، في وقت كانت الكفاءات المغربية تحسب على رؤوس الأصابع، أما في حالة ابنه، فقد ظهرت أجيال جديدة من الكفاءات والأطر في شتى أصناف المعرفة والوسائط والإبداعات.

ولا يعني ذلك، بالضرورة، أن الوالد أراد أن يخلفه إبنه، ولكن المعروف لدى الاستقلاليين أنفسهم أن عادل الدويري، لم يكن أكثر نشاطا من آخرين داخل الحزب، والذي يبدو أنه كسبه متأخرا.

فعندما استقر الرأي على إسناد وزارة التجهيز في حكومة عبد الرحمن اليوسفي إلى شخصية استقلالية، لم تجد اللجنة التنفيذية أقرب إلى متناول اليد، غير الوزير بوعمرو تغوان، باعتباره إطارا مختصا، لكنه بلا ماض سياسي لافت.

وكانت قد ضمت تلك الحكومة، عبد الواحد الفاسي نجل الزعيم التاريخي لحزب الاستقلال علال الفاسي في قطاع الصحة، ورشيد الفيلالي نجل الهاشمي الفيلالي في وزارة القطاع العام والخوصصة، وبذلك انفتح الباب واسعا أمام توزير أبناء وزراء سابقين، دون أن يعني ذلك أي انتقاص من الكفاءة والتجربة.

لقد غضب الملك الراحل الحسن الثاني، في أحد الأيام، بسبب إصرار بعض السياسيين على تكريس ظاهرة التوريث، وفق ما نقله عنه بعض مساعديه[1]، إذ كان يرهنها بالرغبة في استمرار النفوذ السياسي لبعض

وهناك من قال إن من عبد الطريق لعادل الدويري، أو من دفع به لحمل حقيبة السياحة في حكومة جطو، هو المستشار الملكي عبد العزيز مزيان بالفقيه، خريج مدرسة القناطر والطرق بباريس أيضا، والذي شغل بدوره مراكز إستراتيجية في جهاز الدولة.

ومنهم من ذهب بقوله، إلى أن عباس الفاسي هو من اقترح عادل الدويري لحمل إحدى الحقائب، إثر تشكيل حكومة إدريس جطو عقب الانتخابات التشريعية لسنة 2002. إلا أن عباس الفاسي نفى في إحدى اللقاءات التلفزية، بأن يكون قد فرض عليهم من فوق، أن يتم تعيين عادل الدويري وكريم غلاب في تلك المناصب.

هذا وقد شكل تعيين عادل الدويري من جديد وزيرا للسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مفاجأة لدى الكثيرين، مما أثار انتقادا بخصوص تعيينه إلى جانب زملائه باسم أحزاب سياسية، بالرغم من أنهم لا تربطهم أية علاقة بهذه الأحزاب، على اعتبار أنهم وزراء تكنوقراطيين خريجي مدرسة القناطر والطرق.

– **راجع**، "عادل الدويري: وزير السياحة الكائن الرقمي"، جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 17 مارس 2007.

1– أسر الحسن الثاني لأحد مستشاريه، أنه يقبل أي شيء، إلا سياسة التوريث في العمل الحزبي والحكومي، ثم استدرك أن الأمر يعد مقبولا، في حال الاستناد إلى الكفاءات وليس الولاءات. لكن بعض قياديي حزب الاستقلال سيؤكدون من خلال الإصرار على استوزار أبنائهم، أنهم يراهنون على نوع من الاستمرارية.

الجهات الحزبية، فيما أن قيادات سياسية اعتبرت أن انتماء الأبناء لنفس الأحزاب التي تمرس فيها الآباء، يعتبر ظاهرة إيجابية، خصوصا وأن بعض الانتقادات كانت قد ركزت على عجز بعضهم عن استمالة أبنائهم، كما حدث لرجل حزب الاستقلال المتنفذ الحاج أحمد بلافريج.

والظاهر أن "محمد الدويري أراد، من خلال نجله عادل الدويري، إعطاء المثل على سريان مفعول الانضباط الحزبي داخل الأسرة الاستقلالية، كما أنه حرص على تأهيله في مجالات عرف الأب كيف يخوضها بالسياسة والمال والخبرة، حتى إذا ابتعد الإبن عن محيط المسؤولية الوزارية وجد أمامه الباب غير موارب في عالم الاقتصاد والتجارة والمعاملات، وكذلك كانت تجربة الأب المهندس الذي صارع على واجهات عدة، وعاند كثيرا حتى تأتت له العودة إلى المسؤوليات الوزارية.

يعتبر "محمد الدويري، المهندس الذي درس في فرنسا على حساب القصر، من أصغر الوزراء الاستقلاليين الذين تولوا المسؤولية الحكومية في السنوات الأولى لاستقلال المغرب، وقد عمل وزيرا للأشغال العمومية في الحكومات الثلاث الأولى، التي قادها كل من امبارك البكاي وأحمد بلافريج، وغاب عن حكومة عبد الله إبراهيم، ليعود من جديد وزيرا للاقتصاد الوطني والمالية في حكومة رابعة ترأسها الملك الراحل محمد الخامس، ثم استمر في المنصب نفسه في حكومتين قادهما الملك الحسن الثاني، قبل أن يخلفه إدريس السلاوي.[1]

وبعد مرور حوالي 14 سنة، سيعود محمد الدويري وزيرا للتجهيز والإنعاش الوطني، في الحكومة التي تولى أحمد عصمان وزارتها الأولى في أكتوبر 1977، بعد مشاركة حزب الاستقلال في حكومة ما بعد انتخابات المرحلة بزعامة محمد بوستة، الذي أصبح وزيرا للخارجية. وكان من أنصار المدافعين عن عودة الحزب إلى الواجهة الحكومية، من منطلق أنه كسب شوطا في معركة دمقرطة البلاد.

– أنظر، **نعمان الهاشمي**: "عبد الحق التازي.. ليبرالي في حزب علال الفاسي، عندما ناهض الحسن الثاني سياسة التوريث.. واحتل أبناء الاستقلاليين مراكز آبائهم في السلطة"، جريدة المساء، بتاريخ 24 نونبر 2010.

فقد قبِل حزب الاستقلال بأن يتقلد مجموعة من الوزراء المهندسين (أمثال كريم غلاب، وعادل الدويري، وفؤاد الدويري) حقائب بإسمه، رغم عدم انخراطهم فيه، أو على الأقل عدم نشاطهم فيه بشكل يجعلهم حاضرين على الساحة ومعروفين بانتمائهم لهذا الحزب. وفي هذا الخصوص، يشير البعض إلى أن ما يدفع بهؤلاء إلى الوزارة، هو رغبة الدولة في استوزارهم وعلاقاتهم العائلية داخل الحزب، أما الحزب فهو غير معني بمثل هذه القرارات.

– أنظر، **نور الدين أسويق**: حزب الاستقلال غير المستقل، الموقع الإخباري "لكم. كوم"، بتاريخ 05 غشت 2012.

1– راجع، **نعمان الهاشمي**: "محمد الدويري.. توريث في الحزب والحكومة.. لا تناقض بين النقابة والرأسمال في براغماتية السياسية"، جريدة المساء، بتاريخ 21 أكتوبر 2010.

ثانيا: عبد السلام أحيزون: باطرون اتصالات المغرب

مع حلول شهر يونيو من سنة 2011، وضعت مجلة "فوربس" الأمريكية[1] شركة اتصالات المغرب في المرتبة 19، ضمن قائمة أقوى 100 شركة من حيث الابتكار في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وبعد أشهر قليلة تعود نفس المجلة، لتكافئ رئيس الإدارة الجماعية لشركة اتصالات المغرب عبد السلام أحيزون، بإحدى الجوائز المخصصة لصناع القرار في عالم المال والأعمال في الإدارة والابتكار والتسويق وخدمة العملاء وإدارة الموارد، حيث وضعت المجلة الأمريكية أحيزون في قائمة أحسن ثمانية أفضل مديري شركات الاتصالات في العالم.[2]

فالعارفون بباطرون اتصالات المغرب، يدركون جيدا أنه لا يقف كثيرا عند هذه التصنيفات، بقدر بحثه الدائم على أكثر الطرق نجاعة "لالتهام" حصة أكبر من سوق الاتصالات بالمغرب. عبد السلام أحيزون الذي أطلق أول صرخة له في الحياة بقرية صغيرة بمدينة تيفلت، تدعى قرية سيدي عبد الرازق بتاريخ 20 أبريل 1955، كبر ونما في هذه القرية وتتلمذ في إحدى فترات عمر دراسته، على يد الراحل إدريس بنزكري الذي كان أستاذا له في اللغة الفرنسية.

كان يُشهد لعبد السلام أحيزون منذ صغره بالتميز بين أقرانه، وهو ما جعله يتفوق في دراسته في مرحلة الابتدائي والإعدادي، قبل أن يحصل على شهادة البكالوريا بامتياز، ويغادر إلى فرنسا لإتمام دراسته العليا، حيث تابع تفوقه الدراسي وتحصيله العلمي، الذي مكنه من الحصول على دبلوم مهندس من المدرسة الوطنية العليا للاتصالات بباريس سنة 1977، وعمره لا يتجاوز 22 سنة.

ولم تدم عطالة ابن تيفلت إلا سنة واحدة بعد رجوعه سنة 1978 إلى المغرب، حيث وجد أمامه أبواب الوظيفة العمومية مفتوحة، ليصبح موظفا في "قطاع البريد والاتصالات"، الذي كان المحجوبي أحرضان وزيرا عنه.

1– فوربس (Forbes)، هي شركة نشر وإعلام أمريكية، من أبرز منشوراتها مجلة "فوربس" الشهرية، التي تعد من أكثر القوائم شهرة في العالم، وتعنى في الدرجة الأولى بإحصاء الثروات، ومراقبة نمو المؤسسات والشركات المالية حول العالم.

2– راجع، **خالد البرحلي**: "عبد السلام أحيزون.. قصة نجاح عنوانها اتصالات المغرب"، جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 02 يناير 2012.

وبعد ذلك بسنتين، تسلق عبد السلام أحيزون المراتب ليصبح المسؤول الأول عن مصلحة البث، قبل أن يحرق المراحل مرة أخرى ويصبح رئيسا لمديرية الاتصالات التي تولاها إلى غاية سنة 1987، ثم أصبح مديرا للمكتب الوطني للبريد والاتصالات إلى حدود سنة 1992. وفي هذه السنة سيصبح أصغر وزير في حكومة كريم العمراني الذي اختاره ليتقلد منصب وزير البريد والاتصالات إلى حدود سنة 1995، ثم بعدها سيعود لنفس المنصب ما بين سنة 1997 و1998. وهي السنة التي عرفت تطورا مذهلا لقطاع الاتصالات بالمغرب، بعد أن تم حل المكتب الوطني للبريد والاتصالات وتعويضه بثلاث مؤسسات، هي بريد المغرب، والوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، وشركة اتصالات المغرب التي أصبح أحيزون رئيسا مديرا عاما لها منذ عام 1998 حتى نهاية عام 2000، ثم رئيسا لمجلس إدارتها منذ سنة 2001 إلى اليوم.[1]

فخلال السنوات الأولى من تسييره لشركة اتصالات المغرب، أدخل أحيزون مفهوما جديدا للعاملين معه، عنوانه الابتكار والسلوك اتجاه الزبون المفترض. كما جعل من اتصالات المغرب أول شركة في إفريقيا، وثاني شركة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تدخل خدمة الهاتف الجوال بتقنية "جي اس ام" سنة 1994.

وكان لوصفة أحيزون الوقع الكبير على سوق الاتصالات، الذي تحرر منذ ذاك الحين بشكل سريع في المغرب، وأخذ التسابق على ربح أكبر حضيرة من الزبناء يشتد بعد دخول فاعل ثان للسوق هو "ميديتيل" سنة 1999، حينها كانت وصفة أحيزون جاهزة لقبول المنافسة على طريقته. أطلق ابن تيفلت الشعار المبتكر و"الخالد" لاتصالات المغرب في جملة واحدة "عالم جديد يناديكم"، فكان لهذا الشعار التسويقي الوقع الأكبر على المشتركين المغاربة، قبل أن يدعم إستراتيجية "القرب" مع المستهلك بطرح "باك جوال" للأسواق، لينافس به الفاعل الجديد "ميديتيل" الذي ظن الكل أن دخوله للسوق سيجعل شركة اتصالات المغرب تصبح من الماضي، غير أن أحيزون كانت له "أسلحته" الخاصة التي يحارب بها في الأوقات العصيبة. وبعد سنتين من ذلك، قررت الدولة المغربية بيع 35 في المائة من رأس مال اتصالات المغرب لشركة "فيفاندي الفرنسية" بمبلغ 23 مليار درهم، ثم بيع 16 في المائة سنة 2004 بمبلغ 12 مليار درهم.

1– نفس المرجع.

– **وراجع** كذلك، "سيرة عبد السلام أحيزون: رئيس مجلس الإدارة الجماعية لشركة اتصالات المغرب"، منشورة على الموقع الالكتروني لشركة اتصالات المغرب، بتاريخ 07 أبريل 2014: (www.iam.ma)

في خضم هذا التحول الذي عرفته الشركة الأكبر في المغرب، ظل عبد السلام أحيزون الرجل الهادئ والبسيط في طبائعه حسب المقربين منه يمسك بأسراره التي يخرجها في الوقت المناسب. وهكذا في أواخر سنة 2004 طرحت الشركة في عملية اعتبرها الكثيرون تاريخية نحو 130 مليون سهم بمبلغ 68.5 درهم للسهم الواحد في بورصة الدار البيضاء.

وحسب العديد من الخبراء فقد أنعشت هذه العملية بورصة الدار البيضاء، خصوصا وأن قيمة السهم كانت أكبر من المبلغ الذي بيع به في البورصة وهو ما جعل الإقبال عليه كبيرا. وبهذه العملية ضمن أحيزون بذكائه المقاولاتي في أن يجعل من "اتصالات المغرب" الرقم الأول في رأسملة بورصة الدار البيضاء، قبل أن يقتحم بورصة باريس بعدما جعل اتصالات المغرب الفاعل الاتصالاتي الأول، من خلال هيكلة الشركة وفق أحدث المعايير والمواصفات الدولية.

هكذا، أصبحت "اتصالات المغرب" تحتكر أزيد من 60 في المائة من حصة سوق الاتصالات بالمغرب، قبل أن يدعم أحيزون موقع الشركة ويجعلها عابرة للقارات، بعد أن استثمر في كل من موريتانيا، وأصبح شريكا رئيسيا في شركات الاتصال في العديد من البلدان الإفريقية، مثل بوركنفاصو والكابون ومالي، في الوقت الذي تستعد فيه الشركة لاقتحام أسواق نامية جديدة في افريقيا.

مع كل هذا الطموح اللامحدود، ظل عبد السلام أحيزون يبتكر ويحلم بتحقيق مزيدا من الأرباح للفاعل التاريخي في الاتصالات داخل المغرب، وهو يضع اللمسات الأخيرة على المقر الجديد والشاهق للشركة بحي الرياض الذي يضم 21 طابقا ويكلف ملايير السنتيمات، كما يستعد لطرح ماركات وأسماء تجارية أخرى يضيفها إلى ما يزيد عن 880 إسما تجاريا في ملكية اتصالات المغرب. كل هذه النجاحات جعلت العديد من الاقتصاديين والخبراء والصحافيين، يعتبرون أن عبد السلام أحيزون هو رجل سنة 2011، نظرا لما حققه من صافي أرباح لشركته يفوق كل التوقعات رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، مما جعل اتصالات المغرب تعتبر الفرع الأكثر ربحية في كل فروع شركة "فيفاديني" الفرنسية عبر العالم.

ومع كل هذا النجاح، يصر عبد السلام أحيزون أن يرافقه بمهام أخرى يتولاها، ومنها رئاسته للجامعة الملكية لألعاب القوى التي يحاول إعادة هيكلتها من جديد، كما فعل مع اتصالات المغرب، غير أن الأرق

الذي أصبح يرهق ابن تيفلت هو خروج الآلاف من موظفي "اتصالات المغرب" أمام مقر الشركة بحي الرياض يطالبون بتحسين وضعهم الاجتماعي.

وتذكر مصادر من داخل إدارة اتصالات المغرب، على أن عبد السلام أحيزون الرئيس المدير العام لاتصالات المغرب، قد يعفى من رئاسة الإدارة التي ولجها سنة 1998، مع حلول شهر مارس من سنة 2017[1]، وهو تاريخ انتهاء عضوية غالبية أعضاء مجلس الإدارة.[2]

والواقع أن عبد السلام أحيزون وبعد حقبة من النجاحات[3]، قد بدأ نجمه في "الأفول"، حيث أصبح يتعرض للعديد من الإنتقادات والمؤاخذات من طرف العاملين تحت إمرته وأيضا من زبناء اتصالات المغرب، إن على مستوى الخدمات وبطئ الصبيب، أو ارتفاع الأسعار مقارنة بمجموعة من الدول، وعدم تعميم الشبكة بالشكل المرغوب فيه بربوع المغرب. وكان آخر ما أجج غضب الزبناء ومستعملي الجوال، هو الحظر على المكالمات المجانية والتراسل بالفيديو الذي فرضه على مستعملي الواتساب والفيبر والسكايب، وبالتالي فقد أصبح خصومه ينتظرون سماع إنتهاء وجوده على إمبراطورية اتصالات المغرب، آملا في تحسين أجواء هذا القطاع، وتوقيع صلح مع الزبناء، دون حاجة للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات التي لم تسجل أي دور لها في الكثير من المنازعات والاختلالات الجلية.

ثالثا: عبد العزيز مزيان بلفقيه: رجل دولة واكب أوراش الإصلاح والتنمية

كان عبد العزيز مزيان بلفقيه، مستشار الملك محمد السادس، يعد من أكثر المستشارين نفوذا داخل الديوان الملكي، حيث دفع بكثيرين إلى الصفوف الأمامية، سواء في مواقع وزارية، أو في مناصب قيادية داخل مؤسسات الدولة.[4]

1– وذلك بعد أن أصبحت شركة الاتصالات الإماراتية تملك 53 بالمائة من أسهم اتصالات المغرب.

2– أنظر، **خالد البرحلي**، مرجع سابق.

3– راجع، **نجلاء بنحمو**: "إدارة اتصالات المغرب تعلن عن (قرب) انتهاء ولاية عبد السلام أحيزون"، جريدة أنباء اليوم المغربية، بتاريخ 14 أبريل 2016.

4– أنظر، **لطيفة العروسي**: "رحيل عبد العزيز مزيان بلفقيه المستشار الملكي.. ومهندس تعيين الوزراء"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11487، بتاريخ 11 ماي 2010.

وعلى الرغم من أن إسمه ظل يتردد كثيرا، وبقي حاضرا في مختلف الأنشطة الرسمية والحكومية، فإن الرجل عرف بصمته وابتعاده عن الأضواء، وفضل أن يلعب دور المهندس الذي يخطط ويرسم التوجهات من وراء الستار، ويختار الكوادر التي يعهد إليها إدارة مرافق الدولة. فحين عينه الملك الراحل الحسن الثاني في منصب مستشار عام 1998 بعد توليه العديد من المهام الوزارية، كان بلفقيه[1] قد تولى معالجة الملفات التي طلب منه معالجتها في صمت وهدوء شديدين، ولم يكن يتحدث إلا نادرا.

يقول عنه عبد الهادي التازي، "عرفت عبد العزيز مزيان بلفقيه عندما كان يعمل مهندسا بمصلحة الخرائط المغربية، وكان مهندسا ناجحا، وكان يتميز بالعمل الصامت ويحب أن يعمل دائما في هدوء، بعيدا عن الضجيج، وهو مخلص ووفي لمهمته. اكتشفه الراحل الملك الحسن الثاني وقربه إليه، وكان سعيدا بأدائه، بسبب توفره على كفاءة عالية".

هذا، ويوضح التازي مهمة المستشار، إذ يقول، كل مستشار يكلف بقطاع من قطاعات الدولة بأمر من الملك، وهذا الرجل كان مكلفا بعدد من القطاعات الدقيقة والمهمة، وكان يؤدي مهمته بنزاهة كاملة وبإتقان، ومن بينها قطاع التعليم الذي يعد من القطاعات الاستراتيجية الهامة. وكان الرجل لا يتردد في استشارة كل شخص يعرف أن وراءه سرا لنجاح مهمته، من أجل التوصل إلى الحلول. وللمرة الأولى أقول إني كنت من الذين استشارهم بشأن جامعة القرويين والتعليم الأصيل[2]، وشعرت أن الرجل عرف جيدا مركز القرويين ودورها في إشعاع التعليم، وكان يعمل من أجل إبراز هذا الدور في برنامجه حول التعليم في المغرب.

ويذكر التازي أن بلفقيه، "كان يرغب في الإشراف على تكوين الكوادر المغربية التي تعمل في مجال الهندسة، كما أنه كان مكلفا من قبل الملك محمد السادس، بأن يساعدني على تقديم مكتبتي الخاصة إلى جامعة القرويين، وترحيل وثائقي الخاصة إلى إدارة الوثائق الملكية".

في عام 2003، كلفه الملك محمد السادس، إدارة فريق من الخبراء المحليين والدوليين للاعتكاف على إعداد تقرير شامل حول أوضاع التنمية في المغرب، خلال نصف قرن منذ استقلال البلاد عام 1956. وهو

1– ويذكر المؤرخ، الدكتور **عبد الهادي التازي**، على أن لقب "بلفقيه"، يدل على أن أحد أجداد الرجل كان فقيها، وكان هذا اللقب في المجتمع المغربي، يحمل طابعا سياسيا بالغ الخطورة فهو ليس أستاذا أو معلما، بل أكبر من ذلك، ولا يناله إلا السياسيون والمفكرون الكبار الذين يتولون أمور البلاد والعباد، مثل بلقاضي وبلمفتي.

2– بحيث طلب مني – يقول التازي – أن أزوده بكتابي حول القرويين الذي يتألف من ثلاثة مجلدات.

التقرير الذي كان جاهزا عام 2005، وقدم تحت عنوان: «50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب»، بحيث رصد هذا التقرير مختلف الإخفاقات[1] التي عرفها المغرب في عدد من القطاعات الحيوية في المغرب.

وقبل ذلك، وتحديدا في عام 1999، كان قد عينه الملك الراحل الحسن الثاني، رئيسا للجنة التي عهد إليها اقتراح مشروع لإصلاح نظام التربية والتعليم، وهو المشروع الذي ظل يثار حوله الكثير من الجدل، بسبب فشل مختلف الحكومات المتعاقبة على الارتقاء بقطاع التعليم في المغرب، والذي عرف تراجعا مقلقا في السنوات الأخيرة.

كما عرف عن بلفقيه، وقوفه وراء مختلف التعيينات في المناصب الوزارية والمؤسسات الحكومية الكبرى، حيث هيمن خريجو مدرسة القناطر والطرق على مختلف المناصب الهامة في البلاد.

1- عراب النخب الإدارية والسياسية

غلبت على صورة عبد العزيز مزيان بلفقيه، ابن مدينة تاوريرت الشرقية، المهام التي أوكل بتنفيذها خلال العهد الجديد، أكثر من مهامه خلال فترة الملك الراحل الحسن الثاني، لدرجة أن المراقبين كانو يفضلون وصفه بأحد صانعي العهد الجديد بالمغرب. كان ابن تاوريرت خريج مدرسة القناطر والطرق، التي اشتهرت بتكوين النخب المغربية التي تلج المغرب رأسا إلى المناصب الترابية والعمومية العليا، يرسم لنفسه خطا متصاعدا لكنه متدرج داخل الإدارة المغربية. وبقي لما يناهز ثلاثين سنة، مهندسا أو كاتبا عاما لوزارة أو نائب وزير أو حتى وزيرا، رجلا ينقصه النفوذ، إلا أن تعيينه مستشارا للملك كان نقطة تحول في مسار عبد العزيز مزيان بلفقيه نحو كسب نفوذ هائل، تعدى الإشراف على المشاريع الكبرى وتعيين الولاة والعمال، إلى رسم الحكومات بوجوه وفرض أخرى على أحزاب لم تستطع قول "لا" سوى لماما.[2]

1- وفي جوابه على سؤال يتعلق بالاختلالات التي وقف عليها بنفسه في قطاع التجهيز والأشغال العمومية الذي ارتبط به شخصيا في مساره المهني؟، يقول بلفقيه:

"يبدو أننا في قطاع الأشغال العمومية خلال المرحلة السابقة، لم نعط أهمية كبيرة للمشاريع المتعلقة بولوج المرافق الأساسية، مثل الطرق الثلاثية وإدخال الماء الصالح للشرب للقرى، إلا في مرحلة متأخرة. وتلك بعض الجوانب التي وقفنا عليها ضمن هذا التقرير، لكن بعيدا عن ربطها بمسؤوليات أشخاص بذاتهم، لأننا كنا نرصد حصيلة تراكمات عقود من الزمن، وليس مجرد سنوات معينة".

- راجع، **عبد العزيز بلفقيه:** "الدولة المغربية ليست يمينية ولا يسارية ولقائي برؤساء الأحزاب لم يكن لأداء دور سياسي"، مرجع سابق.

2- أنظر، **منير أبو المعالي:**" رحيل ابن تاوريرت أحد صناع العهد الجديد بالمغرب"، جريدة بيان اليوم، بتاريخ 11 ماي 2010.

فقد تسلق سلم الإدارة المغربية بتأن، وبدأ في 1968 بعد تخرجه من مدرسة القناطر والطرق بفرنسا، مهندسا بوزارة الأشغال العمومية مكلفا بإعداد سد مولاي يوسف، فقاده مشواره في الأشغال العمومية إلى أن يصبح وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي لثلاث مرات متتالية ابتداء من 1992 لكنها قصيرة، واحدة منها لم تدم سوى سبعة أشهر، وبعدها أعيد إلى وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر كوزير بالنيابة في يناير 1995، ولم يقض سوى شهر واحد بهذه الصفة، ليعين وزيرا للأشغال العمومية في فبراير من العام نفسه، ومع ذلك، لم يطل مكوثه بهذه الوزارة سوى عامين ونيف، فعين وزيرا للفلاحة والتجهيز والبيئة في حكومة 13 غشت 1997، إلى أن أعفيت تلك الحكومة، بإقرار مرحلة التناوب التوافقي وتعيين عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا في مارس 1998.

لم يبق بلفقيه على هامش الأحداث المتواترة، كما حدث لكثيرين من رفاقه حينئذ، بل سرعان ما استقدمه الملك الراحل الحسن الثاني، ليعينه مستشارا بالديوان الملكي بعد شهر واحد من تنصيب حكومة اليوسفي. وقد كانت هذه المهمة الجديدة له، كمهندس، علامة فارقة في مساره، لأن اسمه لن يقترن فيما بعد سوى مع ما سمي، في كل التعيينات والتعديلات الحكومية وتعيين الولاة والعمال، بصناعة النخب الإدارية والسياسية، وفرض خريجي مدرسة القناطر والطرق الفرنسية، على المؤسسات العمومية والترابية.

كان أول دخول لمزيان بلفقيه على الخط السياسي في 2002، خلال تعيين إدريس جطو وزيرا أولا خلفا لعبد الرحمان اليوسفي، وبقدر ما إن تعيين وزير لا منتم، قد أثار حينئذ جدلا شديدا دفع بالاتحاد الاشتراكي إلى اعتبار تعيين تقنوقراطي "خروجا عن المنهجية الديمقراطية"، إلا أن ذلك، لم يمنع بلفقيه من "إقحام" مزيد من التكنوقراط على تلك الحكومة، بل وعُرف بمنهج جديد في العملية أسقط من خلاله عددا من الأسماء على بعض الأحزاب السياسية .

ولم يظهر الدور البارز لمزيان بلفقيه إلا من خلال التعيينات التي همت الإدارة المركزية والترابية لوزارة الداخلية عام 2005، والتي كانت الأكبر من نوعها منذ تولي الملك محمد السادس الحكم في 1999.

وبعد ذلك، سطع إسمه بشكل مثير للجدل، خلال مرحلة تشكيل حكومة عباس الفاسي في 2007، حين راجت أخبار عن تسليمه لائحة بأسماء الوزراء ومناصبهم للوزير الأول المعين، منهيا بذلك، بحسب تلك

الأخبار، تعثرا شهدته مفاوضات تشكيل الحكومة، بل ويلقى اللوم عليه في إبعاد حزب الحركة الشعبية الذي كان حتى آخر يوم، يواصل مفاوضات عسيرة مع الوزير الأول قصد ضمان حقائب أكثر.

غير أن هذه المزاعم، لم تمر دون أن تخلف جدلا واسعا حول النفوذ المتزايد لمستشاري الملك على العملية السياسية، وكان من الضروري وقتئذ، أن يخرج مزيان بلفقيه عن صمته، مصحوبا بزميله محمد المعتصم، لنفي كل ما راج من أخبار. ونفى الاثنان، معا، أي تدخل في فرض أسماء على الوزير الأول، بل وقال بلفقيه "بأن مهمته كمستشار للملك، تتحدد في تحديد الظروف المناسبة لتسهيل المشاورات بين الوزير الأول وباقي الأحزاب السياسية لتشكيل الحكومة".

بعدها، تراجع دور مزيان بلفقيه قليلا، لغاية 2009، حيث ظهرت مؤشرات قوية على طي صفحة نفوذ المستشار الملكي، حين أجريت حركة تغييرات واسعة في سلك الولاة والعمال، تميزت بالخصوص باستبعاد عدد من المحسوبين على بلفقيه، الذين جرى تعيينهم في 2005 في الإدارة الترابية للمملكة، وتقليص عدد الخريجين من مدرسة الطرق والقناطر[1]. ومنذ ذلك الحين، وصورة بلفقيه، تتوارى إلى الخلف بشكل تدريجي، ولقد ساهم مرضه في ذلك بنصيب كبير[1].

1– *وفي هذا الإطار، فقد شكل تحفظ عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة على تعيين وال، إبان حركة الولاة والعمال بتاريخ 11 ماي 2012، سابقة في تاريخ المغرب السياسي، إذ كانت لائحة الولاة والعمال، منذ الاستقلال، لا تناقش، بل تبعث ويصادق عليها بعيدا عن منطق الإشراك الفعلي للحكومة.*

وتجدر الإشارة، إلى أن إقرار دستور فاتح يوليوز 2011، منح رئيس الحكومة سلطة اقتراح الولاة والعمال بتنسيق وتشاور مع وزيره في الداخلية. ونصت الوثيقة الدستورية على ممارسة رئيس الحكومة وصايته على الإدارة الترابية، كما حددت دور الولاة والعمال في السهر على تأمين تطبيق القانون، بإسم الحكومة، وتنفيذ نصوصها التنظيمية ومقرراتها، إلى جانب ممارستهم للمراقبة الإدارية.

وينبغي استحضار واقعة فشل عبد الرحمان اليوسفي، الوزير الأول لحكومة التناوب التوافقي، في سنة 1999، في الاجتماع بالولاة والعمال، رغم أنه كان يسعى إلى الإسهام في ترسيخ دمقرطة البلاد، وتكريس التقاليد والأعراف الديمقراطية، من خلال إعادة وزارة الداخلية إلى حجمها الطبيعي. كما يجب استحضار الجدل الطويل التي كانت تثيره الصلاحيات الواسعة المخولة للولاة والعمال، في ظل الدساتير السابقة.

فبعد إقرار الدستور الجديد واقتراع 25 نونبر 2011، بدأ التطبيع يتحقق شيئا فشيئا، بالنسبة إلى قضية الولاة والعمال، الذين بدؤوا يدركون أن عليهم أن يتصرفوا، ليس باعتبارهم موظفين سامين يقعون خارج نطاق المراقبة والمحاسبة، بل باعتبار أنهم يزاولون مهامهم تحت مراقبة ووصاية الحكومة، التي تحولت إلى "سلطة حقيقية" ذات صلاحيات فعلية، ومنها صلاحية اقتراح الولاة والعمال من طرف رئيسها بتنسيق مع وزير الداخلية، ويمكن لرئيس الحكومة الاجتماع بهم وتوجيههم.

وتؤشر حركة التعيينات التي أجراها الملك محمد السادس في سلك الولاة والعمال سنة 2012، على العودة القوية لرجال السلطة، مقابل التراجع عن التوجه الذي بصمه مستشار الملك الراحل عبد العزيز مزيان بلفقيه، الذي مهد الطريق للتقنوقراط لتعويض رجال السلطة

هذا، وقد ترك مزيان بلفقيه بصماته على مشاريع أخرى، غير الورش السياسي، حيث أسند إليه الملك محمد السادس، مهمة متابعة الأوراش الكبرى بالمغرب، كمشروع ميناء طنجة المتوسط، ومشروع تهيئة ضفتي "أبي رقراق"، وإعداد تقرير الخمسينية الذي يعرض حصيلة خمسين سنة من التنمية البشرية منذ استقلال المغرب، وتقريرا حول تنمية المغرب في السنوات العشرين المقبلة، هذا إضافة إلى إشرافه على المجلس الأعلى للتعليم.

2- الميزات والخصائص

إثر وفاة المستشار عبد العزيز مزيان بلفقيه بتاريخ 09 ماي 2010، بعث الملك محمد السادس برقية تعزية إلى أفراد أسرته، يقول فيها، "إن المغرب فقد برحيل بلفقيه أحد أبنائه البررة، ورجلا من رجالات الدولة الكبار، الذين قلما يجود الزمان بمثلهم، لما هو مشهود له به من كفاءة وتجرد وإخلاص في أدائه للواجب المهني، مكرسا حياته لقضايا الوطن بنظر حصيف ومشورة صادقة، ووفاء مكين لمقدساته وثوابته".[2]

وإن الراحل "سيظل خالدا في الذاكرة، وفي السجل الذهبي لتاريخ المغرب، بما أسداه لوطنه من أعمال مبرورة، وخدمات جليلة، في كل المسؤوليات السامية، التي أنيطت به، مستشارا نصوحا لنا ولوالدنا المنعم الملك الحسن الثاني، ووزيرا مخلصا في عدة حكومات وقطاعات، مؤديا بأمانة وحكمة وحنكة، وخبرة واسعة، وتفان ونكران ذات، وتواضع لله، ما أنيط به من مهام وطنية كبرى، فكان نموذجا لجيل جمع بين الغيرة الوطنية الصادقة والمواطنة الملتزمة".

على رأس الإدارة المركزية والترابية منذ 2005. وشكل مجيء حكومة بنكيران بداية مراجعة هذا التوجه، رغم النتائج الإيجابية التي حققها العديد من التقنوقراط. ويرى بعض المتتبعين أن العودة إلى المطبخ الداخلي لوزارة الداخلية وتقليص عدد الخريجين من مدرسة الطرق والقناطر، يؤشر إلى الرغبة في إعادة الاعتبار إلى رجال السلطة.

- **أنظر** في هذا الخصوص، **جمال بورفيسي**: تحول جوهري في تعيين الولاة والعمال، جريدة الصباح، بتاريخ 23 ماي 2012.

1- *وقد عرف المغرب سوابق مماثلة في هذا المجال، إذ ما إن يرحل الرجل القوي عن المنظومة الإدارية والسياسية حتى يتراجع رجالاته إلى الوراء. حدث ذلك بعد وفاة الجنرال الدليمي إذ توارى رجالاته إلى الوراء، وحدث بعد وفاة المستشار الملكي رضا اكديرة حيث أخرج أنصاره من دائرة الضوء، كما تجددت مع إدريس البصري الذي أدى إعفاؤه من منصبه كأقوى وزير للداخلية في تاريخ المغرب المعاصر إلى إزاحة العديد من المسؤولين المحسوبين على دائرته الفلكية.*

- **راجع** في هذا الشأن، **عبد الرحيم أريري**: المهندسون المغاربة وعلاقتهم بالدولة، مرجع سابق.

2- أنظر، **لطيفة العروسي**:"رحيل عبد العزيز مزيان بلفقيه المستشار الملكي.. ومهندس تعيين الوزراء"، مرجع سابق.

* يقول مصطفى الكثيري، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، في رحيل عبد العزيز مزيان بلفقيه، إن الفقيد كان واحدا من رجالات الدولة الوازنين، طبع بطابعه الخاص مسيرة التحديث والإصلاح والتغيير التي شهدتها وتشهدها المملكة.[1]

إن الراحل الذي تقلد بحكم تكوينه كمهندس من درجة عالية، العديد من المناصب في الحقل الإداري، كانت له علاقات وطيدة مع الجيل الحالي للإدارة المغربية، كما أنه كان دائم الحضور في العديد من المنتديات والجمعيات الوطنية، ولاسيما، في الأنشطة التي كانت تنظمها جمعية مفتشي المالية حيث كان يقوم في إطارها بتنشيط عدد من اللقاءات.

ولقد فقدت الساحة الوطنية برحيله، شخصية كبيرة، ورجل دولة كبير بكل المقاييس، ستظل بصماته بارزة في عدد من المجالات والميادين، وفي أوراش الإصلاح والبناء والنماء التي عرفتها البلاد.

** من جهتها قالت رحمة بورقية، رئيسة جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، إن رحيل المستشار الملكي مزيان بلفقيه، يشكل خسارة كبرى للمغرب.

لقد عرفنا الفقيد، خلال بلورة تقرير الخمسينية حول التنمية البشرية، وكرئيس منتدب للمجلس الأعلى للتعليم، فكان رجل دولة بالمعنى السامي للكلمة.

وإن الراحل، كانت تحركه دوافع الوطنية، واحترام المؤسسات التي تقوم عليها الدولة، إنه كان يجسد كفاءة وطنية كبيرة، لها القدرة على تدبير ملفات مختلفة بدقة وصرامة قويتين، ولكن بمرونة وحكمة في ذات الوقت.

وإن المغرب فقد برحيل، المفكر محمد عابد الجابري، وعبد العزيز مزيان بلفقيه، علمين كبيرين، على الرغم من اختلاف مجالات اشتغالهما، إلا أنهما يلتقيان في كونهما حملا مشروعين كبيرين، واحد في مجال الفكر، والآخر في مجال العمل التنموي.

*** أما الباحث والأستاذ الجامعي محمد الطوزي، فيقول، إن الراحل مزيان بلفقيه كان من أبناء المغرب البررة الكبار الذين اشتغلوا في صمت، حيث أنه كان رجل دولة وليس رجل بلاط.

1– راجع، "المستشار الملكي عبد العزيز مزيان بلفقيه في ذمة الله"، جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 10 ماي 2010.

وقد أقر مكانة للمنهجية العلمية في العمل داخل مؤسسات الدولة بجديته وتفانيه، وإن التواضع الذي امتاز به قربه ممن اشتغلوا معه، سواء من قريب أو بعيد، فاستطاع استمالة عدة طاقات كانت خارج المدار للعمل للصالح العام، كما أنه كان يتعامل مع أناس يحملون قناعات فكرية وسياسية مختلفة، وكان يحترم الاختلاف والتعدد، ويؤمن بأن التعدد نعمة للمغرب.

رابعا: أمينة ابن خضرة: نموذج نسائي بارز في مجال المعادن

تعد أمينة ابن خضرة من النماذج النسائية البارزة التي تقلدت مناصب سامية في الوظائف الحكومية والمهام الرسمية، حيث سبق لها أن شغلت منصب وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في حكومة 2007، قبل أن تتبوأ منصب المديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات.[1]

وبلغت ابن خضرة هذه المناصب السامية في سلالم الوظيفة العمومية، في قطاعات ذات صلة بتخصصاتها العلمية، فهي خبيرة تمتلك تجربة كبيرة في مجال المعادن، حيث إنها حاصلة على دبلوم مهندس من مدرسة المعادن في مدينة نانسي بفرنسا، وأيضا على شهادة الدكتوراه في الهندسة، في العلوم والتقنيات المنجمية.

وعزت ابن خضرة في تصريح لها، بلوغها مناصب المسؤولية التي تقلدتها في مسارها المهني، إلى مفاتيح رئيسة، من أهمها الجدية في المهام المسندة إليها، والحزم في التعاطي مع الملفات والقضايا المطروحة عليها من أجل البث فيها، وذلك اعتمادا على التجربة التي راكمتها في مجال عملها، وأيضا بالاستشارة مع ذوي الاختصاص.

وتقول ابن خضرة، بأن ترقي المغربيات للمناصب ذات المسؤولية، دليل على كفاءتهن التي يشهد لهن بها الجميع، حيث غالبا، ما تكون هؤلاء النساء في مناصب المسؤولية داخل القطاع العام، وحتى في القطاع الخاص، من ذوات الكفاءات والطاقات العالية، التي تتيح لهن أحيانا كثيرة التفوق على شقائقهن الرجال.

1- أنظر، **حسن الأشرف**: "النساء أكثر تعليما من الرجال في مناصب المسؤولية بالمغرب"، صفحة قناة "العربية نت"، بتاريخ 13 أبريل 2013: (www.alarabiya.net)

وقد تم تكريم أمينة ابن خضرة من قبل جامعة الدول العربية، ضمن أربع قيادات نسائية عربية، ينشطن في مجال البيئة، وذلك عقب حصولهن على جائزة المنظمة العربية الأوروبية للبيئة لعام 2010.[1]

خامسا: بوعمرو تغوان: جيل جديد على رأس وزارة التجهيز

منذ استقلال المغرب، شكلت وزارة التجهيز إحدى القلاع الأساسية لخريجي المدارس العليا الفرنسية، إذ أصبح ثمانية مهندسين من خريجي المدرسة الوطنية للقناطر والطرق وزراء للتجهيز والأشغال العمومية. كما سبق أن تولى هذا المنصب خريجان من مدرسة البوليتكنيك، هما ~محمد الدويري والشريف يحي الشفشاوني، وأربعة خريجين من كلية الحقوق، وطبيبان، وعسكري.[2]

1– *ولدت أمينة ابن خضراء سنة 1954 بسلا، حاصلة على دبلوم مهندس مدني في المعادن في يونيو 1978، ثم على شهادة الدكتوراه في الهندسة في العلوم والتقنيات المنجمية (تخصص اقتصاد المواد الأولية) سنة 1981، وعلى شهادة الجغرافيا الهندسية والتجارية من المعهد الوطني للفنون والمهن.*

شغلت منصب وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة في حكومة عباس الفاسي ما بين 2007 و2012. وقد تم تكريمها سنة 2010، من قبل جامعة الدول العربية لدورها في مجال البيئة، وهي تشغل حاليا منصب المديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات.

وبعد أن اشتغلت في (مرحلة أولى) حول قضايا مرتبطة بأفاق أسواق المواد الأولية، أسندت لها مهمة الإشراف على دراسة جدوى مشاريع منجمية بالمغرب، وتأمين متابعة وتدبير مكتب الأبحاث النفطية والمعدنية، وشغلت منصب رئيسة قسم الدراسات والمراقبة، بقسم الدراسات والتقييم من يوليوز 1982 إلى أكتوبر 1984، ثم رئيسة لقسم الدراسات والمشاريع المنجمية من أكتوبر 1984 إلى مارس 1990.

كما شغلت منصب رئيس قسم المساهمات، بمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية من مارس 1990 إلى غشت 1994، وهو تاريخ تعيينها مديرة للمعادن بوزارة الطاقة والمعادن، وفي غشت 1997 عينها الملك الراحل الحسن الثاني، كاتبة للدولة لدى وزير الطاقة والمعادن مكلفة بتنمية القطاع المعدني، قبل أن تعفى من مهامها في 14 مارس 1998.

كما عينها الملك الراحل، مديرة عامة لمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية في أبريل سنة 1998، وفي غشت 2000، عينها الملك محمد السادس مديرة عامة للمكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية، مع احتفاظها بمنصبها كمديرة عامة لمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية. وعينت مديرة عامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات في 11 نونبر 2003، وهي المؤسسة التي أحدثت بموجب اندماج مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية والمكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية. وأنجزت ابن خضرة عدة دراسات حول مخطط التنمية المعدنية بالمغرب، وإعداد بروتكول الاتفاق المبرم بين الدولة ومكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية.

– **أنظر**، سيرة أمينة ابن خضراء، في: "شخصيات من سلا"، منشورة على الموقع الالكتروني لجمعية إسعاد للتنمية الاجتماعية بسلا، بتاريخ فاتح مارس 2016: (http://isaadmaroc.com)

2– راجع، مراد ثابت: "الصدفة تقود بوعمرو تغوان نحو كرسي وزارة التجهيز بعد أن طالب الحسن الثاني بمنحها لمهندس"، جريدة المساء، بتاريخ 26 أبريل 2011.

وشكل تعيين بوعمرو تغوان أحد خريجي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية خلال حكومة التناوب التوافقي استثناءاً، فلأول مرة في تاريخ هذه الوزارة يتم تعيين مهندس خريج مدرسة عليا مغربية في هذا المنصب، فضلا على أن هذا التعيين أثار الكثير من الجدل، إذ دخل بوعمرو تغوان في صراع مفتوح مع المهندسين خريجي المدارس العليا الأجنبية، وخاصة خريجي المدرسة الوطنية للطرق والقناطر.

ولد بوعمرو تغوان سنة 1957 بإقليم الخميسات[1]، إذ حصل على شهادة الباكالوريا في العلوم الرياضية من ثانوية مولاي يوسف بالرباط، وبعدها دخل إلى المدرسة الحسنية للأشغال العمومية حيث حصل فيها عام 1979 على دبلوم في الهندسة المدنية، كما حصل على دبلوم مهندس من المعهد الوطني للعلوم التطبيقية بليون بفرنسا. تولى منذ 1979 عدة مناصب، منها منصب مسؤول بالوحدة التقنية بإدارة الطرق بالرباط، ثم مسؤول الدراسات ومراقبة المشاريع، ورئيس مصلحة البنايات بالإدارة الجهوية للأشغال العمومية بالشرق، ثم مدير إقليمي للأشغال العمومية بفكيك وبوعرفة، ومدير إقليمي للأشغال العمومية بالخميسات، وغيرها من المسؤوليات.

لم يكن بوعمرو تغوان شخصية معروفة داخل حزب الاستقلال الذي التحق به منذ عام 1981، فالصدفة وحدها هي التي قادته للمنصب الوزاري، فأثناء المفاوضات لتشكيل حكومة عبد الرحمان اليوسفي سنة 1998، اقترح حزب الاستقلال تعيين القيادي الاستقلالي محمد الوفا في منصب وزير الأشغال العمومية، لكن الملك الراحل الحسن الثاني اعترض على ترشيح محمد الوفا لهذا المنصب، لكون أن هذا الأخير لم يكن مهندسا، وعلى اعتبار أن وزارة التجهيز هي وزارة تقنية ويجب أن يعين على رأسها مهندس. ولذلك بحث الاستقلاليون عن شخصية استقلالية أخرى تتوفر فيها الشروط المطلوبة، ولم يجدوا غير بوعمرو تغوان الذي كان حينها إطارا بوزارة التجهيز.

ومن بين القرارات التي اتخذها تغوان عند توليه لهذا المنصب، قيامه بعدد من التغييرات، من بينها استبعاد ثلاثة مدراء، يتعلق الأمر بكل من كريم غلاب ومحمد حلب والعربي بن الشيخ، هوجم على إثرها بوعمرو تغوان، وانتقد على إقدامه على مثل هذه الخطوات.

1- أنظر، "سيرة بوعمرو تغوان، أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال"، منشورة على الموقع الالكتروني لحزب الاستقلال، بتاريخ 10 دجنبر 2013: (http://istiqlal.ma)

وكتب في هذا الصدد، خالد الجامعي[1]، القيادي السابق في حزب الاستقلال، يقول:

من بين الأخطاء التي وقع فيها وزراء حزب الاستقلال، ما قام به وزير التجهيز بوعمرو تغوان، من إزالة ثلاثة مدراء لهم كفاءتهم المشهودة. وللتذكير، يقول الجامعي، فإن تغوان كان شخصية غير معروفة داخل حزب الاستقلال، وقد تم تعيينه بالصدفة في هذا المنصب، حيث كان الحزب قد اقترح محمد الوفا لمنصب وزارة التجهيز، إلا أن الحسن الثاني رفض ذلك الاقتراح، قائلا «إن وزارة التجهيز وزارة تقنية ويجب أن يكون على رأسها مهندس»، وعندها بدأ الاستقلاليون يبحثون عن مهندس بينهم، فلم يجدوا غير بوعمرو تغوان، الذي كان مهندسا إطارا في وزارة التجهيز.

وكان أول قرار اتخذه تغوان عندما دخل الوزارة، هو اقتراحه على القصر تغيير ثلاثة مدراء، هم كريم غلاب مدير الطرق، والعربي بن الشيخ مدير الموانئ، ومحمد حلب مدير استغلال الموانئ، حيث أراد تعويضهم بثلاثة مدراء مقربين منه. يقول الجامعي، "اتصل بي بن الشيخ وطلب مني أن أفاتح عباس الفاسي في هذا الموضوع، وأن أهيئ لقاء بين الفاسي والمدراء الثلاثة، فأخبرت عباس بالموضوع وطلبت منه الاجتماع بهم، وقلت له إنه إذا تمت تنحية هؤلاء، فسيكون لذلك أثر سلبي على الحزب، لأن هؤلاء مقربون من مستشار الملك عبد العزيز مزيان بلفقيه، وإذا تمت تنحيتهم فإن المخزن سيرد الصاع صاعين". رفض عباس الفاسي أي حوار معهم، وقال "إن تغوان وزير وله صلاحيات وهو حر"، وبعد ذلك، يؤكد الجامعي أنه فاتح فؤاد عالي الهمة في الموضوع، وكان حينها كاتبا للدولة في الداخلية، وطلب منه إطلاع الملك على هذا الأمر، فرد الهمة بأن الملك على علم بهذا وأنه سيتخذ موقفا إيجابيا.

وبعد تنحية المدراء الثلاثة، لم تمض سوى شهور قليلة، حتى عين الملك كريم غلاب على رأس المكتب الوطني للسكك الحديدية، ومحمد حلب واليا على تطوان[2]، والعربي بن الشيخ مديرا عاما للتكوين المهني[1]، فكان هذا بمثابة الرد الأول على عباس الفاسي.

1– في مذكرات له نشرت آنذاك بجريدة المساء المغربية.

2– *ولد محمد حلب سنة 1945 بالجديدة، وهو حاصل على دبلوم مهندس دولة في الأشغال العمومية بفرنسا سنة 1968، وحاصل على دبلوم مهندس من مدرسة القناطر والطرق سنة 1974. شغل حلب في بداية مساره منصب مهندس رئيس مصلحة القواعد الجوية بالدار البيضاء إلى غاية سنة 1971، كما عمل مديرا لمقاطعة الأشغال العمومية بوجدة ما بين 1974 و1980، ومديرا لمقاطعة الأشغال العمومية بالدار البيضاء سنة 1980. وتقلد عدة مهام أخرى، منها المدير الجهوي للأشغال العمومية بالدار البيضاء سنة*

ولم يكتف المخزن فقط بهذا الرد، حيث إنه مع التفاوض بشأن حكومة جطو، طلب هذا الأخير من عباس الفاسي، إذا أراد الاحتفاظ بوزارة التجهيز، أن يصبح كريم غلاب عضوا في الحزب، مثلما اقترح عادل الدويري، وهكذا أصبح كريم غلاب وزيرا للتجهيز، وتسلم مفاتيح الوزارة من بوعمرو تغوان الوزير الذي كان قد طرده.

يعلق الجامعي على ذلك، إذ يقول "إن مثل هذا الرد كان متوقعا وعاديا من المخزن، حيث تم إفهام الاستقلاليين أنهم إذا كانوا يرفضون غلاب، فإن المخزن قادر على أن يجعله عضوا في حزبهم، بل ويصبح مكان الوزير الذي طرده".

1982، ومدير شؤون الموظفين والتكوين بوزارة الأشغال العمومية ما بين 1983 و1985، ومدير مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT) سنة 1989، ومدير مكتب استغلال الموانئ (ODEP) سنة 1993.

وعين سنة 2001 والي على جهة طنجة- تطوان، وعامل عمالة طنجة أصيلة، ثم في يونيو 2005 عين والي ملحق بالإدارة المركزية لوزارة الداخلية، قبل أن يعين في شتنبر 2005 والي مدير الإنعاش الوطني بوزارة الداخلية، وبتاريخ 23 يناير 2009 عين والي على جهة الدار البيضاء الكبرى، وعامل عمالة الدار البيضاء، كما تم تعيينه بتاريخ 12 ماي 2012 واليا ملحقا بالإدارة المركزية لوزارة الداخلية.

- **نبذة عن حياة محمد حلب**، والي جهة الدار البيضاء الكبرى عامل عمالة الدار البيضاء، في: "حرص ملكي على ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتفعيل سياسة القرب وتحقيق التنمية الجهوية المندمجة"، جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 25 يناير 2009.

- **Mohamed Halab**, wali rattaché à l'Administration centrale au ministère de l'Intérieur , in ; « Biographies des walis et gouverneurs nommés par S.M. le Roi », Le Matin, 13 Mai 2012.

1- *العربي بن الشيخ، من مواليد مدينة بن أحمد حيث تابع دراسته الابتدائية والثانوية، ثم انتقل لدراسة الهندسة بفرنسا سنة 1978، وحصل بها بعد خمس سنوات من التكوين على دبلوم المدرسة الوطنية للأشغال العمومية بمدينة ليون. وبعد عودته إلى المغرب، التحق بوزارة التجهيز والأشغال العمومية، حيث أشرف فيها على إنشاء عدد من السدود. وخلال السنوات التي قضاها بالوزارة، استطاع أن ينال ثقة المهندس عبد العزيز مزيان بلفقيه، وترقى داخل الوزارة ليصل إلى مناصب عليا، منها إشرافه على إدارة ميناء الناظور.*

عين سنة 1994 مديرا للمدرسة الحسنية للأشغال العمومية، ومن 1998 إلى 2001 تقلد منصب مدير الموانئ والملك العمومي البحري، ويشغل منذ غشت 2001 منصب مدير عام مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، إلى أن تم تعيينه في حكومة العثماني بتاريخ 5 أبريل 2017، في منصب كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني، هذا مع احتفاظه بمنصبه السابق.

- **نبذة عن العربي بن الشيخ**، في: "إلى أين يسير التكوين المهني بالمغرب بعد جملة من الفضائح التي شهدها في السنوات الأخيرة؟"، إعداد مراد ثابت وكريم فزازي، جريدة تليكسبريس الالكترونية، بتاريخ 15 أبريل 2013.

سادسا: كريم غلاب: تقنوقراطي يخوض غمار السياسة من بوابة تنظيم سياسي

هل من الضروري أن يكون المرء تقنوقراطيا متخرجا من أشهر مدرسة في تكوين المهندسين، مدرسة القناطر والطرق، لكي يتم اختياره على رأس أهم وزارة في المغرب وهي وزارة التجهيز؟، وهل التخرج من مثل هذه المدرسة دليل على النجاح في مثل هذه المهمة؟، فتجربة المهندس كريم غلاب على رأس وزارة التجهيز والنقل لم تكن وردية تماما.[1]

إن مسار الشاب كريم غلاب، المنحدر من عائلة فاسية[2]، كان مسار فرد من أفراد الطبقة المتوسطة، درس بثانوية ليوطي الفرنسية بالدار البيضاء، حيث ولد في 14 دجنبر من عام 1966. وبعد حصوله على شهادة الباكلوريا علمية، توجه إلى فرنسا لمواصلة دراسته بمدرسة القناطر والطرق العريقة، حيث حصل منها على شهادة مهندس في عام 1990.

بدأ مساره المهني وعمره لا يتجاوز 24 سنة، بحيث عمل ما بين 1990 و1994 مستشارا في مجال التنظيم بمجموعة "أوروغروب كونسيلتان" بباريس. غير أن عراب مهندسي مدرسة القناطر والطرق المستشار الملكي عبد العزيز مزيان بلفقيه تمكن من إقناعه بالعودة إلى المغرب، ومنحه ما بين سنة 1994 وسنة 1996 منصب مدير إقليمي للتجهيز بالحسيمة ثم ببنسليمان، وعين فيما بعد مديرا للبرامج والدراسات بوزارة التجهيز بين عام 1996 وعام 1997، كما شغل ما بين 1997 وأبريل 2001 منصب مدير الطرق والسير على الطرق لدى وزارة التجهيز، وعمل ما بين يونيو ويوليوز 2001 مديرا عاما لمنطقة التجارة الحرة بطنجة.

غير أنه، بعد تولي الوزير الاستقلالي بوعمرو تغوان، خريج المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، سيغادر كريم غلاب وزارة التجهيز.

فبعد أن تم تعيين تغوان كوزير للتجهيز داخل الفريق الحكومي لعبد الرحمان اليوسفي، كان قد اقترح على القصر تغيير ثلاثة مدراء، من بينهم كريم غلاب مدير الطرق. ولكن، لم تمض سوى شهور قليلة، حتى عين

1- أنظر في هذا الخصوص، "كريم غلاب.. تقنوقراطي الإخفاقات"، جريدة المساء، بتاريخ 28 أبريل 2009.

2- إذ أن والده كان يعمل إطارا في وزارة التجهيز، ككاتب عام لصندوق التأمينات الخاصة بحوادث السير، أما والدته فتنحدر من أصول فاسية.

الملك غلاب على رأس المكتب الوطني للسكك الحديدية في غشت 2001، فكان هذا بمثابة الرد الأول من قبل القصر على عباس الفاسي، بخصوص إعفاء غلاب من قبل الوزير الاستقلالي.

بينما تمثل الرد الثاني، في اقتراح إسم كريم غلاب للاستوزار بإسم حزب الاستقلال، ضمن فريق الوزير الأول إدريس جطو عام 2002، بالرغم من أنه لم يكن منتميا إلى حزب علال الفاسي، وأعيد اختياره لذات المنصب، وزير التجهيز والنقل، ضمن فريق عباس الفاسي سنة 2007.

لقد تم تقديم كريم غلاب، وكأنه رجل المرحلة، في قطاع بحاجة إلى إطار من حجمه، لأجل إصلاح الموانئ وتحرير الجو والطرق السيارة وفك العزلة عن العالم القروي وإصلاح قانون السير، وغيرها من المشاريع التي كانت بحاجة إلى إصلاح.

إن هناك مشاريع قد حقق فيها بعض النجاح، مثل إصلاح الموانئ وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الخاصة بالنقل، كحالة مرسى المغرب والمكتب الوطني للنقل والمكتب الوطني للسكك الحديدية وغيرها، والتي "أصبحت" مؤسسات عصرية وتنافسية.

غير أن الحظ، أو بالأحرى النجاح، لم يكن حليف غلاب في مشاريع أخرى، وأهم تلك المشاريع، إصلاح النقل الطرقي[1]، وإصلاح مدونة السير.

إذ فشل كريم غلاب في إقناع نقابات النقل الطرقي بجدوى إصلاح مدونة السير، الذين اعتبروا أن المشروع الذي صادق عليه مجلس النواب، بعد مخاض عسير، وتم تجميده بمجلس المستشارين، بعد إضراب نقابات النقل لمدة عشرة أيام، مشروع يلائم بيئة وبلد مثل السويد حيث حالة الطرق جيدة، وحيث عقلية الناس متطورة، وحيث الشفافية والنزاهة سائدة بشكل كبير في جميع مرافق الدولة وبين موظفيها.

فبعد عشرة أيام من إضراب نقابات النقل الطرقي بالمغرب، قرر مجلس المستشارين إيقاف النقاشات بشأن مشروع مدونة السير الجديدة، الذي أثار موجة احتجاجية كبيرة من قبل مهنيي النقل. وقيل حينها إن جهات عليا قد تدخلت، من أجل وضع حد لوضع كاد أن يؤدي إلى كارثة اجتماعية واقتصادية بالمغرب. وشكل

1– إذ يقول أحد النقابيين، *"فمازال نظام الكريمات هو السائد في هذا القطاع، أما العربات فمتهالكة في أغلبها، وهو الأمر الذي يفسر تزايد عدد حوادث السير كل عام"*.

تدخل المعطي بنقدور رئيس مجلس المستشارين لإيقاف النقاش بشأن المشروع، مؤشرا على عجز الوزير الأول عباس الفاسي، ووزير التجهيز والنقل كريم غلاب، عن وقف إضراب مهنيي النقل.

لقد تلقى وزير النقل "صفعتين" في ظرف عامين، أولاهما، عندما حاول أن يفرض مشروع مدونة السير الجديدة بدون توافق مع نقابات النقل. بحيث في عام 2007، انخرط الوزير الأول إدريس جطو شخصيا في هذا الملف، ومعلوم أن جطو رجل أعمال يعرف ماذا يخسر الاقتصاد الوطني نتيجة إضراب طويل المدى. لم يتعظ كريم غلاب من تجربة وإضراب 2007، فبعدما تمت إعادة اختياره على رأس نفس الوزارة ضمن فريق عباس الفاسي، تمسك غلاب بمشروعه وطرحه على البرلمان، دون أن يجد أي صيغة توافق مع النقابات المهنية التي لها تمثيلية في القطاع، بل كان يفضل أن يتعامل فقط مع النقابات التي ليست لها تمثيلية حقيقية، ومع النقابات القريبة من حزب الاستقلال.

كما شكل التقرير الذي أصدره المجلس الأعلى للحسابات سنة 2009، "صفعة" ثانية لوزير التجهيز والنقل، خاصة على مستوى تدبير الطرق السيارة التي تعد من أهم المشاريع التي تشرف عليها هذه الوزارة.

وقد انتقد التقرير استراتيجية "المقاطع الصغرى" في إنشاء الطرق السيارة، ويذكر على سبيل المثال، "على محور سطات- مراكش، أثبتت الممارسة أن استراتيجية المقاطع الصغيرة التي تم اتباعها، وبالرغم من توفرها على بعض المزايا، فإنها تخلق مشاكل للشركة الوطنية على مستوى التتبع والمراقبة. ثم إن عدم كفاية الأطر التقنية المكلفة بتتبع الأشغال، دفع الشركة إلى الاستعانة بالخبرة الخارجية عن طريق عقود تفويض، وصل بعضها إلى 50 مليون درهم بالنسبة إلى شركة "سيتا أوطوروت"، في ما يتعلق بمقطع صخور الرحامنة- مراكش".[1]

فلم يكن المسار السياسي للشاب كريم غلاب العائد من فرنسا، مستهل التسعينيات، بشهادة من مدرسة القناطر والطرق، مسارا عاديا، فقد اختار دخول المعترك السياسي من بوابتين، التقنوقراطي الذي تقلد مهام أصعب الوزارات والمكاتب الوطنية، والسياسي الذي يبحث لنفسه عن مقعد كمستشار جماعي بأحد أكثر مناطق الدار البيضاء شعبية، وهي منطقة سباتة.

1- راجع، "كريم غلاب.. تقنوقراطي الإخفاقات"، مرجع سابق.

كان الجمع بين المتناقضات العنوان الأبرز في حياة غلاب السياسية، من مدير إقليمي للتجهيز بالحسيمة سنة 1994، إلى وزير التجهيز والنقل باسم حزب الاستقلال في حكومة جطو سنة 2002 وفي حكومة عباس الفاسي سنة 2007، إلى رئاسة مجلس النواب[1] في دجنبر 2011. إذ لم تمنعه صفة التقنوقراطي من خوض غمار السياسة من أسفل أدراجها، كما لم تحل مدونة السير التي أثارت غضب المشتغلين في قطاع النقل، دون كسبه لأصوات عائلات سائقي سيارات الأجرة في معاركه الانتخابية بالدار البيضاء.

غلاب وزير وبرلماني، ورئيس مقاطعة سباتة، وعضو مجلس مدينة الدار البيضاء التي كان يطمح في سنة 2003 إلى أن يصبح على رأسها، غير أن الخلاف بين الاتحاديين والاستقلاليين مكن محمد ساجد عن الاتحاد الدستوري من خطف الرئاسة من غلاب، هذا الأخير الذي أعاد المحاولة من أجل أن يصبح عمدة للمدينة الاقتصادية خلال انتخابات 2009، غير أنه لم يتمكن من بلوغ مراده مرة أخرى.[2]

1– ففي سن 45 سنة، تمكن الاستقلالي كريم غلاب والوزير السابق من الفوز برئاسة مجلس النواب، بمباركة 222 نائبا، في مقابل حصول منافسه محمد عبو عن التجمع الوطني للأحرار على 82 صوتا، في حين بلغ عدد الأصوات الملغاة 16.

2– الجيلالي بنحليمة: كريم غلاب الرئيس الأصغر بتاريخ مجلس النواب، جريدة الأحداث المغربية، بتاريخ 26 يونيو 2014.

خلاصات القسم الثاني

تطرقنا في القسم الثاني إلى ولوج الوزراء المهندسين للحقل الحكومي ومسألة التنمية، وسنعرض فيما يلي بعض أهم ما توصلنا إليه من خلاصات:

– تقلد المهندسون مناصب وزارية مختلفة على الصعيد الحكومي منذ الاستقلال إلى غاية حكومة 2013، وظل عددهم يتزايد باستمرار مع توالي التشكيلات الحكومية، بالرغم من أنه كان يعرف بعض الاستقرار أو حتى بعض التراجع أحيانا بالانتقال من تشكيلة حكومية لأخرى، بحيث تراوح عدد المهندسين في حكومات مرحلة ما قبل 1974 ما بين مهندس واحد (1) وستة (6) مهندسين، بينما تراوح في حكومات مرحلة ما بعد 1977 ما بين ستة (6) مهندسين واثني عشر (12) مهندسا، ذلك أن عدد المهندسين ارتفع إلى الضعف في حكومات المرحلة الثانية مقارنة مع حكومات المرحلة الأولى. ارتفعت أيضا نسبة تمثيل المهندسين في جل حكومات مرحلة ما بعد سنة 1977 إلى أكثر من (20) بالمائة بل وصلت إلى (41) بالمائة في تشكيلة 13 غشت 1997، بينما لم تتجاوز نسبة تمثيلهم في حكومات مرحلة ما قبل سنة 1974 ال (16) بالمائة من مجموع الوزراء الأعضاء.

– وصل مجموع مشاركات المهندسين في مختلف التشكيلات الحكومية (184) مشاركة مثلت أكثر من 18 % (أو ما يقارب الخمس) من إجمالي عدد مشاركات جميع الوزراء، كما تراوحت مشاركات المهندسين في مختلف التشكيلات الحكومية ما بين مشاركة واحدة (1) وعشر (10) مشاركات بحيث أن هناك مهندسين شاركوا في تشكيلة حكومية واحدة فقط ولم يشاركوا في باقي التشكيلات الحكومية بينما أن هناك مهندسين آخرين تمكنوا من المشاركة في أكثر من تشكيلة حكومية، وتصدر المراتب الأولى بأكبر عدد من المشاركات (7) مهندسين فقط جلهم من خريجي المدارس الفرنسية على رأسهم المهندس ~محمد الدويري والمهندس عبد الرحمان السباعي اللذان شاركا بمجموع (10) مرات لكل واحد.

– تشير ظاهرة الاستقرار أو ضعف نسبة التغيير التي ميزت الوزراء المهندسين على صعيد التشكيلات الحكومية إلى قلة دورانهم وإلى ثباتهم بهذه التشكيلات الحكومية، وتنطبق نفس الملاحظة على باقي الوزراء الأعضاء بالحكومات المغربية انطلاقا من كون أن (295) وزيرا تقلدوا بمفردهم نحو (816) منصبا حكوميا.

– تكلف المهندسون بتسيير عدد كبير من المرافق أو القطاعات الوزارية على صعيد مختلف التشكيلات الحكومية، وعلى رأس القطاعات هناك الأشغال العمومية والتجهيز، المعادن، الفلاحة، النقل، تكوين الأطر، وقطاع الطاقة.

– اتضح من بحث تمثيل المدارس والمعاهد على صعيد المرافق أو القطاعات الوزارية التي تكلف المهندسون بتسييرها في مختلف الحكومات المغربية، بأن المدارس والمعاهد الأجنبية (الفرنسية خصوصا) هي التي تصدرت التمثيل على صعيد القطاعات الوزارية في مختلف التشكيلات الحكومية بنسبة تفوق 87 %، بينما أن المدارس المغربية تم تمثيلها بنسبة لا تتجاوز 11 % فقط. وتظل كل من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق ومدرسة البوليتيكنيك بباريس، معا، المدرستين الأكثر تمثيلية أو الأكثر حضورا على صعيد القطاعات الوزارية، سواء مقارنة بباقي المدارس والمعاهد الأجنبية الأخرى أو مقارنة بالمدارس والمعاهد المغربية، بحيث تقلد خريجو المدرستين بمفردهم تسيير نحو (105) قطاعا وزاريا، هذا في الوقت الذي تقلد فيه خريجو جميع المدارس المغربية (38) قطاعا وزاريا فقط.

– تتلخص أهم الوظائف التي التجأ إليها خريجو المدارس الأجنبية بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري في تقلد المهام بالشركات (الرؤساء أو الرؤساء المنتدبون ونوابهم أو المدراء)، تقلد منصب وزير مرة أخرى (وهو مآل وظيفي بنفس أهمية الالتحاق بمجال الشركات)، تقلد مهام مدراء المكاتب الوطنية وتقلد المهام في الديوان الملكي (المستشارون والمكلفون بمهمة). بينما تتلخص أهم المآلات الوظيفية التي التجأ إليها خريجو المدارس المغربية بعد خروجهم من منصبهم الوزاري (على قلة تنوعها) في الاستمرار في تقلد المنصب الوزاري الأول وفي تقلد منصب والي.

– يعد تقلد منصب رئيس أو مدير شركة وكذا التعيين في منصب وزير مرة أخرى أهم مآل وظيفي التحق به خريجو المدارس الأجنبية بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري، أما بالنسبة لخريجي المدارس المغربية فيعد الاستمرار في تقلد المنصب الوزاري الأول أهم "مآل" وظيفي.

– يلاحظ على مستوى منافذ خريجي المدارس الأجنبية بأن تقلد منصب مدير مركزي بالوزارة يعد من أهم المنافذ الوظيفية بينما أن تقلد منصب مدير مكتب وطني يمثل ثاني أهم المنافذ الوظيفية في حين أن تولي منصب مدير شركة يمثل ثالث أهم المنافذ الوظيفية، وبالمقارنة يلاحظ على مستوى المآلات المهنية لخريجي نفس المدارس بأن تقلد منصب رئيس أو مدير شركة يعد من أهم المآلات المهنية كما يعد تقلد منصب وزير مرة

أخرى مآلا مهنيا على نفس القدر من الأهمية، في حين أن تولي منصب مدير مكتب وطني يمثل ثاني أهم المآلات المهنية بينما أن تولي منصب مستشار أو مكلف بمهمة في الديوان الملكي يمثل ثالث أهم المآلات المهنية بعد مغادرة المنصب الوزاري.

– توضح المقارنة أيضا بين منافذ ومآلات خريجي المدارس المغربية بأن المنافذ الوظيفية التي شغلها خريجو هذه المدارس قبل توليهم المناصب الوزارية تختلف في المجمل عن المآلات العملية التي شغلوها بعد "مغادرتهم" لمناصبهم الوزارية، فإذا كانت أهم منافذ المنصب الوزاري بالنسبة لخريجي المدارس المغربية تتمثل في وظيفة التدريس بمؤسسات التعليم العالي وفي تقلد منصب الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية، فإن أهم مآلاتهم المهنية تتمثل في الاستمرار في تقلد المنصب الوزاري الأول بالحكومة وفي تقلد منصب والي.

– تعددت المجالات التي تم اعتمادها بمثابة منافذ رئيسية للعضوية الحكومية بالنسبة للوزراء المهندسين، بحيث وصلت نسبة مجموع من تقلد المنصب الحكومي انطلاقا من منفذ الوظيفة السامية ما يفوق 73 % من مجموع الوزراء المهندسين، في حين لم تتجاوز نسبة مجموع من تقلد المنصب الحكومي انطلاقا من المنفذ الديواني 14 %، كما أن منفذ المساهمة في صفوف الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال ساهم في ولوج الصفوف الحكومية بنسبة لا تتعدى 3 %، أما منفذ الانتماء الحزبي فلم تتجاوز نسبته 46 % من مجموع مشاركات الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي[1].

– تكتسي الوظيفة السامية أهمية كبرى كمنفذ من المنافذ للعضوية الحكومية وذلك بنسبة تفوق 73 % من مجموع الوزراء المهندسين، بحيث يعد المجال الحكومي أكثر ارتباطا بالمجال الوظيفي أو الإداري، لاسيما وأن نسبة المنفذ السياسي لولوج المناصب الحكومية لا تتجاوز فيما يتعلق بمنفذ المساهمة في صفوف الحركة الوطنية 3 % فقط من مجموع الوزراء المهندسين، ولا تتجاوز فيما يتعلق بمنفذ الانتماء الحزبي 46 % من مجموع مشاركات الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، بينما أن باقي المنافذ الوظيفية تقدر بـ 26 % فقط من مجموع الوزراء المهندسين.

1– هذا مع العلم بأن المنفذ "التكنوقراطي" ساهم في ولوج الصفوف الحكومية بنسبة كبيرة تفوق 53 % من مجموع مشاركات الوزراء المهندسين على الصعيد الحكومي، كما أن المنفذ الجمعوي ساهم في ولوج الصفوف الحكومية بنسبة 26 % بالنسبة للمنتمين إلى جمعيات المهندسين وبنسبة 17 % بالنسبة للمنتمين إلى الجمعيات الجهوية والمحلية.

– استأثرت أيضا الوظيفة السامية بالنسبة العليا من بين نسب المناصب المختلفة التي يلتجئ إليها الوزراء المهندسون بعد خروجهم من الساحة الحكومية، بحيث بلغت نسبة مجموع عدد الوزراء المهندسين الذي تقلدوا مناصب سامية بعد إعفائهم من المنصب الحكومي ما يفوق 78 % من مجموع الوزراء المهندسين، ذلك أن أكثر من 3/4 من الوزراء المهندسين قد استقروا بعد تركهم للوزارة في مناصب سامية بالأساس، في حين التجأ باقي الوزراء المهندسين بنسبة ضعيفة إما إلى العضوية البرلمانية أو إلى ممارسة المهنة الأصلية من جديد أو إلى الحقل الحزبي أو إلى حقل القطاع الخاص أو إلى حقل الجمعيات المهنية.

– إن مراكز الوظيفة السامية التي شغلها المهندسون سمحت بمفردها بولوج صفوف النخبة الوزارية بنسبة تفوق 73 % من مجموع المهندسين، كما أن الخروج من الساحة الحكومية سمح بدوره بولوج مراكز الوظيفة السامية بنسبة تفوق 78 % من مجموع الوزراء المهندسين، ويعكس هذا "التطابق" بين المنفذ للمنصب الوزاري وبين المآل المهني بعد مغادرته وجود دوران من صف بيروقراطي إلى صف وزاري ومن صف وزاري إلى صف بيروقراطي.

– عرف النظام السياسي المغربي خلال فترة الحماية وبعد الاستقلال ظهور ولاءات حديثة، "حلت" محل الولاءات التقليدية التي كانت تتمثل في الولاءات العائلية والقبلية والعلاقات الزبونية والتي كانت تهيمن على التعيين في المخزن عبر جميع مستوياته، وتمثلت في الولاء الحزبي ثم في الولاء التقنوقراطي. فالعدد المحدود من الأطر الإدارية والتقنية في بداية الاستقلال مقارنة مع العدد الكبير من الأطر الأجنبية التي غادرت الإدارة استدعى دعوة الأطر السياسية من أجل القيام بعملية التعويض، لكن تنحية الأحزاب عن الحياة السياسية في الستينات ونزع التسييس عن الحياة العامة أعطى الفرصة للتقنوقراط للصعود إلى الواجهة واحتلال مراكز قيادية داخل الإدارة والدولة.

– اتسم النظام التعليمي في المغرب بازدواجية أماكن إعادة إنتاج التكنوقراط، فهناك من جهة المؤسسات الفرنسية التي مازال خريجوها يحظون بموقع متميز ومن جهة أخرى هناك المؤسسات المغربية التي تجسدها معاهد المهندسين، ومن نتائج هذه الازدواجية وجود منفذين للتكنوقراط المغاربة يتمثلان في المعاهد الفرنسية الكبرى بالأساس ثم في المعاهد المغربية.

– شكل التعليم في بداية الاستقلال مجالا للحراك الاجتماعي مما أدى إلى تزايد الطلب الشعبي عليه، وكان من نتائج هذا الوضع تحول التركيبة الديمغرافية للجامعة المغربية وانفجار أعداد الطلبة، مما حولها إلى كليات

جماهيرية ومن ثم فقدانها لوظيفتها في تكوين النخبة السياسية. ولذلك فإن الوضعية التي اكتسبها المهندسون خريجو المعاهد العليا المغربية (خلال ال 15 سنة الأولى) كانت قد عرفت بعض الفتور مع أزمة الدولة وتزايد عدد المهندسين، بحيث لم تعد المعاهد المغربية مكان مرور وإنتاج مختلف مكونات النخبة وزبنائها وخصوصا المنحدرون من الأوساط الشعبية، فهؤلاء "غالبا" لا يتمكنون من الوصول إلى مستويات عليا في مسارهم المهني، وبالرغم من ذلك لا يمكن إقصاء المهندسين بالمرة من مراكز القرار لوجود العديد من الاستثناءات التي تبوأت مواقع استراتيجية، بينما أن المعاهد الفرنسية تستمر في إنتاج النخب السياسية حين يكون حاملها منحدرا من العائلات الكبرى حيث يتفاعل المتغيران في تحديد إنتاج النخبة السياسية ومسارها بدعم من الهيئات والشبكات الاجتماعية النافذة.

– عززت التحولات الاقتصادية التي عرفها المغرب في الثمانينات والتسعينات من موقع التكنوقراط نظرا لحاجة الدولة إلى نخبة براغماتية وعقلانية تدبر خيرات البلاد وتمثل مصالح الدولة لمواجهة تحديات العولمة والشراكة الأورومتوسطية، وقد تعضدت هذه الحاجة بهيمنة المنطق المخزني حيث تضع هذه الأقلية الإستراتيجية نفسها رهن إشارة المخزن في فترات الفراغ السياسي، كما هو الشأن في الفترات التي تأجج فيها الصراع بين الحركة الوطنية والملكية أو في الفترات الانتقالية.

– يعود اندماج خريجي المدارس الفرنسية وعلى رأسها القناطر والبوليتكنيك في أعلى مستويات الوظيفة العمومية، إلى انتمائهم لشبكات اجتماعية نافذة، ولتواجد أعضائها في دوائر اتخاذ القرار، وهو ما يعوز خريجي المدارس المغربية. فإذا كان صعود التقنوقراط في المغرب يعود إلى حاجة البلاد لهذه الأقلية الإستراتيجية، إلا أن الأعراض الجانبية لهذا الصعود تكمن في الاتجاه نحو ضعف التمايز وسط الطبقة الحاكمة، واحتكارها للرأسمال الرمزي الممنوح من المدارس الفرنسية الكبرى.

– تبين من خلال تتبع تطور المسار التنموي بالمغرب، بأن الاقتصاد المغربي عرف تحولا ملحوظا، طوال العقود المنصرمة، منطلقا في ذلك من مستوى متدني من النمو الاقتصادي غداة الاستقلال. إلا أن النموذج الاقتصادي الذي درج المغرب على نهجه إلى غاية متم عقد التسعينيات لم يتمكن من رفع تحديات النمو والتطور.

– أما خلال "السنوات" الأخيرة، فقد عرف المغرب إنجاز العديد من الأوراش الهامة والمهيكلة، تؤكد على مدى الدينامية التي يشهدها المغرب الجديد، على مستوى مسيرته التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى

هذا التوجه الملكي- نحو بناء اقتصاد بنمو مستدام- في العديد من الخطوات والمبادرات التي همت تطوير عدة قطاعات حيوية، كالفلاحة، والتنمية البشرية، والبنية التحتية الوطنية، والقطاع السياحي، والاستثمار في المجال الطاقي، والتوجه الاقتصادي نحو إفريقيا.. وغيرها. غير أن تنزيل هذه الرؤية يشكو من ضعف على مستوى التخطيط العملياتي والتعثر المؤسساتي وقلة الأثر الملموس على حياة المواطن، إلا أنه ورغم كل ذلك لا يمكن مقارنتها بفترة ما قبل 1999 حيث كان اقتصاد المملكة غير مهيكل بشكل واضح، ذلك أن سنوات الراحل الحسن الثاني كانت للنضال حول الاستقلال والاستقرار أما سنوات الملك محمد السادس فهي سنوات بناء المشاريع الكبرى.

- حاول المغرب أن يؤسس "لنموذج تنموي"، مرتبط بإرادة ملكية، مبني على تعزيز الديمقراطية وتقوية أسس نمو اقتصادي مستدام يستهدف التنمية البشرية، غير أن ما تم تحقيقه من مشاريع ضخمة على أكثر من صعيد لا ينبغي أن يحجب الاختلالات التي يعرفها هذا النموذج والواجب تداركها، ومن بينها الإشكالات المرتبطة بخلق الثروة ومحاربة البطالة وتحقيق التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. فعلى الرغم من محاولة توطيد دعائم "نموذج تنموي" مندمج ومستدام يقوم على المزاوجة بين المشاريع الهيكلية والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة إلا أن الملك نفسه في خطاب 20 غشت 2014 أكد على ضرورة أن تتلازم التنمية الاقتصادية مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي، لكون أن أكبر تحدي يواجه المسار التنموي لعدد من الدول الصاعدة يتمثل في اتساع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، فالتحدي الذي تفرزه التنمية الاقتصادية غير المتكافئة يسائل النموذج التنموي المغربي في قدرته على التقدم وكسب التحديات التي تواجهه.

- إن حضور التكنوقراط داخل دواليب الدولة المغربية والاعتماد على المستقلين في المناصب الحكومية، لم يكن أمرا جديدا في تاريخ المغرب بل كان قد نهجه الملك الراحل الحسن الثاني حيث راهن في تدبير شؤون الدولة (بصفة أساسية) على كوادر ذات تكوين قانوني صرف سواء كانوا وزراء أو مستشارين، بينما مالت الكفة في عهد الملك محمد السادس إلى كوادر تخرجت من مدارس ومعاهد عريقة للمهندسين بفرنسا يحظون بالنصيب الأوفر في تحمل مسؤوليات كبرى داخل أجهزة الدولة المغربية.

- وقد عرف التكنوقراط قفزة نوعية مع اعتلاء الملك محمد السادس العرش، بحكم نهجه لسياسة الأوراش الكبرى التي دفعته إلى الاعتماد على هذه الفئة بالنظر لتوفرها على "الكفاءة" التقنية وأيضا لكونها تستجيب لانشغالاته التنموية. ويرجع اعتماد الملك محمد السادس على هذه النخبة إلى كون أنه يسعى إلى البحث عن

الفعالية في إنجاز الإصلاحات الكبرى التي دشنها المغرب في عهده، إذ أن هذه الفعالية ربطها العاهل المغربي بالمستقلين، لهذا أصبحنا أمام نخب من المهندسين تتحمل مسؤوليات كبيرة داخل الدولة.

– يؤدي المهندس المغربي دورا بارزا ومحوريا في بناء الاقتصاد الوطني وتدبيره بحكم تكوينه العلمي والتقني، فعندما نتكلم عن الجانب العلمي والتقني في مجال التنمية والتطور فالمهندس هو العقل المبدع والمنفذ للعمل التنموي، ويبقى دوره كذلك لكونه مركز ثقل إستراتيجيات التنمية في مختلف الميادين ولاسيما المخططات التنموية القطاعية بالمغرب. بل إن القيمة المضافة للمهندس تكمن في مقاربته العلمية لإنتاج وتنزيل البرامج والمخططات التنموية وفي المساهمة في تطوير العمل السياسي من خلال تسخير كفاءته وخبرته لإغناء القوة الاقتراحية في هذا الميدان.

– وأمام التحولات التي تفرضها العولمة أصبحت الهندسة عاملا أساسيا في التقدم والتنمية أكثر من أي وقت مضى، غير أنه في ظل استراتيجية الرفع من عدد المهندسين لتحسين الخصاص الذي تعرفه الحرف الجديدة بالمغرب استجابة للحاجيات المتنامية للاقتصاد الوطني من الكفاءات المهنية العالية في سياق يتميز بالأوراش التجهيزية الكبرى المهيكلة والدينامية التي تعرفها مجموعة من القطاعات، فقد أصبح يعاني عدد من المتخرجين حديثا من صعوبات كبيرة في إيجاد مكان بسوق الشغل.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة البحث في موضوع النخب التقنية والتنمية بالمغرب، من خلال تسليط الضوء على الوزراء المهندسين الذين احتضنتهم مختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها المغرب منذ سنة 1955 إلى غاية سنة 2013، على اعتبار أن هذه الفئة تتميز بالاختصاص الذي توفره المدارس الكبرى كما أنها تشكل أقلية استراتيجية استطاعت احتلال مواقع مهمة وحساسة داخل أجهزة ودواليب الدولة المغربية. وهكذا، خلصنا إلى توفير عدد من المعطيات والمؤشرات حول هذه النخبة التي بصمت الحياة السياسية المغربية وساهمت في توجيهها، إن على مستوى الأصول والملامح، أو المنافذ التي أهلتها لتقلد المنصب الوزاري، أو على مستوى ولوجها للحقل الحكومي، ومآلها المهني. كما توقفنا عند مسألة مساهمة النخبة التقنية في التنمية، على اعتبار أن الاضطلاع بتحقيق هذه الأخيرة وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد يعدان من المهمات الأساسية التي تنتظر انجاحها من قبل النظام السياسي ونخبته معا.

وفي ختام هذا الموضوع سنحاول، باختصار، تقديم بعض أهم الخلاصات التي تم التوصل إليها:

– شكل التعليم في بداية الاستقلال مجالا للحراك الاجتماعي مما أدى إلى تزايد الطلب الشعبي عليه، وكان من نتائج هذا الوضع تحول التركيبة الديمغرافية للجامعة المغربية وانفجار أعداد الطلبة، مما حولها إلى كليات جماهيرية ومن ثم فقدانها لوظيفتها في تكوين النخبة السياسية. ولذلك فإن الوضعية التي اكتسبها المهندسون خريجو المعاهد العليا المغربية (خلال ال 15 سنة الأولى) كانت قد عرفت بعض الفتور مع أزمة الدولة وتزايد عدد المهندسين، بحيث لم تعد المعاهد المغربية مع الضغط الاجتماعي الكبير الذي أصبحت تتعرض له مكان مرور وإنتاج مختلف مكونات النخبة وزبنائها وخصوصا المنحدرون من الأوساط الشعبية، فهؤلاء "غالبا" لا يتمكنون من الوصول إلى مستويات عليا في مسارهم المهني، وبالرغم من ذلك لا يمكن إقصاء المهندسين بالمرة من مراكز القرار لوجود العديد من الاستثناءات التي تبوأت مواقع استراتيجية، بينما أن المعاهد الفرنسية تستمر في إنتاج النخب السياسية حين يكون حاملها منحدرا من العائلات الكبرى حيث يتفاعل المتغيران في تحديد إنتاج النخبة السياسية ومسارها بدعم من الهيئات والشبكات الاجتماعية النافذة.

– أفضى التحول الذي عرفته المدرسة المغربية في سياق التحولات التي عرفها النظام التعليمي في إطار التحولات الاجتماعية وأزمة الدولة والقطاع العام، إلى فقدان الشهادة لرأسمالها الرمزي خصوصا بالنسبة لخريجي

التعليم العمومي في حين تستمر المعاهد الفرنسية في إنتاج النخب السياسية المغربية. ذلك أن التخرج من المدارس الفرنسية الكبرى يعتبر جسرا لتبوؤ سلطات نافذة والحصول على مناصب راقية.

– شهد أيضا مغرب النصف الثاني من القرن التاسع عشر مثل هذا التحول مع بعض الاختلاف بشأن الوضعية التي حظي بها الخريجون، حيث كان المخزن يجلب كل ما يحتاجه من أطر وكفاءات من المراكز الدينية والثقافية التي كانت مبثوثة في حواضر البلاد وخاصة من جامعة القرويين التي كانت تمثل المدرسة الكبرى الوحيدة في البلاد والتي كانت تكون "نخبة" صغيرة مؤهلة للمشاركة في تدبير الشأن العام، لكن حينما ظهرت الحاجة إلى تكوين أطر مدربة على تقنيات التنظيم المعاصر فقد ظهرت إلى جانب المراكز الدينية أساليب أخرى لتكوين العاملين في المخزن، بحيث تم إحداث مدارس جديدة مستقلة لهذا الغرض (مدرسة المهندسين بفاس والمدرسة الحسنية بطنجة) كما تم إيفاد مجموعة من البعثات الطلابية إلى الخارج. فبسبب التكوين المحدود الذي كانت تقدمه المراكز الدينية للأطر المتخرجة منها لجأ المخزن إلى تكوين نخبة جديدة من خارج حلقاتها لاسيما عندما فرض وضع البلاد المتأزم اعتماد وسائل جديدة، كالمدفعية ووضع الخرائط، ودراسة الطبوغرافيا بالنسبة للجيش، والمحاسبة بالنسبة للإدارة.

– حاول المخزن من خلال إرسال البعثات التعليمية التي ضمت عدة مئات من الطلبة المغاربة اكتساب خبرات متنوعة وتزويد البلاد بأطر تقنية وعسكرية تستجيب لمتطلبات العصر، غير أنه لم يتمكن من جني الفوائد المرتقبة من هذه المبادرة كما فعلت اليابان التي كانت بعثاتها تدرس بأوروبا إلى جانب بعثات المغرب. ذلك أنه لم تتم الاستفادة من خبرات وكفاءات هؤلاء المتعلمين لعدة أسباب، منها أن البيروقراطية المخزنية حجبت الأدوار المحتملة لأفراد البعثات التعليمية المغربية، بحيث لم تتح لهم الفرصة لإظهار كفاءاتهم وخبراتهم. مما كان يكشف عن أزمة بنيوية في المؤسسات السياسية والإدارية التي لم يكن في مقدورها التقاط عناصر النجاح وتوظيف آلية البعثات لإنجاح مسيرة الإصلاح أو التحديث، ولذلك فإن المؤسسة السلطانية كانت تتوخى من وراء ذلك الحفاظ على نفس البنية الإدارية والإبقاء على رموزها البيروقراطية، وكانت تهدف فقط إلى تجديد مقاساتها بشكل يمكنها من مواجهة سرعة عملية التحديث الأوروبي الذي برزت تحدياته منذ معركة ايسلي.

– استدعى العدد المحدود من الأطر الإدارية والتقنية في بداية الاستقلال بعد مغادرة الأطر الأجنبية للإدارة دعوة الأطر السياسية من أجل ملء الفراغ، لكن تنحية الأحزاب عن الحياة السياسية في الستينات ونزع

التسييس عن الحياة العامة مكن التقنوقراط من الصعود إلى الواجهة واحتلال مراكز قيادية داخل الإدارة والدولة. فإلى حدود سنة 1963 كان العامل السياسي الحزبي هو المتحكم في اختيار الوزراء، غير أن الملك الراحل الحسن الثاني بدأ في الانفتاح على شباب وفعاليات جديدة، وبالتالي لم يعد المحترفون السياسيون يشكلون قوة أساسية داخل الحكومة، وهكذا أصبح يتم الاقتصار على بعض زعماء الأحزاب فيما أن الباقي كانوا تقنوقراطيين.

– إن التحولات الاقتصادية التي عرفها المغرب في الثمانينات والتسعينات عززت من موقع التكنوقراط نظرا لحاجة الدولة إلى نخبة براغماتية وعقلانية تدبر خيرات البلاد وتمثل مصالح الدولة لمواجهة تحديات العولمة والشراكة الأورومتوسطية، وقد تعضدت هذه الحاجة بهيمنة المنطق المخزني حيث تضع هذه الأقلية الإستراتيجية نفسها رهن إشارة المخزن في فترات الفراغ السياسي، كما هو الشأن في الفترات التي تأجج فيها الصراع بين الحركة الوطنية والملكية أو في الفترات الانتقالية.

– يعود صعود التقنوقراط في المغرب إلى حاجة البلاد لهذه الأقلية الإستراتيجية، إلا أن الأعراض الجانبية لهذا الصعود تكمن في الاتجاه نحو ضعف التمايز وسط الطبقة الحاكمة واحتكارها للرأسمال الرمزي الممنوح من المدارس الفرنسية الكبرى، ذلك أن اندماج خريجي المدارس الفرنسية في أعلى مستويات الوظيفة العمومية يعود إلى انتمائهم لهيئات وشبكات اجتماعية نافذة ولتواجد أعضائها في دوائر اتخاذ القرار، وهو ما يعوز خريجي المدارس المغربية.

– حاول المغرب أن يؤسس "لنموذج تنموي"، مرتبط بإرادة ملكية، مبني على تعزيز الديمقراطية وتقوية أسس نمو اقتصادي مستدام يستهدف التنمية البشرية. غير أن ما تم تحقيقه من مشاريع ومبادرات على أكثر من صعيد لا ينبغي أن يحجب الاختلالات التي يعرفها هذا النموذج والواجب تداركها، ومن بينها الإشكالات المرتبطة بخلق الثروة ومحاربة البطالة وتحقيق التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. فعلى الرغم من محاولة توطيد دعائم "نموذج تنموي" مندمج ومستدام يقوم على المزاوجة بين المشاريع الهيكلية والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة إلا أن الملك نفسه قد أكد في خطاب 20 غشت 2014 على ضرورة أن تتلازم التنمية الاقتصادية مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي، لكون أن أكبر تحدي يواجه المسار التنموي لعدد من الدول

الصاعدة يتمثل في اتساع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، فالتحدي الذي تفرزه التنمية الاقتصادية غير المتكافئة يسائل النموذج التنموي المغربي في قدرته على التقدم وكسب التحديات التي تواجهه؟.[1]

– عرف التكنوقراط قفزة نوعية مع اعتلاء الملك محمد السادس العرش، بحكم نهجه لسياسة الأوراش الكبرى التي دفعته إلى الاعتماد على هذه الفئة بالنظر لتوفرها على "الكفاءة" التقنية وأيضا لكونها تستجيب لانشغالاته التنموية. ويرجع اعتماد الملك محمد السادس على هذه النخبة إلى كون أنه يسعى إلى البحث عن الفعالية في إنجاز الإصلاحات الكبرى التي دشنها المغرب في عهده، إذ أن هذه الفعالية ربطها العاهل المغربي بالمستقلين، بحيث أصبحنا أمام نخب من المهندسين تتحمل مسؤوليات كبيرة داخل الدولة. وفي هذا الإطار يمكن ربط الظاهرة التقنوقراطية بالمغرب باتساع الهاجس التنموي الذي يفرض توظيف الرأسمال التقني للخبراء، بهدف خدمة المشاريع التنموية.

– لكن إقلاع ونهوض المغرب لا يتوقف على هذه الفئة من الأطر العليا لوحدها، بحيث لا يمكن للمغرب أن يربح رهان التنمية باعتماده على شريحة تقنية صرفة، وكون أن المغرب في حاجة إلى المهندسين يجب أن يكون بمثابة مثال من الأمثلة الأخرى المجسدة لحاجيات المغرب للكوادر المتخصصة، ذلك أن كافة التخصصات

1– وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على هذا الخطاب دعا الملك محمد السادس في خطاب آخر، بتاريخ 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2017-2018، لإعادة النظر في النموذج التنموي المغربي، حيث قال: ***"ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد". ويتطلع لبلورة "رؤية مندمجة" كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات التي أبانت عنها التجربة.***

فالنموذج التنموي الوطني، وإن كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، أصبح اليوم غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وكان هذا الخطاب بمثابة إعلان عن "نهاية" النموذج التنموي للدولة ودعوة باقي الفاعلين إلى إبداع نموذج جديد للتنمية ذا طابع تشاركي.

– **راجع**، الخطاب السامي الذي وجهه الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 13 أكتوبر 2017.

ومن بين أسباب "فشل" النموذج التنموي المغربي، ضعف الحكامة وغياب الرقابة، وضعف اشراك المواطنين في العملية التنموية وهيمنة المقاربة التكنوقراطية على المقاربة التشاركية.

وفي هذا الصدد، يمكن الرجوع، على سبيل المثال لا الحصر، إلى ملف خاص أعدته جريدة بيان اليوم، يعرض وجهات نظر خبراء اقتصاديين وفاعلين سياسيين حول أعطاب "النموذج التنموي القديم" وكذا تصوراتهم للتوجهات الأساسية للنموذج التنموي الجديد.

– **راجع، حسن انفلوس**: أي نموذج تنموي يحتاجه المغرب؟، جريدة بيان اليوم، بتاريخ 12 يناير 2018.

العلمية تفرض ضرورتها كذلك، ومنها العلوم الاجتماعية التي تجعل الإنسان في قلب البرنامج التغييري وليس على الهامش، كما أن العبرة لا يجب أن تكون مرتبطة دائما بنوعية المدارس التي تخرجت منها هذه الأطر أو تلك ولكن بما يمكن أن تقدمه هذه النخب لبلادها من أعمال وخدمات وما ستمنحه لها من طاقات ومبادرات وأفكار. فعلى الرغم من أن هؤلاء التكنوقراط المنحدرون بالأساس من المدارس الفرنسية ما يزالون يحتلون مواقع استراتيجية إلا أن المغرب مازال يعرف رتبا متأخرة عالميا في العديد من المجالات.

– لذلك، تبدو الظاهرة التقنوقراطية بمثابة زعامة مصطنعة على مقاس النخبة الحاكمة، وظيفتها الحقيقية مزاحمة الفاعل السياسي المعارض لتوجهات النظام الحاكم. وباعتبارها أقل اهتماما بالمسألة السياسية في بعدها الديمقراطي التعددي التداولي، فإن النخبة التقنوقراطية تحضر في التجارب الهامش– حداثية باعتبارها امتدادا مباشرا للحزب أو الطائفة أو العشيرة الحاكمة، حيث توظف هذه النخبة رأسمالها التقني في سبيل تحقيق استدامة الملك، وهي بذلك لم تتجاوز وظيفة الكاتب السلطاني الذي يوظف خبرته في مجاله المعرفي بهدف تكريس هيبة السلطان، وبالتالي تحقيق استدامة الدولة أو الملك. وفي هذا الصدد لا تعدو الظاهرة التقنوقراطية أن تكون إيديولوجية "مخزنية" تسعى إلى توظيف الخبرة العلمية والتقنية في خدمة مشروعها، وهي ظاهرة ليست جديدة بل لها شحنة تراثية حيث يحضر التقنوقراطي المعاصر في جلباب الفقيه وفي جبة الكاتب السلطاني القديم، ولذلك فقد كان التقنوقراط بمختلف اتجاهاتهم المعرفية يحضرون كخدام للمشروع "المخزني" حيث يفتقدون وتفتقد معهم تخصصاتهم العلمية طابعي الاستقلالية والموضوعية.

– وإذا كانت العديد من التجارب تؤكد حضور التكنوقراط على مستوى المناصب الحكومية والمؤسسات العمومية وغيرها، فإنها تبين أيضا تعايش نمطين للتعيين في المناصب السامية والمسؤوليات العليا، نمط ملكي يستند على شرعية تقنية والتي تجسدها التعيينات في الوظائف المدنية والعسكرية العليا وكذلك الحكومية، وشرعية تمثيلية ضعيفة والتي تجسدها المؤسسة البرلمانية والحكومية المنبثقة عن الهيئات المشكلة لها. وطوال فترات تاريخية استندت التعيينات السياسية إلى معايير ومحددات معرفية وتقنية وهو وضع أدى إلى تهميش المحددات السياسية في الولوج للمناصب العليا. وهو ما أدى كذلك إلى أن تصبح الظاهرة التكنوقراطية معطا بنيويا في الممارسة السياسية المغربية والتي تجد جذورها في الثنائية الحاصلة على مستوى أنساق الشرعية وفي غلبة سلطة التعيين (الملكية) على سلطة الانتخاب والاختيار (الشرعية التمثيلية).

– إن طبيعة المشاكل والأسئلة المطروحة بقدر ما تفرض إيكال حل أمرها إلى خبراء تكنوقراط بالقدر التي تفرض الممارسة الديمقراطية تعزيز الشرعية التمثيلية، فالشرعية التمثيلية تقتضي أن يصبح عنصر الانتخابات عنصرا أساسيا في إفراز الأطر والنخب القادرة على إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة، وأيضا فالمعرفة والخبرة والتخصص هي السبيل والضامن للنجاح في إيجادها، فضلا عن ما يمنحه الانتماء السياسي من تعزيز للمسؤولية داخل المجال العمومي. ويجب أن لا يحجب اعتماد الانتماء السياسي كمعيار لولوج المناصب العليا واختيار المسؤولين السامين وعلى رأسهم الوزراء حقيقة وطبيعة الوظائف الحكومية والإدارية السامية التي أصبحت تتسم بالتعقيد المتزايد وذلك تبعا لتعقد وتشابك المشاكل المطروحة وتداخل الطلبات الاجتماعية، إذ أصبح من غير المقبول أيضا تغييب المعطى التكنوقراطي المعرفي.

– فالحكومة، باعتبارها أقوى جهاز تنفيذي، لا يمكن أن تكون إلا سياسية لأنها منبثقة عن المؤسسة التمثيلية (البرلمان)، وتكنوقراطية لأنها يجب أن تتحكم وتتقن لغة التقنيات والمعرفة، فتدبير الشأن العام وامتثالا لهذه الضرورات في حاجة إلى تكنوقراط بصيغة سياسية أو سياسيين تكنوقراط. وإن المساهمة في تعزيز مسلسل التحديث السياسي يفترض إضافة إلى تقسيم أفضل للمجالات تعزيز دور المحددات السياسية في اختيار المسؤولين ولكن بتزاوج مع مداركهم التقنية وخبرتهم في التدبير على أن لا تتحول هذه الخبرة إلى شرعية منافسة ومهيمنة على الشرعية التمثيلية.

– وإن الفعل التنموي في الأساس هو فعل ديمقراطي حيث تتحقق التنمية بالموازاة مع ارساء الديمقراطية[1]، فالنموذج السياسي الذي اعتمده المغرب منذ الستينيات يعرقل عملية التنمية ويكرس الفوارق الاجتماعية

1– وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية قد لا تكون قضية متفقا عليها في أدبيات التنمية، وهذه المسألة لا تخص البلدان العربية لوحدها، بل إن دولة مثل باكستان عرفت إلى حدود نهاية التسعينات انفتاحا سياسيا وتعددية حزبية لكن دون أن تحقق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية مقبولة، ومثلها العديد من الدول كبغلاديش والنيبال ونيجيريا وزمبيا. لكن بالمقابل نجد دولا كالهند وجنوب افريقيا حققتا تنمية اقتصادية مهمة في ظل نظام ديمقراطي تعددي. غير أن وجود وترسخ المسار الديمقراطي لا يعني أن تحقيق التنمية الاقتصادية مسألة محتومة، فهناك عدد من الدول ومنها على سبيل المثال، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وحاليا الصين حققت معجزتها الاقتصادية على أيدي قادة من الحزب الشيوعي.

وهو ما أدى على الصعيد المعرفي والأكاديمي إلى الوعي بكون أن المنظومة الثقافية برمتها والسياسية بصفة خاصة تلعب أدوارا لا تقل أهمية عن الاقتصاد السياسي في ترسيخ الديمقراطية أو إعاقتها أو إعادة تأويلها أو تملكها بشكل مغاير عن منبعها الأصلي، وهو الأمر الذي أفضى إلى الاعتراف بالنسبية الثقافية وبتعدد واختلاف أشكال الدخول إلى الحداثة الاقتصادية والسياسية والثقافية ووسائله.

– **أنظر**، في هذا الشأن:

والطبقية والمجالية، إذ أن هناك فئة اجتماعية قليلة مقربة من دوائر القرار هي الوحيدة التي استفادت من الثروة التي أنتجها المغرب، فيما لم يتم توزيع هذا الكم من الإنتاج بشكل عادل بين كل فئات المجتمع. ولذلك، يؤكد عدد من المحللين الاقتصاديين، من أمثال نجيب أقصبي، بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو تقدم اقتصادي دون أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية، فقد أصبح احتكار القرارات والخيارات الاستراتيجية دون إشراك الفاعلين السياسيين عائقا أساسيا أمام التطور الاقتصادي.

عصام العدوني: جدلية التنمية والديمقراطية: أية علاقات؟، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث/ الرباط- أكدال، بتاريخ 02 يناير 2015، ص 28.

- **Philippe Marchesin** : « Démocratie et développement », In ; Revue Tiers-Monde, t. XLV, n° 179, Armand Colin, Paris, juillet- septembre 2004, pp. 487-513.

- **أنظر** كذلك، بخصوص ضرورة ربط التنمية بإرساء ديمقراطية حقيقة، النقاش الذي عقب صدور مؤلف جماعي تحت عنوان "الاقتصاد السياسي للمغرب"، قام بالإشراف عليه كل من **نجيب أقصبي ومحمد أوبنال وعبد القادر برادة ومحمد سعيد السعدي**، من إصدار المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية (بالفرنسية)، عدد خاص، الجزء 14، أبريل 2017،.

وتكمن أهمية هذا العدد الذي يتكون من 260 صفحة، في أنه إحياء لمدرسة نقدية في علوم الاقتصاد تم تهميشها في المغرب والعالم مع هيمنة الفكر الليبرالي في الجامعة ومراكز الأبحاث، بحيث سيطر هذا الفكر على مختلف مستويات القرار الاقتصادي محليا ودوليا.

الملاحق

الملحق رقم (1): لائحة بأسماء الشخصيات الوزارية.....355-361
الملحق رقم (2): لائحة بأسماء الوزراء المهندسين.....362-364
الملحق رقم (3): قائمة المناصب الوزارية التي تقلدها المهندسون.....365-384
الملحق رقم (4): بيوغرافيا الوزراء المهندسين.....385-412

الملحق رقم (1):

اللائحة رقم (1): أسماء الشخصيات الوزارية

(7 دجنبر 1955 – 10 أكتوبر 2013)

1- البكاي بن مبارك الهبيل
2- ~محمد الزغاري
3- ادريس المحمدي
4- عبد الرحيم بوعبيد
5- محمد الشرقاوي
6- احمد رضا اجديرة
7- عبد الكريم ابن جلون التويمي
8- القائد لحسن اليوسي
9- عبد القادر ابن جلون
10- محمد المختار السوسي
11- محمد الفاسي
12- ~محمد الدويري
13- أحمد بن منصور النجاعي
14- أحمد اليزيدي
15- التهامي الوزاني
16- عبد الهادي بوطالب
17- الدكتور عبد المالك فرج
18- الدكتور ~محمد بن بوشعيب
19- عبد الله إبراهيم
20- أحمد ابن سودة
21- الدكتور ابن زاكن
22- الحاج ~محمد باحنيني
23- الحاج احمد بلافريج
24- محمد الرشيد ملين
25- الحاج عمر بن عبد الجليل
26- شريف عبد الله الشفشاوني
27- مسعود الشيكر
28- البشير بن العباس
29- محمد عواد
30- ~محمد بوستة
31- أحمد بن كيران
32- محمد المهدي عبد الجليل
33- عبد الحفيظ القادري
34- إدريس السلاوي
35- محمد الطاهري
36- التهامي عمار
37- عبد الرحمن بن عبد العلي
38- محمد المعطي بوعبيد
39- يوسف بن العباس
40- محمد المذبوح
41- حسن الزموري
42- "محمد بن يوسف بن الحسن"
43- "الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن"
44- عبد الكريم الخطيب
45- مولاي أحمد العلوي
46- عبد الخالق الطريس
47- الامير فال ولد عمير
48- علال الفاسي
49- محمد بن الحسن الوزاني
50- محجوبي أحرضان

51- محمد بنهيمة
52- أحمد الجندي
53- محمد بن عبد السلام الفاسي الحلفاوي
54- محمد العربي العلمي
55- المفضل الشرقاوي
56- احمد عصمان
57- أحمد أباحنيني
58- بنسالم جسوس
59- الحاج أحمد بركاش
60- أحمد الحمياني
61- ادريس الدباغ
62- عبد الرحمن الخطيب
63- العربي الشرايبي
64- مامون الطاهري
65- أحمد بناني
66- نور الدين الغرفي
67- حدو الشيكر
68- عبد الرحمن الكوهن
69- احمد بنهيمة
70- الجنرال أمزيان محمد الزهراوي
71- الجنرال محمد أوفقير
72- محمد عمور
73- عبد الحفيظ بوطالب
74- محمد التادلي
75- العربي المسعودي
76- عبد الله الشرفي
77- بدر الدين السنوسي
78- عبد السلام بنعيسى
79- الأمير مولاي الحسن بن ادريس العلوي
80- محمد الاغزاوي
81- أحمد العسكي
82- عبد الحميد الزموري
83- أحمد مجيد بن جلون
84- يحيى بنسليمان
85- الحسن عبابو
86- محمد بن العالم
87- ناصر الفاسي
88- المهدي بنبوشتة
89- ~محمد بركاش
90- محمد العيماني
91- الطيب زعمون
92- عباس القيسي
93- أحمد العراقي
94- عبد الوهاب العراقي
95- علي بنجلون
96- يحيى الشفشاوني
97- أحمد السنوسي
98- عبد اللطيف الفيلالي
99- قاسم الزهيري
100- جواد بن ابراهيم
101- عمر بوستة
102- العربي الرميلي
103- مصطفى فارس
104- الدكتور عبد المجيد بلماحي
105- محمد الجعيدي
106- عبد الكريم الازرق
107- محمد المعمري الزواوي
108- احمد بنمسعود

109- الداي ولد سيدي بابا
110- محمد بن علي شفيق
111- الجنرال ادريس بن عمر العلمي
112- عبد الحميد كريم
113- الحسن الشامي
114- أحمد بنبوشتى
115- محمد كريم العمراني
116- المعطي جوريو
117- محمد البرنوصي
118- أرسلان الجديدي
119- عبد القادر الصحراوي
120- محمد المدغري
121- عبد العزيز بن جلون
122- عبد الكامل الرغاي
123- الحبيب الفهري
124- عبد اللطيف الغيساسي
125- الدكتور عبد الرحمان التهامي
126- عبد اللطيف العيماني
127- عبد الله الفاسي الفهري
128- عبد الله غرنيط
129- محمد المكي الناصري
130- عبد السلام برادة
131- عبد القادر بنسليمان
132- صالح المزيلي
133- عبد الكريم حليم
134- محمد بوعمود
135- منير الدكالي
136- ~محمد بنيخلف
137- الدكتور أحمد رمزي
138- أحمد التازي
139- عبد اللطيف بن عبد الجليل
140- محمد العربي الخطابي
141- عبد السلام زنيند
142- محمد بلخياط
143- الطيب ابن الشيخ
144- ادريس البصري
145- جلال السعيد
146- محمد المحجوبي
147- الحسن الوقاش
148- موسى السعدي
149- الدكتور محمد الطاهري الجوطي
150- أحمد الشرقاوي
151- الدكتور عز الدين العراقي
152- عباس الفاسي
153- محاند ناصر
154- الدكتور رحال الرحالي
155- المنصوري بن علي
156- عثمان السليماني
157- عبد الرحمان بادو
158- سعيد بلبشير
159- عبد الحق التازي
160- عبد الطيف الجواهري
161- عز الدين جسوس
162- عبد الواحد بلقزيز
163- خليهن ولد الرشيد
164- مولاي مصطفى بن العربي العلوي
165- الهاشمي الفيلالي
166- بنسالم الصميلي

167- المفضل لحلو
168- محمد القباج
169- عبد الكريم غلاب
170- محند العنصر
171- عثمان الدمناتي
172- أحمد بلحاج
173- محمد التوكاني
174- عبد اللطيف السملالي
175- عبد اللطيف الحجاجي
176- عبد الواحد الراضي
177- مولاي الزين الزاهدي
178- الراشدي الغزواني
179- عبد الكبير المدغري
180- محمد أبيض
181- محمد فتاح
182- الطاهر المصمودي
183- محمد بنعيسى
184- عبد الرحمان بوفتاس
185- حسن العبادي
186- الطاهر عفيفي
187- عبد الرحيم بن عبد الجليل
188- محمد برادة
189- محمد الهلالي
190- محمد السقاط
191- عبد الله أزماني
192- عبد السلام بركة
193- الطيب الشكيلي
194- مولاي ادريس العلوي المدغري
195- حسن أبو ايوب
196- عبد الله القادري
197- رفيق الحداوي
198- محمد العلوي المدغري
199- الدكتور عبد الرحيم الهروشي
200- عبد السلام احيزون
201- عبد الله بلقزيز
202- محمد الودغيري
203- محمد علال سيناصر
204- عزيز حسبي
205- عبد الرحمان السباعي
206- شوقي السرغيني
207- عبد العزيز مزيان
208- عبد الصادق الربيع
209- محمد الإدريسي علمي المشيشي
210- محمد سكوه
211- محمد الكنيديري
212- المصطفى ساهل
213- محمد حصاد
214- ادريس جطو
215- عبد اللطيف الكراوي
216- ادريس التولالي
217- مراد شريف
218- سيرج بيردوكو
219- أحمد الوردي
220- محمد معتصم
221- عمر القباج
222- عمر عزيمان
223- عبد الرحمان السعيدي
224- الطيب الفاسي الفهري

225- عبد الرحمان أملو
226- الدكتور أحمد العلمي
227- ادريس خليل
228- رشيد بن المختار
229- سعيد أمسكان
230- حمزة الكتاني
231- أحمد مزيان
232- أمين الدمناتي
233- سعيد الفاسي
234- محمد العلوي المحمدي
235- الدكتور نور الدين بنعمر العلمي
236- عبد السلام بروال
237- محمد العلمي
238- مسعود المنصوري
239- محمد حما
240- محمد زيان
241- لامين بنعمر
242- لحسن كبون
243- عبد العزيز المسيوي
244- ادريس بنهيمة
245- عزيزة بناني
246- عبد الفتاح بنمنصور
247- عبد الرزاق المصدق
248- عبد العظيم الحافي
249- الحسين التجاني
250- أمينة بن خضراء
251- فؤاد حمادي
252- زليخة الناصري
253- نوال المتوكل
254- محمد بيجاعد
255- عبد الرحمن يوسفي
256- محمد اليازغي
257- فتح الله والعلو
258- الحبيب المالكي
259- العلمي التازي
260- خالد عليوة
261- حسن الصبار
262- بوعمرو تغوان
263- مصطفى المنصوري
264- يوسف الطاهري
265- إسماعيل العلوي
266- نجيب الزروالي
267- محمد بوزوبع
268- محمد أوجار
269- محمد الأشعري
270- عبد الواحد الفاسي
271- أحمد الموساوي
272- محمد العربي المساري
273- عزيز الحسين
274- رشيد الفيلالي
275- أحمد الحليمي علمي
276- عبد الحميد عواد
277- التهامي الخياري
278- سعيد اشباعتو
279- عبد الله ساعف
280- العربي عجول
281- عائشة بلعربي
282- أحمد العراقي

283- محمد المباركي
284- حسن الماعوني
285- عمر الفاسي
286- محمد سعيد السعدي
287- حمو أوحلي
288- نزهة الشقروني
289- أحمد الميداوي
290- فؤاد عالي الهمة
291- امحمد الخليفة
292- نصر حجي
293- عبد الكريم ابنو عتيق
294- أحمد التوفيق
295- كريم غلاب
296- رشيد الطالبي العلمي
297- عادل الدويري
298- محمد الشيخ بيد الله
299- الطيب غافس
300- محمد سعد العلمي
301- محمد بوطالب
302- محمد نبيل بنعبد الله
303- المصطفى مشهوري
304- احمد توفيق حجيرة
305- عبد الكبير زهود
306- امحمد المرابط
307- ياسمينة بادو
308- سعيد والباشا
309- نجيمة طايطاي الغزالي
310- محمد الگحص
311- محمد بوسعيد
312- صلاح الدين المزوار
313- محمد محتان
314- أنيس برو
315- شكيب بنموسى
316- عزيز أخنوش
317- أحمد أخشيشين
318- محمد خالد الناصري
319- جمال أغماني
320- أحمد رضى شامي
321- عبد اللطيف معزوز
322- نزهة الصقلي
323- ثريا (اقريتيف) جبران
324- نزار بركة
325- محمد عبو
326- محمد عمر
327- محمد سعد حصار
328- لطيفة العبيدة
329- أحمد لخريف
330- لطيفة أخرباش
331- عبد السلام المصباحي
332- ادريس الضحاك
333- منصف بلخياط
334- بنسالم حميش
335- محمد أوزين
336- محمد الطيب الناصري
337- الطيب الشرقاوي
338- ادريس لشكر
339- ياسر الزناكي
340- عبد اللطيف لوديي

341- عبد الإله بنكيران
342- عبد الله بها
343- سعد الدين العثماني
344- المصطفى الرميد
345- محمد الوفا
346- لحسن الداودي
347- عزيز رباح
348- الحسين الوردي
349- مصطفى الخلفي
350- فؤاد دويري
351- عبد الواحد سهيل
352- عبد القادر اعمارة
353- لحسن حداد
354- بسيمة الحقاوي
355- محمد الأمين الصبيحي
356- عبد الصمد قيوح
357- الحبيب شوباني
358- الشرقي الضريس
359- يوسف العمراني
360- محمد نجيب بوليف
361- عبد العظيم الكروج
362- ادريس الأزمي الإدريسي
363- مولاي حفيظ العلمي
364- فاطمة مروان
365- عبد السلام الصديقي
366- مباركة بوعيدة
367- سمي بنخلدون
368- محمد مبديع
369- حكيمة الحيطي
370- شرفات اليدري أفيلال
371- محمد مامون بوهدود .

الملحق رقم (2):

اللائحة رقم (2): الوزراء المهندسون في التشكيلات الحكومية

(7 دجنبر 1955 – 10 أكتوبر 2013)

1- ~محمد الدويري
2- أحمد بن منصور النجاعي
3- الحاج عمر بن عبد الجليل
4- مسعود الشيكر
5- عبد الحفيظ القادري
6- محمد الطاهري
7- التهامي عمار
8- محمد بن عبد السلام الفاسي
9- ادريس الدباغ
10- نور الدين الغرفي
11- أحمد العسكي
12- يحي بنسليمان
13- محمد العيماني
14- الطيب زعمون
15- يحي الشفشاوني
16- مصطفى فارس
17- الحسن الشامي
18- عبد العزيز بن جلون
19- عبد اللطيف الغساسي
20- عبد اللطيف العيماني
21- عبد السلام برادة
22- أحمد التازي
23- محمد بلخياط
24- الطيب ابن الشيخ
25- موسى السعدي

26- محاند ناصر
27- عبد الحق التازي
28- خليهن ولد الرشيد
29- بنسالم الصميلي
30- محمد القباج
31- عثمان الدمناتي
32- مولاي الزين الزاهدي
33- محمد أبيض
34- محمد فتاح
35- حسن العبادي
36- عبد السلام احيزون
37- عبد الرحمان السباعي
38- عبد العزيز مزيان
39- محمد حصاد
40- عبد اللطيف الكراوي
41- ادريس التولالي
42- مراد شريف
43- الطيب الفاسي الفهري
44- رشيد بن المختار
45- سعيد أمسكان
46- سعيد الفاسي
47- لامين بنعمر
48- ادريس بنهيمة
49- عبد الرزاق المصدق
50- الحسين التجاني
51- أمينة بن خضراء
52- محمد بيجاعد
53- العلمي التازي
54- حسن الصبار

55- بوعمرو تغوان
56- أحمد الموساوي
57- محمد المباركي
58- نصر حجي
59- كريم غلاب
60- عادل الدويري
61- محمد بوطالب
62- عبد الكبير زهود
63- محمد بوسعيد
64- أنيس برو
65- شكيب بنموسى
66- أحمد رضى شامي
67- محمد عبو
68- محمد سعد حصار
69- ياسر الزناكي
70- عبد الله بها
71- عزيز رباح
72- فؤاد دويري
73- سمي بنخلدون
74- محمد مبديع
75- شرفات اليدري أفيلال
76- محمد مامون بوهدود .

الملحق رقم (3):

قائمة المناصب الوزارية التي تقلدها المهندسون

(7 دجنبر 1955 – 10 أكتوبر 2013)

1– حكومة 7 دجنبر 1955[1]

– ~محمد الدويري: وزير الأشغال العمومية

– أحمد بن منصور النجاعي: وزير الفلاحة

2– حكومة 28 أكتوبر 1956[2]

– الحاج عمر بن عبد الجليل: وزير الفلاحة

– ~محمد الدويري: وزير الأشغال العمومية[3]

3– حكومة 12 ماي 1958[4]

– مسعود الشيكر: وزير الداخلية

– الحاج عمر عبد الجليل: وزير التربية الوطنية

– ~محمد الدويري: وزير الأشغال العمومية

– عبد الحفيظ القادري: وكيل الوزارة في الفلاحة

– محمد الطاهري: وكيل الوزارة في التربية الوطنية

1– رئيس الوزارة السيد البكاي بن مبارك الهبيل. ظهير شريف في تأسيس الحكومة المغربية بتاريخ 7 دجنبر 1955، ج. ر عدد 2252 بتاريخ 23 دجنبر 1955 ص 3506-3507.

2– رئيس الوزارة السيد البكاي بن مبارك الهبيل. الظهير رقم 1.56.269 بتأليف الوزارة الجديدة بتاريخ 28 أكتوبر 1956 بناء على استقالة الهيأة الوزارية المؤلفة في سابع دجنبر 1955، ج. ر عدد 2301 بتاريخ 30 نونبر 1956 ص 3066- 3067.

3– تدمج في وزارة الأشغال العمومية المصالح التي كانت فيما سبق تتكون منها وزارة التعمير والسكنى. الفصل الخامس من الظهير رقم 1.56.269 بتأليف الوزارة الجديدة بتاريخ 28 أكتوبر 1956، ج. ر عدد 2301 بتاريخ 30 نونبر 1956 ص 3067.

4– رئيس الوزارة ووزير الشؤون الخارجية الحاج أحمد بلافريج. الظهير الشريف رقم 1.58.152 بتأليف الوزارة الجديدة الصادر في 12 ماي 1958، ج. ر عدد 2378 بتاريخ 23 ماي 1958 ص 1183.

– إننا نود أن تصرف عناية بالغة إلى التعليم وأن يعاد النظر في مقاصده وبرامجه ومناهجه ليصبح موافقا لمقتضيات العصر فيستطيع إرضاء حاجيات البلاد إلى الأطر الضرورية التي لا تستغني عنها أمة تبني استقلالها على أسس متينة، فيتعين علينا حينئذ أن نعطي الأسبقية إلى العلوم والتكوين التقني والمهني .

مقتطف من خطاب الملك محمد الخامس بتاريخ 12 ماي 1958 ألقاه بمناسبة تأليف الهيئة الوزارية للحكومة الجديدة، ج. ر عدد 2379 بتاريخ (30 ماي 1958) ص 1223.

4- حكومة 24 دجنبر 1958[1]

- التهامي عمار: وزير الفلاحة

5- حكومة 26 ماي 1960[2]

- ~محمد الدويري: وزير الاقتصاد الوطني والمالية

6- حكومة 26 فبراير 1961[3]

- ~محمد الدويري: وزير الاقتصاد الوطني والمالية

7- حكومة 2 يونيو1961[4]

- ~محمد الدويري: وزير الاقتصاد الوطني والمالية
- محمد بن عبد السلام الفاسي: وزير البريد والبرق والتليفون

8- حكومة 5 يناير 1963[5]

- محمد بن عبد السلام الفاسي: وزير البريد والبرق والتليفون
- ادريس الدباغ[1]: وزيرا للتجارة والصناعة والمناجم والملاحة التجارية

1- رئيس الوزارة ووزير الشؤون الخارجية السيد عبد الله إبراهيم. الظهير الشريف رقم 1.58.409 بتأليف الوزارة الجديدة الصادر في 24 دجنبر 1958، ج. ر عدد 2410 بتاريخ 2 يناير 1959 ص 2-3، صدر النص بالفرنسية في ج. ر عدد 2409 المؤرخ في (26-12-1958).

بناء على استقالة الوزارة تعفى ابتداء من 3 دجنبر 1958 الهيأة الوزارية المؤلفة بمقتضى الظهيرين الشريفين الصادرين على التوالي في 12 ماي و3 يوليوز من 1958، ويعهد إلى أعضاء الوزارة المستقيلة بتسيير الشؤون الجارية كل عضو فيما يخصه إلى أن تؤلف وزارة جديدة. الظهير الشريف رقم 1.58.408 بإعفاء الوزارة الصادر في 3 دجنبر 1958، ج. ر عدد 2410 بتاريخ 2 يناير 1959 ص 2.

2- رئيس الحكومة صاحب الجلالة الملك محمد الخامس. الظهير الشريف رقم 1.60.145 بتأليف الحكومة الجديدة الصادر بتاريخ 27 مايو 1960، ج. ر عدد 2485 بتاريخ 10 يونيو 1960 ص 1865.

3- رئيس الحكومة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، فعلى إثر وفاة الملك محمد الخامس رئيس الحكومة تقلد ولي العهد الأمير مولاي الحسن نائب رئيس الحكومة المهام الملكية. الظهير الشريف رقم 1.61.060 بشأن تنظيم الحكومة الصادر في 4 مارس 1961، ج. ر عدد 2524 بتاريخ 10 مارس 1961 ص 632.

4- رئيس الوزارة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني. الظهير الشريف رقم 1.61.166 بشأن تنظيم وتأليف الحكومة الصادر في 2 يونيو 1961، ج. ر عدد 2538 بتاريخ 16 يونيو 1961 ص 1526-1527.

5- رئيس الحكومة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني. الظهير الشريف رقم 1.63.026 بتنظيم وتأليف الحكومة الصادر في 5 يناير 1963، ج. ر عدد 2624 بتاريخ 8 فبراير 1963 ص 278.

9- حكومة 13 نونبر 1963[2]

- نور الدين الغرفي: وكيل الوزارة في الفلاحة
- محمد بن عبد السلام الفاسي الحلفاوي: وزير البريد والبرق والتليفون

10- تعديل حكومي بتاريخ 20 غشت 1964[3]

- لا يوجد أي وزير مهندس من بين الوزراء الذين تم تعيينهم في هذا التعديل الحكومي.

11- حكومة 8 يونيو 1965[4]

- أحمد العسكي: وزير الأشغال العمومية والمواصلات[5]
- يحي بنسليمان[1]: وزير الصناعة العصرية والمناجم[2]

1- يعين ابتداء من 5 يونيو 1963 السيد ادريس الدباغ في منصب وزارة التجارة والصناعة والمناجم والملاحة التجارية. الفصل الثالث من الظهير الشريف رقم 1.63.169 يغير بمقتضاه الظهير الشريف رقم 1.63.026 الصادر في 5 يناير 1963 المتعلق بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 2642 بتاريخ 14 يونيو 1963 ص 1374.

2- الوزير الأول السيد أحمد باحنيني. الظهير الشريف رقم 1.63.341 بتأليف وتنظيم الحكومة الصادر في 13 نونبر 1963، ج. ر عدد 2665 بتاريخ 22 نونبر 1963 ص 2619.

3- الوزير الأول السيد أحمد أباحنيني. يغير ابتداء من 20 غشت 1964 تأليف الحكومة المؤسسة بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في 13 نونبر 1963 مع مراعاة مقتضيات المقطع الثاني من الفصل الثاني (المقطع الثاني: يعين ابتداء من 17 غشت 1964 السيد احمد بنهيمة وزيرا للشؤون الخارجية). الفصول الثالث والرابع والخامس من المرسوم الملكي رقم 64.530 الصادر في 20 غشت 1964 بشأن تأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 2707 بتاريخ 16 شتنبر 1964 ص 1883.

4- رئيس الحكومة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني. المرسوم الملكي رقم 138.65 الصادر بتاريخ 8 يونيو 1965 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 2746 بتاريخ 16 يونيو 1965 ص 1135.

- **بحيث تم الإعلان عن حالة الاستثناء ابتداء من يوم 7 يونيو 1965 على الساعة الثامنة والنصف مساء،** بمقتضى المرسوم الملكي رقم 65.136 الصادر بتاريخ 7 يونيو 1965 بإعلان حالة الاستثناء، ج. ر عدد 2745 بتاريخ 9 يونيو 1965 ص 1080.

- بناء على الرسالة المؤرخة في 8 يونيو 1965 التي قدم فيها السيد أحمد أباحنيني الوزير الأول استقالة الحكومة المؤلفة بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.63.341 المؤرخ في 13 نونبر 1963 حسبما وقع تغييره وتتميمه، تنتهي مهام السيد أحمد أباحنيني الوزير الأول وكذلك مهام بقية أعضاء الحكومة السابقة. المرسوم الملكي رقم 137.65 الصادر بتاريخ 8 يونيو 1965 بانتهاء مهام الحكومة، ج. ر عدد 2746 بتاريخ 16 يونيو 1965 ص 1134.

5- يعفى السيد أحمد العسكي وزير الأشغال العمومية والمواصلات ابتداء من 12 ماي 1967. الفصل الأول من المرسوم الملكي رقم 444.67 الصادر بتاريخ 12 ماي 1967 بتغيير المرسوم الملكي رقم 138.65 الصادر في 8 يونيو 1965 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 2853 بتاريخ 5 يوليوز 1967 ص 1483.

– محمد العيماني[3]: وكيلا للوزارة في تكوين الإطارات[4]–[5]

– الطيب زعمون[6]: وكيلا للوزارة بوزارة نائب الوزير الأول[7]–[8]

1– يعين السيد يحيى بنسليمان ابتداء من 9 يوليوز 1965 وزير الصناعة العصرية والمناجم. الفصل الثاني من المرسوم الملكي رقم 391.65 الصادر في 10 يوليوز 1965 بتغيير المرسوم الملكي رقم 138.65 الصادر في 8 يونيو 1965 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 2752 بتاريخ 28 يوليوز 1965 ص 1541.

2– تنتهي مهام السيد يحيى بنسليمان كوزير للصناعة العصرية والمناجم ابتداء من 24 فبراير 1966. الفصل الأول من المرسوم الملكي رقم 147.66 الصادر في 23 فبراير 1966 بتغيير وتتميم المرسوم الملكي رقم 138.65 الصادر في 8 يونيو 1965 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 2797 بتاريخ 8 يونيو 1966 ص 1073–1074.

3– يعين ابتداء من 25 ماي 1966 السيد محمد العيماني وكيلا للوزارة في تكوين الإطارات ويساعد وزير التنمية المكلف بالإنعاش الوطني والتخطيط في ممارسة مهامه. الفصلين الثالث والرابع من المرسوم الملكي رقم 349.66 الصادر في 3 ماي 1966 بتغيير وتتميم المرسوم الملكي رقم 138.65 الصادر في 8 يونيو 1965 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 2817 بتاريخ 26 أكتوبر 1966 ص 2191.

4– يعفى ابتداء من 11 مارس 1967 السيد محمد العيماني نائب كاتب الدولة في تكوين الإطارات لدى وزير التنمية المكلف بالإنعاش الوطني والتخطيط. المرسوم الملكي رقم 296.67 الصادر في 11 مارس 1967 يغير ويتمم بموجبه المرسوم الملكي رقم 138.65 الصادر في 8 يونيو 1965 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 2852 بتاريخ 28 يونيو 1967 ص 1419.

5– يعين ابتداء من 11 مارس 1967 السيد محمد العيماني كاتبا للدولة لدى الوزير الأول في تكوين الإطارات. المرسوم الملكي رقم 296.67 الصادر في 11 مارس 1967 يغير ويتمم بموجبه المرسوم الملكي رقم 138.65 الصادر في 8 يونيو 1965 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 2852 بتاريخ 28 يونيو 1967 ص 1419.

6– يعين السيد الطيب زعمون ابتداء من 25 ماي 1966 وكيلا للوزارة بوزارة نائب الوزير الأول. الفصل الخامس من المرسوم الملكي رقم 349.66 الصادر في 3 ماي 1966 بتغيير وتتميم المرسوم الملكي رقم 138.65 الصادر في 8 يونيو 1965 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 2817 بتاريخ 26 أكتوبر 1966 ص 2191.

7– يعفى ابتداء من 11 مارس 1967 السيد الطيب زعمون نائب كاتب الدولة لدى نائب الوزير الأول. المرسوم الملكي رقم 296.67 الصادر في 11 مارس 1967 يغير ويتمم بموجبه المرسوم الملكي رقم 138.65 الصادر في 8 يونيو 1965 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 2852 بتاريخ 28 يونيو 1967 ص 1419.

8– يعين ابتداء من 11 مارس 1967 السيد الطيب زعمون نائب كاتب الدولة لدى الوزير الأول. المرسوم الملكي رقم 296.67 الصادر في 11 مارس 1967 يغير ويتمم بموجبه المرسوم الملكي رقم 138.65 الصادر في 8 يونيو 1965 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 2852 بتاريخ 28 يونيو 1967 ص 1419.

12- حكومة 11 نونبر1967[1]-[2]-[3]

- يحيى الشفشاوني: وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات[4]
- محمد العيماني: كاتبا للدولة مكلفا بالتخطيط وتكوين الإطارات لدى الوزير الأول[5]-[6]-[7]-[8]-[9]
- الطيب زعمون: نائب كاتب الدولة في الفلاحة[10]

1- الوزير الأول الدكتور محمد بنهيمة. المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة ويعمل بهذا المرسوم ابتداء من 6 يوليوز 1967، ج. ر عدد 2872 بتاريخ 15 نونبر 1967 ص 2478-2479.

2- يعفى من مهامه ابتداء من 17 أكتوبر 1969 الدكتور محمد بنهيمة كوزير أول. الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.69.311 الصادر في 19 يناير 1970 يغير بموجبه المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 2986 بتاريخ 21 يناير 1970 ص 131.

3- يعين ابتداء من 17 أكتوبر 1969 الدكتور أحمد العراقي وزيرا أول. الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.69.311 الصادر في 19 يناير 1970 يغير بموجبه المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 2986 بتاريخ 21 يناير 1970 ص 131.

4- تنتهي ابتداء من 18 يناير 1968 مهام السيد يحيى الشفشاوني كوزير للأشغال العمومية والمواصلات. الفصل الأول من المرسوم الملكي رقم 94.68 الصادر في 17 يناير 1968 بتغيير المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 2930 بتاريخ 25 دجنبر 1968 ص 3061.

5- تنتهي ابتداء من 9 ماي 1968 مهام السيد محمد العيماني ككاتب للدولة مكلف بالتخطيط وتكوين الإطارات لدى الوزير الأول. الفصل الأول من المرسوم الملكي رقم 294.68 الصادر في 8 ماي 1968 بتغيير المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 2930 بتاريخ 25 دجنبر 1968 ص 3061.

6- يعين ابتداء من 9 ماي 1968 السيد محمد العيماني وزيرا مكلفا بالشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الإطارات لدى الوزير الأول. الفصل الثاني من المرسوم الملكي رقم 294.68 الصادر في 8 ماي 1968 بتغيير المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 2930 بتاريخ 25 دجنبر 1968 ص 3061.

7- تنتهي ابتداء من 7 فبراير 1969 مهام السيد محمد العيماني كوزير مكلف بالشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الإطارات لدى الوزير الأول. الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.69.63 الصادر في 21 فبراير 1969 بتغيير المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 2939 بتاريخ 26 فبراير 1969 ص 580.

8- يعين ابتداء من 7 فبراير 1969 السيد محمد العيماني وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات. الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.69.63 الصادر في 21 فبراير 1969 بتغيير المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 2939 بتاريخ 26 فبراير 1969 ص 580.

9- يعفى من مهامه ابتداء من 7 غشت 1970 السيد محمد العيماني وزير الأشغال العمومية والمواصلات. الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.70.219 الصادر 7 غشت 1970 يغير بموجبه المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 3023 بتاريخ 7 أكتوبر 1970 ص 2425.

10- يعفى ابتداء من 30 أبريل 1970 السيد الطيب زعمون كنائب كاتب الدولة في الفلاحة. الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.70.103 الصادر بتاريخ 5 فبراير 1971 يغير بموجبه المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 3043 بتاريخ 24 فبراير 1971 ص 362.

– مصطفى فارس[1]: كاتبا للدولة مكلفا بالتخطيط لدى الوزير الأول

– أحمد العسكي[2]: وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي

– الحسن الشامي[3]: وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات

13– حكومة 11 غشت 1971[4]

– أحمد العسكي: وزيرا للثقافة والتعليم العالي والثانوي والأصيل وتكوين الإطارات

– عبد العزيز بن جلون: نائبا لكاتب الدولة في التجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية

– مصطفى فارس[5]: كاتبا للدولة في المالية

14– حكومة 12 أبريل 1972[6]

– مصطفى فارس: وزيرا للمالية

– عبد العزيز بنجلون: وزيرا للتجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية

1– يعين ابتداء من 7 غشت 1969 السيد مصطفى فارس كاتبا للدولة مكلفا بالتخطيط لدى الوزير الأول. الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.69.310 الصادر في 19 يناير 1970 يغير بموجبه المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 2986 بتاريخ 21 يناير 1970 ص 131.

2– يعين ابتداء من 10 غشت 1970 السيد أحمد العسكي وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي. الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.70.220 الصادر في 10 غشت 1970 يغير بموجبه المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 3023 بتاريخ 7 أكتوبر 1970 ص 2425.

3– يعين ابتداء من 10 غشت 1970 السيد الحسن الشامي وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات. الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.70.220 الصادر في 10 غشت 1970 يغير بموجبه المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة، ج. ر عدد 3023 بتاريخ 7 أكتوبر 1970 ص 2425.

4– الوزير الأول السيد محمد كريم العمراني. الظهير الشريف رقم 1.71.133 الصادر في 11 غشت 1971 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 3068 بتاريخ 18 غشت 1971 ص 1918-1919.

– تنتهي ابتداء من 4 غشت 1971 مهام الحكومة السابقة المؤلفة بموجب المرسوم الملكي رقم 555.67 الصادر في 11 نونبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة حسبما وقع تغييره وتتميمه، بناء على الاستقالة التي قدمها الوزير الأول لصاحب الجلالة، ويستمر أعضاء الحكومة المشار إليها في القيام بمهامهم إلى أن يتم تعيين الحكومة الجديدة. الظهير الشريف رقم 1.71.131 الصادر في 4 غشت 1971 بانتهاء مهام الحكومة، ج. ر عدد 3068 بتاريخ 18 غشت 1971 ص 1918.

5– يعين السيد مصطفى فارس ابتداء من 4 شتنبر 1971 كاتبا للدولة في المالية. الظهير الشريف رقم 1.71.147 الصادر في 4 شتنبر 1971 يغير بمقتضاه الظهير الشريف رقم 1.71.133 الصادر في 11 غشت 1971 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 3072 بتاريخ 15 شتنبر 1971 ص 2162.

6– الوزير الأول السيد محمد كريم العمراني. الظهير الشريف رقم 1.72.109 الصادر في 13 أبريل 1972 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 3103 بتاريخ 19 أبريل 1972 ص 966.

– عبد اللطيف الغساسي: وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات

– عبد اللطيف العيماني: كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالتخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات

15– حكومة 20 نونبر 1972[1]

– عبد السلام برادة: وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي[2]

– عبد اللطيف العيماني: كاتب للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالتخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات

16– تعديل حكومي بتاريخ 25 أبريل 1974[3]

– عبد اللطيف الغيساسي: وزير التجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية

– أحمد التازي: وزير الأشغال العمومية والمواصلات

– محمد بلخياط : كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية

– الطيب ابن الشيخ: كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالتخطيط والتنمية الجهوية

– موسى السعدي: كاتب الدولة في التجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية

17– حكومة 10 أكتوبر 1977[4]

– ~محمد الدويري: وزيرا للتجهيز والإنعاش الوطني

– عبد اللطيف الغيساسي: وزيرا للمالية

– مصطفى فارس: وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي

– عبد الحفيظ القادري: وزيرا للشبيبة والرياضة

– محاند ناصر: وزيرا للنقل

– موسى السعدي: وزيرا للطاقة والمناجم

1– الوزير الأول السيد أحمد عصمان. الظهير الشريف رقم 1.72.474 الصادر في 20 نونبر 1972 بتأليف الحكومة، ج. ر عدد 3138 بتاريخ 20 دجنبر 1972 ص 3295.

2– يعفى من مهامه ابتداء من 25 أبريل 1974 السيد عبد السلام برادة وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي. الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.74.240 الصادر في 25 أبريل 1974 بتنظيم وتأليف الحكومة، ج. ر عدد 3209 بتاريخ فاتح ماي 1974 ص 1113.

3– الوزير الأول السيد أحمد عصمان. الظهير الشريف رقم 1.74.240 بتاريخ 25 أبريل 1974 بتنظيم وتأليف الحكومة، ج. ر عدد 3209 بتاريخ فاتح ماي 1974 ص 1112– 1113.

4– الوزير الأول السيد أحمد عصمان. الظهير الشريف رقم 1.77.328 بتاريخ 10 أكتوبر 1977 بتأليف الحكومة، ج. ر. عدد 3389 بتاريخ 12 أكتوبر 1977 ص 2895– 2896.

– الطيب بن الشيخ: كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالتخطيط والتنمية الجهوية

– عبد الحق التازي: كاتبا للدولة في تكوين الأطر

18– حكومة 27 مارس 1979[1]

– ~محمد الدويري: وزيرا للتجهيز والإنعاش الوطني

– عبد اللطيف الغيساسي: وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي

– عبد الحفيظ القادري: وزيرا للشبيبة والرياضة

– محاند ناصر: وزيرا للنقل

– موسى السعدي: وزيرا للطاقة والمناجم

– الطيب بن الشيخ: كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالتخطيط والتنمية الجهوية

– عبد الحق التازي: كاتبا للدولة في تكوين الأطر

– خليهن ولد الرشيد: كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الصحراوية

19– حكومة 5 نونبر 1981[2]

– ~محمد الدويري: وزيرا للتخطيط وتكوين الأطر والتكوين المهني

– موسى السعدي: وزيرا للطاقة والمعادن

– بنسالم الصميلي: وزيرا للصيد البحري والملاحة التجارية

– محمد القباج: وزيرا للتجهيز

– عثمان الدمناتي: وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي

– عبد الحق التازي: كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية

– خليهن ولد الرشيد: كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الصحراوية

– الطيب بن الشيخ[3]: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الاقتصادية

1– الوزير الأول ووزير العدل السيد المعطي بوعبيد. الظهير الشريف رقم 1.79.77 الصادر في 29 مارس 1979 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 3466 بتاريخ 4 أبريل 1979 ص 1010-1011.

2– الوزير الأول السيد المعطي بوعبيد. الظهير الشريف رقم 1.81.395 بتاريخ 5 نونبر 1981 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 3603 بتاريخ 18 نونبر 1981 ص 1378.

3– يعين السيد الطيب بن الشيخ وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الاقتصادية ابتداء من 23 مارس 1982. الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.82.135 الصادر في 3 يوليوز 1982 بتعيين السيد الطيب بن الشيخ وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الاقتصادية، ج. ر عدد 3636 بتاريخ 7 يوليوز 1982 ص 838.

20- حكومة 30 نونبر 1983[1]

- ~محمد الدويري: وزيرا للتخطيط وتكوين الأطر والتكوين المهني[2]
- الطيب بن الشيخ: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الاقتصادية
- موسى السعدي: وزيرا للطاقة والمعادن
- بنسالم الصميلي: وزيرا للصيد البحري والملاحة التجارية
- ~محمد القباج: وزيرا للتجهيز[3]
- عثمان الدمناتي: وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي
- مولاي الزين الزاهدي: وزيرا للتشغيل والإنعاش الوطني
- عبد الحق التازي: كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية[4]-[5]
- خليهن ولد الرشيد: كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الصحراوية

1- الوزير الأول السيد محمد كريم العمراني. الظهير الشريف رقم 1.83.334 الصادر في 30 نونبر 1983 بتعيين أعضاء الحكومة، يعين الفصل الأول منه السيد محمد كريم العمراني وزيرا أول ابتداء من 19 نونبر 1983 في حين يعين الفصل الثاني باقي أعضاء الحكومة ابتداء من 30 نونبر 1983، ج. ر عدد 3710 بتاريخ 7 دجنبر 1983 ص 1666-1667.

2- ابتداء من 27 يونيو 1984 تنتهي مهام السيد ~محمد الدويري وزير التخطيط وتكوين الأطر والتكوين المهني. الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.84.121 الصادر في 26 يونيو 1984 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.83.334 الصادر في 30 نونبر 1983 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 3752 مكرر بتاريخ 2 أكتوبر 1984 ص 921.

3- يعين ابتداء من 27 يونيو 1984 السيد ~محمد القباج، وزيرا للتجهيز وتكوين الأطر والتكوين المهني. الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.84.121 الصادر في 26 يونيو 1984 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.83.334 الصادر في 30 نونبر 1983 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 3752 مكرر بتاريخ 2 أكتوبر 1984 ص 922.

4- ابتداء من 27 يونيو 1984 تنتهي مهام السيد عبد الحق التازي كاتب الدولة في الشؤون الخارجية. الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.84.121 الصادر في 26 يونيو 1984 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.83.334 الصادر في 30 نونبر 1983 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 3752 مكرر بتاريخ 2 أكتوبر 1984 ص 921.

5- يعين ابتداء من 27 يونيو 1984 السيد عبد الحق التازي وزيرا للتخطيط. الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.84.121 الصادر في 26 يونيو 1984 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.83.334 الصادر في 30 نونبر 1983 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 3752 مكرر بتاريخ 2 أكتوبر 1984 ص 922.

21- حكومة 11 أبريل 1985[1]-[2]-[3]

- الطيب بن الشيخ: وزيرا للصحة العمومية
- موسى السعدي: وزيرا للسياحة[4]
- بنسالم الصميلي: وزيرا للصيد البحري والملاحة التجارية
- محمد القباج: وزيرا للتجهيز والتكوين المهني وتكوين الأطر[5]
- عثمان الدمناتي: وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي
- مولاي الزين الزاهدي: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الاقتصادية
- خليهن ولد الرشيد: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بتنمية الأقاليم الصحراوية
- محمد أبيض: وزيرا للصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية
- محمد فتاح: وزيرا للطاقة والمعادن[6]
- حسن العبادي: وزيرا للتشغيل

1- الوزير الأول السيد محمد كريم العمراني. الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 11 أبريل 1985 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 3785 بتاريخ 15 ماي 1985 ص 707.

2- ابتداء من 30 شتنبر 1986 تنتهي مهام السيد محمد كريم العمراني بوصفه وزيرا أول. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.86.301 الصادر في 30 شتنبر 1986 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 11 أبريل 1985 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 3859 بتاريخ 15 أكتوبر 1986 ص 1087.

3- ابتداء من 30 سبتمبر 1986 يعين الدكتور عز الدين العراقي وزيرا أول. المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.86.301 الصادر في 30 شتنبر 1986 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 11 أبريل 1985 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 3859 بتاريخ 15 أكتوبر 1986 ص 1087.

4- ابتداء من 31 يوليو 1990 يعفى السيد موسى السعدي من مهمة وزير السياحة. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.90.96 الصادر في 15 غشت 1990 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 11 أبريل 1985 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4060 بتاريخ 22 غشت 1990 ص 1212.

5- ابتداء من فاتح يونيو 1988 تحل عبارة "وزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر" محل عبارة "وزير التجهيز والتكوين المهني وتكوين الأطر" الواردة بالظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 11 أبريل 1985 بتعيين أعضاء الحكومة. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.88.133 الصادر في 28 يونيو 1988 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 11 أبريل 1985 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 3948 بتاريخ 29 يونيو 1988 ص 606.

6- ابتداء من 31 يوليوز 1990 يعفى السيد محمد فتاح من مهمة وزير الطاقة والمعادن. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.90.96 الصادر في 15 غشت 1990 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 11 أبريل 1985 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4060 بتاريخ 22 غشت 1990 ص 1212.

22- حكومة 11 غشت 1992[1]

- بنسالم الصميلي: وزيرا للصيد البحري والملاحة التجارية
- محمد القباج: وزيرا للأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر
- عبد السلام احيزون: وزيرا للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
- عثمان الدمناتي: وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي[2]
- مولاي الزين الزاهدي: وزيرا للتجارة والصناعة وتحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص
- عبد الرحمان السباعي: كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون العامة
- عبد العزيز مزيان[3]: وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي

1- الوزير الأول السيد محمد كريم العمراني. الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 غشت 1992 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4164 بتاريخ 19 غشت 1992 ص 1012.

2- ابتداء من 16 نونبر 1992 يعفى السيد عثمان الدمناتي من منصب وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.92.187 الصادر في 7 دجنبر 1992 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 غشت 1992 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4181 بتاريخ 16 دجنبر 1992 ص 1761.

3- ابتداء من 17 نونبر 1992 يعين السيد عبد العزيز مزيان وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي. المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.92.187 الصادر في 7 دجنبر 1992 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 غشت 1992 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4181 بتاريخ 16 دجنبر 1992 ص 1761.

23- حكومة 11 نوفمبر 1993[1]-[2]-[3]-[4]

- محمد حصاد: وزيرا للأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر
- عبد السلام أحيزون: وزيرا للبريد والمواصلات
- عبد العزيز مزيان بلفقيه: وزيرا للفلاحة والاستثمار الفلاحي
- عبد اللطيف الكراوي: وزيرا للطاقة والمعادن
- ادريس التولالي: وزيرا للإسكان
- مراد شريف: وزيرا للتجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والصناعة التقليدية
- عبد الرحمان السباعي: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول
- الطيب الفاسي الفهري: كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية

24- حكومة 7 يونيو 1994[5]

- محمد حصاد: وزيرا للأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر
- عبد السلام أحيزون: وزيرا للبريد والمواصلات

1- الوزير الأول السيد محمد كريم العمراني. الظهير الشريف رقم 1.93.447 الصادر في 17 نونبر 1993 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4229 بتاريخ 17 نونبر 1993 ص 2250-2251.

- ابتداء من 9 نونبر 1993 تعفى الحكومة السابقة المعينة بالظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 غشت 1992. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.93.446 الصادر في 17 نونبر 1993 بإعفاء الحكومة وتعيين السيد محمد كريم العمراني وزيرا أول، ج. ر عدد 4229 بتاريخ 17 نونبر 1993 ص 2250.

2- يعين السيد محمد كريم العمراني وزيرا أول ابتداء من 9 نوفمبر 1993 بمقتضى المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.93.446 الصادر في 17 نونبر 1993 بإعفاء الحكومة وتعيين السيد محمد كريم العمراني وزيرا أول، ج. ر عدد 4229 بتاريخ 17 نونبر 1993 ص 2250.

بينما يعين باقي أعضاء الحكومة ابتداء من 11 نوفمبر 1993، بمقتضى المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.93.447 الصادر في 17 نونبر 1993 بتعيين أعضاء الحكومة السابق ذكره.

3- يعفى السيد محمد كريم العمراني من مهام الوزير الأول ابتداء من 25 ماي 1994. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.94.262 الصادر في 30 ماي 1994 بإعفاء السيد محمد كريم العمراني من مهام الوزير الأول وتعيين السيد عبد اللطيف الفيلالي وزيرا أولا، ج. ر عدد 4257 بتاريخ فاتح يونيو 1994 ص 828.

4- يعين السيد عبد اللطيف الفيلالي وزيرا أولا ابتداء من 25 ماي 1994. المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.94.262 الصادر في 30 ماي 1994 بإعفاء السيد محمد كريم العمراني من مهام الوزير الأول وتعيين السيد عبد اللطيف الفيلالي وزيرا أولا، ج. ر عدد 4257 بتاريخ فاتح يونيو 1994 ص 828.

5- الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد عبد اللطيف الفيلالي. الظهير الشريف رقم 1.94.273 الصادر في 14 يونيو 1994 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4259 بتاريخ 15 يونيو 1994 ص 904- 905.

– عبد العزيز مزيان بلفقيه: وزيرا للفلاحة والاستثمار الفلاحي

– عبد اللطيف الكراوي: وزيرا للطاقة والمعادن

– ادريس التولالي: وزيرا للإسكان

– مراد شريف: وزيرا للتجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والصناعة التقليدية[1]–[2]

– عبد الرحمان السباعي: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول

– الطيب الفاسي الفهري: كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية والتعاون

25– حكومة 27 فبراير 1995[3]

– محمد القباج: وزيرا للمالية والاستثمارات الخارجية[4]

– عبد العزيز مزيان بلفقيه: وزيرا للأشغال العمومية

– عبد اللطيف الكراوي: وزيرا للطاقة والمعادن

– رشيد بن المختار: وزيرا للتربية الوطنية

– سعيد أمسكان: وزيرا للنقل[1]

1– يعين السيد مراد الشريف وزيرا للمالية ابتداء من 15 يوليوز 1994. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.94.290 الصادر في 25 يوليوز 1994 يغير بموجبه الظهير الشريف رقم 1.94.273 الصادر في 14 يونيو 1994 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4266 بتاريخ 3 غشت 1994 ص 1225.

2– يعين ابتداء من 19 يوليوز 1994 السيد مراد الشريف وزير المالية، وزيرا للمالية والاستثمارات. المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.94.290 الصادر في 25 يوليوز 1994 يغير بموجبه الظهير الشريف رقم 1.94.273 الصادر في 14 يونيو 1994 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4266 بتاريخ 3 غشت 1994 ص 1225.

3– الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد عبد اللطيف الفيلالي. الظهير الشريف رقم 1.95.40 الصادر في 27 فبراير 1995 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4296 بتاريخ 3 مارس 1995 ص 566–567.

– ابتداء من 31 يناير 1995 تعفى الحكومة السابقة المعينة بالظهير الشريف رقم 1.94.273 الصادر في 14 يونيو 1994. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.95.20 الصادر في 31 يناير 1995 بإعفاء الحكومة وتعيين السيد عبد اللطيف الفيلالي وزيرا أول ووزيرا للشؤون الخارجية والتعاون، ج. ر عدد 4296 بتاريخ 3 مارس 1995 ص 566.

وابتداء من نفس التاريخ (31 يناير 1995) يعين السيد عبد اللطيف الفيلالي وزيرا أول ووزيرا للشؤون الخارجية والتعاون بمقتضى المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.95.20 الصادر في 31 يناير 1995 بإعفاء الحكومة وتعيين السيد عبد اللطيف الفيلالي وزيرا أول ووزيرا للشؤون الخارجية والتعاون، ج. ر عدد 4296 بتاريخ 3 مارس 1995 ص 566.

4– ابتداء من 13 غشت 1997 يعفى من مهامه السيد محمد القباج وزير المالية والاستثمارات الخارجية. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.97.183 الصادر في 13 غشت 1997 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.95.40 الصادر في 27 فبراير 1995 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4509 بتاريخ 18 غشت 1997 ص 3273.

– سعيد الفاسي: وزيرا للإسكان[2]

– عبد الرحمان السباعي: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول

– لامين بنعمر: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالسكان[3]

– الطيب الفاسي الفهري: كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية والتعاون

26– تعديل حكومي بتاريخ 13 غشت 1997[4]

– عبد العزيز مزيان بلفقيه: وزير الفلاحة والتجهيز والبيئة

– مراد الشريف: وزير السكنى والتشغيل والتكوين المهني

– عبد اللطيف الكراوي: وزير الشؤون الاجتماعية والصحة والشبيبة والرياضة والتعاون الوطني

– عبد السلام أحيزون: وزير المواصلات

– رشيد بن المختار: وزير التربية الوطنية

– ادريس بنهيمة: وزير النقل والملاحة التجارية والسياحة والطاقة والمعادن

– عبد الرحمان السباعي: الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بإدارة الدفاع الوطني

– الطيب الفاسي الفهري: كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون

– عبد الرزاق المصدق: كاتب الدولة لدى وزير المالية مكلفا بالتجارة والصناعة والصناعة التقليدية

– الحسين التجاني: كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتجهيز والبيئة مكلفا بالبيئة

– أمينة بن خضراء: كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن مكلفة بتنمية القطاع المعدني

– محمد بيجاعد[1]: كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالسكان

1– ابتداء من 13 غشت 1997 يعفى من مهامه السيد سعيد امسكان وزير النقل. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.97.183 الصادر في 13 غشت 1997 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.95.40 الصادر في 27 فبراير 1995 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4509 بتاريخ 18 غشت 1997 ص 3273.

2– ابتداء من 13 غشت 1997 يعفى من مهامه السيد سعيد الفاسي وزير الإسكان. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.97.183 الصادر في 13 غشت 1997 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.95.40 الصادر في 27 فبراير 1995 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4509 بتاريخ 18 غشت 1997 ص 3273.

3– ابتداء من 13 غشت 1997 يعفى من مهامه السيد لامين بنعمر الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالسكان. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.97.183 الصادر في 13 غشت 1997 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.95.40 الصادر في 27 فبراير 1995 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4509 بتاريخ 18 غشت 1997 ص 3273.

4– الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد عبد اللطيف الفيلالي. الظهير الشريف رقم 1.97.183 الصادر في 13 غشت 1997 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.95.40 الصادر في 27 فبراير 1995 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4509 بتاريخ 18 غشت 1997 ص 3273– 3274.

27- حكومة 14 مارس 1998[2]

- العلمي التازي: وزيرا للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية[3]
- حسن الصبار: وزيرا للسياحة[4]
- بوعمرو تغوان: وزيرا للتجهيز
- أحمد الموساوي: وزيرا للشبيبة والرياضة
- عبد الرحمان السباعي: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بإدارة الدفاع الوطني
- محمد المباركي: كاتبا للدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان مكلفا بالإسكان
- الطيب الفاسي الفهري[5]: كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية

1- يعين السيد محمد بيجاعد كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالسكان ابتداء من 29 شتنبر 1997. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.97.206 الصادر في 4 نونبر 1997 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.95.40 الصادر في 27 فبراير 1995 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4532 بتاريخ 6 نونبر 1997 ص 4193.

2- الوزير الأول السيد عبد الرحمن يوسفي. الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 16 مارس 1998 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4571 بتاريخ 23 مارس 1998 ص 1008- 1009.

- تم إقرار الحكومة المعين أعضاؤها بالظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 16 مارس 1998 كما وقع تغييره، في مزاولة المهام المنوطة بها، وذلك إثر تقلد محمد السادس للمهام الملكية بعد وفاة الملك الحسن الثاني. بحيث جرى إقرار حكومة 14 مارس 1998 في مزاولة المهام المنوطة بها بتاريخ 5 غشت 1999 بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.99.204 الصادر في 5 غشت 1999 بإقرار الحكومة في مزاولة المهام المنوطة بها ويعمل بهذا الظهير الشريف ابتداء من 23 يوليوز 1999، ج. ر عدد 4714 بتاريخ 5 غشت 1999 ص 1985.

- عين السيد عبد الرحمن يوسفي وزيرا أول ابتداء من 14 مارس 1998. الظهير الشريف رقم 1.98.37 الصادر في 16 مارس 1998 بتعيين السيد عبد الرحمن يوسفي وزيرا أول، ج. ر عدد 4571 بتاريخ 23 مارس 1998 ص 1008.

3- ابتداء من 6 شتنبر 2000 يعفى من مهامه السيد العلمي التازي وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.00.279 الصادر في 6 شتنبر 2000 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 16 مارس 1998 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4829 بتاريخ 11 شتنبر 2000 ص 2353.

4- ابتداء من 6 شتنبر 2000 يعفى من مهامه السيد حسن الصبار وزير السياحة. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.00.279 الصادر في 6 شتنبر 2000 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 16 مارس 1998 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4829 بتاريخ 11 شتنبر 2000 ص 2353.

5- يعين السيد الطيب الفاسي الفهري كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية ابتداء من 25 نونبر 1999. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.99.319 الصادر في 25 نونبر 1999 بتعيين السيد الطيب الفاسي الفهري كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية، ج. ر عدد 4755 بتاريخ 27 ديسمبر 1999 ص 3057.

28- تعديل حكومي بتاريخ 6 شتنبر 2000[1]

- بوعمرو تغوان: وزيرا للتجهيز
- أحمد الموساوي: وزيرا للشبيبة والرياضة
- عبد الرحمان السباعي: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بإدارة الدفاع الوطني
- محمد المباركي: كاتبا للدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان مكلفا بالإسكان
- الطيب الفاسي الفهري: كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية
- نصر حجي[2]: كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام

29- حكومة 7 نونبر 2002[3]

- كريم غلاب: وزيرا للتجهيز والنقل
- عادل الدويري: وزيرا للسياحة
- محمد بوطالب: وزيرا للطاقة والمعادن
- عبد الرحمان السباعي: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بإدارة الدفاع الوطني
- الطيب الفاسي الفهري: وزيرا منتدبا لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون
- عبد الرزاق المصدق: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد[4]

1- الوزير الأول السيد عبد الرحمن يوسفي. المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.00.279 الصادر في 6 شتنبر 2000 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 16 مارس 1998 بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره، ج. ر عدد 4829 بتاريخ 11 شتنبر 2000 ص 2354.

2- يعين ابتداء من 6 شتنبر 2000 السيد نصر حجي كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام. المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.00.279 الصادر في 6 شتنبر 2000، بتغيير الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 16 مارس 1998 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 4829 بتاريخ 11 شتنبر 2000 ص 2354.

3- الوزير الأول السيد إدريس جطو. الظهير الشريف رقم 1.02.312 الصادر في 7 نونبر 2002 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 5055 بتاريخ 11 نونبر 2002 ص 3213- 3214.

- يعين السيد إدريس جطو وزيرا أول ابتداء من 7 نونبر 2002. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.02.311 الصادر في7 نونبر 2002 بتعيين السيد إدريس جطو وزيرا أول، ج. ر عدد 5055 بتاريخ 11 نونبر 2002 ص 3213. وابتداء من نفس التاريخ (7 نوفمبر 2002) يعفى السيد عبد الرحمن يوسفي من مهام الوزير الأول بمقتضى المادة الثانية من نفس الظهير.

4- ابتداء من 8 يونيو 2004، يعفى من مهامه السيد عبد الرزاق المصدق الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.04.130 الصادر في 8 يونيو 2004 بتغيير

– عبد الكبير زهود: كاتبا للدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة مكلفا بالماء

30– تعديل حكومي بتاريخ 8 يونيو 2004[1]

– كريم غلاب: وزير التجهيز والنقل

– عادل الدويري: وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي[2]

– محمد بوطالب: وزير الطاقة والمعادن

– محمد بوسعيد: الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة[3]

– عبد الرحمان السباعي: الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بإدارة الدفاع الوطني

– الطيب الفاسي الفهري: الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون

– عبد الكبير زهود: كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء

– أنيس برو: كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية[4]

– شكيب بنموسى: وزيرا للداخلية[5]

الظهير الشريف رقم 1.02.312 الصادر في 7 نونبر 2002 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 5220 بتاريخ 10 يونيو 2004 ص 2553.

1– الوزير الأول السيد إدريس جطو. الظهير الشريف رقم 1.04.130 الصادر في 8 يونيو 2004 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.02.312 الصادر في 7 نونبر 2002 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 5220 بتاريخ 10 يونيو 2004 ص 2553–2555.

2– تم تعيين السيد عادل الدويري وزيرا للسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي ابتداء من 8 يونيو 2004.

3– تم تعيين السيد محمد بوسعيد وزيرا مكلفا بتحديث القطاعات العامة ابتداء من 8 يونيو 2004.

4– تم تعيين السيد أنيس برو كاتبا للدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي مكلفا بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية ابتداء من 8 يونيو 2004.

5– ابتداء من 15 فبراير 2006 يعين السيد شكيب بنموسى وزيرا للداخلية (خلفا للسيد المصطفى ساهل). المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.06.63 الصادر في 15 فبراير 2006 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.02.312 الصادر في 7 نونبر 2002 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 5398 بتاريخ 23 فبراير 2006 ص 499.

31- حكومة 15 أكتوبر 2007[1]

- شكيب بنموسى: وزيرا للداخلية[2]
- الطيب الفاسي فهري: وزيرا للشؤون الخارجية والتعاون
- كريم غلاب: وزيرا للتجهيز والنقل
- محمد بوسعيد: وزيرا للسياحة والصناعة التقليدية[3]
- أمينة ابن خضرة: وزيرة للطاقة والمعادن والماء والبيئة
- أحمد رضى شامي: وزيرا للصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة
- عبد الرحمن سباعي: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بإدارة الدفاع الوطني
- محمد عبو: وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بتحديث القطاعات العامة[4]
- عبد الكبير زهود: كاتبا للدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة مكلفا بالماء والبيئة
- أنيس برو: كاتبا للدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية مكلفا بالصناعة التقليدية
- محمد سعد حصار: كاتبا للدولة لدى وزير الداخلية
- ياسر الزناكي[5]: وزيرا للسياحة والصناعة التقليدية

1- الوزير الأول السيد عباس الفاسي. الظهير الشريف رقم 1.07.200 الصادر في 15 أكتوبر 2007 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 5570 بتاريخ 18 أكتوبر 2007 ص 3408- 3409.

عين السيد عباس الفاسي وزيرا أول ابتداء من 19 شتنبر 2007 بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.07.194 الصادر في 19 شتنبر 2007 بتعيين السيد عباس الفاسي وزيرا أول، ج. ر عدد 5563 بتاريخ 24 شتنبر 2007 ص 3115.

2- ابتداء من 4 يناير 2010 تنتهي مهام السيد شكيب بنموسى وزير الداخلية. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.10.01 الصادر في 4 يناير 2010 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.07.200 الصادر في 15 أكتوبر 2007 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 5804 بتاريخ 14 يناير 2010 ص 107.

3- ابتداء من 4 يناير 2010 تنتهي مهام السيد محمد بوسعيد وزير السياحة والصناعة التقليدية. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.10.01 الصادر في 4 يناير 2010 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.07.200 الصادر في 15 أكتوبر 2007 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 5804 بتاريخ 14 يناير 2010 ص 107.

4- ابتداء من 4 يناير 2010 تنتهي مهام السيد محمد عبو الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.10.01 الصادر في 4 يناير 2010 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.07.200 الصادر في 15 أكتوبر 2007 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 5804 بتاريخ 14 يناير 2010 ص 107.

5- يعين ابتداء من 4 يناير 2010 السيد ياسر الزناكي وزيرا للسياحة والصناعة التقليدية. المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.10.01 الصادر في 4 يناير 2010 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.07.200 الصادر في 15 أكتوبر 2007 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 5804 بتاريخ 14 يناير 2010 ص 107.

32- حكومة 3 يناير 2012[1]

- عبد الله بها: وزيرا للدولة
- عزيز رباح: وزيرا للتجهيز والنقل
- فؤاد دويري: وزيرا للطاقة والمعادن والماء والبيئة[2]

33- تعديل حكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013[3]

- عبد الله بها: وزيرا للدولة
- محمد حصاد: وزيرا للداخلية
- محمد بوسعيد: وزيرا للاقتصاد والمالية
- رشيد بلمختار: وزيرا للتربية الوطنية والتكوين المهني
- عزيز رباح: وزيرا للتجهيز والنقل[4] واللوجيستيك
- أنيس برو: وزيرا مكلفا بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة
- محمد عبو: وزيرا منتدبا لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي مكلفا بالتجارة الخارجية
- سمي بنخلدون: وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر
- محمد مبديع: وزيرا منتدبا لدى رئيس الحكومة مكلفا بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
- شرفات اليدري أفيلال: وزيرة منتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة مكلفة بالماء

1- رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران. الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 3 يناير 2012 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 6009 مكرر بتاريخ 4 يناير 2012 ص 154- 155.

عين السيد عبد عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة ابتداء من 29 نونبر 2011 بمقتضى المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.11.183 الصادر في 29 نونبر 2011 بتعيين السيد عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة، ج. ر عدد 6000 بتاريخ فاتح دجنبر 2011 ص 5700.

2- ابتداء من 10 أكتوبر 2013 يعفى من مهامه السيد فؤاد دويري وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة. المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.13.105 الصادر في 14 أكتوبر 2013 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 3 يناير 2012 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 6195 بتاريخ 14 أكتوبر 2013 ص 6500.

3- رئيس الحكومة السيد عبد الإله ابن كيران. الظهير الشريف رقم 1.13.105 الصادر في 14 أكتوبر 2013 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 3 يناير 2012 بتعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 6195 بتاريخ 14 أكتوبر 2013 ص 6500- 6502.

4- تغير تسمية القطاع الوزاري الذي يشغله الوزير الآتي ذكره على النحو التالي السيد عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك. المادة الثالثة من الظهير الشريف رقم 1.13.105 الصادر في 14 أكتوبر 2013 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 3 يناير 2012 بتعيين أعضاء الحكومة، ج ر عدد 6195 بتاريخ 14 أكتوبر 2013 ص 6501.

– محمد مامون بوهدود: وزيرا منتدبا لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي مكلفا بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم.

الملحق رقم (4):

بيوغرافيا الوزراء المهندسين المغاربة

(1955 – 2013)

1- ˜محمد الدويري

ولد في 26 دجنبر 1926 بفاس، اشتهرت عائلته بتولي القضاء، ويعد أول خريج مغربي من مدرسة البوليتيكنيك بباريس سنة 1948، وتخرج أيضا من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس سنة 1950. كما يعد من الموقعين على عريضة 11 يناير 1944 للمطالبة بالاستقلال، شغل منصب خليفة مدير المعادن قبيل الاستقلال، وهو عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، تم تعيينه وزيرا (10 مرات) في عهد الراحلين محمد الخامس والحسن الثاني:

* وزير الأشغال العمومية في حكومة 7 دجنبر 1955؛
* وزير الأشغال العمومية والتعمير والسكنى في حكومة 28 أكتوبر 1956؛
* وزير الأشغال العمومية في حكومة 12 ماي 1958؛
* وزير الاقتصاد الوطني والمالية في حكومة 26 ماي 1960؛
* وزير الاقتصاد الوطني والمالية في حكومة 26 فبراير 1961؛
* وزير الاقتصاد الوطني والمالية في حكومة 2 يونيو1961؛
* وزيرا للتجهيز والإنعاش الوطني في حكومة 10 أكتوبر 1977؛
* وزيرا للتجهيز والإنعاش الوطني في حكومة 27 مارس 1979؛
* وزيرا للتخطيط وتكوين الأطر والتكوين المهني في حكومة 5 نونبر 1981؛
* وزيرا للتخطيط وتكوين الأطر والتكوين المهني في حكومة 30 نونبر 1983.

2- أحمد بن منصور النجاعي

ولد في 16 أبريل 1920 بالغرب بإقليم القنيطرة، ينحدر من عائلة مخزنية تشتغل بالفلاحة تنتمي إلى الملاكين الكبار للأراضي، وهو مهندس فلاحي خريج المعهد الوطني للفلاحة بالجزائر، مناضل في إطار الحركة الوطنية، مؤسس ورئيس جمعية منتجي الخضراوات بالمغرب (ASPAM) ما بين سنة 1958 إلى غاية وفاته سنة 2004، عين وزيرا (مرة واحدة):

* وزير الفلاحة في حكومة 7 دجنبر 1955.

3- الحاج عمر بن عبد الجليل

ولد عام 1907 بفاس، ينتمي إلى عائلة فلاحية من الملاكين الكبار للأراضي، وهو مهندس فلاحي خريج المدرسة الوطنية للفلاحة بمونبوليي بفرنسا، كما يعتبر من الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال، عين وزيرا (مرتين):

* وزير الفلاحة في حكومة 28 أكتوبر 1956؛
* وزير التربية الوطنية في حكومة 12 ماي .1958

4- مسعود الشيكر

ولد عام 1905 بسيدي قاسم، خريج مدرسة البوليتيكنيك بباريس والمدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس بفرنسا، وهو كذلك من الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال، تم تعيينه مديرا للديوان الملكي سنة 1955، كما تم تعيينه فيما بعد أمينا عاما لمجلس الدستور، شغل منصب وزير (مرة واحدة):

* وزير الداخلية في حكومة 12 ماي 1958.

5- عبد الحفيظ القادري

ولد عام 1929 بسلا، وهو مهندس فلاحي خريج المعهد الوطني للزراعة والبيطرة بباريس بفرنسا، شغل منصب مدير ديوان الحاج عمر بن عبد الجليل حينما كان وزيرا للفلاحة في حكومة 28 أكتوبر 1956، ومدير مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية (BRPM)، ثم سفير بإسبانيا ما بين 1982 و1985، تم تعيينه وزيرا (3 مرات):

* وكيل الوزارة في الفلاحة في حكومة 12 ماي 1958؛
* وزيرا للشبيبة والرياضة في حكومة 10 أكتوبر 1977؛
* وزيرا للشبيبة والرياضة في حكومة 27 مارس 1979.

6- محمد الطاهري

مهندس فلاحي خريج المعهد الوطني للزراعة والبيطرة بباريس بفرنسا، شغل مناصب سامية في إدارة الفلاحة، ثم مديرا للمكتب الوطني للري (ONI)، عين وزيرا (مرة واحدة):

* وكيل الوزارة في التربية الوطنية في حكومة 12 ماي 1958.

7- التهامي عمار

ولد في 24 دجنبر 1924 بدمنات، ينحدر من عائلة ميسورة تشتغل بالفلاحة، وهو مهندس فلاحي خريج المدرسة الوطنية للفلاحة بمونبولييي والمدرسة العليا للزراعة والبيطرة بباريس بفرنسا، اشتغل رئيسا للمصالح الفلاحية الجهوية بمراكش، ثم مفتشا لوزارة الفلاحة بمنطقة الجنوب (مراكش- آسفي- ورزازات- أكادير- تادلة)، عين وزيرا (مرة واحدة):

* وزير الفلاحة في حكومة 24 دجنبر 1958.

8- محمد بن عبد السلام الفاسي (الحلفاوي)

ولد بمدينة تطوان، ثم تابع دراسته الثانوية بمدرسة النجاح بنابلس بفلسطين (التي تحولت فيما بعد إلى جامعة النجاح بفلسطين)، وانتقل بعدها إلى اسطنبول بتركيا حيث تابع دراسته في الهندسة المدنية بالجامعة الأمريكية، تم تعيينه عاملا على مدينة تطوان ثم مديرا عاما لشركة الخطوط الجوية الملكية وبعدها سفيرا للمغرب في عدة دول منها الأرجنتين والشيلي والبرازيل، كما تم تعيينه وزيرا (3 مرات):

* وزير البريد والبرق والتليفون في حكومة 2 يونيو 1961؛
* وزير البريد والبرق والتليفون في حكومة 5 يناير 1963؛
* وزير البريد والبرق والتليفون في حكومة 13 نونبر 1963.

9- ادريس الدباغ

ولد في 7 نونبر 1921 بمراكش، كان والده تاجرا وملاكا كبيرا، حاصل على دبلوم مهندس في فنون وصناعات النسيج من المدرسة الوطنية العليا لفنون وصناعات النسيج بمدينة روبيه بفرنسا، تم تعيينه سفيرا للمغرب في روما بإيطاليا، وعين فيما بعد رئيسا منتدبا لشركة أومنيوم للتجارة والصناعة شمال إفريقيا (OCINA) ثم نائبا لرئيس البنك التجاري المغربي (التجاري وفا بنك حاليا) عن طريق شركة خاصة تدعى "ناميري"، كما تم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزيرا للتجارة والصناعة والمناجم والملاحة التجارية ابتداء من 5 يونيو 1963 في حكومة 5 يناير 1963.

10- نور الدين الغرفي

ولد سنة 1926 بمراكش، مهندس فلاحي خريج المدرسة الوطنية للفلاحة بمونبولييي بفرنسا، حاصل أيضا على دبلوم السلك العالي للمدرسة الوطنية للإدارة بالرباط، اشتغل كاتبا عاما للمدرسة الوطنية للبحث الزراعي إثر إنشائها ثم سفيرا للمغرب لدى منظمة الفاو (FAO) بروما، كما تم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وكيل الوزارة في الفلاحة في حكومة 13 نونبر 1963.

11- أحمد العسكي

ولد سنة 1930 بالمدينة القديمة بالدار البيضاء، ينحدر من أسرة تنتمي إلى البرجوازية المتوسطة، حاصل على دبلوم مهندس من المدرسة الوطنية للأشغال العمومية بباريس ودبلوم المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس بفرنسا، اشتغل مديرا عاما لميناء الدار البيضاء وبعدها رئيسا مديرا عاما لشركة الخطوط الملكية الجوية (مقاولة عمومية)، شغل منصب رئيس ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 1962 و1963، كما تم تعيينه وزيرا (3 مرات):

* وزير الأشغال العمومية والمواصلات في حكومة 8 يونيو 1965؛
* وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي ابتداء من 10 غشت 1970 في حكومة 11 نونبر1967؛
* وزيرا للثقافة والتعليم العالي والثانوي والأصيل وتكوين الإطارات في حكومة 11 غشت 1971.

12- يحيى بنسليمان

ولد في 11 فبراير 1926 بالجديدة، مهندس فلاحي خريج المدرسة الوطنية للفلاحة بفرنسا، اشتغل مديرا للمكتب الوطني للإصلاح الزراعي ومديرا للديوان الملكي وعاملا على إقليم بني ملال قبل أن يعين وزيرا (مرة واحدة):

* وزير الصناعة العصرية والمناجم ابتداء من 9 يوليوز 1965 في حكومة 8 يونيو 1965.

13- محمد العيماني

ولد سنة 1927 بالرباط، مهندس خريج المدرسة الوطنية للأشغال العمومية بباريس والمدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس بفرنسا، تم تعيينه مديرا للمكتب الوطني للري ومديرا للمكتب الوطني للسكك الحديدية، قبل أن يعين وزيرا (مرتين):

* وكيلا للوزارة في تكوين الإطارات لدى وزير التنمية المكلف بالإنعاش الوطني والتخطيط ابتداء من 25 ماي 1966 ثم كاتبا للدولة لدى الوزير الأول في تكوين الإطارات ابتداء من 11 مارس 1967 في حكومة 8 يونيو 1965؛

* كاتبا للدولة، مكلفا بالتخطيط وتكوين الإطارات لدى الوزير الأول ثم وزيرا مكلفا بالشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الإطارات لدى الوزير الأول ابتداء من 9 ماي 1968 ثم وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات ابتداء من 7 فبراير 1969 في حكومة 11 نونبر1967.

14- الطيب زعمون

ولد سنة 1931 بفاس، حاصل على دبلوم المعهد الوطني للزراعة والبيطرة بباريس تخصص الهندسة القروية، اشتغل كاتبا عاما لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ومديرا عاما للمكتب الوطني للري (ONI) وبعدها مستشارا للملك في الشؤون الفلاحية، كما تم تعيينه وزيرا (مرتين):

* وكيلا للوزارة بوزارة نائب الوزير الأول ابتداء من 25 ماي 1966 ثم نائب كاتب الدولة لدى الوزير الأول ابتداء من 11 مارس 1967 في حكومة 8 يونيو 1965؛
* نائب كاتب الدولة في الفلاحة في حكومة 11 نونبر1967.

15- يحيى الشفشاوني

ولد في 8 مارس 1937 بوجدة، خريج مدرسة البوليتيكنيك بباريس ومدرسة المناجم بباريس بفرنسا، اشتغل مدير المناجم والجيولوجيا، قبل أن يتم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات في حكومة 11 نونبر1967.

16- مصطفى فارس

ولد في 17 دجنبر 1933 بالدار البيضاء، مهندس مدني خريج المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس بفرنسا، اشتغل مديرا للتجهيز ومديرا للماء بالمكتب الوطني للري وعين فيما بعد رئيسا مديرا عاما للبنك الوطني للتنمية الاقتصادية (BNDE) ثم رئيسا مديرا عاما للبنك المغربي للتجارة والصناعة (BMCI)، كما تم تعيينه وزيرا (4 مرات):

* كاتبا للدولة، مكلفا بالتخطيط لدى الوزير الأول ابتداء من 7 غشت 1969 في حكومة 11 نونبر1967؛
* كاتبا للدولة في المالية ابتداء من 4 شتنبر 1971 في حكومة 11 غشت 1971؛
* وزيرا للمالية في حكومة 12 أبريل 1972؛
* وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي في حكومة 10 أكتوبر 1977.

17- الحسن الشامي

ولد في 30 أبريل 1938 بفاس، خريج المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس بفرنسا، اشتغل مديرا عاما لميناء الدار البيضاء والمحمدية وعين فيما بعد مديرا عاما لمكتب التجارة والتصدير (OCE). ترأس عدة مقاولات بالقطاع الخاص: (INGEMA) في الهندسة، (FACEMAG) في مواد البناء،

(MULTITEX) في النسيج، (MARBAR) في الخدمات. كما شغل منصب رئيس الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب (CGEM)، وتم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات ابتداء من 10 غشت 1970 في حكومة 11 نونبر1967.

18- عبد العزيز بن جلون

ولد في 16 نونبر 1934 بفاس، خريج المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس بفرنسا، اشتغل كاتبا عاما لوزارة الأشغال العمومية ومديرا عاما لمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية، وعين فيما بعد مديرا عاما لمكتب التنمية الصناعية ثم سفيرا بطوكيو، يعتبر عضوا مؤسسا ورئيسا لودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 1963 و1965، وتم تعيينه وزيرا (مرتين):

* نائبا لكاتب الدولة في التجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية في حكومة 11 غشت 1971؛

* وزيرا للتجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية في حكومة 12 أبريل 1972.

19- عبد اللطيف الغساسي (الغيساسي)

ولد في 16 نونبر 1937 بتازة، مهندس خريج المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس والمدرسة الوطنية للطيران المدني بباريس بفرنسا، اشتغل كاتبا عاما لوزارة الأشغال العمومية والمواصلات ما بين 1968 و1972 ومتصرفا عاما لشركة (لاسامير) وعين فيما بعد مديرا لشركة المغرب- الإمارات العربية المتحدة للتنمية (1982)، كما تم تعيينه وزيرا (4 مرات):

* وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات في حكومة 12 أبريل 1972؛

* وزير التجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية في التعديل الحكومي بتاريخ 25 أبريل 1974؛

* وزيرا للمالية في حكومة 10 أكتوبر 1977؛

* وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي في حكومة 27 مارس 1979.

20- عبد اللطيف العيماني

ولد في 20 أبريل 1941 بالرباط، خريج المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية بباريس، اشتغل مديرا للتخطيط والإحصاء بكتابة الدولة في التخطيط وتوفي فيما بعد بمطار روما سنة 1973، وكان قد تم تعيينه وزيرا (مرتين):

* كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالتخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات في حكومة 12 أبريل 1972؛

* كاتب للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالتخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات في حكومة 20 نونبر 1972.

21- عبد السلام برادة

ولد في 3 أكتوبر 1931 بفاس، مهندس زراعي خريج المدرسة الوطنية للفلاحة بجرينيون- بباريس وحاصل على دبلوم مهندس في المياه والغابات من المدرسة الوطنية للمياه والغابات بمدينة نانسي بفرنسا، اشتغل مديرا لإدارة المياه والغابات وإصلاح الأراضي وكاتبا عاما لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي وعين فيما بعد نائب الرئيس المنتدب لشركة سيليلوز المغرب، كما تم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي في حكومة 20 نونبر 1972.

22- أحمد التازي

ولد في 8 نونبر 1928، مهندس خريج المدرسة العليا للكهرباء بباريس، اشتغل مديرا لديوان وزير الأشغال العمومية ما بين 1959 و1961 ومديرا للمكتب الوطني لتوزيع الماء والكهرباء (ONEE) ما بين 1961 و1964، وعين فيما بعد مديرا عاما للمكتب الوطني للكهرباء (ONE) سنة 1964، كما تم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزير الأشغال العمومية والمواصلات في التعديل الحكومي بتاريخ 25 أبريل 1974.

23- محمد بلخياط

ولد في 5 دجنبر 1942 بفاس، خريج مدرسة البوليتيكنيك بباريس، حاصل على دبلوم المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية بباريس بفرنسا، وحاصل أيضا على دبلوم في الاقتصاد الخاص من معهد الدراسات السياسية بباريس، اشتغل مديرا للصناعة بوزارة التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية ومديرا عاما لمكتب الأبحاث والمساهمات الصناعية وكاتبا عاما لوزارة التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية، قبل أن يعين وزيرا (مرة واحدة):

* كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية في التعديل الحكومي بتاريخ 25 أبريل 1974.

24- الطيب ابن الشيخ

ولد في 13 أكتوبر 1938 بزومي بالشاون، اشتغل والده مدرسا ثم مترجما بالإدارة بمدينة مكناس، وهو مهندس إحصائي خريج المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بباريس سنة 1967. وقبل أن يتخرج مهندسا في الإحصاء كان قد حصل على دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس ودبلوم في العلوم السياسية من معهد الدراسات السياسية بباريس ودبلوم المدرسة الوطنية للعلوم والتنمية الجهوية بباريس. اشتغل مديرا للإحصاء بكتابة الدولة في التخطيط ومديرا للتخطيط بكتابة الدولة في التخطيط، قبل أن يتم تعيينه وزيرا (6 مرات):

* كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالتخطيط والتنمية الجهوية في التعديل الحكومي بتاريخ 25 أبريل 1974؛
* كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالتخطيط والتنمية الجهوية في حكومة 10 أكتوبر 1977؛
* كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالتخطيط والتنمية الجهوية في حكومة 27 مارس 1979؛
* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الاقتصادية ابتداء من 23 مارس 1982 في حكومة 5 نونبر 1981؛
* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الاقتصادية في حكومة 30 نونبر 1983؛
* وزيرا للصحة العمومية في حكومة 11 أبريل .1985

25- موسى السعدي

ولد في 13 دجنبر 1937 بوجدة، مهندس جيولوجي خريج المدرسة الوطنية العليا للجيولوجيا التطبيقية والبحث المعدني بنانسي بفرنسا؛ شغل منصب مدير المعادن والجيولوجيا والطاقة بوزارة الطاقة والمعادن، قبل تعيينه وزيرا (6 مرات):

* كاتب الدولة في التجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية في التعديل الحكومي بتاريخ 25 أبريل 1974؛
* وزيرا للطاقة والمناجم في حكومة 10 أكتوبر 1977؛
* وزيرا للطاقة والمناجم في حكومة 27 مارس 1979؛
* وزيرا للطاقة والمعادن في حكومة 5 نونبر 1981؛
* وزيرا للطاقة والمعادن في حكومة 30 نونبر 1983؛
* وزيرا للسياحة في حكومة 11 أبريل 1985.

26- محاند ناصر

ولد في 22 مارس 1934 بآزرو، خريج المدرسة الوطنية للعلوم الجغرافية بباريس، شغل منصب كاتب عام للمكتب الوطني للري (ONI) وكاتب عام مساعد لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، قبل أن يتم تعيينه وزيرا (مرتين):

* وزيرا للنقل في حكومة 10 أكتوبر 1977؛
* وزيرا للنقل في حكومة 27 مارس 1979.

27- عبد الحق التازي

ولد سنة 1932 بفاس، مهندس فلاحي خريج المدرسة الوطنية للفلاحة بفرنسا، شغل منصب مدير عام للتحديث الفلاحي بوزارة الفلاحة ومدير عام شركة أفريسيرام (AFRICERAME) للخزف بالدار البيضاء، قبل ان يعين وزيرا (4 مرات):

* كاتبا للدولة في تكوين الأطر في حكومة 10 أكتوبر 1977؛
* كاتبا للدولة في تكوين الأطر في حكومة 27 مارس 1979؛
* كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية في حكومة 5 نونبر 1981؛
* كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية ثم وزيرا للتخطيط ابتداء من 27 يونيو 1984 في حكومة 30 نونبر 1983.

28- خليهن ولد الرشيد

ولد في 24 نونبر 1951 بالعيون، وهو ينحدر من قبيلة الركيبات بحيث إن والده كان مقاوما، حاصل على دبلوم مهندس صناعي من مدرسة المهندسين الصناعيين بجامعة مدريد بإسبانيا، كان مكلفا بمهمة الدفاع عن القضية الوطنية الأولى بالمحافل الدولية وشغل فيما بعد منصب رئيس المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية (CORCAS)، تم تعيينه وزيرا (4 مرات):

* كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الصحراوية في حكومة 27 مارس 1979؛
* كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الصحراوية في حكومة 5 نونبر 1981؛
* كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الصحراوية في حكومة 30 نونبر 1983؛
* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بتنمية الأقاليم الصحراوية في حكومة 11 أبريل 1985.

29- بنسالم الصميلي

ولد سنة 1921 بفاس، مهندس خريج المدرسة المركزية بليون بفرنسا، شغل منصب مدير مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة ورئيسا مديرا عاما للشركة المغربية للملاحة التجارية (كوماناف)، وقد تم تكليفه فيما بعد بمهمة بالقصر الملكي، عين وزيرا للصيد البحري والملاحة التجارية (4 مرات):

* في حكومة 5 نونبر 1981؛
* وفي حكومة 30 نونبر 1983؛
* وفي حكومة 11 أبريل 1985؛
* وفي حكومة 11 غشت 1992.

30- ˜محمد القباج

ولد عام 1946 بفاس، مهندس خريج كل من مدرسة البوليتيكنيك بباريس سنة 1965 والمدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس سنة 1969، وحاصل على دبلوم الدراسات المعمقة في الاقتصاد القياسي من جامعة السربون بباريس بفرنسا سنة 1969. شغل منصب مدير الطرق والسير على الطرق بوزارة الأشغال العمومية، وشغل فيما بعد منصب مستشار بالديوان الملكي لدى الملك محمد السادس، ووالي جهة الدار البيضاء الكبرى عامل عمالة الدار البيضاء، ثم رئيس شركة (لافارج المغرب) لإنتاج الإسمنت.

كما شغل أيضا منصب رئيس ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 1977 و1981، ورئيس جمعية قدماء تلاميذ مدرسة البوليتيكنيك بباريس، ورئيس جمعية فاس- سايس للتنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ابتداء من 1986 إلى غاية 2010، ثم رئيس مؤسس لمهرجان فاس العالمي للموسيقى الروحية، وقد تم تعيينه وزيرا (5 مرات):

* وزيرا للتجهيز في حكومة 5 نونبر 1981؛
* وزيرا للتجهيز ثم وزيرا للتجهيز وتكوين الأطر والتكوين المهني ابتداء من 27 يونيو 1984 في حكومة 30 نونبر 1983؛
* وزيرا للتجهيز والتكوين المهني وتكوين الأطر ثم وزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر ابتداء من (فاتح يونيو 1988) في حكومة 11 أبريل 1985؛
* وزيرا للأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر في حكومة 11 غشت 1992؛
* وزيرا للمالية والاستثمارات الخارجية في حكومة 27 فبراير 1995.

31- عثمان الدمناتي

ولد في 27 غشت 1936 بتارودانت، مهندس في صناعة الحديد خريج الجامعة التقنية (ايكس- لا- شابيل) بألمانيا الفيدرالية، اشتغل مستشارا في ديوان وزير الصناعة والمعادن ما بين 1966 و1968، ثم شغل فيما بعد منصب مدير عام الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات (ANRT)، وقد تم تعيينه وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي (4 مرات):

* في حكومة 5 نونبر 1981؛
* وفي حكومة 30 نونبر 1983؛
* وفي حكومة 11 أبريل 1985؛
* وفي حكومة 11 غشت 1992.

32- مولاي الزين الزاهدي

ولد سنة 1935 بمراكش، مهندس خريج المدرسة الوطنية العليا للصناعات الفلاحية والغذائية بتولوز بفرنسا، شغل منصب مدير عام لشركة (كوزيمار) لإنتاج السكر، وشغل فيما بعد منصب رئيس مدير عام المصرف العقاري والسياحي (CIH)، ثم رئيس فيدرالية القطاع البنكي والمالي بالكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب (CGEM)، وقد تم تعيينه وزيرا (3 مرات):

* وزيرا للتشغيل والإنعاش الوطني في حكومة 30 نونبر 1983؛
* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الاقتصادية في حكومة 11 أبريل 1985؛
* وزيرا للتجارة والصناعة وتحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص في حكومة 11 أغسطس 1992.

33- محمد أبيض

ولد في 24 يوليوز 1941 بالدار البيضاء، حاصل على شهادة مهندس، اشتغل بالمكتب الوطني للكهرباء (ONE)، كما شغل منصب مدير عام مساعد بالمكتب الوطني للكهرباء (ONE)، وانتخب فيما بعد أمينا عاما لحزب الاتحاد الدستوري في يناير 2001، تم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزيرا للصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية في حكومة 11 أبريل 1985.

34- محمد فتاح

ولد سنة 1940 ببني ملال، مهندس مدني خريج المدرسة الوطنية العليا للمعادن بسانت اتيان بفرنسا، تولى العديد من المهام بالمكتب الشريف للفوسفاط بخريبكة واليوسفية وابن كرير والجرف الأصفر، وشغل فيما

بعد منصب مدير عام المكتب الشريف للفوسفاط ورئيس فيدرالية الطاقة عضو الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزيرا للطاقة والمعادن في حكومة 11 أبريل 1985.

35- حسن العبادي

ولد في 4 دجنبر 1943 بتمارة، مهندس زراعي خريج المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، حاصل كذلك على دبلوم مهندس زراعي من المدرسة الوطنية العليا للزراعة والبيطرة بباريس، وحاصل أيضا على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد والتنمية القروية من كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بمونبولييي بفرنسا، وعلى دبلوم في التدبير من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات بالدار البيضاء. اشتغل أستاذا محاضرا في التعليم العالي الزراعي بالمغرب، ثم شغل فيما بعد منصب سفير للمغرب في بولونيا، وتم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزيرا للتشغيل في حكومة 11 أبريل 1985.

36- عبد السلام احيزون

ولد في 20 أبريل 1955 بالخزازنة بقرية سيدي عبد الرزاق بتيفلت إقليم الخميسات، مهندس في الاتصالات خريج المدرسة الوطنية العليا للاتصالات بباريس بفرنسا سنة 1977 ، شغل منصب مدير الاتصالات في وزارة البريد والاتصالات، ثم مدير المكتب الوطني للبريد والاتصالات (وكالة عمومية) إلى حدود سنة 1992، وأصبح فيما بعد رئيسا مديرا عاما لشركة اتصالات المغرب، ثم رئيسا لمجلس إدارة نفس الشركة، ورئيسا للجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى، تم تعيينه وزيرا (4 مرات):

* وزيرا للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في حكومة 11 غشت 1992؛
* وزيرا للبريد والمواصلات في حكومة 11 نونبر 1993؛
* وزيرا للبريد والمواصلات في حكومة 7 يونيو 1994؛
* وزير المواصلات في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997.

37- عبد الرحمان السباعي

ولد سنة 1940 بفاس، حاصل على دبلوم مهندس جغرافي من المدرسة الوطنية للعلوم الجغرافية بباريس بفرنسا، شغل منصب مدير الشؤون الإدارية بوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، ثم مستشار للوزير الأول ما بين سنوات 1987 و1992، قبل أن يتم تعيينه وزيرا (10 مرات):

* كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون العامة في حكومة 11 غشت 1992؛
* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول في حكومة 11 نونبر 1993؛

* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول في حكومة 7 يونيو 1994؛
* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول في حكومة 27 فبراير 1995؛
* الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بإدارة الدفاع الوطني في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997؛
* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بإدارة الدفاع الوطني في حكومة 14 مارس 1998؛
* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بإدارة الدفاع الوطني في التعديل الحكومي بتاريخ 6 شتنبر 2000؛
* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بإدارة الدفاع الوطني في حكومة 7 نونبر 2002؛
* الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بإدارة الدفاع الوطني في التعديل الحكومي بتاريخ 8 يونيو 2004؛
* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بإدارة الدفاع الوطني في حكومة 15 أكتوبر 2007.

38– عبد العزيز مزيان

ولد سنة 1944 بتاوريرت قرب مدينة وجدة، حاصل على دبلوم في الهندسة المدنية من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس (فوج 1974)، ودبلوم مهندس من المعهد الوطني للعلوم التطبيقية بليون بفرنسا، وحاصل أيضا على دبلوم الدراسات العليا المعمقة في تدبير المشاريع من جامعة ليل بفرنسا.

شغل منصب مدير الطرق والسير على الطرق من 1980 إلى 1983، ومنصب كاتب عام لوزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر من 1983 إلى غاية 1992، وأصبح فيما بعد (ابتداء من 24 أبريل 1998) مستشارا لدى الراحل الملك الحسن الثاني ولدى الملك محمد السادس، حيث تحمل مسؤولية الإشراف على العديد من الملفات والمشاريع الوطنية ومتابعتها (منها توليه إدارة مشروع قناة جبل طارق بين المغرب واسبانيا– ورئاسته للجنة الخاصة للتربية والتعليم– ورئاسته لمجلس مراقبة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط[1]– ترأس كذلك مجموعة أبي رقراق[2] – وأشرف على إعداد تقرير الخمسينية حول التنمية البشرية بالمغرب)، كما شغل منصب رئيس ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 1981 و1983، وقد تم تعيينه وزيرا (5 مرات):
* وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي ابتداء من 17 نونبر 1992 في حكومة 11 غشت 1992؛
* وزيرا للفلاحة والاستثمار الفلاحي في حكومة 11 نونبر 1993؛

1– الشركة التي تكلفت بإنجاز المركب المينائي طنجة المتوسط.

2– التي بلورت مخطط تهيئة شامل لهضبة أبي رقراق (الرباط– سلا).

* وزيرا للفلاحة والاستثمار الفلاحي في حكومة 7 يونيو 1994؛
* وزيرا للأشغال العمومية في حكومة 27 فبراير 1995؛
* وزير الفلاحة والتجهيز والبيئة في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997.

39- محمد حصاد

ولد في 17 نونبر 1952 بتافراوت بسوس إقليم تيزنيت، ينحدر من أسرة فقيرة، خريج مدرسة البوليتيكنيك بباريس سنة 1974 وحاصل على دبلوم مهندس من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس سنة 1976.

شغل منصب مدير عام المكتب الوطني لاستغلال الموانئ (ODEP)، وشغل فيما بعد منصب رئيس مدير عام لشركة الخطوط الملكية المغربية (RAM)، كما تم تعيينه عضوا بمجموعة التفكير التي أنشأها الراحل الحسن الثاني في أبريل 1996، ثم أصبح واليا على جهة مراكش تانسيفت – الحوز، ثم واليا على جهة طنجة – تطوان عاملا على إقليم طنجة – أصيلا، ثم رئيسا لمجلس مراقبة شركة (الوكالة الخاصة طنجة – المتوسط). كما سبق له أن شغل منصب رئيس ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 1997 و2001، ورئيس ودادية خريجي مدرسة البوليتيكنيك بباريس، ونائب رئيس جمعية إيليغ بأكادير وهي جمعية جهوية غير حكومية تهتم بتنمية منطقة سوس، وقد تم تعيينه وزيرا (3 مرات):
* وزيرا للأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر في حكومة 11 نونبر 1993؛
* وزيرا للأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر في حكومة 7 يونيو 1994؛
* وزيرا للداخلية في التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

40- عبد اللطيف الكراوي

ولد في 10 يوليوز 1939 بآسفي، مهندس في الاتصالات خريج المدرسة الوطنية العليا للإلكتروتيكنيك الإلكترونيك الإعلاميات والهيدروليك (ENSEEIHT) بتولوز بفرنسا سنة 1964، اشتغل مديرا بالمكتب الشريف للفوسفاط، ومديرا عاما لشركة (المغرب – السعودية) للاستثمار، كما شغل فيما بعد منصب والي جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء عامل إقليم العيون، ورئيس مدير عام شركة أوطوهول (للسيارات)، ومدير عام وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، ثم رئيس الهولدينغ (مجموعة المغرب – الإمارات) للتنمية (SOMED)، وقد تم تعيينه وزيرا (4 مرات):
* وزيرا للطاقة والمعادن في حكومة 11 نونبر 1993؛
* وزيرا للطاقة والمعادن في حكومة 7 يونيو 1994؛
* وزيرا للطاقة والمعادن في حكومة 27 فبراير 1995؛

* وزير الشؤون الاجتماعية/ الصحة والشبيبة والرياضة والتعاون الوطني في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997.

41- ادريس التولالي

ولد سنة 1942 بتولال بمكناس، ينحدر من وسط اجتماعي فقير، مهندس فلاحي خريج المعهد الوطني للزراعة والبيطرة بتولوز بفرنسا، اشتغل مديرا للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، كما شغل فيما بعد منصب مدير إعداد التراب بوزارة الداخلية، ثم عاملا ووواليا بوزارة الداخلية، وتم تعيينه وزيرا للإسكان (مرتين):

* في حكومة 11 نونبر 1993؛
* وفي حكومة 7 يونيو 1994.

42- مراد شريف

ولد في 9 مارس 1945 بطنجة، حاصل على دبلوم مهندس مدني في المعادن خريج المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس، اشتغل مديرا عاما لألمنيوم شمال إفريقيا (مجموعة أونا) بالقطاع الخاص، ثم شغل فيما بعد منصب مدير عام للمكتب الشريف للفوسفاط، وكان قد تم تعيينه عضوا بمجموعة التفكير التي أقامها الراحل الحسن الثاني في أبريل 1996، تقلد منصب وزير (3 مرات):

* وزيرا للتجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والصناعة التقليدية في حكومة 11 نونبر 1993؛
* وزيرا للتجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والصناعة التقليدية ثم وزيرا للمالية ابتداء من 15 يوليوز 1994 ثم وزيرا للمالية والاستثمارات ابتداء من 19 يوليوز 1994 في حكومة 7 يونيو 1994؛
* وزير السكنى والتشغيل والتكوين المهني في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997.

43- الطيب الفاسي الفهري

ولد في 9 أبريل 1958 بالدار البيضاء، كان والده قاضيا وكاتبا عاما بالوزارة ثم محاميا وسفيرا، وهو مهندس إحصائي خريج المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، وحاصل على دبلوم الدراسات المعمقة في الاقتصاد العمومي والتخطيط من جامعة بانتيون السربون بباريس، وعلى دكتوراه في التحليل والاقتصاد السياسي من معهد الدراسات السياسية بباريس، اشتغل رئيس قسم بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون ومديرا لديوان وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون، تم تعيينه فيما بعد مستشارا بالديوان الملكي في يناير 2012، تقلد المنصب الوزاري (9 مرات):

* كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية في حكومة 11 نونبر 1993؛
* كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية والتعاون في حكومة 7 يونيو 1994؛

* كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية والتعاون في حكومة 27 فبراير 1995؛
* كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997؛
* كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية ابتداء من 25 نونبر 1999 في حكومة 14 مارس 1998؛
* كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية في التعديل الحكومي بتاريخ 6 شتنبر 2000؛
* وزيرا منتدبا لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون في حكومة 7 نونبر 2002؛
* الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون في التعديل الحكومي بتاريخ 8 يونيو 2004؛
* وزيرا للشؤون الخارجية والتعاون في حكومة 15 أكتوبر 2007.

44- رشيد بن المختار (بلمختار)

ولد في 3 فبراير 1942 بمراكش، ينحدر من أسرة متوسطة بحيث تعود أصول والديه إلى مدينة طنجة، وهو مهندس خريج المدرسة الوطنية العليا لصناعات الطيران بتولوز بفرنسا، تابع تكوينا في الاقتصاد بمعهد الدراسات الدولية بتولوز بفرنسا وفي التدبير بمعهد التدبير والإنماء الدولي بسويسرا، اشتغل أستاذا زائرا بالمدرسة المحمدية للمهندسين، تم تعيينه فيما بعد رئيسا لجامعة الأخوين ورئيسا للمرصد الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) ثم رئيسا للمجلس العلمي لتقرير الخمسينية حول التنمية البشرية، تقلد المنصب الوزاري (3 مرات):
* وزيرا للتربية الوطنية في حكومة 27 فبراير 1995؛
* وزير التربية الوطنية في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997؛
* وزيرا للتربية الوطنية والتكوين المهني في التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

45- سعيد أمسكان

ولد سنة 1943 بورزازات بدوار تندوت قبيلة إمغران منطقة الجنوب الشرقي، ينحدر من أسرة فقيرة، مهندس مساح طبوغرافي، شغل منصب رئيس مصلحة الطوبوغرافيا بالمحافظة العقارية بمراكش، وابتداء من سنة 1977 اشتغل بنفس الوظيفة بمكتب دراسات بالقطاع الخاص، ثم أصبح فيما بعد أمينا عاما (منتدبا) لحزب الحركة الشعبية، كما شغل منصب رئيس (منتدب) لمؤسسة ورزازات الكبرى للتنمية المستدامة، وتقلد المنصب الوزاري (مرة واحدة):
* وزيرا للنقل في حكومة 27 فبراير 1995.

46- سعيد الفاسي

ولد في 28 أكتوبر 1945 بالرباط، إبن وزير سابق، حاصل على دبلوم مهندس معماري من المدرسة الوطنية العليا للهندسة المعمارية بباريس، شغل منصب رئيس المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين بالمغرب ابتداء من أبريل 1990 إلى غاية يونيو 1999، ومنصب مندوب جهوي بوزارة السكنى بإقليمي القنيطرة والخميسات، وتقلد المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* وزيرا للإسكان في حكومة 27 فبراير 1995.

47- لامين بنعمر

ولد في 7 يناير 1952 بسوق السبت إقليم الفقيه بن صالح، مهندس خريج المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء، حاصل أيضا على دبلوم مهندس من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس، شغل منصب رئيس مصلحة الأشغال العمومية بتزنيت، ومدير أشغال تهيئة المركب الرياضي محمد الخامس بالبيضاء، ثم رئيس قسم الأشغال بميناء الدار البيضاء، كما شغل فيما بعد منصب والي جهة واد الذهب لكويرة عامل إقليم الداخلة، تقلد المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالسكان في حكومة 27 فبراير 1995.

48- ادريس بنهيمة

ولد سنة 1954 بفرنسا، حيث ترعرع وسط أسرة ميسورة (عائلة أعيان) تنحدر من مدينة آسفي، اشتغل والده محمد بنهيمة طبيبا ثم وزيرا أولا، حاصل على دبلوم مهندس خريج مدرسة البوليتيكنيك بباريس والمدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس، اشتغل مديرا عاما للمكتب الوطني للكهرباء (ONE)، عين ضمن مجموعة (14) للتفكير وإعداد إستراتيجية النمو التي أقامها الملك الراحل الحسن الثاني في أبريل 1996، ثم أصبح فيما بعد واليا على مدينة الدار البيضاء، ومديرا عاما لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال، ثم مديرا عاما لشركة الخطوط الملكية المغربية (RAM)، وكان يشغل منصب رئيس جمعية حوض آسفي، وتم تعينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزير النقل والملاحة التجارية والسياحة والطاقة والمعادن في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997.

49- عبد الرزاق المصدق

ولد في 2 مارس 1948 بالقنيطرة، مهندس خريج المدرسة الوطنية للإحصاء الاقتصادي بمدينة غرونوبل بفرنسا، اشتغل مديرا عاما للصناعة بوزارة التجارة والصناعة، ومديرا عاما لمكتب التنمية الصناعية، ثم كاتبا عاما

لوزارة التجارة والصناعة، وأصبح فيما بعد مديرا عاما لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، تقلد المنصب الوزاري (مرتين):

* كاتب الدولة لدى وزير المالية مكلفا بالتجارة والصناعة والصناعة التقليدية في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997؛

* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد في حكومة 7 نونبر 2002.

50– الحسين التجاني

ولد في 14 شتنبر 1940 بواوزغت إقليم أزيلال، حاصل على دبلوم مهندس من المدرسة الوطنية للأشغال العمومية بباريس سنة 1963 والمدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس بفرنسا سنة 1972، اشتغل مديرا عاما للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب (ONEP)، وعين فيما بعد رئيسا منتدبا لمؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، ثم واليا لجهة فاس بولمان، وكان عضوا بودادية خريجي القناطر والطرق بالمغرب، تقلد المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتجهيز والبيئة مكلفا بالبيئة في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997.

51– أمينة بن خضراء (ابن خضرة)

ولدت في 28 نونبر 1954 بسلا، حاصلة على دبلوم مهندس مدني في المعادن من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بنانسي بفرنسا في يونيو 1978، وحاصلة أيضا على دبلوم مهندس من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس بفرنسا، وحاصلة على شهادة الدكتوراه في الهندسة في العلوم والتقنيات المنجمية تخصص اقتصاد المواد الأولية سنة 1981، اشتغلت مديرة للمعادن بوزارة الطاقة والمعادن ابتداء من غشت 1994، وأصبحت فيما بعد مديرة عامة لمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية (BRPM) في أبريل 1998، ومديرة عامة للمكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية (ONAREP) في غشت 2000، ثم مديرة عامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات[1] في 11 نونبر 2003، تقلدت المنصب الوزاري (مرتين):

* كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن مكلفة بتنمية القطاع المعدني في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997؛

* وزيرة للطاقة والمعادن والماء والبيئة في حكومة 15 أكتوبر 2007.

1– وهي المؤسسة التي أحدثت بموجب اندماج مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية والمكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية.

52- محمد بيجاعد

ولد في 27 أبريل 1945 بأكادير، ينحدر من عائلة متواضعة، حاصل على دبلوم مهندس من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، وحاصل على دبلوم المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية (ENSAE) بباريس بفرنسا، حاصل أيضا على دبلوم الدراسات العليا المتخصصة تخصص إدارة المشاريع من جامعة ليل (كلية العلوم والتقنيات) بباريس، اشتغل رئيسا لقسم التخطيط بوزارة التخطيط، ومديرا مركزيا للتخطيط والتنمية الجهوية بوزارة التخطيط، ثم كاتبا عاما لعدة وزارات[1]، كما شغل منصب رئيس (منتدب) لجمعية إيليغ بأكادير وهي جمعية جهوية غير حكومية تهتم بتنمية منطقة سوس، وتقلد المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالسكان ابتداء من 29 شتنبر 1997 في التعديل الحكومي بتاريخ 13 غشت 1997.

53- العلمي التازي

ولد في 3 مارس 1930 بمكناس، حاصل على دبلوم مهندس خريج المدرسة الوطنية العليا لفنون وصناعات النسيج بمدينة روبيه بشمال فرنسا، شغل منصب مدير عام عدة شركات صناعية وفلاحية بالمغرب، وتقلد المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* وزيرا للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية في حكومة 14 مارس 1998.

54- حسن الصبار

ولد في 1944 بتاغونيت إقليم زاكورة، مهندس إحصائي خريج مركز تكوين مهندسي الأشغال الإحصائية (CFITS) بالرباط أي المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط حاليا، وحاصل على دبلوم مهندس اقتصادي من مركز الدراسات والبرامج الاقتصادية (CEPE) بباريس بفرنسا، حاصل أيضا على دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، شغل منصب نائب المدير مكلفا بالدراسات والبرامج بوزارة السياحة، ومديرا مساعدا رئيسا لقسم التهيئة والاستثمارات بوزارة السياحة، ثم أستاذا بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، وأحيل فيما بعد على التقاعد النسبي من وظيفته الأصلية كأستاذ جامعي بالمعهد المذكور، تم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزيرا للسياحة في حكومة 14 مارس 1998.

1- وهي كالآتي: التخطيط، التأهيل الاقتصادي، الإسكان، والتوقعات الاقتصادية والتخطيط.

55- بوعمرو تغوان

ولد في فاتح يناير 1957 بالرماني إقليم الخميسات، ينحدر من وسط عائلي متواضع، كان والده يشتغل بالتجارة، حاصل على دبلوم مهندس مدني من المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء، وعلى دبلوم مهندس في الهندسة المدنية والتعمير من المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA) بليون بفرنسا سنة 1979، وحاصل أيضا على دبلوم في التدبير من جامعة بيتسبورغ بالولايات المتحدة الأمريكية.

شغل منصب مدير إقليمي للأشغال العمومية بفكيك وبوعرفة، ومدير إقليمي للتجهيز بالخميسات ما بين 1988 و1995، ثم رئيس قسم مركزي بمديرية الطرق بالرباط ما بين 1995 و1997، وانتخب فيما بعد رئيسا لمجلس جهة الرباط- سلا- زمور- زعير[1] ما بين 2009 و2012، عضو بالاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، وعضو بجمعية المهندسين خريجي المعهد الوطني للعلوم التطبيقية (INSA) بليون بفرنسا، ورئيس (مؤسس) لجمعية زعير للتنمية منذ سنة 2000 وهي جمعية جهوية، تم تعيينه وزيرا للتجهيز (مرتين):

* في حكومة 14 مارس 1998؛
* وفي التعديل الحكومي بتاريخ 6 شتنبر 2000.

56- أحمد الموساوي

ولد سنة 1954 بالناضور، مهندس خريج المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، وحاصل على دبلوم الدراسات العليا في التدبير من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات بالدار البيضاء، اشتغل أستاذا للتعليم العالي، ومديرا لديوان وزارة النقل، ثم مديرا عاما مساعدا بوكالة الشحن والتفريغ بميناء الدار البيضاء التي أصبحت لاحقا مكتب استغلال الموانئ (ODEP)، كما تم تعيينه فيما بعد واليا لجهة الغرب الشراردة بني حسن وعاملا على إقليم القنيطرة سنة 2010، ثم واليا لجهة مكناس تافيلالت سنة 2012، تقلد منصب وزير الشبيبة والرياضة (مرتين):

* في حكومة 14 مارس 1998؛
* وفي التعديل الحكومي بتاريخ 6 شتنبر 2000.

57- محمد المباركي

ولد في 10 غشت 1946 بوجدة، حاصل على دبلوم مهندس مدني من المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، وحاصل على دبلوم مهندس معماري من مدرسة المهندسين المعماريين بباريس، وحاصل أيضا على دكتوراه السلك الثالث في التعمير من معهد التعمير بباريس بفرنسا.

1- وهي جهة الرباط- سلا- القنيطرة حاليا.

اشتغل رئيسا لقسم الدراسات بوزارة الإسكان وإعداد التراب، ومديرا لمديرية المراقبة التقنية والبناء (DCTC) بنفس الوزارة، ومديرا عاما للشركة الوطنية للتجهيز والبناء (SNEC)، ثم مديرا عاما للشركة العامة العقارية (CGI) فرع عقاري رئيسي تابع لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير (CDG)، وتم تعينه فيما بعد واليا على ولاية تطوان عاملا على مدينة تطوان مركز الولاية سنة 2002، ثم مديرا عاما لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجهة الشرقية سنة 2005، عضو بالاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، وعضو بجمعية مهندسي المدرسة المحمدية للمهندسين، وعضو مؤسس وكاتب عام سابق للجمعية الوطنية للمهندسين المعماريين المختصين في التعمير (ANAU)، وعضو المكتب الوطني لجمعية (نادي تقارب 21)، تقلد المنصب الوزاري (مرتين):

* كاتبا للدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان مكلفا بالإسكان في حكومة 14 مارس 1998؛

* كاتبا للدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان مكلفا بالإسكان في التعديل الحكومي بتاريخ 6 شتنبر 2000.

58- نصر حجي

ولد في 23 ماي 1953 بالرباط، حاصل على دبلوم مهندس دولة في الاتصالات من المدرسة الوطنية العليا للاتصالات بباريس، وعلى دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية بباريس بفرنسا، كما حصل أيضا على دبلوم في التدبير من جامعة هارفارد ببوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. اشتغل أستاذا بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (INPT)، وبكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، وبالمدرسة الوطنية للإدارة بالرباط، كما تم تعيينه مستشارا بديوان الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي، وهو رئيس مؤسس لجمعية (نادي تقارب 21)، تقلد المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* كاتبا للدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام في التعديل الحكومي بتاريخ 6 سبتمبر 2000.

59- كريم غلاب

ولد في 14 دجنبر 1966 بالدار البيضاء، ينحدر من عائلة فاسية تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، وهو حاصل على دبلوم مهندس من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس سنة 1990، شغل ما بين 1997 وأبريل 2001 منصب مدير الطرق والسير على الطرق لدى وزارة التجهيز، ومدير مجموعة أومنيوم شمال إفريقيا أونا (ONA) شركة خاصة بالمغرب، ثم مدير عام للمكتب الوطني للسكك الحديدية (ONCF)، كما تم انتخابه فيما بعد رئيسا لمجلس النواب ما بين 19 دجنبر 2011 و11 أبريل 2014، وكان قد شغل منصب

كاتب عام مساعد لودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 1994 و1997، تقلد منصب وزير التجهيز والنقل (3 مرات):

* في حكومة 7 نونبر 2002؛
* وفي التعديل الحكومي بتاريخ 8 يونيو 2004؛
* وفي حكومة 15 أكتوبر 2007.

60- عادل الدويري

ولد في 16 نونبر 1963 بالرباط، وهو إبن ~محمد الدويري، حاصل على دبلوم مهندس مدني في القناطر والطرق خريج المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس سنة 1985، شريك ومؤسس أول بنك أعمال "خاص" بالمغرب (الدار البيضاء فايننس غروب) مجموعة (CFG) حاليا، ورئيس مجلس مراقبة مجموعة (CFG) بنك الأعمال والاستثمار المستقل عن الدولة، عضو سابق بمجموعة التفكير التي عينت من طرف الراحل الملك الحسن الثاني في أبريل 1996، واشتغل فيما بعد مستثمرا ومديرا لشركة الاستثمارات موتانديس (MUTANDIS)، كما شغل منصب رئيس مؤسسة أكاديميا للتفوق والاستحقاق ما بين 1999 و2001، تقلد المنصب الوزاري (مرتين):

* وزير السياحة في حكومة 7 نونبر 2002؛
* وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي في التعديل الحكومي بتاريخ 8 يونيو 2004.

61- محمد بوطالب

ولد سنة 1951 بتاهلة بتازة، حاصل على دبلوم مهندس جيولوجي من المدرسة الوطنية العليا للجيولوجيا التطبيقية والبحث المعدني بنانسي بفرنسا سنة 1980، وعلى دبلوم الدراسات المعمقة في المواد الأولية المعدنية والطاقية، ثم على دكتوراه الدولة في الجيوكيمياء سنة 1988، اشتغل أستاذا للتعليم العالي بالمدرسة الوطنية للصناعات المعدنية (ENIM)، وتم تعيينه فيما بعد كاتبا عاما للمكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية (ONAREP)، ثم كاتبا عاما لمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية (BRPM) ، تقلد منصب وزير الطاقة والمعادن (مرتين):

* في حكومة 7 نونبر 2002؛
* وفي التعديل الحكومي بتاريخ 8 يونيو 2004.

62- عبد الكبير زهود

ولد في 13 غشت 1961 بأولاد عزوز إقليم خريبكة، مهندس خريج المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء، شغل منصب كاتب عام المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء، ومدير إقليمي للتجهيز بالعرائش، ثم رئيس مدير عام شركة خاصة، عضو بجمعية مهندسي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء، تقلد المنصب الوزاري (3 مرات):

* كاتبا للدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة مكلفا بالماء في حكومة 7 نونبر 2002؛

* كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء في التعديل الحكومي بتاريخ 8 يونيو 2004؛

* كاتبا للدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة مكلفا بالماء والبيئة في حكومة 15 أكتوبر 2007.

63- محمد بوسعيد

ولد في 26 شتنبر 1961 بفاس، ينحدر من عائلة متواضعة، حاصل على دبلوم مهندس في الهندسة المدنية من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس، وعلى ماستر في إدارة الأعمال من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس، اشتغل مديرا للبرامج والدراسات بوزارة التجهيز، ومديرا للمؤسسات العمومية والمساهمات، ثم مديرا للمقاولات العمومية والخوصصة بوزارة المالية والخوصصة، وتم تعيينه فيما بعد واليا على جهة سوس ماسة درعة عاملا على عمالة أكادير- اداوتنان، ثم واليا على جهة الدار البيضاء الكبرى عاملا على عمالة الدار البيضاء، كما اشتغل بالبنك التجاري المغربي (المؤسسة المالية التابعة لمجموعة ألمنيوم شمال إفريقيا) الذي تحول إلى التجاري وفا بنك الدرع المالي للهولدينغ الملكي، وكان قد شغل منصب رئيس ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 2002 و2004، تقلد المنصب الوزاري (3 مرات):

* الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة في التعديل الحكومي بتاريخ 8 يونيو 2004؛

* وزيرا للسياحة والصناعة التقليدية في حكومة 15 أكتوبر 2007؛

* وزيرا للاقتصاد والمالية في التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

64- أنيس برو

ولد في 10 يناير 1962 ببركان، حاصل على دبلوم مهندس في الإحصاء الاقتصادي من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، شغل منصب رئيس الوحدة المركزية للتنظيم بوزارة الأشغال العمومية، ومدير ديوان وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ما بين 1998 و2002، ثم عين كاتبا عاما

لوزارة تحديث القطاعات العمومية، عضو بجمعية خريجي المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (سيكما 21) بالرباط، تقلد المنصب الوزاري (3 مرات):

* كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية في التعديل الحكومي بتاريخ 8 يونيو 2004؛

* كاتبا للدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية مكلفا بالصناعة التقليدية في حكومة 15 أكتوبر 2007؛

* وزيرا مكلفا بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة في التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

65- شكيب بنموسى

ولد في 24 فبراير 1958 بفاس، مهندس حاصل على دبلوم مدرسة البوليتيكنيك بباريس سنة 1979، والمدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس سنة 1981، وحاصل على دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في تدبير المشاريع من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات بالدار البيضاء. شغل ما بين 1989 و1995 منصب مدير التخطيط والدراسات ثم مدير الطرق والسير الطرقي بوزارة التجهيز، وعين كاتبا عاما للوزارة الأولى ما بين 1995 و1998، ثم كاتبا عاما لوزارة الداخلية، كما تم تعيينه فيما بعد رئيسا منتدبا لشركة صوناصيد (SONASID) لإنتاج الحديد والصلب، ورئيسا للمنطقة الحرة بطنجة، ومديرا عاما لمجموعة (براسري دي ماروك) لإنتاج الخمور، ووالي كاتبا عاما لوزارة الداخلية، ثم رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، سبق له أن شغل منصب رئيس ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 1993 و1997، كما سبق له أن كان مستشارا بالمكتب الوطني للاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة ما بين ماي 1984 وأبريل 1986، تقلد المنصب الوزاري (مرتين):

* وزيرا للداخلية ابتداء من 15 فبراير 2006 في التعديل الحكومي بتاريخ 8 يونيو 2004؛

* وزيرا للداخلية في حكومة 15 أكتوبر 2007.

66- أحمد رضى شامي

ولد في 16 ماي 1961 بالدار البيضاء، كان والده الطيب الشامي الفاسي الأصل يشتغل طبيبا، حاصل على دبلوم مهندس من المدرسة المركزية بباريس، وعلى ماستر في إدارة الأعمال من جامعة أوكلا بلوس أنجلس بالولايات المتحدة الأمريكية، شغل منصب المدير العام لشركة الحليب سونطرال لشمال المغرب، ومنصب المدير العام لشركة مايكروسوفت شمال غرب إفريقيا بالمغرب (شركة معلوميات)، كما شغل منصب نائب رئيس جمعية زاكورة، ونائب رئيس جمعية (مغرب 2020)، قبل أن يتم تعيينه وزيرا (مرة واحدة):

* وزيرا للصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة في حكومة 15 أكتوبر 2007.

67- محمد عبو

ولد في فاتح يناير 1959 بتاونات، مهندس في الصناعات الغذائية خريج معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط، اشتغل أستاذا جامعيا بكلية العلوم والتقنيات بفاس، ومستشارا لدى عدة شركات ومقاولات في مجال الصناعة الغذائية، كما شغل منصب رئيس جمعية خيرية محلية بإقليم تاونات، ورئيس (بالتشارك) لجمعية قطرة ماء بنفس الإقليم، وتقلد المنصب الوزاري (مرتين):

* وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بتحديث القطاعات العامة في حكومة 15 أكتوبر 2007؛

* وزيرا منتدبا لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي مكلفا بالتجارة الخارجية في التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

68- محمد سعد حصار

ولد في 21 فبراير 1953 بمدينة سلا، مهندس دولة خريج المدرسة الخاصة للأشغال العمومية والبناء والصناعة (ESTP) بباريس بفرنسا، وهو ينتمي إلى هيئة المكلفين بمهمة لدى الكتابة الخاصة للملك للإشراف على إنجاز مجموعة من المشاريع منها (جامعة الأخوين بإفران- المستشفى الجامعي الدولي الشيخ زايد - المركب الثقافي بإفران- مدينة سلا الجديدة)، كما شغل منصب مدير عام إدارة المحافظة العقارية والخرائطية والمسح الطبوغرافي، وعين فيما بعد واليا كاتبا عاما لوزارة الداخلية، كما شغل منصب رئيس الجمعية المغربية للمهندسين خريجي المدرسة الخاصة للأشغال العمومية والبناء والصناعة (AMID-ESTP) بباريس، ومنصب نائب رئيس جمعية أبي رقراق– بسلا، تقلد المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* كاتبا للدولة لدى وزير الداخلية في حكومة 15 أكتوبر 2007.

69- ياسر الزناكي

ولد في 12 شتنبر 1970 بطنجة، مهندس متخصص في الذكاء الاصطناعي خريج المدرسة العليا للمعلوميات الإلكترونيك والأتوماتيك (ESIEA) بباريس بفرنسا، اشتغل مديرا عاما لمجموعة (سيينا) بلندن وهي شركة متخصصة في الاستثمار السياحي[1]، وعين فيما بعد مستشارا بالديوان الملكي لدى الملك محمد السادس، تقلد المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* وزيرا للسياحة والصناعة التقليدية ابتداء من 4 يناير 2010 في حكومة 15 أكتوبر 2007.

1- تم إحداثها لمواكبة الدينامية الاقتصادية بين المملكة المغربية والحي المالي بلندن.

70- عبد الله بها

ولد سنة 1954 بجماعة إفران الأطلس الصغير إقليم كلميم من عائلة سوسية، مهندس تطبيق في التكنولوجيا الغذائية خريج معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط، اشتغل أستاذا بالمعهد الوطني للبحث الزراعي بالرباط ما بين 1979 و2002، وهو عضو سابق بمكتب جمعية مهندسي البحث الزراعي خريجي المعهد الوطني للبحث الزراعي بالرباط، تم تعيينه وزيرا للدولة (مرتين):

* في حكومة 3 يناير 2012؛
* وفي التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

71- عزيز رباح

ولد سنة 1962 بإقليم سيدي قاسم، حاصل على دبلوم مهندس من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط سنة 1985، وحاصل على دبلوم ماستر في هندسة البرمجيات من جامعة لافال بكندا، اشتغل مديرا لقسم أنظمة المعلومات بوزارة التجارة الخارجية، ومسؤول أنظمة المعلومات ومكلفا بمهمة لدى الوزير الأول، ومستشارا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى وزير الشؤون الاقتصادية والعامة، عضو (مؤسس) بجمعية خريجي المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (سيكما 21) بالرباط، تم تعيينه وزيرا (مرتين):

* وزيرا للتجهيز والنقل في حكومة 3 يناير 2012؛
* وزيرا للتجهيز والنقل واللوجيستيك في التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

72- فؤاد دويري

ولد سنة 4 نونبر 1960 بفاس، مهندس خريج المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس، ودكتور مهندس خريج المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس، شغل منصب رئيس قسم بمكتب استغلال الموانئ، ومدير الصفقات بشركة التأمين (الوطنية)، وأصبح فيما بعد مديرا عاما لشركة التأمين (الوطنية)، ومديرا عاما لشركة (الملكية المغربية للتأمين- الوطنية)، ثم رئيس المجلس الإداري لهذه المؤسسة، كما سبق له أن شغل منصب رئيس ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب ما بين 2005 و2009، تقلد المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* وزيرا للطاقة والمعادن والماء والبيئة في حكومة 3 يناير 2012.

73- سميى بنخلدون

ولدت في 13 مارس 1963 بمراكش، تنحدر من أسرة متوسطة، كان والدها يشتغل مديرا للأملاك المخزنية، حاصلة على دبلوم مهندس دولة من المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط تخصص أنظمة معلوماتية،

اشتغلت أستاذة بكلية العلوم بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة ما بين 1994 و2006، وهي عضو سابق بالمكتب المسير لجمعية خريجي المدرسة المحمدية للمهندسين، تقلدت المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

74- محمد مبديع

ولد سنة 1954 بالفقيه بنصالح، ينحدر من عائلة متواضعة، اشتغل والده بالفلاحة، مهندس معادن حاصل على دبلوم المدرسة الوطنية العليا للتقنيات الصناعية والمعدنية بفرنسا، اشتغل كاتبا عاما لمركز تنمية الطاقات المتجددة بوزارة الطاقة والمعادن، وهو عضو المجلس الإداري لجمعية التنمية الجهوية (أحمد الحنصالي) لجهة تادلة- أزيلال سابقا[1]، تم تعيينه في المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* وزيرا منتدبا لدى رئيس الحكومة مكلفا بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

75- شرفات اليدري أفيلال

ولدت سنة 1972 بتطوان، تنحدر من وسط عائلي متواضع، والدها تاجر بسيط، حاصلة على دبلوم مهندس من المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، وحاصلة على دبلوم في التدبير من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات بالدار البيضاء، اشتغلت مهندسة بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، ثم مهندسة مكلفة بوحدة مراقبة البيئة بالمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية، وهي عضو باللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة ابتداء من نونبر 2008، تقلدت المنصب الوزاري (مرة واحدة):

* وزيرة منتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة مكلفة بالماء في التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

76- محمد مامون بوهدود

ولد في 03 ماي 1983 بأولاد تايمة إقليم تارودانت، حاصل على دبلوم مهندس من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس، والمدرسة التطبيقية بوليتيكنيك بباريس تخصص المالية والمواد الأولية سنة 2008، اشتغل سنة 2007 مهندسا ماليا في مشتقات الأسهم بالشركة العامة بباريس، ثم مسؤولا عن التسويق بشركة (مورغان ستانلي) بلندن من سنة 2008 إلى سنة 2012 ، قبل أن يتم تعيينه في المنصب الوزاري (مرة واحدة):

1- أي جهة بني ملال- خنيفرة حاليا.

* وزيرا منتدبا لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي مكلفا بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم في التعديل الحكومي بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

لائحة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

I- المصادر:

1- الدساتير:

- الدستور المغربي لسنة 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في (29 يوليوز 2011) ، ج. ر. عدد 5964 مكرر بتاريخ (30 يوليوز2011).

2- الخطب الملكية:

- الخطاب الملكي السامي الذي وجهه الملك محمد السادس، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 13 أكتوبر 2017.
- الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 17 لعيد العرش، أحداث أنفو، بتاريخ 30 يوليوز 2016.
- الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الحادية والستين لثورة الملك والشعب، جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 21 غشت 2014.
- خطاب الملك الراحل الحسن الثاني، بمناسبة افتتاح الموسم الدراسي الجديد في فاتح أكتوبر 1961، في: خطب وندوات الملك الحسن الثاني، المجلد الثاني، نشر وزارة الإعلام، الطبعة الثانية، 1993.
- خطاب الملك محمد الخامس بتاريخ (12 ماي 1958) بمناسبة تأليف الهيئة الوزارية للحكومة الجديدة، ج. ر عدد 2379 بتاريخ (30 ماي 1958).

3- الظهائر والمراسيم الملكية:

- الظهائر الشريفة والمراسيم الملكية المتعلقة بتأليف وتنظيم الحكومات المغربية، المنشورة في أعداد الجريدة الرسمية للمملكة طوال الفترة الممتدة ما بين 7 دجنبر 1955 إلى غاية 10 أكتوبر 2013، أنظر الملحق رقم (3).
- الظهير الشريف رقم 1.71.77 الصادر في (16 يونيو 1971) بإحداث المناطق، ج. ر. عدد 3060 بتاريخ (23 يونيو 1971).
- الظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ (24 فبراير 1958)، ويحتوي على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية. ج. ر عدد 2372 بتاريخ (11 أبريل 1958).
- ظهير شريف بتاريخ 13 شعبان 1368 موافق 11 يونيو 1949 في ضبط لقب مهندس بالمغرب، ج. ر. بتاريخ 3 شوال 1368 موافق (29 يوليوز 1949).

4- المراسيم:

- المرسوم رقم 2.15.716 الصادر في (23 سبتمبر 2015) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.59.351 الصادر في (2 ديسمبر 1959) بشأن التقسيم الإداري للمملكة، ج. ر. عدد 6399 بتاريخ (28 سبتمبر 2015).
- المرسوم رقم 2.15.402 الصادر في (22 يونيو 2015) الذي يحدد بحسب العمالات والأقاليم قائمة الدوائر والقيادات والجماعات بالمملكة، ج. ر. عدد 6374 بتاريخ (2 يوليو 2015).
- المرسوم رقم 2.15.234 الصادر في (19 مارس 2015) بالمصادقة على الأرقام المحدد بها عدد السكان القانونيين بالمغرب، ج. ر عدد 6354 بتاريخ (23 أبريل 2015).
- المرسوم رقم 2.15.40 الصادر في (20 فبراير 2015) بتحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها، ج. ر. عدد 6340 بتاريخ (5 مارس 2015).
- المرسوم رقم 02.09.322 الصادر في (11 يونيو 2009) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.97.246 الصادر في (17 أغسطس 1997) بتحديد عدد الجهات وأسمائها ومراكزها ودوائر نفوذها، ج. ر. عدد 5744 بتاريخ (18 يونيو 2009).
- المرسوم رقم 2.05.189 الصادر في (2 ديسمبر 2005) بالمصادقة على الأرقام المحدد بها عدد السكان القانونيون للمملكة المغربية، ج. ر عدد 5378 بتاريخ (15 ديسمبر 2005).
- المرسوم رقم 2.03.531 الصادر في (10 سبتمبر 2003) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.97.246 الصادر في (17 أغسطس 1997) بتحديد عدد الجهات وأسمائها ومراكزها ودوائر نفوذها، ج. ر. عدد 5142 بتاريخ (11 سبتمبر 2003).
- المرسوم رقم 2.97.246 الصادر في (17 أغسطس 1997)، بتحديد عدد الجهات وأسمائها ومراكزها ودوائر نفوذها، ج. ر. عدد 4509 بتاريخ (18 أغسطس 1997).

II- المراجع

1- الكتب والمؤلفات :

- **ابراش (ابراهيم)**: البحث الاجتماعي: قضاياه- مناهجه- إجراءاته، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- مراكش، سلسلة الكتب العدد 10 /1994، الطبعة الأولى، 1994.
- **ابن زيدان (عبد الرحمان)**: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الثاني، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى، 2008.

- **ابن زيدان (عبد الرحمان)**: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الثاني، مطابع إديال- الدار البيضاء، 1990.

- **ابن زيدان (عبد الرحمن)**: العز والصولة في معالم نظم الدولة، الجزء الثاني، المطبعة الملكية، الرباط، 1962.

- **ابن زيدان (عبد الرحمان)**: "الدرر الفاخرة- بمآثر الملوك العلوين بفاس الزاهرة"، المطبعة الاقتصادية بالرباط، 1937.

- **أكنوش (عبد اللطيف)**: واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، مكتبة بروفانس- الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999.

- **البكاري (عبد السلام)**: دليل تاريخ الأحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب، دار إدكل للطباعة النشر- الرباط، الطبعة الثانية، 2010.

- **الجمل (مايسة)**: "النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزارية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (22)، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، أبريل 1993.

- **الرضواني (محمد)**: بيوغرافيا الوزراء المغاربة (1955 - 2000)، تقديم الدكتور أحمد بوجداد، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، الطبعة الأولى، 2007.

- **الشابي (مصطفى)**: الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912)، الجزء الثاني، المطبعة والوراقة الوطنية- مراكش، الطبعة الأولى، 2008.

- **الشابي (مصطفى)**: النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم (26)، مطبعة فضالة- المحمدية، 1995.

- **الصفار (محمد)**: رحلة الصفار إلى فرنسا (1845-1846)، دراسة وتحقيق سوزان ميلار، تعريب ومشاركة في التحقيق خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب- الرباط، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995.

- **الطعان (عبد الرضا حسين)**: مفهوم النخبة التكنوقراطية، "دراسة في أحد أنماط رأس المال المعرفي"، ابن النديم للنشر والتوزيع- الجزائر، دار الروافد الثقافية- ناشرون، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، 2015.

- **العروي (عبد الله)**: الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، تعريب: محمد حاتمي- محمد جادور، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء- المغرب/ بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2016.

- **العروي (عبد الله)**: الإيديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995.

- **الفاسي (علال)**: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الطبعة السادسة، 2003.

- **الكانوني (محمد)**: "جواهر الكمال في تراجم الرجال"، الجزء الأول، المطبعة العربية- الدار البيضاء، 1937.

- **المروني (المكي)**: الإصلاح التعليمي بالمغرب، (1956-1994)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 17، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1996.

- **المسعودي (أمينة)**: "الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955-1992) الأصول- المنافذ- المآل" ، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001.

- **المسعودي (أمينة)**: "عمل أعضاء الحكومة في المغرب: الصلاحيات- الحدود- المسؤوليات (1955-2016)"، مطبعة النجاح الجديدة (CTP)- الدار البيضاء، 2017.

- **المسعودي (أمينة)**: هوامش التغيير السياسي في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011.

- **المنوني (محمد)**: مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الأول، شركة النشر والتوزيع المدارس- الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1985.

- **الناكوع (محمود محمد)**: أزمة النخب في الوطن العربي، دون ذكر دار النشر، الطبعة الأولى، 1989.

- **أقصبي (نجيب)، أوبنال (محمد) وآخرون**: الاقتصاد السياسي للمغرب، إصدار المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية (بالفرنسية)، عدد خاص، الجزء 14، أبريل 2017.

- **بدر (أحمد)**: أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات عبد الله حرمي- الكويت، الطبعة السادسة، 1982.

- **بدوي (عبد الرحمان)**: مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية- القاهرة، 1963.

- **برادة (ثريا)**: الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 37، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 1997.

- **بوتومور (توم)**: "النخبة والمجتمع"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت، ترجمة جورج جحا، الطبعة الثانية، 1988.

- **بوجداد (أحمد)**: في تقديم كتاب "نخب المجتمع المدني في المغرب/ دراسة سوسيو- سياسية لجمعيات حقوقية وثقافية ونسائية" لإبراهيم السهول، منشورات دار الأمان، مطبعة الكرامة- الرباط، الطبعة الأولى، 2015.

- **بولحية (يحيى)**: "البعثات التعليمية في اليابان والمغرب: من أربعينيات القرن التاسع عشر حتى أربعينيات القرن العشرين: تباين المقدمات واختلاف النتائج"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- الدوحة / بيروت، الطبعة الأولى، أبريل 2016.

- **دانكان (جان ماري)**: علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت، 1997.

- **ساعف (عبد الله)**: في تقديم كتاب "الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955-1992) الأصول- المنافذ- المآل" لأمينة المسعودي، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001.

- **شقير (محمد)**: السلطة والمجتمع المدني- آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب، أفريقيا الشرق- الدار البيضاء، 2011.

- **صعب (حسن)**: علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1976.

- **ضريف (محمد)**: الأحزاب السياسية المغربية، من سياق المواجهة إلى سياق التوافق (1934-1999)، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 2001.

- **غراويتز (مادلين)**: مناهج العلوم الاجتماعية، الكتاب الثاني، ترجمة سام عمار ومراجعة فاطمة الجيوشي، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، الطبعة الأولى، 1993.

- **فيرموريين (بيير)**: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة عبد الرحيم حزل، مطبعة أفريقيا الشرق- الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2014.

- **قرنفل (حسن)**: المجتمع المدني والنخبة السياسية- إقصاء أم تكامل؟، مطابع إفريقيا الشرق- الدار البيضاء، أكتوبر 1997.

- **قرنفل (حسن)**: النخبة السياسية والسلطة: أسئلة التوافق مقاربة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب، أفريقيا الشرق- الدار البيضاء، 1997.

- **معتصم (محمد)**: الحياة السياسية المغربية (1962-1991)، مؤسسة إيزيس للنشر- الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992.

- **واتربوري (جون)**: "أمير المؤمنين- الملكية والنخبة السياسية المغربية"، المترجمون: عبد الغني أبو العزم- عبد الأحد السبتي- عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر- الرباط، الطبعة الثالثة، 2013.

2- الأطروحات والرسائل :

- **ادمينو (عبد الحافظ)**: "نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تحت إشراف الدكتور علي السدجاري، وحدة القانون الإداري وعلم الإدارة، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، السنة الجامعية 2001-2002.

- **أقفلي (حماني)**: "النخب المحلية، مكانتها وأدوارها، مدينة الخميسات ومنطقة والماس نموذجا"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، تحت إشراف الدكتور محمد جسوس، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط، الجزآن الأول والثاني، 1999.

- **بنسعيد (عمر)**: الموظفون الكبار والسياسات العامة- دور التقنوقراط في صناعة القرار بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، تحت إشراف الدكتور عبد المالك إحزرير، وحدة القانون الدستوري وعلم السياسة، جامعة القاضي عياض- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، السنة الجامعية 2004-2003.

- **ثابت (مراد)**: "المهندسون، المجتمع والسلطة بالمغرب- مساهمة في السوسيولوجيا السياسية لمهندسي المدارس العليا بالمغرب: المدرسة المحمدية للمهندسين والمدرسة الحسنية للأشغال العمومية نموذجا"، أطروحة لنيل دكتوراه وطنية في الحقوق شعبة القانون العام، تحت إشراف الدكتور محمد الطوزي، جامعة الحسن الثاني- عين الشق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– الدار البيضاء، السنة الجامعية 2009 – 2010.

- **حاجي (عزيزة)**: "النخب السياسية في المغرب، محاولة للتحديد"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تحت إشراف الدكتور امحمد الداسر، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، السنة الجامعية 2001-2002.

- **الخطابي (رشيد)**: "نخب الإدارة الترابية: الولاة والعمال دراسة في المسارات السوسيو- مهنية والثقافية، 1990-2005"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تحت إشراف الدكتور أحمد بوجداد، وحدة علم السياسة والقانون الدستوري، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، السنة الجامعية 2014-2015.

- **الدرداري (الناجي)**: الحكومة في الدساتير المغربية من 1962 إلى 1996، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تحت إشراف الدكتورة مليكة الصروخ، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- السويسي، السنة الجامعية 2001-2002.

- **الدغيمر (حسن)**: الموظفون السامون بالمغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، تحت إشراف الدكتور عبد القادر باينة، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– أكدال، السنة الجامعية 1995 – 1996.

- **الرضواني (محمد)**: "التنمية السياسية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000"، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام، تحت إشراف الدكتور محمد بردوزي، جامعة محمد الخامس– الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، السنة الجامعية 2003– 2004.

- **الزنان (زهير)**: "النخبة التقنية بالمغرب: فئة المهندسين خريجي المدارس الكبرى (1999- 2010) دراسة سوسيو- سياسية"، رسالة لنيل الماستر في القانون العام، تحت إشراف الدكتور أحمد بوجداد، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– أكدال، السنة الجامعية 2011– 2012.

- **طاشمة (أبومدين)**: "استراتيجية التنمية السياسية- دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تحت إشراف الدكتور منصور بن لرنب، مقدَّمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن حدة، كلية العلوم السياسية والإعلام- الجزائر، 2006-2007.

- **الكنزي (بوبكر)**: "نخبة الحركة الطلابية المغربية- الإتحاد الوطني لطلبة المغرب نموذجا (1956-1981)"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، تحت إشراف الدكتور أحمد بوجداد، وحدة علم السياسة والقانون الدستوري، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، السنة الجامعية 2007- 2008.

- **كولفرني (محمد)**: التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تحت إشراف الدكتور أحمد بوجداد، جامعة محمد الخامس- الرباط،، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- أكدال، السنة الجامعية 2004-2005.

- **المسعودي (أمينة)**: "الوزراء في النظام السياسي المغربي- من حكومة 1955 إلى حكومة 1985"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، تحت إشراف الدكتور عبد الله ساعف، جامعة محمد الخامس- الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– أكدال، السنة الجامعية 1998– 1999.

3- المقالات والمساهمات:

- **أبو المعالي (منير)**: "رحيل ابن تاوريرت أحد صناع العهد الجديد بالمغرب"، جريدة بيان اليوم، بتاريخ 11 ماي 2010.

- **أريري (عبد الرحيم) وحرمة الله (مصطفى)**: الرؤساء الذين تعاقبوا على ودادية خريجي مدرسة القناطر الفرنسية، جريدة الوطن الآن، العدد 229، بتاريخ 27 /01/ 2007.

- **أريري (عبد الرحيم) وحرمة الله (مصطفى)**: صمت حزبي تجاه اكتساح التكنوقراط، جريدة الوطن الآن، العدد 229، بتاريخ 27 يناير 2007.

- **أريري (عبد الرحيم)**: "المهندسون المغاربة وعلاقتهم بالدولة، وكيفية توظيفهم لجر البلاد إلى نادي الدول المتقدمة"، موقع مجلة "تربقافة" للتربية والثقافة والفكر، يوليوز 2010:(http://lahodod.blogspot.com)

- **أسمال (كوليت)**: مظاهر خصوصية النخب السياسية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطابع إفريقيا الشرق- الدار البيضاء، السنة الثالثة، العدد 10/9، 1989.

- **أسويق (نور الدين)**: حزب الاستقلال غير المستقل، الموقع الإخباري "لكم. كوم"، بتاريخ 05 غشت 2012.

- **الأشرف (حسن)**: "النساء أكثر تعليما من الرجال في مناصب المسؤولية بالمغرب"، صفحة قناة "العربية نت"، بتاريخ 13 أبريل 2013: (www.alarabiya.net)

- **البرحلي (خالد)**: "عبد السلام أحيزون.. قصة نجاح عنوانها اتصالات المغرب"، جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 02 يناير 2012.

- **الحلو (عبد الرحمان)**: "إعادة الاعتبار للبنية التحتية"، في: "15 سنة من حكم محمد السادس: الاقتصاد.. أوراش كبرى وعقبات مستعصية"، جريدة اليوم 24، بتاريخ 31 يوليوز 2014.

- **الخمليشي (ربيع)**: المهندس والبحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 20 يونيو 2012.

- **الخمليشي (ربيع)**: حول واقع وأفاق تنظيم الهندسة المدنية بالمغرب، جريدة المساء، العدد 1578، بتاريخ 19 أكتوبر 2011.

- **الرسمي (محمد)**: "موجة البطالة تطال خريجي كبريات مدارس المهندسين"، جريدة المساء، بتاريخ 14 يوليوز 2012.

- **الرضواني (محمد)**: النخبة السياسية من رفض الإيديولوجيات إلى مصالحة الديمقراطية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث/ الرباط- أكدال، بتاريخ 23 ماي 2017.

- **الضريس (الشرقي)**: "الأمن والاستقرار عنصران لإلتحاق المغرب بمصاف الدول الصاعدة"، جريدة تليكسبريس الالكترونية، بتاريخ 03 يونيو 2016.

- **العدوني (عصام)**: جدلية التنمية والديمقراطية: أية علاقات؟، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث/ الرباط- أكدال، بتاريخ 02 يناير 2015.

- **العروسني (لطيفة)**: "رحيل عبد العزيز مزيان بلفقيه المستشار الملكي.. ومهندس تعيين الوزراء"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11487، بتاريخ 11 ماي 2010.

- **المكي (هشام)**: في مفهوم التنمية، في: سؤال التنمية في الوطن العربي- مداخل عملية ورؤى نقدية، كتاب جماعي، مركز نماء للبحوث والدراسات/ بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

- **الناصري (محمد)**: "مراقبة المجال الترابي أو تنميته؟ مأزق السلطة منذ قرن"، في: التحولات الاجتماعية بالمغرب، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث- الرباط، الطبعة الأولى، 2000.

- **الهاشمي (نعمان)**: "عبد الحق التازي.. ليبرالي في حزب علال الفاسي، عندما ناهض الحسن الثاني سياسة التوريث.. واحتل أبناء الاستقلاليين مراكز آبائهم في السلطة"، جريدة المساء، بتاريخ 24 نونبر 2010.

- **الهاشمي (نعمان)**: "محمد الدويري.. توريث في الحزب والحكومة.. لا تناقض بين النقابة والرأسمال في براغماتية السياسية"، جريدة المساء، بتاريخ 21 أكتوبر 2010.

- **الودغيري (سمير)**: "16 سنة من حكم محمد السادس بعيون شخصيات ومسؤولين"، مجلة ميديا 24، بتاريخ 30 يوليوز 2016.

- **انفلوس (حسن)**: أي نموذج تنموي يحتاجه المغرب؟، ملف خاص يعرض وجهات نظر خبراء اقتصاديين وفاعلين سياسيين، جريدة بيان اليوم، بتاريخ 12 يناير 2018.

- **باقي (زهور)**: التكنوقراط أم المسيسون.. مَنِ الأفضل لتدبير الوزارات بالمغرب؟، موقع أصوات مغاربية، بتاريخ 24 يناير 2018.

- **بجراف (صليحة)**: الحركيون يبرزون دور المهندس المغربي في الحياة السياسية، جريدة أش بريس، بتاريخ 29 نونبر 2015.

- **بركة (نزار)**: "تطور الاقتصاد المغربي والخيار التعادلي"، في: "مائة سنة من الاجتهاد والتجديد الفكري بالمغرب (1910-2010)"، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2011.

- **بلحاج (صالح)**: "التنمية السياسية- نظرة في المفاهيم والنظريات"، في كتاب: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، إعداد مجموعة من الباحثين، ابن النديم للنشر والتوزيع- الجزائر، دار الروافد- ناشرون بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

- **بن التهامي (أيمن)**: "15 عاما على حكم محمد السادس: ملكية دستورية اجتماعية عمادها الإصلاح"، جريدة أخبارنا المغربية، بتاريخ 29 يوليوز 2014.

- **بنحليمة (الجيلالي)**: كريم غلاب الرئيس الأصغر بتاريخ مجلس النواب، جريدة الأحداث المغربية، بتاريخ 26 يونيو 2014.

- **بنحمو (نجلاء)**: "إدارة اتصالات المغرب تعلن عن *قرب* انتهاء ولاية عبد السلام أحيزون"، جريدة أنباء اليوم المغربية، بتاريخ 14 أبريل 2016.

- **بوخرطة (الحسين)**: المغرب "من منطق نخب المخزن إلى منطق الحكامة"، جريدة هسبريس الإلكترونية، بتاريخ 10 أكتوبر 2008.

- **بورفيسي (جمال)**: تحول جوهري في تعيين الولاة والعمال، جريدة الصباح، بتاريخ 23 ماي 2012.

- **بوسعيد (محمد)**: "الصخيرات.. الملتقى الدولي حول النموذج التنموي المغربي حقق أهدافه"، جريدة أخبارنا المغربية، بتاريخ 03 يونيو 2016.

- **بوسعيد (محمد)**: "هناك اختلالات يعرفها النموذج التنموي المغربي"، في الندوة الصحفية بمناسبة الاستعداد لتنظيم الملتقى الدولي، حول موضوع "النموذج التنموي المغربي للدخول النهائي ضمن الدول الصاعدة"، المزمع عقده يومي 2 و3 يونيو 2016، جريدة مشاهد انفو، بتاريخ 23 مايو 2016.

- **بولحية (يحيى)**: "البعثات التعليمية المغربية (1845-1912)، سؤال الإصلاح والتحديث"، في: مجلة المناهل، إصدار وزارة الثقافة المغربية، مطبعة دار المناهل، السنة 32، العدد 94/93، نونبر 2012.

- **ثابت (مراد) وفزازي (كريم)**: نبذة عن العربي بن الشيخ، في: "إلى أين يسير التكوين المهني بالمغرب بعد جملة من الفضائح التي شهدها في السنوات الأخيرة؟"، جريدة تليكسبريس الالكترونية، بتاريخ 15 أبريل 2013.

- **ثابت (مراد)**: "إدريس بنهيمة، الفشل الذي يقود إلى النجاح"، جريدة المساء، بتاريخ 17 غشت 2009.

- **ثابت (مراد)**: "الصدفة تقود بوعمرو تغوان نحو كرسي وزارة التجهيز بعد أن طالب الحسن الثاني بمنحها لمهندس"، جريدة المساء، بتاريخ 26 أبريل 2011.

- **جنداري (إدريس)**: "النخبة التقنوقراطية في المغرب- المرجعية التقليدية في خدمة المفهوم الحديث"، مجلة وجهة نظر، العدد 57/56، مطبعة النجاح الجديدة، ربيع وصيف 2013.

- **حمدوش (رياض)**: "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية"، في كتاب: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، إعداد مجموعة من الباحثين، ابن النديم للنشر والتوزيع- الجزائر، دار الروافد- ناشرون بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

- **خليفة (محمد)**: "إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر"، في كتاب: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، إعداد مجموعة من الباحثين، ابن النديم للنشر والتوزيع- الجزائر، دار الروافد- ناشرون بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

- **رباعي (سعيد)**: العائلات العريقة بالمغرب، جريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ فاتح فبراير 2014.

- **روفاج (سامية)**: نظام المدارس العليا بالمغرب، جريدة المساء، عدد خاص عن التعليم العالي، يونيو 2010.

- **زهرو (رضوان)**: سياسات المغرب الاقتصادية بين مطلب التوازن ورهان التنمية، في: مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، عدد مزدوج 14/13، 2010.

- **ساعف (عبد الله)**: "المغرب يتوفر على قدرات اقتصادية وتنموية وبشرية واعدة تؤهله للالتحاق بركب الدول الصاعدة"، في تصريح أدلى به لوكالة المغرب العربي للأنباء، منشور بجريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 23 غشت 2014.

- **ساعف (عبد الله)**: النخب المغربية وإشكالية الإصلاح، في: التمثيلية، الوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي، تأليف مجموعة من الباحثين، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1997.

- **ساعف (عبد الله)**: تكوين النخب الإدارية بالمغرب، مجلة أبحاث، العدد 18، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ربيع 1988، ص 50.

- **سرايب (نور الدين)**: تجديد النخبة الوزارية التونسية (1987-1997)، ترجمة عمر إيديل، مجلة وجهة نظر، العدد 11، 2001.

- **شحشي (عبد الرحمان)**: النخبة- مقاربة في المفهوم، في: حوارات/ مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، العدد 4/3، 2015.

- **شرادي (جميلة)**: التحولات التنموية بالمغرب بين الواقع والتوقع، في: مجلة دفاتر- منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية (كلية الآداب والعلوم الانسانية/ ظهر المهراز- فاس)، العدد التاسع، 2017.
- **شفيقي (محمد)**: تحديث الاقتصاد الوطني، في: "مائة سنة من الاجتهاد والتجديد الفكري بالمغرب (1910-2010)"، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2011.
- **شيكر (محمد)**: "مراجعة نمط التنمية في المغرب"، في: "15 سنة من حكم محمد السادس: الاقتصاد.. أوراش كبرى وعقبات مستعصية"، جريدة اليوم 24، بتاريخ 31 يوليوز 2014.
- **صديق (يوسف)**: هل يحتاج النظام السياسي فعلا إلى المهندس؟، غلاف خاص من إعداد: عبد الرحيم أريري ومصطفى حرمة الله، جريدة الوطن الآن، الطبعة الإلكترونية، العدد 275، بتاريخ 16 فبراير 2008.
- **عارف (نصر)**: في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب- القاهرة، عدد يونيو، 2008.
- **عارف (نصر)**: مفهوم التنمية، موقع (مكتبة الجليس)، بتاريخ 27 مارس 2016: (www.aljlees.com)
- **عاصم (عبد الله)**: الخصائص العامة للاقتصاد المغربي، مجلة فكر ونقد، عدد 8، أبريل 1998.
- **عزام (اسماعيل)**: "البطالة تصل خريجي الهندسة بعد إستراتيجية الدولة زيادة أعدادهم"، جريدة هسبرس الالكترونية، بتاريخ 06 نونبر 2013.
- **عزام (اسماعيل)**: هل يعيق "تكنوقراط" حكومة بنكيران ربط المسؤولية بالمحاسبة؟، جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 23 يناير 2014.
- **عمارة (عبد القادر)**: "المغرب يحتاج أكثر من 5 آلاف مهندس في الطاقة والمعادن"، في كلمة ألقاها بمناسبة انعقاد اجتماع المجلس الإداري للمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط، أوردها محمد الراجي، في جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 30 مارس 2014.
- **عيسي (محمد)**، رئيس النقابة الوطنية للمهندسين المغاربة: "الوضع الاجتماعي والاقتصادي خلال العقدين الأخيرين عرف تدهورا كبيرا، ولاسيما بالنسبة للطبقة الوسطى ومنها المهندسون"، جريدة (كلامكم) الالكترونية، بتاريخ 19 شتنبر 2014.
- **كولفرني (محمد)**: مفهوم التكنوقراطية بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 85/84، يناير- أبريل 2009، مطبعة دار النشر المغربية، 2009.
- **كولفرني (محمد)**: من أجل تجاوز الشبكة المهيمنة على دراسة النخبة السياسية المغربية، في : مجلة الربيع- فصلية فكرية ثقافية، يصدرها مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات بالدار البيضاء، طبع أوميكا غرافيك- الدار البيضاء، السنة الأولى/ عدد مزدوج (3/2)، صيف وخريف 2015.

- **لطفي (مصطفى)**: "المهندسون يكتسحون الوظائف الحكومية في المغرب، تراجع حظوظ رجال القانون بعد أن هيمنوا خلال عهد الملك الراحل الحسن الثاني"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11397، بتاريخ 10 فبراير 2010.

- **مازني (عبد الرزاق)**: الوضعية القانونية للموظفين السامين بالإدارات العمومية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 2129، بتاريخ 4 يونيو 1989.

- **مبشور (رضوان)**: "الحسن الثاني.. 16 سنة بعد الرحيل"، جريدة الأيام 24، بتاريخ 30 يناير 2015.

- **مجدوبي (حسين)**: "المغرب دولة صاعدة : بين حلم الحسن الثاني وطموح محمد السادس ومعطيات الواقع"، مركز ألف بوست للدراسات، بتاريخ 28 غشت 2014: (http://alifpost.com)

- **محمد سمير (عياد)**: "إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي"، في كتاب: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، إعداد مجموعة من الباحثين، ابن النديم للنشر والتوزيع- الجزائر، دار الروافد- ناشرون بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

- **مرجون (أمين)**: "رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بنكيران، في لقاء تواصلي مع الطلبة المهندسين بالمدرسة العليا للنسيج والألبسة بالرباط"، جريدة المغرب اليوم، بتاريخ 07 ماي 2016.

- **معروف (محمود)**: مؤيدون ومعارضون لمشاركة وزراء تكنوقراط غير منتمين لأحزاب في حكومة بن كيران، صحيفة القدس العربي، بتاريخ 25 يناير 2014.

- **معزوز (عبد اللطيف)**: التنمية والتشغيل، في: "مائة سنة من الاجتهاد والتجديد الفكري بالمغرب (1910-2010)"، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2011.

4- إصدارات ومنشورات :

- الجماعات المحلية في أرقام، العدد 13، إصدار المديرية العامة للجماعات المحلية، طبعة 2011.

- الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة: نشأته وتطوره (1971-2007)، من منشورات الاتحاد نفسه، أكتوبر 2007.

5- التقارير :

- البركة (محمد): تقرير بشأن ندوة وطنية حول موضوع: "صناعة النخبة في تاريخ الغرب الإسلامي"، الكلية متعددة التخصصات- بتازة، منشور على موقع الجمعية المغربية للبحث التاريخي، بتاريخ 6 دجنبر 2013: (www.amrh.ma)

– النبوي (عبد الرحيم) وابوربيعة (عبد اللطيف)، تقرير بعنوان: "الملتقى الرابع للمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بآسفي تحت شعار: المهندس وخطط التنمية القطاعية بالمغرب"، جريدة أسفي نيوز الإلكترونية، بتاريخ 13 ماي 2011.

– تقرير حول "الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013"، من إعداد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعاون مع بنك المغرب، دجنبر 2016.

– مجمل تركيبي لما هو أساسي في تقرير "50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025"، صادر سنة 2005، بمناسبة الذكرى الخمسينية لاستقلال المغرب.

6– الجرائد :

– "احمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، يترأس الاحتفال بعيد الجامعة المغربية بالرباط"، جريدة بيان اليوم، بتاريخ 08 أكتوبر 2010.

– "ادريس جطو يترأس اللقاء الخاص بتوقيع اتفاقيات تفعيل مبادرة تكوين 10 آلاف مهندس"، جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 21 دجنبر 2006.

– "الأوراش الحيوية الكبرى المنجزة.. تعزيز للدينامية التنموية بالمملكة"، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 27 يوليوز 2011.

– "البنك الدولي يحدد ثلاث مسارات لتحقيق حلم المغرب الصاعد"، جريدة تليكسبريس الالكترونية، بتاريخ 03 يونيو 2016.

– "المستشار الملكي عبد العزيز مزيان بلفقيه في ذمة الله"، جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 10 ماي 2010.

– "الملك محمد السادس.. ملك الاقتصاد بمختلف الأبعاد"، جريدة انفو ميديا، بتاريخ 28 أبريل 2016.

– "تخرج 9700 مهندس في إطار مبادرة تكوين 10 آلاف مهندس"، (وثيقة) أوردتها وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 06 أكتوبر 2010.

– "جلالة الملك يعطي انطلاقة أشغال إنجاز محطة نور ورزازات 4"، جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ فاتح أبريل 2017.

– "سمية بنخلدون تترأس حفل تخرج مهندسي الدولة"، جريدة كواليس اليوم، بتاريخ 16 يوليوز 2014.

– "عادل الدويري: وزير السياحة الكائن الرقمي"، جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 17 مارس 2007.

– "كريم غلاب.. تقنوقراطي الإخفاقات"، جريدة المساء، بتاريخ 28 أبريل 2009.

– "وزيرة الماء: من غير المعقول أن يظل المهندس المغربي خارج الزمن السياسي"، جريدة أنفاس بريس الالكترونية، بتاريخ 26 يناير 2015.

– البنك الدولي: "المغرب في طريقه لصنع التاريخ قريبا بهذا الإنجاز"، جريدة أخبارنا المغربية، بتاريخ 21 نونبر 2015.

– مجلة فرنسية متخصصة في الهندسة "مجلة الطرق والقناطر" تفرد عددا خاصا لدينامية التنمية التي يعرفها المغرب، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 18 دجنبر 2009.

– نبذة عن السيد عبد الوافي لفتيت بمناسبة تنصيبه واليا على جهة الرباط– سلا– القنيطرة، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 18 أكتوبر 2015.

– نبذة عن السيد عبد الوافي لفتيت، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 08 فبراير 2010.

– نبذة عن حياة محمد حلب، والي جهة الدار البيضاء الكبرى عامل عمالة الدار البيضاء، في: "حرص ملكي على ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتفعيل سياسة القرب وتحقيق التنمية الجهوية المندمجة"، جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 25 يناير 2009.

– نبذة عن السيد مامون بوهدود الوزير المنتدب بحكومة 10 أكتوبر 2013، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 11 أكتوبر 2013.

– نبذة عن السيد ياسر الزناكي، بمناسبة تعيينه وزيرا للسياحة والصناعة التقليدية، وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 04 أكتوبر 2010.

7– الحوارات والمقابلات :

– **السعيدي (عبد الله)**، رئيس الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، في حوار حول "وضعية المهندس المغربي وتأخر الحكومة في الرد على المذكرة المطلبية للاتحاد"، من إجراء نور الدين اليزيد، جريدة المساء، العدد 975، بتاريخ 10 نونبر 2009.

– **باسكون (بول)**: في علم الاجتماع القروي، حوار أجراه الطاهر بنجلون بتاريخ 24 يناير1979، ترجمة: محمد بولعيش، منشور في: مجلة بيت الحكمة– شهرية مغربية للترجمة في العلوم الإنسانية، العدد الثالث، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، أكتوبر 1986.

– **بروحو (عبد اللطيف)**، في حوار حول "النموذج التنموي المغربي وآفاق دخول المغرب لمصاف الدول الصاعدة"، من إعداد المحجوب لال، منشور على الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية، بتاريخ 7 يونيو 2016: (www.pjd.ma)

– تغوان (بوعمرو): مقابلة خاصة أجريت بتاريخ 2016/04/02.

– **فتحي (خالد)**: الزلزال السياسي قد يعيد تشكيل اللوحة الحزبية والحكومية ولا عاصم للوزراء غير الكفاءة، حوار من إجراء ابراهيم لفضيلي، جريدة الأيام 24، بتاريخ 30 أكتوبر 2017.

- **قرنفل (حسن)**: الحسن الثاني انفتح على التكنوقراط ولم يكتف بالنخبة الحزبية في تعيين الوزراء، في حوار من إجراء مراد ثابت، جريدة المساء، بتاريخ 24 أبريل 2011.
- **مزيان بلفقيه (عبد العزيز)**: "الدولة المغربية ليست يمينية ولا يسارية ولقائي الأخير برؤساء الأحزاب لم يكن لأداء دور سياسي"، حوار من إجراء حاتم البطيوي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9925، بتاريخ 30 يناير 2006.

8- المعاجم والموسوعات :

- إبن منظور: لسان العرب، المجلد الخامس عشر، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988.
- إبن منظور: لسان العرب، دار المعارف- القاهرة ، نسخة جديدة ومحققة، دون ذكر سنة الطبع.
- بدوي (أحمد زكي): معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري- القاهرة، 1989.
- الجر (خليل): لاروس- المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس باريس 6، 1987.
- جويجاتي (رفيق): "مفهوم التكنوقراطية"، الموسوعة العربية الالكترونية، المجلد السادس، بتاريخ 23 غشت 2010: (www.arab-ency.com)
- خريطة جهات المملكة المغربية، ويكيبيديا- الموسوعة الحرة، بتاريخ 09 مارس 2016.
- المعجم الوسيط: تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة- جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004.
- موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق محمد حجي، الجزء التاسع، نشر دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، 1996.

9- المواقع الإلكترونية :

- "التكوين الهندسي ومبادرة 10.000 مهندس ومهندس مماثل"، موقع الإتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، بتاريخ 02 أكتوبر 2008 : (www.unim.ma)
- خريطة جهات المملكة المغربية، البوابة الوطنية للجماعات الترابية، بتاريخ 14 دجنبر 2015: (www.pncl.gov.ma)
- سيرة أمينة ابن خضراء، في: "شخصيات من سلا"، منشورة على الموقع الالكتروني لجمعية إسعاد للتنمية الاجتماعية بسلا، بتاريخ فاتح مارس 2016: (http://isaadmaroc.com)
- سيرة بوعمرو تغوان، أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال"، منشورة على الموقع الالكتروني لحزب الاستقلال، بتاريخ 10 دجنبر 2013: (http://istiqlal.ma)

– سيرة عبد السلام أحيزون: رئيس مجلس الإدارة الجماعية لشركة اتصالات المغرب"، منشورة على الموقع الالكتروني لشركة اتصالات المغرب، بتاريخ 07 أبريل 2014: (www.iam.ma)
– لائحة أعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، منشورة بموقعه الالكتروني، بتاريخ 15 نونبر 2008: (www.unim.ma)
– لائحة رؤساء ودادية مهندسي القناطر والطرق بالمغرب، منشورة بموقعها الالكتروني، بتاريخ 24 شتنبر 2014: (www.aipcm.com)
– الملف المطلبي للإتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، منشور على موقعه الإلكتروني، بتاريخ 14 نونبر 2008: (http://www.unim.ma)
– نبذة عن النقابة الوطنية للمهندسين المغاربة، منشورة على موقعها الالكتروني، بتاريخ 11 نونبر 2012: (www.snim.ma)

10– مراجع أخرى :

– ساعف (عبد الله): علاقة التقني بالسياسي، المحاضرة رقم (7)، في سلسلة محاضرات مادة تحليل السياسات العمومية، ألقيت على طلبة السنة الثانية من دراسات السلك الثالث، بكلية الحقوق أكدال– الرباط، الموسم الجامعي 2005 – 2006، غير منشورة.
– ملحق خاص بجميع التشكيلات الحكومية التي تم تأليفها بالمغرب مع التعديلات الطارئة عليها، منذ حكومة 7 دجنبر 1955 إلى غاية الحكومة المعدلة في 10 أكتوبر 2013، إعداد شخصي من خلال تتبع أعداد الجريدة الرسمية للمملكة، على النحو الوارد بالملحق رقم (3)، غير منشور.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1– Ouvrages :

– **Bauer** (**Michel**) **et Brachet** (**Philippe**) : « les grands corps de l'Etat et la démocratie », les Cahiers de la rue Voltaire, Paris, 2000.
– **Benhaddou** (**Ali**) : « Maroc : les élites du royaume, essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc », éd. L'Harmattan, Paris, 1997.
– **Billy** (**Jacques**) ; les Technocrates, coll. Que sais– je?, Presses Universitaire de France (PUF), 1975.
– **Binder** (**Leonard**), **Coleman** (**James**), **and others** ; Crises and sequences in political development, Princeton University Press, USA, 1971, pp. 73–100.

- **Birnbaum (Pierre)** : les Sommets de l'Etat, essai sur l'élite du pouvoir en France, Éd. du Seuil, Paris, 1977.
- **Bosino (Giovanni)** ; Elites et élitisme, coll. Que sais- je?, Presses Universitaire de France (PUF), 1992.
- **Boudon (Raymond)** : L'inégalité des chances, la mobilité sociale dans les sociétés industrielles, Armand Colin, Paris, 1973.
- **Boujemaâ (Redouane)** : « Le fonctionnaire Marocain », éd. Al Madariss Casablanca, 1983.
- **Bourdieu (Pierre) et Passeron (Jean–Claude)** : La reproduction, éléments pour une théorie du système de l'enseignement, Ed. de Minuit, Paris, 1970.
- **Bourdieu (Pierre)** : La Noblesse d'Etat, grandes écoles et esprit de corps, Ed. de Minuit, Paris, 1989.
- **Charle (Christophe)** : Les élites de la République, 1880-1900, Paris, Fayard, 1987.
- **Coenen–Huther (Jacques)** : Sociologie des élites, Armand Colin, Paris, 2004.
- **Coussirou (Jean)** : Faut-il supprimer l'ENA ?, Pour une école au service de l'Etat et des citoyens, les Editions d'Organisation, Paris, 1996.
- **El Maoula El Iraki (Aziz)** : « Des notables du Makhzen à l'épreuve de la gouvernance, Elites locales, gestion urbaine et développement au Maroc », éd. L'Harmattan-INAU, Paris Rabat, 2002.
- **Eymri (Jean–Michel)** : la Fabrique des énarques, Economica, Paris, 2001.
- **Ezra (Suleiman)** : Les Elites en France, Grands corps et Grandes Ecoles. Ed. du Seuil, Paris, 1979.
- **Gille (Bertrand)** : Les Ingénieurs de la Renaissance, Paris, Hermann, 1964.
- **Khalfaoui (Houcine)** : Les ingénieurs dans le système éducatif, l'aventure des instituts technologiques algériens, Editions Publisud, Paris, 2000.
- **Laroui (Abdallah)** ; Les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain (1830-1912), Paris V François Maspero, 1977.
- **Léotard (Marie–Laure de)** : « Le dressage des élites, de la maternelle aux grandes écoles, un parcours pour initiés », Platon, Paris, 2001.
- **Leveau (Rémy)** ; Le Fellah Marocain défenseur du trône, préface de Maurice Duverger, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politique, Paris, 1985.

- **Marti** (**Paul**) ; Le Maroc de demain, publication du comité de l'Afrique française, Société Générale d'Imprimerie et d'Editions, Paris, 1925.
- **Miège** (**Jean-Louis**) ; le Maroc et l'Europe, (1830-1894), Tom. 2 (L'Ouverture), Paris, P.U.F, 1961.
- **Morin** (**Jean-Michel**) : « Réseaux sociaux, Précis de sociologie », éd. Nathan, Paris, 1996.
- **Palazzoli** (**Claude**) ; Le Maroc politique de l'indépendance à 1973, textes rassemblés et présentés par Claude Palazzoli, Sindibad, Paris, 1974.
- **Parejo Fernández** (**María Angustias**) : Las elites políticas marroquíes, Los parlamentarios (1977-1993), prologo de Rémy Leveau, Agencia Española de Cooperación Internacional (AECI), Madrid, 1999.
- **Renaut** (**Alain**) : Que faire des universités?, Bayard, Paris, 2002.
- **Rouban** (**Luc**) ; La fin des technocrates ?, La bibliothèque du citoyen, Presse de sciences politique, Paris, 1998.
- **Saaf** (**Abdellah**) ; Maroc, L'espérance d'Etat moderne, Éditions Afrique Orient, Casablanca, 1999.
- **Vermeren** (**Pierre**) : Ecole, élite et pouvoir au Maroc et en Tunisie au XXème siècle, Alizés, Rabat, Maroc, février 2002.
- **Weber** (**Max**) : Economie et société, tome 1, Les catégories de la sociologie, Paris, Plon, 1971.

2- Thèses et Mémoires :

- **Al Andaloussi** (**Driss**) : « Formation et sélection des élites administratives au Maroc : Cas de L'ENAP », Thèse de doctorat du 3ème cycle en sciences sociales et politiques, Université de Bordeaux, 1982.
- **Catusse** (**Myriam**) : « L'entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, libéralisation économique et réforme de l'ordre politique », Thèse de doctorat en sciences politique, Sous la direction de Jocelyne Cesar, Aix-en-Provence, 1999.

3- Articles :

- **Aron** (**Raymond**) ; « Catégories dirigeantes ou classe dirigeantes »?, R.F.S.P., vol. 15, n° 1, 1965.

- **BA Mohamed** (**Najib**) : « Notables ou élites au Maroc », in : nouveau défis, nouvelles élites pour quelle méditerranée ?, L'Annuaire de la Méditerranée 2001, éd. GERM, Rabat, 2002.
- **Baraka** (**Nizar**), **Benrida** (**Ahmed**) : la croissance économique et l'emploi, rapport thématique, in ; «50 ans de développement humain et perspective 2025», 2005.
- **Bauer** (**Michel**) **et Bertin-Mourot** (**Bénédicte**) : « La triple exception française, A propos de la formation des élites », Revue Esprit, n° 10, octobre 1997.
- **Belcadi** (**Said**), **Jarousse** (**Jean-Pierre**), **Kleiche** (**Mina**) : Savoir, Technologie et innovation. Contribution in ; 50 ans de développement humain et perspectives 2025, Rapport Général du Cinquantenaire, 2005.
- **Bennani** (**Taieb**) : Réflexion sur la Formation des Ingénieurs au Maroc, in ; Préparer les ingénieurs pour l'an 2000 - Un défi du Nord et du Sud, Edition AUPELEF-UREF, Montréal (Québec) Canada, 1993.
- **Charlot** (**Jean**) **et Charlot** (**Monica**) : les groupes politiques dans leur environnement, in ; traité de sciences politiques, Tome 3 : L'action politique, PUF, Paris, 1985.
- **Dorandeu** (**Renaud**) ; Le cercle magique, Quelques remarques sur les élites de la République ; Pouvoirs, revue française d'études constitutionnelles et politiques, n° 68 - Qui gouverne la France ?, 1994.
- **El Azizi** (**Abdellatif**) : « Ces ponts et chaussées qui gouvernent le Maroc », Tel Quel, n° 266, 30 mars 2007.
- **Grelon** (**André**) : Ingénieurs et sociétés dans le Maghreb contemporain, l'itinéraire d'un programme de recherche, in ; Les ingénieurs maghrébines dans le système de formation, filière coloniales et pratiques professionnelle, professionnalités contemporaines, ouvrage collectif sous la direction d'Eric GOBE, Institut de Recherche sur le Maghreb Contemporain (IRMC), Tunis, 2001.
- **Iraqi** (**Fahd**) : « Holding royaux, la roue de la fortune », revue Tel Quel, n° 276, 12 mai 2008.
- **Karvar** (**Anousheh**) : La formation des élèves algériens, tunisiens et marocains à l'Ecole Polytechnique française (1921-2000) ; des acteurs de l'histoire aux

« élites de peu », in ; les ingénieurs Maghrébins dans le système de formation, filière coloniales et pratiques professionnelle, professionnalités contemporaines, ouvrage collectif sous la direction d'Eric Gobe, IRMC, Tunis, 2001.

- **Kenbib** (**Mohammed**) : le Maroc indépendant, 1955-2005 : essai de synthèse, rapport transversal, in ; « 50 ans de développement humain et perspective 2025 », 2005.

- **Leveau** (**Rémy**) : « A perçus de l'évolution du système politique marocaine depuis vingt ans », Maghreb-Machrek (106), oct-déc 1984.

- **Maghi** (**Anis**) : « L'Etat sous l'emprise des ingénieurs », la Vie économique, 17 décembre 2004.

- **Mansour** (**Abdellatif**) : « Les technos débarquent, une nouvelle race de gouverneurs gestionnaires, aménageurs, développeurs de l'espace et de ressources humains », Maroc Hebdo International, n° 712, du 6 au 12 octobre 2006.

- **Marais** (**Octave**) : La classe dirigeante au Maroc, R.F.S.P, volume 14, N° 4, 1964.

- **Marais** (**Octave**) ; Les relations entre la monarchie et la classe politique au Maroc, R.F.S.P, volume 19, N° 6, 1969.

- **Marchesin** (**Philippe**) : « Démocratie et développement », In; Revue Tiers-Monde, t. XLV, n° 179, Armand Colin, Paris, juillet- septembre 2004.

- **Mellakh** (**Kamel**) : La formation des ingénieurs par le système d'enseignement supérieur au Maroc, in ; Les ingénieurs maghrébines dans les systèmes de formation, filière coloniales et pratiques professionnelle, professionnalités contemporaines, ouvrage collectif sous la direction d'Eric GOBE, Institut de Recherche sur le Maghreb Contemporain (IRMC), Tunis, 2001.

- **Palazzoli** (**Claude**) : « La Mort lente du Mouvement national au Maroc », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1972, éd. CNRS, 1974.

- **Saaf** (**Abdellah**) : « Note sur la formation des élites administratives », in ; le Grande Maghreb : données socio-politiques et facteurs d'intégration des Etats du Maghreb, S/D, Alain Claisse et Gérard Conac, éd. Economica, Paris, 1988.

- **Saaf** (**Abdellah**) ; « Tradition » et « Réformisme » à travers le système de valeurs de l'élite politique marocaine, in ; Le Maroc Actuel, une modernisation

au miroir de la tradition ?, Etudes réunies par Jean-Claude Santucci, Ed. CNRS, Paris, 1992.
- **Scarfo-Ghellab** (**Grazia**) : les Ecoles d'ingénieurs, lieux de production et de reproduction des élites marocaines ?, in ; les ingénieurs Maghrébins dans le système de formation, filière coloniales et pratiques professionnelle, professionnalités contemporaines, ouvrage collectif sous la direction d'Eric Gobe, IRMC, Tunis, 2001.
- **Sehimi** (**Mustapha**) : Les élites ministérielles au Maroc ; constantes et variables, in ; Le Maroc actuel : une modernisation au miroir de la tradition, Etudes réunies par Jean-Claude Santucci, Ed. CNRS, Paris, 1992.

4- Annuaires :

- Annuaire de l'Association des ingénieurs de l'Ecole Hassania des travaux publics (EHTP), Casablanca, 1996.

5- Rapports :

- Audric (Thierry) : Les étudiants marocains dans les écoles d'ingénieurs françaises, rapport dactylographié de la sous-direction de la coopération universitaire et scientifique, ministère des Affaires étrangères, Mai 2000.
- Engineering : Issues Challenges and Opportunities for Development, Unesco Report, Published in 2010 by the United Nations, Scientific and Cultural Organization, Paris, France.
- Gharbi (Mourad), Regragui (Fakhita) : Ecoles d'ingénieurs et leur mission, in ; La formation des ingénieurs au Maroc, Rapport National élaboré dans le cadre du Projet Tempus : EvQua-MEDA, Avril 2004.

6- Journaux :

- Les ingénieurs de l'AMID ESTP se mobilisent, in : Finances news, 03 Novembre 2011.
- M'hamed Douiri reconduit à l'unanimité à la tête du Conseil de la région de Fès-Boulemane, L'Opinion, 02 Octobre 2012.

– M'hamed Douiri (PI) réélu pour un 4ème mandat à la présidence du conseil régional de Fès-Boulemane, Agence marocaine de presse (MAP), 01 Octobre 2012.
– Mohamed Halab, wali rattaché à l'Administration centrale au ministère de l'Intérieur, in ; «Biographies des walis et gouverneurs nommés par S.M. le Roi», Le Matin, 13 Mai 2012.
– Portrait ; «Qui est Yassir Zenagui, le nouveau conseiller du Roi Mohammed VI», Akram Guendouli, La Vie économique, 06 décembre 2011.

7– Interviews :

– Benhima (Driss) ; Interview, publié dans un numéro spécial édité par l'EMI à l'occasion de la sortie de la 40ème promotion en 2003.

8– Dictionnaires et Encyclopédies :

– Akoun (André) et Ansart (Pierre) ; Dictionnaire de sociologie, Paris, Editions du Seuil, 1999.

– Encyclopædia Universalis, en ligne, 12 Octobre 2015.
– Encyclopédie Universalis, Éd. Paris, 1990.
– Kerlin Park (Thomas) and Boum (Aomar) ; Historical Dictionary of Morocco, Second Edition, (Historical Dictionaries of Africa, N° 95) ; The Scarecrow Press ; Lanham, Maryland / Toronto Oxford, 2005.
– Petit LAROUSSE ; Grand Format, Paris CEDEX 06, 1996.

9– Sites Web :

– La pénurie d'ingénieurs est une menace pour le développement, selon le premier rapport de l'UNESCO, UNESCOPRESS, 29 Octobre 2010.

لائحة الجداول

- الجدول رقم (1): بعض مدارس ومعاهد تكوين المهندسين بالمغرب والوزارات الوصية عليها..... **57**
- الجدول رقم (2): وضعية المغرب في مجال التأطير الهندسي..... **58**
- الجدول رقم (3): التشكيلات الحكومية بالمغرب (1955 – 2013) **66-65**
- الجدول رقم (4): مكان متابعة أعضاء الحكومات لدراساتهم..... **68**
- الجدول رقم (5): نوعية دراسات الشخصيات الوزارية (1955 – 2013) **71**
- الجدول رقم (6): متغير تاريخ ميلاد الوزراء المهندسين..... **77**
- الجدول رقم (7): تاريخ التعيين الأول في المنصب الحكومي..... **82-79**
- الجدول رقم (8): سن الوزراء المهندسين عند التعيين الأول في المنصب الوزاري..... **84**
- الجدول رقم (9): توزيع الوزراء المهندسين بحسب النوع..... **86**
- الجدول رقم (10): توزيع مجموع الوزراء بحسب النوع..... **88**
- الجدول رقم (11): توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجغرافي الأولي..... **92-91**
- الجدول رقم (12): توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجغرافي الأصلي..... **96-95**
- الجدول رقم (13): توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجهوي..... **101-100**
- الجدول رقم (14): تمثيل الوزراء المهندسين حسب الكثافة السكانية للجهات..... **109**
- الجدول رقم (15): الانتماء الاجتماعي للوزراء المهندسين..... **117**
- الجدول رقم (16): مكان دراسات الوزراء المهندسين..... **121**
- الجدول رقم (17): مدارس ومعاهد تكوين الوزراء المهندسين..... **126-125**
- الجدول رقم (18): نسبة تمثيل المدارس الأجنبية والمغربية..... **127**
- الجدول رقم (19): المتخرجون من مدارس أخرى للتكوين الهندسي..... **131**
- الجدول رقم (20): الدبلومات الإضافية للوزراء المهندسين..... **137-136**
- الجدول رقم (21): مجالات التكوين الإضافي..... **138**
- الجدول رقم (22): مجموع الوزراء المهندسين الذين تم تحديد وظائفهم قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري..... **142**

- الجدول رقم (23): وظائف خريجي المدارس والمعاهد الأجنبية قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري.....**143–144**
- الجدول رقم (24): وظائف خريجي المدارس والمعاهد المغربية قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري.....**150**
- الجدول رقم (25): وظائف باقي الخريجين قبل الالتحاق بالمنصب الوزاري.....**153**
- الجدول رقم (26): المقارنة بين وظائف خريجي المدارس الأجنبية ووظائف خريجي المدارس المغربية.....**154**
- الجدول رقم (27): التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال حكومات فترة 1955- 1961.....**159**
- الجدول رقم (28): التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال حكومات فترة 1963- 1974.....**160**
- الجدول رقم (29): التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال حكومات فترة 1977- 1985.....**162**
- الجدول رقم (30): التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال حكومات فترة 1992- 2000.....**164**
- الجدول رقم (31): التمثيل الحزبي للوزراء المهندسين خلال حكومات فترة 2002- 2013.....**165**
- الجدول رقم (32): ترتيب جمعيات المهندسين حسب أهمية عدد الوزراء المهندسين المنتمين.....**173**
- الجدول رقم (33): ترتيب الجمعيات الجهوية والمحلية حسب أهمية عدد الوزراء المهندسين المنتمين.....**179**
- الجدول رقم (34): توزيع المهندسين حسب الحكومات (1955- 2013).....**192–193**
- الجدول رقم (35): عدد مشاركات المهندسين في التشكيلات الحكومية (1955-2013).....**201**
- الجدول رقم (36): المرافق الوزارية التي تقلدها المهندسون على صعيد الحكومات (1955- 2013).....**206–207**
- الجدول رقم (37): تمثيل المدارس والمعاهد على صعيد القطاعات الوزارية (1955- 2013).....**210–211**
- الجدول رقم (38): مجموع الوزراء المهندسين الذين تم تحديد مآلاتهم المهنية بعد مغادرة المنصب الوزاري.....**214**
- الجدول رقم (39): المآل الوظيفي لخريجي المدارس الأجنبية بعد مغادرة المنصب الوزاري.....**215–216**
- الجدول رقم (40): المآل الوظيفي لخريجي المدارس المغربية بعد مغادرة المنصب الوزاري.....**220**
- الجدول رقم (41): المآل الوظيفي لباقي الخريجين بعد مغادرة المنصب الوزاري.....**222**
- الجدول رقم (42): المقارنة بين مآلات خريجي المدارس الأجنبية ومآلات خريجي المدارس المغربية.....**224**
- الجدول رقم (43): المقارنة بين منافذ ومآلات خريجي المدارس الأجنبية.....**228**
- الجدول رقم (44): المقارنة بين منافذ ومآلات خريجي المدارس المغربية.....**232**
- الجدول رقم (45): المقارنة بين منافذ ومآلات باقي الخريجين.....**233**
- الجدول رقم (46): منافذ الوزراء المهندسين ومآلاتهم المهنية.....**235**
- الجدول رقم (47): الوظيفة السامية كمنفذ وظيفي للوزراء المهندسين.....**238**
- الجدول رقم (48): الوظيفة السامية كمآل وظيفي للوزراء المهندسين.....**242**

- الجدول رقم (49): الطلبة المغاربة الحاصلين على دبلوم المدارس العليا للمهندسين بفرنسا سنة 1999.....**257**
- الجدول رقم (50): الوضعية المهنية للبوليتكنيين المغاربة أفواج 1986- 2000.....**258**
- الجدول رقم (51): خريجي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية أفواج 1974- 1995.....**260**
- الجدول رقم (52): مآل خريجي المدرسة الحسنية حسب القطاعات الوزارية.....**261**

لائحة الخرائط والمبيانات

- الخريطة رقم (1): ترتيب الجهات حسب أهمية نسبة تمثيل الوزراء المهندسين.....**104**
- الخريطة رقم (2): ترتيب الجهات حسب أهمية نسبة الكثافة السكانية، مع بيان نسبة تمثيل الوزراء المهندسين.....**114**
- المبيان رقم (1): تطور عدد المهندسين في التشكيلات الحكومية (1955- 2013).....**195**
- المبيان رقم (2): تطور نسبة تمثيل المهندسين في التشكيلات الحكومية (1955- 2013).....**197**

الفهـــرس

مقدمة.....1

I- تحديد الموضوع 3

II- أهمية الموضوع.....7

III- الإشكالية موضوع الدراسة.....8

IV- الإطار المفاهيمي.....11

1- مفهوم النخبة التقنية.....11

2- مفهوم التنمية.....15

V- منهجية تحليل الموضوع.....19

VI- صعوبات البحث.....21

VII- تصميم البحث.....22

القسم الأول: النخب التقنية: من الهندسة إلى المنصب الوزاري.....25

الفصل الأول: إحداث نظام المدارس العليا: الحاجة إلى نخب تقنية مؤهلة.....28

المبحث الأول: نظام المدارس العليا.....28

المطلب الأول: المدارس العليا في النظام التعليمي الفرنسي.....28

الفرع الأول: تعريف المدارس العليا.....28

الفرع الثاني: تأسيس المدارس العليا إلى جانب الجامعات.....30

الفرع الثالث: الخصائص السوسيو- دراسية لطلبة المدارس العليا.....32

المطلب الثاني: المدارس العليا في النظام التعليمي المغربي.....33

الفرع الأول: وضعية التعليم "التقني" قبل الحماية.....33

أولا: المراكز الدينية والتكوين المحدود للعاملين في المخزن.....34

ثانيا: محاولات تكوين أطر تقنية في الميدان العسكري.....38

1- إحداث دروس للرياضيات والهندسة.....38

2- إحداث مدرسة المهندسين بفاس.....39

3- تأسيس المدرسة الحسنية بطنجة.....40

4- إحداث دروس عسكرية.....41

5- ارسال البعثات الطلابية إلى الخارج.....41

أ- إلى مصر.....42
ب- إلى أوروبا.....44
الفرع الثاني: مؤسسات التعليم العالي التقني أثناء الحماية: غياب ممنهج.....51
الفرع الثالث: تكوين الأطر التقنية بعد الاستقلال: إحداث المدارس العليا.....54

المبحث الثاني: بعض أهم خصائص ومميزات نخبة السلطة بعد الاستقلال.....60
المطلب الأول: هيمنة التكوين العالي العصري بالخارج على النخبة.....60
الفرع الأول: سلطة الملكية في مجال التعيين.....61
الفرع الثاني: النخبة السياسية وخاصية التكوين العالي العصري بالخارج.....63

المطلب الثاني: بحث مؤشر تكوين مجموع الوزراء المغاربة.....65
الفرع الأول: التشكيلات الحكومية والشخصيات الوزارية.....65
أولا: قائمة التشكيلات الحكومية..... 65
ثانيا: حصر مجموع الشخصيات الوزارية.....67
الفرع الثاني: الشخصيات الوزارية: مكان التكوين والتخصصات الدراسية.....67
أولا: مكان تكوين الشخصيات الوزارية..... 68
ثانيا: نوع التخصصات الدراسية للوزراء 70

الفصل الثاني: الوزراء المهندسون: الأصول ومنافذ المنصب الوزاري.....75
المبحث الأول: أصول الوزراء المهندسين.....75
المطلب الأول: الأصول الاجتماعية والجغرافية.....76
الفرع الأول: الأصول الاجتماعية.....76
أولا: ميلاد الوزراء المهندسين وسنهم عند التعيين الأول.....76
1- ميلاد الوزراء المهندسين.....76
2- السن عند التعيين في المنصب الحكومي لأول مرة.....78
أ- تاريخ التعيين الأول.....78
ب- السن عند التعيين الأول.....83
ثانيا: التوزيع بحسب اختلاف النوع الاجتماعي.....86
1- توزيع الوزراء المهندسين بحسب النوع.....86
2- توزيع مجموع الوزراء بحسب النوع.....87

الفرع الثاني: الانتماءات الجغرافية.....90
أولا: توزيع الوزراء المهندسين وفقا للانتماء الجغرافي.....90
ثانيا: الثقل الجهوي والإقليمي في اختيار الوزراء المهندسين.....98
1- التمثيل الجهوي 99
2- التمثيل الإقليمي.....105
3- التمثيل حسب الكثافة السكانية.....108

المطلب الثاني: المسار السوسيو- علمي للوزراء المهندسين.....115
الفرع الأول: الوضع الاجتماعي.....115
أولا: مؤشرات التصنيف.....116
ثانيا: تصنيف الوزراء المهندسين بحسب المنحدرات الاجتماعية.....116
الفرع الثاني: التكوين العلمي.....119
أولا: مكان دراسات الوزراء المهندسين.....120
ثانيا: مدارس ومعاهد تكوين الوزراء المهندسين.....124
ثالثا: مواصلة الدراسة في مدارس أخرى للتكوين الهندسي.....130
1- خريجو المدارس الفرنسية.....131
2- خريجو المدارس المغربية.....134
رابعا: التكوين في مجالات أخرى.....135
1- الدبلومات الإضافية للوزراء المهندسين.....136
2- مجالات التكوين الإضافي.....138

***المبحث الثاني: منافذ المنصب الوزاري*.....141**
المطلب الأول: المنفذ الوظيفي.....142
الفرع الأول: تحديد الوظائف.....143
أولا: وظائف خريجي المدارس الأجنبية.....143
ثانيا: وظائف خريجي المدارس المغربية.....149
ثالثا: وظائف باقي الخريجين.....153
الفرع الثاني: المقارنة بين الوظائف.....153

المطلب الثاني: منفذ الانتماء الحزبي والمنفذ "التكنوقراطي".....157
الفرع الأول: التمثيل الحزبي خلال المرحلة الأولى *(من 1955 إلى 1974)*.....158
أولا: حكومات فترة 1955– 1961.....158
ثانيا: حكومات فترة 1963– 1974.....160
الفرع الثاني: التمثيل الحزبي خلال المرحلة الثانية *(من 1977 إلى 2013)*.....162
أولا: حكومات فترة 1977– 1985.....162
ثانيا: حكومات فترة 1992– 2000.....163
ثالثا: حكومات فترة 2002– 2013.....165

المطلب الثالث: منفذ الانتماء الجمعوي.....168
الفرع الأول: الانتماء إلى الجمعيات الخاصة بالمهندسين.....169
الفرع الثاني: الانتماء إلى الجمعيات الجهوية والمحلية.....177
خلاصات القسم الأول.....**182**

القسم الثاني: الوزراء المهندسون: الولوج إلى الحقل الحكومي ومسألة التنمية.....189
الفصل الأول: مسار الوزراء المهندسين.....191
المبحث الأول: تقلد المنصب الوزاري.....191
المطلب الأول: تطور المهندسين في التشكيلات الحكومية.....191
الفرع الأول: توزيع المهندسين وتتبع عددهم ونسبة تمثيلهم.....191
أولا: توزيع المهندسين حسب التشكيلات الحكومية.....192
ثانيا: تتبع عدد المهندسين ونسبة تمثيلهم في التشكيلات الحكومية.....194
1- تزايد عدد المهندسين.....194
2- تزايد نسبة تمثيل المهندسين.....196
الفرع الثاني: دوران المهندسين في التشكيلات الحكومية.....199
أولا: إجمالي المشاركات.....199
ثانيا: الدوران في التشكيلات الحكومية.....203
المطلب الثاني: طبيعة المرافق الوزارية المسندة للمهندسين.....205
الفرع الأول: المرافق الوزارية.....205
الفرع الثاني: تمثيل المدارس والمعاهد على صعيد المرافق الوزارية.....210

المبحث الثاني: المآل المهني.....213
المطلب الأول: تحديد المآلات المهنية.....215
الفرع الأول: مآلات خريجي المدارس الأجنبية.....215
الفرع الثاني: مآلات خريجي المدارس المغربية.....220
الفرع الثالث: مآلات باقي الخريجين.....222
المطلب الثاني: المقارنة بين المآلات المهنية.....223
المطلب الثالث: مقارنة المنافذ بالمآلات.....227
الفرع الأول: خريجو المدارس الأجنبية.....227
الفرع الثاني: خريجو المدارس المغربية.....231
الفرع الثالث: باقي الخريجين.....233
المطلب الرابع: تصنيف المنافذ والمآلات.....234
الفرع الأول: تصنيف منافذ الوزراء المهندسين لولوج المنصب الوزاري.....236
أولا: المنافذ الوظيفية.....236
1- الوظيفة السامية.....236
2- العضوية في الديوان.....239
ثانيا: المنافذ السياسية.....239
1- منفذ المساهمة في الحركة الوطنية.....239
2- منفذ الانتماء الحزبي.....240
الفرع الثاني: تصنيف مآلات الوزراء المهندسين المهنية بعد إعفائهم من المنصب الحكومي.....240
أولا: حقل الوظيفة السامية.....240
ثانيا: حقل العضوية البرلمانية.....242
ثالثا: حقل المهنة الأصلية.....243

الفصل الثاني: النخبة التكنوقراطية: المساهمة في التنمية.....244
المبحث الأول: صعود النخبة التكنوقراطية إلى الحقل الإداري والسياسي المغربي.....244
المطلب الأول: الانتقال إلى الولاءات الحديثة.....244
الفرع الأول: الولاء الحزبي.....246
الفرع الثاني: الولاء التقنوقراطي.....249

المطلب الثاني: ملامح النخبة السياسية المغربية في ضوء التحولات الاجتماعية.....251
الفرع الأول: هيمنة نمط الأعيان.....251
الفرع الثاني: هيمنة الإداريين.....252
الفرع الثالث: ظهور ملامح جديدة.....253

المبحث الثاني: النخبة التكنوقراطية وعملية إعادة الإنتاج**.....254**
المطلب الأول: ازدواجية البنى التعليمية وإعادة إنتاج التكنوقراط المغاربة.....255
الفرع الأول: المعاهد الفرنسية وتكوين التكنوقراط المغاربة.....256
الفرع الثاني: المعاهد المغربية بين تراجع الموقع وفقدان دور إنتاج التكنوقراط.....259

المطلب الثاني: محددات تواصل صعود التكنوقراط المغاربة ومسارهم.....263
الفرع الأول: النخبة التكنوقراطية بين المتغير الاقتصادي والسياسي.....263
الفرع الثاني: مسار النخبة التكنوقراطية بين هيئات الدولة والشبكات الاجتماعية.....267

المبحث الثالث: اختيار اللجوء إلى الأطر التقنية في إنجاز الأوراش الكبرى**.....273**
المطلب الأول: تطور المسار التنموي بالمغرب.....274
الفرع الأول: تحولات الاقتصاد المغربي.....274
أولا: اقتصاد الحماية.....277
ثانيا: السياسات الاقتصادية منذ الاستقلال إلى التسعينيات.....279
ثالثا: بروز ملامح نموذج اقتصادي واجتماعي جديد.....281
الفرع الثاني: إنطلاق دينامية بناء الأوراش التنموية الكبرى.....282
الفرع الثالث: تحديات النموذج التنموي المغربي.....289
أولا: مساءلة النموذج التنموي.....290
ثانيا: مسارات رقي المغرب إلى مصاف الدول الصاعدة.....293

المطلب الثاني: أهمية المهندس وشرعية الاعتماد على الكوادر التقنية المتخصصة.....294
الفرع الأول: الإعلاء من شأن المهندس ورهان البحث عن الفعالية في إنجاز
الإصلاحات الكبرى.....295
الفرع الثاني: النظام السياسي المغربي والحاجة إلى المهندس.....299
الفرع الثالث: التكنوقراط وإمكانية المحاسبة.....304

المطلب الثالث: خصوصية دور المهندس في مجال التنمية.....308
الفرع الأول: المهندس والمقاربة العلمية لإنتاج وتنزيل البرامج والمخططات التنموية.....308
الفرع الثاني: إطلاق مبادرة تكوين عشرة آلاف مهندس.....314
الفرع الثالث: نماذج من تجارب بعض المهندسين وكيفية وصولهم إلى الوزارة.....318
أولا: ~محمد الدويري: وظاهرة التوريث في الحزب والحكومة.....318
ثانيا: عبد السلام أحيزون: باطرون اتصالات المغرب.....321
ثالثا: عبد العزيز مزيان بلفقيه: رجل دولة واكب أوراش الإصلاح والتنمية.....324
1- عراب النخب الإدارية والسياسية.....326
2- الميزات والخصائص.....329
رابعا: أمينة ابن خضرة: نموذج نسائي بارز في مجال المعادن.....331
خامسا: بوعمرو تغوان: جيل جديد على رأس وزارة التجهيز.....332
سادسا: كريم غلاب: تقنوقراطي يخوض غمار السياسة من بوابة تنظيم سياسي.....336
خلاصات القسم الثاني.....340

خاتمة.....347
الملاحق.....354
رقم (1): لائحة بأسماء الشخصيات الوزارية.....355
رقم (2): لائحة بأسماء الوزراء المهندسين.....362
رقم (3): قائمة المناصب الوزارية التي تقلدها المهندسون.....365
رقم (4): بيوغرافيا الوزراء المهندسين.....385
لائحة المصادر والمراجع.....413
لائحة الجداول.....436
لائحة الخرائط والمبيانات.....438
الفهرس.....439